

جَمِيعُ ٱلْحُقُوقِ مَحْفُوظَة ٱلطَّبْعَةُ ٱلأُولَٰلَ ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

قامت بعمليات لشنضيرك ضوئي والإخراج الفني والطباعة

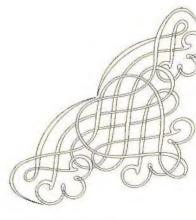
لبنان ـ بيروت ص.ب: 4462/14 مانف: 009611652528 فاكس: 009611652529

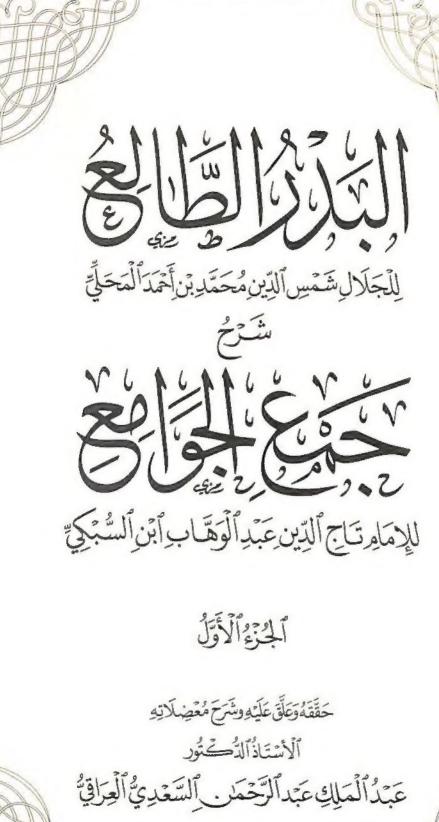


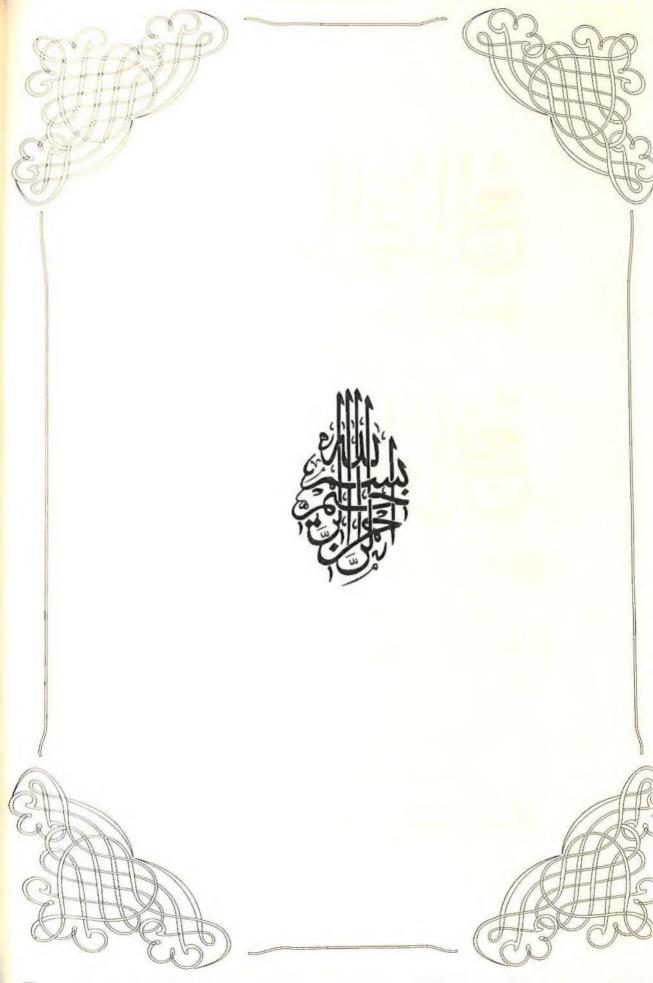
موریا ـ دمشق ص.ب: 34306 ماتف: 00963112227001 ناکس: 00963112227011

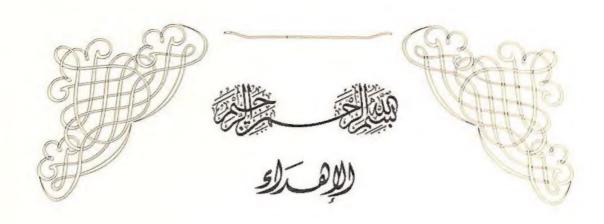
E_mail: info@darainawader.com Website: www.darainawader.com











يقول الإمام علي كرم الله وجهه:

ما الفَضْلُ إلا لأهْل العِلم إنَّهم ففُر بعِلم ولا تبغ به بدلا وقدر كل امرئ ما كان يحسنه

على الهُدى لمَنْ استهدى أدلاء النَّاس موتى وأهلُ العلم أحياء والجاهلونَ لأهل العلم أعـداءُ

وبفضل من الله تعالى أنْ عرَّفني على جُملةٍ من فطاحل العلماء، وأكرمَني بتلقي العلوم منهم فلم أنسَهُم في دعواتي لهم بالرَّحمة، والثناء عليهم في القول، فقد أهديتُ في بعض مؤلفاتي السَّابقة لهم أثر جهدهم معي.

وإنَّ ممن يجبُ ألا يُنسى ذكْرُه ولا يَنطمسُ عِلْمُهُ العلامَةُ المتواضع الذي كان يَكرهُ السُّمعة والشُّهْرة مع عظيم مقامِهِ وغزيرِ عِلْمه (الشَّيخ العلامة عبد الكريم الدبان التكريتي - رحمه الله تعالى -) فهو شيخي وأستاذُ لشيخي المرحوم (الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي).

فأداءً لبعض حقّه عليّ أردتُ أنْ أخلّدَ ذكرَهُ في مطلع هذا السّفر الجليل بإهدائه إليه ذكراً وثواباً وأجراً، فقد تلقّيتُ عليه بعض العلوم العقلية وأصول الفقه، وقد أجازني الإجازة العامة التي اعتاد المشايخ منحها لمن يَثقونَ بعلمه، فجزاه الله خيراً وأجزلَ ثوابَه واسكنه فسيح جناته مع المنّ عليه بالنَّظر إلى وجهه الكريم.... آمين.

تِلْمِيذُكَ أ. د. عبد المككث عبد الرحمن العدي

000



أقدَّمُ خالصَ شُكْري وتقديري لأخي وشقيقي الدكتور الشيخ عبد العليم عبد الرحمن السعدي - رحمه الله - (۱) على قيامه بمهمَّة مقابلة النسخ، وتزويدي بالفوارق بينها بعد نسخي للكتاب على نسخة رقم (۱) هـ و ومَن قابلَ معهُ من أو لاده وغيرهم فقد كفاني هذا العمل، فلهُم من الله المثوبة، ومنِّي الشُّكر والاحترام.

وعند التحقيقِ اخترتُ ما هو الأنسب للنصِّ فثبتُه وأشرتُ إلى المخالف في الهامش.

كما أتقدَّم بالشُّكر والامتنان لطالبيَّ المحترمين: فتحي مولان عبد الواحد الخالدي، وياسين علي؛ لمتابعتهما طباعة الكتاب على الحاسوب، وإجراء التعديلات والتصحيحات التي أصححها عند الطبع، فلهما من الله الأجر والثواب.

⁽۱) في مساء يوم الجمعة الموافق (۱۹/ رجب/ ١٤٣١ه و٢/ ٧/ ٢٠١٠م) وبعد أنْ أمَّ المسلمين لصلاة المغرب استشهد على أيدي ثلَّة من المجرمين حيث قدموا إلى داره باسم المستفتين فاغتالوه بعد أن ظهر لاستقبالهم بإطلاق رصاصتي الغدر إليه وذلك نتيجة الحقد الطائفي السائد في العراق في هذه الظروف الحالكة، رحمه الله تعالى وقبله في مصاف الشهداء وأخزى المجرمين في الدنيا والآخرة إنه سميع مجيب.

كما أقدِّمُ الشُّكر الجزيل للأخ الدكتور أثير عواد العاني على متابعت للكتاب قبل تقديمه للطبع النَّهائي جزاه الله خيراً.

ٱلْجُحَفَقَ أ. د. عبد الملكث عبد الرحمن البعدي

000



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن سار على طريقهم واتبع منهجهم إلى يوم الدين.

اتما بعب د ،

فإنَّ جمع الجوامع وشرحه البدر الطالع من كتب الأصول التي يعتمدها العلماء قراءة وتدريساً وبخاصة المدارس الدينية التابعة للمساجد في العراق في وسطه وشماله؛ لأنَّه اسمٌ على مسماه، كما سيطلع القارئ قريباً على مزاياه وفوائده.

وهو من الكتب التراثية الأصيلة التي سلك بهما الماتن والشارح أسلوب الفقهاء والمتكلمين حتى صارا من كتب الأصول المقارنة والموازنة، إلا أن أسلوب الكتاب لا يخلو من الصعوبة والتعقيد؛ لكثرة الضمائر والجمل المعترضة فيه مما جعل الكثير من العلماء في عصرنا هذا يعسر عليه تدريسه للطلاب؛ لهبوط المستويات العلمية وقلة من يحلل عبارات مثل هذه الكتب حيث اتكل طلاب العلوم ومدرسوها على الكتب الحديثة وصاروا في معزل عن فهم هذا التراث العظيم.

وإنّي والحمد لله قد تلقيت فهم نصوصه عن شيوخنا _رحمهم الله _ وَدرّستُهُ لدفعات وجماعات من الطلاب؛ لذا رأيت أن هذا الكتاب بحاجة إلى شرح عباراته الغامضة وحل رموزه وإيضاح ضمائره في هامش يحل مشاكله ويذلّل صعابه مع إجراء تحقيق على نصه مما يقوم عبارته بشكل سليم ومنسجم مع قصد مؤلفيهما.

فتوكّلت على الله عازماً على ذلك وشرَعَتُ في تحقيقه وحلِّ معضلاته في محرم الحرام سنة ١٤٢٩ه، وانتهيت منه في ربيع الأول سنة ١٤٢٩ه مع انشغالي بالتدريس والتعليم والإجابة على فتاوى المستفتين، فلله الحمد والمنة، وأرجو الله أن يجعله ذخراً لي في آخرتي وبعد أن يواريني تراب القبر وقد أحسن من قال:

وخذ إذا ما توسدت الشرى عملاً يكون خلاً إذا انحاز الإخلاء

وادعوا الله أيضاً أن ينفع به طلاب العلم ومن يرغب في دراسته وقراءته ولا ينساني أحدهم من صالح دعواته.

وقد بدأته بدراسة موجزة عن حياة مؤلف المتن وحياة مؤلف الشرح، ونبذة عن الكتاب نفسه، ثم أعقبت ذلك بتحقيق النص والتعليق عليه، وعلى الرغم من وجود حاشيتين على هذا الكتاب إحداهما للبناني والثانية للعطار مع تعليقات بهامشهما للشربيني رحمهم الله جميعاً.

ولكنهما لمؤلفيهما من قدرة علمية غزيرة وإطلاع واسع لم يهتما بشرح المعضلات إلا اليسير من ذلك، بل أضافا إلى ذلك نقو لا لآراء بعض العلماء ومناقشتها وزيادة معلومات على ما أورد السبكي والمحلي فيه ؛ وذلك

لأنَّ المستوى العلمي في عصرهما كان في أعلى أُوْجِهِ ولا يعسر على الطلاب والعلماء فهم نص الكتاب، عكس ما عليه مستوى الطلاب في عصرنا هذا والله ولي التوفيق.

ألمُحَقَّقَ أ. د. عبد الملكث عبد الرحمن العدي

000

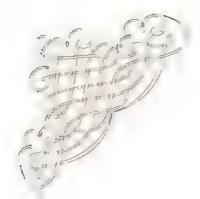




مُلاحظة

كان من الأفضل أنْ أتحدَّث عن نبذة يسيرة عن نشأة علم أصول الفقه وأول مبتكر له أو دونه وكيف تطور، ولكنِّي استغنيتُ عن ذلك بما كتبتُه في الدراسة عند تحقيقي لميزان الأصول في نتائج العقول للإمام محمد بن أحمد السمر قندي ويُمْكِنُ للقارئ الرجوع إليها في مقدمة الكتاب المذكور.





القِسْمُ الدِّوْكِ الْأَوْلِيُّ الْمُوَالِيُّ الْمُوَالِيُّ الْمُوَالِيُّ الْمُوَالِيُّ الْمُوَالِيُّ

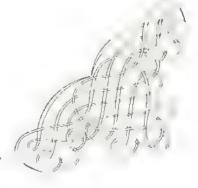
وتحتـوي على:

١ _ حياة السبكي صاحب جمع الجوامع .

٢ _ حياة المحلي صاحب البدر الطالع.

٣_ تعريف بالكتاب متناً وشرحاً.









نبذة عن مؤلف المتن [جمع الجوامع]

اسمه ونسبه: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام ابن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي ابن سيار بن سوار بن سليم السبكي المصري ثم الدمشقي.

لقبه: تاج الدين ويلقُّب بقاضي القضاة.

كنيته: أبو نصر^(١).

مذهبه: شافعي (٢)، وينسبُ أحياناً إلى الأنصار فيقال عنه: الأنصاري (٣). نسبته إلى كلمة السبكي: لأنَّهُ _ كما يقول السيوطي _ نسبة إلى سُبْكَ بضم السن وسكون الباء _ وهي قرية بمصر (٤).

مولده: اختلفت الروايات في عام مولده، فقال الـذهبي، والسـيوطي،

⁽۱) طبقات الشافعية للسبكي عندما ترجم والده: ١/ ١٣٩، والدرر الكامنة: ٢/ ٢٥٥، والنجوم الزاهرة: ١٠٨/١١٥، وكشف الظنون: ٥/ ٢٣٩، وشذرات الذهب: ٦/ ٢٢١.

⁽٢) ديوان الإسلام: ٣/ ٤٥.

⁽٣) كان ينسبه اليهم الدمياطي. طبقات الشافعية: ١/ ٩٣.

⁽٤) المصدر السابق. وتاج العروس: ٧/ ١٤٠.

ومرتضى الزيدي، وابن قاضي شهبة في تاريخه: أنه ولـد عـام ٧٢٩هـ ــ ١٣٢٨م(١).

ورواية لابن قاضي شهبة في تاريخه وطبقاته، والنعيمي عام ٧٢٨هـ _ ١٣٢٧م.

وأخرى يذكرها معظم المؤلفين، والحافظ بن حجر العسقلاني، وابن العماد، وحاجي خليفه، وكحاله، وإسماعيل باشا، والزركلي، وابن تغري أنه ولد عام ٧٢٧هـ ١٧٢٦م وهي المرجحة (٢).

والده يلقب بالسُّبكي أيضاً:

وهو الذي يعبّر عنه في جمع الجوامع بـ (قال الشيخ الوالد) وقد ذكرت نسبه مع ذكر نسب ابنه .

نشأة السبكي الابن:

آل السبكي أسرة شهيرة بالعلم ورجاله، فهو نشأ في بيت علم وتربى فيه وكسب من خلال بيئته وأسرته العلم والعفاف والديانة والتقوى، وكان والله يُدْعى قاضي القضاة، وقد وجه ابنه إلى تلقي العلم وطلبه، ومصاحبة مشايخه وكثرة المذاكرة فيه.

وكان والده ينهاه عن كثرة النوم للانشغال بالعلم، وكان يحثه علىي

⁽۱) تاریخ ابن قاضی شهبة: ۲/ ۳۷۲.

 ⁽۲) الدرر الكامنة: ۲/ ۲۵۸، وشذرات الذهب: ۸/ ۳۷۹، وكشف الظنون: ۱/ ۱۰۰، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحاله: ۲/ ۳۶۳، وهديه العارفين: ۱/ ۲۳۹، والأعلام: ٤/ ۱۸۲، والنجوم الزاهرة: ۲/ ۳۷۲.

الجد والاجتهاد، ويدربه على المناظرة والمناقشة والأخذ من المشايخ ويلتقي بهم حتى صار من ابرز علماء عصره فكان فريد دهره، وقد مدحه العلماء بما هو أهله.

وممن ذكر مناقبه ابن العماد الحنبلي فقال ـ رحمه الله ـ في وصفه:
السمع بمصر من جماعة ثم قدم دمشق مع والله سنة ٩٣٩ه وسمع بها من جماعة، واشتغل على والله وغيره، ولازم الذهبي وتخرج به وواصل الطلب بنفسه ودأب عليه، وأجاز له شمس الدين ابن النقيب بالإفتاء والتدريس، ولما مات ابن النقيب كان عمره ثماني عشرة سنة فأفتى ودرس وصنف واشتغل بالعلم، وناب عن والده بعد وفاة أخيه القاضي الحسين، ودرس في مدارس الشام، العزيزية، والعادلية الكبرى، والغزالية، والعذراوية، والشامية الجوانية، والشامية الكبرى، وتولى مشيخة دار الحديث وغير ذلك(١).

وممن ذكره وأثنى عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني _رحمه الله تعالى _ فقال: قامعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطباق مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية حتى مهر وهو شاب، وأجاد في الخط والنظم والنثر، وكان ذا بلاغة وطلاقة في اللسان، عارفاً بالأمور، وانتشرت تصانيفه في حياته، ورزق فيها السعد والمجد، وولي خطابة الجامع الكبير، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام، وكان جواداً مهيباً.

وقد صنف تصانیف کثیرة جداً على صغر سنه وقرثت علیه وانتشرت في حیاته وبعد وفاته، وجرت علیه محن وشدائد ما لم تجر على قاض قبله،

⁽١) شذرت الذهب لابن العماد الحنبلي: ٨/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

وحصل له من المناصب والرئاسة ما لم يحصل لا حد قبله، وأبان في أيام محنته عن شجاعته وقوته على المناظرة حتى أفحم خصومة مع كثرتهم، ثم عفا عمن قام عليه، وكان كريماً مهيباً(١).

من مشايخه:

أذكرهم وتواريخ وفياتهم دون الإطالة بالترجمة عنهم وهم:

١ ـ والده تقي الدين: علي بن عبد الكافي السبكي توفي ٧٥٦هـ.

٢ ـ أبو الحجاج المزّي هو: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف توفي
 سنة ٧٤٥هـ.

٣ - أبو حيان الأندلسي هو: محمد بن يوسف بن علي تـوفي سـنة
 ٧٤٥هـ.

٤ - الحافظ الذهبي شمس الدين: محمد بن عثمان (٢) توفي سنة
 ٧٤٨.

ابن سید الناس هـو: فتح الدین أبو الفتح محمد بـن محمـد بـن محمد بن عبدالله المتوفی (۳) سنة ۷۳٤ه.

٦ - ابن الصابوني هو: أمين الدين أبو الفضل عبد المحسن بن أحمد ابن محمد بن على الصابوني (٤) المتوفى سنة ٧٣٦ه.

الدرر الكامنة: ٢/ ٢٥٩ ـ ٣٦٠.

 ⁽۲) شذرات الذهب: ٨/ ٣٧٩، طبقات الشافعية: ١٠/ ١٣٩ و ٣٩٥، والدرر الكامنة:
 ١٥٢ و٣/ ٣٨ و٣/ ٨٨، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٧٨٤، والأعلام ٧/ ١٥٢.

⁽٣) شذرات الذهب: ٦/ ١٠٨.

⁽٤) الدرر الكامنة: ٣/ ٢٥.

٧- ابن جماعة هو: قاضي القضاة يوسف بن إبراهيم بن جماعة (١)
 توفي سنة ٧٣٨هـ.

٨ ـ صالح بن مختار هو: تقي الدين صالح بن مختار بن صالح بن أبي الفوارس^(۲) توفي سنة ٧٣٨ه.

من تلامذته:

١ ـ ناصر الدين السلمي هو: محمد بن علي بن محمد السلمي أبو
 المعالي المعروف بابن أبي العشائر توفي سنة ٧٨٩ه(٣).

٢ ـ الحافظ شمس الدين اللخمي هو: محمد بن موسى بن سند الشيخ العالم الحافظ شمس الدين أبو العباس اللخمي المصري الدمشقي الشافعي توفى سنة ٧٩٢ه(٤).

٣ القاضي شرف الدين السلمي هو: محمود بن محمد بن أحمد أبو
 الثناء الشافعي، توفي سنة ٧٩٥ه(٥).

٤ ـ أمين الدين الحنفي هو: محمد بن محمد بن علي الشهير بابن
 الآدمي، توفي سنة ٩٥هـ(١).

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى: ١/ ٣٩٢

⁽۲) شذرات الذهب: ٦/ ١٢٦.

⁽٣) الدر الكامنة: ٤/٤٥.

⁽٤) المصدر السابق: ٤/ ١٦٧، والأعلام: ٧/ ١١٨.

⁽٥) شذرات الذهب: ٨/ ٨٥٥.

⁽٦) المصدر السابق: ٨/ ٥٨٣.

م ـ أقضى القضاة شرف الدين الغزي هو: عيسى بن عثمان بن عيسى توفي سنة ٩٩٧ه(١).

وهناك عدد هائل من طلابه الذين تلقوا عنه شتى العلوم وعلى اختلاف فنونها.

مذهبه: شافعي المذهب في الفروع الفقهية.

عقيدته: أشعري العقيدة.

مؤلفاته وخبراته العلمية:

له مؤلفات كثيرة في شتى العلوم منها:

١ - الإبهاج في شرح منهاج الوصول في علم الأصول.

٢ ـ أحاديث رفع اليدين ـ مخطوط.

٣ ـ أرجوزة في الفقه.

٤ _ الإشارات إلى أماكن الزيادات _ مخطوط.

٥ ـ الأشباه والنظائر في فروع الشافعية .

٦- الألغاز وهي قصيدة نضمها التاج في المعايدة وقد شرحها السيوطي.

٧ ـ أوضح المسالك في المناسك.

٨ ـ تبيين الأحكام في تحليل الحائض.

٩ ـ تخريج أحاديث أحياء علوم الدين.

⁽١) الدر الكامنة: ٣/ ١٢٢.

- ١٠ _ ترشيح التوشيح في اختيارات الوالد في الفقه الشافعي .
- ١١ تشحيذ الأذهان على قدر الإمكان في الرد على البيضاوي.
 - ١٢ _ توشيح التصحيح للإمام النووي في الفقه الشافعي.
 - ١٣ _ توشيح التصحيح في أصول الفقه.
- ١٤ _ توشيح التدريب للشيخ أبي إسحاق الشيرازي في الفقه الشافعي.
 - ١٥ _ جزء على الحديث (المتبايعان بالخيار).
 - ١٦ _ جزء في الطاعون.
 - ١٧ _ الدلالة على عموم الرسالة.
 - ١٨ ـ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب.
 - ١٩ ـ رفع الحوبة بوضع التوبة.
 - ٠ ٢ . السيف المشهور في عقيدة أبي منصور الماتريدي.
 - ٢١ _ طبقات الشافعية الصغرى.
 - ٢٢ _ طبقات الشافعية الكبرى.
 - ٢٣ _ طبقات الشافعية الوسطى.
 - ۲٤ ـ الفتاوي.
 - ٢٥ _ القاعدة في الجرح والتعديل.
 - ٢٦ _ القاعدة في المؤرخين.
 - ٧٧ _ القصيدة عن الألفاظ الأعجمية في القران.
 - ٢٨ _ القصيدة المنفرجة.

- ٢٩ ـ القصيدة النونية في العقيدة .
 - ٣٠ معيد النعم ومبيد النقم.
- ٣١ ـ مناقب الشيخ أبي بكر بن قوام.
- ٣٢ منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه.
- **٣٣ متن جمع الجوامع الذي نحن بصدد تحقيقه مع شرحه للمحلي (١).**

وفاته:

توفي الإمام تاج الدين السبكي _رحمه الله _ ليلة الثلاثاء سابع ذي الحجة سنة ٧٧١ه، ودفن بسفح قاسيون _ وهو جبل شمالي دمشق يطل عليها _ شهيدا بالطاعون، وقد عاش أربعاً وأربعين سنة _رحمه الله تعالى (٢).

مميزات جمع الجوامع وأهميته:

أو لاً _ مميزاته:

- ١ الاختصار مع جمعه لأراء الأصوليين بشكل موجز.
 - ٢ ـ أمكان استظهاره عن ظهر قلب.

⁽۱) هذه المؤلفات والخبرات العلمية أخذتها من محقق جمع الجوامع أبي الفداء مرتضى علي بن محمد المحمدي الدغاستاني في مقدمة التحقيق: ١/ ٤٣/ ٤٩ وهو استمدها من تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٦/ ٣٦٠ ومعجم المؤلفين لعمر كحالة: ٢/ ٣٤٣ ومن شذرات الدهب لابن العماد: ٨/ ٣٨٠ والدرر الكامنة: ٣/ ٤٠، وكشف الظنون: ١/ ٤٠٨، والأعلام: ٤/ ١٨٤ وتاريخ ابن قاضى شهبة: ٧٤٩٥، فجزاه الله خيراً وأجزل ثوابه.

 ⁽۲) النجوم الزاهرة: ۱۱/ ۱۰۸.

- ٣ ـ كما ذكر في أوله انه جمع فيه خلاصة الموسوعات الجامعة في
 هذا الفن لذا سماه جمع الجوامع.
 - ٤ _ سليم من المناظرات والمناقشات في المسائل الأصولية .
- هـ يذكر الأصح أو الصحيح أو المختار في أول المسألة مشيراً إلى
 وجود آراء أخرى تقابل هذه الثلاثة منطوية .
 - ٦ _ ختمه بنبذة عن أصول الدين ونبذة عن التصوف النقي السليم.
 - ٧ أنه من الكتب التي جمعت بين منهجي المتكلمين والفقهاء .

ثانياً _ أهميته:

- ١ _ أنه من الكتب التراثية في هذا العلم.
- ٢ ـ أنه أحد المتون المختصرة التي يمكن لطالب العلم ضبطها وحفظها
 وله أمثال في الإيجاز ولعله يمتاز عليها مثل:
 - أ_ المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن البصري.
 - ب_ البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين.
 - ت _ المستصفى في علم الأصول للإمام الغزالي.
 - ث_ المنهاج للبيضاوي.
 - ج _ متن المنار للنسفي.
 - ح_ الحاصل المختصر من المحصول للأرموي.
 - خ _ مختصر المنتهى لابن الحاجب.
 - د_ اللمع للشيرازي وغيرها.

٣ ـ تلقي العلماء له بالقبول والتدريس لطلاب العلم ولا سيما مع شرحه البدر الطالع فإنه منهج دراسة في المدارس الدينية التابعة للمساجد في العراق.

شروح هذا المتن:

شرحه كثير من العلماء بشرح توضح المراد من المنن وبأساليب مختلفة، منها ما هو سهل الفهم، ومنها ما فيه تعقيد وغموض، ومن أشدها غموضاً هو شرح جلال الدين المحلي كما سأذكر ذلك.

الشروح:

- ١ تشنيف المسامع للزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ.
- ٢ الغيث الهامع لأبي زرعة العراقي اختصر فيه تشنيف المسامع المتوفى ٨٢٦ه.
- ٣ تشنيف المسامع أيضاً لشمس الدين محمد بن أحمد الغزي
 الأسدى المتوفى سنة ٨٠٨ه.
- ١٤ النجم اللامع شرح جمع الجوامع للشيخ عز الدين محمد بن أبي
 بكر المعروف بابن جماعة الكناني الشافعي المتوفى سنة ١٩٨ه.
- مرح شهاب الدين أحمد بن الحسين بن رسلان الرملي القدسي الشافعي.
- ٦ الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لأبي العباس أحمد بن خلف بن حلولو.
- ٧ = شرح الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي المتوفى
 سنة ٧٩٢هـ.

٨ ـ شرح الشيخ برهان الدين بن عمر البقاعي الشافعي المتوفى سنة
 ٨٨٥هـ.

٩ ـ شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبدالله الغزي الشافعي المتوفى
 سنة ٨٢٢هـ.

١٠ شرح المولى لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني المتوفى
 سنة ٨٩٣هـ.

11 م شرح الشيح عبد العزيز ابن محمد بن الشحنة الحلبي المتوفي سنة ٩٢١ه.

١٢ ـ الترياق النافع في إيضاح وتكميل جمع الجوامع للشيخ أبي بكر ابن عبد الرحيم بن شهاب الدين العلوي الحسيني الشافعي.

١٣ ـ تفهيم السامع جمع الجوامع لشهاب الدين أحمد بن محمد الحلبي الشافعي.

١٤ ـ شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد القباني المقدسي المتوفى
 سنة ٥٠٨ه.

• ١ - البدر الطالع لجلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤ه(١)، وهو موضوع تحقيقنا له مع المتن وسنتحدث عنه عند الحديث عن شارحه المحلي رحم الله الجميع وجزاهم عنا خير الجزاء.

⁽۱) هذه الإحصائية أخذتها من مقدمة محقق الغيث الهامع الشيخ محمد ثامر الحجازي إلا أنه من المؤسف أنه لم يوثق هذه الشروح من المصادر الخاصة بنسبة الكتب والمؤلفات إلى ذويها، وأنا نقلتها من مقدمته المذكورة اختصاراً للوقت عن البحث عنها فجزاه الله عنا خيراً.

١٦ - اختصر المتن وشرحه القاضي زكريا وسماه غاية الوصول إلى
 علم الأصول.

أسلوب السبكي في منن جمع الجوامع:

١ - ذكرنا سابقاً أنه بالغ في إيجازه ليسهل حفظه على طلاب العلم
 مع عدم الإخلال والنقص من معلومات أصول الفقه .

٢ - أنه لم يجعل الاستدلال والترجيح وصفات المجتهد ضمن على الأصول بل اعتبرها وسيلة لاستنباط الفقه من الأدلة التفصيلية واقتصر على الأدلة الإجمالية فقط لاعتبارها أصول الفقه فقط ؛ لـذلك لـم نـدخلها في تعريفه.

٣- يطوي الآراء التي لا يرجحها وتفهم من قول ثالثها، رابعها، خامسها، وربما يكون الرأي الراجح هو تفصيلي في المسألة ويطوي الأقوال التي تلتزم وجها واحداً، وأحياناً يشير إلى الرأي بقوله: وقيل.

٤ - بين في مقدمته وفي خاتمته أنه قد لا يذكر صاحب الرأي وقد يذكره أحياناً للاختصار.

ربما يمثل للمسألة وقد لا يمثل لها حرصاً على عدم الإطالة، وقد يصرح باسم صاحب القول أو يمثل لرأي لحكمة يراها هو أو لأهمية ذكر ذلك.



نبذة عن مؤلف الشرح [البدر الطالع]

اسم الشارح: هو الشيخ الإمام المحقق الفقيه، الأصولي، المفسر، المنطقي، المتكلم، العلامة محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد ابن هاشم بن شهاب الدين أبي العباس بن الكمال.

نسبته: الأنصاري، المصري، القاهري، المحلي، الشافعي.

لقبه: جلال الدين.

كنيته: أبو عبدالله.

سبب تسميته (المحلى):

نسبة إلى المحلَّة الكبرى من الغربية من القاهرة، وكان شافعي المذهب تبعاً لوالده وجده (١).

مولده: ولد جلال الدين المحلي_رحمه الله تعالى_ في مستهل شوال سنة ٧٩١هـ - ١٩٨٩م بالمحلة الغربية بالقاهرة (٢).

 ⁽١) ينظر شذرات الذهب: ٩/ ٤٤٧، والفتح المبين في طبقات الأصوليين: ٣/ ٤٠، وهدية العارفين: ٦/ ٢٠٠، ومعجم المؤلفين لكحالة: ٣/ ٩٣ والأعلام:
 ٥/ ٣٢٣، والضوء اللامع للسخاوي: ٧/ ٩٣.

⁽٢) الفتح المبين: ٣/ ٤٠، والأعلام: ٣/ ٣٢٣، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٩٣.

نشأته وحياته:

نشأ جلال الدين المحلي بالقاهرة وتعلم القرآن والقراءة، ثم درس أنواع الفنون من الفقه والأصول وعلم الكلام والنحو والمنطق وتميز على أقرانه بالعلوم النقلية والعقلية.

وكان يعيش على عمل التجارة بيع القمح.

ثم تصدى للتدريس والإقراء، وكان _رحمه الله _ ورعاً يامر بالمعروف وينهى عن المنكر محترماً بين الخاصة والعامة.

امتنع من تكليفه منصب القضاء ورعاً منه(١).

تولى تدريس الفقه بالبرقوقية التي أنشأها السلطان الظاهري برقوق سنة ٧٨٣ه، وهي من أحسن مدارس مصر.

وأيضاً تولى التدريس في المؤيدة وقرأ عليه جماعة، ألف كتباً في علوم الفقه وغيره من العلوم سنتحدث عن بعضها.

من شيوخه:

أخذ العلوم على جلة من العلماء الأفذاذ والمراجع العظام نذكر فيما يأتي بعضاً منهم بشكل مختصر:

١ - الحافظ ولي الدين العراقي وهو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين
 ابن عبد الرحيم العراقي ولي الدين أبو زرعه توفي سنة ٨٦٢هـ.

٧ ـ شمس الدين البرماوي هو: محمد بن عبد الدائم بن عيسي بن

⁽١) ينظر المراجع السابقة.

فارس المصري البرماوي الشافعي شمس الدين توفي سنة ٨٣١هـ.

٣_ الحافظ ابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد الشهير
 بابن حجر شيخ الإسلام العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ.

من تلاميذه:

وتتلمذ على يديه الكثير نذكر منهم من يأتي:

١ ـ قطلوبغا الكركري الحنفي هو: يوسف بن شاهين الجمال بن الأمير أبي أحمد العلائي القاهري أبو المحاسن الشافعي ثم الحنفي سبط ابن حجر توفي سنة ٩٩٨ه.

٢ ـ الحافظ السخاوي هـو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي
 بكر السخاوي الأصل، القاهري المولد شمس الدين أبو الخير نزيل الحرمين،
 الحافظ، المسند، الشافعي، توفي سنة ٩٠٢هـ.

٣ الحافظ السيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق
 الدين أبي بكر جلال الدين أبو الفضل، السيوطي، الشافعي، الحافظ،
 المسند، توفى سنة ٩١١ه.

٤ ـ ابن أبي شريف المقدسي، هو إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد
 ابن أبي بكر بن علي برهان الدين أبو إسحاق المعروف بابن أبي شريف
 المقدسي المصري الشافعي توفي سنة ٩٢٣ه(١).

⁽١) هامش البدر الطالع لمحقِّقه أبي الفداء مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني: ١/ ٥٢ _ ٦١.

مؤلفاته:

له مؤلفات جُمَّة نذكر بعضها فيما يأتي:

١ ـ الأنوار المضيئة في مدح خير البرية شرح فيها قصيدة البردة للبوصري.

Y _ تفسير القرآن الكريم _ وهو المشهور بتفسير الجلالين، وقد أكمله جلال الدين السيوطي، حيث توفي المحلي قبل إكماله لذا سمي تفسير الجلالين.

٣_ الجهر بالبسملة في الفقه الشافعي.

٤ - الحاشية على شرح جامع المختصرات في الفقه الشافعي .

٥ ـ الحاشية على جواهر البحرين للأسنوي في الفقه الشافعي.

٣ ـ شرح الإعراب عن قواعد الإعراب في النحو، والأصل لأبن هشام النحوي.

 ٧- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، والأصل لأبن مالك النحوي.

٨_ شرح الشمسية في المنطق، والأصل لنجم الدين عمر بن على القزوني.

٩_ شرح عروض أندلس لمحمد الأندلسي المعروف بابن الجيش
 الأنصاري المغربي٠

١٠ ـ شرح الفرائض.

١١ _ شرح المقصورة لابن حازم.

١٢ ـ شرح الورقات في أصول الفقه، والأصل لإمام الحرمين
 عبد الملك الجويني.

١٣ ـ الطب النبوي.

١٤ ـ كتاب الجهاد.

١٥ _ كنز الذخائر.

١٦ ـ كنز الراغبين في شرح منهاج الطالبين للإمام النووي.

١٧ ـ محاكمات حواشي على شرح الروضة، والمهمات في الفقه
 الشافعي

١٨ _ مختصر التنبيه للشيخ أبي إسحاق الشيرازي.

١٩ _ المناسك في الفقه الشافعي.

· ٢ - البدر الطالع وهو موضوع تحقيقنا وسنتحدث عنه قريباً (١).

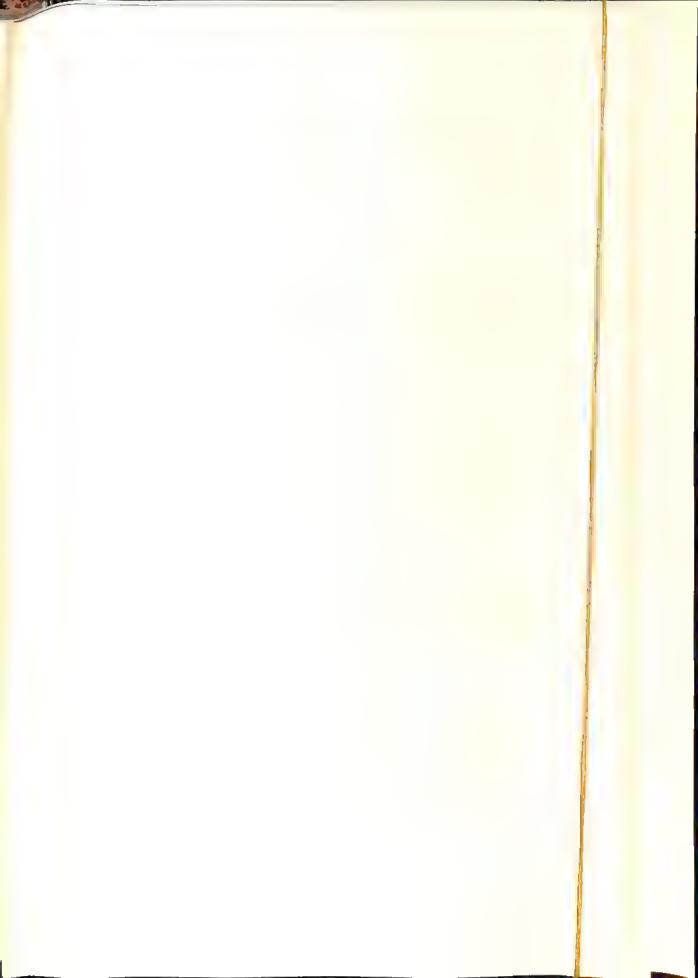
وفاتسه:

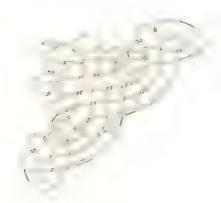
توفي _ رحمه الله _ في فجر يوم الجمعة ليومين بقيا من المحرم سنة ٩٢٣ هـ، ودفن بالقرب من ضريح الإمام الشافعي المام المام



⁽۱) هذه المؤلفات من المصادر السابق ذكرها الشيخ أبو الفداء مرتضى بن علي بن محمد المحمدي الداغستاني محقق الشرح المذكور: ١/ ٦٢ ـ ٦٤. ومن مقدمة تحقيق رفع الحاجب للشيخ علي محمد معوض والشيخ خليل أحمد عبد الموجود: ١/ ٨٢.

⁽٢) شذرات الذهب: ١١٦٦/١٠ الأعلام: ١/٦٦.





البدر الطالع

هو من أفضل شروح جمع الجوامع من حيث توضيحه للمتن وذكره للأقوال التي طواها الماتن، وذكر الأمثلة للمسألة الأصولية في أغلب المواضع، والاستدلال على بعض الأمور بالأدلة من الكتاب والسنة، وبيان أسماء أصحاب الرأي في بعض المواضع، كما يقدر ما حذفه الماتن، وفهم المعني بحاجة إلى ذكره.

إلا أني أسجِّل عليه:

١ ـ أسلوب التعقيد بالعبارة، وصعوبة إدراك المراد منها، فهي في أغلب الأحيان لا يُدرك المراد منها بمجرد قراءة النص بل لا بد من تلقي معناها من أفواه المشايخ الذين مارسوا أساليب الكتب القديمة والمصادر المعتمدة من كتب فحول إسلامنا العلماء الذين كانوا لا يرون تعقيداً أو صعوبة في مثل هذا التعبير لأنه لغة مألوفة لهم ؛ لما لديهم من ملكة قوية وأصالة عربية ومستوى عال رفيع في العلم .

٢ _ إنَّ مما أسجله عليه أنه حينما يذكر الآراء المرجوحة التي رجح الماتن غيرها يقول: وقيل، ولم يبين اسم القائل، ولربما كان يستعملها اصطلاحاً لضعف القول ولا يريد أن لها قائلاً مجهولاً، بل كما يقال عنها

أنها أداة تمريض، وكان عليه وهو بهذا المستوى من العلم أن يبحث عن القائل به ويذكره، وليس هذا الأمر يؤاخذ به المحلي فقط بل أسماء القائلين أهملها الكثير من المؤلفين في هذا الموضوع.

أسباب صعوبة فهم بعض نصوصه تتمثل بما يأتي:

١ - كثرة الضمائر والقارئ يحصل لديه اشتباه على أي كلمة من الظاهر السابق عليه يعود إليه هذا الضمير.

٢ - كثرة الجمل المعترضة بين المبتدأ والخبر وبين الشرط والجواب وبين النعت والمنعوت.

٣ ـ تقدم الخبر وقد يكون جاراً ومجروراً ويؤخر المبتدأ تأخيراً بعيداً.
 ٤ ـ يؤخر الجار والمجرور كثيراً عن متعلقة.

٥ ـ يكثر من ذكر الخبر ومبتدؤه محذوف اعتماداً على ما يقدره القارئ.

٦ أهمل ضرب الأمثلة لكثير من الأمور التي تحتاج إلى أمثلة لتوضيح المراد منها ولا سيما في موضوع التراجيح التي تفتقر إلى ذكر نص راجح وأخر مرجوح لذلك المرجح.

الحواشي عليه:

لم أعثر إلا على حاشيتين لهذا الشرح مع متنه:

أحدهما - للعلامة البناني - مع تعليقات للعلامة عبدالرحمن الشربيني . ثانيهما - للعلامة العطار - مع تعليقات أيضاً للشربيني .

وأحيانا يشير البناني إلى أقوال للعلامة قاسم ربما في حاشيةً له أيضاً

إلا أن الحاشيتين قلما توضح المراد مما في المتن والشرح بشكل يسير بل اتجهتا إلى ذكر أراء أخرى ونقول عن بعض العلماء ومناقشات وردود أو اعتراضات على المصنف.

ولم أعثر على من قام بتحقيق هذا الكتاب إلا بعد أن شرعت في تحقيقه عثرت على قيام الشيخ أبي الوفاء مرتضى علي بن أبي محمد المحمدي الداغستاني بتحقيق له وقد طبع الطبعة الأولى عام (١٤٢٦ه ـ ٢٠٠٥م).

قامت بنشره مؤسّسة الرسالة ناشرون دمشق ـ سوريا، وقد قام المحقق جزاه الله خيراً بتخريج أحاديثه وتراجم الإعلام التي يمر ذكرها في الكتاب لأول مرة، وإذا تكرر الحديث أعلم القارئ في الهامش بالصفحة التي مر تخريج الحديث فيه.

ونسب الآيات إلى سورها بأرقامها وعمل جداول للآيات والأحاديث والإعلام المترجم لها فقط.

وقد أضاف معلومات ومسائل خلافية في الهامش لا تخلو من فائدة ولكنها ليست من دأب المحقق ولا علم التحقيق.

إلا إني سجلت عليه أنه لم يوضح المعضلات التي يحتوي عليها الشرح والمتن بالشرح والتمثيل ولم يوضح مراجع الضمائر ولم يكشف عن أسماء بعض أصحاب القول.

وقد اعتمد على مخطوطات ثلاث يذكر ما يراه مناسباً في الأصل ولم يذكر المخالف في بقية النسخ في الهامش، وربما يكون ما ذكره في الأصل يحتاج إلى إضافة كلمة موجودة في نسخة أخرى هي أقرب صحة للنص مما ذكره مع العلم أني أفدت منه في تخريج بعض الأحاديث وترجمة بعض الرجال فجزأه الله خيراً وأجزل ثوابه.

وقد اعتمد على ثلاث نسخ من مكتبة جامعة دمشق هي غير ما اعتمدتها في تحقيقي.

توثيق نسبة المتن أو الشرح إلى مؤلفيهما:

لم أقم بذلك؛ لأن ما نقلته من شروح له تؤصل أن المؤلف هو السبكي للمتن، وفي ترجمة المحلي ما يؤصل أن من مؤلفاته البدر الطالع، لذا اكتفيت بذلك عن تأصيل نسبة الكتابين إليهما.

النسخ التي جرى عليها تحقيق الكتاب:

جرى التحقيق بمقابلة أربع نسخ ثلاثة مخطوطة وواحدة مطبوعة وهي التي من ضمنها حاشية البناني وعلى التفصيل الآتي:

١ ـ المخطوطة التي رمزت إليها بحرف (أ) وجعلتها الأم لوضوح خطها
 وعدم وجود نقص فيها ولقدمها، قوبلت على النسخة الأصلية بخط المؤلف.

ناسخها: أحمد بن محمد الحلبي البسطامي.

تاريخ النسخ: ٢/ ربيع الأول/ ٨٨١هـ.

٢ ـ المخطوطة التي رمزت إليها بحرف (ب).

الناسخ: لم أعرفه لانطماس الخط وعسر قراءته في الأخير.

تاريخ النسخ: ١٠/ جمادي الثانية/ ٨٩٣هـ.

٣. المخطوطة التي رمزت إليها بحرف (ج).

الناسخ: لم أعرفه لانطماس الخط وعسر قراءته في الأخير.

تاريخ النسخ: ۲۲/رمضان/۸۷۰هـ.

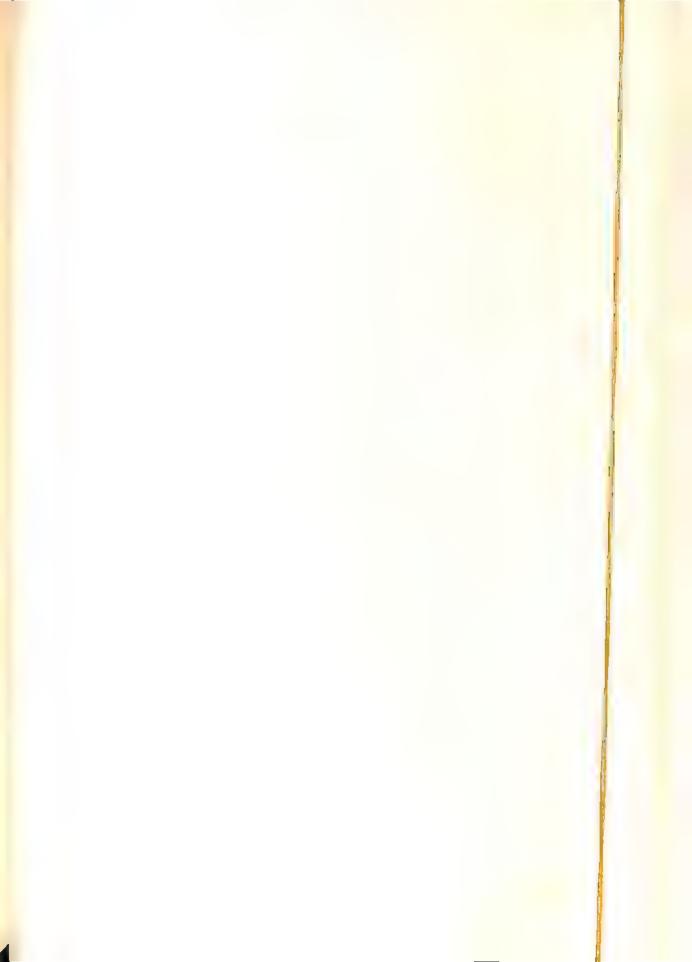
٤ ـ المطبوع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٥٦هـ _ ١٩٣٧م/٧٣٤ الطبعة الثانية.

وقد سجلت عند ذهابي إلى اسطنبول عام ١٩٨١م ما يقرب من ثمانية عشرة نسخة مخطوطة لها في مكتباتها هناك.







المريمان منها الاولياء لتأليب هذا الكماس والإيذار عليه وشارعك والمأاحد تأن البعق يجك والافزادتي والماس حاركيس ليسعع بيشقييات انجة والالوفاف الرزدة انتفعية د که انگرمزالاعام بصورما فیغآماند و دات، حبیع احسات بردایدالاینیت کرکارگزین انگرمزالاعام بصورما فیغآمان و درآن بیک تشعیم دهداداحین مهاوان له قراع کارگزین حال ۵۰ زاد انساع معدادات ت يجس ال عملتا عليها المنطلق الان الاوك واحث والثنا فيستعاب و وحداثيتم بدعق يسته بمناوشة طرفا فالتأية للسهمين يوقف إيموتيها وبالمداد أنعدانه وتعه لهجاء فذلك ابعض احهزن حتى الواحين لعسرقدب واضودها بكثيرت ولتبرا بالأمرق يميجه بمعطاسات وتدائه وقدك غزاريم لمرث البسيني التقايعه للطعارا والفعدين بالإنشاء آريه عملات نادما ولانحتيع ايجدمزيكيلق لاالاعلام فبلك يروموندجيوا لإصوافة عم الراويدايجادالمقلاد والغماعة ١١٧همار يابي سيوجدان والمرائدة ح الفافلة الاظها ويكل ويها الذي صويعه من تعليم "ساله من حيداللعواجة" يَّة كالكلَّا بِعَاسَمُ السَّا بِالرَاحِيثِ تَعَسِبُ الْوَقعِ فَالْفَصِينَ إِلَيْنَا مِن عِلْ فخارطهم همغ العدام والتنكيرا مشكيار والتعدين والعامات كالطائف يكسكانه يتولاد والدعمة عيوميقها كاردي وحا كالصطهري وفها لادستيضيني كالإيكام لح القواها في واما حد رابط له قبر ها وتراف ما تقدام د ورك نجها شالا هصور شالقالا اة المراد بعالجاد المحدلا الاخبال بائد سيعوي وكذا فوارنضلي ونصارع وكلين صنائه مقالى جميلا ورعاية جيميك المنع عالتعقيم لداروعاذا منائلا دائة اذائحه كاقات الرجيري يمالناين الدصنة إنجبيل المشهز يرحش للمثاظرين ينيأالته معآمين فكالسالعشيف دهااس الماسيداعدوالمن الماشتان البحاج المتهمين كتراجه بهرجيل الفاظه ويبين ماده وجينق سايله عجوره لايله علاوجه - guildy by still this partition جائية الرعبوالأحسيج يداكدت علواطف لدر والقلا أوانللا

المناع المتيام وتبارا المرابيين رواه لطبال المهارات والعا عيرصه مربزة عمشهم نوفول وجده تتمسق مع سؤاله جاء زكاه البطياري وقال البافيق التعديقات لاعوا وتناخان براياج كالاتحال لحكيا والالأكرواه أيساع هااو ٥٠ حل ايم إصاابيت مرائعين مديع ولاعث الإيلايدي الالإغام الت فع رضي الدعد اقدارير المؤسول يزرينه في إدوالمطلب إينايينداد لازمتكالس عليه وسلج تسم سيم د وكالعشرق وعوض المخسطيهم ازكا يسند الذعاصوانكيك فالوصول يواق لرائا دومومندالعي كاراء المومناكش يولا شابى وديك نهدى الحصكابط كستيتهماى ديرا لإسلام وتبلآاد خماقا قالب وآزماه وواباللان مسطاوعا ذابالتقدي يتول زاداحه النقبع جلاجازوا رشوداك ومشكئ ليال يجارس للسكاة عليما للعودها وخلاها إلعكاؤه إلاجعاب عداليقيد وندساها كالعوادة بدينايهوجه ارتها المناطية س ابالنائر ولاقديك عال رجوت الاجعد سبئة السما والإرمن روريحتن احذأان حدشائزتالد أناضتق عباك فإخائسكي تباذة لسلالوآ للكم صلعاعل دون رئولا ورالنبئ كؤرسيم أومقطه بالهمة منالبا كانحتردت سيئطه الاساوس لبش ينيج البرل وشكورا لبكائ الابعدلان للصيرين جالأندغاني بريام لكنان وتحديم مستول مناس بمعدل المستعف أسم يديديا الحلايام برائيه سان التالولا الديكي حداكيان لداكل وشاله الحمود كالروية البياراة قباركية السيطاءة سوية عهد كاول لاسائها للملطب وتاسا بسن البرايالا المالين زواة الشيخان لاحداق فسباء والنهواب لطاوجواب شائع وازاله يؤم شبيعدي نابي بدلك فرشوك بعثه أدواس تبليعه وان لهخابه كتابداوشخ لبعسعن شريع مثناقيله كبوشيع عاركا ثاله وللال وشول إيثنا توايين فالشجاعيمون زن بداتعة في والماهن وصوالاكن فيطاش حدمت انهمود بتلب جؤدي وقيل اندا فالمشؤل ينبها وغزالث نهما عسني وعوسسئ لهشوارعة الاول التشهكعي آنائنسيك 3 1

اللوحة الأولى من النسخة (أ)

الترازع للبضريلت تبئى ويافئ الاشطاع للاقان لالعشاجية إلارابلغوالاسعاع ١٤٠ ومذاعك المصنف ستتزج بن قول الألقيب الالايطرالاع الباقلان مزاعا تيون لبيوش اللشيانية عيده حصدتم الآمدى تأليجيئ أو كال الفرمزيئيرة للام إنظهم الشاشار لمن استعمل قواء كافا ذكر منه متئ ذكرتا حندمتوا فدعنق اليرا لوجهة احالف كلأسبيواء كافؤذك التباحى خزبها أيكن البرارمنهك دايين ذكرفاه كاق نتعواضت يدخوالكناجط いいかいかいかいかいいいかいまかっているというという لدب ابت إركا وتوا فهدمالت تهمابا لعرض العدمن حبثه والدركازية لاشتلاقولالعجاق لارتن جالتقه جذعهماؤة لويدي لاجون وربائفتننا ينكر اربابالا قوارغنيب الغبق المصعام العسويف الفهرتطويلا يؤدمان الملالاصارة دئه ماا يمافعك فللالغرض عرلا لاالجيئوالقوال خرمنزاهيين مؤالاستاد وابجويق سع ولمدالمشهودة للاعتبادتيا اوكان يظهرا ولضراب فكالوغيرة لكافاي تخرج المتطرانيين الالقرقة الاكايين اعلكوبه تعرق فاشتا جيمالكته يجل وجدلانيينها كالا قنطنامكا تداحتهمان خؤيؤذن سدبشج الناوا يجداديون متنابئ قزله وعوحن عاجا فعشل لاستطوعا فتسأرولا مهوعا عزيتعمان التهواة ومرفوعا يزجزا لذمان درفوعاعته فكايا للحدمنا حوادما تبعثو فعائة الدال المهداي فايدن تغيشه كالجوحئ خوجا ذكونا خيس الاجدافييش اغزق واستعيدتكما لأين بدعهم حادثته على فالمشالات إفالكوانتهع عيسا لمكالمصاع لعكجها جفرعا جؤعا ايمكنيل كعودها حالانزجنيدالالدوكة فمالئ جره ليلاس نبئادر بانكارش مسقيلات نارولفك فيساوان إيكالطاب كانتشد يجذفه بتارات لاسيتما باخالا فيانيوكالخنع الكابوا يباله والمارا والمارا والماع والماح والماع والماع

ہ سے '' برک کچھیکیلہم کرتا ہیں والعشدیتیں نا اداخال حجاب النیوز بے تعتہ کے البشیمری والتصیویی وارشہد! آوالفلک تا شبیدالیوائیوائیت کین الدفاق سعرة مقامده اللشبد تقويز لكا متدم كلدذ للإبجيث أناجاؤمو وزنان يات دحل ئيسف والمهيشقوشوا من سكان اليغيم سستماي بالالماط بغوا اي ختصرالتابار والحاسر كبيعاوامن فيالحاسن خييقالادمثها على يتنعني ازين عليه بذلال جعلن سير له الملت ومزكزه لاينة 近くなれてもからいくさいというとうとうないのはいい العنظم تفقيل عليث بالقنووبا تتشا مزالنيبه وتسكل منكيبة ختصابعذا المتكب ستعذر وزوم النقعان ستوسيتيواللوالاان دواقص كالاعذف شداس اصحاب الاقوال فاندلا يتعتدها يدادم الكذاذا مفله ذلك لايمزا مقعشورنا فلاونك إيا الطلاب القديموني فيرمن ذكو وشئن اديبك دفيقا اي دعقة فإيجند بأن يدنشع جهابهمكم وزيارته والكضويسهم والأكان معتزج لادرجات عاليه بالغسية اللغيرم كاتحاله إبزيمطية امز قدرزق الدحق يعاله ولاعب عندال يعتذاذ شعيز ائنتآ يميش فانجذا اق ظلا المراتب فباع عجلاويتل الدوعيب أجعيمن وساكا وعلما غرسكين وانعزش إلىعاليذ وكار الذاع من كمار هذه المستحد الميارك مستستسف ما ي . عن كاربيع الآخر مستهور رسة احدو فانهرو ما ما درخش فا كابته العبدالنتيرالاليارا كمقراحه رجمار كالألبسطام いいというないから

• "اب-لىرىلىدىر باخشوصا ،

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

الم يد ساجان الدوالد الدياري الدياري على تستد ما معد والده ذيا باشتات البيحاء في المعاونيين كلمير الجوامي سيسير ما إلها أنه واى بن العظم لاخل رماد درد الذي هو عدد من معلم اله رئي مقدار لعلم استالا لعور واما جعد را خدل وتعالمه ما مناته البارا درعايد بمهااباخ فالعدم الدادمادا اداراد، الحادلله دلالا بالماراسة وحد و مدارد المدارة مدر دون من الدالا تمريم المالوحيا السويد به وعباري جذابه إلصغهاك أيمه لهدادا معديها إلث والمرادك والدراعة والاراءة والاحدادة المستواليد راقل لاالاجترابيا المكار するからからできる عابرالا لمعتدكا غدور فدا واجده حقل فارعا مالمعجدي ومن للجارعام وأن معدوا عدامالا تحسرها وأرداد وراد الإرمخ ويحارا دالمنعك نتزل راد مقيص حدّ ويمومود بأبراده "عميسه للجدائماويلم مرجد مرداسا يستوقين وكسره ويالث برناد بالإزمعوضك لألحاءاء ولإعذارعك ومحدن سائم الى فاروادت ورادت ويدائن ما س سلاعلى ئاسىرىغادى دىما،لىملاد ئىلارخىمد يسلخكها بأحرة رواءاستخان الإصدرة اللوحة الأولى من النسخة (ب)

ادامد و دار الاستخداد و المدرد المالطال المالية المستخدمة المستخدات المستخد

الله المالية المالية المالية المالية المهداء المهداء المهداء المهداء المالية المهداء المهداء

اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)



د در باسد در مدسان سدند برای همدو در در در مسدم با شاهه در مدر از می مدر ساز در است.

در در باسد در مدسان سدند برای در در سد در می اینده با شاهه در سد در خوا می کرد و می در در این مرود از در این مرود از می کرد و می مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می در این مرود از می کرد و می کرد و می مرود از می کرد و می مرود از می کرد و می کرد و می مرود از می کرد و می ک

· ノーン・プログインシン・・



اللوحة الأخيرة من النسخة (ج)

مولاً بهم أنَّ الرحن الرسم إليه

الحدقة ومدلي الله طي سيدنا محدواً له وسحمه (قوله خال اغ) صه أن الحال لا يكون انشاء مع أن عدًّا بيان لمبي الباء والإلسكات الباء التمدية الحردة والنرض الهاللاستعادة أوالنبرك وأيضا الانشاءليس ثابنا ف نفسه لا مصي الرض للمستكام فسكيف يثبت لفيره على وجه الفيدية والمواب عندى الأيقال الانتصود من قوله بسم الله الخاعشاء الاستمامة ومي قصدد للثكافت الجلة بتمامها اغشائية لا ملث أدشأت النبرك أوالاستمانة فالتأليف بذكرالاسم مكان المنى أستين مثلابهم الله والتأليف على ان دلك ابتاء وأفت ادانك ذلك انشاء أنشأت الاستمانة في الداليم والمخرعة وذلك كال كاو وبلانشاء لاستكنار والنعليل فلما دخلاعلى ماله نسبة غيرنسية التكثير والنقليل صراء انشائيا. والرضي اعاوجب تصدير منصن مني الانشاة لا مامؤتر والكلام عرجه عن الجبرية فلولا تصديرها مكن الايحمل السامع الجلة على مساها قبل التنبير فاذا جاء النير وآخرها تشوش خاطره لائه يحوز رجوع مناء الى اقبله من الجلة مؤثر افيها ويجوز مثاؤه على مائه فيترقب جلة أخرى يؤثر دلك المؤثر فيها اه عا مُنتر المحكمان المني الانشاقي ادارجع الي مافيله أثرفيه وأخرجه عن الخيرية كذاماهناوموادمن قلانها افضاء وخر باعتبارين الهاذا قطع النظرعن المتطق فافله حروادا بطواليه فهوايشاء وأماأن الاول خبر والتاتي انشاء فلا يمكن مع تعدية معنى العامل الحبرى اليه . فعامر آن القول بأنها أنشاثية تبعالا نشاء المتطق هو المديدوا ندفع الانشكال برمته (قول الشار مالنحر مرا لحدث) اعلم ان الكلام ان كان النسبة المهومة منه الحاصلة في الدعن على عن مدلوله أي حاصل بين العلم وين مع منه محتمل لأن تطاخه النسعة أولا تطابقه فحر وان لم بكن كذلك بان لا يكون له ارح قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم (Y)

> أميلا كاقسام الطلب فأسها دالة على صفات نعسية فاعة

النفس قيام العرض بالحل ليس لمامتمال خارجي أو يكون

له خارج لكن لا يحتمل

الطابقية واللامطابقة كميغ المقود فانطاقسا

وليست لها نسبة عثماة



بسمالة الرحن الرحم وصلى الله على سيد تاعمد وآله وسحه وسلم تسليا (قوله بسم الله الرحن الرحم) خارجية ثوجه بهذه المسخ الكلام في البسمة شهير لاحاجة الى الاطالة به. وانامد كرهنا تحقيق المبروالابنيا، في الجلة المقدرة مها البسمة أعنى قولما أولم مستمينا أومتر كابسراقه الخر فقول لاشك أن تولما مستمينا أومتر كالاحالي

لأن ثطابقها النسب الداولة أولا ثطابقها لأنها لمصولها بهامطا بفة قطمانا نشاء وهذاأ فرب الحدود وأخصرها فقدحد ابحدودكثيرة دكوت وعنصران الماجب وشرحه العضدى وغيرها فالسكادم الانشائي حينان يجبأن كون عضرالتك الصورة القاعة بالفس ليتر تبعلها مقتضاها من وجودا وعدم عمضيع الانشاء اما بأصل الوضع كاضرب أوبالقل كبعثونم وبشسادا قصد بهاجدوث الحسكم على ماةل الزغشرى انها علت لمان انشاقية ويدل عليه الاستمال اذ الاصنى للانشاء الاالكلام ألذى لاخارج له غارح لا يحتقل الطابقة وعدمها وهذه كذلك اتفاةا والا لاستملك الصدق والكذب. فال العضدشرط لماةله ابن الحاجب الصحيح انها أي نحو بعث واشتر يت وطلنت إنشاء لمعدق حدالا نشامطها وهوأنهالا تعليل الحسكم بنسبة خارجية عل بستلا يدلعلى يعرآ خرتير البيع الدي يقعره وأبضا فلإيوجد فيه خاصية الاخبار وهواحبال المسدق والكذب اذلو حكم عليه بأحدما كانخطأ تطمأ وأيضالوكان خبرا ككان ماضيا واللازم منتف أمااللازمة فلوضع الصيفة له من فير و رودمتير غليه ولا له لوكان مستقبلالم يقع كالو صرح به وأما انتفاء اللازم فلا ته لوكان مانسيا لم يقبل النعليق لانه توقيف أمر ولي أمر وانما يتصور فيالم يقع بعدلكته يقبله اجماعاً وأيضافا انقطع العرق ينه حبر أوانشاء ولذلك لوقلُ فلرجعية مللقتك سئل فانأواد الاخبارلم يقع طلاق آخر وآن أواد الانشاء وتعومته السعد ف التقييج وداعلى صاحب التوضيح في تواه ليس الرادبوضع الشرع صيغالمقودوالحلول للانشاء أن الشرع أشقط اعتبار مسي الاخبار بالسكلية ووضعه للانشاءا بتدأه بل الشي فى جميع أوضاعه احتبر الأوضاع اللغوية حتى أحتار للانشاء ألفاظا تدل على تبوت معانبهافي الجال كألفاط المساخى والألفاظ! الخصوصة بالحال هاذاتال أنت طالق وهوف اللغة للاخبار بجبكون الرأة بوصوعة فيثبت الشرع الايقاع من جية المسكلم اقتضاء ليصح هذا السكلام فيكون الطلاق تابنا اغتضاء فهذا معني وضع الشرع هذه الصيغ للأنشاء وتجمّ قل العضد وأعام ان الدي قال بأته اخبار لم

اللوحة الأولى من النسخة (ط)

244

ذكره القاضى الماقلاني من المحادي الموتانية المنافيات وقدد كره الامدى من الجوري (أو) كان النوش (فيردان عمل المحادية المنافي من المحادية المنافي من المحادية المنافي المنافية المحادية المحادي

(قوله پحیث اما الح) مشلق تعدوف أی فعل دلت بحیث الالح وجزمه لمساقام صده بشدار اختصاره لدیر سذر وسترلا بالى حرم عيره بندذاك بالمطر تاسقسود الاصلى قاله شيم الاسلام (قي له وروم القسان الح) ان كان الراد رومه مع بنا المبي بنامه مبرجم ال الاختصار والامنير منسر شيخ الاسلام (قهله اللهم الح) واجع لتمسر روم القصان كابدله كلام الشارح وهوكثيرا ما يستمثل مدالفصد الماستناء أص بعيد نادركا وبدعواقه و بناديه استنائه على داك شبخ الاسلام (قول عليمًا) هو عمل حقيقاً عدل اليه تنتا وخروجاعن التكرار صورة (قل لما للشهري العدن) أي وأنسهم وتراه والتصديق أى المجرع أى لانبيائهم (ق إه نعرمن دكر) أى فالمطف منار (ق إه أى رضاء الح) اشار بدلك ال أزميلا عمل الجم (قاله تستمتم مها رؤيتهم) اشارة الي المرس المراد وفقاء ف المات لارتعام سازل البيين والعنديني عن غيرتم مل المراد الاستسنا بل الحسة و و بتهم و ذيارتهم فيمنا زلمير والكان مفرع المرجات العل بالنسبة الى عيرهم كما وله الشارح (قول، وذهب منه أن يستفد المعضول) أيوان كانمفضولافي الوائم و واستشكاه معنهم اله يكل ف انتفاء الحسرة الرصابحاله وبحيا هونيه من السم والناعقه أنه نفسول والالزم اعتفاد خيلاف الوافع ط أن الدي يدل عليه ظاهر الاحاديث والآثار شهودأهل الجبة تفاوت مراتبهم فني الحديث الأأهل آلحية يتراؤ ولاالمربكا تتراززال كوك الدي الناثر فالامق وف شعر الآثار أن بعض أهل الجنة بحلق لم خيار الهما أجنعة م، بإنوت تعلير مهم في الحمة حيث ما وا فيقول لهم من لم يلم درجته بريم ناتم و لك دو نما ه قولون للم كنا نمو براتم تعطرون وكانتوم وأتم نامون أوكاورد ولاعم مال ذائهم الدلالة على اعتماد العضول الممنينول كه راض بمناهوفيه أدلا حسرة ق الجمة (قول، وطي قدر فضل أله تمال على من يشاء) إنبار بذبك اليأن احتلاف المراتب كاكاون بقدوالاعسال بكون عصف فضا الله من غيرسا بقة عل جازان أن بنيدنا بالمن والافضال وبوضنا بفضاه لصالم الاعمال والصلاة والسلام فلسيدنا محد خنيرالا وسال وطيالآل والصحب والنال عدد مادكره لسأن القال والحال من يوم الميدأ الي يوم الميال بدوكال الله وكابلين مدائه من الكال والحدثه فى البد والاكال آمين

اللوحة الأخيرة من النسخة (ط)

منهجي في التحقيق

١ _ استنسخت على النسخة رقم (أ).

٢ ـ قوبلت النسخ الثلاث المخطوطة إضافة إلى المطبوع المرموز
 إليه بـ (ط).

٣ أثبت ما أراه مناسباً عند وجود خلاف بين النسخ واذكر المخالف
 في الهامش.

\$ _ نسبت الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية .

حرجت الأحاديث والآثار من المصادر الحديثة وبينت قوة الحديث أو الأثر غالباً ما لم يروه البخاري ومسلم.

٦ ـ حاولت جاهداً أن أبين صاحب القول عندما يقول: وقيل، أو وقال قوم، ولربما قد تكون لفظ قيل للتمريض والتضعيف، وما لم أعثر على قائله.

٧ ـ وثقت النقول والآراء من مصادر قائليها، وإن لـم أجـد مصـدراً
 لقائلها فمن مصدر هو أقدم من جمع الجوامع.

٨ ـ ترجمت للأعلام الموجودة في الكتاب.

- ٩ ـ أحلت القارئ بذكر رقم الصفحة عندما يقول كما تقدم أو كما سيأتي.
- ١٠ وضعت عناوين للمسائل، ولربما فرقت البحث إلى عدة عناوين
 وجعلته بين معكوفين [].
 - ١١ ـ وضعت الساقط من إحدى النسخ بين معكوفين [].
 - ١٢ ـ وضعت الآيات والأحاديث بين هلالين (قوسين).
 - ١٣ وثقت المسائل الفقهية المذكورة من مراجعها في كتب الفقه .
- 18 عرفت بالأماكن والفرق والمذاهب والأديان المذكورة في النص.
- 10 نظمت بعض المسائل بأرقام تسلسلية وجعلتها على شكل فقرات.
- ١٦ مثلت لبعض المسائل التي أغفلها النص ولم يذكر لها مثالاً سواء كان من الفروع الفقهية أو فرضت لها مثالاً فرضياً.
- ١٧ أهم عملي أن وضحت في الهامش النصوص الغامضة بعبارة واضحة.
 - ١٨ ـ رجعت الضمائر إلي ما تصلح أن تعود إليه.
- ١٩ ـ بينت الجمل المعترضة بين المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه
 وبين الجار والمجرور ومتعلقه.

٠٠ ـ إذا ذكر خبراً مقدماً نبهت إلى مبتدئه أو ذكر مبتدأ مقدماً بينت خبره.

٢١ وضحت النص بما يتطلبه الخط العربي من الترقيم والرموز
 اللازمة.

٢٢ _ وضعت في جانب الصفحة بداية ونهاية المخطوطة رقم (أ).

٢٣ ـ ختمت العمل بجداول للآيات على موجب السور مع أرقام الآيات في السورة، وللأحاديث على حسب حروف المعجم لبداية مقطع الحديث المذكور في النص.

٢٤ _ نظمت الإعلام بجدول على حسب الحروف الهجائية.

٢٥ _ وضعت جدولاً للفرق والمذاهب والآيات.

٢٦ ـ وضعت جدولاً للأشعار.

٧٧ _ وضعت جدولاً لمراجع ومصادر التحقيق.

٢٨ ـ كما وضعت جدولاً لمراجع الكتاب نفسه والمصادر التي اعتمدها الشارح.

٢٩ ـ ثم جدولاً لمحتويات الكتاب وعناوينه.

٣٠ ـ شكلت بالحركات المتن والأحاديث وبعض الكلمات التي تستوجب ذلك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ألحُقَقَ المُحَمَّدِ المُحَمَّدُ المُحَمِّدُ المُحَمَّدُ المُحَمَّدُ المُحَمَّدُ المُحَمَّدُ المُحَمِّدُ المُحَمَّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ المُحَمِّدُ اللهُ المُحَمِّدُ المُحْمِيْدُ الْ

كان عملي هذا أثناء وجودي في جامعة مؤتة في كلية الشريعة في المملكة الأردنية الهاشمية حيث كنت عضواً من أعضاء التدريس فيها بعد تمام سبع سنوات على عملي فيها



القائدة التاني

الكاركا الطالع

لِلْجَلَالِشَمْسِ ٱلدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ٱلْمَحَلِّي

للإمام تاج ٱلدِّين عَبْدِ ٱلْوَهَّابِ ٱبْنِ ٱلسُّبْكِيّ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وشَرَحَ مُعْضِلَاتِهِ ٱلْأَسْتَاذُ ٱلدُّكُتُور

عَبْدُٱلْمَلِكِ عَبْدَٱلرَّحْمَلِ ٱلسَّعْدِيُّ ٱلْعِرَاقِيُّ





الحَمْدُ لله (۱) عَلَى إِفْضَالِهِ (۲)، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى سَيتِّدِناً مُحَمَّدِ وَآلِهِ (۳).

- (١) التَّغْبِيرُ بِالجُمْلَةِ الإِسْمِيَّة يُفيدُ الثَّبُوتَ، وبِالفِعْلَيّة إذا كان مُضارعاً يُفيـدُ التَّجـدُّدَ، و وإذا كان ماضياً يفيد تحقق الوقوع.
- (۲) بكسر الهمزة مَصْدر أفْضَل، ولم يَقُل على نِعَمِهِ كصاحب المَثْن ليُشيرَ إلى أنَّ النَّعَم
 هى تَفَضُّلٌ منه، وليس الله مُلزماً بها _ كما يرى المُعْتزلة.
- (٣) آلُ النَّبِيِّ هُم أقارِبُهُ من بَني هاشم على رأي، وعلى رأي آخَرَ هُم بنو هاشم والمطلب، وهذا المعنى المُراد في باب الزَّكاة، أي لا تُدْفَع إليهم، وعندَ الدُّعاء يُرادُ بهم كلّ مَنْ اتَّبَع دِينَه.
 - (٤) أي الذينَ يَحْرُصُونَ على فَهم المُراد من المَثّنِ، وهُو جَمْعُ الجَوامع.
 - (٥) في (أ): بجمع.
 - (٦) مِنْ بيانيَّة، أي بيَّنت نوع الحاجة.
- (٧) في(أ) و(ب) و(ج): (مسايله) بالياء، وكذا لفظ (ودلايله)، وفي(ط): بالهمزة؛ لأنَّ الياء إذا وقَعَتْ بعد الألفِ الزائِدةِ تُقلَّبُ هَمزة، ويجري هذا في كلِّ أمثال هذه الكلِمة.

وَيُحَرِّرُ دَلَائِلَهُ^(۱)، عَلَى وَجْهِ سَهْلٍ لِلْمُبْتَدِئِينَ، حَسَنٍ لِلنَّاظِرِينَ، نَفَعَ اللهُ [تعالى] (۱) به آمِينَ.

قَالَ المُصنِّفُ _رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى _:

(بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم)

(نَحْمَدُكُ اللَّهُمَّ) (٢) أَيْ نَصِفُك بِجَمِيعِ صِفَاتِك يِا الله ؛ إذْ (١) الحَمْدُ - كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥) فِي الفَائِقِ - (١) «الوَصْفُ بِالجَمِيلِ » - وَكُلٌّ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى جَمِيلٌ (٧) - وَرِعَايَةُ جَمِيعِهَا أَبْلَغُ فِي التَّعْظِيمِ المُرَادِ بِمَا ذُكِرَ (٨) ؛ إذْ تَعَالَى جَمِيلٌ (٧) - وَرِعَايَةُ جَمِيعِهَا أَبْلَغُ فِي التَّعْظِيمِ المُرَادِ بِمَا ذُكِرَ (٨) ؛ إذْ

⁽١) كالسَّابق.

⁽٢) ساقط من (أ) و(ب).

⁽٣) أصل اللَّهمَّ: يا الله، حُذِفَ حَرفُ النَّداء، وعُوِّضَ عنهُ الميمُ في آخِره.

⁽٤) إذ هُنا للتعليل، ولفظُ (الحَمْدُ) مبتدأٌ خَبَرُه (الوَصْف) وجملة (كما قال الزَّمَخْشَري في الفائِق) جُمْلَةً مُعْتَرضَة.

 ⁽٥) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمَخُشَري إمامُ عَصْرِه، ولِدَ بزمخشر قرية من قرى خوارزم سَنَة (٤٦٧هـ)، أَخَذَ الأدب عن أبي منصور، له مُؤلَفاتٌ: منها الكشاف وأساسُ البَّلاغة، توفي سنة (٥٥٨هـ)، طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده: ص(٩٧).

⁽٦) في (أ) و(ب) و(ج): (الفايق) بالياء.

⁽٧) أيْ كلَّ وصْفٍ وهي جملة مُعْتَرضَة.

⁽٨) صفاتُه تعالى كثيرةٌ، وكلُّ وصْف لَهُ أَثَرُه على الخَلْق، فلو قالَ الحَمْدُ للقادر لكان الحَمدُ لقُدرتِه فقط، ولكنَّه حَمدَ الباري باسمه الشَّامِل لجميع صفاته وهو لفظ (الله)؛ لأنَّ العَلَمَ يَدُلُّ على جميع صفاته الجميلة التي لها آثارٌ على المخلق وهذا وجه النَّلاغة.

المُرَادُ بِهِ إِيجَادُ الحَمْدِ لا الإِخْبَارُ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ (١).

وَكَذَا قَوْلُهُ: نُصَلِّي وَنَضْرَعُ (٢): المُرَادُ بِهِ إِيجَادُ الصَّلاَةِ وَالضَّرَاعَةِ لاَ الإِخْبَارُ بأَنَّهُمَا سَيُوجَدَانِ.

وَأَتَى بنُونِ العَظَمَةِ (٣)؛ لإِظْهَارِ مَلْزُومِهَا -الَّذِي هُوَ نِعْمَةٌ مِنْ تَعْظِيمِ الله لَهُ بَتَأَهِيلِهِ لِلْعِلْمِ - ؛ امْتِثَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثُ ﴾ [الضحى: ١١]. وقال مَا تَقَدَّمَ (٤) - دُونَ نَحْمَدُ اللهَ الأَخْصَرِ مِنْهُ - لِلتَّلَدُّذِ بِخِطَابِ الله وَنِدَائِهِ.

وَعَدَلَ عَنْ الحَمْدُ لله الصِّيغَةِ الشَّائِعَةِ لِلْحَمْدِ(٥)؛ إذْ القَصْدُ بهَا الثَّنَاءُ

⁽۱) نحمَدُك جُملةٌ خَبريَّة، وهنا لا يُريدُ أَنْ يُخبِر عن أَنَّ الحمدَ سيكونُ لله مستبقلاً، بل يُريدُ إنشاءَ الحمدِ وإيجاده، والتَّغبير بالخبرية ويراد به الانشائية أبلغ من الانشائية، فكأنَّ الحمد قد أُوقِع فعلاً وأُخبِرَ عنه.

 ⁽٢) أي كما أنّ (نَحمَدُ) التي هي للمضارع لا يُراد بها الإخبار، كذا لا يُراد بها في
 (نُصَلِّي ونَضْرَع) المستقبل، بل يُريدُ حصولَ الضَّراعَةِ والصَّلاة الآنَ فهُما جملتان خبريَّتان يُرادُ بهما الإنشاء.

⁽٣) المضارعُ إذا كان حرف المضارعة نوناً في أوّلِه يُراد به أكثر من واحدٍ، أو واحد ويريدُ أنْ يُعَظَّم نفسَه، وهنا التَّعْظيم ليس لذاتِه، بل للنَّعْمة التي يَحمِلُها وهي تأهيلُه للعلْم وبه صارَ معظَّماً؛ لكونه مَحلاً وظرفاً للعلم العَظيم، وليسَت ذاتُه المعظَّمة.

⁽٤) أي قال: (اللَّهمَّ) ولم يَقُل الحمدُ لله، والتي هي أقَلُّ حروفاً من نحمَدُك اللَّهمَّ؛ لأَنَّهُ يَتلذَذُّ بندائه تعالى ومخاطبته.

⁽٥) إنَّ العبارةَ الشائعـةَ عندما نحمَدُ اللهَ هي (الحمد لله)، وهنا عَدَلَ الماتِنُ عنهـا إلـى نحمدُك اللهُمَّ.

عَلَى الله تَعَالَى بأَنَّهُ مَالِكٌ لِجَمِيعِ الحَمْدِ⁽¹⁾ مِنْ الخَلْقِ، لاَ الإِعْلاَمُ بذَلِكَ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الأَصْلِ فِي القَصْدِ بالخَبرِ⁽¹⁾: مِنْ الإِعْلاَمِ بمَضْمُونِهِ⁽¹⁾، إلَى مَا قَالَهُ (1)؛ لأِنَّهُ ثَنَاءً لله (1) بجَمِيعِ الصَّفَاتِ برِعَايَةِ الأَبْلَغِيَّةِ _كَمَا تَقَدَّمَ _ وَهَـذَا بوَاحِدَةٍ مِنْهَا (1).

وَإِنْ لَمْ تُرَاعَ الأَبْلَغِيَّةُ هُنَاكَ (٧) _ بِأَنْ يُرَادَ الشَّنَاءُ بِبَعْضِ الصَّفَاتِ _ فَذَلِكَ البَعْضُ أَعَمُّ مِنْ هَذِهِ الوَاحِدَةِ ؛ لِصِدْقِهِ بِهَا وَبغَيْرِهَا الكَثِيرِ ، فَالثَّنَاءُ بِهِ أَبْلَغُ مِنْ

⁽۱) هنا تَعْلَيلٌ للحَمْد بصيغة الحمدُ لله وبيانِ مزيتها؛ وذلك أنَّ وجودَ اللامِ في لله معناها الملك، أي أنَّ الله مالكُ لجميع أنواع الحَمدِ لا يُشارِكُه أحدٌ فيكون الحمْـدُ لـه ؛ لأنَّهُ مالك فقط، ولفظ الجلالة في نحمُدُك اللَّهمَّ تَجْعَلُ الحَمد عاماً لكونِه مالكاً لبقيَّة الصَّفات والأسماء، وليس باسمه مالكاً فقط.

⁽٢) وأيضاً لفظ (الحمد لله) لا يُراد بها الإخبار بأنَّهُ مالكٌ لجميع الحمد الذي هو الأصل في تكوين هذه الجملة؛ لأنَّ تركيبها هكذا مضمونهُ الإخبارُ بالحمد لاحُصُوله، فلم يرد الإخبار الذي هو في الإصل، بل يُريُد حصولَ الحمد.

 ⁽٣) من قوله (إذ القَصْدُ إلى قوله مضمونه) جملةٌ معترضةٌ بين الفعل ومُتَعَلَّقِه وهو الجارُ والمجرور في قوله: إلى ما قاله.

⁽٤) الجار والمجرور متعلقٌ بقوله عَدَلَ، والذي قاله هو: نحمُدُكَ اللَّهُمَّ.

 ⁽٥) لفظ الجلالة ساقط من (ط) و(أ) و(ب).

أي قوله اللَّهمَّ بدون لام الملك يَشملُ الحمد له بجميع صفاته، أما الحمدُ لله فإنَّهُ يحمدُهُ لصفةٍ واحدة.
 يحمدُهُ لصفةٍ واحدةٍ وهي كونه مالكاً، وهو أبلغُ من حمدِهِ لصفةٍ واحدة.

⁽٧) هنا يَردُ على لفظ نحمدُك اللهُمَّ بأنَهُ قد لا يُراد جميع صفاته، بل واحدة منها مُبهَمَة فتنتفي الشُّمولية ومن ثُمَّ تنتفي الأبلغيَّة.

الثَّنَاءِ بها فِي الجُمْلَةِ أَيْضاً (١).

نَعَمْ النَّنَاءُ بِهَا مِنْ حَيْثُ تَفْصِيلُهَا أَوْقَعُ فِي النَّفْسِ مِنْ النَّنَاءِ بِهِ (٢). (عَلَى نِعَمٍ) جَمْعُ نِعْمَةٍ بِمَعْنَى إِنْعَامٍ (٣)، وَالتَّنْكِيرُ لِلتَّكْثِيرِ والتَّعْظِيمِ أَيْ إِنْعَامَاتٍ كَثِيرَةٍ عَظِيمَةٍ.

مِنْهَا: الإِلْهَامُ لِتَأْلِيفِ هَذَا الكِتَابِ وَالإِقْدَارُ عَلَيْهِ. وَعَلَى صِلَةُ نَحْمَدُ (٤).

وَإِنَّمَا حَمِدَ عَلَى النَّعَمِ _ أَيْ فِي مُقَابَلَتِهَا لاَ مُطْلَقًا (٥٠ _ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ

- (۱) أجاب بقولِهِ فالنَّنَاءُ بها بأنَّ الأبلغيَّة ايضاً تبقى؛ لأنها أيضاً تشمل جميع الصَّفات على البدل؛ لأنَّ البعض يشمل صفة مالك وغيرها؛ لأنَّ البعض مُبهمٌ يَصْدُقُ في مالك وبقيَّة الصَّفات، فهي أَبلغُ من الحمد لله أيضاً في الجملة وضمير به وصدقه يعودان على البعض، وضمير بها وبغيرها يعودان إلى صيغة الحمد الله.
- (٢) استَدْرك هنا بأنّ الحمد لله لها مزيّةٌ من حيث إنّ اللام للملك فالمحمود حُمِدَ؛ لأَنّهُ مالك أوقع في النّفْس من عدم تعيّن اسْم الوَصْف وإبهامِه بإرادة بعضٍ منها غير معيّن.
- (٣) أي الحمد شه على إكرامِه وإنعامِه لنا لا على النّعم الماديّة والمعنويّة، لأنها تـزولُ
 وإنعامُه مستمرٌ لا يزول.
- (٤) المرادُ بذلك (على ومجرورها) فإنهما مُتعلقان بقول نَحْمَد، وعلى هذا بمعنى
 اللام _ أي للتَعْليل _ وكلمةُ (صلة) هنا تُساوي (التعلق) عند النُّحاة _ أي حَمدُ الله
 هُنا لأَجُل النَّعم التي مَنَّ الله بها عليه.
- (٥) الحَمْد يَكُونُ ثناءً على المحمود، إما مُقابلَ نعمةٍ أُنْعِم بها على الحامِد، وإمّا أنَّ الشَّخص يَحْمَد المحمود دون مقابلِ نعمة، بل لأنَّه أهلٌ للثناء وهنا حَمِدَه على النَّعم: وهو حَمْدٌ يقوم مقام شُكْر النَّعمة، فالشُّكر يكونُ مقابل النَّعمة فسببه =

وَاجِبٌ وَالثَّانِيَ مَنْدُوبٌ (١).

وَوَصَفَ النَّعَمَ بِمَا هُوَ شَأْنُهَا بِقَوْلِهِ (بُؤْذِنُ الحَمْدُ) عَلَيْهَا (بازْدِيَادِهَا) أَيْ يُعْلِمُ بِزِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الإِلْهَامِ لَهُ وَالإِقْدَارِ عَلَيْهِ، وَهُمَا مِنْ جُمْلَةِ النَّعَم، فَيَقْتَضِيَانِ الحَمْدَ(٣).

وَهُوَ مُؤْذِنٌ بِالزِّيَادَةِ المُقْتَضِيَةِ لِلْحَمْدِ أَيْضاً وَهَلُمَّ جَرَّا (")، فَالاَ غَايَـةَ لِلسَّعَمِ حَتَّـى يُوفَـفَ بِالحَمْدِ عَلَيْهَا (١) ﴿ وَإِن تَمُ ثُوا نِعْمَتَ اللّهِ لَا تَحْمُوهَ مَا أَ ﴾ للسنَّعَمِ حَتَّـى يُوفَـفَ بِالحَمْدِ عَلَيْهَا (١) ﴿ وَإِن تَمُ ثُوا نِعْمَتَ اللّهِ لَا تَحْمُوهَ مَا أَ ﴾ [ابراهيم: ٣٤].

وَازْدَادَ وَزَادَ اللَّازِمُ مُطَاوِعاً زَادَ المُتَعَدِّيَ، تَقُولُ: زَادَ اللهُ النَّعَمَ عَلَيَّ

⁼ واحدٌ، ولكنّه يكونُ في مواضع في اللّسان، وفي القلب، وفي العمل وهـو اعلاها؛ لقوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوٓ أَعَالَ دَاوُدَشُكُو ﴾ [سبا: ١٣] فإنّه يكـون أخـصلُ سـبباً وأعمّ موضعاً.

أمًّا الحمدُ فيكونُ بمقابلة نعمةِ ويدونِها، ولكنُ موضعِه اللَّسان فقط فهو أعمُّ سبباً واخصُّ موضعاً.

الأول الذي هو في مقابلة نعمة فإنّه واجبٌ مكافأة للنعم، والشاني الحمد مطلقاً بدون مقابل، وهنا أتى بالحمد الواجب؛ لأنّهُ أفضل من المندوب.

⁽٢) أي حَمَدَهُ حمداً على نِعَم، وهذا الحمد يدل على زيادة ما أنْعَم؛ لأنَّ التوفيس لاحمده نعمة أيضاً فهو حَمْدٌ يؤذن بأنَّ الله زاد عليه النَّعم بنعمة الألهام لحمد الله على النعم السابقة التي حمده من أجلها.

 ⁽٣) هلم بمعنى أحضر، أي أحضر جرًّا على هذا المنوال.

⁽٤) فَكُلُّ حمد نِعْمة تَستَحقُ الشُّكر، والتَّوفيق للشُّكر نعمةٌ أيضاً يستحقُّ الشُّكر، وهذا الشُّكر نعمةٌ يستحقُّ الشُّكر إلى ما لا نهاية.

فَازْدَادَتْ وَزَادَتْ^(١).

(وَنُصَلِّي عَلَى نَبِيَّكَ مُحَمَّدٍ) مِنْ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ المَأْمُورِ بِهَا(٢) _ وَهِيَ الدُّعَاءُ بِالصَّلاَةِ _ أَيْ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِ ؛ أَخْذاً مِنْ حَدِيثِ: ﴿أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نُصَلِّي الدُّعَاءُ بِالصَّلاَةِ _ أَيْ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِ ؛ أَخْذاً مِنْ حَدِيثِ: ﴿أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نُصَلِّي عَلَيْك ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ . . . إلَى عَلَيْك فَكَيْف نُصَلِّي عَلَيْك ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ . . . إلَى آخِرِهِ ﴾ (٢) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ إلاَّ صَدْرَهُ فَمُسْلِمٌ (٤) .

وَالنَّبِيُّ: إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بشرع وَإِنْ لَـمْ يُـؤْمَرْ بتَبْلِيغِهِ (٥)، فَـإِنْ أُمِـرَ بذَلِكَ فَرَسُولٌ أَيْضاً.

أَوْ أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ أَوْ نَسْخٌ لِبَعْضِ شَرْع مَـنْ قَبْلَـهُ(١)

 ⁽۱) زاد ثُلاثي وازْداد خماسي فَهُما فِعْلان لازمان، يقال: زاد الطعام، وازْداد الأَجر،
 وتأتي زادَ مُتَعديَّة، يقال: زادَ اللهُ عليَّ النَّعمة، فيأتي بعد هذين الفعلين فعلٌ مطاوعٌ
 لهما فَتقُول: زادَ اللهُ عليَّ النَّعم، فازدادت أو فزادت.

⁽٢) يقول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَتَهِكَنَهُ، يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسَلِيمًا ﴾ [الاحزاب: ٥٦] ·

 ⁽٣) وهي ما تُسمَّى الصَّلاة الإبراهيمية: وهي أفضلُ صيغةٍ للصَّلاة عليه ﷺ، ويكفي بأيّةٍ
 صيغةٍ أُخْرى.

 ⁽٤) البُخاري، في الدعوات، باب الصَّلاة على النَّبي ﷺ (٩٨٠)؛ ومُسْلِم، في الصَّلاة،
 باب الصَّلاة على النَّبي ﷺ (٩٠٠٦).

⁽٥) عَطَفَ إِنَّ الشَّرطية بالواو؛ ليدُلَّ على حذفِ معطوفٍ عليه تقديرُه: أُمِرَ بتبليغه وإن لم يُؤمر، وهذا يَدلُّ على أنَّ النَّبي أعمَّ من الرَّسول؛ لأنَّ الرَّسول: مَنْ أَوْحى اللهُ إلَيْه بشرع وأمره بالتَّبليغ، وهو نبيٌّ أيضاً، أما النَّبيُّ: فإنَّه مَن أوحي إلَيْه بشرع خاصٌ به ولم يُؤمر بتبليغه.

⁽٦) هذا تعريفٌ آخرُ للنبَّي والرَّسول: هو أنَّ الرَّسول من له كتابٌ، أو نسَخت شريعتُه =

-كَيُوشَعَ^(١)- فَإِنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ فَرَسُولٌ أَيْضَاً قَوْلاَنِ فَالنَّبِيُّ أَعَمُّ مِـنْ الرَّسُـولِ عَلَيْهِمَا.

وَفِي ثَالِثِ: أَنَّهُمَا بِمَعْنَى - وَهُوَ مَعْنَى الرَّسُولِ عَلَى الأَوَّلِ المَشْهُورِ (``. وَقُلَ النَّبِيَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً.

وَلَفْظُهُ بِالْهَمْزِ مِنَ النَّبَأِ أَيْ الْخَبَرِ؛ لأِنَّ النَّبيَّ مُخْبرٌ (٣) عَن الله .

وَبِلاَ هَمْدٍ _وَهُوَ الأَكْثَرُ _ قِيلَ: إِنَّهُ مُخَفَّفُ المَهْمُـوذِ بِقَلْبِ هَمْزَتِـهِ إِنَّهُ مُخَفَّفُ المَهْمُـوذِ بِقَلْبِ هَمْزَتِـهِ إِنَّهُ مُخَفَّفُ المَهْمُـوذِ بِقَلْبِ هَمْزَتِـهِ

وَقِيلَ: إِنَّهُ الأَصْلُ^(٥) مِنَ النَّبُوةِ مِنَ النَّبُوةِ مِنَ النَّبُوةِ مِنَ النَّونِ وَسُكُونِ البَاءِ مَأَيُّ الرَّفْعَةِ ؛ لِإَنَّ النَّبِيِّ مَرْفُوعُ الرُّتْبَةِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ .

بعض الشَّراثع قبله، والنَّبي: هو من أُمِرَ بالتبليغ، ولم يكن له كتابٌ، أو لم ينسخ
 بعض الشرائع.

⁽۱) يوشع بن نون: فتى سَيِئدنا موسى بن أفرثيم بن يوسف عليهم الصَّلاة والسَّلام، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ٣/ ١٤٦.

⁽٢) أي هُما مترادفان، فالذي أُرسل إلَيْه بشرع وأُمِر بتبليغه يُسَمَّى نبيّاً ورسولاً، وكـذا يُطلقان على مَنْ أُرسل إلَيْه بشرع ولم يُؤمرُ بتبليغه.

والرَّاجِحُ الأولُ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولِ وَلَا نَبِي ﴾ [الحج: ٥٦]؛ لأنَّ العطفَ يَقتَضي عدمَ التَّرادُف، بل المغايرة غالباً.

⁽٣) في (ب) بَخَبر،

⁽٤) أي أصُّلُه نبّيء، قُلبَت الهَمزةُ ياءً، وأُدْغمت في الياء.

⁽٥) أي أَصْلُه نَبِيرٌ اجتمعت الواو مع الياء، وسَبَقَتْ إحداهُما بالشُّكون فقُلبت الـواو ياءً ثُمَّ أُدْغِمت بالياء،

وَمُحَمَّدٌ عَلَمٌ مَنْقُولٌ مِن اسْمِ مَفْعُولِ المُضَعَّفِ (١)، سُمِّيَ بهِ نَبَيُّنَا بِإِلْهَامِ (٢) مِنْ الله تَعَالَى (٣)؛ تَفَاؤُلا بَأَنَّهُ يَكُثُرُ حَمْدُ الخَلْقِ لَهُ؛ لِكَثْرَةِ خِصَالِهِ الجَمِيلَةِ (٤)، كَمَّا رُوِيَ فِي السِّيرِ: أُنَّهُ قِيلَ لِجَدِّهِ عَبْدِ المُطَّلِبِ (٥) - وَقَدْ سَمَّاهُ فِي

سَابِعِ وِلاَدَيِّهِ [...](١) لِمَوْتِ أَبِيهِ قَبْلَهَا(٧) لِمَ سَمَّيْتَ ابْنَكَ مُحَمَّداً وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ آبَائِك وَلاَ قَوْمِك؟

قَالَ: رَجَوْتُ أَنْ يُحْمَدَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَقَدْ حَقَّقَ اللهُ رَجَاءَهُ (^^) كَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ (٩٠).

(هَادِي الأُمَّةِ) أَيْ دَالِّهَا بلُطْفِ (لِرَشَادِهَا) يَعْنِي لِدِينِ الإِسْلاَمِ الَّذِي هُوَ لِتَمَكُّنِهِ فِي الوُصُولِ بهِ إِلَى الرَّشَادِ _وَهُوَ ضِدُّ الغَيِّ _ كَأَنَّهُ نَفْسُهُ (١٠)،

⁽١) العَلَمُ قِسْمان: مُرتَجلٌ أي لم يَكن اسْماً لشيَّ قبل ذلك، ولكن ارْتجله من يَضَعُه، مِثْلُ: سعاد وأُدد، ومنقول من اسم فاعل أو مفعول أو مصدر أو فعل، وهنا اسْم النَّبي عَلَمٌ منقولٌ من اسْم المفعول.

⁽٢) في (أ) بالإلهام.

⁽٣) لفظ (تعالى) ساقط من (ب) و (ج).

⁽٤) في (أ) المحمودة.

 ⁽٥) عبد المطلب هو جَدُّ النَّبي ﷺ واسمه شيبةُ الحمد تولَّى تربية النَّبي ﷺ ثمَّ تُوفيَ قبل
 البُّعْثة وكان عُمْرُ النَّبيِّ ﷺ ثمان سنوات.

⁽٦) في: (ب) زيادة (قيل).

⁽٧) مِن (وقد سمَّاه . . . إلى قبلها) جملةٌ مُعترضةٌ .

⁽٨) في (أ) و(ج): رجاه.

⁽٩) سيرة ابن هشام: ١/ ١٨١.

⁽١٠) يُقال: خالدٌ له لسان ويُراد به الكلام، أي متكلمٌ فصيحٌ من باب المجاز المُرسَل؛ =

وَهَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهَّدِىٓ إِلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمِ ﴾ [الشورى: ٥٦] أَيْ دِينِ الإِسْلاَمِ.

وَقَالَ: ﴿إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ وَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلاَ لآلِ مُحَمَّدٍ (٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَـالَ: ﴿ لَا أُحِلُّ لَكُمْ أَهْلَ البَيْتِ مِنْ الصَّدَقَاتِ شَيْئاً وَلاَ غُسَالَةَ الأَيْدِي، إِنَّ لَكُمْ فِي خُمُسِ الخُمُسِ مَا يَكْفِيكُمْ أَوْ يُغْنِيكُمْ، أَيْ بَـلْ يُغْنِيكُمْ، رَوَاهُ الطَّبَرَائِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الكَبير(٤٠).

الأنّه ذِكر الآلة وأراد ما يحصُلُ بها، وهنا أراد دينَ الإسلام وأطلقَ عليه الرَّشاد؛ لأنّ الإسلام الآلة والوسيلة للوصول إلى الرَّشاد فكأن الرَّشادَ هو الإسلام نفسه، والصَّراط هو الطريقُ الموصِلُ إلى غاية السائر بها سمي بذلك؛ لأنّهُ يَصُرطُ المارِّين به ويبتلعهم؛ ولأنّ الإسلام يوصل إلى غايةٍ حميدةٍ سمِّي صراطاً.

⁽۱) هو الإمام محمَّد بن إدريس بن العباس بن شافع القرشي المطلبي أبو عبدالله الإمام الغّنيُّ عن التَّعريف، أحد الأثمة الأربعة كان في القِمَّة من الفَصاحة والبَيان والبَلاغَة رَحَلَ إلى اليَمنِ والمدينة والعِراق ومِصْر، أولُ من ألَّفَ في الأصول، توفي سنة (٢٠٥هـ) طبقات الشافعية: ١/ ١٩٢.

⁽٢) البُّخَارِي: في فَرْضِ الخُمْسَ، باب الدليل على أنَّ الخُمْسَ للإمام (٣١٤٠).

⁽٣) مُسْلِم: في الزكاة، باب استعمال آل النَّبي على الصَّدقة (٢٤٧٩).

⁽٤) الطبراني في الكبير (١١٥٤٣)، وأخرجه مسلم رقم (٢٥٣١).

وَالصَّحِيحُ [1/٣] جَوَازُ إضَافَةِ^(١) آلِ^(١) إلَى الضَّمِيرِ -كما اسْتَعْمَلَهُ المُصَنِّفُ^(٣) . .

(وَصَحْبهِ) هُوَ اسْمُ جَمْعِ لِصَاحِبهِ (١)، بِمَعْنَى الصَّحَابيِّ. وَهُوَ ـ كَمَا سَيَأْتِي (٥) _ مَنْ اجْتَمَعَ مُؤْمِناً بِسَيِّدِناً (١) مُحَمَّدٍ ﷺ. وَعَطَفَ الصَّحْبَ عَلَى الآلِ _الشَّامِلِ لِبَعْضِهِمْ (٧) _ لِتَشْمَلَ الصَّلاَةُ

(٣) هناك من مَنَعَ إضافة آل إلى الضَّمير، واحْتجَّ بأنَّها لفظةٌ لا تُضافُ إلا إلى ذي شَرف، وشَرَفُه يدعو إلى التَّصريح به ظاهراً، والضَّميرُ يُكنِّيه ويَستُرُه، ومَنْ جوَّز يرى أُنَّ ضمير الغَّيبة لا بدَّ من عَودَته إلى ظاهرٍ، وعند ذلك سيُعرف المُراد منه، والضَّميرُ يأخُذُ حُكْمَ ما عاد إلَيْه في كلِّ شيءٍ. حاشية البناني: ١/ ٢٥.

هاشم هو جَدُّ عبدالله والد النَّبي ﷺ وهو ابن عبد مناف.

- (٤) في (ب) للصاحب، أي: صحب، اسم جمع للمُفرد الذي هو صاحب، ويُراد به الصَّحابي.
 - (٥) في ص (٢/ ٩٠٩).
 - (٦) لفظ (سيئدنا) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).
- (٧) فآلُ رسول الله ﷺ هُم صَحابةٌ أَيْضاً ما دام أحدُهم اجْتَمع به مؤمناً، مِثْلُ: سَيّدنا
 علي وسيتدنا الحسن والحسين، والعَطفُ هنا من باب عَطفِ العام على الخاص.

⁽١) في (ط) إضافته.

⁽٢) (آل) ساقطة من (ط).

(مًا) مَصْدَرِيَّةٌ ظَرُونِيَّةٌ ((قَامَتْ الطُّرُوسُ) أَيْ الصُّحُفُ جَمْعُ طِرْسِ _ بكَسْرِ الطَّاءِ _ (وَالسُّطُورُ) مِنْ عَطْفِ الجُزْءِ عَلَى الكُلِّ (()) مَرَّحَ بهِ لِدَلاَلَتِهِ (()) عَلَى الكُلِّ (اللَّهُ ظِ الدَّالِّ عَلَى المَعْنَى (لِعُيُونِ الأَلْفَاظِ) أَيْ لِلْمَعَانِي الَّتِي يُدَلُّ (() عَلَيْهَا عِلَى اللَّفَظِ الدَّالُ عَلَى المَعْنَى (لِعُيُونِ الأَلْفَاظِ) أَيْ لِلْمَعَانِي الَّتِي يُدَلُّ (() عَلَيْهَا عِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ المَعْنُونَ البَاصِرَةِ، وَهِيَ (() العِلْمُ المَبْعُوثُ بالأَلْفَاظِ وَيُهْتَدَى بهَا، كَمَا يُهْتَدَى بالعُيُونِ البَاصِرَةِ، وَهِيَ (() العِلْمُ المَبْعُوثُ بهِ النَّبِيُّ الكَرِيمُ (مَقَامَ بَيَاضِهَا) أَيْ الطُّرُوسِ

(وَسَوَادِهَا) أَيْ سُطُورِ الطُّرُوسِ، المَعْنَى نُصَلِّي مُدَّةَ قِيَامِ كُتُب العِلْمِ المَعْنَى نُصَلِّي مُدَّةَ قِيَامِ كُتُب العِلْمِ المَذْكُورِ قِيَامَ بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا اللاَّزِمَيْن لَهَا(١).

وَقِيَامُهَا بِقِيَامٍ أَهْلِ العِلْمِ؛ لأَخْذِهِمْ إِيَّاهُ مِنْهَا كَمَا عُهِدَ(٧).

أي مُدَّةَ دَوَام قيام الطُّروس والسُّطور.

 ⁽٢) لأنَّ السَّطْر جزءٌ من الصَّفحة الوَرقية التي هي الطُّروس.

⁽٣) ضمير [به] وضمير [دلالته] يعودان على الجُزْء الذي يُراد به الشَّطور التي هي جزء الصَّفحة، وذِكْرُ الصَّفحة يكفي عن الجُزء ولكن صرَّح به؛ لأنَّ السَّطر يحمل الألفاظ التي تدلُّ على المعاني، والمعاني هي عُيون الأَلفاظ.

وهنا شبَّة الألفاظ بالعُيون، والمعاني بالمَرْنيات، فكما أنَّ المرثيات تُرى بالعُيون الباصرة فهنا المعاني تُعْلَمُ بعيون الألفاظ؛ لأنها الدالة عليها.

⁽٤) ني (أ) تدل.

⁽٥) أي الألفاظ.

⁽٦) أي نَبقى نَحمَدُ اللهُ ونُصلي على رسوله ﷺ مدَّةَ بقاء سواد السُّطور على بياض الصَّفَحات، وهي كنايةٌ عن كُتب العلم، وهي ستبقى إن شاء اللهُ إلى قيام السَّاعة، أي نحمد ونُصلي دائماً إلى يوم القيامة.

⁽٧) ضميرُ أخذهم يعود إلى أهل العِلْم، وضميرُ إيَّاه يَعودُ إلى العِلْم، وضميرُ منها يَعودُ إلى العِلْم، وضميرُ منها يَعودُ إلى الكُتب، أي أهل العِلم يأخذون العِلم من الكتب، وسيبقى هذا الأَخْذُ =

وَقِيَامُهُمْ إِلَى السَّاعَةِ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ بطُرُقِ ﴿ لاَ تَـزَالُ طَائِفَةٌ مِـنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ الله (١) أَيْ السَّاعَةُ كَمَا صُرِّحَ بِهَا فِي بَعْضِ الطُّرُقِ (٢).

قَالَ البُخَارِيُّ: وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ، أَيْ لِإِبْتِدَاءِ الحَدِيثِ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ بِقَوْلِهِ: امَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقَّهُهُ فِي الدِّينِ (٣).

وَأَبَّدَ^(٤) الصَّلاَةَ بقِيَامِ كُتُب العِلْمِ المَذْكُورِ؛ لأِنَّ كِتَابَهُ^(٥) هَذَا _ المُبْدَوءَ بمَا هِيَ مِنْهُ^(١) _ مِنْ كُتُب مَا يُفْهَمُ بهِ ذَلِكَ العِلْمُ.

(وَنَضْرَعُ) بِسُكُونِ الضَّادِ _ بِضَبْطِ المُصَنِّفِ _ أَيْ نَخْضَعُ وَنَذِلُّ (إلَيْك) يَا اللهُ (فِي مَنْعِ المَوَانِعِ) أَيْ نَسْأَلُك غَايَةَ السُّوَالِ مِنْ الخُضُوعِ وَالذَّلَةِ: أَنْ تَمْنَعَ المَوَانِعِ أَيْ اللَّشْيَاءَ الَّتِي تَمْنَعُ _ أَيْ تَعُوقُ _ (عَنْ إِكْمَالِ) هَذَا الكِتَاب تَمْنَعَ المَوَانِعَ أَيْ الأَشْيَاءَ الَّتِي تَمْنَعُ _ أَيْ تَعُوقُ _ (عَنْ إِكْمَالِ) هَذَا الكِتَاب

⁼ مستمراً إلى أن يأتي أمرُ الله، ونحن نحمد اللهُ ونُصلي بقدر بقاء ذلك.

⁽١) البُخَارِي كتابُ الاعْتصام: (٧٣١١)؛ ومُسْلِم في الإيمان: (٣٩٣).

⁽٢) المصدر السابق: ٦/ ٢٦٦٧.

⁽٣) البُخَارِي، في العِلْم: (٧١)؛ ومُسْلِم، في الإمارة: (٣٥٤٩).

⁽٤) التَأْبِيدُ جاءَ مِنْ قَوْلِه : ما قامت الطُّروْسُ والسُّطوْرُ.

 ⁽٥) كتابه هنا: اسمُ إنَّ، وخبرُها من كتب العِلم.

⁽٦) ضميرُ هي يَعودُ إلى الصَّلاة، وضميرُ مِنْهُ يَعُودُ إلى ما، ويُراد بها العِلْم - أيْ أنَّ المُصَنَّفَ أَبَّدَ الصَّلاةَ التي هي جُزءٌ من كُتُب العِلم ببقاء العِلم، ولم يَقُل ببقاء الدُّنيا؛ لأنَّ كتابَه هذا مِنْ تلك الكُتُب التي يُفهمُ بها كُتُبُ العِلم والتَّشْريعِ، فناسَبَ أن يَجْعَل التأبيدَ مع بقاء الكُتُب لا مع بقاء الدُّنيا، وإن كان المُؤدَّى واحداً.

(جَمْعِ الجَوَامِعِ) تَحْرِيراً^(۱) - بقَرِينَةِ السِّيَاقِ - الَّذِي إِكْمَالُهُ - لِكَثْرَةِ الإِنْتِفَاعِ بهِ فِيمَا أَمَّلُهُ^(۱) - خُيُورٌ كَثِيرَةٌ، وَعَلَى كُلِّ خَيْرِ مَانِعٌ.

وَأَشَارَ _بتَسْمِيتِهِ بِذَلِكَ _ إِلَى جَمْعِهِ كُلَّ مُصَنَّفٍ جَامِعٍ فِيمَا هُـوَ فِيـهِ، فَضْلاً عَنْ كُلِّ مُخْتَصَرِ^(٣).

يَعْنِي مَقَاصِدٌ ذَلِكَ مِنْ المَسَائِلِ وَالخِلاَفِ فِيهَا، دُونَ الدَّلاَئِلِ (1) وَأَسْمَاءِ أَصْحَابِ الأَقْوَالِ إلاَّ يَسِيراً مِنْهُمَا (٥) فَذِكْرُهُ لِنُكَتٍ ذَكَرَهَا فِي آخِر الكِتَاب (٢).

(الآتِي مِنْ فَنَّ الأُصُولِ) بإِفْرَادِ فَنَّ، وَفِي نُسْخَةِ بِتَنْنِيَتِهِ، وَهِيَ أَوْضَحُ: أَيْ فَنِّ أُصُولِ الفِقْهِ، وفَنَّ أُصُولِ الدِّينِ، المُخْتَتَمِ بِمَا يُنَاسِبُهُ مِنْ التَّصَوُّفِ.

⁽۱) لماذا قال تحريراً؛ لأنَّ مادة الكتاب. وهو مَتْنُ جَمْع الجَوَامع مستحضرة في ذِهْنه، وهو يخشى من حُصولِ موانع تمنع من إكمال تَدوينِ وتَحريرِ ما هو مستحضرٌ في ذِهْنه، وقد عُرفَ أنَّ مُرادَه هذا بقرينةِ سِياق الكَلام.

 ⁽٢) مِنْ قولِه (لكَثرَةِ إلى... أملَهُ) جملةٌ معترضةٌ، ولفظُ (إكمالِه) مُبتدأٌ خبرهُ لفظُ
 (خُيُورٌ كَثِيرَةٌ).

 ⁽٣) بيّن سبب تسميته بجمع الجوامع -أي أنّ مُتون الكُتب المَوسُوعَةِ في عِلْم الأصول يَكادُ هذا المثنُ يَجمعُها فالمُختصراتُ من باب أولى.

⁽٤) أي أنَّ جَمْعَ الجَوَامِع لم يَجْمَع نُصُوصَ تلك الجَوَامِع ـ كما هو ظاهرُ اللَّفظ ـ ، بل جَمَع ما هو مُهِمٌ فيها مِنَ المسائل والخلاف فيها والآراءِ المُقالةِ في المسألة . كما لم يَذكُر أسماء أصحابها إلا القليل منها تُذْكَرُ لنكتةٍ .

 ⁽٥) في (أ) منها - وضمير منهما يَعودُ إلى الدلائل والأسماء.

 ⁽٦) في قوله (وربما أفصحنا بِذِكْر أَرْبابِ الأقوال فَحَسِبَهُ الغَبيُّ تطويلاً... »، في آخر
 كلامه/ في (٣/ ١٤٦٤).

وَالْفَنُّ: النَّوْعُ، وَفَنُّ كَذَا مِنْ إِضَافَةِ المُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ، كَشَهْرِ رَمَضَانً (١) وَيَوْم الخَمِيسِ.

وَمِنْ وَمَا بَعْدَهَا بَيَانٌ لِقَوْلِهِ (بالقَوَاعِيدِ القَوَاطِع) قُدَّمَ عَلَيْهِ رِعَايَةً لِلسَّجْع (٢).

وَالْقَاعِدَةُ: قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ يُتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْيِيَّاتِهَا، نَحْوُ: الأَمْرُ لِلْوُجُوبِ حَقِيقَةً، وَالعِلْمُ ثَابِتٌ للهُ تَعَالَى (٣).

وَالْقَاطِعَةُ: بِمَعْنَى الْمَقْطُوعِ بِهَا^(٤) _ كَعِيشَةٍ رَاضِيَةٍ _ مِنْ إِسْنَادِ مَا هو (٥)

مرضيّة وليست هي راضية، بل الرَّاضي المُنْعم عليه بها.

⁽١) فرَمَضانُ اسمٌ، والشُّهرُ مسمَّى، وإذا قُلنا فنُّ أصول الفِقه فالفنُّ مسمَّى وأُصول الفِقْه اسمُ ذلك الفنِّ، والخميسُ اسمُّ واليوم مسمَّى؛ لأنَّ الشَّيء لا يُضاف إلى نفسه والاسم غير المسمّى.

⁽٢) المفروض أَنْ تَكونَ العبارَةُ (الآتي بالقَوَاعِد القَواطِع مِن فنَّ أُصول الفِقْه؛ فمِنْ هنا بيانيَّة تبييِّنُ المُرادَ مِنَ القَواعِد وعكَسَ العبارة حتى تكونَ آخرَ الكلام العين مسجوعةً مع جمع الجوامع ومنع الموانع).

⁽٣) جزئيات القاعدة أفرادها المنطوية تحتها.

فقاعدة الأمر للوجوب ينطوى تَحتَها جُزئات، مثارُ: أقيموا الصَّلاة، وآتبوا الزَّكاة، وأَوْفُوا بِالعُقود. . . وهكذا، وقد مَثَّلَ للقواعد بمثالين، الأول: قاعدةٌ مِن أصول الفِقْه، والثاني: قاعدةٌ مِن أُصول الدِّين (العقيدة).

⁽٤) من اطلاق اسم الفاعل وإرادة اسم المفعول. فالقاعدة مقطوعٌ بها من قِبَلِ أدلتها القطعية وليْسَت هي القاطعةُ، كما أنَّ العِيْشَة هي

⁽a) لفظ (هو) ساقط من (ط).

لِلْفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بهِ ؛ لِمُلاَبَسَةِ الفِعْلِ لَهُمَا(١).

وَالقَطْعُ بِالقَوَاعِدِ بِقَطْعِيَةِ أَدِلَّتِهَا المُبَيَّنَةِ فِي مَحَالَهَا، كَالعَقْلِ المُثْبِتِ لِلْعِلْمِ وَالقَدْرَةِ للهُ تَعَالَى (٢)، وَالنُّصُوصِ وَالإِجْمَاعِ المُثْبِتَةِ لِلْبَعْثِ وَالحِسَابِ (٣)، وَكَإِجْمَاعِ المُثْبِتَةِ لِلْبَعْثِ وَالحِسَابِ (٣)، وَكَإِجْمَاعِ المُثْبِعِ المُحْبَةِ القِيَاسِ، وَخَبَرِ الوَاحِدِ؛ حَيْثُ عَمِلَ كَثِيرٌ وَكَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ المُثْبِعِ لِحُجِّيَةِ القِيَاسِ، وَخَبَرِ الوَاحِدِ؛ حَيْثُ عَمِلَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِهِمَا مُتَكَرِّراً شَائِعاً مَعَ سُكُوتِ البَاقِينَ، الَّذِي هُوَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنْ الأَصُولِ العَامَّةِ وَفَاقٌ (٤) عَادةً.

وَفِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الأُصُولَ قَوَاعِدُ قَوَاطِعُ تَغْلِيبٌ؛ فَإِنَّ مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ مَا لَيْسَ بِقَطْعِيِّ، كَحُجِّيَةِ الإِسْتِصْحَاب، وَمَفْهُومِ المُخَالَفَةِ (٥)، وَمِنْ أُصُولِ مَا لَيْسَ بِقَطْعِيِّ، كَحُجِّيَةِ الإِسْتِصْحَاب، وَمَفْهُومِ المُخَالَفَةِ (٥)، وَمِنْ أُصُولِ

⁽۱) المُلابَسَة هي العلاقة بين الفاعل والمفعول؛ لأنَّهُما يكونانِ مَعْمولين لعاملِ واحدِ وهو الفعل، وينوبُ أحدُهما عن الآخر، فهو من باب المَجاز في الاسناد، والمجاز العقلي.

⁽٢) هُنا العَفْلُ يَجْعلُ قاعدةً - والله على كلُّ شيء قدير، والله بكلِّ شيء عليم - قاعدة قطعيّة.

 ⁽٣) فإنَّها ثُبتَت قطعاً قاعدة كلِّ ميتٍ سيبعث ويُحاسب.

 ⁽٤) (وفاق) بالتنوين خَبرٌ مُبتدؤه قوله (هو)، ومِن قولِه (في مِثْل إلى. . . قوله العامة)
 جملةٌ مُعتَرضَةٌ.

أي إنَّ كَثْرةً وقوع القياس، وقَبُولِ خَبرِ الواحِدِ من الصَّحابة مع سكوت الباقين يُعدُّ إجماعاً، والإجماعُ دليلٌ قطعيٌّ يَتتُجُ عنه قطعية (كلُّ قياسٍ صحيحٍ حُجَّةٌ)، (وكلُّ خبرِ واحدٍ حجَّةٌ).

⁽٥) لحصول الخلاف في الاحتجاج بهما.

الدِّينِ مَا لَيْسَ بِقَاعِدَةٍ، كَعَقِيدَةٍ أَنَّ اللهَ تعالى مَوْجُودٌ (١)، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِكَذَا مِمَّا سَيَأْتِي (٢).

(البَالِغِ مِنْ الإِحَاطَةِ بِالأَصْلَيْنِ) لَمْ يَقُلُ الأُصُولَينِ - الَّذِي هُوَ الأَصْلُ - إِيثَاراً لِلتَّخْفِيفِ مِنْ غَيْرِ إلْبَاسِ (") (مَبْلَغَ ذَوِي الجِدِّ) بكَسْرِ الجِيمِ - أَيْ بُلُوغَ أَصْحَابِ الإِجْتِهَادِ (وَالتَّشْمِيرِ) (ن) مِنْ تِلْكَ الإِحَاطَةِ (الوَارِدِ) أَيْ الجَائِي (٥) (مِنْ أَصْحَابِ الإِجْتِهَادِ (وَالتَّشْمِيرِ) (نا مِنْ تِلْكَ الإِحَاطَةِ (الوَارِدِ) أَيْ الجَائِي (٥) (مِنْ دُهَاءِ مِائَةِ مُصَنَّفٍ) بضَمَّ الزَّايِ وَالمَدِّ - أَيْ قَدْرِهَا تَقْرِيباً - مِنْ زَهَوْتُهُ بكَذَا أَيْ حَزَرتُهُ ، حَكَاهُ الصَّاغَانِيُّ (١) ، قُلِبَتْ الوَاوُ هَمْزَةً ، لِتَطَرُّفِهَا إثْرَ أَلِفِ زَائِدةٍ - كَمَا فِي كِسَاءٍ (٧) - (مَنْهَلاً) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الوَارِدِ (يُروي) بضَمِّ زَائِدةً - كَمَا فِي كِسَاءٍ (٧) - (مَنْهَلاً) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الوَارِدِ (يُروي) بضَمَّ

⁽١) فإنَّهُ ليس قاعدة؛ لأنَّهُ لا أفراد تحتها ولا جزئيات.

⁽٢) في فنَّ أصول الدين في آخر الكتاب (٣/ ١٣٦٨).

⁽٣) الأصلانِ تَثنيةُ أصل، وعنى بهما أصولَ الفقه وأصولَ الدِّين، وكان الصوابُ أنْ يُتنيا على أصولين، ولكنَّه ثنَّاهُ بلفظ أصْلَين؛ لأجل خِفَّة اللَّفْظ؛ ولأنَّ المُرادَ بهما واضحٌ؛ لأنَّ (ال) في الأصلين للعهد الدُّكري، والمذكورُ سابقاً هما: أصولُ الفِقْه وأصولُ الدِّين.

⁽٤) أي إنَّ هذا الكتاب قد أحاطَ بمُعظَم ما يقتضيه العِلْمان وبَلغَ فيها كما يَبلغ في تحقيق مقاصدهم ذووا الجدَّ والاجْتهاد ومن يُشَمَّر يديه ويُميطُ كُمَيْهِ عنهما يُريدُ الجَّديَّة في ذلك العمل.

 ⁽٥) أي هذا الكتابُ ورَدَت معلوماتُه ممَّا يَقربُ من مائة كتابٍ هي المراجعُ والمصادرُ له.

⁽٦) هو حسن بن محمد بن حسن الصغّاني نسبة إلى (صغّان) من بلاد ما وراء النهر، رضيّ الدين هو من نسل عمر الله لغوي فقيه توفي في بغداد سنة ١٥٠ه/ أبجد العلوم ٣/ ٢١٦.

⁽٧) زهاء: أَصْلُها زهاو؛ لأنَّهُ من زَهْوِ النَّاقِص الواوي فقُلبَت الواوُ هَمزةً؛ لوقُوعِها =

أُوِّلِهِ، أَيْ كُلَّ عَطْشَانَ إِلَى مَا هُوَ فِيهِ (وَيَمِيرُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ _ يَعْنِي يُشْبِعُ كُلَّ جَائِعٍ إِلَى مَا هُوَ فِيهِ مَارَ أَهْلَهُ أَتَاهُمْ بِالمِيرَةِ (١)، أَيْ الطَّعَامِ الَّذِي مِنْ عَارَ أَهْلَهُ أَتَاهُمْ بِالمِيرَةِ (١)، أَيْ الطَّعَامِ الَّذِي مِنْ صَلْ فِيهِ _ مِنْ مَارَ أَهْلَهُ أَتَاهُمْ بِالمِيرَةِ (١)، أَيْ الطَّعَامِ اللَّذِي مِنْ مَا اللَّمِيرَةِ اللَّهُ يُشْبِعُ، فَحَذَفَ مَعْمُ ولَيْ الفِعْلَيْنِ لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الإِخْتِصَادِ بقرينَةِ السِّيَاقِ (١). السِّيَاقِ (١).

وَالْمَنْهَلُ عَيْنُ مَاءٍ تُورَدُ (٢).

وَوَصَفَهُ بِالإِرْوَاءِ وَالإِشْبَاعِ _كَمَاءِ زَمْزَمَ _ فَإِنَّهُ يُرْوِي العَطْشَانَ وَيُشْبِعُ الجَوْعَانَ⁽¹⁾.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِ الجُوعِ وَالعَطَشِ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُمَا المَعْرُوفِ _ كَمَا هُنَا _ قَوْلُ العَرَب: جُعْتُ إِلَى لِقَائِك _ أَيْ اسْتَقْتُ، وَعَطِشْتُ إِلَى لِقَائِك _ أَيْ اسْتَقْتُ، وَعَطِشْتُ إِلَى لِقَائِك _ أَيْ اسْتَقْتُ . حَكَاهُ الصَّاغَانِيُّ (٥).

بعد الألفِ الزائدة كما في كِساء أصْلُهُ كسا ومن كَسَوت.

 ⁽١) قال تعالى حكاية عن أخوة يوسف: ﴿وَنَمِيرُ أَهَّلْنَا ﴾ [يوسف: ٢٥] أي نأتيهم بالمِيرَة وهي الطَّعام.

⁽٢) المفعولان هما لفظ كلِّ عطشان وكلِّ جوعان، وقوله للتعميم؛ لأنَّ العرب قد تحذِّفُ مفعول الفعل المتعدي؛ لتفسيح المجال للقارئ أنْ يُقدره بأي لفظة تناسب المقام فيكون العموم في الألفاظ المقدَّرة ولو ذكره لتَقيَّد بالمذكور فقط، والحذف سمة الاختصار.

⁽٣) في (أ): يورد.

⁽٤) لقوله ﷺ: الماءُ زمزم طعامُ طُعْم وشِفاءُ سُقْم» رواه مُسْلِم في فضائل أبي ذر، والبيهقي في باب سِقايَةِ الحاجِّ والشَّراب منها ومِن ماءِ زَمـزَم، وقال عنه: (مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُربَ لَهُ) رواه التَّرمذي، كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم.

⁽٥) تُقدمَت تُرجمَته في (١/ ٧٣).

(المُحِيطِ) أَيْضاً (بزُبْدَةِ) أَيْ خُلاَصَةِ (مَا فِي شَرْحَيَّ عَلَى المُخْتَصَرِ) لإبْنِ الحَاجِب^(١).

(وَالمِنْهَاجِ) لِلْبَيْضَاوِيِّ (٢)، وَنَاهِيكَ بِكَثْرَةِ فَوَائِدِهِمَا (مَعَ مَزِيْدٍ) بِالتَّنْوِينِ - بِضَبْطِ المُصَنِّفِ - (كَثِيرٍ) عَلَى تِلْكَ الزُّبْدَةِ أَيْضاً (٢).

(وَيَنْحَصِرُ) (١) جَمْعُ الجَوَامِعِ، يَعْنِي المَعْنَى المَقْصُودَ مِنْهُ (٥) (فِي مُقَدِّمَاتٍ) بِكَسْرِ الدَّالِ كَمُقَدِّمَةِ [أ/٤] الجَيْشِ لِلْجَمَاعَةِ المُتَقَدِّمَةِ مِنْهُ، مِنْ مُقَدِّمَا الجَيْشِ لِلْجَمَاعَةِ المُتَقَدِّمَةِ مِنْهُ، مِنْ مُقَدِّمَ اللَّازِمِ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ (٢)، وَمِنْهُ ﴿ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ١].

⁽۱) أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس فقيه مالكي المعروف بابن الحاجب الملقب جمال الدين، وهو كرديٌّ، كان عالماً بالعربية وعلوم القرآن، له مصنفات في أصول الفِقه، ولد في استافي الصعيد الأعلى بمصر توفي في الاسكندرية سنة 7٤٦ه/ وفيات الأعيان ٢/ ٤١٤ ـ ٤١٤.

⁽۲) هو أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي، قاضي القضاة، كان إماماً مبرَّزاً، ناظراً صالحاً متعبداً، ولي قضاء شيراز، ولد بالمدينة البيضاء بفارس، ورحل إلى تبريز توفي سنة ٦٨٥ه/ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٢.

 ⁽٣) أي أنّه وضَع في من جَمع الجَوامع خُلاصَة شرحَيْهِ على منهاج البَيضاوي ومُختصر ابن الحاجب، وعلى الرّغْم من كثرة فوائدِهِما فإنّه زادَ على ذلك ما يرى فيه زيادة نَفْع.

⁽٤) هنا بَدَأَ يُبِيتُنُ خُطَّة تأليفِ الكِّتاب.

⁽٥) قال المقصودُ منه؛ لأنَّه عندما كَتبَ المقدمة لم تُوجَد الخُطَّة على أَرض الوَاقع، بل كانت في ذِهْنِه ومَقْصَدِه.

 ⁽٦) قدَّم: فعْلٌ مُتَعد، ولكنَّه لمّا تَضَمَن معنى تَقدَّمَ صار لازِماً، تقولُ: قُدِّم الأَميرُ - أي
 تَقَدَّم.

وَبِفَتْحِهَا عَلَى قِلَّةٍ كَمُقَدَّمَةِ الرَّحْلِ فِي لُغَةٍ مِنْ قَدَّمَ المُتَعَدِّي الْيُ فِي أَمُورٍ مُتَقَدِّمَةٍ أَوْ مُقَدَّمَةٍ عَلَى المَقْصُودِ بِالذَّاتِ؛ لِلإِنْتِفَاعِ بِهَا فِيهِ مَعَ تَوَقُّفِهِ عَلَى المَقْصُودِ بِالذَّاتِ اللهِ اللَّهُ اللهِ الللهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ا

كَتَعْرِيفِ الحُكْمِ وَأَقْسَامِهِ؛ إذْ يُشْتُهَا الأَصُولِيُّ تَارَةٌ وَيَنْفِيهَا أُخْرَى _ كَمَا سَيَأْتِي _ .

(وَسَبْعَةِ كُتُبٍ) فِي المَقْصُودِ بالذَّاتِ.

خَمْسَةٌ فِي مَبَاحِثِ أَدِلَّةِ الفِقْهِ الخَمْسَةِ: الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالإِجْمَاعُ، وَالقِيَاسُ، وَالإِسْتِدُلاَلُ.

وَالسَّادِسُ: فِي التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ بَيْنَ هَذِهِ الأَدِلَّةِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا.

وَالسَّابِعُ: فِي الإِجْتِهَادِ الرَّابِطِ لَهَا بِمَدْلُولِهَا(١)، وَمَا يَتْبَعُهُ: مِنْ التَّقْلِيدِ، وَأَحْكَامِ المُقَلِّدِينَ، وَآدَابِ الفُتْيَا، وَمَا ضُمَّ إلَيْهِ: مِنْ عِلْمِ الكَلاَمِ المُفْتَتَحِ بِمَسْأَلَةِ التَّقْلِيدِ فِي أُصُولِ الدِّينِ، المُخْتَتَمِ بِمَا يُنَاسِبُهُ مِنْ خَاتِمَةِ التَّصَوُّفِ.

* * *

⁽١) أَيْ أَنَّهَا أُمُورٌ لا بدَّ مِن أَنْ تكونَ في مقدَّمَة ما سيبْحَثُه من معلوماتٍ أُصوليةٍ مُتَوقفة على ما سيذكُرُه في هذه المقدَّمَة فهي مقصودةٌ لغيرها، والمقصودُ من تأليف الكتاب هي الكتب السَّبعة.

 ⁽٢) أي أنَّ مصادرَ التَّشْريع السَّابقة لا يُمكنُ مَعرفةُ المُرادِ مِنها إلا بواسِطَةِ الاجْتهاد في فَهُمِ المُراد منها فَهو يَربِطُها بذلك.



افْتَتَحَهَا بِتَعْرِيفِ أُصُولِ الفِقْهِ ؛ لِيَتَصَوَّرَهُ طَالِبُهُ بِمَا يَضْبِطُ مَسَائِلَهُ الكَثِيرَةَ ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي تَطَلَّبُهَا ؛ إذْ لَوْ تَطَلَّبَهَا قَبْلَ ضَبْطِهَا لَمْ يَا مَنْ فَوَاتَ مَا يُرَجِّيْهِ، وَضَيَاعَ الوَقْتِ فِيمَا لاَ يَعْنِيهِ (٢) فَقَالَ :

(أُصُولُ الفِقْهِ) أَيْ الفَنَّ المُسَمَّى بهَذَا اللَّقَب، المُشْعِرِ بمَدْحِهِ (٣): بابْتِنَاءِ الفِقْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. الفِقْهِ عَلَيْهِ ؛ إذْ الأَصْلُ مَا يَبْتَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

(دَلاَئِلُ الفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةُ) أَيْ غَيْرُ المُعَيَّنَةِ (١٠).

 ⁽١) ما بَينَ المَعْكُوفَين من زيادة المُحَقق، وهكذا بَقُيَّة العناوين.

⁽٢) فائدة التّغريفِ في أوّلِ الأمرِ هي تَصَوُّرُ الشَّيءِ في الذَّهْن، فإذا عُثِرَ على ما تَنطَبِقُ عليه تلك الصُّورة عُرِفَ أَنَّ هذا من ذلك الشَّيء، وإنْ لم تَنطبِق عُرِفَ أَنَّهُ ليس منه وبالتَّالي لا يَفوتُه شيءٌ مِنهُ ولا يَدخلُ إلَيْه ما ليسَ منه إذا كان التّعريف جامعاً مانعاً. وهُنا بَداً أوَّلاً بتعريف أصول الفِقْه حتى لا يفوتُه شيءٌ مما يَنطبِقُ عليه التّعريف، ولا يَنشغلُ بما هو ليس منه.

 ⁽٣) لأنَّ اللَّقَب نوعان: ما يُشْعِرُ بالمدحِ، مِثْلُ: كلمةِ صلاح الدِّين، وما يُشْعِر بالذَّمّ، مِثْلُ: خنيفس، وهنا (لفظ أصول الفِقْه) عَلَم لَقَب لهذا العلم فهو يُشعِرُ بالمدح؟
 لأنَّ الفِقْه مبنيٌ عليه.

⁽٤) الأحكام الفِقيةُ الاجتهاديةُ تعتمِدُ على نُوعَين من الأَدِلَّة:

كَمُطْلَقِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَفِعْلِ النَّبِيِّ، وَالإِجْمَاعِ، وَالقِيَاسِ، وَالإِجْمَاعِ، وَالقِيَاسِ، وَالإِسْتِصْحَابِ، المَبْحُوثِ عَنْ أَوَّلِهَا بأَنَّهُ لِلْوُجُوبِ حَقِيقَةً، وَالثَّانِي بأَنَّهُ لِلْوُجُوبِ حَقِيقَةً، وَالثَّانِي بأَنَّهُ لِلْحُرْمَةِ كَذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي: مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ لِلْحُرْمَةِ كَذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي: مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِللْحُرْمَةِ كَذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي: مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي الكُتُبِ الخَمْسَةِ.

فَخَرَجَ الدَّلاَئِلُ التَّفْصِيلِيَّةُ، نَحْوُ ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿ وَلَا

= أدلائل إجمالية.

ب د لائل تفصيلية.

الأولى: تكونُ على شَكْل قَواعِدَ يَدخُل تحتها كثيرٌ من الدَّلائل التَّفصيلية، وهــذه الدَّلائلُ هي أصُول الفِقْه.

والثانية: هي نصوصٌ تَدلُّ على الأحكام من الكِتاب أو الشُّنَّة أو مأخوذة من الإجماعِ أو القياس أو استصحاب الحالِ، وهذه الأحكام هي الفِقْه.

فالإجمالية: مِثْلُ: أنَّ نقول: الأمرُ المُطلق للوجوب، والنَّهي المُطلق للحُرمة، وفعل النَّبي ﷺ حُجَّةٌ، والإجماعُ حُجَّةٌ، والقِياسُ حُجَّةٌ، واستصحاب الحال حُجَّةٌ، فإنها مُجمَلة شاملةٌ للجُزئيات التَّفصيلية.

والتَّفصيلية: مِثْلُ: أقيموا الصَّلاة، مفردةٌ من مُفرداتِ الأمر المُطلق للوجوب. ومِثْلُ: لا تقربوا الزِّنا، مفردةٌ من مُفردات النَّهي المطلق للتحريم.

وَمِثْلُ: صلاتِه ﷺ في الكَعبةِ من مُفردات حُجّية السُّنَّة.

وَمِثْلُ: اعطاء بنت الابن السُّدس من مُفردات حُجِّية الإجماع.

وَمِثْلُ: قياس الارزُّ على البُّرُّ في الرِّبا من مُفردات حُجيَّة القياس.

وَمِثْلُ: كونِ مَنْ تَطَهَّرَ وشكَّ بزوالها أَنَّهُ لا يَزالُ مُتَطهِّراً وهو مـن مفـردات حجيـة الاستصحاب، فهذه كلها تفصيلية وهي الفِقْه.

(١) أي حَقيقة.

نَقْرَبُواْ ٱلزِّنَ ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وَصَلاَتِهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ: كَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، وَالإِجْمَاعِ عَلَى أَنْ لِبنْتِ الإِبْنِ السُّدُسَ مَعَ بنْتِ الصُّلْب؛ حَيْثُ لاَ عَاصِب وَالإِجْمَاعِ عَلَى أَنْ لِبنْتِ الإَبْنِ السُّدُسَ مَعَ بنْتِ الصُّلْب؛ حَيْثُ لاَ عَاصِب لَهُمَا، وَقِيَاسِ الأُرْزِ عَلَى البُرِّ فِي امْتِنَاعِ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضِ ﴿ إِلاَّ مِثْلاً بِمِثْلِ يَدا لَهُمَا، وَقِيَاسِ الأُرْزِ عَلَى البُرِّ فِي امْتِنَاعِ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ ﴿ إِلاَّ مِثْلاً بِمِثْلِ يَدا لَهُمَا، وَقِيَاسِ الأُرْزِ عَلَى البُرِّ فِي امْتِنَاعِ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضِ ﴿ إِلاَّ مِثْلاً بِمِثْلِ يَدا لَهُمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَاسْتِصْحَابِ الطَّهَارَةِ لِمَنْ شَكَّ فِي بَقَائِهَا، فَلَيْسَتْ أَصُولَ الفِقْهِ، وَإِنَّمَا يُذْكَرُ بَعْضُهَا فِي كُتُبهِ لِلتَّمْثِيلِ (٢).

 ⁽٢) أي هي فقه وتذكر في كتب أصول الفقه للتمثيل بانطباق الإجماليّة عليها.
 وإليك التفصيل أدناه:

الإجماع حجة	قعل النّبي ﷺ	النهي المطلق	الأمر المطلق	الإدلة
	âna	للتحريم	للإيجاب	الإجمَالِيَّة
الإذان الأول	صلاته بعد	لا تقربوا الزنا	أقيموا الصّالاة	الأدلة
للجمعة	لوضوء	لا يغتب بعضكم	آتوا الزكاة	التفصيلية
توريث الجدة	ركعتين هيئة	بعضا	قولواللناس	للفقه
السدس	الصَّلاة	لا تمش في	حسنا	
توريث السدس	صيام يوم عرفة	الأرض مرحا	أوفوا بالعقود	
لبت	التيامن في كل	لا تقتلوا النَّفْس		
الابن مع البنت	شيء			
مشروعية الإذان	سنة صلاة	تحريم الزنا والغية	وجوب الصَّلاة	الفِقْه
الأول	الوضوء	والتكبر وقتل	والزكاة	المستنبط من
وجعل نصيب	وهيئة الصَّلاة	النَّفْس بغير الحق	والكلام الحسن	التفصيلية
الجدة	هذه ملزمة		مع الناس	
السدس وكذا بنت	وصوم يوم عرفة		والوفاء بالمقود	
الابن مع البنت =	مندوب			
	والتيامن مندوب			

⁽۱) اخرجه مُسْلِم ٣/ ١٣١١ ولفظه (التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح، مِثْلاً بمِثْلِ يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلف ألوانه).

(وَقِيلَ) أُصُولُ الفِقْهِ: (مَعْرِفَتُهَا) أَيْ مَعْرِفَةُ دَلائِلِ الفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةِ. وَرَجَّحَ المُصَنَّفُ الأَوَّلَ؛ بِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى المَدْلُولِ اللَّغَوِيِّ؛ إِذْ الأُصُولُ لُغَةً" الأَدِلَّةُ.

كَمَا فِي تَعْرِيفِ جَمِيعِهِمْ الفِقْهَ بالعِلْمِ بالأَحْكَامِ لاَ نَفْسِهَا ؛ إذْ الفِقْهُ لُغَةَ : الفَهْمُ،

(وَالْأُصُولِيُّ) أَيْ المَرْءُ المَنْسُوبُ إلَى الأُصُولِ، أَيْ المُتَلَبِّسُ بِهِ (العَارِفُ بِهَا) أَيْ بِدَلائِلِ الفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةِ (وَبطُرُقِ اسْتِفَادَتِهَا) يَعْنِي المُرَجِّحَاتِ (العَارِفُ بِهَا) أَيْ بِدَلائِلِ الفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةِ (وَبطُرُقِ اسْتِفَادَتِهَا) يَعْنِي المُرَجِّحَاتِ المَذْكُورَ مُعْظَمُهَا (٢) فِي الْكِتَابِ السَّادِسِ (وَ) بطُرُقِ (مُسْتَفِيدِهَا) يَعْنِي صِفَاتِ المَذْكُورَ مُعْظَمُها (٢) فِي الْكِتَابِ السَّامِعِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بشُرُوطِ الإِجْتِهَادِ (٣). المَّامِعِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بشُرُوطِ الإِجْتِهَادِ (٣).

وَبِالْمُرَجِّحَاتِ - أَيْ بِمَعْرِفَتِهَا - تُسْتَفَادُ (١) دَلاَثِلُ الفِقْهِ، أَيْ مَا يَـدُلُّ

فالأدلَّةُ الأولى: هي أصول الفِقه.

والأُدلَّة النَّانية: ما يُعْلَم منها من أَحْكامٍ هو الفِقْه وهي تَفْصيليَّة.

⁽١) انظر التَّرجيحَ في منعِ المَوانع، فكلِمَةُ أَدِلَّة تُناسب لفظ أُصول لتقارُبهِما في المَعنى لغة؛ لذا فالتَّعْريف بأدلةٍ أرجحُ مِنْ مَعْرِفَة الأدلَّة بخلاف الفِقْه؛ لأنَّ معناهُ في اللَّغة الفَهْمُ فناسَبَ أَنْ يُعرفَ بكلمةِ العِلمِ بالأَحْكامِ وليسَ الأَحْكام.

كما أضَعُ مرجُّحاً آخر هو: إنْ عَرَّفنا أصولَ الفِقْه بمعرفةِ فإنَّ أصول الفِقْه إذا بَقيَ في الكُتُبِ أو على رُفوفُ الخزَّانات لا يُسَمَّى أصولَ الفِقْه إلا بعد أنْ يُعرفَ ويُعلمَ، وهو خلافُ الواقع.

⁽٢) في (ج) (المَذكورةِ في الكُّتاب).

 ⁽٣) إذن الأصولي: العارف بالدّلائِل وبالمرّجَحات وبشروطِ الاجْتَهاد.

⁽٤) في (أ) يستفاد.

عَلَيْهِ مِنْ جُمْلَةِ دَلاثِلِهِ التَّفْصِيلِيَّةِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا(١).

وَبصِفَاتِ المُجْتَهِدِ - أَيْ بقِيَامِهَا بالمَرْءِ - يَكُونُ مُسْتَفِيداً لِتِلْكَ الدَّلاَئِلِ - أَيْ أَيْ الدَّلاَئِلِ - أَيْ أَهْلاً لاسْتِفَادَتِهَا بالمُرَجِّحَاتِ - فَيَسْتَفِيدُ الأَحْكَامَ مِنْهَا(٢).

وَلِتَوَقُّفِ^(٣) اسْتِفَادَةِ الأَحْكَامِ مِنْهَا -الَّتِي هِيَ الفِقْهُ - عَلَى المُرَجِّحَاتِ، وَصِفَاتِ المُجْتَهِدِ - عَلَى الوَجْهِ السَّابِقِ - ذَكَرُوهَا فِي تَعْرِيفِي الأُصُولِ المَوْضُوعِ لِبَيَانِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الفِقْهُ: مِنْ أَدِلَّتِهِ لَكِن الإِجْمَالِيَّةِ (٤) - كَمَا تَقَدَّمَ - دُونَ

 ⁽١) بالمرجِّحاتِ جارٌ ومجرورٌ مُتَعلَقان بقول: تُستفادُ، أي أَنَّهُ بالمرجِّحات يُمكنُ
 للمُجتَهد إذا تعارض عندَهُ دَليلانِ يُمْكِنُه الوصولُ إلى الدَّليلِ الرَّاجِعِ للحُكْم.

⁽٢) أيضاً شُروطُ الاجتهادِ وصفاتِ المُجتهِد يَستفيدُ المُجتهدُ الاحكامَ بكفاءَتِهِ وقُدْرَتِه على ذلك .

 ⁽٣) الجار والمجرور مُتَعلّقانِ بقوله: ذكروها، وعلى المرجّحات مُتَعلّقان بقوله:
 لتوقف.

⁽٤) خُلاصَةُ الأمر ما يأتي:

أ ـ إنَّ المصنَّفَ عرَّفَ أُصول الفِقْه بقوله: (الأدلَّةُ الإجمَالِيَّة) فقط، ولم يَزِدْ على
 ذلك.

ب _ غَيرُه زادَ في التَّعريف، وقال: أُصولُ الفِقه: أَدِلَّة الفِقْه الإجمَالِيَّة، وطُّـرُق استفادَتِها، وطُرُقِ مُستَفيديها.

فَجَعلَ أصولَ الفِقْه مُركباً من ثلاثة عناصر: الأدلَّة، والمرجِّحاتِ، وصفات المُجتَهد.

واعْتَمَدَ مَنْ زادَ العُنصرينِ الآخرين في التَّعريفِ على أنَّ الأَحكام الفِقهيَّة لا يَمكِنُ الوُصولُ إليها إلا بالأدلة الإجمَالِيَّة وبالتَّرجيحِ وبصفاتِ المُجتهِد وكلُّ ما تَوقَف عليه الفِقْهُ فهو مِنْ أُصول الفِقْه.

التَّفْصِيلِيَّةِ؛ لِكَثْرَيِّهَا جِداً _ وَمِنْ المُرَجِّحَاتِ وصِفَاتُ المُجْتَهِدِ (''، وَأَسْقَطَهَا المُصَنِّفُ _كَمْ المُصَنِّفُ _كَمَّا عَلِمْت _ لِمَا قَالَهُ: مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ الأُصُولِ، وَإِنَّمَا تُذْكَرُ لِللهُ عَلَى مَعْرِفَتِهَا؛ لأَنَّهَا طَرِيقٌ إلَيْهِ ('').

قَالَ: "وَذِكْرُهَا حِينَاذِ فِي تَعْرِيفِ الأُصُولِيُّ: كَذِكْرِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الْأَصُولِيُّ: كَذِكْرِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الفَقِيهِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الفِقْهُ: مِنْ شُرُوطِ الإِجْتِهَادِ حَيْثُ قَالُوا: الفَقِيهُ المُجْتَهِدُ، وَهُوَ ذُو الدَّرَجَةِ الوُسْطَى عَرَبيَّةً وَأُصُولاً إِلَى آخِرِ صِفَاتِ المُجْتَهِدِ.

وَمَا قَالُوا(٢): الفَقِيهُ: العَالِمُ بالأَحْكَامِ،(٤).

 ⁽١) و(ومِنَ المرجِّحات) معطوفٌ على الإجمَالِيَّة، ومن قوله (كما تقدم إلى قوله...
 جدًا) جُملةٌ مُعتَرضَة.

إذنْ عندَ غَيرِ المُصنَّفِ إنَّ الفِقْه ومسائِلُه متوَقَّفان على الثَّلاثـة ؛ لـذا أُدخِلـتُ في تَعريفه.

⁽٢) المُصنَّفُ أسقطَ العُنصُرين الثَّاني والثَّالث؛ لأنَّه يَرى أنَّ الفِقْه ليسَ مُتَوقِفاً عَليهما وانتَّهما تُذْكَران في كُتُبِه؛ لأنَّهما طَريقٌ ووسيلةٌ يُتوصَلُ بهِما إلى الأصولِ لِتوقَّف معرفَتِه على معرفَتِها، فهي طريقٌ ووسائلُ للأدلَّة الإجمالِيَّة، وليست طريقاً للتفصيلية التي يُعْرَفُ بها الفِقْه.

والواقع: أنَّ الأدلَّة الإجمَالِيَّة ليست متوَّقفة على المرجِّحات وصِفاتِ المُجْتهد، بل المتَوقِفُ عليهما الأدلةُ التفصيلية المأخوذُ منها الفِقْه، فَهُما من الأُصول؛ لأنَّ الفِقْه كما يَتوَقَّف على الإجمَالِيَّة يَتوقف عليهما.

⁽٣) إذا قال الشَّارِحُ (كما قال) أيُّ السُّبْكِي فإنَّ القَوْل مَنقُولٌ من كتابه مَنْعُ المَوانِعِ على جمع الجوامع أو مِن شَرْحَيهِ على مُختصرِ ابْن الحاجب أو المنْهاج، و(ماً) في قوله (وما قالوا) نافيةٌ، ولو قال: ولم يقولوا لكان أوضح.

⁽٤) هُنا يُوجَّهُ إيرادٌ على الماتِن، ويُقالُ: إذا كانت التَّراجيحُ، وصِفاتُ المُجْتَهد =

هَذَا كَلاَمُهُ المُوافِقُ لِظَاهِرِ المَتْنِ: فِي أَنَّ المُرَجِّحَاتِ وَصِفَاتِ المُجْتَهِدِ طَرِيقٌ لِلدَّلاَئِلِ الإِجْمَالِيَّةِ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ مَا لَمْ يُسْبَقْ إلَيْهِ _كَمَا قَالَ _ مِنْ إسْقَاطِهَا مِنْ تَعْرِيفَيْ الأُصُولِ.

وَأَنْتَ خَبِيرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ: بأَنَّهَا طَرِيقٌ لِلدَّلاَئِلِ التَّفْصِيلِيَّةِ. وَكَأَنَّ ذَلِكَ سَرَى إلَيْهِ مِنْ كَوْنِ التَّفْصِيلِيَّةِ جُزْئِيَّاتِ الإِجْمَالِيَّةِ ('').

وَهُوَ مُنْدَفِعٌ: بأَنَّ تَوَقُّفَ التَّفْصِيلِيَّةِ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ حَيْثُ تَفْصِيلُهَا المُفِيدُ لِلأَحْكَامِ(٢).

ليست من أصول الفِقْه، فلماذا ادخلتَهُما في تعريف الأصولي؟ أجاب: بأنِّي أدخلتُهما لا لأنها من عناصر أُصول الفِقْه، بل لأنَّهما من سماتِ الأصولي؛ لأنَّه يتوقَّف على الاتصاف بهما، كما أدخلوا في تعريف الفَقيْهِ شُروط الاجتهاد لتوقَّفه عليها.

⁽۱) إنَّ السُّبْكِي حَصلَ لديه لَبْسٌ في جعْلها طريقاً للأدلَة الإجماليّة جاء من كونِها طريقاً لمعرفة الأحكام من الأدلة التَّفصيليَّة وما دامت هي وسيلة لمعرفتها فهي إذنْ وسيلة للإجمالية؛ لأنَّ التَّفصيلية جُزئيات للإجمالية وما يَتوصل به إلى الإجماليّة.

⁽٢) وجه الدَّفْع إنَّ تَوقُفَ التَّفصيلية عليهما؛ لأنَّه بهما وبتَفصيلها يَصلُ الفقيهُ إلى الحُكم الفَرعيَّ وهذا لاحاجَة للإجمالية إليهما من هذه النَّاحية؛ لأنَّ الأحكام لا تُؤخَذُ من الإجمَاليَّة.

 ⁽٣) أي الواقع أنَّ التفصيلية مُتوَقِفة على طُرُقِ الاستفادة (التراجيح) أمّا على صفات
 المُجتهد فليست متوَقِفة عليه، بل من حيثُ حُصولُها في المُجْتَهد؛ ليتَمكنَّ من =

وَالمُعْتَبَرُ فِي مُسَمَّى الأُصُولِيِّ مَعْرِفَتُهَا لاَ حُصُولُهَا كَمَا تَقَدَّمَ كُرلُ ذَلِكَ (١).

وَبِالْجُمْلَةِ فَظَاهِرٌ أَنَّ مَعْرِفَةَ الدَّلَائِلِ الإِجْمَالِيَّةِ المَدْكُورَةِ فِي الكُتُبِ الخَمْسَةِ لاَ تَتَوَقَّفُ^(٢) عَلَى مَعْرِفَةِ شَيْء مِنْ المُرَجِّحَاتِ وَصِفَاتِ المُجْتَهِدِ المَعْقُودِ لَهَا الكِتَابَانِ البَاقِيَانِ؛ لِكَوْنِهَا مِنْ الأُصُولِ^(٣).

فَالصَّوَابُ مَا صَنَعُوا: مِنْ ذِكْرِهَا فِي تَعْرِيفَيْهِ كَأَنْ يُقَالَ:

أُصُولُ الفِقْهِ: دَلاَثِلُ الفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةُ، وَطُـرُقُ اسْـيَفَادَةِ، وَمُسْـتَفِيدِ جُزْثِيًّاتِهَا.

وَقِيلَ: مَعْرِفَةُ ذَلِكَ.

وَلاَ حَاجَةَ [أ/ه] إِلَى تَعْرِيفِ الأُصُولِيِّ؛ لِلْعِلْمِ بهِ مِنْ ذَلِكَ (٤). وَأَمَّا قَوْلُهُمْ المُتَقَدِّمُ: الفَقِيهُ المُجْتَهِدُ، وَكَذَا عَكْسُهُ الآتِي فِي كِتَاب

التَّراجيح عند تَعارُضِ الأدلة، وكذا معرفتُها لاحاجة إليها عند من يعرِّف الأصول بمعرفة الأدلة الإجماليَّة ومعرفة استفادتِها ومعرفة _ مُستفيدِها _ أي مَعرفة جميع ذلك، بل لا بدَّ للمُجتهد أنْ يَتَصِف بها ولا يَكفي مَعرفتها.

 ⁽١) نعم الأُصُوليُّ يُسمَّى بذلكَ إذا اتَّصفَ بها وعَرَفَها.

⁽٢) في (أ): يتوقف.

⁽٣) أي أنَّ الأَدِلَة الإجمَالِيَّة ليسَت مُتَوَقِفَة على التَّراجيح وصِفاتِ المُجتَهِد، بل الأَدلَّة التَّفصيلية مُتَوقفة عليهِما كما تَتُوقف على الإجمَالِيَّة، فَهما من أُصول الفِقْ مع الأَدلَّة الإجمَالِيَّة، فما عرَّف به غيرُ المصنَّفِ من إضافتِهما إلى التَّعْريف هو الأرجَح.

 ⁽٤) أي أنَّ المُصَنَّفَ لمو عرَّفَ أصول الفِقْ بالعناصر الثَّلاثة لاستَغْنى عن تَعْريفِ
 الأصولي؛ لأنَّه العارفُ بالعناصر الثَّلاثة.

الإِجْتِهَادِ (١) فَالمُرَادُ بِهِ بَيَانُ المَاصَدَقَ (١)، أَيْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الفَقِيهُ الإِجْتِهَادِ (١) فَالمُرَادُ بِهِ بَيَانُ المَاصَدَقُ (١)، أَيْ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الفَقِيهُ يَصْدِ لَكُومُ عَلَيْهِ المُجْتَهِدُ وَالعَكْسُ، لاَ بَيَانُ المَفْهُ ومِ (١) وَإِنْ كَانَ هُو يَصْدُ الأَصْلَ فِي التَّعْرِيفِ - ؛ لأَنَّ مَفْهُومَهُمَا مُخْتَلِفٌ، وَلاَ حَاجَةَ إلَى ذِكْرِهِ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ تَعْرِيفَيْ الفِقْهِ وَالإِجْتِهَادِ (١).

فَمَا تَقَدَّمَ: مِنْ أَنَّهُمْ مَا قَالُوا الفَقِيهُ العَالِمُ بِالأَحْكَامِ أَيْ إِلَى آخِرِهِ لِذَلِكَ (٥)، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَهُ تَصْرِيحاً بِمَا عُلِمَ التِزَاماً (١).

* * *

⁽۱) في (٣/ ١٣١٤).

⁽٢) كلمةُ الماصَدقَ تَعني: ما يَصْدُقُ على الشَّيء ويُحْملُ عليه أو يُخبَر به عنه، فإذا قُلنا إنسانٌ وبشرٌ وآدميٌّ فإنَّها مُتَحدَةٌ من حيثُ المَاصَدَق _ أي كلُّها تَصدُقُ وتَحمِل ويُخبر بها عن معنى واحدٍ وهو الحيّوان النَّاطق.

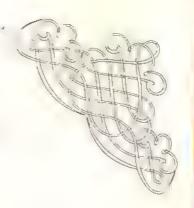
⁽٣) أمَّا من حيثُ المَفهوم - أي معنى الكلمة - فإنَّها مُختلفةٌ فَلفظُ الإنسان سُمِّي به الحيوان النَّاطِقُ؛ لأنَّهُ يَأْنَسُ أو لأنَّه يَنسى، والبَشَرُ سمِّي به؛ لأنَّهُ ظاهر البشرة، وآدمي من الأُدْمَةِ وهي السُّمْرةُ، فقد اختلفت الكلمات الثّلاث من حيثُ المَفهوم، ولكنَّها مُتَّجِدةٌ من حيثُ المَاصَدَق.

فالفقيه: هو المُجْتَهِد من حيثُ المَاصَدَق، فهما مُترادفان. أما من حيثُ المَفهومُ فهُما مُختلفان ومُتباينان والتَّعاريفُ تكونُ بالمفاهيم وليس بالماصدقات.

⁽٤) أي تعريف الفقيه والمجتهد بالمفهوم؛ لأنَّ تعريفَ الفِقْه والاجتهاد يغني عن تعريف الفِقْه والاجتهاد يغني عن تعريفهما والضَّميرُ في (ذكره) يعودُ إلى التَّعريفِ بالمفهوم.

⁽٥) أي لم يقولوا: الفقيه العالمُ الذي هو تعريفٌ بالمفهوم لـذلك أي للعلـم بـه مـن تعريف الفِقْه.

⁽٦) أي بعضُهم عرَّفَه بمِثلُ: هذا التَّعريف وإن كان مفهوماً من تعريف الفِقْه. لأنَّهُ ملازم له فإنَّما عرَّفه لزيادة الفائدة بالتَّصريح بما عُلِمَ التزاماً.



[تَعْريفُ الفقّه] (١)

(وَالْفِقْهُ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ)(٢) أَيُ بِجَمِيعِ النَّسَبِ التَّامَّةِ (٣) (الشَّرْعِيَّةِ) أَيُ المَأْخُوذَةِ مِنْ الشَّرْعِ المَنْعُوثِ بِهِ النَّبِيُّ الكَرِيمُ (١) (العَمَلِيَّةِ) أَيْ المُتَعَلِّقَةِ بِكَيْفِيَةِ المَا خُوذَةِ مِنْ الشَّرْعِ المَنْعُوثِ بِهِ النَّبِيُّ الكَرِيمُ (١) (العَمَلِيَّةِ) أَيْ المُتَعَلِّقَةِ بِكَيْفِيَةِ عَمْلٍ قَلْبِيُّ أَوْ غَيْرِهِ، كَالعِلْمِ بِأَنَّ النَّيَّةَ فِي الوُضُوءِ وَاجِبَةٌ، وَأَنَّ الوِتْرَ مَنْدُوبٌ (٥) عَمْلٍ قَلْبِيُّ أَوْ غَيْرِهِ، كَالعِلْمِ بِأَنَّ النَّيَّةَ فِي الوُضُوءِ وَاجِبَةٌ، وَأَنَّ الوِتْرَ مَنْدُوبٌ (٥)

وهنا مَثَّلَ للعمل القلبي ـ بالنِّية وللبدنيِّ بالوتر .

⁽١) ما بين المعكوفتين من زيادة المحقق.

 ⁽٢) الأحكام جمع حُكْم، والحُكم هو اثباتُ أمر لأَمْرِ أو نَفَيْه عنه، مِشْلُ: محمد
 مجتهد، محمد ليس كسولاً، وَمِثْلُ: الصَّلاةُ واجبةٌ، والخَمْرةُ غير مباحة.

⁽٣) خرَّجَ النَّسبة بين المضاف والمضاف إليه، مِثْلُ: قلم التلميذ فِإنَّها ناقصةٌ وتحتاج إلى خبر يُكملُ النَّسبة، وبين الصِّفة والموصوف، مِثْلُ: رجلٌ عالمٌ، فِإنَّها نِسبةٌ ناقصةٌ لا تتِمُّ إلا بذكر الخبر، كأنْ يُقدَّر للأولى كلمة (عندي) مثلاً، وللثانية (حاضر)

⁽٤) إذ الحُكمُ قد يكونُ عقلبًا، مِثْلُ: المتكلم بالمذياع حي، وقد يكون عاديمًا مِثْـلُ: السُّمُّ قاتلٌ، وقد يكونُ شرعبًا، مِثْلُ: النَّبَةُ عند الوضوء واجبةٌ، فالفقه العِلم بالأخير فقط.

⁽٥) خرَّج بذلك الاعتقادية، مِثْلُ: اللهُ واحدٌ، والجنَّةُ حـتٌ فِإنَّهـا ليست فقهـآ، بـل عقدةً.

(المُحْتَسَبُ) ذَلِكَ العِلْمُ (مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ) أَيْ مِنْ الأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ إ اللَّحْكَامِ.

فَخَرَجَ بِقَيْدِ الأَحْكَامِ: العِلْمُ بِغَيْرِهَا مِنْ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، كَتَصَوَّرِ الإِنْسَانِ، وَالبَيَاضِ^(۱).

وَبِقَيْدِ الشَّرْعِيَّةِ: العِلْمُ بِالأَحْكَامِ العَقْلِيَّةِ وَالحِسِّيَّةِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الوَاحِدَ يَصْفُ الْإِثْنَيْنِ، وَأَنَّ النَّارَ مُحْرِقَةٌ.

وَبِقَيْدِ الْعَمَلِيَّةِ: الْعِلْمُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ، أَيْ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ اللهَ وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ يُرَى فِي الآخِرَةِ.

وَبِقَيْدِ المُكْتَسَبِ: عِلْمُ الله وَجِبْرِيلَ وَالنَّبِيِّ بِمَا ذُكِرَ⁽¹⁾. وَبِقَيْدِ التَّفْصِيلِيَّةِ⁽¹⁾: العِلْمُ بِذَلِكَ المُكْتَسَبِ لِلْخِلاَفِيِّ (1):

⁽١) فإذا قلتَ: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ فذاتُ الإنسان ليس حُكماً فلا يُعدُّ معرفتها فقهاً وقولُك: البياضُ لونٌ فوصفُ البياض باللَّونية ليسَ حُكماً فليس فقهاً.

⁽٢) فلا يُسَمَّى عِلمُ النَّبي وجبريل فقها ؛ لأنَّهُ غيرُ مكتسب.

 ⁽٣) أي إن الفِقْه هو العِلمُ الذي يَستنتجه المُجْتَهِد من الدليل التفصيلي فعلمُه بوجوبُ النيةِ في الوضوء اكْتسبَه من قوله ﷺ: (إنَّما الأعمال بالنيات).

⁽٤) الخلافيُّ: هو العالم الذي يأخُذُ من المُجْتَهِد بدون معرفة الدليل التفصيلي، كأن يقولُ مالكٌ لابن القاسم: الدَّلْكُ في الوضوء واجبٌ؛ لوجود دليلٍ يقتضي ذلك ولم يبين له الدَّليل.

ويقولُ الشافعي للمُزني: الدَّلْك ليس واجباً؛ لوجود الدليل النَّافي ولم يُبَيَّن له الدليل. وسُمَّي كلُّ من ابن القاسم والمزني خلافياً؛ لأَنَّهُ يأخذ من إمامه خلاف ما أخذه الآخر من إمامه فعلمُه لا يُسَمَّى فقهاً.

مِنْ (١) المُقْتَضِي وَالنَّافِي المُثْبَتِ بهِمَا (٢) مَا يَأْخُذُهُ مِنْ الفَقِيهِ ؛ لِيَحْفَظَهُ عَنْ إِبْطَالِ خَصْمِهِ (٣).

فَعِلْمُهُ مَثَلاً بِوُجُوبِ النَّيَّةِ فِي الوُّضُوءِ؛ لِوُجُودِ المُقْتَضِي، أَوْ بِعَـدَمِ وُجُوبِ الوِتْرِ؛ لِوُجُودِ النَّافِي لَيْسَ مِنْ الفِقْهِ.

وَعَبَّرُوا عَنْ الفِقْهِ هُنَا بالعِلْمِ - وَإِنْ كَانَ ؛ لِظَنَيَّةِ أُدِلَّتِهِ - ظَنَا كَمَا سَيَأْتِي (٤) التَّعْبيرُ بهِ عَنْهُ فِي كِتَابِ الإجْتِهَادِ ؛ لأَنَّهُ ظَنَّ المُجْتَهِدِ الَّذِي هُوَ لِقُوَّتِهِ قَرِيبٌ مِنْ العِلْم (٥).

وَكَوْنُ المُرَادِ بِالأَحْكَامِ جَمِيعَها(١) لاَ يُنَافِيهِ قَوْلُ مَالِيكِ(٧) مِنْ أَكَابِرِ

⁽۱) مِنْ بيانيَّة بيَّنَت العِلْمَ المُكتسب للخلافي فإنه يَحصُلُ له من خلال دليل إمامِه المُثْبِت للحُكم وهو المقتضي أو النَّافي له، وضميرُ بهما يعود إلى المقتضي والنَّافي.

⁽٢) ني (أ) بها.

⁽٣) فالمُقتَضي أو النَّافي يأخُذُهُ المقلِّدُ من إمامِهِ؛ لغرضِ حِفْظ حُكمِه الـذي اسـتنتَجه لا لأجل أنْ يَستنبِطَ منهُ حكماً، بل ليحفظ ما تُوصَّـل إلَيْه إمامـه مـن أنْ يُبطلـه الخصم.

⁽٤) نی (۲/ ۱۳۱۳).

 ⁽٥) العِلمُ يُطلقُ على الاعتقاد الجازم، فكان المفروض أنْ لا يُطلَقَ على الفقهِ علماً،
 بل ظناً؛ لأنَّ أَدِلَّة الفِقْ ف ظنيَّة غالباً فأجاب الشارحُ في تبريـر ذلـك بـأنَّ المُجْتَهِــد
 الذي بَذلَ جهداً؛ للوصول إلى الحكم صار ظنَّه به قوياً قريباً من العلم.

⁽٦) مرادُ جميعها يُفْهُم من (الـ) في الأحكام فهي استغراقيةٌ بمعنى كل.

⁽٧) أشهر من أن يعرَّف هو: مالك بن أنس الأصبحيِّ المدني إمام دار الهجرة أحد أثمة المذاهب الأربعة ولد في المدينة سنة ٩٢، أشهر مؤلفات الموطأ، توفي في =

الفُقَهَاءِ _ فِي سِتِّ وَثَلاثِينَ مَسْأَلَةً مِنْ أَرْبَعِينَ سُئِلَ عَنْهَا . لاَ أَدْرِي؛ لأَنَّهُ مُتَهَيَّءٌ لِلْعِلْمِ بأَحْكَامِهَا بمُعَاوَدَةِ النَّظَرِ(١).

وَإِطْلاَقُ العِلْمِ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّهَيُّوْ شَائِعٌ (٢) عُرْفاً، يُقَالُ: فُلاَنٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَلاَ يُرَادُ أَنَّ جَمِيعَ مَسَائِلِهِ حَاضِرَةٌ عِنْدَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ، بَلْ إِنَّهُ مُتَهَيَّئٌ لِلَاكَ.

وَمَا^(٣) قِيلَ: مِنْ أَنَّ الأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ قَيْدٌ وَاحِدٌ _ جَمَعَ الحُكْمَ الشَّرْعِيَّ المُعَرَّفَ بخِطَابِ الله الآتِي _ فَخِلاَفُ الظَّاهِرِ، وَإِنْ آلَ إلى مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ كُونِهِمَا قَيْدَيْنِ كَمَا لاَ يَخْفَى (٤).

* * *

المدينة المنورة سنة (١٧٧). الفتح المبين: ١/ ١٢.

⁽١) هنا إيراد: وهو إنْ كان الفِقْه العلمُ بجميع الأحكام، فإنَّ هذا يتنافى مع ما حَـدثَ للإمام مالك من أنَّهُ لم يَعلم من أحكام ما سُئل عنهُ إلا أربعةً من أربعين، فنقولُ: لا يُرادُ العِلمُ فعلاً، بل يكفي قابليتُه للعلم بها وكفاءتُه لـذلك، ويمكنُّه العلمُ الفعلمُ بها بالمتابعة والاجتهاد.

⁽۲) في (أ) و(ب) و(ج): (شايع) بالياء.

 ⁽٣) ما اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي مبتدأٌ خبرُهُ قوله: فخلافُ الظَّاهر، ومن قوله (جمع الحكم . . . إلى قوله الآتي) جملةٌ معترضةٌ .

⁽³⁾ إِنَّ لَفَظَ (الحُكم) الذي سيعرفه في (١/ ٩٠) يُراد به (الحُكم الشَّرعي) بالقَيدين معا وكأنَّهُما قيدٌ واحدٌ، ولا يُرادُ الحُكمُ وحده الذي جمعة بالأحكام في تعريف الفقه، وذلك لأنَّ (الـ) للعهد الذِّكري، والمذكورُ هو الأحكامُ جمعُ حُكم، فقال: إِنَّ اعتبارهما _ قيداً واحداً اعتبارٌ للفظ (والحُكمُ) الآتي _ خلافُ الظَّاهر: إذ الظاهر أنهما قيدانِ وليسَ واحداً وإن كان المآل واحداً.



(وَالحُكُمُ) المُتَعَارَفُ بَيْنَ الأُصُولِيئِينَ (") بالإِثْبَاتِ تَارَةً، وَالنَّفْيِ أُخْرَى (خِطَابُ اللهِ) أَيْ كَلاَمُهُ النَّفْسِيُّ الأَزَلِيُّ المُسَمَّى فِي الأَزَلِ خِطَاباً حَقِيقَةً عَلَى الأَصَحِّ (").....لأَصَحِّ (").....للأَصَحِّ (").....

(١) العنوان من زيادة المحقق.

(٣) كلامُ الله له مراتب أربعة:

أ خارجيٌّ وهو اتَصافُه تعالى به أزلاً دونَ حرف أو نُطقٍ، كالكلام المَضْمور في الإنسان؛ لأنَّ اللهَ وصَفهُ بالكلام بقولِه: (يَقُولُوْنَ في أَنْفِسِهم) فسمَّاهُ قولاً.

ب ـ ذهنيٌّ ـ هو المحفوظُ بالأذهان.

ج ـ لفظيٌّ ـ هو المقروءُ بالألسنة.

د ـ خطيٌ ـ المكتوبُ على الورق.

فالحقيقيُّ هو الأولُ وهو قديمٌ يليقُ بجلاله؛ لأنَّهُ لا يَتَّصِفُ بالحوادث، والثلاثةُ يُطلقُ عليها كلامٌ مجازاً؛ لأنها تدلُّ عليه، وهي مخلوقةٌ وهذا خلافُ ما عليه المعتزلة من إنكار الأوَّل بناءً على إنكارهم الصفات لله، فالخطابُ هو كلامُه الأزليُّ القديمُ.

 ⁽۲) قال: بَينَ الأُصوليين حتَّى لا يَنصِرفَ الذَّهنُ إلى أَنَّ (ال) في الحكم استغراقيةٌ تَشمَلُ جميع الأحكام العاديَّة والعُرفية والعقلية، بل يُرادُ عندهُم الحُكمُ الشَّرعيُّ الذي تَقدَّمَ ذكْرُه أو المَعهودُ ذِهناً.

كَمَا سَيَأْتِي (١).

(المُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ المُكَلَّفِ)(٢) أَيْ البَالِغِ العَاقِلِ، تَعَلُّقاً مَعْنَوِيّاً قَبْلَ وُجُودِهِ كَمَا سَيَأْتِي (٣)، وَتَنْجِيزِيّاً بَعْدَ وُجُودِهِ بَعْدَ البَعْثَةِ (٤)؛ إذْ لاَ حُكْمَ قَبْلَهَا (٥) كَمَا سَيَأْتِي.

(مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلِّفٌ) أَيْ مُلْزَمٌ بِمَا^(١) فِيهِ كُلْفَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي (٧).

فَتَنَاوَلَ الفِعْلَ القَلْبِيِّ الإعْتِقَادِيِّ وَغَيْرَهُ، وَالقَوْلِيَّ وَغَيْرَهُ، وَالكَفَّ، وَالمُتَعَلَّقَ وَالمُكَفَّ الوَاحِدِ، وَالمُتَعَلَّقَ وَالمُكَلَّفَ الوَاحِدِ، وَالمُتَعَلَّقَ بِأَوْجُهِ التَّعَلُّقِ الثَّلْاثَةِ (٨) مِنْ الإِقْتِضَاءِ الجَازِم، وَغَيْرِ الجَازِم، وَالتَّخْييرِ (٩)

⁽۱) في (۱/ ۱۷۹).

 ⁽٢) المراد بالتَّعلقِ الارتباطُ والإلزامُ.

⁽٣) في مسألةِ لا تكليفَ قبلَ البُّعثة. (١/ ١٠١).

⁽٤) تكاليفُ الله تعالى للبالغ العاقلِ قبلَ بعثةِ الأنبياءِ موجودةٌ من الأزلِ ومُتعلَّقةٌ بالمُكلَّف تعليقاً معنوياً أي صَلُوحياً، أي مهيئة وصالحة لتكليفه بعد وجوده وبلوغه عاقلاً. أما بعد وجوده فإنة تكليف بها تنجيزاً وفعلاً وتطبيقاً.

⁽٥) كما لا حُكم قبلها فكذا لا حُكمَ بعد وجودِها ووجودِ المكلَّفِ قبلَ البلوغ.

⁽٦) في طوج: (وما)، وفي (أ) (لما).

 ⁽٧) قريباً في قول ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُرُ وَمَاتَعْمَلُونَ ﴾ بمأنَّ الخطاب متعلقٌ بمالمكلَّف لا لأنَّهُ مُكلِّف، بل من حيثُ أنَّهُ مخلوقٌ لله تعالى.

⁽A) لفظ (الثلاثة) ساقط من (ب) و(أ).

⁽٩) الاقتضاءُ معناهُ الطلبُ أي الطلبُ الجازمُ لِلفعْلِ وهو الوجوبُ، أو النَّركُ وهو =

الآتِيَةِ^(۱)؛ لِتَنَاوُلِ حَيْثِيَّةِ التَّكْلِيفِ لِلأَخِيرَيْنِ مِنْهَا كَالأَوَّلِ الظَّاهِرِ ^(۱)، فَإِنَّهُ لَوْلاَ وُجُودُ التَّكْلِيفِ لَمْ يُوجَدَا (۱)، أَلاَ تَرَى (۱) إِلَى انْتِفَاتِهِمَا قَبْلَ البَعْشَةِ كَانْتِفَاءِ التَّكْلِيفِ (۱). التَّكْلِيفِ (۱).

ثُمَّ الخِطَابُ المَذْكُورُ يَدُلُّ عَلَيْهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَغَيْرُهُمَا (٦).

وَخَرَجَ بِفِعْلِ المُكَلَّفِ: خِطَابُ الله المُتَعَلَّقُ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَذَوَاتِ المُكَلَّفِينَ، وَالجَمَادَاتِ، كَمَدُلُولِ ﴿ لَآ إِلَكَ إِلَّا هُوَ خَرَاقُ كُلِ شَيْرً لَفِي المُكَلَّفِينَ، وَالجَمَادَاتِ، كَمَدُلُولِ ﴿ لَآ إِلَكَ إِلَّا هُوَ خَرَاقُ كُلِ شَيْرً لَفِي اللهُ اللهُ كَالَّهُ عَلَيْ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

التّحريم، وطلبُ الفعل غيرُ الجّازم المندوب، وللترك المكروه، والتخيير المراد
 به الإباحة.

⁽١) في أقسام التكليف (١/ ١١٣).

 ⁽٢) المرادُ بهما غيرُ الجَّارِمِ والتَّخير، والمرادُ بالأولِ الجازم، وهو فيه التَّكليفُ ظاهرٌ
 أمّا غيرُ الجازم والتخير فلا تكليف فيها، إذ بإمكانِ المكلَّفِ أنْ لا يقوم بهما.

⁽٣) في (أ) لم يوجد.

⁽٤) في (ب) و (ج) يرى.

⁽٥) أي أنَّ غيرَ الجازم في طلبِ الفعلِ المندوب، وفي طلبِ التَّركِ المَكروه، والتَّخييرُ ليس فيها كُلفةٌ إلاَّ أنَّهُ أُطلقَ عليها التَّكليف؛ لأنَّها وُجِـدت وشـرَّعت مع مما فيـه تكليفٌ وهُما الوجوبُ والتَّحريمُ، بدليل أنَّها كانت قبل البُّعثةِ لا وجود لها، ولمـــــا وجد ما فيه كلفةٌ وجدت معه.

⁽٦) مِثْل الإجماع والقياس.

 ⁽٧) فهذه آياتٌ فيها خطابُ الله، وهي ليست مُتَعلقة بفعل المكلَّف، بل الأُوْلى: متعلقة بضفاته، والثانيةُ: بخلق ذواتِهم، والثالثةُ: بخلق الجمادات.

وَبِمَا بَعْدَهُ (١): مَدْلُولُ وَمَا تَعْمَلُونَ مِنْ قَوْله تَعَالَى (٢) ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ مِنْ قَوْله تَعَالَى (٢) ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] فَإِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ المُكَلَّفِ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَخْلُوقٌ لله تَعَالَى.

وَلاَ خِطَابَ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِ البَالِغِ العَاقِلِ.

وَوَلِيُّ الصَّبِيِّ وَالمَجْنُونِ مُخَاطَبٌ بِأَدَاءِ مَا وَجَبَ فِي مَالِهِمَا مِنْهُ كَالزَّكَاةِ، وَضَمَانِ المُتْلَفِ، كَمَا يُخَاطَبُ صَاحِبُ البَهِيمَةِ بضَمَانِ مَا أَتْلَفَتْهُ حَيْثُ فَرَّطَ فِي حِفْظِهَا؛ لِتَنزُّلِ فِعْلِهَا فِي هَذِهِ الحَالَةِ مَنْزِلَةَ فِعْلِهِ^٣).

وَصِحَّةُ عِبَادَةِ الصَّبِيِّ - كَصَلاَتِهِ وَصَوْمِهِ المُثَابِ عَلَيْهَا - لَيْسَ لأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهَا('' - كَما في البَالِغِ('' - بَلْ لِيَعْتَادَهَا، فَلاَ يَثُرُكُهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ ذَلِكَ ('').

⁽١) أي خرج بما بعده وهو قوله: من حيثُ أنَّهُ مُكلَّفٌ.

 ⁽۲) لفظ (تعالى) ساقط من (أ) و(ب) و(ج)، وكذا (أ) ساقطة من قول ه (مخلسوق شه تعالى).

 ⁽٣) هنا سؤالٌ يُطرحُ: إذا كان خطابُ الله لا يَتَعَلَّقُ إلا بفعل البالغِ العاقلِ فلماذا تجبُ
الزَّكاةُ في مالهِما ويَغرمان ما يُتلفانِه؟

فأجاب: إنَّ الخطابَ موجهٌ إلى وليَّ أَمْرِهِما نظيرُ ما إذا أَتْلفت دابَّةُ الإنسان _المقصِّرِ في رَبطِها _ مالاً أو زرعاً فإنَّ الضَّمان يجبُ على صاحِبِها؛ لأَنَّهُ لإهمال يُنسبُ ضَررُ فعلها إلَيْه.

⁽٤) ضميرٌ بها يَعودُ إلى العبادة.

⁽٥) في (ط) كالبالغ.

 ⁽٦) أيضاً يوجَّهُ سؤالٌ: إذا كان الصبيُّ غير مخاطبِ فلماذا تَصِحُّ منهُ عبادةُ الصَّومِ
 والصَّلاةِ مع أَنَّهُ ليْسَ مَأْمُوراً بها كالبالغ؟ أجاب: إنَّها تَصِحُّ منه لا لأَنَّهُ مُكَلِّف، =

وَلاَ يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ بِفِعْلِ كُلِّ بَالِغِ عَاقِلٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي ('': مِسِنُ الْمِينَاعِ تَكْلِيفِ الغَافِلِ، وَالمُلْجَانِ، وَالمُكْرَةِ.

وَيَرْجِعُ ذَلِكَ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى انْتِفَاءِ تَكْلِيفِ البَالِغِ العَاقِلِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ.

وَأُمَّا خِطَابُ الوَضْعِ الآتِي فَلَيْسَ مِنْ الحُكْمِ المُتَعَارَفِ _ كَمَا مَشَى عَلَيْهِ المُصَنَّفُ _ . . المُصَنَّفُ _ .

وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْهُ _ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ الحَاجِب _ زَادَ فِي التَّعْرِيفِ السَّابِقِ مَا يُدْخِلُهُ فَقَالَ: خِطَابُ الله المُتَعَلِّقُ بفِعْ لِ المُكَلَّفِ [1/1] بالاقْتِضاء، أَوْ التَّخْييِرِ، أَوْ الوَضْع (1).

لَكِنَّهُ لاَ يَشْمَلُ مِنْ الوَضْعِ مَا مُتَعَلِّقُهُ غَيْرُ فِعْلِ المُكَلَّفِ، كَالزَّوَالِ سَـبَبَاً لِوُجُوبِ الظُّهْرِ^(٣).

⁼ بل ليتعرَّدَ عليها فلا يَتركها بعدَ تكليفهِ بها.

⁽۱) انظر (۱۰۷/۱ ـ ۱۰۹)، في مسائل عدم تكليفِ الغَافِلِ، والملجأ، والمكروه، عمومُ تَكليفِ كلَّ مُكلَّف يُفهَمُ من (ال) في المُكلَّف فِإنَّها للاستغراق؛ لذا نبَّه على أنَّ بعض المكلفين لا يَتَوجَّه اليهم خطابُ التَّكليفِ؛ لعارضِ يمنعُ كمالَ إرادتهم في وقوع الفعل منهم.

⁽٢) هنا حصل خلافٌ في المُراد بالحُكمِ هل يُراد به الحُكم التَّكليفي فقط _ كما هـو رأي السُّبْكِي أو يَشْمَلُ خطابُ الوضع أيضاً، وهو ما اختاره ابن الحاجب وغيره وهـو الراجح، وعلى من يجعله شاملاً له لا بدَّ من زيادة ما يَدلُّ على شمول الحُكم لـه فيزيدُ في تعريف الحُكم أو الوضع.

⁽٣) الأحكام التكليفية مرتبطة بفعل المُكَلَّف، أمَّا الوضعية فقِسْمٌ منها لا عَلاقة =

وَاسْتَعْمَلَ المُصَنِّفُ - كَغَيْرِهِ - ثُمَّ^(۱) لِلْمَكَانِ المَجَازِيِّ - كَثِيراً، وَيُبَيِّنُ فِي كُلِّ مَحَلِّ بِمَا يُنَاسِبُهُ كَمَا سَيَأْتِي.

فَقَوْلُهُ هُنَا (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا، وَهُوَ أَنَّ الحُكْمَ خِطَابُ الله، أَيْ مِـنْ أَجْلِ ذَلِكَ(٢) نَقُولُ: (لاَ حُكْمَ إلاَّ لله).

فَلاَ حُكْمَ لِلْعَقْلِ بشَيْءٍ مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ المُعْتَزِلَةِ المُعَبَّرِ عَنْ بَعْضِهِ بالحُسْنِ وَالقُبْحِ.

وَلَـمًا شَارَكَهُ فِي التَّعْبِيرِ بِهِمَا عَنْهُ مَا يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ وِفَاقَـاً (٣) بَـدَأَ بِهِ

= للمُكلَّفِ بوقوعِه:

فالسَّبِّ منهُ ما يقعُ من المُكَلَّفِ، كالقَتْلِ العَمْدِ للقصاص.

ومنهُ ما لا يَقَعُ، كالزُّوَال لصلاةِ الظُّهر.

والمانع منهُ ما يَقعُ من المُكَلَّف، كالقَتْل المانعِ من الإرث. ومنهُ ما لا يَقعُ منه، كالحَيْض المانعِ من الصَّلاة، وهكذا.

(١) ثُمَّ ـ بفتح الثاء وتشديد الميم، اسمُ مكانٍ بمعنى هنا، أمَّا بضمَّ الثاء فهي حرفُ عطف . ومعنى ثمَّ الحقيقي المكان المعروف، والمجازي هو الحال أو الرأي.

(٢) الاشارة هنا تُشيرُ إلى أنَّ الحُكمَ خطابُ المتعلق بفعل المُكَلَّف نقولُ (لا حكم إلا لله).

(٣) حسنُ الفعل وقُبحُه له معانِ ثلاثة:

أ ـ الحُسْنُ: ملائمةُ الطَّبْع، والقُبحُ: منافرَتُه.

ب ـ الحُسْنُ: صفةً كمالٍ، والقُبحُ: صفةً نقصان.

ج _ الحُسْنُ: ترتب المدح عاجلاً، والنُّوابُ آجلاً، والقُبحُ: ترتُّب الـذَمّ عـاجلاً والعقاب آجلاً.

الأول والثاني: لاخلافَ في أنَّ العَقلَ يُمكنُه إدراكهما، أما الثالثُ: فقد حصل =

تَحْرِيراً لِمَحَلِّ النَّزَاعِ(١) فَقَالَ:

خلافٌ نبه، هل يُدرك بالشّرع بعد وروده، أو يُمكن للعقل أنْ يُدركه.
 المعتزلةُ قالوا: نعم، وأهل السُّنّة قالوا: لا.

⁽١) محل النّزاع هو الثالث فقط.



[الحُسننُ والقُبْحُ]

(والحُسْنُ وَالقُبْحُ) لِلشَّيْءِ (بِمَعْنَى: مُلاءَمَةِ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ) كَحُسْنِ الحُلْوِ وَقُبْحِ المُرَّ.

(و) بمَعْنَى (صِفَةِ الكَمَالِ وَالنَّقْصِ) كَحُسْنِ العِلْمِ وَقُبْحِ الجَهْلِ (عَقْلِيٍّ) أَيْ يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ اتِّفَاقًا (١٠).

(وَبِمَعْنَى تَرَتُّبِ) المَدْحِ و(الذَّمَّ عَاجِلاً) وَالثَّوَابِ (وَالعِقَابِ آجِلاً) كَحُسْنِ الطَّاعَةِ وَقُبْحِ المَعْصِيَةِ (شَرْعِيُّ) أَيْ لاَ يَحْكُمُ بِهِ إلاَّ الشَّرْعُ المَبْعُوثُ بِهِ الرَّاسُلُ، أَيْ لاَ يُؤْخَذُ إلاَّ مِنْ ذَلِكَ، وَلاَ يُدْرَكُ إلاَّ بِهِ.

﴿ خِلاَفاً لِلْمُعْتَزِلَةِ) فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ عَقْلِيٌّ ، أَيْ يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ ؛ لِمَا فِي الْفِعْلِ مِنْ مَصْلَحَةٍ أَوْ مَفْسَدَةٍ يَتْبَعُهَا حُسْنُهُ أَوْ قُبْحُهُ عِنْدَ الله ، أَيْ يُدْرِكُ الْعَقْلُ ذَلِكَ (٢).

⁽١) لأَنَّهُ يُعرف فطرةً أَنَّهُ حَسَنَّ أَو قَبيحٌ.

⁽٢) أي إنْ أدركَ العَقلُ أَنَّهُ ملائمٌ للطبعِ أو أَنَّهُ صفةُ كمالٍ، قالوا عنهُ: أَنَّهُ حسن، وإنْ نافرَ الطبعَ أوْ أَذرك منهُ صِفةَ النَّقْص، قالوا: أنَّهُ قبيعٌ، ولا حاجةَ لإدراكِ ذلكَ إلى بعثَةِ الرَّسول لِتعرف ذلك.

بالضَّرُورَةِ^(۱): كَحُسْنِ الصَّدْقِ النَّافِعِ، وَقُبْحِ الكَذِبِ الضَّارِّ. أَوْ بِالنَّظَرِ^(۱): كَحُسْنِ الكَـذِبِ النَّافِعِ، وَقُبْحِ الصَّـدْقِ الضَّـارِّ، وَقِيـلَ العَكْسُ^(۱).

وَيَجِيءُ الشُّرْعُ مُؤَكِّداً لِذَلِكَ.

أَوْ باسْنِعَانَةِ الشَّرْعِ فِيمَا خَفِيَ عَلَى العَقْلِ: كَحُسْنِ صَوْمِ آخِرِ يَــوْمٍ مِــنُ رَمَضًانَ، وَقُبْحِ صَوْمٍ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَوَّالَ (٤).

وَقَوْلُهُ - كَغَيْرِهِ (٥) - عَقْلِيٌّ وَشَرْعِيٌّ: خَبَرُ مُبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ ، أَيْ كُلِّ مِنْهُمَا ،

⁽۱) هُنا بالبداهة وعدم الحاجة إلى دليلٍ يُدركُ العَقل خُسنَ الصَّدق النَّافع، وقُبِعَ الكَذبِ الضَّار.

⁽٢) أي هو ظاهراً قبيحٌ، ولكنْ لمّا اقترن به نفعٌ صار حَسَناً، وذلك لا يكونُ إلا بعد النَّظر والاستدلال، كأنْ يَعلمَ موضع إنسان اختفى وهو مطلوبٌ من الشَّلطة ظلمــــ، فقال: لا أدري مكانه، فإنَّه كَذِبٌ نافعٌ، وإنْ قال: أعلمُ مكانه فهو صدقٌ ضارٌ.

⁽٣) أي قُبحُ الكذب النَّافع، وحُسنُ الصَّدق الضَّار، والقَوْلان عندهم مَبنيانِ على انَّ لفظ الكذب النَّافع والصَّدقِ الضَّارُ؛ من نظَرَ إلى كلمة (كذب) قال بالقُبْح، أو إلى كلمة (نافع) قال بالحُسْن، وكذا الصدق الضَّارُ من نظَرَ إلى كلمة (صدق) قال بالحُسن أو إلى كلمة (ضار) قال بالقُبح.

⁽٤) هنا يَرِدُ عليهم إيرادٌ: هو صومُ آخر يومٍ من رمضان حَسن، وأول يومٍ من شوال قبيحٌ؛ لأنَّهُ عيدٌ، فالعَقْلُ لا يُدركُ ذلكَ إلا بالشَّرع، فقالوا يُدركُ ولَكنَّهُ يُدركُ باستعانة الشَّرْع وخُلاصة رأيهم: أنَّ العَقل يُدركُ الحُسنَ والقُبح ضرورة أو نظراً أو باستعانة الشَّرْع.

⁽٥) من الأصوليين فإنهم أيضاً يَحذِفونَ المُبتدأ ويُبقون الخبرَ، وهو جائزٌ إنْ دلَّ عليه دليلٌ مقاليٌ أو حاليٌ.

أَوْ كِلاهُمَا.

وَتَرْكُهُ _ كَغَيْرِهِ _ المَدْحَ وَالنَّوَابَ(١)؛ لِلْعِلْمِ بِهِمَا مِنْ ذِكْرِ مُقَابِلِهِمَا الأَنْسَبِ(١) _ كَمَا قَالَ(٣) _ بأُصُولِ المُعْتَزِلَةِ(٤).

فَإِنَّ العِقَابَ عِنْدَهُمْ لاَ يَتَخَلَّفُ، وَلاَ يَقْبَلُ الزَّيَادَةَ، وَالثَّوَابُ يَقْبَلُهَا وَإِنْ لَمْ يَتَخَلَّفْ أَيْضاً.

* * *

 ⁽١) فإنَّ السُّبْكِي قال: وتَرتُّبِ الذَّمِّ عاجلاً والعقاب آجلاً، والمفروض أنْ يقولَ: ترتب الذَم والمدح، والعقاب والثَّواب حُذِفَ المعطوفُ اختصاراً للعلم به من مقابله ؛
 لأنَّ الذَمَّ يقابُله المدح، والعقابُ يقابُله الثَّواب.

⁽٢) الأنسبِ صفةٌ لكلمة مقابلِهما، والمقابلان هما: العقاب والذم.

⁽٣) أي السُّبْكِي في منع الموانع. العطَّار: ١/ ٨٤.

⁽٤) أهل السنّة والجماعة يرونَ أنَّ الثَّواب يَقبل الزيادة من الله، ولا يتخلّف؛ لأنَّهُ تعالى لا يُخلفُ الميعاد، والمعتزلةُ يقولونَ بذلك أيضاً، أما العقابُ فإنَّه عند أهل السنة قد يتخلّفُ بَعَفُوهِ تعالى، وعند المعتزلة لا يجوز تخلَّفُه؛ لأنَّهُمْ يرونَ وجوب فعل الأصْلح على الله، ويرونَ عدمَ التخلُّف هو الأصْلح.

إذن ذكْرُ العذابِ هو الأنسبُ بأصولِهم، ونحنُ في صَدَدِ بيانِ خلافِهم في مسألة الحُسْن والقُبْح، وهذا في الآخرة.

أما ذِكرُ المَدحِ فإنَّ الذَّمَّ ليس من أُصولهم ليَفصَّلَ ذِكْرَهُ هُنا، ولكنْ ذَكَرَهُ؛ لأَنَّهُ في الدنيا يقابل العذاب في الآخرة، فذِكْرُه تبعاً وليس لأَنَّهُ من أصولهم كما لا يخفى.



(وَشُكْرُ المُنْعِمِ) أَيْ [...](١) الثَّنَاءُ عَلَى الله تَعَالَى؛ لإِنْعَامِهِ بـالخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالصَّحَّةِ وَغَيْرِهَا.

بالقَلْب: بأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ تَعَالَى وَلِيُّهَا.

أَوْ اللِّسَانِ: بِأَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا.

أَوْ غَيْرِهِ: كَأَنْ يَخْضَعَ لَهُ تَعَالَى (٢).

(وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ لاَ العَقْلِ) فَمَنْ لَمْ تَبُلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيٍّ لاَ يَأْثَمُ بِتَرْكِهِ خِلاَفاً لِلْمُعْتَزِلَةِ(٣).

⁽١) في (ط) زيادة: وهو.

⁽٢) هنا ذَكَرَ مراتب الشُّكر ومواضعَه، وقد سبق أنْ ذكرنا ذلك وأعلاها مرتبة الشُّكر الشَّكر الفعلي؛ لأنَّهُ لا يَحْتَمل التَّظاهر والادعاء، وشُكرُ اللسان قد يحتمله، والقلب خفيٌ ولكنْ شُكرُ الجوارح بالعمل هو الأصل، بقوله تعالى: ﴿ أَعْمَلُوْ إَمَالَ دَاوُردَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣].

⁽٣) فإنَّهُم يَرونَ وجوبَه عقلاً قبل نزول الشَّرْع؛ لأنَّ العقل يُدركُ أنَّ هذه نِعَمٌ من مُنْعِم وهو يَستَحقُ أنْ يُشكرَ بطاعته وعبادته، أما عقيدةُ الأشاعرة من أهل السنّة والجماعة فإنّهم لا يَرونَ وجوبَه إلا بعد أنْ يأتي الشَّرْع به ولا يُكلَّفُونَ بذلك قبل وروده.

(وَلاَ حُكْمَ) مَوْجُودٌ (قَبْلَ الشَّرْعِ) أَيْ البَعْثَةِ لِأَحَدِ مِنْ الرُّسُلِ؛ لِانْتِفَاءِ لاَزِمِهِ حِينَيْدِ: مِنْ تَرَتُّب الثَّوَاب وَالعِقَاب بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِينِ حَقَّى لاَزِمِهِ حِينَيْدِ: مِنْ تَرَتُّب الثَّوَاب وَالعِقَاب بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِينِ حَقَّى لاَزِمِهِ حِينَيْدِ: مِنْ النَّوَاب بِذِكْرِ نَتَعَدَى رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥] أَيْ وَلاَ مُثِيبِينَ، فَاسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ الثَّوَاب بِذِكْرِ مُقَامِلِهِ: مِنْ الْعَذَاب (١٠)، الَّذِي هُوَ أَظْهَرُ فِي تَحَقُّقِ مَعْنَى التَّكْلِيفِ (٢).

وَانْتِفَاءُ الحُكْمِ - الَّذِي هُوَ الخِطَابُ السَّابِقُ (٣) _ بانْتِفَاءِ قَيْدٍ مِنْهُ (١) وَهُوَ التَّعَلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ (بَلْ الأَمْرُ) أَيْ الشَّأْنُ فِي وُجُودِ الحُكْمِ (مَوْقُوفٌ إلَى وُجُودِ الحُكْمِ (مَوْقُوفٌ إلَى وُرُودِهِ) أَيْ الشَّرْعِ.

 ⁽١) حَذَفَ المعطوفَ لمعرفتِهِ من المعطوف عليه؛ لأنَّ الآخرةَ كما فيها العذاب فيها الثَّواب، ومن في قوله (من العذاب) بيانيةٌ تُبينُ كلمة مقابلة.

⁽Y) التكليفُ في ترك المنهياتِ أشد على النّفسِ من فِعْلِ المأمورات، فَذِكْرُ العدابِ في الآية أَنْسَبُ إلى إرادةِ التكليف الذي يَنفيهِ الأشاعرةُ قبلَ بِعثة الأنبياء: لأنّ الثواب يكون عن فعل شيء يُثابُ عليه فقط، والعذابُ يكونُ عن فعل شيء يُعاقبُ عليه كالصّلاة المفروضة، ولكونِهِ أظهرُ في عليه كالسّرقة أو ترك شيء مأمور به كالصّلاة المفروضة، ولكونِهِ أظهرُ في التكليف من الثواب ذُكِرَ في الآية، والله اعلم.

 ⁽٣) هنا يأتي إيرادٌ وهو: أنَّنا نؤمنُ أنَّ الأحكام ثابتةٌ عند الله، وصادرةٌ منه قديماً،
 فكيف يقولُ هنا: لا حُكمَ قبل الشَّرْع، والنَّفي يعارض ثُبوته قديماً لله تعالى.

 ⁽٤) أجاب: أنَّهُ لم يَنفِ الخطاب الإلهيّ القديم السَّابق الصَّلوحيّ أو المعنويّ، بـل
 الخطاب التنجيزيّ الذي يتعلق بفعل المُكلّفين بعد وجودهم وتكليفهم.

والقيدُ المنتفي هو قوله _ في تعريف الحكم _ (المتعلق بفعل المُكَلَّف) أي الحُكم الله المنفيُّ هو الذي يَرتبطُ بالمكلَّفِ وليسَ أصْلَ وجوده؛ لأَنَّهُ موجودٌ في علم الله أَزلاً.

أَشَارَ بِهَذَا _كَمَا قَالَ^(١) _ إِلَى أَنَّهُ مُرَادُ مَنْ عَبَّرَ مِنَّا فِي الأَفْعَالِ قَبْلَ البَعْثَةِ بالوَقْفِ، فَلَيْسَ مُخَالِفاً لِمَنْ نَفَى مِنَّا الحُكْمَ فِيهَا^(١).

وَيَلْ هُنَا لِلانْتِقَالِ مِنْ غَرَضِ إِلَى آخَرَ، وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى الأَوَّلِ^(٣)؛ إِذُ تَوَقُّفُ الحُكْمِ عَلَى الشَّرْع مُشْتَمِلٌ عَلَى انْتِفَائِهِ قَبْلَهُ وَوُجُودِهِ بَعْدَهُ.

(وَحَكَّمَتِ المُعْتَزِلَةُ العَقْلَ) فِي الأَفْعَالِ قَبْلَ البَعْثَةِ:

فَمَا قَضَى بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا(1):

خُلاصَةُ الأمر: أنّ المُصَنَّف الماتِن قال سابقاً: لا حُكمَ قبل الشَّـرُع وهــذا يعطـي بموجب مفهوم المخالفة أنَّ أحكامَ الله لا توجدُ قبل وجودُ الشَّرْعِ، بل هــي متوقفةٌ أو موقوفةٌ إلى ورود الشَّرْع.

فلا حاجة إلى قولِه: بل الأمرُ موقوفٌ إلى وروده؛ لأنَّهُ يُعرفُ من مَفهوم المعنى السَّابق فيعدُّ تكراراً للكلام.

فأجاب: بأنَّ قوله: بل الأمر موقوف إلى تساوي العبارتين في المعنى المانع، ولا فرق بين من يقول: الأمر موقوف، ولا فرق بين من يقول: الأمر موقوف، فالنَّافي لوجود الحُكمِ قبل البعثة هو يَقصِدُ وجوده بعدها، وعدم وجوده قبلها.

(٣) بل تأتي للإضراب، أي إلغاء الحُكم عن الأوَّل وإثباتُه لما بعده تقول: جاء خالـدٌ بل عليِّ، هنا الجائي عليِّ لا خالدٌ، وهنا لا يُريدُ إلغاء قولِهِ لا حُكم بذكر بـل؛ لأنَها ليست للإضراب، بل للانتقال إلى كلامٍ آخر مع الاعتراف بالاوّل، وهُنا ما بعدها مُشتمِلٌ على نفس المنفي قبلها.

⁽١) يريدُ بذلك أنَّ السُّبْكِي صَرَّحَ بهذا الكلام فيما يَعنيه.

⁽٢) أي في الأفعال.

⁽٤) أي الأفعال.

ضَرُوريٍّ: كَالتَّنَفُّسِ فِي الهَوَاءِ(١).

أَوْ اخْتِيَارِيٍّ لِخُصُوصِهِ _ بأنْ (٢) أَذْرَكَ فِيهِ مَصْلَحَةً أَوْ مَفْسَدَةً، أَوْ انْتِفَاءَهُمَا _ فَأَمْرُ قَضَائِهِ فِيهِ ظَاهِرٌ:

وَهُوَ أَنَّ الضَّرُورِيَّ مَقْطُوعٌ بِإِبَاحَتِهِ.

وَالإِخْتِيَارِيَّ لِخُصُوصِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى الأَقْسَامِ الخَمْسَةِ: الحَرَامِ وَغَيْرِهِ ؟ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى مَفْسَدَةٍ فِعْلُهُ فَحَرَامٌ كَالظُّلْمِ، أَوْ تَرْكُهُ فَوَاجِبٌ كَالعَدْلِ، أَوْ تَرْكُهُ فَمَكْرُوهٌ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ أَوْ تَرْكُهُ فَمَكْرُوهٌ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى مَصْلَحَةٍ فِعْلُهُ فَمَنْدُوبٌ كَالإِحْسَانِ، أَوْ تَرْكُهُ فَمَكْرُوهٌ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى مَصْلَحَةٍ أَوْ مَفْسَدَةٍ فَمُبَاحٌ (٣).

(فَإِنْ لَمْ يَقْضِ) العَقْلُ فِي بَعْضِ مِنْهَا لِخُصُوصِهِ ـ بأَنْ لَـمْ يُـدْرِكْ فِيـهِ شَيْئاً مِمَّا تَقَدَّمَ كَأَكْلِ الفَاكِهَةِ ـ فَاخْتُلِفَ فِي قَضَائِهِ فِيهِ؛ لِعُمُومِ دَلِيلِهِ عَلَى أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ (٤٠):

(فَثَالِثُهَا لَهُمْ (٥) الوَقْفُ عَنْ الحَظْرِ وَالإِبَاحَةِ).

⁽١) فالتَنفُّس فِعلٌ اضْطراريٌّ.

 ⁽۲) الباءُ سببيّةٌ، أي بسبب قضاءِ العَقلِ بـأنَّ فـي فعلـه مصـلحةٌ أو مفسـدةٌ، وضميرُ
 لخصوصه يعود إلى الفعل الإختياري وكذا ضمير فيه.

 ⁽٣) فالعقل أدرك المفسدة أو المصلحة أو انتفاءهما فَحَكَم بأحكام التّكليف الخمسة.

⁽٤) ضمير خصوصه يَعودُ إلى الفعل الاختباري، والفاعِل المستتر في يدرك يعود إلى العقل، وضمير قضائه يعود إلى الفعل الإختياري، وضمير قضائه يعود إلى الفعل الإختياري، وضمير قضائه يعود إلى العقل.

ضمير ثالثها يعود إلى الأقوال، وضميرُ لهم يعودُ إلى المُعتزلة.
 جرى للسُّبكي اصطلاحٌ في هذا المثن: أنَّ المسألةَ التي فيها آراء يَذكرُ حُكمَ آخرها =

أَيْ لاَ يُدْرى (١) أَنَّهُ مَحْظُورٌ أَوْ مُبَاحٌ، مَعَ أَنَّهُ لاَ يَخْلُو عَنْ وَاحِدِ مِنْهُمَا (٢)، لأَنَّهُ: إِمَّا مَمْنُوعٌ مِنْهُ فَمَحْظُورٌ، أَوْ لاَ... فَمُبَاحٌ، وَهُمَا القَوْلاَنِ المَطُويَّانِ.

ودليل الإباحة: أَنَّ اللهُ تَعَالَى خَلَقَ العَبْدَ وَمَا يَنْتَفِعُ بِهِ، فَلَوْ لَمْ يُبِحُ لَهُ كَانَ خَلْقُهُمَا عَبَتًا، أَيْ خَالِياً عَنْ الحِكْمَةِ(٥).

وَوَجْهُ الوَقْفِ عَنْهُمَا: تَعَارُضُ دَلِيلَيْهِمَا (٢)(٧).

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: لَهُمْ - أَيْ لِلْمُعْتَزِلَةِ - إِلَى مَا نَقَلَهُ عَنْ القَاضِي أَبِي بَكْرِ

وتُفهمُ المطويّةُ من الآراءِ من خلال المذكور، فإذا قال: ثالثها، عُرِفَ أنَّ المطويَ رأيان، وإنْ قال: ثانيهما، عُرِفَ أنَّ المطويَّ واحدٌ، وإنْ قال: ورابعها، عُرِفَ أنَّ المطويَّ واحدٌ، وإنْ قال: ورابعها، عُرِفَ أنَّ المطوي ثلاثة، وغالباً ما يكونُ المذكورُ متردداً بين أمرين أو فيه تفصيلٌ فيُعلمَ أنَّ المطويات لا تردد ولا تفصيل فيها.

⁽١) في (ب) و (ج): لا تدري.

⁽٢) أي في الواقع أنِّ الحُكم للفعل واحدٌ منهما، ولكنَّه لايدرى.

 ⁽٣) فالقول الأول: أنَّهُ محظورٌ - أي ممنوعٌ فعلهُ.
 والقَوْل الثاني: أنَّهُ مباحٌ فعله.

⁽٤) فإنْ لم يحصُل دليلٌ يبيحُ ذلك الفعلَ فهو حرامٌ؛ لأنَّهُ تَصَرُّفٌ في ملكِ الغير دونَ إذنه.

⁽٥) لأنَّ الأصل أنَّ الله خلقها للإنسان، وإلا كان خلقُها عَبَثاً _حاشَ لله ...

⁽٦) مَنْ قال بتوقف عن الحُكم بالحظر أو بالإباحة، قال: لتعارض دليليهما.

⁽٧) في (ب) و(أ) دليلهما.

البَاقِلاَّنِيَّ ('): مِنْ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ فُقَهَائِنا _أَيْ كَابْنِ أَبِي هُرَيْرَة ('') _ بالحَظْرِ، وَبَعْضِ فُقَهَائِنا _أَيْ كَابْنِ أَبِي هُرَيْرَة ('') _ بالحَظْرِ، وَبَعْضِهِمْ بالإِبَاحَةِ فِي الأَفْعَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ لِغَفْلَتِهِمْ عَنْ تَشَعُّب وَبَعْضِهِمْ بالإِبَاحَةِ فِي الأَفْعَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ إِنَّمَا هُو لِغَفْلَتِهِمْ عَنْ تَشَعُّب وَبَعْضِ أَنْهُمْ مَا اتَّبَعُوْا مَقَاصِدَهُمْ (''). وَلِكَ عَنْ أُصُولِ المُعْتَزِلَةِ ("")؛ لِلْعِلْمِ بأَنَّهُمْ مَا اتَّبَعُوْا مَقَاصِدَهُمْ (''). وَأَنَّ قَوْلَ بَعْضِ أَيْمَتِنَا _ أَيْ كَالأَشْعَرِيُّ ('') _ فيها بالوَقْفِ [أ / ٧] مُرَادُهُ

- (۱) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر، المعروف بالباقلاني، نسبة الى بيع الباقلاء، ويُعرف ايضاً بابن الباقلاني، وبالقاضي أبي بكر، ولد بالبصرة، وسكن بغداد وتوفي فيها. وهو متكلم كان يردّ على الرافضة، والمعتزلة، والجهمية وغيرهم، كان أشعريًا مالكيًا له مؤلفات عديدة توفي (٤٠٣هـ). الإعلام: ٧/
- (٢) هو أبو علي الحسن بن الحسين، الإمام الجليل القاضي، أحد عظماء المذهب الشافعي وشيوخهم، من شيوخه ابن سريج، له مؤلفات منها: شرحان على مختصر المزني، توفي عام (٣٤٥) ببغداد، الفتح المبين: ١٠٤/١.
- (٣) الأقوالُ الثّلاثةُ السّابقة هي للمعتزلة؛ لأنّ أهل السنّة لايرونَ وجودَ حُكمٍ للأفعال
 قبل البّعثة.
- والمحليُّ نبَّهَ إلى أنَّ بعضَ فقهاءِ الشَّافعيةِ قال: الأصل بالأحكام قبل البعثة الحَظْر، وبتعضهم قالوا: بالإباحة هُم لَيسوا مُقَلِّدينَ للمعتزلة؛ ولـذلك قال (لهم) أي هذان القَوْلان للمعتزلة، وإنْ قال بها بعضُ الشَّافعية، فإنَّهم في غَفلةٍ أنَّ هذا يُبنى على أَصْلِهم من وجود الأحكام قبل الشَّرْع.
- (٤) هذا الدِّفاعُ عن هؤلاءِ البَعْض؛ لأنَّنا واثقون أنَّهم لم يقولوا بقولهم، ولم يَتبعوا
 مقصدهم، و(ما) هنا نافية.
- (٥) الأشعري: هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن عبدالله بن موسى ابن بلال بن أبي بريدة بن أبي موسى الأشعري، ولد بالبصرة، وتفقه على ابن أبي إسحاق المروزي وابن سُرَيج، وأخذ الفِقه من أبي على الجبّائي، فهو معتزلي =

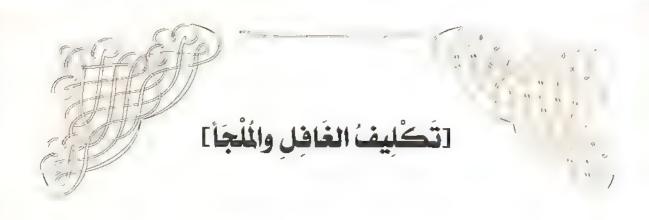
بهِ نَفْيُ الحُكْمِ فِيهَا، أَيْ(١) كَمَا تَقَدَّمَ(١).

* * *

المنشأ إلا أنّهُ ترك الاعتزال وتحول إلى مذهب أهل السنة، توفي في بغداد سنة
 (٣٢٤هـ)، الفتح المبين: ١/ ١٧٤، وتاريخ التراث العربي: ٢/ ٣٧٢.

⁽١) لفظ (أي) ساقط من (أ) و(ج).

⁽٢) عندما قال: بل الأمر موقوفٌ إلى وروده، لم يقصد الوقْفَ الذي هو ثالثُ آرائهم.



(وَالصَّوَابُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الغَافِلِ وَالمُلْجَأِ).

أمَّا الأوَّلُ: _ وَهُو مَنْ لاَ يَدْرِي كَالنَّائِمِ وَالسَّاهِي _ ؛ فَلاَنَ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ بالشَّيْءِ الإِتْيَانُ بهِ امْتِثَالاً، وَذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى العِلْمِ بالتَّكْلِيفِ بهِ ، وَالنَّافِلُ لاَ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، فَيَمْتَنِعُ تَكْلِيفُهُ ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ يَقَظَتِهِ ضَمَانُ مَا وَالغَافِلُ لاَ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، فَيَمْتَنِعُ تَكْلِيفُهُ ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ يَقَظَتِهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ الصَّلاةِ فِي زَمَانِ غَفْلَتِهِ ؛ لِوُجُودِ مَبْبِهِمَالاً ، وقضاء مَا فَاتَهُ مِنْ الصَّلاةِ فِي زَمَانِ غَفْلَتِهِ ؛ لِوُجُودِ سَبَبِهِمَالاً .

وَأَمَّا الثَّانِي: _ وَهُو مَنْ يَدْرِي وَلاَ مَنْدُوحَة (١) لَهُ عَمَّا أُلْجِئَ إِلَيْهِ كَالْمُلْقَى مِنْ شَاهِقٍ عَلَى شَخْصٍ يَقْتُلُهُ لاَ مَنْدُوحَة لَهُ عَنْ الوُقُوعِ عَلَيْهِ القَاتِيلِ (٣) لَهُ _ مَنْ شَاهِقٍ عَلَى شَخْصٍ يَقْتُلُهُ لاَ مَنْدُوحَة لَهُ عَنْ الوُقُوعِ عَلَيْهِ القَاتِيلِ (٣) لَهُ _ فَامْتِنَاعُ تَكُلِيفِهِ بِالمُلْجَأُ إِلَيْهِ أَوْ بِنَقِيضِهِ لِعَدَمٍ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لأِنَّ المُلْجَأُ المُلْجَأُ إلَيْهِ أَوْ بِنَقِيضُهُ مُمْتَنِعُ (٥) الوُقُوعِ ، وَلاَ قُدْرَة لَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ إِلَيْهِ وَاجِدٍ مِنْ

⁽۱) في (ب) سببهما.

⁽٢) أي لا يسعه.

⁽٣) القاتلُ نعتُ لكلمةِ الوقوع.

⁽٤) وجوباً عقليّاً، أي لا يَتصور العقل عدمَه.

⁽٥) امتناعاً عقلياً _ أي لا يتصور العقل وجوده _ أي وجود الامتناع.

الوَاجِب وَالمُمْتَنِعِ.

وَقِيلَ: بِجُوَازِ تَكُلِيفِ الغَافِلِ وَالمُلْجَا؛ بِنَاءٌ عَلَى جَـوَازِ التَّكْلِيـفِ بِمَـا لاَ يُطَاقُ، كَحَمْلِ الوَاحِدِ الصَّحْرَةُ العَظِيمَةُ (١).

وَرُدَّ: بِأَنَّ الفَائِدَةَ فِي التَّكْلِيفِ بِمَا لاَ يُطَاقُ مِنَ (') الإِخْتِبَارِ هَـلْ يَأْخُـذُ فِي المُقَدِّمَاتِ ('') الإِخْتِبَارِ هَـلْ يَأْخُـذُ فِي المُقَدِّمَاتِ ('') مُنْتَفِيَةٌ (نَا فِي تَكْلِيفِ الغَافِلِ وَالمُلْجَانِ، وَإِلَى حِكَايَةِ هَـذَا وَرَدِّهِ أَشَارَ المُصَنِّفُ بِتَعْبِيرِهِ بِالصَّوَابِ ('').

* * *

⁽۱) مسألة التَّكليف بالمُحال ستأتي في (١/ ٢٥٣) والمُحال لا يَتصور العَقل وجوده، والحِكمَةُ من التَّكليف به مع أَنَّهُ لا يُمكن حصولُه هو اختبارُ المُكلَف هل يَهمُّ بفعله، ويأخذ بمقدماته أو لا، فعلى هذا الرأي يجوز أنْ يُكلَف الإنسانُ بحمل المِنْذَنَة ليُرى هل يذهبُ إليها، ويمدُّ يديه إليها لحملها.

⁽٢) مِنْ هُنا بيانيَّة بيانٌ للتكليف.

⁽٣) أي أنَّ من يُجَوِّزُ التَّكليفَ بالمحال لحِكْمَةِ هي: هل يأخذ المُكَلَّف بالمقدمات للفعل وان لم يحصل الفعل، وهنا لا تتحقق هذه الحكمة؛ لأنَّ الغافل والمُحُرَه لا يَسعهُما الأخذ بمقدمات الفعل لفقدان ارادتهما.

⁽٤) خبر إنَّ واسمها لفظُ الفائدة.

⁽٥) أي أنَّ صاحب المثن لم يذكر هذا القَوْل المرجوحَ ولم يَردَّ عليه، ولكن فُهِمَ ذلك من قوله (والصواب امتناع . .) وانتفاءُ الفائدة هي العلَّةُ في ترجيح ما ذَهَبَ اللهُ صاحب المتن .



[تَكْليفُ الْكُرُه]

(وَكَذَا المُكْرَهُ) _ وَهُوَ مَنْ لاَ مَنْدُوحَةَ لَهُ عَمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ إلاَّ بالصَّبْرِ عَلَى مَا أُكْرِهَ بهِ _ يَمْتَنِعُ تَكْلِيفُهُ بالمُكْرَهِ عَلَيْهِ أَوْ بنقيضهِ (عَلَى الصَّحِيح)؛ وَعَلَى مَا أُكْرِهَ بهِ _ يَمْتَنِعُ تَكْلِيفُهُ بالمُكْرَهِ عَلَيْهِ أَوْ بنقيضهِ (عَلَى الصَّحِيح)؛ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى امْتِثَالِ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الفِعْلَ لِلإِكْرَاهِ لاَ يَحْصُلُ الامْتِثَالُ به (۱)، وَلاَ يُمْكِنُ الإِنْيَانُ مَعَهُ بنقيضه (۲).

(وَلَوْ) كَانَ مُكْرَها (عَلَى القَتْلِ) لِمُكَافِئِهِ (٣)؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ تَكْلِيفُهُ حَالَةَ القَتْلِ لِلإِكْرَاهِ بِتَرْكِهِ (٤)؛ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ.

(وَإِثْمُ القَاتِلِ) الَّذِي هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ (لإِيثَارِهِ نَفْسَهُ) بالبَقَاءِ عَلَى مُكَافِثِهِ الَّذِي خَيَّرَهُ بَيْنَهُمَا المُكْرِهُ بِقَوْلِهِ: أَقْتُلْ هَذَا وَإِلاَّ قَتَلْتُك، فَيَأْثَمُ بالقَتْلِ مِنْ جِهَةِ

⁽١) لفظ (به) ساقط من (ط).

⁽٢) فإنَّ من يُكْرَهُ على الصَّلاة فصلًى مُكْرَها لا يُعدُّ مُمْتثلاً للأمر للإكراه، ولا قُدرةَ لهُ على الإمتناع منها خَشيةَ وقوعِ ما هُدِّدِ به، وكذا من يُكرَهُ على شُربِ الخمرةِ لا يَسُعهُ تَركُها الذي هو نقيضُ الشُّربِ إلا بالصَّبر وتحمُّل ما أُكْره به من أذى.

 ⁽٣) كَأْنُ يكون المُكْرَ، مُسْلِماً ومن أكره عليه يكون مُسْلِماً؛ لأَنَّهُ كَفُوٌ له فلو أُكْرِه على
 قَتْل حربيٌّ وهُدِّدَ بالقَتل يَحقُّ له قتلُه؛ لأَنَّهُ ليس كفؤاً له.

⁽٤) أي لا يكلَّفُ بترك القتل: لعدم قدرته على الترك.

الإِيثَارِ دُونَ الإِكْرَاهِ^(١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ تَكْلِيفُ المُكْرَهِ بِمَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ أَوْ بِنَقِيضِهِ ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى امْتِثَالِ ذَلِكَ: بأَنْ يَأْتِي بِالمُكْرَهِ عَلَيْهِ لِدَاعِي الشَّرْعِ.

كَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى أَدَاءِ الزَّكَاةِ فَنَوَاهَا عِنْدَ أَخْذِهَا مِنْهُ (٢).

أَوْ بِنَقِيضِهِ صَابِراً عَلَى مَا أُكْرِهَ بِهِ _ وَإِنْ لَمْ يُكَلِّفُهُ الشَّارِعُ الصَّبْرَ عَلَيْهِ _ كَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى المُعَقُوبَةِ (٣) . كَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى العُقُوبَةِ (٣) .

وَالقَوْلُ الأَوَّلُ^(٤): لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَالشَّانِي^(٥): لِلأَشَاعِرَةِ، وَرَجَعَ إلَيْهِ المُصَنِّفُ آخِراً^(١).

⁽١) أي أنَّ القاتلَ لا يأثمُ على قتله مكافئه؛ لأنَّهُ لا اختيار له في الفعل، ولكنَّه يـاثم؛ لأنَّهُ خُيرُ بين قَتلِ مُكافئه وبين أنْ يُقتلَ هو إذا امتنع عن قتل مُكافئه، فاختيار بقاءِ حياتِه وإيثارِه نفسه على مكافئه هو الذي أَكْسَبه الإثم.

وعلى القَوْل الثاني المرجوح يأثم؛ لأنَّهُ مُكَلُّف.

⁽٢) فإذا أُكْرِه على دَفعِ الزكاة يَصيرُ مكلَّفاً بدفعها، ولو أنَّ الإكراه سيفقِدُ معه النِّية التي هي شَرطُ لصَّحَة أدائها، ولكنَّهُ يمكنُه إيجادُ النِّية عند أخذ المكره لها فتقعُ عن الفرض.

 ⁽٣) أي منْ آثارِ تكليفِهِ بِشُرب الخَمرِ أَنَهُ يَحقُّ له الإمتناعُ، ويتحمَّلُ الأذى الذي هُدَّدَ به
 مع العلم أنَّ الشَّارِع لم يُوجب عليه الإمتناع.

⁽٤) هو ترجيحُ امتناع تكليف المُكرَه.

 ⁽٥) هو جواز تكليف المُكرَه.

 ⁽٦) السُّبْكِي من الأشاعرة، وكان يَرى عدمَ تكليفِ المُكْرَه ثمَّ رجع إلى تكليفه.

وَمِنْ تَوْجِيهِهِمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لاَ خِلاَفَ بَيْنَ الفَريقَين (١)، وَأَنَّ التَّحْقِيقَ مَعَ الأُوَّلِ فَلْيُتَأَمَّلُ (٢). الأُوَّلِ فَلْيُتَأَمَّلُ (٢).

(١) في(ط): بينهما.

(٢) وجه التأمل: أنَّ القُدرة التي يَحصُل بها الفعلُ يجبُ وجودُها قبل الفعلِ عند المعتزلة؛ لأجل أنْ يقع التكليفُ عليها، ولكونِها عَرَضاً لا تبقى زمانين فِإنَّها تنقطعُ عن حصول الفعل، وإنْ لم توجد قبل الفعل لَزِمَ التكليفُ بالمحال؛ لأَنَّهُ تكليفُ من لا قُدرة له وهو محال؛ والمكره بهذه النَّظرة لا قُدرة له عند الفعل؛ لعدم القُدرة وهو تكليف بالمحال، أمَّا عند السنَّة فإنَّ القُدرة التي يحصل بها الفعل توجد معه إذ من المستحيل حُصولُ الفعل بدونها - كما يرى المُعتزلة - فلا مانع، وهنا يُقال: إذا كانت القُدرة تحصل عند الفعل لا قبله فكيف يصحُّ تكليفه بالفعل قبل وجود القدرة التي هي مناط التكليف؟

الجواب: إنَّ القُدرة لها معنيان: أحدُهُما الطَّاقةُ على وجود الفعل وهذه تَحصُل عند وجود الفعل. وثانيهما: أنَّها تُطلق على سلامةِ الآلات والجوارح وتوافر الأسباب، وهذه هي مناطُ التَّكليفِ وتُوجدُ قبل المُباشرة بالفعل، فمن سَلمَتْ له هذه الآلات يُوجَّهُ إلَيْه التَّكليفُ ولو كانَ مُكرَها، ونفيُ الخلاف الذي ذهب إلَيْه الشَّارحُ هو أنَّ الخلاف يَحصُل فيما إذا كان موضعَ النَّزاع واحداً، وهنا اختلف، فمَنْ ينفي التَّكليفَ نظرَ إلى أنَّ القُدرة التي يَحصل بها الفِعلُ تقعَ قَبلَهُ ؛ لأجل صِحَّةِ التَّكليفَ وتفقد عنده، وهذه لا تُوجدُ عندَ المُكْرَهِ وقت التَّنفيذ فَيمتنعُ تكليفُ عند الفعل؛ لعدم القُدرة عليه.

ومَن يُثبتُه يرى أنَّ قُدرة التَّكليف هي غيرُ قُدرة الفِعل إذ التَّكليفُ يعتمدُ على سلامة الآلات والجوارح، وهي موجودة قبل الفعل مِنَ المكره فيجوزُ تكليفُه، والواقعُ أنَّ الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة موجودٌ وقائمٌ؛ لأنَّ المعتزلة تمنعُ تكليفَ المُكرَه قبل الفعل وعند المباشرة، والأشاعرةُ يُجوِّزونهَ قبل الفعل وعند القيام به.

راجع مسألة حصول القدرة مع الفعل كتابنا شرح النَّسَفية: ص ٩٨.



(وَيَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِالمَعْدُومِ تَعَلُّقاً مَعْنَوِيَا) بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ - بشُرُوطِ التَّكْلِيفِ _ يَكُونُ مَأْمُوراً بِذَلِكَ الأَمْرِ النَّفْسِيِّ الأَزَلِيِّ، لاَ تَعَلُّقاً تَنْجِيرِيّاً بِأَنْ يَكُونَ حَالَةَ عَدَمِهِ مَأْمُوراً ١٧٠.

(خِلاَفاً لِلْمُعْتَزِلَةِ) فِي نَفْيهِمُ التَّعَلُّقَ المَعْنَوِيَّ أَيْضاً؛ لَنَفْيهِمُ الكَلامَ النَّفْسِيُّ.

وَالنَّهْيُ وَغَيْرُهُ كَالأَمْرِ .

وَسَيَأْتِي تَنَوُّعُ الكَلاَمِ فِي الأَزَلِ - عَلَى الأَصَحِّ - إِلَى الأَمْرِ وَغَيْرِهِ .

(١) أهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بأنَّ لله كلاماً نفسياً في ذاته العليَّة، وأنَّ الكتبَ المُنزَّلةَ على الأنبياء كلامٌ دالٌ على النَّفسيُّ، والنَّفسيُّ قديمٌ بقدم الله تعالى . وعلى هذا فالأوامر المُكَلَّف بها الإنسان موجودةٌ أَزَلاً فهي متعلقةٌ، أي مرتبطةٌ بالمكلَّفين جميعاً من الأزل، فقبل وجود المكلَّفين كان هذا التَّعلـق معنويـاً _ أي

صلوحياً _ أي هو صالحٌ للتنفيذ، ولكن بعد وجود المنفُّذ (المُكَلَّف). فإذا وُجِدَ

المكلُّف بعد أنْ كان معدوماً تعلقت به تعلقاً فعلياً وتنجيزياً.

فأتيموا الصَّلاة، ولا تقربوا الزِّنا، مخاطبٌ بها المكلُّف أزلاَّ تكليفاً صلوحياً، وبعد أنْ وُجدَ صارَ تكليفاً تنجيزياً، أي واقعياً.



(فَإِنْ اقْتَضَى الخِطَابُ) أَيْ طَلَبَ كَلاَمُ اللهِ النَّفْسِيُّ (١) (الفِعْلَ) مِنْ المُكَلَّفِ لِشَيْءِ (اقْتِضَاءً جَازِماً) بأَنْ لَمْ يُجَوِّزْ تَرْكَهُ (فَإِيجَابٌ) أَيْ فَهَذَا الخِطَابُ يُسَمَّى إِيجَاباً.

(أَوْ) اقْتِضَاءً (غَيْرَ جَازِمٍ) بأَنْ جَوَّزَ تَرْكَهُ (فَنَدْبٌ).

(أَوْ) اقْتَضَى (التَّـرْكَ) لِشَـيْءِ اقْتِضَاءً (جَازِماً) بـأَنْ لَـمْ يُجَـوِّزْ فِعْلَـهُ (فَتَحْرِيمٌ).

(أَوْ) اقْتِضَاءً غَيْرَ جَازِمِ (بنَهْيِ مَخْصُوصِ (٢)) بالشَّيْءِ، كَالنَّهْيِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلاَ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ (٣).

 ⁽١) وهذا التَّقسيمُ يدلُّ على أنَّ الأحكامَ التكليفيةَ الخمسة موجودةٌ وموجهةٌ إلى
 المُكَلَّف من الأزَلِ ضمن كلام الله النَّفسي.

⁽Y) أتى بهذا القَيدِ؛ ليُمَيِّزُ بين المكروه وخلافُ الأولى، فالشَّيءُ المطلوبُ تركُهُ بنهي غير جازم وجاء نهي صريح به يُسَمَّى كراهة ، وهذا يشيرُ إلى أنَّ هناك ما طُلبَ تُركُهُ ولكن بنهي غير مخصوص، بل يَدخلُ تحت عموم لا تتركوا السُّنن، فتركُ السنَّةِ منهي عنه نهياً غيرَ جازم بصورةٍ عامَّةٍ فإذا تُركبِ السنَّةُ فترْكُها لا يُسَمَّى كراهة ، بل (خلافُ الأولى).

⁽٣) البُخَارِي، في التّهجد، باب ما جاء في التطوع: (١١٦٧)، ومُسْلِم، في الصّلاة، =

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَاجَةً وَغَيْرِهِ «لا تُصَلُوا('' فِي أَعْطَانِ الإبسلِ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينَ ('') (فَكَرَاهَةٌ) أَيْ فَالخِطَابُ المَدْلُولُ عَلَيْهِ بالمَخْصُوصِ يُسَمَّى كَرَاهَةٌ.

وَلاَ يَخْرُجُ عَنِ المَخْصُوصِ دَلِيلُ المَكْرُوهِ إِجْمَاعاً أَوْ قِيَاساً ""؛ لأِنَّـهُ فِي الحَقِيقَةِ مُسْتَنَدُ الإِجْمَاعِ، أَوْ دَلِيلُ المَقِيسِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ مِنْ المَخْصُوصِ.

(أَوْ بِغَيْرِ مَخْصُوصٍ) بِالشَّيْءِ، وهُو النَّهِيُ عَنْ تَرَكِ المَندوبَاتِ المُستَفادُ مِنْ أُوامِرِها، فَإِنَّ الأَمْرَ بِالشَّيْءِ يُفِيدُ (١) النَّهْيَ عَنْ تَرْكِهِ (فَخِلاَفُ الأَوْلَى) أَيْ مِنْ أُوامِرِها، فَإِنَّ الأَمْرَ بِالشَّيْءِ يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ تَرْكِهِ (فَخِلاَفُ الأَوْلَى) أَيْ فَالْخِطَابُ المَدْلُولُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ المَخْصُوصِ يُسَمَّى خِلاَفَ الأَوْلَى، كَمَا يُسَمَّى فَالْخِطَابُ المَدْلُولُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ المَخْصُوصِ يُسَمَّى خِلاَفَ الأَوْلَى، كَمَا يُستَمَّى مُتَعَلَّقُهُ بِذَلِكَ (٥)، فِعْلاً كَانَ كَفِطْرِ مُسَافِرٍ لاَ يَتَضَرَّرُ بِالصَّوْمِ _ كَمَا سَيَأْتِي _ أَوْ

⁼ باب استحباب تحية المسجد: (١٦٥٢).

 ⁽١) لفظ: (لا تصلُّوا) ساقط من (ط).

⁽۲) ابن ماجه، في المساجد والجماعات: (۷٦٨). إسناده صحيح.

⁽٣) أراد أنْ يُنبُه على أنَّ هناك أموراً حُكِمَ عليها بالكراهةِ بالإجماع أو بالقياس فِإنَّها أيضاً مدلولٌ عليها بخطابِ اللهِ تعالى؛ لأنَّ الإجماع مستندُه آيةٌ أو حديثٌ والمقيسُ عليه ثَبتَ حُكمهُ بآيةٍ أو حديثٍ، إذن المُجمَعُ عليه والمقيسُ كأنَّهُ ثابتٌ بالخطاب من آيةٍ أو حديثٍ.

⁽٤) في (ط) يُفيدُه.

⁽٥) فالله خاطبَنا بقوله: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمُ ﴾ [البقرة: ١٨٤]. أي لا تُفطروا في السَّفَر كأنَّه خطابٌ فيسمَّى هذا الخطابُ خلافُ الأولى _ كما أنَّ الإفطار الدالَّ عليه الخطابُ ومتعلقُ الخطاب يُسَمَّى خلاف الأولى أيضاً.

تَرْكاً كَتَرُكِ صَلاَةِ الضُّحَى(١).

وَالفَرْقُ بَيْنَ قِسْمَي المَخْصُوصِ وَغَيْرِهِ: أَنَّ الطَّلَبَ فِي المَطْلُوبِ بِالمَخْصُوصِ (٢). بالمَخْصُوصِ (٢).

فَالاِخْتِلاَفُ فِي شَيْءٍ أَمَكْرُوهٌ هُوَ أَمْ خِلاَفُ الأَوْلَى اخْتِلاَفٌ فِي وُجُودِ المَخْصُوصِ فِيهِ، كَصَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ خِلاَفُ الأَوْلَى(٣).

وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُد وَغَيْرِهِ: ﴿أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بَعَرَفَة »(٤).

وَأُجِيبَ عَنْ الحَدِيثِ(٥) بِضَعْفِهِ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ(٦).

 ⁽١) حيثُ لم يرد نصٌّ في الأول لا تفطروا في السَّفر، ولا في الثَّاني لا تُتركوا صَلاةً الضَّحى.

⁽٢) فالطَّلبُ في لا تصلُّوا في أعطان الإبل أشَدُّ كراهيةً من ترك صلاة الضُّحى.

 ⁽٣) أي إذا قرأتَ خلافاً للفقهاء في شيءٍ واحدٍ كصومٍ يومٍ عرفة للحاج بين قائلٍ أنَّهُ مكروةٌ وقائل أنَّةُ خلافُ الأولى فالأول قال: بالكراهيَّة؛ لأنَّهُ ثُبَتَ عنده نهي مخصوصٌ به، والثّاني لم يَثبُت، بل عَرَفَ التّرك من عدم سنيّةٍ صوم عرفة للحاج.

⁽٤) أبو داود، في صوم يوم عرفة في عرفة (٢٤٤٠)، ضعيف والحاكم في المستدرك:

⁽٥) لفظ (عن الحديث) ساقط من (ط) و(أ) و(ب).

 ⁽٦) لفظ (عند أهل الحديث) ساقط من (ج).
 قال الحاكم عنه صحيحٌ على شرطِ البُخَارِي ووافقَهُ النَّهبي؛ لأنَّ مداره على مهدي الهجري، وقَقَهُ الحاكم، وابن حبان، وضعفه الأكثرون، المجموع للنووي:
 ٢/ ٢٠٤.

وَقِسمُ خِلاَفِ الأَوْلَى زَادَهُ المُصَنَّفُ عَلَى الأُصُولِيسِّينَ أَخَذا مِنْ مُتَأَخِّري الفُقَهَاءِ، حَيْثُ قَابَلُوا المَكْرُوهَ بِخِلاَفِ الأَوْلَى فِي مَسَائِلَ عَدِيدَةٍ (١٠).

وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا _وَمِنْهُمْ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ^(٢) فِي النَّهَايَةِ^(٣) بالنَّهْيِ المَقْصُودِ وَغَيْر المَقْصُودِ، وَهُوَ^(٤) المُسْتَفَادُ [أ/٨] مِنْ الأَمْر.

وَعَدَلَ المُصَنِّفُ إِلَى المَخْصُوصِ وَغَيْرِ المَخْصُوصِ (٥)، أَيْ العَامِّ (٦)؛

 ⁽١) فالأصوليُّونَ يذكرونَ المكروه فقط، ولكن المُصَنَّفُ زادَهُ تــأثَّراً بالفقهاء، فــإنَّهم
 يُفرقونَ بين ما نُهيَ عنهُ نهياً خاصًا وبينَ كونِه خلافُ السُّنَّة.

⁽٢) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيوة الجويني الأصولي الأديب الفقيه الشافعي، سُمِّيَ إمامُ الحرمين؛ لمكوثه بين مكة والمدينة يُدَّرِسُ العلمَ ويفتي أربع سنوات، بَرَعَ في علم الخلاف، له مؤلفات عديدة، منها البرهان في أصول الفِقْه، توفي سنة (٤٧٨هـ)، شذرات الذهب: ٣/ ٢٥٨.

 ⁽٣) هو كتاب نهاية المطلب في رواية المذهب، كشف الظنون: ٢/ ١٩٩١.

⁽٤) ضميرُ (هو) يعودُ إلى غير المقصود، أي لم يقصد المنهي، بل فهم من الأمر؛ لأنَّهُ نهي عن ضِدُّه.

⁽٥) إنَّ متأخري الفقهاء فَرَّقوا بين المكروه وخلاف الأولى في عدة مسائل، ومنهم إمام الحرمين في كتابه النهاية.

وقد عبَّروا عن تعريفهِما بقولهم: فإنْ وَرَدَ بنهي مقصودِ فكراهةٌ، أو غير مقصودِ فخلافُ الأولى.

والسَّبكي عَدَلَ عن هذا اللفظ، وعَبَّرَ بالمخصوص وغير المخصوص؛ لأنَّ حُكْمَةُ مخصوص أي نهيٌ مخصوص بعمل، يقابل هذا اللفظ لفظ غير مخصوص المساوي للفظ عام؛ لأنَّ العامَّ يقابلُ الخاصَّ فلأجل أنْ يشمل لفظ غير مخصوص الأوامرَ كلَّها آثرَها على المقصود وغير المقصود وهي أشارةٌ دقيقةٌ ولطيفةٌ.

⁽٦) هنا لم يرد بلفظ العام ما يَشمَلُ الأفرادَ وهو المصطلح عليه، بل أرادَ أنَّ لفظَ =

نَظُراً إِلَى جَمِيعِ الأَوَامِرِ النَّدْبِيَّةِ.

وَأَمَّا المُتَقَدِّمُونَ: فَيُطْلِقُونَ المَكْرُوهَ عَلَى ذِي النَّهْيِ المَخْصُوصِ، وَغَيْرِ المَخْصُوصِ، وَغَيْرِ المَخْصُوصِ، وَقَدْ يَقُولُونَ فِي الأَوَّلِ: مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةً، كَمَا يُقَالُ فِي المَخْصُوسِ، وَقَدْ يَقُولُونَ فِي الأَوَّلِ: مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةً، كَمَا يُقَالُ فِي قِيم المَنْدُوبِ: سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

وَعَلَى هَذَا الَّذِي هُوَ مَبْنَى الأُصُولِيِّينَ يُقَالُ: أَوْ غَيْرُ جَازِمٍ فَكَرَاهَةٌ. (أَوْ) اقْتَضَى الخِطَابُ (التَّخْيِيرَ) بَيْنَ فِعْلِ الشَّيْءِ وَتَرْكِهِ (فَإِبَاحَةٌ) ذِكْرُ التَّخْيِير سَهُوٌ؛ إذْ لاَ اقْتِضَاءَ فِي الإِبَاحَةِ (١).

وَالصَّوَابُ: أَوْ خُيرً _ كَمَا فِي المِنْهَاجِ _ ؛ عَطْفاً عَلَى اقْتَضَى.

 ⁽غَيْر) مقصودٌ يشملُ ما يخالفُ جميع الأوامر، أي يعمُّ جميع الأوامر النّدبية.

⁽۱) الإقتضاء بمعنى الطلب أي طلبُ الفعل أو طلبُ الترك، والإباحةُ لا طلبَ فيها، فيقولُ السُّبْكِي (أو التخيير) مفعولٌ به لفعلِ تقديرُهُ (أو اقتضى الخطاب التخيير) وهو سهوٌ منه، والصحيحُ عطفُ فعلِ على فعلٍ، فتقولُ (أو خير) ليعطف على اقتضى.

⁽٢) التكليف: هو إلزامُ ما فيه كُلفةٌ ومشقّةٌ، فلا بُدَّ من كون المكلّف فيه فعلاً، والتركُ هو عدم الفعل ـ وهو كفّ عن الفعل ـ وليس فعلاً فكيف يُسمّى عدمُ الفعل تكليفاً؟ البجواب: إنَّ عدم الفعل هو فعلٌ أيضاً؛ لأنَّ التركَ هو كفٌ عن الفعل، والكفُّ والامتناعُ هو فعلٌ، وهنا لو اكتفى بذكر الفعل فقط لكفّى ولكنْ جرى العرفُ أنْ يقابل الفعل بلفظ الترك.

_كَمَا سَيَأْتِي ١٠٠ : أَنَّهُ لاَ تَكُلِيفَ إلاَّ بفِعْلِ، وَأَنَّهُ فِي النَّهْيِ الكَفْ.

* * *

⁽۱) في (١/ ٢٦٤).



(وَإِنْ وَرَدَ الخِطَابُ النَّفْسِيُّ) بِكَوْنِ الشَّيْءِ (سَبَباً، وَشَرُطاً، وَمَانِعاً، وَصَحِيحاً، وَفَاسِداً) الوَاوُ لِلتَّفْسِيمِ (١)، وَهِيَ فِيهِ أَجْوَدُ مِنْ أَوْ (٢) _ كَمَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكِ (٣) _ وَحَذَفَ مَا قَدَّرْته (١) _ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحٍ (٥) المُخْتَصَرِ، أَيْ كَوْنِ شَيْءٍ _ ؛ للعِلْمِ بِهِ مَعْنَى مَعَ رِعَايَةِ الإِخْتِصَارِ (١).

 ⁽١) أصل معاني الواو هو مطلقُ الجَمْع، وهنا الخطاب الواحد لا يجمع الخمسة، فكان
 الأولى أنْ يأتي بأو، فَبَيَّنَ أنَّ الواو قد تخْرُجُ من معنى الجمع إلى التقسيم.

⁽٢) وجه الجوده: أنّ أو تأتي لأحدِ الشيئينِ أو الأشياء، فإذا قسَّمْتَ بها الشيء إلى أفراده فلربما لا يُرادُ جميعها، أمّا الواوُ فِإنّها للجميع فيُرادُ جميعها، ولا سيما إذا قامت قرينة على أنّها للتقسيم.

⁽٣) هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي الشافعي، كان إماماً حجة في النحو، والصرف، والقراءات وعِلَلِها، وأشعار العرب، توفي سنة (٦٧٣هـ)، شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٧.

⁽٤) الذي قدَّرَهُ الشارح بين (وان ورد) وبين لفظ (سبباً). . . هو لفظ (كون الشيء).

⁽٥) لفظ (شرح) ساقط من (ب) و(ط).

⁽٦) حَدَفَ الماتِنُ ما قدَّرُه الشَّارِحُ للاختصار ولأنَّه معلومٌ.

وَوَصْفُ النَّفْسِيِّ بِالوُّرُودِ مَجَازٌ، كَوَصْفِ اللَّفْظِيِّ بِهِ الشَّاثِع (''.

وَالشَّيْءُ (٢) يَتَنَاوَلُ فِعْلَ المُكَلَّفِ وَغَيْرَ فِعْلِهِ، كَالزِّنَا سَبَباً لِوُجُوبِ الطَّهْرِ، وَإِثْلافِ الصَّبِيِّ مَثَلاً سَبَباً لِوُجُوبِ الظُّهْرِ، وَإِثْلافِ الصَّبِيِّ مَثَلاً سَبَباً لِوُجُوبِ الظُّهْرِ، وَإِثْلافِ الصَّبِيِّ مَثَلاً سَبَباً لِوُجُوبِ الظَّهْرِ، وَإِثْلافِ الصَّبِيِّ مَثَلاً سَبَباً لِوُجُوبِ الظَّهْرِ، وَإِثْلافِ الصَّبِيِّ مَثَلاً سَبَباً لِوُجُوبِ الظَّهْرَاثِ فَوَضَعٌ أَيْ فَهَذَا الخِطَابُ يُسَمَّى وضعا، الضَّمَانِ فِي مَالِهِ، وَأَدَاءِ الوَلِيِّ مِنْهُ (٣) (فَوضَعٌ أَيْ فَهَذَا الخِطَابُ يُسَمَّى وضعا، وَيُسمَّى خِطَابَ وَضْعِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ مُتَعَلَّقَهُ بوضع الله، أَيْ بجَعْلِهِ، كَمَا يُسَمَّى الخِطَابُ المُقْتَضِي أَوْ المُخَيِّرُ - الَّذِي هُوَ الحُكْمُ المُتَعَارَفُ كَمَا تَقَدَّمَ ـ خِطَابَ تَكُلِيفِ لِمَا تَقَدَّمَ .

(وَقَدْ عَرَفْتَ حُدُودَهَا) (٤) أَيْ حُدُودَ المَذْكُورَاتِ: مِنْ أَقْسَام خِطَاب

 ⁽١) الخطاب النَّفسي باقٍ مع الله تعالى فلا يَردُ إلينا ولا ينزلُ، بل النَّازلُ هــو اللفظيُ الدالُ عليه، وهُنا وصفُ النَّفسِي بـالورود مجـازاً؛ لأنَّـهُ وصـفُ اللفظي الـدالُ عليه.

⁽٢) في قول الشارح (كون الشيء).

⁽٣) أي أنّ أقسامَ خطاب الوَضع قد تَقعُ من العَبدِ المُكلَّف، وقد لا تقعُ منه بخلافِ أقسامٍ خطابِ التَّكليف، فإنَّها مرتبطةٌ بفعل العبد المُكلَّف، فالزَّنا سبب للحدَّ ـ هو من فعل العبد المُكلَّف.

وزوالُ الشَّمس؛ لوجوبِ الظهر _ هو ليس من فعله .

وإتلافُ الصبيُّ شيئاً سببٌ لدفع الغرامةِ هو فعلُ الغيرِ لكنَّه غير مُكَلَّف.

⁽٤) أي تعاريفها، والواقعُ أنَّ التَّعاريفَ هي بالرَّسمِ لا بالحدِّ؛ لأنَّ ما عرف به هي بالعرضيات لا بالذاتيات، ولكنَّ الفقهاءَ يُطلقون الحدَّ على ما يُقابِل التَّعريف سواء كان بالحدُّ أم بالرسم.

ولكنْ عند المناطقة: أنَّ التعريفَ إنْ كان بالذاتيات سمِّي حَدّاً أو بالعرضيات سمِّي رسماً.

التَّكْلِيفِ وَمِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ.

فَحَدُّ الإِيجَابِ: الخِطَابُ المُقْتَضِي لِلْفِعْلِ اقْتِضَاءً جَازِماً، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ (١). القِيَاسُ (١).

وَسَيَأْتِي حُدُودُ السَّبَبِ وَغَيْرِهِ (٢): مِنْ أَقْسَامِ مُتَعَلَّقِ خِطَابِ الوَضْعِ. وَكَذَا حَدُّ الحَدِّ _ بالجَامِعِ المَانِعِ (٣) _ الدَّافِعُ لِلاعْتِرَاضِ: بأَنَّ مَا عُرِّفَ رُسُومٌ لاَ حُدُودٌ (٤)؛ لأَنَّ المُمَيِّزَ فِيهَا خَارِجٌ عَنْ المَاهِيَّةِ.

نَعَمْ تُخْتَصَرُ (٥) فَيُقَالُ: الإِيجَابُ اقْتِضَاءُ الفِعْلِ الجَازِمُ، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ.

وَسَيَأْتِي حَدُّ الأَمْرِ^(١): باقْتِضَاءِ الفِعْلِ، وَالنَّهْيِ: باقْتِضَاءِ الكَفِّ كَمَا يُحَدَّانِ: بالقَوْلِ المُقْتَضِي لِلْفِعْلِ وَلِلْكَفِّ (٧).

فَالمُعَبَّرُ عَنْهُ هُنَا(^)فَالمُعَبَّرُ عَنْهُ هُنَا(^)

⁽١) ارجع إليها في (١/ ١١٣) فما بعد.

⁽٢) ني (١/ ١٣١).

 ⁽٣) أي أنَّةُ سيُعَرَّفُ الحد نفسه بقوله (الحدُّ: الجامعُ المانِعُ) وهو رسمٌ عند المناطقةِ ،
 وليس حدًّا؛ لأنَّ أجزاء التَّعريف ليست من ذات المعرف، بل خارجة عنها .

⁽٤) لأنَّ الحدَّ عند الأصوليين يساوي التَّعريف ويسمَّى حدَّاً سواءً كان بالـذاتيات أم بالعرضيات.

 ⁽٥) في (أ) و (ج) و (ط) يختصر بالياء أي التعريف، وبالتاء أي التعاريف السابقة.

^{(1) (1/310).}

⁽٧) في (ج) والكف.

⁽٨) أي في تقسيم الحكم التكليفي.

بِمَا عَدَا الإِبَاحَةِ^(۱) هُوَ المُعَبَّرُ عَنْهُ فِيمَا سَيَأْتِي (^{۳)} بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ نَظَراً هُنَا إِلَى أَنَّهُ حُكْمٌ، وَهُنَاكَ إِلَى أَنَّهُ كَلامٌ^(۳).

* * *

⁽١) لأنها ليست اقتضاء بل هي تخيير.

^{(7) (1/3/0,7/7/0).}

⁽٣) هنا قسّم الحكم إلى إيجاب وندب وتحريم وكراهة، فناسب أن يعبر عنها بالاقتضاء، أي الطلب، وفي الأمر سيُقسِمُ الكلام الى خبر وطلب، فهناك لفظ الأمر والنهي أنسب؛ لأنّهُ تقسيم للكلام والمؤدى واحد، فتغيير الألفاظ بموجب المقام أولى مع بقاء المعنى واحداً.



(وَالفَرْضُ وَالوَاجِبُ مُتَرَادِفَانِ)(١) أَيْ اسْمَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ ـ كَمَا عُلِمَ مِنْ حَدِّ الإِيجَابِ ـ الفِعْلُ المَطْلُوبُ طَلَبًا جَازِماً.

(خِلاَفا لأَبِي حَنِيفَةً (٢)) فِي نَفْيِهِ تَرَادُفَهُمَا ؛ حَيْثُ قَالَ: هَذَا الفِعْلُ إِنْ

(١) التَّرادُفُ هو أَنْ يَصْدُقَ اسمان أو أكثرَ على معنى واحد، مِثْل: إنسانٌ، وبشرٌ، وآدميٌ، وَمِثْل: الحاقةُ، وآدميٌ، وَمِثْل: الحاقةُ، والقارعةُ، والواقعةُ، والصَّاخةُ، والطَّاقةُ.

وهناك من أنكرَ وجودَ التَّرادُفِ في القرآن الكريم، وهؤلاء لم يفرِّقوا بين المَاصَـدَق وبيـن المفهوم، فالألفاظُ السَّابقةُ تَصدقُ وتحمل ويخبرُ بهـا عـن معنى واحـد، ولكلَّ لفظةٍ مفهومٌ ومعنى خاص، فهي مترادفةٌ من حيث المَاصَـدَق ـ أي يَصـدُقُ بها، ويُخبرُ عن شيءٍ واحدٍ، ولكنَّها من حيثُ معانيها متباينة.

والتَّرادُف يَعتمدُ المَاصَدَق لا المفهوم.

فالإنسانُ سُمِّي به الحيَوان النَّاطِق؛ لأَنَّهُ يأْنَسُ أُويَنسى، والبَشَرُ سُمِّيَ به؛ لأنَّ بشرتَه ظاهرة، وهكذا أسماء جهنَّم، والقيامة.

(٢) هو أشهر من أن يعرَّفَ هو الإمام النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماء الفقيه الكوفي
 إلَيْه ينسب الحنفية ولد سنة (٨٠) وتوفي في رجب سنة ١٥٠ه ودفن في بغداد، =

ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ - كَالْقُرْآنِ - فَهُوَ الْفَرْضُ: كَقِرَاءَةِ القُرْآنِ فِي الصَّلاَةِ (١) النَّابِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا يَسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو بدليلِ ظَنَّيُ الْقُرْءَانِ ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو بدليلِ ظَنَّيُ القَّرَاءَةِ الفَاتِحَةِ فِي الصَّلاَةِ الثَّابِقَةِ بحَدِيثِ الصَّلاَةِ الثَّابِقَةِ بحَدِيثِ الصَّعِيحَيْنِ ﴿ لاَ صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَاءَةِ الفَاتِحَةِ الكِتَابِ (١)، فَيَأْثُمُ بِتَرْكِهَا، الصَّعِيحَيْنِ ﴿ لاَ صَلاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَاءَةِ القِرَاءَةِ الكِتَابِ (١)، فَيَأْثُمُ بِتَرْكِهَا، وَلاَ تَفْسُدُ بِهِ الصَّلاَةُ، بِخِلاَفِ تَرْكِ القِرَاءَةِ .

(وَهُو) أَيْ الخِلافُ (لَفْظِيُّ) أَيْ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ وَالتَّسْمِيَةِ (٣)؛ إِذْ حَاصِلُهُ: أَنَّ مَا ثَبَتَ بِقَطْعِيُّ كَمَا يُسَمَّى فَرْضاً هَلْ يُسَمَّى وَاجِباً؟ وَمَا ثَبَتَ بِظُنِّيٌّ كَمَا يُسَمَّى فَرْضاً؟.

فَعِنْدَهُ (١) لأ . . . ؟ أَخْذا لِلْفَرْضِ مِنْ فَرَضَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى حَزَّهُ ، أَيْ قَطَعَ بَعْضَهُ (٥) ، وَمَا ثَبَتَ بِظَنِيٍّ سَاقِطٌ بَعْضَهُ (٥) ، وَمَا ثَبَتَ بِظَنِيٍّ سَاقِطٌ مِنْ قِسْمِ المَعْلُوم (٧) .

⁼ الجواهر المضيئة: ١/ ٢٦ - ٢٧ وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩.

⁽١) وذلك بقراءة آية طويلة، أو ثلاث آيات قصيرة.

 ⁽۲) البُخَارِي، في الأذان، باب وجوب القراءة: (۷۵٦)؛ ومُسْلِم، في الصَّلاة وجوب قراءة الفاتحة: (۹۱۰).

⁽٣) أي لا يترتب على الخلاف أثر.

⁽٤) أي عند أبي حنيفة.

⁽٥) أبو حنيفة انسجم مع المعنى اللغوي فالفَرضُ معناهُ: القَطْعُ، يُقال: فَرضْتُ اللَّحم بالسَّكين ـ أي قَطعْتُه، فما دليلهُ قاطعٌ أُطلق على حكمه الفرض.

 ⁽٦) لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا وَبَجَتَ جُنُوبُهُم ﴾ [الحج: ٣٦]، أي سَقطَت على الأرض، وتـأتي بمعنى ثَبَت، والواجب ثابتٌ بشكل ظنّى.

⁽٧) المعلوم: هو القَطعيُ، وغيرُ المعلوم: هو ما ثَبتَ بالدليل الآحادي الظنِّي، وهنا =

وَعِنْدَنَا نَعَمْ... ؛ أَخْذا مِنْ فَرَضَ الشَّيْءَ قَدَّرَهُ، وَوَجَبَ الشَّيْءُ وُ وَجَبَ الشَّيْءُ وُ وَجَبَ الشَّيْءُ وُ جُوباً ثَبَتَ، وَكُلِّ مِنْ المُقَدَّرِ (١) وَالثَّابِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَثْبُتَ بِقَطْعِيٍّ أَوْ ظَنِّيٍّ، وَمَأْخَذُنَا أَكْثُرُ اسْتِعْمَالاً.

وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ تَرْكَ الفَاتِحَةِ مِنْ الصَّلَاةِ لاَ يُفْسِدُهَا (٢) عِنْدَهُ - أَيْ دُونَنَا - لاَ يَضُرُّ فِي أَنَّ الخِلافَ لَفْظِيٌّ ؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ فِقْهِيٌّ لاَ مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّسْمِيةِ التِّي الكَلاَمُ فِيهَا (٣).

* * *

⁼ وجَبَ بمعنى سَقَطَ من العلم إلى الظنُّ أو فِعْلُه يُسْقِطُ الإثم.

⁽١) في (أ) المقدور، والمقدَّرُ هو المقطوعُ والثَّابتُ وهو الظنَّي، وكلُّ من اللفظين يُطلقان على الفَرض والواجب، فكلاهُما يُطلقُ عليهما مقدَّرٌ وثابتٌ.

⁽٢) في (ب) تفسدها.

⁽٣) هذا التبريرُ غيرُ مقبولٍ، فإنَّ الخلاف هو معنويٌّ وليس لفظياً، وكونُه أمراً فقهياً لا مدخل له في التَّسمية، نقول: إنَّ التَّسمية ظَهرَ أثَرُها على الصَّلاة، فتاركُ قراءة الفاتحة صلاتُهُ فاسدةٌ عند الشافعية، وناقصةٌ عند الحنفيةِ وليست فاسدةً.

وكذا من حيث الإعتقاد، فَمُنْكِرُ الفرضِ كافرٌ، ومُنكِرُ الواجب فاسقٌ.

وأيضاً مَن تركةَ فرضاً في الصَّلاة، فصلاتُه باطلةٌ، تُعادُ في الوقت أو خارجه، وتارك الواجب صلاتُهُ صحيحةٌ مع النَّقْص، تعادُ ما دام الوقتُ باقياً، فإذا خرج لا تعاد، بل يَستغفرُ لتركه، فهذه كلُّها آثارٌ تترتبُ على أنَّهما غيرُ مترادفين، وأنَّ الخلاف معنوي وليس لفظياً.



(وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمُسْتَحَبُّ، وَالتَّطَوُّعُ، وَالسُّنَّةُ مُتَرَادِفَةٌ) أَيْ أَسْمَاءٌ لِمَعْنى وَاحِدِ: وَهُوَ: - كَمَا عُلِمَ مِنْ حَدَّ النَّدْبِ - الفِعْلُ الْمَطْلُوبُ طَلَباً غَيْرَ جَازِم.

(خِلاَفاً لِبَعْضِ أَصْحَابِناً) أَيْ القَاضِي الحُسَيْنِ (') وَغَيْرِهِ فِي نَفْيسِهِمْ تَرَادُفَهَا ؛ حَيْثُ قَالُوا: هَذَا الفِعْلُ إِنْ وَاظَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُ بَيْ فَهُ وَ السُّنَةُ ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ أَوْ مَرَّتَيْنِ لَا فَهُوَ المُسْتَحَبُ ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَوْ مَرَّتَيْنِ لَا فَرَادِلَ فَهُوَ المُسْتَحَبُ ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَوْ مَا يُنْشِؤُهُ ('') الإِنْسَانُ بِاخْتِيَارِهِ مِنْ الأَوْرَادِ لَلْهُوَ التَّطَوُّعُ . وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْمَنْدُوب ؛ لِعُمُومِهِ لِلأَقْسَامِ الثَّلاثَةِ بِلاَ شَكَ .

(وَهُو) أَيْ الْخِلافُ (لَفْظِيُّ) أَيْ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ وَالتَّسْمِيَةِ ؛ إِذْ حَاصِلُهُ: أَنَّ كُلاً مِنْ الأَقْسَامِ الثَّلاَثَةِ كَمَا يُسَمَّى باسْمِ مِنْ الأَسْمَاءِ الثَّلاثَةِ _ كَمَا ذَكَرَ _ هَلْ يُسَمَّى بِغَيْرِهِ مِنْهَا؟

⁽۱) هو الحسين بن محمد بن أحمد المروزي الفقيه الشافعي المعروف بالقاضي صاحب وجوه غريبة في المذهب، صنّف في الفِقه والأصول والخلاف، توفي سنة (٤٦٢) طبقات الشافعية: ٤/٣٥٦.

⁽٢) في (ج): ما ينشيه.

فَقَالَ الْبَعْضُ: لاَ . . . ؛ إذْ السُّنَّةُ: الطَّريقَةُ وَالْعَادَةُ.

وَالمُسْتَحَبُّ: المَحْبُوبُ، وَالتَّطَوُّعُ: الزِّيَادَةُ.

وَالأَكْثَرُ نَعَمْ. . .

وَيَصْدُقُ [1/1] عَلَى كُلِّ مِنْ الأَقْسَامِ الثَّلاَثَةِ (١) أَنَّـهُ طَرِيقَةٌ وَعَـادَةٌ فِـي الدِّينِ، وَمَحْبُوبٌ لِلشَّارِعِ بطَلَبهِ، وَزَائِدٌ عَلَى الوَاجِب.

* * *

⁽١) لفظ (الثلاثة) ساقط من (ب).



(وَلاَ يَجِبُ) الْمَنْدُوبُ (بالشُّرُوعِ) فِيهِ، أَيْ لاَ يَجِبُ إِتْمَامُهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْدُوبَ يَجُوزُ تَرْكُهُ، وَتُرُكُ إِتْمَامِهِ المُبْطِلُ لِمَا فُعِلَ⁽¹⁾ مِنْهُ تَرِكٌ لَهُ^(٢).

(خِلاَفاً لأَبِي حَنِيفَة) فِي قَوْلِهِ: بوُجُوب إِنْمَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا بُبْطِلُوا أَعْمَلَكُو ﴾ [معمد: ٣٣] حَتَّى يَجِبُ بِتَرْكِ^(٣) إِتْمَامِ الصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ مِنْهُ قَضَاؤُهُمَا.

وَعُورِضَ^(٤) فِي الصَّوْمِ بِحَدِيثِ «الصَّائِمُ المُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَاءَ صَاءَ وَعُالُ الحَاكِمُ: صَاءَ وَقَالَ الحَاكِمُ: صَاءَ وَقَالَ الحَاكِمُ: صَاءَ وَقَالَ الحَاكِمُ: صَاءِ يَعُ

⁽١) في (أ) فعله.

 ⁽٢) أي ما دام تركة من الأصل جائزاً فإنْ ترك إتمامه الذي يُؤدي إلى إبطال ما تقدّم من أفعاله أيضاً مبطل له وترك له بلا فرق.

⁽٣) في (ب) بتركه.

⁽٤) أي عورض استدلال الحنفية بحديثِ التّرمذي، فإنَّه أعْطى الخيار للمُتَنفِّل.

⁽٥) الترمذي، في الصوم، باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع: (٧٣١)؛ والحاكم، في الصوم: (١٦٠٠). صحيح الإسناد.

الإِسْنَادِ، وَيُقَاسُ عَلَى الصَّوْمِ الصَّلاَةُ، فَلاَ تَتَنَاوَلُهُمَا ('') الأَعْمَالُ فِي الآيَةِ جَمْعاً بَيْنَ الأَدِلَةِ ('').

(وَوُجُوبُ إِنْمَامِ الحَجِّ المَنْدُوبِ^(۱)؛ (لِأَنَّ نَفْلَهُ) - أَيْ الحَجِّ - (كَفَرْضِهِ: نِيَّةً)؛ فَإِنَّهَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا قَصْدُ الدُّخُولِ^(١) فِي (١) الحَجِّ، أَيْ التَّلَّسِ بهِ.

(وَكَفَّارَةً) (١٠)؛ فَإِنَّهَا تَجِبُ فِي كُلُّ مِنْهُمَا بِالجِمَاعِ المُفْسِد لَهُ، (وَغَيْرَهُمَا) أَيْ غَيْرَ النَّيَةِ وَالكَفَّارَةِ، كَانْتِفَاءِ الخُرُوجِ بِالفَسَادِ، فَإِنَّ كُلاً مِنْهُمَا لاَ يَحْصُلُ الخُرُوجِ بِالفَسَادِ، فَإِنَّ كُلاً مِنْهُمَا لاَ يَحْصُلُ الخُرُوجِ بِالفَسَادِ، وَالعُمْرَةُ كَالحَجِّ فِيمَا الخُرُوجِ مِنْهُ بِفَسَادِهِ، وَالعُمْرَةُ كَالحَجِّ فِيمَا ذَكَرَ.

وَغَيْرُهُمَا لَيْسَ فَرْضُهُ وَنَفْلُهُ (٧) سَوَاءً فِيمَا ذَكَرَ، فَالنَّيَّةُ فِي نَفْلِ الصَّلاَةِ

⁽١) في (أ) و(ب) و(ج) يتناولهما.

 ⁽٢) الصَّلاةُ والصَّومُ من الأعمال، ولكن آية الإبطال لا تشتملُها؛ لـورودُ الخيار
 بالصّوم بين الإتمام وعدّمِه في الحديث، والصَّلاة بالقياس على الصوم.

⁽٣) إذا أُحْرَمَ بالحجِّ النَّفل يجبُ إتمامُه اتفاقاً، فيوردُ على الشَّافعية إنْ كان المُتنفِلُ أميرَ نفسِهِ في الإتمام وعدمه، فلماذا أوجبتُم في الحيجُّ المندوبِ الاتمام، فإذا أفسدَهُ يجبُ قضاؤهُ وهذا خرقٌ لقاعدتِكم؟ أجابوا: لأنَّ نفلَ الحيجُّ كفرضهِ في كلِّ الأمورِ التي ذَكرَها الشَّارح.

⁽٤) في (ط) لدخول.

⁽۵) (في) ساقط من (ط).

⁽٦) معطوف على نية.

⁽٧) في (ط) و(ب) و(ج): نفله وفرضه.

وَالصَّوْمِ غَيْرُهَا فِي فَرْضِهِمَا، وَالكَفَّارَةُ فِي فَرْضِ الصَّوْمِ بشَرْطِهِ^(۱) دُونَ نَفْلِهِ، وَدُونَ الصَّلاَةِ مُطْلَقاً^(۱).

وَبِفَسَادِ الصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ يَحْصُلُ الخُرُوجُ مِنْهُمَا مُطْلَقاً، فَفَارَقَ الحَجُّ وَالعُمْرَةُ غَيْرَهُمَا مِنْ بَاقِي المَنْدُوباتِ^(٣) فِي وُجُوبِ إِتْمَامِهِمَا ؛ لِمُشَابِهَتِهِمَا لِفَرْضِهِمَا فِيمَا تَقَدَّمَ.

* * *

⁽۱) الكفَّارةُ تجبُ على من أفطرَ، ولكنْ إذا كان في أداء رمضان، وأنْ يكونَ متعمِّداً. فمنْ جامعَ في صيام النَّفلِ عليه القَضاءُ دون الكفارة، وكذا في يسوم القضاء أو المنذور.

⁽٢) أي لا تجبُ بإفساد الصَّلاة الفرض والنَّفل.

⁽٣) في (أ) و(ب) و(ط) المندوب.

[تَحْدِيْدُ أَنْوَاعِ الحُكْمِ الوَضْعِيِّ]

١ ـ (وَالسَّبَبُ مَا يُضَافُ الحُكْمُ إلَيْهِ) (١) كَذَا فِي المُسْتَصْفَى (٢)، زَادَ المُصَنَّفُ لِبَيَانِ جِهَةِ الإِضَافَةِ (٣) قَوْلَهُ: (لِلتَّعَلُّقِ) أَيْ لِتَعَلُّقِ الحُكْمِ (به مِنْ المُصَنَّفُ لِبَيَانِ جِهَةِ الإِضَافَةِ (٣) قَوْلَهُ: (لِلتَّعَلُّقِ) أَيْ لِتَعَلُّقِ الحُكْمِ أَوْ غَيْرُهُ (٤)) أَيْ غَيْرُ مُعَرِّفٍ لَـهُ: أَيْ مُؤَثِّرٌ فِيهِ حَيْثُ إِنَّهُ) مُعَرِّفٌ لَـهُ: أَيْ مُؤَثِّرٌ فِيهِ

وأحياناً يُضافُ الحُكمُ إلى الفِعلِ، مِثْل: وجوبُ الصَّلاةِ، وحُرمةُ شُربِ الخَمر، فهنا ليست الصَّلاةُ علامةً على الوجوب، ولا شُربُ الخمر علامةً على التَّحريم. فالإسكارُ والسَّرقةُ علامتان للتَّحْريم، والحدِّ؛ لأنَّ إضافتَهُما إلى سببهما باعتبارهِما معرَّفَينِ للحُكمين على رأي الجمهور، بخلاف إضافة الوجوب إلى الصَّلاة والحُرمة إلى شُرب الخَمر فإنَّهُ ليس باعتبار الصَّلاة والخمر معرُّفين للوجوب والحرمة، بل لأنَّهُما فعلان للمُكلَّف.

(٤) أو غير معطوف على قوله معرّف أي غير معرّف.

⁽١) بعد أنْ ذكر أقْسامَ الحُكم الوَضعي بشكلٍ موجزٍ وإجماليَّ شَرَعَ في تَعريفِ كلِّ واحد منها.

⁽Y) المستصفى، ص(Y).

⁽٣) الحُكمُ مضافٌ إلى السبب؛ لارتباط الحُكمُ به باعتبارِه معرَّفاً وعلامة عليه، فيُقالُ: حرمةُ الإسكار وحَدُّ السَّرقة فأُضيفَت الحُرمة إلى الإسكار؛ لأنَّ الإسكار معرّفٌ ودالٌ على التَحريم، وكذا السَّرقةُ دالَّةٌ على الحدُّ.

بِذَاتِهِ، أَوْ بِإِذْنِ اللهُ تَعَالَى ('')، أَوْ بَاعِثٌ عَلَيْهِ: الأَقْوَالُ الآتِيَةُ ('' فِي مَعْنَى

اختلفت الفرقُ في دلالة السّبب على المُسّبب إلى خمسة آراء:

الأول: إنَّ الدَّلالة عليه دلالة معرَّف للمُسبب، فالنَّارُ علامةٌ ومعرَّفةٌ للإحراق. وهو رأى الأشاعرة والجمهور.

الثاني: أنَّهُ مؤثرٌ بالمسبب بذاته، وهو رأي المعتزلة، فالنَّارُ هي التي تحرقُ وليس الله، لذلك قالوا: القتل يوجب القصاص عقلاً، ولو لم ينزل الوحيُّ، بناءً على الحُسْن والقُبْح عندهم.

الثالث: أنَّهُ مؤثرٌ بتأثير الله تعالى _ أي بجعله _ ، أي جعل الإحراق يحصلُ عند وجود النَّار لا بها، وهو رأيُّ الغزائيّ، لأنّ العادة جرت بذلك.

الرابع: إنَّ السبب باعثٌ على وجود المسبب ودافعٌ إلَيْه، وهو قولُ الآمدي. الخامس: أنَّهُ الموجب عادةً، وهو قول الرازي، ولكنّه رجح الأول.

الأحكام: ١/ ١٧٢؛ والبحر المحيط للزركشي: ٤/ ١٤٣ _ ١٤٤، والثلاثة الأخيرة هي المراد بقوله (أو غيرُهُ) أي غير المعرّف.

- (١) لفظ (تعالى) ساقط من (ب) و (ج).
- (٢) في (٣/ ٣٣)، الأقوال خبر لمبتدأ محذوف تقديرُه هذه الأقوال، يرى الشافعية والجمهورُ أنّ السبب مرادف للعلة؛ لأنّه عندهم: هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، سواءٌ أدرك العقلُ وجود مناسبة بينه وبين الحُكم أم لم يدرك.

مثال ما يُدرك: وجوبُ الحدِّ في شُرب الخَمر للإسكار، ووجوبُ القصاص للقسل العمد، ومثالُ ما لا يُدرك: الزوالُ لوجوبُ الظُّهر فإنَّه لا يرى أي مناسبةِ بينه وبين الصَّلاة.

أمّا الحنفيّةُ: فإنَّهُم يرون أنَّ العلَّةَ هي ما لها مناسبةٌ مع الحُكم، والسبب ما لا مناسبةً لهُ مع الحُكم. العِلَّةِ، أَيْ حَيْثُمَا أُطْلِقَتْ عَلَى شَيْءٍ (١).

مَعْزُواً [...] أوَّلُهَا إلى أَهْلِ (٣) الحَقِّ، وَتَعَرَّضَ لَهَا هُنَا تَنْبِيها عَلَى أَنَّ المُعَبَّرُ عَنْهُ فِي القِيَاسِ بالعِلَّةِ، كَالزَّنَا لِوُجُوبِ الظُّهْرِ، وَالإِسْكَارِ لِحُرْمَةِ الخَمْرِ.

وَإِضَافَةُ الأَحْكَامِ إِلَيْهَا: كَمَا يُقَالُ: يَجِبُ الجَلْدُ بِالزِّنَا، وَالظُّهْرُ بِالزَّوَالِ، وَتَحْرُمُ (1) الخَمْرُ لِلإِسْكَارِ (٥).

فأيُّ شيء يُطلقُ عليه السَّببُ يُطلقُ عليه علَّةٌ عند الجمهور، وعند الحنفيَّة لا تُطلقُ العلَّةُ على سببِ غير مناسبِ للحُكم عقلاً، فالإيجابُ والقبولُ سببٌ للملكية، والملكية علمَّ لجواز التَّصرف في المُباع.

فالسَّببُ طريقٌ للحكم فلا يضاف إلَيْه وجود جواز التصرف، بل يضاف إلى العلـة وهي الملكية.

- (١) أي في موضع يُطلقُ على الشيء علةٌ فهو يُساوي السَّبب.
 - (۲) في (ب) زيادة (به) ومعنى معزواً أي منسوباً.
 - (٣) في (ب) و (ج) و (ط) لأهل الحق.
 - (٤) في (ج) و(ط) ويحرم.
- (٥) أرادَ أنْ يبين أنَّهُ لا يُرادُ بالإضافة هُنا الإضافةُ النَّحوية، بل ما هو أشمل منها أي
 الإرتباطُ والتَّعلق وهي الإضافة اللُّغوية لذا ذكر الأمثلة بشكلٌ إضافةٍ غير نحوية.
- (٦) هُنا جوابٌ على إيراد: وهو إذا كان السَّببُ والعلَّةُ مُترادفين أي ما يُطلقُ عليه عندهم أَنَّهُ سببٌ يُطلقُ عليه علَّة فلماذا لا يُسَمُّون الزَّوال علةً؟ والجوابُ: من يُسمِّيه سبباً ولا يسمِّيه علةً هو من يرى أنَّ العلَّةَ لا تُطلقُ إلا على ما يناسبُ =

وَسَيَأْتِي أَنَّهَا لاَ تُشْتَرَطُ^(۱) فِيهَا؛ بنَاءً عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى المُعَرِّفِ الَّذِي هُوَ اللَّ

وَمَا عَرَّفَ المُصَنِّفُ بِهِ السَّبَبَ هُنَا مُبَيِّنٌ لِخَاصَّتِهِ (٢)، وَمَا عَرَّفَهُ (٣) بِهِ فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ (١) - كَالآمِدِيِّ (١)(١): مِنْ الوَصْفِ الظَّاهِرِ المُنْضَبِطِ المُعَرَّفِ لِلْمُحُمِّمِ - مُبَيِّنٌ لِمَفْهُومِهِ (٧).

وَالْقَيْدُ الأَخِيرُ^(٨) لِلاحْتِرَازِ عَنْ المَانِع^(٩).

الحُكم والزوال لا يناسِبُ وجوبَ الصَّلاة عَقلاً.

 ⁽۱) في (أ) يُشترط وسيأتي عدم الاشتراط في العلة، (٣/ ١١٠٤).
 أمّا من يَرى أنَّها مؤثرةٌ ومناسبةٌ فإنّه لا يُطلقُ على الزَّوال لفظ العلّة، وقد رجّع الشّارحُ التّرادف وعدم اشتراط المُناسبة.

⁽٢) في (أ) الخاصية.

⁽٣) أي السُّبْكِي في شرحه على مختصر ابن الحاجب.

⁽٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ٢/ ١٢.

⁽٥) الإحكام: ١٧٢/١.

⁽٦) هو علي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن سيف الدين الآمدي أصولي أصله من أمد (ديار بكر)، ولد عام (٥٥١ه) وتوفي سنة (٦٣١هـ) وله نحو عشرين مصنفا منها الإحكام في أصول الفِقْه، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٥٦.

 ⁽٧) أي هنا عُرِّف: بأنَّهُ ما يُضافُ إلَيْه الحُكم، وهذا التَّعريف رَسْمٌ لأنَّهُ تعريفٌ بالعَرضي وهوالخاصَّة، أمَّا تعريفه لهُ في شَرحِ المختصر، وتعريفُ الآمدي له:
 بأنَّهُ الوَصْفُ الظاهرُ فإنه حَدُّ، أي بالذاتياتِ وهو مفهومُ السببِ ومَعناه.

⁽٨) هو قوله (المعرف للحكم).

⁽٩) لأنَّ المانعَ معرّف لنقيضِ الحُكم، فالحيضُ معرِّفٌ لعـدم وجـوب الصَّلاة، =

وَلَمْ يُقَيِّدُ الوَصْفَ بالوُجُودِيِّ -كَمَا فِي المَانِعِ - ؛ لِأَنَّ العِلَّةَ قَدْ تَكُونُ عَدَمِيَّةً كَمَا سَيَأْتِي (١).

٢ - (وَالشَّرْطُ يَأْتِي) (٢) فِي مَبْحَثِ المُخَصِّصِ، أَخَرَهُ إِلَى هُنَاكَ؛ لأَنَّ اللَّغَوِيَّ مِنْ أَقْسَامِهِ مُخَصِّصٌ - كَمَا فِي: أَكْرِمْ رَبِيعَةَ إِنْ جَاءُوا ـ أَيْ الجَاثِينَ مِنْهُمْ.

وَمَسَاثِلُهُ الآتِيَةُ: مِنْ الاتَّصَالِ وَغَيْرِهِ لاَ مَحَلَّ لِذِكْرِهَا إلاَّ هُنَاكَ.

ثُمَّ الشَّرْعِيُّ المُنَاسِبُ هُنَا: كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلاةِ، وَالإِحْصَانِ لِوُجُوبِ الرَّجْمِ (٣).

والزوال معرّفٌ لوجوبها.

⁽۱) لم يَقُل في تعريف السبب هو الوصفُ الوجوديُّ؛ لأنَّهُ قد يكونُ السببُ عَدميًّا كَأَنْ نقول: لا تَصحُّ صلاةُ المُحدِثِ لعدمِ طهارتِهِ ولا يصحُّ بيعُ الصَّبيُّ لعدم كمال عَقلِه بالبلوغ.

أمَّا المانعُ فلا بدَّ من تقييده بالوُجوديُّ؛ لأنَّهُ لا يكونُ عدميًّا، يقال: هذا الإبن لا يَرِثُ؛ لأنَّهُ قاتلٌ، وهذا الوَقْت لا يَجِبُ للحيض.

⁽٢) ني (٢/ ١٦٤).

⁽٣) الفرقُ بين الشَّرْط اللغويِّ والشَّرْط الشَّرعي: أنَّ اللغويُّ يَلزمُ من وجودِه الوجودُ ومن عدمِهِ العدم، مِثْلُ: إنْ جِئتَني أُكْرِمْك، فهُنا إنْ حَصَل المجيءُ حَصَل الإكرامُ، وإن انعدَمَ المجيءُ انعدم الإكرام.

والشَّرعي يلزمُ من عدمه العدم، فإذا فُقِدَ الوضوء فلا صلاة، ولا يلزم من وجوده لا وجوده لا عدم، فإذا حصل الوضوء لا يَلْزَم من وجودِه وجودُ الصَّلاة ولا عَدَمِها ولكن لذات الشَّرْط دون نظر إلى ما يقارنه.

فإنْ حَصَلَ مع وجودِهِ وجودٌ، كالحول للزَّكاة، فالوجوب ليس له، بل لمقارنة =

٣- (وَالْمَانِعُ) المُرَادُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ، وَهُو مَانِعُ الحُكْمِ (الوَصُونُ الوَجُودِيُّ الظَّاهِرُ المُنْضَبِطُ المُعَرِّفُ نَقِيضَ الحُكْمِ) أَيْ حُكْمِ السَّبَب (كَالأُبُوَّةِ الوَجُودِيُّ الظَّاهِرُ المُنْضَبِطُ المُعَرِّفُ نَقِيضَ الحُكْمِ) أَيْ حُكْمِ السَّبَب (كَالأُبُوَّةِ فِي) بَاب (القِصَاصِ)(۱) وَهِي كَوْنُ القَاتِلِ أَبَا القَتِيلِ؛ فَإِنَّهَا مَانِعَةٌ مِنْ وُجُوب فِي) بَاب (القِصَاصِ)(۱) وَهِي كَوْنُ القَاتِلِ أَبَا القَتِيلِ؛ فَإِنَّهَا مَانِعَةٌ مِنْ وُجُوب القِصَاصِ المُسَبَّب عَنْ القَتْلِ لِحِكْمَةٍ؛ وَهِي: أَنَّ الأَب كَانَ سَبَا فِي وُجُودِ النِّهِ فَلاَ يَكُونُ الابْنُ سَبَا فِي عَدَمِهِ.

وَإِطْلاَقُ الوُجُودِيِّ عَلَى الأُبُوَّةِ - الَّتِي هِيَ أَمْرٌ إضَافِيٌّ - صَحِيحٌ عِنْدَ الفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَدَمَ شَيْءِ (٢).

وَإِنْ قَالَ المُتَكَلِّمُونَ: الإِضَافِيَّاتُ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ لاَ وُجُودِيَّةٌ كَمَا سَيَأْتِي (٣)

النّصاب الذي هو السبب له.

وإن حصل عَدَمٌ معه، فليس له، بل لمقارنه وهو المانع، فالوضوء يَحُصُــلُ معــه عَدَمُ الصَّلاة؛ لوجُود المانِع وهوالحَيْض.

⁽١) وجوبُ القِصاص حُكْمٌ سببُهُ القتلُ العَمْدُ العُدوان، ولكن مع وجود السَّبب، فالحُكْم لا يَحصل؛ لوجود المانع وهو كون القاتل أبا للمقتول، فهنا القَتلُ عرف نقيض ما يقتضيه السَّبّ وهو وجُوب القِصاص.

⁽٢) إذا قلنا: الوجودُ هو حصولُ الشَّيءِ يكونُ معناهُ الموجود، وإذا قلنا: العدمُ فُقدانُ الشَّيءِ يكونُ معناهُ المعدومُ، فالموجُودُ والمعدُومُ من خصائِصِ الأَعْيانِ والأَجْسامِ، فالأبوَّة التي هي أَمْرٌ معنويٌّ بين الأب وابْنِهِ لا يُمكنُ أن تُوصَفَ بالوجود ولا بالعدّم، فلماذا وصَفَها هُنا بالوجُوديِّ، فقال: هذا الوصْفُ جائزٌ عند الفقهاء؛ لأنَّهُمْ يُريدونَ بالوجُودِ عَدَم العَدَم، وليس فُقدانُ الشَّيء؛ لذا صَحَّ إطلاقه على الأبوَّة غير المحسُوسة.

 ⁽٣) في عِلْم الكلام، في بحث الفلسفة - وهو ما يُسمَّى بالحال: (٣/ ١٤٣٠).

[...](١) تَصْحِيحُهُ فِي أَوَاخِرِ الكِتَابِ.

أَمَّا مَانِعُ السَّبَبِ(¹⁾ وَالعِلَّةِ _ وَلاَ يُذْكَرُ إلاَّ مُقَيَّداً بِأَحَدِهِمَا⁽¹⁾ فَسَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْعِلَّةِ(¹⁾.

٤ _ (وَالصَّحَةُ) مِنْ حَيْثُ هِيَ الشَّامِلَةُ لِصِحَةِ العِبَادَةِ، وَصِحَةِ العَقْدِ (مُوافَقَةُ) الفِعْل (ذِي الوَجْهَيْنِ) وُقُوعاً (الشَّرْعَ).

الوَجْهَانِ: مُوَافَقَةُ الشَّرْعِ وَمُخَالَفَتُهُ، أَيُ الفِعْلُ - الَّذِي يَقَعُ تَارَةً مُوَافِقًا لِلشَّرْعِ لاِسْتِجْمَاعِهِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَرْعاً، وَتَارَةً مُخَالِفاً لَهُ^(٥)؛ لاِنْتِفَاءِ ذَلِكَ^(١)، عِبَادَةً كَانَ كَالطَّلاَةِ، أَوْ عَقْداً كَالبَيْع - الصِحَّةُ (٧) مُوَافَقَتُهُ الشَّرْعَ.

بخِلاَفِ مَا لاَ يَقَعُ إلاَّ مُوافِقاً لِلشَّرْعِ كَمَعْرِفَةِ الله تَعَالَى؛ إذْ لَـوْ وَقَعَتْ

 ⁽١) في (أ) زيادة حرف: في.

⁽٢) مانيعُ السّبَب، مِثْلُ الدَّيْنِ فإنّهُ إذا مَلَكَ مُسْلِمٌ نصاباً، وحال عليه الحول وجبت عليه الزكاة، فالنّصابُ سببٌ، ووجوبُ الزّكاة حُكُمٌ، والدَّيْنُ لا يمنعُ وجوبَ الزّكاة مباشرة، بل يمنع وجود النّصاب؛ لأنّهُ ما دام مَديناً فالنّصابُ كالعدم، وبالتّالي لا يَحصُل الحُكم وهو وجوب الزكاة، فالدَّيْنُ منعَ النّصاب.

 ⁽٣) إذا أُطُلق المانعُ يُرادُ به ما يمنع حصولَ ووجود الحُكم، وإذا أريدَ ما يمنع العلّـة
 أو السبب، يُقال: مانعُ السبب أو مانعُ العلة.

⁽٤) في (١٠٤٣/٣).

⁽٥) لفظ (له) ساقط من (أ).

⁽٦) أي لعدم استجماعِهِ ما يُعتَبرُ فيه شَرْعاً.

 ⁽٧) (الصحّة) مبتدأً خَبَرُهُ موافقته _ أي الفعل، والجملةُ في محلٌ رَفعٍ خَبرُ لفظ الفِعْل،
 ومن قوله: الذي يقعُ. . . . إلى قوله: كالبيع إعتراضٌ.

مُخَالِفَةً لَهُ أَيْضاً كَانَ الوَاقِعُ جَهْلاً لاَ مَعْرِفَةً، فَإِنَّ مُوَافَقَتَهُ الشَّرْعَ لَيْسَتْ مِنْ مُسَمَّى الصَّحَةِ، فَلاَ يُسَمَّى هُوَ صَحِيحاً(١).

فَصِحَّةُ العِبَادَةِ _أَخْذاً مِمَّا ذُكِرَ _ مُوَافَقَةُ العِبَادَاتِ ذَاتِ الوَجْهَيْنِ وُقُوعاً الشَّرْعَ، وَإِنْ لَمْ تُسْقِطْ^(٢) القَضَاء^(٣).

(وَقِيلَ) الصَّحَّةُ (فِي العِبَادَةِ إِسْقَاطُ القَضَاءِ) أَيْ إغْنَاؤُهَا عَنْهُ، بمَعْنَى أَنْ لاَ يُحْتَاجَ إِلَى فِعْلِهَا ثَانِياً.

فَمَا وَافَقَ مِنْ عِبَادَةٍ ذَاتِ^(٤) الوَجْهَيْنِ^(٥) الشَّرْعَ وَلَـمْ يُسْقِطِ القَضَاءَ - كَصَلاَةٍ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ حَدَثُهُ - يُسَمَّى صَـجِيحاً عَلَى الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

(وَبِصِحَةِ الْعَقْدِ) الَّتِي هِيَ أَخْذا مِمَّا تَقَدَّمَ مُوافَقَتُهُ الشَّرْعَ (تَرَتُّبُ أَثَرِهِ)

⁽۱) أي لا يُوصَف الفعل بالصَّحَّة إلا أَنْ يكونَ صالحاً لموافقةِ الشَّرْع أو مخالَفَتهِ. أما ما يُوافِقُ الشَّرْع فقط، كما مِثَّلَ بمعرفة الله، فإنَّ هذه الموافقة تُسمَّى عِلماً لا صحَّةً؛ لأنَّ عدم الموافقة لا تحصل، وإن حصلت سُمِّي جهلاً وليس فاسداً، إذن لا تُوصفُ معرفة الله تعالى بالصحة.

⁽٢) في (أ): يسقط.

⁽٣) فلو صلى شخصٌ يظنُّ أنَّهُ منطهرٌ وأدَّى الصَّلاة بشروطها وأركانها فإنَّ صلاتَه يطلق عليها لفظُ الصحة على هذا التعريف؛ لأنَّها وافقت الشَّرْع، ولكن لا يَسْقط القضاء، ولا يطلق عليها لفظ الصحة على القَوْل الثاني.

وإذا قلنا لا بدَّ من أَنْ يكون فِعْلُها مُسْقطاً للقضاء، فلا يُطلق عليها لفظُ الصَّحَّة.

⁽٤) ني (ج): ذي.

⁽٥) في (ب) و (ط): وجهين.

أَيْ أَثَرِ العَقْدِ، وَهُوَ مَا شُرِعَ العَقْدُ لَهُ، كَحِلِّ الإِنْتِفَاعِ فِي البَيْعِ، وَالإِسْتِمْتَاعِ فِي البَيْعِ، وَالإِسْتِمْتَاعِ فِي البَيْعِ، وَالإِسْتِمْتَاعِ فِي النَّكَاحِ(١١).

فَالصَّحَّةُ مَنْشَأُ التَّرَتُّبِ لاَ نَفْسُهُ _ كَمَا قِيلَ (٢) _ .

قَالَ المُصَنَّفُ: بمَعْنَى أَنَّهُ حَيْثُمَا وُجِدَ فَهُوَ نَاشِئٌ عَنْهَا (۱)، لاَ بمَعْنَى أَنَّهَا حَيْثُمَا وُجِدَ فَهُوَ نَاشِئٌ عَنْهَا (۱۰)، لاَ بمَعْنَى أَنَّهَا حَيْثُمَا وُجِدَتْ نَشَأَ عَنْهَا (۱)، حَتَّى يَرِدَ البَيْعُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الخِيَارِ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ وَلَمْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ [۱۰/] أَثَرُهُ.

⁽١) ترتب: مبتدأً مؤخَّر، وبصحةِ العَقد خبرٌ مقدم.

أي على القَوِّل الأول للصحة _ وهي موافقة الفعل ذي الوجهين الشَّرُع _ إنَّ العقد الصحيحَ المطابق للشرع تترتب عليه آثارهُ من جواز التَّصرف ونحوه، ولو كان في الواقع فيه خَللٌ لم يعرفه، وفي العبادة إجزاؤها عن الإعادة والقضاء، ولو كانت فاسدةً في الواقع وتحتاج إلى إعادة.

⁽٢) القائل: إنَّ الصحة هي نفسُ ترتب الأثر هو الآمدي وغيره. الإحكام: ١٧٦٠. خُلاصةُ الأمر: أنَّ الصحة إنْ وجدت حصل الأثرُ بعدها ولو كانت نفسها لحصلا معا الصحة وترتُّب الأثر، والواقع أنَّ الأثرَ قد يتخلف مع وجود الصحة، فالعقد أحياناً يكونُ صحيحاً والآثار لا تترتب عليه، كأنْ يتمَّ العقد الصحيحُ ومعه خيارُ الشَّرُط فلا تترتبُ الآثارُ بمجرد الصحة.

⁽٣) أي إذا حصلَ أثرٌ للمباع أو للزواج، فاعلم أنَّهُ ناشئ وحاصلٌ عن صحة العقد.

⁽٤) أي لو كانت الصّحةُ هي نفس الأثر لَلَزِم إنْ حصلت الصحة حصل الأثر، إذ لو أُريدَ ذلك لاعْترض، وأورد عليه بأنَّ العَقْد قبل انتهاء خيارِ الشَّرُط صحيحٌ، ولا حصولَ للأثرِ من جواز التَّصَرُّف في المبيع، وعلى ما وضَّحَةُ السُّبْكِي في غير هذا الكتاب أنَّ التَّرتُّب يَنشأُ عن الصحة.

وَتَوَقُفُ التَّرَتُّبِ(١) عَلَى انْقِضَاءِ الخِيَارِ - المَانِعِ مِنْهُ - لاَ يَقْدَحُ فِي كَوْنِ الصَّحَةِ مَنْشَأَ التَّرَتُّبِ(١)، كَمَا لاَ يَقْدَحُ فِي سَبَيَةِ مِلْكِ النَّصَابِ لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ تَوَقُّفُهُ عَلَى حَوَلاَنِ الحَوْلِ.

وَقَدَّمَ الخَبَرَ عَلَى المُبْتَدَأِ؛ لِيَتَأتَّى لَهُ الإخْتِصَارُ فِيمَا يَلِيهِمَا.

وَالأَصْلُ: وَتَرَتُّبُ أَثْرِ العَقْدِ بصِحَتِهِ، وَعِنْدَ التَّقْدِيمِ غَيَّرَ الضَّمِيرَ بالظَّاهِرِ وَالعَكْسَ؛ لِيَتَقَدَّمَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ(٣).

(وَ) بصِحَّةِ (العِبَادَةِ) عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ فِي مَعْنَاهَا (إِجْزَاقُهَا، أَيْ كِفَايَتُهَا فِي سُقُوطِ التَّعَبُّدِ) أَيْ الطَّلَب وَإِنْ لَمْ يَسْقُطِ القَضَاءُ(٤).

⁽١) في (أ): الترتيب.

 ⁽٢) هنا يُرَدُّ على هذا: أَنَهُ إذا كان التَّرتُبُ مسبباً عن الصحة؛ فإنَّ المسبب يوجدُ بمجرد وجود السبب، وهنا قد لا يوجد الأثر عند وجود الصحة.

أجاب: إنْ تخلُّفَ المسبب الذي هو ترتب الأثر، لا يضرُّ ولا ينفي الصحة، بـل هنا تخلفَ لوجود المانع وهو خيارُ الشَّرْط.

كما أنَّ النَّصاب إذا كَمُلَ لا تجب الزَّكاة بوجوده مع أنَّهُ سببُ الوجوب، وذلك لعدم حُصولِ الشَّرْط وهو الحول.

 ⁽٣) الأصلُ أنْ تكونَ عبارةُ المتن هكذا.

وتَرتب أثر العقد بصحتهِ وإجزاءُ العبادةِ بصحتِّها، هُنا تكرَّرَ لفظُ الصَّحة .

وفي تقديم الخبر الذي هو الجار والمجرور يصير الكلام.

وبصحّة العقد ترتُّب أثره، والعبادة إجزاؤها، فالتّقديم أغنانا عن إعادة لفظ الصحة في الجملة الثانية المعطوفة، والتقديرُ: ويصحة العبادة.

⁽٤) فمن صلَّى وهو على غيرِ طهارةٍ ظاناً حصولها وقد أدَّى الصَّلاة بشروطها وأركانها فإنَّها مجزئةٌ له، ولكنَّها في الواقع لا بدَّ من قضائِها، ولكنَّه لا يُطالبُ بالقضاء إلا =

(وَقِيلَ:) إِجْزَاؤُهَا [...](١)(إِسْقَاطُ القَضَاءِ) كَصِحَتِهَا عَلَى القَوْلِ المَرْجُوحِ (٢)، [فَالصِحَةُ مَنْشَأُ الإجزاءِ عَلَى القَوْلِ الرَاجِحِ فيهُما، ومُرَادِفَةٌ لَه عَلَى المَرْجُوحِ (٢)، [فَالصِحَةُ مَنْشَأُ الإجزاءِ عَلَى القَوْلِ الرَاجِحِ فيهُما، ومُرَادِفَةٌ لَه عَلَى المرجوحِ](٣) فيهما(٤).

* * *

بعد معرفته بعدم وجود وضوء عندة ولكن في الواقع لم يَسقُط القضاء، إذ القضاء لازمٌ في الواقع ولكنّه لا يَشعرُ بوجوبه؛ لأنّهُ يجهلُ نقض الوضوء، وهذا هو الراجح من مفهوم الصحة.

⁽١) في (أ) زيادة: (في).

⁽٢) المراد بالصحة في الراجح ـ وهـ و موافقة الفعـل ذي الـ وجهين الشَّـرْع _ إجـزاء العبادة وعَدَمُ المطالبة بها، أمَّا على المرجوح فِإنَّها لا تُسمَّى مجزية إلا أنْ تسـقط القضاء، وهو قول الفقهاء. تشنيف المسامع: ١/ ٧٧.

⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط من (أ)، و(على) ساقطة من (ط).

⁽٤) في (أ): فيها، وضميرُ منهما يعودُ إلى الصحة والإجزاء، أي الإجزاء والصحة منشؤهما الخلافُ على تفسير الصّحة بالإجزاء، وهما مُترادفان إنْ أُريد بهما سقوط القضاء.



(وَيَخْتَصُّ الإِجْزَاءُ بِالمَطْلُوبِ) مِنْ وَاجِبٍ وَمَنْدُوبٍ _ أَيْ بِالعِبَادَةِ _ لاَ يَتَجَاوَزُهَا إِلَى العَقْدِ المُشَارِكِ(١) لَهَا فِي الصَّحَةِ.

(وَقِيلَ) يَخْتَصُّ (بالوَاجِب) لاَ يَتَجَاوَزُهُ إِلَى المَنْدُوبِ كَالعَقْدِ.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ الإِجْزَاءِ لاَ يَتَّصِفُ بهِ العَقْدُ، وَتَتَّصِفُ بهِ العِبَادَةُ (٢) الوَاجِبَةُ وَالْمَنْدُويَةُ.

وَقِيلَ: الوَاجِبَةُ فَقَطُ (٣).

وَمَنْشَأُ الخِلاَفِ حَدِيثُ ابْنِ مَاجَهُ وَغَيْسِهِ مَـثَلاً «أَرْبَعٌ لاَ تُجْسِزِي ۗ فِي

⁽١) في (أ): المشترك.

 ⁽۲) فيقال: عبادة صحيحة ، ويقال: عنها مجزئة أيضاً ، ويقال: عقد صحيح و لا يُقالُ عقد مجزئ ، وهوقول الفقهاء ، ونصره القرافي والاصبهاني ، تشنيف المسامع:
 ۱/ ۷۲ ، والغيث الهامع: ص ٤٩ .

 ⁽٣) يقال للمطلوب _إذا أُدِّيَ بوجهِهِ الصَّحيح _: أَجزاً، ولا يُقال: هذا عَقَدٌ مجرى ،
 فلفظ الإجزاء من خصائص ما يُطلبُ ثمَّ يؤدَّى من واجبِ أو مندوبٍ ، والقَوْل الثانى: أَنَّهُ خاصٌ بالواجب فقط.

الأَضَاحِيِّ (١) فَاسْتُعْمِلَ الإِجْزَاءُ فِي الأُضْحِيَّةَ، وَهِيَ مَنْدُوبَةٌ عِنْدَنَا، وَاجِبَةٌ عِنْدَ غَيْرِنا كَأْبِي حَنِيفَةَ.

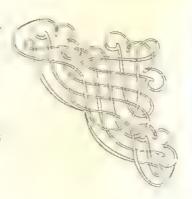
وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الوَاجِبِ اتَّفَاقاً حَدِيثُ الدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ ﴿ لاَ تُجْزِئ مُ صَلاَةٌ لاَ يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بأُمَّ القُرْآنِ (٢).

* * *

⁽۱) ابن ماجه، في الأضاحي، باب ما يُكره أنْ يضحي به: (٣١٤٤) حديث حسن صحيح؛ والترمذي، باب ما لا يجوز أنْ يُضحي به: (١٤٩٧).

⁽٢) الدَّارَقُطْني، في الصَّلاة، باب وجوب قراءة أُمَّ القرآن في الصَّلاة: (١٢٢٥)؛ وابن حبان، في الصَّلاة، باب صفة الصَّلاة: (١٧٨٩ ـ ١٧٩٤). صحيح ورجاله رجال الصحيح.

فمن يرى أنَّ الأضحيَةَ مندوبةٌ، قال: بإطلاق الإجزاء على المندوب وعلى الواجب، ومن يرى أنَّهُ لا يطلق إلا على الواجب قال: إنَّ إطلاقه على الأضحية لأنَّها واجبة.



[البُطْلانُ والفَساد]

(وَيُقَابِلُهَا) أَيْ الصِّحَّةَ (البُطْلاَنُ) فَهُوَ مُخَالَفَةُ الفِعْلِ ذِي الوَجْهَيْنِ وُقُوعاً الشَّرْعَ.

وَقِيلَ: فِي العِبَادَةِ عَدِّمُ إِسْقَاطِهَا القَضَاءَ.

(وَهُوَ) أَيْ البُطْلاَنُ الَّذِي عُلِمَ أَنَّهُ مُخَالَفَةُ ذِي الوَجْهَيْنِ الشَّرْعَ (الفَسَادُ) أَيْضاً، فَكُلُّ مِنْهُمَا مُخَالَفَةُ مَا ذِكِرَ لِلشَّرْعِ(١)

(علامنا الأبي حيمه) في قُولِهِ: مُخَالَفَةُ مَا ذُكِر لِلشَّرَعِ". بأنْ خَانَ مَنْهِيّاً عَنْهُ ! إِنْ كَانَتْ لِتَحْوِنِ النَّهِي عَنْهُ لأَصْلِهِ فَهِيَ (٣) البُطْلاَنُ، كُمَا فِي الصَّلاَةِ لِمُعْوِنِ النَّهِي عَنْهُ لأَصْلِهِ فَهِيَ البُطُلاَنُ، كُمَا فِي الصَّلاَةِ لَمُ للمُونِ بَعْضِ (١) الشُّرُوطِ وَالأَرْكَانِ، وَكَمَا فِي بَيْعِ المَلاقِيحِ - وَهِي مَا فِي بَدُونِ بَعْضِ (١) الشُّرُوطِ وَالأَرْكَانِ، وَكَمَا فِي بَيْعِ المَلاقِيحِ - وَهِي مَا فِي البُطُونِ مِنْ الأَجِنَّةِ - ؛ لانْعِدَامِ رُكُنِ مِنْ البَيْعِ - أَيْ المَبيعِ (١) - .

 ⁽١) في (أ) و(ط): الشَّرْع.

⁽٢) في (أ): الشَّرَّع.

⁽٣) أي المخالفة.

⁽٤) لفظ: (بعض) ساقط من (أ).

 ⁽٥) فإنه ولو كان حملاً في بطنها، فإنه يحتمل عدم كونه حيواناً، أو هـو انتفاخ في بطنها.

أَوْ لِوَصْفِهِ ('' _ فَهِيَ الفَسَادُ _ كَمَا فِي صَوْمٍ يَـوْمِ النَّحْرِ ؛ لِلإِعْرَاضِ بِصَوْمِ مِ وَلَيْ النَّاسِ بلُحُومِ الأَضَاحِيِّ الَّتِي شَرَعَهَا الله ('') ، وَكَمَا فِي بَصُوْمِهِ عَنْ ضِيَافَةِ الله لِلنَّاسِ بلُحُومِ الأَضَاحِيِّ الَّتِي شَرَعَهَا الله ('') ، وَكَمَا فِي بَيْعِ الدَّرْهَمِ بالدَّرْهَمَيْنِ ؛ لاشْتِمَالِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ فَيَاأَثُمُ بِهِ ، وَيُفِيدُ بِالقَبْضِ المَيْكُ الخَبيثَ .

وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ النَّحْرِ صَحَّ نَذْرُهُ؛ لأِنَّ المَعْصِيَةَ فِي فِعْلِهِ دُونَ نَذْرِهِ، وَيُوْمَرُ بِفِطْرِهِ وَقَضَائِهِ؛ لِيَتَخَلَّصَ عَنْ المَعْصِيَةِ وَيَفِيَ بِالنَّذْرِ.

وَلَوْ صَامَهُ خَرَجَ عَنْ عُهْدَةِ نَذْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَدَى الصَّوْمَ كَمَا التَزَمَهُ ، فَقَدْ اعْتُدَّ بالفَاسدِ(٣).

⁽١) أي أنَّ المُباع، أو الفعل بحدُّ ذاته لم ينه عنه، بل النَّهيُ حصل على الوصف المقارِن لهِ.

⁽٣) لفظ الجلالة ساقط من (١) و (ب).

وإن يوم النّحر هو يومٌ صائحٌ للصوم، فالنّهيُ عن صومه الأجل ها قارنَهُ هن الإعراض عن أكل لحوم الأضاحي، وهي من ضيافة الله تعالي للمُسلّم. وبما أنّ اليوم صائحٌ للصّوم فإذا صامه من نذّر الصيام فيه أجزأه مع الإثم. ولعلّ في تمثيل السّبْكي هنا بمثال للمعاملات، ومثال للعبادات رداً على من يقول: إنّ الفساد والبطلان عند الحنفية مُترادفان في العبادات ـ كما يرى الجمهور - فيقال هذه الصّلاة باطلة وفاسدة، والفرق بين البطلان والفساد فقط في المعاملات. والواقع أنّ التحقيق أنّ الفاسد غير الباطل، ويجري عندهم في العبادات كما يجري في المعاملات كما يجري في المعاملات كما يجري في المعاملات كما عبدي في العبادات كما أجزاً عن النّذر؛ لأنّهُ باطلٌ وفاسدٌ، فعندهم يجزئُ مع الإثم، والإجزاء أثرٌ من آثار الفرق؛ لأنّ الباطل لا علاج له، فبيعُ المينةِ لا ينقلبُ صحيحاً في حال، بل بيع الدرهم إذا رفع الدرهم الزائد انقلب العقد صحيحاً في حال، بل بيع

أَمَّا البَاطِلُ فَلاَ يُعْتَدُّ بهِ.

وَفَاتَ المُصَنَّفَ أَنْ يَقُولَ: وَالْحِلافُ لَقُظِيٌّ كَمَا قَالَ فِي الفَرْضِ وَالْوَاجِب، إِذْ حَاصِلُهُ: أَنَّ مُخَالَفَةَ ذِي الوَجْهَيْنِ لِلشَّرْعِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ لأَصْلِهِ وَالْوَاجِب، إِذْ حَاصِلُهُ: أَنَّ مُخَالَفَةَ ذِي الوَجْهَيْنِ لِلشَّرْعِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ لأَصْلِهِ كَمَا تُسَمَّى فَسَاداً كَمَا تُسَمَّى فَسَاداً كَمَا تُسَمَّى فَسَاداً فَي لُوصْفِهِ (١) كَمَا تُسَمَّى فَسَاداً هَلْ تُسَمَّى فَسَاداً اللهُ تُسَمَّى بُطُلاناً فَعِنْدَهُ لا . . . ، وَعِنْدَنَا نَعَمْ (١)

* * *

⁽١) في (أ): (يُسَمَّى) في المواضع الأربعة.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ج): ولوصفه.

⁽٣) وقد عُرِفَ من بيان آثار الباطل والفاسد أنَّهما ليسا مترادفين، فالباطل عَقْدُهُ لا يُمَلَّك ولا يتصرف به، ويحرم وجوده عند المشتري، ولا يمكن أنْ يؤول إلى الصحة. أما الفاسد: فإنه يُمَلَّك، ويصح التصرف بالمباع مع الاثم، ويؤول إلى الصحة بزوال الوصف المنهي عنه، ففي مثال بيع الدرهمين بالدرهم ينقلب صحيحا إذا أعاد الدرهم الزائد، ولا حاجة إلى تجديد عقد البيع؛ لأنَّ الأول انقلب إلى عقد



[أولاً: الأداء]:

(وَالأَدَاءُ فِعْلُ بَعْضِ، وَقِيلَ: كُلِّ مَا دَخَلَ وَقْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ)(١) وَاجِباً كَانَ، أَوْ مَنْدُوباً(٢).

وَقَوْلُهُ: فِعْلُ بَعْضِ _ يَعْنِي مع فِعْلِ البَعْضِ الآخَرِ فِي الوَقْتِ أَيْضاً - صَلاَةً كَانَ أَوْ صَوْماً (٣)، أَوْ بَعْدَهُ فِي الصَّلاَةِ، لَكِنْ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي الصَّلاَةِ، لَكِنْ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي مَحَلّهِ (١)؛ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْن (مَنْ أَدْرَكَ فِيهِ مِنْهَا رَكْعَةً كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي مَحَلّهِ (١)؛ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْن (مَنْ أَدْرَكَ

⁽۱) أصلُ العبارة: والأداء فعلُ بعضِ ما دخلَ وقَتُهُ قبل خروجه، وقيل: الأداء فعل كل ما دخل وقته قبل خروجه.

 ⁽٢) وهذا يدلُّ على أفضليَّة قضاءِ من فاته نفلٌ اعتاده من صلاةٍ أو صوم.

⁽٣) الصومُ لا يَتَجزأُ فلا بدَّ من فعلِه كلَّه بدخول وقته.
أمَّا الصَّلاة: فِإنَّها مُجَزَّأَةٌ إلى ركعات، فلا يُشترط على هذا القَوْل لتكون أداءً أنْ
يؤدي كُلَّ أجزائها في الوقت، بل إذا أدَّى ركعة داخل الوقت، والباقي خارجه
تكون أداء.

عند حصول الرَّكعة داخل الوقت، والباقي خارجه يكون الفعل أداء لوجهين:
 الوجه الأول: حديث الصحيحين المذكور.

رَكْعَةً مِنْ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاَةَ (١٠).

وَقَوْلُهُ: بَعْضِ بِهِ تَنْوِينٍ؛ لإِضَافَتِهِ إِلَى مِثْلِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ المَعْطُوفُ^(۱)، حُذِفَ الحُتِصَاراً، كَقَوْلِهِمْ: نِصْفُ وَرُبُعُ دِرْهَم.

وَكَذَا قُولُهُ: كُلِّ فِي تَعْرِيفِ القَضَاءِ (٢).

(وَالمُؤَدَّى مَا فُعِلَ)(١) مِنْ كُلِّ العِبَادَةِ فِي كُلِّ ٥ وَقْتِهَا عَلَى القَوْلَيْنِ، أَوْ فِيهِ وَبَعْدَهُ عَلَى الأَوَّلِ.

* * *

والوجه الثاني: أنَّ الركعة تشتملُ على معظم أفعال الصَّلاة، والباقيات بمثابة التكرار.
 ومحلُّ ذلك كتب الفِقْه. انظر المغني لابن قدامة: ٢/ ١٧.

⁽۱) البُخَارِي، مواقيت الصَّلاة، باب من أدرك من الصَّلاة ركعة (٥٨٠)؛ ومُسْلِم، في المساجد ومواضع الصَّلاة، باب من أدرك ركعة (١٣٧٠).

 ⁽٢) كما قدرنا ذلك آنفا، أي فعل بعض ما دخل وقته.

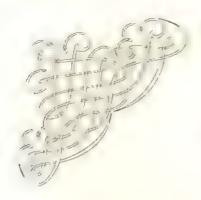
⁽٣) ني (١/ ١٥٠).

هذا القَوْل رواية عند أحمد، والشافعي، وبه قال مالك، وعند أبي حنيفة تكون أداء بإدراك تكبيرة الإحرام في الوقت.

أما على القَوْل الثاني: فلا تكون أداء إلا أنْ تُؤدَّى جميع الركعات داخل الوقت، وهو قولٌ للشافعي، وينظر الخلاف في المغنى: ٢/ ١٧.

⁽٤) أي يوصف الفعل بلفظ المؤدى إذا أديت فيه ركعة في الوقت، على قول من يكتفي بركعة، وبالكل من باب أولى ويسمى الفعل أداء على الراجح، ولوكان ما زاد على الركعة خارج الوقت، ولا يُسَمَّى على المرجوح إلا بأداء الفعل لكل العبادة في الوقت.

⁽٥) لفظ: (كل) ساقط من (ج) و(ب) و(ط).



[تَحْديْدُ الوَقْت]

(وَالوَقْتُ) لِمَا فُعِلَ كُلُّهُ فِيهِ (1)، أَوْ فِيهِ وَبَعْدَهُ (1) أَذَاءً (1) لِلْمُؤَدِّى (الزَّمَانُ المُقَدَّرُ لَهُ شَرْعاً مُطْلَقاً) أَيْ مُوَسَّعاً (1): كَزَمَانِ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ وَسُنَنِها، وَالضَّحَى، وَالعِيدِ، أَوْ مُضَيَّقاً: كَزَمَانِ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَأَيَّامِ البيضِ (٥). فَمَا لَمْ يُقَدَّرُ لَهُ زَمَانٌ فِي الشَّرْع: كَالنَّذْرِ وَالنَّقْلِ (١) المُطْلَقَيْن (٧) وَغَيْرُهِمَا فَمَا لَمْ يُقَدَّرُ لَهُ زَمَانٌ فِي الشَّرْع: كَالنَّذْرِ وَالنَّقْلِ (١) المُطْلَقَيْن (٧) وَغَيْرُهِمَا

⁽١) على الرأي المرجوح.

⁽٢) على الرأي الراجح.

 ⁽٣) ما في قوله لما اسم موصول _ وفُعِلَ صلتها، ولفظ أداء خبر لما.

 ⁽٤) الموسّع : ما يَسَعُ الفعل مع زيادة تَسَعُ غيره.
 والمضيّق : ما لا يَسعُ إلا الفعل، ويسمّى أيضاً معياراً.

 ⁽٥) مَثَّلَ في الموضعين بمثالين؛ ليبينَ أنَّ الوقت كما يكون لصلاة وصوم الفرض
 يكون لصلاة وصوم النَّفل.

⁽٦) في (ط): كالنَّفل والنَّذر.

 ⁽٧) النَّفلُ قد يكون مطلقاً كالتنفل بدون سببٍ، وقد يكونُ مقيداً كسنَّة الظُّهر القبلية وسنَّة الضُّحى، والنَّذر أيضاً يكون مطلقاً مِثلُ: لله عليَّ صومُ يومٍ، ويكون مقيداً، مِثل: لله علي صوم يوم الخميس القادم.

- وَإِنْ كَانَ فَوْرِيّاً كَالإِيمَانِ - لاَ يُسَمَّى فِعْلُهُ أَدَاءً وَلاَ قَضَاءً، وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ ضَرُورِيّاً لِفِعْلِهِ(١).

[ثانياً: القَضَاء]:

(وَالقَضَاءُ فِعْلُ كُلِّ، وَقِيلَ: بَعْضِ مَا خَرَجَ وَقْتُ أَدَاثِهِ) (٢) مِنْ الرَّمَانِ المَذْكُورِ مَعَ فِعْلِ بَعْضِهِ الآخَرِ بَعْدَ خُرُوجِ الوَقْتِ أَيْضاً، صَلاَةً كَانَ أَوْ صَـوْماً، أَوْ قَبْلُهُ فِي الصَّلاَةِ، وَإِنْ كَانَ المَفْعُولُ مِنْهَا فِي الوَقْتِ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ.

وَالحَدِيثُ المُتَقَدِّمُ^(٣) فِيهَا فِيمَنْ زَالَ عُذْرُهُ _ كَالجُنُونِ _ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ الوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً فَتَجِبُ^(٤) عَلَيْهِ الصَّلاَةُ.

وَلَوْ قَالَ المُصَنَّفُ وَقْتُهُ كَمَا قَالَ فِي الأَدَاءِ كَفَى (٥) (اسْتِدْرَاكاً)(٦) بذَلكَ

⁽۱) أي أنَّ وقوع الإيمان الذي هو فعلٌ قلبيٌّ لا بدَّ له من زمانٍ، لكنَّه غيرُ مقدرًر ومحدودٍ، فإذا أُدِّيَ فوراً لا يُسَمَّى أَداءً، وإنْ تأخر فعله لا يُسَمَّى قضاءً؛ لأَنَّهُ لا نهاية زمانية له.

 ⁽٢) أَصْلُ العبارة: فعلُ كلَّ ما خرجَ وقتُ أدائه، وكذا ما فُعِلَ بعضُه داخــل الوقــت،
 وكان أقلَّ من ركعةِ اتفاقاً.

وقيل: مَا فُعِلَ بَعْضُ مَا خَرْجَ وَقَتْهُ بَعْدُ خَرُوجِهُ وَلَوْ فُعَلَ الْبَعْضُ الآخــر فِيــه فهــو قضاءً.

⁽٣) في (١/ ١٤٧)، وهو قوله (مَن أدرك ركعة...).

⁽٤) في (أ): فيجب،

⁽٥) هناك قال: بعض ما دخل وقتُه، وهنا يقولُ ما خرج بعض وقته، بــدلاً مــن قولــه وقت أدائه.

مفعولٌ لأجله، أي يفعل خارجَ الوقت استدراكاً لفعلِ طلبِ الشارع من المُكلَّف
 فعله في وقته وجوباً أو ندباً.

الفِعُلِ (لِمَا) أَيْ لِشَيْء (سَبَقَ لَهُ مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ) أَيْ لأَنْ يُفْعَلَ وُجُوباً أَوْ نَدُباً، فَإِنَّ الصَّلاَةَ المَنْدُوبَةَ تُقْضَى فِي الأَظْهَرِ (١).

لوَيْقَاسُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ المَنْدُوبُ (٢).

فَقَوْلُهُ: مُقْتَضٍ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِب وَغَيْرِهِ وُجُوبٌ^(٣).

لَكِنْ لَوْ قَالَ: لِمَا سَبَقَ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ كَانَ أَوْضَحَ وَأَخْصَرُ (') (مُطْلَق) أَيْ مِنْ المُسْتَدْرَكِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلاَةِ المَثْرُوكَةِ بلاَ عُدْرٍ (')، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ أَيْ مِنْ المُسْتَدْرَكِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلاَةِ المَثْرُوكَةِ بلاَ عُدْرٍ (')، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ النَّائِمِ الصَّلاَةَ، وَالحَائِضِ الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ سَبَقَ مُقْتَضِ لِفِعْلِ كَمَا فِي قَضَاءِ النَّائِمِ الصَّلاَة وَالصَّوْمَ ، فَإِنَّهُ سَبَقَ مُقْتَضِ لِفِعْلِ الصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ النَّائِمِ وَالحَائِضِ لاَ مِنْهُمَا وَإِنْ انْعَقَدَ سَبَبُ الوُجُوبِ

⁽١) وخلاف الأظهر عدم ندب قضائها، انظر مغني المحتاج: ١/ ٢٢٤.

 ⁽٢) أيضاً يُندبُ قضاءً ما فات من نفلٍ لمن اعتاد صيامه، انظر مغني المحتاج:
 (٢) ٤٤٨ .

 ⁽٣) لأنّ الاقتضاء بمعنى الطلب، وهو يَشمَلُ الطلبَ الواجب والمندوب، ولو قال:
 الوجوب، لما شمل المندوب، انظر مختصر ابن الحاجب: ١/ ٢٣٣.

⁽٤) العبارة المذكورة هي (لما سبق له مقتضِ للفعل. .) الأولى التعبير بقوله (لما سبق لفعله مقتض. .) وجه الاختصار: حذف لام له، ولام للفعل.

وجه الأوضح: أنَّ لفظَ (للفعل) بدلُ اشتمالٍ من (له)؛ لأنَّ له متعلق بقوله مقتضٍ، وفي العبارة الثَّانية لا حاجة إلى البدل، ولفعله وحده متعلقٌ بقوله مقتضٍ.

⁽٥) فالمتعمد للترك حصل عليه الاقتضاء، وفي القضاء يَستدرِكُ ما فاته من فعل هـو مُكلَّف به، وكذا المستدرِكُ فعلاً هو لم يكن موجها إلَيْه في وقته، بل موجَّهُ إلى غيره؛ لأنَّهُ كان نائماً وقت الصَّلاة، وكانت حائضة وقت الصوم، فالنَّائمُ والحائضُ لا اقتضاء يوجَّهُ إليهما في الوقت، بـل الاقتضاء إلى غيرهما وهما: المُنتَبِهُ والطَّاهِرةُ.

أَوْ النَّدْبِ فِي حَقِّهِمَا؛ لِوُجُوبِ القَضَاءِ عَلَيْهِمَا أَوْ نَدْبِهِ لَهُمَا ``.

وَخَرَجَ بِقَيْدِ الإِسْتِدْرَاكِ: إعَادَةُ الصَّلاَةِ المُؤَدَّاةِ فِي الوَقْتِ بَعْدَهُ [١١/١] فِي جَمَاعَةٍ مَثَلاً (٢).

وَلَمَّا أَطْلَقَ البَعْضَ فِي تَعْرِيفِ^(٣) الأَدَاءِ لِلْعِلْمِ بِقَيْدِهِ المُتَقَدَّمِ^(١) اقْتَصَرَ عَلَى الكُلِّ فِي القَضَاءِ^(٥)، فَيُضَمَّ إلَيْهِ مَا خَرَجَ بِالقَيْدِ: مِنْ أَنَّ فِعْلَ أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ فِي الوَقْتِ وَالبَاقِي بَعْدَهُ قَضَاءٌ.

وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ هَـذَا وَبَيْنَ ذِي الرَّكْعَةِ: أَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مُعْظَمِ أَفْعَالِ الصَّلاَةِ؟ إذْ مُعْظَمُ البَاقِي كَالتَّكْرِيرِ لَهَا، فَجُعِلَ مَا بَعْدَ الوَقْتِ تَابِعاً لَهَا بخلافٍ ما دونها.

⁽١) هنا يرد: أنَّهُ إذا لم يرد اقتضاء الفعل من النَّائم والحائض، فلماذا انْعقدَ سَبِبُ الوجوبِ أو النَّدب في حقَّهِما.

أجاب: انعقادُه لا للوجوب على أدائِه، بل لوجوبِ أو ندب القضاء عليهما.

 ⁽۲) فإن من صحّت صلاتُه داخل الوقت، وصلاً ها وأراد إعادتها بعد الوقت مع جماعة فهل يُسمئى فعله قضاء؟

الجواب: لا يُسمَّى؛ لأنَّهُ بعلمه لم يَسْتَدرِك شيئاً وجَبّ عليه.

⁽٣) لفظ (تعریف) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٤) أي قال بعض، والبعضُ يَشمَلُ ما هو أقلَّ من ركعةٍ وما هو ركعةٌ أو أكثرَ، والتقيئيد
 بالرَّكعة معلومٌ، وقد تَقدمَ أنَّ الشَّارح قيَّدَ البعضَ بركعةِ أو أكثرَ.

⁽٥) حيثُ لم يذكر البعض؛ لأنَّهُ معروفٌ، وأيضاً ينبغي أنْ يُعَرَّفَ قَيْدَ البعضِ كما عرف في الأداء، وهو: أن يكون ركعة كاملة تُؤدّى في الوقت، فإذا أدَّى أقلَّ من ركعة فالفعلُ قضاءً عند الجمهور ما عدا الحنفية.

(وَالْمَقْضِيُّ الْمَفْعُولُ)(١) مِنْ كُلِّ الْعِبَادَةِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، أَوْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ عَلَى الثَّانِي.

وَإِنَّمَا عَرَّفَ الْمَصْدَرَ وَالْمَفْعُولَ -المُسْتَغْنَى بأُحَدِهِمَا قَاتِلاً فِي المُوَدِّى: مَا فُعِلَ^(۲)، الَّذِي صَدَّرَ بهِ ابْنُ الحَاجِب تَعْرِيفَ الأَدَاءِ وَالقَضَاءِ وَالإِعَادَةِ^(۳) مَا فُعِلَ⁽¹⁾: إِشَارَةً إِلَى الإعْتِرَاضِ عَلَيْهِ⁽⁰⁾ فِي ذَلِكَ، أَيْ المُحُوجِ لِتَصْحِبِهِ إلَى قَالَ المُعْوِجِ لِتَصْحِبِهِ إلَى تَأْوِيلِ المَصْدَرِ بالمَفْعُولِ، وَإِنْ كَانَ إطْلاَقُهُ عَلَيْهِ شَائِعًا المَا،

المُصَنَّف (السُّبْكِي) هكذا عَرَّفَ وقال:

الأداءُ: فِعلُ بَعْض ما دَخَلَ وقتُه، عَرَّفَ المصْدَرَ بالمصْدَرِ.

والمؤدَّى: مَا فُعِلَ فِي الوقت، عَرَّفَ المفعولَ بالفعل المبني للمجهول المناسب له.

⁽١) أي أنَّ الفعل من صلاةٍ أو صومٍ إذا فُعِلَ بعد خروج الوقت في الصَّموم اتفاقاً أو بعده وقبله في الصلاة على رأي يُسمَّى مَقضياً.

 ⁽٢) أي عَرَّفَ لفظَ الأداءِ والقضاءِ المصدرين، كما عَرَّفَ المؤذَى والمقضيِّ اسمي
 المفعول.

والمفروض أنَّ تعريفَ المصدرِ يَكفي ويعرَفُ منهُ تَعريف اسم المفعول، أو تعريفَ اسم المفعول يَكُفِي عن تَعريفِ المصدر.

⁽٣) إنَّ ابن الحاجب عندما عَرَّفَ الأداءَ والقضاءَ والإعادةَ أتى بلَفظِ التعريفِ اللَّهِ عَرَّفَ به السُّبْكِي اسم المفعول هنا، أنظر التعريف في شرح المختصر للعضد: ٢٣٣ / ١

⁽٤) أي الماتن السُّبْكِي في منع الموانع.

⁽٥) أي الإعتراض على ابن الحاجب.

⁽٦) توضيح ذلك:

وَعَدَلَ فِي المَقْضِيِّ عَمَّا فُعِلَ إِلَى المَفْعُولِ، قَالَ: لأِنَّهُ أَخْصَرُ مِنْهُ، أَيْ بِكَلِمَةٍ؛ إذْ لأَمُ التَّعْرِيفِ كَالجُزْءِ مِنْ مَدْخُولِهَا، فَلاَ تُعَدُّ فِيهِ كَلِمَةً (١). وَكَلِمَةٍ وَالقَضَاءِ جَرْيلً وَزَادَ مَسْأَلَةَ البَعْضِ عَلَى الأصُولِيسِّنَ فِي تَعْرِيفَيْ الأَدَاءِ وَالقَضَاءِ جَرْيلًا

والقضاء: فعلُ كلِّ ما خرجَ وقتُه، عَرَّفَ المصدر بالمصدر.

والمقضيّ: المفعولَ خارجَ الوقتِ، عَرَّفَ اسم المفعول باسم المفعول.

وابنُ الحاجب هكذا عَرَّفَ الأداءَ والقضاءَ فقال:

الأداءُ: ما فُعِلَ في الوقت.

والقضاء: ما فُعِلَ خارج الوقت.

أيْ جعلَ تعريفَ اسْم المفعولِ للمصدرِ في الأداءِ والقضاءِ، وهذا المُصَنف لو اكتفى بتعريف المصادر لأغنى، ولكنْ عُرَفَ اسمى المفعول، وهذا التَّعريف ليسَ عَبَثاً، بل يريدُ أنْ يشيرَ إلى اعتراضهِ على ابْن الحاجب عندما جَعلَ تعريف اشم المفعول للمصدر، وَمِثْلُ هذا لا يستقيمُ إلا أنْ يُؤولَ المصدرُ باسم المفعول، مِثْلُ الخلق يراد به المخلوق، وهنا الأداءُ بمعنى المؤدّى، والقضاءُ بمعنى المَقْضي، وهو جائزٌ وشائعٌ في اللغة، لكن عَدمُ اللجوءِ إلى التأويل أفضل.

(۱) عُرَّفَ المؤدَّى بقوله: ما فُعِلَ، وعند تعريف المقضي قال: المفعول، وكان الأولى أنْ يَجْعل صيغةَ تعريفِهِ مُشْبِهِة للمؤدَّى ويقول أيضاً ما فُعل، وقد أوَّلَ له الشارح بأنَّةُ يرومُ الاختصار؛ لأنَّ (ما) كلمة و(فعل) كلمة، ولفظ المفعول كلمة واحدة، وإن كانت (ال) تعدُّ كلمة، ولكنْ صارت بِدَمجها مع المفعول كلمة واحدة، وهي كالجُزْء منها صورة، وإنْ كانت هي في الأصحِّ اسم موصول مِثْل (ما) فهُما أيضاً كلمتان في الواقع، ولكنْ دمجها مع اسم المفعول ترى ظاهراً كأنَّهما كلمة واحدة، فهي ليس كما قال الشارح معرفة، بيل موصولة، أمَّا من حيث الحروف فإنَّ حروف (المفعول) أكثر من حروف (ما فُعل).

عَلَى ظَاهِرِ كَلاَمِ الفُقَهَاءِ الوَاصِفِينَ لِذَاتِ الرَّكْعَةِ فِي الوَقْتِ بِهِمَا (١)، وَإِنْ كَانَ وَصْفُهَا بِهِمَا فِي التَّحْقِيقِ المَلْحُوظِ لِلأُصُولِيتِينَ بِتَبَعِيَّةِ مَا بَعْدَ الوَقْتِ لِمَا فِيهِ وَالعَكْسِ.

وَبَعْضُ الفُقَهَاءِ: حَقَّقَ فَوصَفَ مَا فِي الوَقْتِ مِنْهَا بِالأَدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ بِالقَضَاءِ، وَلَمْ يُبَالِ بِتَبْعِيضِ العِبَادَةِ فِي الوَصْفِ بِذَلِكَ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ غَيْرُهُ (٢).

وَعَلَى هَـذَا^(٣) وَالقَضَاءِ يَأْثَمُ المُصَلِّي بِالتَّأْخِيرِ، وَكَذَا عَلَى الأَدَاءِ نَظُراً لِلتَّحْقِيقِ (٤٠).

وَقِيلَ: لا . . . نظَراً لِلظَّاهِرِ المُسْتَنِدِ لِلْحَدِيثِ (٥) .

(١) الأصوليون يعرّفون الأداء: ما نُعِلَ كلُّه في وقتِ أدائه، والقضاء: ما نُعِـلَ كلُّـه خارج وقت أدائه.

والمصنف زاد عليهم: ما فعل ركعة منه داخل الوقت اعتبر أداء وما لم يفعل بعضه وهي تمام الركعة داخله اعتبره قضاء، فقد زاد البعض مخالفاً للأصوليين، تبع بذلك أسلوب الفقهاء بأنَّ ما أُدرِكَ منه ركعة داخل الوقت فهو أداء؛ لأنَّ ما بعد الوقت يتبع ما فيه إنْ كان ركعة، وإنْ كان أقلَّ من ركعةٍ فالقليلُ يتبع ما بعد الوقت، فتكون جميعها قضاء.

- (٢) أي أنَّ البعض وَصَفَ ما صُلِّيَ منها قبل خروج الوقت بالأداء، وما بعد خروجه بالقضاء، وإنْ كان البعض قد فرَّ من وصف الصَّلاة الواحدة بصفتين.
- (٣) أي على وصف الصّلاة بوصفين: الداخلُ في الوقت أداءٌ، والخارج قضاءٌ، فمن
 يُوْخُر إلى هذا الوقت فهو آثمٌ، وكذا على رَأَي من يعدُّها كلُّها قضاء.
- (٤) أي من يَعتبرُها أداءً تغليباً لما هو خارج الوقت للداخل فيه فإنَّه آثمٌ؛ لأنَّهُ متعمَّـدٌ
 بالتأخير نظراً لما حققه الأصوليون. ينظر المجموع: ٣/ ٤٧.
- (٥) هذا القُول هو قول البندنيجي. المجموع: ٣/ ٤٧. وذلك انسجاماً مع حديث =

[ثالثاً: الإعادة]:

(وَالْإِعَادَةُ فِعْلُهُ) _ أَيْ المُعَادِ _ أَيْ فِعْلُ الشَّيْءِ ثَانِياً (فِي وَقْتِ الأَدَاءِ) لَهُ:

(قِيلَ^(۱): لِخَلَلٍ) فِي فِعْلِهِ أَوَّلاً: مِنْ فَوَاتِ شَرْطِ، أَوْ رُكُنِ، كَالصَّــلاَةِ مَعَ النَّجَاسَةِ، أَوْ بِدُونِ الفَاتِحَةِ سَهْواً.

(وَقِيلَ^(۱): لِعُدْرٍ) مِنْ خَلَلٍ فِي فِعْلِهِ أَوَّلاً، أَوْ حُصُولِ فَضِيلَةٍ لَمْ تَكُنْ فِي فِعْلِهِ أَوَّلاً^(۱).

(فَالصَّلاَةُ المُكرَّرَةُ) وَهِيَ فِي الأَصْلِ المَفْعُولَةُ فِي وَقْتِ الأَدَاءِ فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ الإِنْفُرَادِ مِنْ غَيْرِ خَلَيلٍ (مُعَادَةٌ) عَلَى الثَّانِي؛ لِحُصُول فَضَسَلَة الجَمَاعَةِ، دُونَ الأَوَّلِ؛ لإِنْتِفَاءِ الخَيِّلِيُ

⁽١) هذا القَوْل لجمهور الأصوليين، الغيث الهامع: ٥٥ ـ ٥٥ .

⁽٢) مِنْهِ اللَّهُولِ هو الأقرب لإطلاق الفقهاء، واللُّغَةُ تساعد على ذلك. المصدر السابق.

 ⁽٣) هنا حصل خلاف في الباب إعادة الصّلاة في وقتها إلى رأيين:

الرأي الأول: إنَّ الإعادة لخللٍ في الأول، كما وضَّحَ الشَّادح.

رعلى هـذا إذا أُدِّيَت الصَّلاةُ بدون خللٍ لا تُعاد، ولا تُسَمَّى إنْ أُعيـدت مُعـادةً، وهو قول الحنفية والمالكية.

الرأي الثاني: إنَّ الإعادة لِعُذرِ، وهو أعمُّ من الخلل، فالخَللُ عُـذرٌ، وإعادتُها جماعةً بعد أنْ صلاًها منفرداً عذرٌ، وكذا إذا صلاها جماعةً وأُقيمت أخرى إمامُها أَصْلَحُ، أو في مكانٍ أفضل فهو عُذرٌ، وهو قول الشافعية والحنابلة.

وَالأَوَّلُ هُوَ المَشْهُورُ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الإِمَامُ الرَّازِيِّ^(۱) وَغَيْرُهُ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الحَاجِبِ^(۱).

وَإِنَّمَا عَبَّرَ المُصَنِّفُ فِيهِ بقِيلٌ ؛ نَظَراً لِاسْتِعْمَالِ الفُقَهَاءِ الأَوْفَقِ لَهُ الثَّانِي (٣)، وَلَمْ يُرَجِّحْ الثَّانِي لِتَرَدُّدِهِ فِي شُمُولِهِ لِأَحَدِ قِسْمَيْ مَا أَطْلَقُوا عَلَيْهِ الثَّانِي الثَّانِي لِتَرَدُّدِهِ فِي شُمُولِهِ لِأَحَدِ قِسْمَيْ مَا أَطْلَقُوا عَلَيْهِ الثَّانِي اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَى الصَّلاَةِ فِي وَقْتِ الأَدَاءِ فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ أُخُرَى اللَّذِي هُو الإَعَادَةَ : مِنْ فِعْلِ الصَّلاَةِ فِي وَقْتِ الأَدَاءِ فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى اللَّذِي هُو المَعْلِقِ : مِنْ مُسْتَحَبِّ عَلَى الصَّحِيحِ (٤): اسْتَوَتِ الجَمَاعَتَانِ أَمْ زَادَتُ الثَّانِيَةُ بِفَضِيلَةٍ: مِنْ كُونِ الإِمَامِ أَعْلَمَ، أَوْ أَوْرَعَ، أَوْ الجَمْعِ أَكُثَرَ، أَوْ المَكَانِ أَشْرَفَ.

فَقِسْمُ (°) اسْتِوَائِهِما بحسب الظَّاهِرِ المُحْتَمِلُ لِإِشْتِمَالِ الثَّانِيَةِ فِيهِ عَلَى

⁽۱) هو الإمام فخر الدين حُجَّة الحقَّ محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبري الأصل الدان الدان الدان الماء ، قته في العلوم العقلية ، ولد في الربَّي سنة (٤٤٥هـ)، الدان الدان الدان الدان الماء ، قته في العلوم العقلية ، ولد في الربَّي سنة (٤٤٥هـ)، وحد في العرب المربط عَالِيَة الدان الدان الدان المربط على المربط على المربط على المربط على المربط على المربط المربط

⁽۲) تقدمت توجمته في (۱/ ۲۰).

 ⁽٣) إذا ذان الحللُ هو انسبب المشهورُ، فلماذا لم يرجُوده الشَّبْرِي، بل قال عنه (فيل)؟
 أجاب: لم يرجُحه؛ لأنَّ الفقهاء اعتبروا السَّابق هو الأونق.

⁽٤) إذا كان استعمال الفُقهاء للثاني _وهو العُذْر _ فلمادا لم يرجُّحه أيضاً؟ الجواب: لم يرجُّحه؛ لأنَّهُ مُتردد بين الإعادة لخلل ولغيره، فهو شاملٌ لـلأوَّل ولغيره، والغيرُ هو تكرارُ الجماعات للأمور التي ذكرها.

⁽٥) قسم: مبتداً خبره قولُه (قد يقال) وضميرُ فيه يَعودُ إلى القسم، أي إذا نظرنا إلى ظاهر الجماعات المتكرِّرة نراها متساوية، ولكن يحتمل أنَّ الثانية فيها فضيلةً ليست في الأولى، وهذا الاحتمال هو الحكمةُ من القول باستحباب تكرار الجماعات عند الفقهاء.

فَضِيلَةٍ هِيَ حِكْمَةُ الاسْتِحْبَابِ وَإِنْ لَمْ يُطَّلَعْ عَلَيْهَا:

قَدْ يُقَالُ (١): يُعْتَبَرُ احْتِمَالُهُ (٢) فَيَتَنَاوَلُهُ التَّعْرِيفُ.

وَقَدْ يُقَالُ: لا . . فَلا . . .

وَيَكُونُ التَّعْرِيفُ الشَّامِلُ حِينَيْذٍ: فِعْلُ العِبَادَةِ فِي وَقْتِ أَدَائِهَا ثَانِياً لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

ثُمَّ ظَاهِرُ كَلاَمِ المُصَنَّفِ أَنَّ الإِعَادَةَ قِسْمٌ مِنْ الأَدَاءِ") وَهُـوَ -كَمَا قَالَ⁽¹⁾ مُصْطَلَحُ الأَكْثَرِينَ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا قَسِيمٌ (٥) لَهُ، كَمَا قَالَ (١) فِي المِنْهَاجِ: «العِبَادَةُ إِنْ وَقَعَتْ فِي

⁽١) هذه الجملةُ خبرُ المبتدأ وهو كلمة (فقسم).

⁽٢) ضمير احتماله يعود إلى القسم، أي أنَّ استواء الجماعتين بكل الأوصاف ما دام يحتمل أنَّ الثانية فيها فضيلةٌ عن الأولى فهذا الاحتمال عذرٌ، فيشملها التعريف الثاني، وإذا قُلنا لا تحتمل الأفضلية فلا يشملُها التعريف الثاني؛ لأنَّ الأفضلية عذرٌ.

٣) لأنَّها أُعيدت في الوقت، والأداء فعلُ المطلوب في وقته.

 ⁽٤) أي السُبْكِي في رفع الحاجب: ١/ ٤٩٨، الإعادة يصطلح عليها الأكثر أنَّها أداءً.

⁽٥) القسم هو بعضُ الكلّ ، فإذا قُلْنا: الأداءُ قسمان: ما يؤدّى في وقته لأوّل مرّة ، أو ما يؤدّى في وقته مرة ثانية ، فالإعادة هنا قسم من الأداء ، وأنّ العبادة إنْ أُديَت دون سبق خلل فهي أداء ، وإنْ فُعلت مرة أُخرى لخلل في الأولى فإعادة ، فالإعادة قسيم ، أي شريك للأداء ومقاسم له ، فالعبادة داخل الوقت أداء وإعادة .

⁽٦) لفظ: (قال) مكرر في (أ).

وَقْتِهَا المُعَيَّنِ وَلَمْ تُسْبَقْ بأَدَاءٍ مُخْتَلِّ فَأَدَاءٌ، وَإِلاَّ فَإِعَادَةٌ" (١).

* * *

⁽١) شرح المنهاج للأسنوي: ١/ ٦٧.



[أولاً: الرخصة]:

(وَالْحُكُمُ الشَّرْعِيُّ) أَيْ المَأْخُوذُ مِنْ الشَّرْعِ (إِنْ تَغَيَّرَ) مِنْ حَيْثُ تَعَلُّقُهُ (١) مِنْ صُعُوبَةٍ لَهُ عَلَى المُكَلَّفِ (إِلَى سُهُولَةٍ) كَأَنْ تَغَيَّرَ مِنْ الحُرْمَةِ لِلْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ (١) إِلَى سُهُولَةٍ) كَأَنْ تَغَيَّرَ مِنْ الحُرْمَةِ لِلْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ (١) إِلَى المُتَخَلَّمِ السَّبَ لِلْحُكْمِ الأَصْلِيِّ) المُتَخَلَّفِ عَنْهُ التَّرْكِ (١) إِلَى الْحِلِّ لَهُ (لِعُذْرٍ مَعَ قِيَامِ السَّبَ لِلْحُكْمِ الأَصْلِيِّ) المُتَخَلَّفِ عَنْهُ لِلْعُذْرِ (فَرُخُصَةٌ) أَيْ فَالحُكْمُ المُتَغَيِّرُ إِلَيْهِ السَّهْلُ المَذْكُورُ يُسَمَّى رُخْصَةً.

وَهِيَ لُغَةً: السُّهُولَةُ^(٣) (كَأَكُلِ المَبْتَةِ) لِلْمُضْطَرِّ (وَالقَصْرِ) الَّذِي هُوَ تَرْكُ الإِثْمَامِ لِلْمُسَافِرِ (وَالسَّلَمِ) الَّذِي هُوَ بَيْعُ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ (وَفِطْرِ

⁽۱) أي ارتباطه بالمكلّف به، فأكُلُ الميتَةِ حُكْمُهُ التّحريمُ من حيثُ تعلَّقُه بالمكلّف، ثمّ يتغيّرُ هذا التّعلَّقُ والارتباط إلى إباحة للمضطر، فقد تغير الحُكم لا من حيث النّسخ، بل من حيث ارتباطه، فقد كان الحكم التحريميُّ مرتبطاً بالمكلّف، فصار مرتبطاً به الحكم الإباحيُّ.

 ⁽٢) فإنْ أَكَلَ المينة كانَ فِعْلُه محرَّماً، والتَّحريمُ فيه صعوبةٌ على النَّفْس، وتركُ الصُّوم
 كان محرَّماً أيضاً، فعندما يتغير الأول إلى حِلِّ الأكل، والثاني إلى حِلِّ الإفطار فهذا التغير يُسَمَّى رُخْصَة.

⁽٣) المصباح المنير، مادة (رخص): ١/٤٠٢.

مُسَافِرٍ) فِي رَمَضَانَ (لا يَجْهَدُهُ الصَّوْمُ) بفَتْحِ اليَاءِ وَضَمَّهَا، أَيْ لاَ يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَةً قَوِيَةً (١).

(وَاجِباً) أَيْ أَكُلُ المَيْتَةِ، وَقِيلَ: هُوَ مُبَاحٌ (وَمَنْدُوباً) أَيْ القَصْرُ، لَكِنْ فِي سَفَرٍ يَبْلُغُ مَا مُو مَعْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِ (٢)، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغُهَا فِي سَفَرٍ يَبْلُغُ مَا مُو مَعْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِ (٢)، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغُهَا فَالإِثْمَامُ أَوْلَى ؛ خُرُوجاً مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِوُجُوبِهِ (٣).

وَمَنْ قَالَ: القَصْرُ مَكْرُوهٌ _ كَالمَاوَرْدِيُّ () _ أَرَادَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً غَيْرَ شَدِيدَةٍ ، وَهُوَ بَمَعْنَى خِلاَفِ الأَوْلَى (وَمُبَاحاً) أَيْ السَّلَمُ (وَخِلاَفَ الأَوْلَى) أَيْ فَطْرُ مُسَافِر لاَ يَجْهَدُهُ الصَّوْمُ ، فَإِنْ جَهَدَهُ فَالفِطْرُ أَوْلَى .

وَأَتَى بِهَذِهِ الأَحْوَالِ اللازِمَةِ ؛ لِبَيَانِ أَقْسَامِ الرُّخْصَةِ (°).

⁽١) لأنَّهُ إِنْ شَقَّ عليه، وخَشيَ من الصَّوم حصول ضَررٍ وَجَبَ الإفطار.

 ⁽٢) أي في كتب الفِقْهِ: إذا كان سَفَرُ المُشلِم ثلاثة مراحل يُندبُ له القَصر؛ لأنَّ هـذه المسافة مسافة قصر عند أبي حنيفة، والقصرُ عنده واجبٌ.

لذا فالقصر مندوبٌ خروجاً من خلافه، وإنَّ كان دونَ ذلك، وبقدر المرحلتين جازَ القَصرُ لكن الإتمام أولى؛ لأنَّها ليست مسافةً قصرِ عند أبي حنيفة، ومراعاة ذلك للخروج من خلافه في كلا الحالتين. انظر مغني المحتاج: ١/ ٢٧١.

⁽٣) انظر شرح الهداية: ١/ ٩٦.

⁽٤) هو على بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي، أقضى القضاة تفقه على يد الشيخ أبي حامد الإسفراييني، درَّسَ في البصرة وبغداد سنين كثيرة، وله مصنفات كثيرة في الفِقه والأصول وغيرها، منها الحاوي الكبير، توفي سنة (٤٥٠هـ)، الطبقات للأسنوى: ٢/ ٢٣٦.

 ⁽٥) تبين أنَّ أنواع تحول الحكم من صعوبة إلى سهولة أربعة:

يَعْنِي الرُّخْصَةُ كَحِلِّ المَـذْكُورَاتِ: مِـنْ وُجُـوبٍ، وَنَـدْبٍ، وَإِبَاحَـةٍ، وَخِلافِ الأَوْلَى.

وَحُكْمُهَا الأصلِيُّ الحُرْمَةُ.

وَأَسْبَابُهَا: الخَبَثُ فِي المَيْتَةِ، وَدُخُولُ وَقُنَيْ الصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ فِي القَصْرِ وَالفِطْرِ؛ لأَنَّهُ سَبَبٌ لِوُجُوبِ الصَّلاَةِ تَامَّةً، وَالصَّوْمِ، وَالغَرَرِ فِي السَّلَمِ، وَهِيَ قَائِمَةٌ حَالَ الحِلُّ^(۱) [1٢/١].

وَأَعْذَارُهُ: الاضْطِرَارُ، وَمَشَقَّةُ السَّفَرِ، وَالحَاجَةُ إِلَى ثَمَنِ الغَلاَّتِ قَبْـلَ إِذْرَاكِهَا.

وَسُهُولَةُ الوُجُوبِ فِي أَكْلِ المَيْتَةِ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِغَرَضِ النَّفْسِ فِي بَقَائِهَا. وَقِيلَ: إِنَّهُ عَزِيمَةٌ؛ لِصُعُوبَتِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وُجُوبٌ (٢).

أ. يَتَحَوَّلُ الحرام إلى الواجب، مِثْلُ: أكل الميتة للمضطر، فإنَّهُ كان حراماً.
 ب. يَتَحَوَّلُ الحرام إلى مندوب، مِثْلُ: القصر إذا كان السفر فوق ثلاث مراحل،
 ونقصان الصَّلاة محرَّمٌ.

ج - يَتَحَوَّلُ الحرام إلى مباح، مِثْل: السَّلَم فإنَّه مباحٌ، وبيع ما لا وجود له حرامٌ. د ـ يَتَحَوَّلُ الحرام إلى خلاف الأولى، مِثْلُ: الفطر للمسافر، فالفطر في رمضان محرم.

إذن أقسام الرُّخصة من حيث الأحكام الشرعيَّة أربعة ، كما سبق بيان ذلك . ملاحظة: هناك من يرى أنَّ أكُل الميتة للمضطر تحول من التحريم إلى الإباحة ، وهو مرجوح .

⁽١) في (أ) الحلل.

⁽٢) هذا القَوْل قال به الكيا الهراسي، تشنيف المسامع: ١/ ٨٠.

وَمِنَ الرُّخْصَةِ: إِبَاحَةُ تَرْكِ الجَمَاعَةِ فِي الصَّلاَةِ لِمَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ.

وَحُكْمُهُ الأَصْلِيُّ: الكَرَاهَةُ الصَّعْبَةُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الإِبَاحَةِ(').
وَسَبَبُهَا: قَائِمٌ حَالَ الإِبَاحَةِ، وَهُوَ الانْفِرَادُ فِيمَا يُطْلَبُ فِيهِ الاجْتِمَاعُ مِنْ شَعَائِر الإِسْلاَم('').

الجواب: إذا ما قورن المكروه بالمباح يظهر أنَّهُ صعب؛ لأنَّ الإباحة تخيير، والكراهة فيها نهي عن فعل المكروه، ولكن ليس نهياً حتمياً.

(٢) الرخصة لا تحصل إلا بأركان أربعة:

أ ـ أن يكون للحكم قبلها حكم آخر .

ب ـ أن يكون سبب الحكم السابق باقياً غير منسوخ.

ج - أن يوجد عذر لترك الحكم الأول.

د ـ أن يتحول إلى ما هو أسهل.

فأكل الميتة: حكمها الأصلي التحريم، وسبب الحكم الخبث والضرر في اللحم، وعذر التحول الاضطرار، والسهولة الرغبة في الحياة الموافقة لغرض النَّفْس.

وقصر الصَّلاة: حكمه التحريم؛ لوجوب إتمام الصَّلاة، وسبب الوجوب دخول الموقت.

والعذر: السفر، والسهولة: الاقتصار على الركعتين بدل الأربع.

الإفطار في رمضان: حكمه التحريم، وسبب الوجوب شهود الشهر.

والخلاف حصل من أنّ التحول من الحرام الذي هو عزيمة إلى الوجوب الذي هو عزيمة إلى الوجوب الذي هو عزيمة أيضاً، فالوجوب عزيمة ؛ لأنّ الوجوب فيه صعوبة أيضاً، ومن نظر أنّة تحول من المنع إلى جواز الفعل قال: إنّه رخصةٌ ومباحٌ.

⁽١) هذا جواب لسؤال هو: إنَّ الكراهة غير ممنوعة منع تحريم، فمن أين وصفت بالصعوبة؟

[ثانياً: العَزِيْمَةُ]:

(وَإِلاً)(١) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ الحُكْمُ كَمَا ذُكِرَ:

بأَنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ أَصْلاً، كَوْجُوبِ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ.

أَوْ(١) تَغَيَّرَ إِلَى صُعُوبَةٍ، كَحُرْمَةِ الإصْطِيَادِ بِالإِحْرَامِ بَعْدَ إِبَاحَتِهِ قَبْلَهُ.

أَوْ^(٣) إِلَى سُهُولَةٍ: لاَ لِعُذْرٍ كَحِلُ تَرْكِ الوُضُوءِ لِصَلَاةٍ ثَانِيَةٍ مَثَلاً لِمَنْ لَمْ يُحْدِثْ بَعْدَ حُرْمَتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ خِلاَفُ الأَوْلَى.

أَوْ^(١) لِعُذْرٍ لاَ صَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الأَصْلِيِّ، كَإِبَاحَةِ تَرْكِ ثَبَاتِ

= والسبب للفطر: السفر، والسهولة: لمشقة السفر.

وجواز السلم: الأصل تحريم بيع عين غير موجود، والسبب الغرر.

والعذر: الحاجة إلى ثمن المباع، والسهولة: الإباحة للعقد أيسر من المنع.

(۱) العزيمة: بقاء الحكم دون تغير، أو يتغير إلى ما فيه صعوبة لا إلى سهولة، أو
 إلى سهولة لكن بدون عذر، أو لعذر مع وجود سبب المنع.

فالذي لا يتغير: مِثْل وجوب الصلوات المخمس كاملة .

والذي يتغير إلى صعوبة: مِثْل منع المحرم من حل الصيد سابقاً إلى التحريم. والذي تغير إلى سهولة لا لعذر: مِثْل من عنده وضوء وجاء وقت الصّلاة ولسم يترضأ لها فهو خلاف الأولى، وخلاف الأولى كالمكروه.

أو تغير لعذر مع انتفاء السبب: مِثْل هروب الواحد أمام العشرة، فإنه كان حراماً ثمَّ أبيح الهروب، إلا أمام الاثنين، فيحرم، وهنا السبب منتف؛ لأنَّ الثبات كان لقلة المُشلِمين والآن ذهب لكثرتهم، وكل هذه الحالات عزيمة.

- (۲) معطوف على قوله لم يتغير.
- (٣) معطوف على قوله لم يتغير.
- (٤) معطوف على قوله لا لعذر.

الوَاحِدِ مَثَلاً مِنْ المُسْلِمِينَ لِلْعَشَرَةِ مِنْ الكُفَّارِ فِي القِتَالِ بَعْدَ حُرْمَتِهِ.
وَسَبَبُهَا قِلَّةُ المُسْلِمِينَ، وَلَمْ تَبْقَ حَالَ الإِبَاحَةِ؛ لِكَثْرَتِهِمْ حِينَئِذِ.
وَعُدْرُهَا: مَشَقَّةُ الثَّبَاتِ المَدْكُور لَمَّا كَثُرُوا.

(فَعَزِيمَةٌ) أَيْ فَالحُكُمُ غَيْرُ المُتَغَيِّرِ، أَوْ المُتَغَيِّرُ إِلَيْهِ الصَّعْبُ، أَوْ السَّهْلُ المَذْكُورُ يُسَمَّى عَزِيمَةً.

وَهِيَ لُغَةً: القَصْدُ المُصَمَّمُ؛ لأِنَّهُ عُزِمَ أَمْرُهُ - أَيْ قُطِعَ وَحُتِمَ - صَعُبَ عَلَى المُكَلَّفِ أَوْ سَهُلَ(١).

وَأُورِد (٢) عَلَى التَّعْرِيفَيْنِ: وُجُوبُ تَرْكِ الصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ عَلَى الحَائِضِ فَإِنَّهُ عَزِيمَةٌ وَ") يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الرُّخْصَةِ (١).

وَيُجَابُ: بِمَنْعِ الصَّدْقِ^(٥): فَإِنَّ الحَيْضَ الَّذِي هُوَ عُذْرٌ فِي التَّرْكِ مَانِعٌ

⁽١) لسان العرب مادة (عزم): ٢٩٩/١٢.

 ⁽٢) أي اعترض عليهما بالنَّقْض والتَّخَلُّف.

⁽٣) الواو ساقطة من (أ).

⁽³⁾ أي أنَّ الحائض تتحول من وجوب الصَّلاة الذي هو عزيمة إلى وجوب تركها، والوجوب عزيمة، ولكن تحوَّلَت من الصُّعوبةِ وهي أداء الصَّلاة إلى سهولة وهي تركها مع بقاء أسباب الوجوب، وهي دخول أوقاتها ومع العذر _ وهوالحيض - فأوصاف الرخصة متوافرة فيها، فكيف نصفها بالرخصة بموجب الاوصاف، وعزيمة بموجب الوجوب؟

أجاب الشارح على ذلك بقوله ويجاب.

 ⁽٥) أي لا يطلق ويصدق على تركها الصَّلاة لفظ الرخصة، توضيح ذلك:
 إنَّ تحول وجوب الصَّلاة إلى وجوب الترك له نظرتان:

مِنْ الفِعْلِ، وَمِنْ مَانِعِيَّتِهِ نَشَأَ وُجُوبُ التَّرْكِ.

وَتَقْسِيمُ المُصَنِّفِ - كَالبَيْضَاوِيُّ وَغَيْرِهِ ('' - الحُكْمَ إلَى الرُّخُصَةِ وَالعَزِيمَةِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّغَةِ مِنْ تَقْسِيمِ الإِمَامِ الرَّاذِيِّ وَغَيْرِهِ ('' الفِعْل الَّذِي هُوَ مُتَعَلَّقُ الحُكْم إلَيْهِمَا ('''.

* * *

إنّه ترك العذر الحيض، أو ترك لمانع الحيض.

فمن نظر الترك للعذر، إنطبق عليه ضوابط الرخصة، فيحِقُّ لـه إطلاق الرخصة على ترك الصَّلاة للحائض؛ لأنَّهُ تغيَّر لعـذر، مـع بقـاء سـبب الوجـوب، وإلـى سهولة.

ومن نظر إلى أن الترك لفعل الصَّلاة للمانع، وهو الحيض فإن ضوابط الرخصة لم تنطبق عليه؛ لأنَّ الترك فيها لعذر، وهنا لمانع قال: إنَّ الترك عزيمة وليس رخصة، فوجوب الترك نشأ من المانعية لا من العذر، إذن ينطبقُ على ترك صلاتِها العزيمةُ لا الرخصة؛ لأنَّ الرخصة تكون لعذر، وهذا كان لمانع.

- (١) منهاج الأصول للبيضاوي بشرح الأسنوي: ١/ ٧٣.
- (۲) المحصول: ١/ ٢٨، أي قَسَّموا الفعل إلى الرخصة والعزيمة، ولم يقسَّموا الحكم إليهما.
- (٣) المُصَنَّف والبيضاوي وبعض الأصوليين جعلوا الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم، والإمام الرازي وبعض الأصوليين قَسَّموا الفعل الذي يرتبط به الحكم إلى رخصة وعزيمة، ووجْهُ قرب كونهما من أقسام الحكم أقرب إلى اللغة ؛ لأنَّ من يأكل الميتة أو يصلِّي الظهر لا يُوصفُ عمله بهما بأن يقال: ما هو عمله أرخصة أم عزيمة؟ بل يقال: ما حكم عمله؟ فيقال: رخصة لآكل الميتة، وعزيمة لمصلي الظهر، أما الجواب على الأول فيقال: أكلٌ وصلاةً.



[تَعْريفُ الدَّليْل]

(وَالدَّلِيلُ مَا)(١) أَيْ شَيْءٌ (بُمْكِنُ التَّوَصُّلُ) أَيْ الوُصُولُ بكُلْفَةٍ (٢) (بصَحِيحِ النَّظَرِ (٣) فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيُّ) بأَنْ يَكُونَ النَّظَرُ فِيهِ مِنْ الجِهَةِ النَّيْ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَنْتَقِلَ الدَّهْنُ بِهَا إِلَى ذَلِكَ (١)......

أ ـ الضروريُّ: وهي حصول العلم بضرورة له دون اختيار، بل بمجرد الالتفات، فالنَّار حارةٌ تُعْرفُ بمجرَّد إدراكِ وتصوُّرِ النَّار، وهذا نهارٌ بمجرد النَّظَر إلى الشمس، وهكذا فإنَّه يحصل عندك العلم بالحرارة ووجود النَّهار رغم أنفك ودون إرادتك.

ب النّظري: هو العلم الحاصل بواسطة النّظر والاستدلال، فالعلمُ بوجود صانع للكون لا يحصلُ إلا بعد أنْ تتحرّك النّفسُ بالانتقال من شيء إلى آخر؛ لتصل إلى النتيجة فتقول: العالم حادث مقدمةٌ صُغْرى - ؛ لأنّك تشاهد تغيره، وكلّ حادث له محدث مقدمةٌ كُبرى - ؛ لأنّك تعلم سابقاً كلّ مصنوع له صانعٌ، وبعد هذا الانتقال من الصُغْرى إلى الكُبرى تصل إلى قولك: فالعالم له مُحدِثُ الذي هو النتيجة، ويُسمَّى المطلوب الخبرى أيضاً.

(٤) هذا تُوضيحٌ للمُرادِ بقولِهِ (صحيح النظر فيه).

⁽١) هنا (ما) نكرة بمعنى شيء.

 ⁽٢) قال: التوصل بكلفة أخذت الكلفة من لفظ التوصُّل؛ لأنَّ باب تفعَّل مبناه التكلف،
 فإذا قلت: التَّعَلُّم يعني حصول العلم بكلفة، وعدم سهولة.

⁽٣) المعلومات تحصل للإنسان بسبين: الضرورة، والنَّظر.

المَطْلُوبِ المُسَمَّاةِ(١) وَجْهَ الدَّلالَةِ.

وَالْخَبَرِيُّ: مَا يُخْبَرُ بهِ، وَمَعْنَى الوُصُولِ إلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ: عِلْمُهُ أَوْ ظَنَّهُ. فَالنَّظَرُ هُنَا: الفِكُرُ لاَ بقَيْدِ المُؤَدِّي إلَى عِلْمِ أَوْ ظَنَّ كَمَا سَيَأْتِي (١)؛ حَذَراً مِنْ التَّكْرَادِ (٣).

وَالْفِكْرُ: حُرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولاتِ(٤).

وَشَمِلَ التَّعْرِيفُ الدَّلِيلَ القَطْعِيَّ كَالْعَالَمِ لِوُجُودِ الصَّانِعِ، وَالظَّنْيَّ كَالنَّارِ لِوُجُودِ الدُّخَانِ، وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ لِوُجُوبِهَا(٥).

فَبِالنَّظُرِ الصَّحِيحِ فِي هَذِهِ الأَدِلَّةِ - أَيْ بِحَرِّكَةِ النَّفْسِ فِيمَا تَعَقَّلَهُ مِنْهَا مِمَّا

ففي المثال السابق توصَّلْنا إلى وجود محدث للعالم بواسطة المقدمَتينِ الصَّحيحتين اللَّتين هما صالحتان؛ لأنَّ الدُّهُن ينتقلُ منهما إلى النتيجة _ والمقدمَّتان تُسمَّيان وجُه الدلالة على وجود الصانع؛ لذا لو قلنا العالم معلوم _ وكلُّ معلومٍ له محدثٌ لا نصل إلى أنَّ له محدثاً؛ لأنَّ الكُبرى فاسدة، فالله معلوم وليس له محدث، فلا وَجُهٌ للدلالة.

- (٢) في (١/ ١٨٢) أي أنَّهُ هنا أراد تفسير الدليل بحدٌ ذاته وليس تفسيراً له من حيث أنَّهُ يوصِلُ إلى ظنُّ أو علم.
- (٣) لأنّه سيأتي قوله: (والنّظر الفكر المؤدي إلى علم أو ظن) فلا تكرار لأنّه ذكره هنا غير مقيّدٍ وسيذكرُه هناك مقيّداً، فلا تكرار؛ لأنّ التكرار معيبٌ عند المؤلفين.
 - (٤) فالنَّفس انتقلت من الصُّغرى إلى الكُبرى ثمَّ وصلت إلى النتيجة.
- (٥) أتى بثلاثة أَدِلَّة الأول عقلي وقطعي، والشاني حسِّي وظنَّي، إذ قد توجد نارٌ
 ولا دخان، والثالث شرعيٌّ وظنِّي؛ لاحتمال كون الأمر للندب.

⁽١) صفة ونعت للجهة.

مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِهِ إِلَى تِلْكَ المَطْلُوبَاتِ كَالحُدُوثِ فِي الأَوَّلِ، وَالإِحْرَاقِ فِي الثَّانِي، وَالأَمْرِ بالصَّلاَةِ فِي الثَّالِثِ - تَصِلُ إِلَى تِلْكَ المَطْلُوبَاتِ بِأَنْ تُرَتَّبَ هَكَذَا.

العَالَمُ حَادِثٌ _ وَكُلُّ حَادِثٍ لَهُ صَانِعٌ _ فَالعَالَمُ لَهُ صَانِعٌ.
النَّارُ شَيْءٌ مُحْرِقٌ _ وَكُلُّ مُحْرِقٍ لَهُ دُخَانٌ _ فَالنَّارُ لَهَا دُخَانٌ.

أَقِيمُوا الصَّلاَةَ، أَمْرٌ بالصَّلاةِ _ وَكُلُّ أَمْرٍ بِشَيْءٍ لِوُجُوبِهِ حَقِيقَةً _ فَالأَمْرُ بالصَّلاةِ لِوُجُوبِهَا.

وَقَالَ: يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ _ دُونَ يُتَوَصَّلُ _ ؛ لِأِنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ دَلَيْلاً وَإِنْ لَمْ يُنْظَرُ فِيهِ النَّظَرَ المُتَوَصَّلَ بهِ (١).

وَقَيَّدَ النَّظَرَ بالصَّحِيحِ ؛ لأِنَّ الفَاسِدَ لاَ يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِهِ إِلَى المَطْلُوب؛ لإنْتِفَاءِ وَجْهِ الدَّلالَةِ عَنْهُ، وَإِنْ أَدَّى إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ اعْتِقَادٍ أَوْ ظَنَّ.

كَمَا إِذَا نَظَرَ فِي الْعَالَمِ مِنْ حَيْثُ البَسَاطَةُ (١)، وَفِي النَّارِ مِنْ حَيْثُ

⁽۱) أي هو بحد ذاته يكون دليلاً وصالحاً للاستدلال به، ولو أهمل ولم يُستعمل فعلا ، بل هو صالح للاستدلال، ولو قال يتوصل فقط لا يُسَمَّى دليلاً إلا عند الاستدلال به واقعياً.

⁽٢) العالم مركّب من أربعة عناصر الماء، والنّار، والتُراب، والهواء، فالمفروض أَنْ ينظر إليه أَنّهُ مركب، فلو أراد أَنْ ينظر إليه من واحد من عناصره فقط لصار بسيطاً - أي غير مركب _ لما توصلنا بذلك إلى وجود صانع له فإذا قلنا العالم بسيط، وكلّ بسيط له محدث لا نصل؛ لأنّ الكُبرى فاسدة، فليس كلّ بسيط له محدث، لأنّ الكُبرى فاسدة، فليس كلّ بسيط له محدث، لأنّ الكبرى فاسدة، فاليس كلّ بسيط له محدث،

التَّسْخِينُ: فَإِنَّ البَسَاطَةَ، وَالتَّسْخِينَ (١) لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِمَا أَنْ يُنْتَقَلَ بِهِمَا إلَى وُجُودِ الصَّانِعِ وَالدُّخَانِ.

وَلَكِنْ يُؤَدِّي إِلَى وُجُودِهِمَا هَذَانِ النَّظَرَانِ مِمَّنْ اعْتَقَدَ:

أَنَّ العَالَمَ بَسِيطٌ ۔ وَكُلُّ بَسِيطٍ لَهُ صَانِعٌ ۔ وَمِمَّنْ ظَنَّ أَنَّ كُلَّ مُسَخِّنٍ لَهُ دُخَانٌ(٢).

أَمَّا الْمَطْلُوبُ غَيْرُ الْخَبَرِيِّ - وَهُوَ التَّصَوُّدِيُّ - فَيُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ - أَيْ يُتَصَوَّرُ بما يُسَمَّى حَدَّا لِلإِنْسَانِ (٣). بمَا يُسَمَّى حَدَّا لِلإِنْسَانِ (٣). وَسَيَأْتِي حَدُّ الْحَدُّ الشَّامِلُ لِذَلِكَ وَلِغَيْرِهِ (٤).

(۱) فإذا قلنا النّار مُسَخّنة، وكلُّ مسخّنٍ لهُ دخان لا نصل إلى النتيجة؛ لأنَّ الشمس مسخّنة وليس لها دخان.

 ⁽۲) نعم يَصل إلى النتيجة من يعتقد أنَّ العالم بسيطٌ، وأنَّ الشمس مـثلاً لهـا دخـان؟
 لأنَّهُ يرى أنَّ هذا النَّظر صحيح.

⁽٣) فالعالم له محدِثٌ مطلوبٌ تصديقيٌّ لا نصل إلى معرفته إلا بالدليل النَّظري، أما الإنسان فإنَّهُ تصوُّري يمكن معرفته بالتعريف، وهو الحيوان النَّاطق، فلا يُسَمَّى دليلاً عليه، بل حداً ومعرفاً.

⁽٤) في (١/ ١٧٤).



(وَاخْتَلَفَ أَيْمَتُنَا هَلْ العِلْمُ)(١) بالمَطْلُوب الحَاصِلِ عِنْدَهُمْ (عَقِيبَهُ) أَيْ عَقِيبَ صَحِيح النَّظَرِ:

عَادَةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ _ كَالأَشْعَرِيِّ (٢) _ فَالاَ يَتَخَلَّفُ إِلاَّ خَرْقاً لِلْعَادَةِ، كَتَخَلُّفِ الإِحْرَاقِ عَنْ مُمَاسَّةِ النَّارِ.

أَوْ (٣) لُزُوماً عِنْدَ بَعْضِهِمْ - كَالإِمَامِ الرَّازِيِّ (٤) _ فَلاَ يَنْفَكُّ أَصْلاً (٥)،

وقد شبَّه اللزوم بالعرض إذا وُجِدَ لزم وجود الجوهر؛ لأنَّهُ محلُّ له. فإذا قلنا حُمْرَةٌ أو حركةٌ لزم تصوُّرُ موضع لهما لعدم قيامهما بذاتهما.

 ⁽۱) سبق في تعريف السبب (۱/ ۱۳۱)، أن تحدّث عن حصول المسبب عقب وجود
 السبب هل هو عادي، أو لزومي؟.

⁽٢) لأنَّ عنده أنَّ الله يخلقُ المسببات عند وجود الأسباب لا بها.

⁽٣) في (ج): (و) بدل (أو).

^(£) المحصول: ١٥/١.

⁽٥) حصولُ العلم بعد ذكر الدليل على المعلوم خاضعٌ لقانون السبب والمسبب، فالمقدَّمات سببٌ والنتيجةُ مسبب، ويجري فيه ما سبق، هل المسبب موجود بعد السبب عادة، كما يقول الأشعري، أو لزوماً كما يقول الرازي، أو بسبب التولد كما يقول المعتزلة؟ آراء.

كُوْجُودِ الجَوْهَرِ لِوُجُودِ العَرَضِ.

(مُكْتَسَبٌ)؟ لِلنَّاظِرِ(١).

فَقَالَ الجُمْهُورُ: نَعَمْ...؛ لأَنَّ حُصُولَهُ (٢) عَنْ نَظَرِهِ المُكْتَسِب لَهُ.

وَقِيلَ: لاَ^(٣)... الأِنَّ حُصُولَهُ اضطرادِيٌّ لاَ قُدْرَةَ عَلَى دَفْعِهِ وَلاَ الانْفِكَاكِ^(٤) عَنْهُ. فَلاَ خِلاَفَ إِلاَّ فِي التَّسْمِيةِ^(٥)، وَهِيَ بالمُكْتَسَب أَنْسَبُ^(١).

وَالظَّنُّ كَالعِلْمِ فِي قَـوْلَي الاكْتِسَـابِ وَعَدَمِـهِ (٧)، دُونَ قَـوْلَيِ اللَّـزُومِ وَالعَادَةِ؛ لأَنَّهُ لاَ ارْتِبَاطَ بَيْنَ الظَّنُّ وَبَيْنَ أَمْرٍ مَا، بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ تَخَلُّفُهُ عَنْهُ عَقْلاً أَوْ عَادَةً (٨)؛ فَإِنَّهُ مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ قَدْ يَزُولُ لِمُعَارِضِ (٩).

كَمَا إِذَا أَخْبَرَ عَدُلٌ بِحُكُم وَآخَرُ بِنَقِيضِهِ (١٠).

⁽١) أي يحصل بتعبِّ وكُسبِ للنَّاظر المُستدلُّ.

 ⁽٢) أي حصول العلم نتج عن نَظَر النَّاظر المُستدلِّ، ونَظَرُهُ هو الذي اكتسبه.

⁽٣) قال به الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني، وإمام الحرمين، الغيث الهامع، ص(٦١).

⁽٤) في (ط): انفكاك، والضروريُّ يحصل عند النَّاظر رغم أنف، دون إرادةٍ لـه فـي حصوله أو دفعه والخلاص منه.

⁽٥) لأنَّهُ حاصلٌ لا محالة وسواءٌ حصل بالكسب أم بالضرورة.

⁽٦) لأنَّ النَّاظر قدَّم كسباً وتعباً في حصوله من خلال المقدُّمتين والدليل.

 ⁽٧) أيضاً حصول النّتيجة الظنّية بعد الدليل الظنّي، هل حصلت اكتساباً أو ضرورة؟
 الجمهور حصلت اكتساباً، والمخالف لهم يقول ضرورة.

 ⁽A) أي لايمكن أنْ نقول في الظّني حصلت عادةً أو لزوماً أو تولداً كالقطعي.

⁽٩) في (أ) و(ط): لعارض.

⁽١٠) فإذا استدل الشافعيُّ على أنَّ لمس المرأة ناقضٌ، فالحكم ليس حاصلاً عن الدليل =

أَوْ لِظُهُورِ خِلاَفِ المَظْنُونِ، كَمَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ لِكَوْنِ مَرْكَبهِ وَخَدَمِهِ بِبَابِهَا ثُمَّ شُوهِدَ خَارِجَهَا(١).

وَأَمَّا غَيْرُ أَثِمَّتِنَا: فَالمُعْتَزِلَةُ قَالُوا: النَّظُرُ [1٣/1] يُولِّدُ العِلْمَ كَتَوْلِيدِ حَرَكَةِ اليّدِ لِحَرَكَةِ المِفْتَاحِ عِنْدَهُمْ (٢).

وَعَلَى وِزَانِهِ يُقَالُ: الظَّنُّ الحَاصِلُ مُتَوَلِّدٌ عَنْ النَّظَرِ عِنْدَهُمْ وَإِنْ لَسمْ يَجِبْ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ عَقِيبَهُ _ باليَاءِ _ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ جَرَتْ عَلَى الأَلْسِنَةِ، وَالكَثِيرُ تَرْكُ اليَاءِ كَمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ^(٣) فِي تَحْرِيرِهِ^(٤).

لزوما أو عادة، بل ظناً، وذلك لحصول ما يعارضه وهو أنَّه ﷺ كان يُقبِلُ بعض نسائِه ويُصلِّى.

⁽۱) المشاهدة خارج الدار عارضت الدليل الظنّي، وهو وجود مركبه في الدار.
فهنا وجودُ السيارة بباب دار زيد دليلٌ ظنّيٌ على وجوده داخله، فلا يُطلق على
حصول هذا الظنّ أنّهُ جرى عادةً أو لزوماً؛ لأنّهُ قد يظهر ما يعارض ذلك بأنْ
يرى خارجه.

⁽٢) وهنا المستَدِلُّ ذكرَ الدليلَ فتولَّدَ منه حصول النتيجة بناءً على مذهبهم أَنَّ العبد هو يخلقُ أفعالَهُ، وليس فعلُهُ من خلق الله، وهنا العبدُ المستدلُّ يبأتي بالدليل، فيحصُلُ الحكمُ أو المدلولُ بفعل العبدِ، ولا أثر لله تعالى فيه.

⁽٣) هو الشيخ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النّووي بن مري، كان محرّراً للمذهب الشافعي ومنقّحاً له، ولد بنوى سنة (٣٦١ه)، ونوى قرية من أعمال دمشق، له مصنفات كثيرة، أشهرها: منهاج الطالبين، وروضة الطالبين، تـوفي سنة (٣٧٦ه)، ودفن بنوى. طبقات السُّبْكي: ٨/ ٣٩٥.

⁽٤) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي: ص(١٤٠).

[تَعْريفُ الحَدُ عندُ الأُصُوليَين]

(وَالحَدُّ) عِنْدَ الأُصُولِيِّينَ: مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا عَدَاهُ (١) كَالمعرَّف عِنْدَ المَنَاطِقَةِ، وَلاَ يُمَيِّزُ كَذَلِكَ إلاَّ مَا لاَ يَخُرُجُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ المَحْدُودِ (١) وَلاَ يَذْخُلُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِهَا (٣).

وَالأَوَّلُ: مُبَيِّنٌ لِمَفْهُومِ الحَدِّ، وَالثَّانِي مُبَيِّنٌ لِخَاصَّتِهِ، وَهُـوَ بِمَعْنَى قَوْلِ المُصَنَّفِ _ كَالقَاضِي أَبِي بَكْرِ البَاقِلانِيِّ _ : الحَدُّ (الجَامِعُ) أَيْ لأَفْرَادِ المَحْدُودِ (المَانِعُ) أَيْ مِنْ دُخُولِ غَيْرِهَا فِيهِ.

⁽۱) أي ما يميئزُ النَّوع عن مشاركاته في الجنس، وسواء كان التعريف بالذاتيات، وهي ما يتكون منها المعرف وداخلة في حقيقته، مِثْلُ: الإنسان حيوان ناطق، أو بالعرضيَّات وهي الأوصاف الخارجة عن حقيقته وتركيبه، مِثْل: الإنسان حَيَوان ضاحك، وكلاهما يميئزان الإنسان عن بقية الحيوانات، فالمناطقة يُسمُّون التعريف بالذاتيات وحقائقِ الشيء المركب منها حدًّا كالمثال الأول.

ويسمُّون التعريف بالعرضيات، أو بها وبالذاتيات رسماً، أي علامةً على النَّوع. والأصوليّون يطلقون عليهما لفظ الحدُّ كما ذكرنا أكثر من مرَّةٍ.

⁽٢) لذا سُمِّي جامعاً، فتعريفُ الإنسان بما سبق يدخل فيه كلُّ أفراد الإنسان .

 ⁽٣) لذا سُمِّيَ مانعاً، فلا يَدخلُ فرد من أفراد بقيَّة الحيوانات مع أفراد الإنسان.

(وَيُقَالُ) أَيْضاً الحَدُّ: (المُطَرِدُ)(١) أَيْ الَّذِي كُلَّمَا وُجِدَ وُجِدَ المَحْدُودُ، فَلاَ يَدْخُلُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ أَفْرَادِ المَحْدُودِ، فَيَكُونُ مَانِعاً(٢).

(المُنْعَكِسُ)(٣) أَيْ الَّذِي كُلَّمَا وُجِدَ المَحْدُودُ وُجِدَ هُـوَ، فَلاَ يَخْرُجُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ المَحْدُودِ، فَيَكُونُ جَامِعاً.

فَمُؤَدّى العِبَارَتَيْنِ وَاحِدٌ، وَالأُولَى أَوْضَحُ (١).

فَتَصْدُقَانِ عَلَى الحَيَوَانِ النَّاطِقِ حَدًا لِلإِنْسَانِ، بِخِلاَفِ حَدَّهِ بِالحَيَوَانِ الكَاتِب بِالحَيَوَانِ المَاشِي، فَإِنَّهُ الكَاتِب بِالفِعْلِ، فَإِنَّهُ عَيْرُ جَامِعٍ، وَغَيْرُ مُنْعَكِسٍ (٥)، وَبِالحَيَوَانِ المَاشِي، فَإِنَّهُ عَيْرُ مَانِع، وَغَيْرُ مُطَّرِدٍ (٦).

وَتَفْسِيرُ (٧) المُنْعَكِسِ - المُرادِ بِهِ عَكْسُ المُرادِ بِالمُطَّرِدِ - بمَا

⁽١) مأخوذة من الطرد خلف حيوان أو نحوه؛ لأنَّ التابع له يَركضُ وراءَهُ ويتبعه أينما يذهب أو ينعطف، فقولنا: حيوان ناطق، كلَّما وجِدَ وجد الإنسان خلفه.

 ⁽٢) فالمانعُ يساوي المطرد.

 ⁽٣) المنعكس مأخوذٌ من انعكاس الطرد، أي إنَّ الإنسان إذا رجع من متابعة الحيوان
 الهارب وتبعه الحيوان، فهو انعكاسٌ للطرد، أي أينما ذهب الإنسانُ تبعه الحيوان
 النَّاطق وهو ما يساوي الجامع.

⁽٤) لأنَّ دخول الأفراد في الحدُّ يناسبها الجمع فيقال: الجامع، وعدم دخول فرد من أفراد غيره معه يناسبه المنع فيقال: المانع.

⁽٥) لأنَّهُ سيخرج من أفراده كل إنسان لم يكتب فعلاً، فالأمي ليس إنساناً.

 ⁽٦) الأنّةُ يدخل به كلّ حيوان يمشي، فيكون غير مانعٍ من دخول بقية الحيوانات مع أفراده.

⁽٧) (تفسير) مبتدأً خبرة قولة: أظهر في المراد.

ذَكرَ (١) المَأْخُوذُ (٢) مِنْ العَضُدِ (٣) المُوَافِقُ (٤) فِي إطْلاقِ العَكْسِ عَلَيْهِ لِلْعُرْفِ (٥) _ حَيثُ يُقَالُ: كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ وَبِالعَكْسِ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَلاَ عَكْسَ _ حَيثُ يُقَالُ: كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ وَبِالعَكْسِ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَلاَ عَكْسَ _ خَيْثُ يُقَالُ: كُلُّ إِنْسَانٍ مَعْنَى الجَامِعِ _ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ الحَاجِب (١) وَغَيْرِهِ بأَنَّهُ: كُلُّمَا انتَفَى الحَدُّ انتَفَى المَحْدُودُ السلاَّزِمِ (١) لِذَلِكَ التَّفْسِيرِ ؛ نَظَر ا إلَى أَنَ

(٧) انظر مختصر ابن الحاجب: ١/ ٦٧.

أي ما فشر ابن الحاجب به المنعكس هو ملازمٌ لما فشر به العضد، والذي نقله الشارح آنفاً، ولكن تفسير العضد ينسجم مع معنى الجامع.

السُّبْكِي اشترط في الحدِّ أَنْ يكون:

جامعاً لأفراد المعرّف.

مانعاً _ لدخول أفراد من غير المعرّف إليه.

العضد اشترط في الحد أنَّ يكون:

مطَّرداً _ أي كلما وجِد الحَدُّ وجد المحدود _ أي المحدود يطَّرد خلف الحد . =

⁽١) أي بقول الشارح: كلما وجد المحدود وجد الحد.

⁽٢) المأخوذ نعت للتفسير.

⁽٣) أي شرحه على مختصر ابن الحاجب: (١/ ٦٧) والعضد هـ و عبـ د الـ رحمن بـ ن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشافعي، أبـ و الفضـل عضـ د الـ دين، الأصـ ولي، المنطقي، المتكلم، من تلاميـ ذه الكرماني، والتفتـازاني تـ و في سـنة (٧٥٣ه) مسجوناً، من مؤلفاته: المواقف في علم الكلام، وشرح مختصر ابن الحاجب. شذرات الذهب: ٦/ ١٧٤.

 ⁽٤) نعت ثان للتفسير.

 ⁽٥) الجار والمجرور متعلَّقان بقولِهِ الموافق، أي التفسير الذي أخذَهُ من أصول العضد.

⁽٦) خبر قوله (وتفسير).

الانْعِكَاسَ التَّلازُمُ فِي الانْتِفَاءِ كَالاطِّرَادِ التَّلازُمُ فِي الثُّبُوتِ.

* * *

منعكساً أي كلما وجد المحدود وجد الحد هنا الحد يتبع المحدود، فالعضد عرّف المنعكس عكس المطّرد، وهو عكس القضيّة بجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً؛ لأنّه المتعارف عليه.

وبهذا التفسير يكون أظهر مراداً بأن يكون جامعاً، أي إذا وجد الإنسان وجد الحيوان الناطق فيه.

اما ابن الحاجب فقال:

المطَّرد ـ كلما وجد الحدُّ وجِدَ المحدودُ ـ فيكونُ مانعاً.

والمنعكسُ _ كلما انتفى الحدُّ انتفى المحدود _ فيكونُ جامعاً.

لأنَّهُ نظر إلى أنَّ الانعكاس غير العكس العرفي، بل المراد به التلازم بالانتفاء ما دام الاطّراد التلازم بالانتفاء ما دام الاطّراد التلازم بالثبوت؛ لأنَّ النَّفي عكس الإثبات، والانعكاس عكس الاطّراد، والحلّ وتعريف ابن الحاجب مؤداهما واحد، ولكن كلّ فَسَّرَ العَكسَ والانعكاسَ من وجهة نظره.

[هل الكلامُ النّفسيُّ خطابٌ؟ وهل يتنوّع؟]

(وَالْكَلامُ) النَّفْسِيُّ (١) (فِي الْأَزَلِ قِيلَ (٢): لاَ يُسَمَّى خِطَاباً) حَقِيقَةً ؛ لِعَدَمِ مَنْ يُخَاطَبُ بهِ إِذْ ذَاكَ.

وَإِنَّمَا يُسَمَّاهُ حَقِيقَةً فِيمَا لا يَزَالُ (٣) عِنْدَ وُجُودِ مَنْ يَفْهَمُ.

وَإِسْمَاعُهُ إِيَّاهُ: بِاللَّفْظِ كَالقُرْآنِ(١)، أَوْ بِلا لَفْظِ كَمَا وَقَعَ لِمُوسَى - عَلَيْهِ

(۱) الكلام صفة من صفات الله، والقرآنُ معبئرٌ عنه، وقد حصل خلاف: هل لله كلامٌ نفسيٌّ، أي هو صفةٌ في نفسه لا يتَّصفُ بالحرفِ ولا بالصوتِ ولا باللفظِ أشبه ما يكون عند الإنسان بكلام يضمره في نفسه ولم ينطق به، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيَ أَنفُسِمٍ ﴾ [المجادلة: ١٨]، وسيدنا عمرُ يقول: (أَضْمرتُ كلاماً في نفسي) فهذا لا يجوز وصفه بالحدوث؛ لأنَّ الله لا يوصف بالحوادث.

أما اللفظيُّ ـ وهو ما ننطق به ـ والخطيُّ ـ أي المكتوب ـ والذهنيُّ ـ أي المحفوظ ـ فهي دالةٌ عليه وهي حادثةٌ ، والمعتزلةُ أنكروا النَّفسيَّ ؛ لإنكارهم صفات المعاني لله وقالوا: كلامُ الله وقالوا: كلامُ الله هو الخطيُّ واللفظيُّ والذهنيُّ وهي حادثة ، والحنابلة قالوا: كلامُ الله هو المكتوبُ ولكنَّ قديمٌ ، ولكلِّ أَدِلَّة ، فلتراجع في كتابنا شرح النسفية .

- (٢) هو قول أبي بكر الباقلاني. الغيث الهامع، ص(٦٣).
 - (٣) أي يبقى يُسمّى حقيقة.
- (٤) الخلاف هو أنَّ كلام الله النَّفسي هل يُسَمَّى خطاباً حقيقة قبل وجود المخاطبين؟ =

الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ _ كَمَا اخْتَارَهُ الغَزَالِيُّ (١)، خَرْقاً لِلْعَادَةِ.

وَقِيلَ: سَمِعَهُ بِلَفْظِ مِنْ جَمِيعِ الجِهَاتِ عَلَى خِلاَفِ مَا هُوَ العَادَةُ، وَعَلَى كُلِّ اخْتُصَّ بأَنَّهُ كَلِيمُ اللهِ.

وَالأَصَحُ: أَنَّهُ يُسَمَّاهُ حَقِيقَةً بتَنْزِيلِ المَعْدُومِ الَّذِي سَيُوجَدُ مَنْزِلَةَ المَوْجُود^(٢).

(وَ) الكَلامُ النَّفْسِيُّ فِي الأَزَلِ:

(قِيلَ لاَ يَتَنَوَّعُ)(٣) إِلَى أَمْرٍ، وَنَهْيِ، وَخَبَرٍ، وَغَيْرِهَا؛ لِعَدَم مَنْ تَتَعَلَّقُ (١)

= رأيان:

أ ـ يُسَمَّى حقيقة، وكأن المخاطبين موجودون، وهو الأصح.

ب ـ لا يُسَمَّى حقيقة بل مجازاً؛ لعدم وجود المخاطبين.

- (۱) هو الإمام الجليل حجَّةُ الإسلام محمد بن محمد الطوسي، أبو حامد الغزالي، ولِدَ سنة (۵۰۵هـ)، له مصنَّفات كثيرة منها في الأصول: المستصفى، والمنخول، وشفاء العليل، وفي الفِقْه: الوجيز، والوسيط، طبقات السَّبْكِي: ١٠١/٤.
- (٢) أرى أنَّ تكليم موسى وسماعه الكلام على الطور لم يكنْ يسمعه بأذنيه، ولا يسمع لفظاً، بل كان يسمع بغير حاسَّة السمع وهي الأذن، كما يسمع النَّائم في الرؤيا الكلام، وينطق به مع من يخاطبه بغير الأذنين واللسان، ولكن مع اليقظة فحصل له في اليقظة ما يحصل للنائم، وكذا تكليم الله لنبينا محمد والمعراج.
 - (٣) القائل به جمهور الأصوليين. تشنيف المسامع: ١/ ٩١.
 - (٤) في (أ) و(ج): يتعلق.

بهِ هَذِهِ الأَشْيَاءُ إِذْ ذَاكَ، وَإِنَّمَا يَتَنَوَّعُ إِلَيْهَا فِيمَا لاَ يَزَالُ عِنْدَ وُجُودِ مَنْ تَتَعَلَّقُ^(١)

فَتَكُونُ الأَنْوَاعُ حَادِثَةً مَعَ قِدَمِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهَا(").

وَالأَصَحُّ: تَنَوُّعُهُ فِي الأَزَلِ إِلَيْهَا، بتَنْزِيلِ المَعْدُومِ الَّذِي سَيُوجَدُ مَنْزِلَةَ المَوْجُودِ.

وَمَا ذَكَرَ مِنْ حُدُوثِ الأَنْوَاعِ مَعَ قِدَمِ المُشْتَرَكِ بَيْنَهَا يَلْزَمُهُ مُحَالٌ: مِنْ وُجُودِ الجِنْسِ مُجَرَّداً عَنْ أَنْوَاعِهِ (٤)، إلاَّ أَنْ يُرَادَ أَنَّهَا أَنْوَاعٌ اعْتِبَارِيَّةٌ _ أَيْ عَوْارِضُ لَهُ _ يَجُوزُ خُلُوهُ عَنْهَا تَحْدُثُ (٥) بحسب التَّعَلُقَاتِ (٦).

⁽۱) في (أ) و(ج): يتعلق.

 ⁽٢) اللفظي كالقرآن متنوع إلى أمرٍ ونهي وخَبرٍ، فهل النَّفسي متنوع؟ الأصحُ نعم، وكأنَّ المأمور والمنهي، والمخبر موجود آنذاك.

 ⁽٣) أي كونه كلاماً - بغض النَّظَرِ عن أنواعه - قديماً، والتنوُّع حادث.

⁽٤) إذ محال أَنْ تقول: يوجدُ حيوانٌ ولا يوجدُ إنسانٌ وبَقَرٌ وغَنمٌ؛ لأَنَّ وجود الجنسِ بوجود أفرادهِ وإلا فهو أمرٌ معنويٌّ لا وجود له في الخارج، إذ الموجود الأفراد فقط، وهو يتحقق بها.

⁽٥) الأؤلى القَوْل: بأنَّها تتجدَّد بحسب التعلقات؛ لأنَّ الحدوث لا يَطْرَأُ على الأمور الإعتبارية والضمائر في -أنها وعنها - للأقسام، وضمير -له - يعود إلى الكلام النَّفسي،

 ⁽٦) أي الكلام نسميه أمراً عندما يوجّه بلفظ الأمر إلى المامور، ونعتبره نهياً عندما يوجّه الكلام بلفظ النّهي إلى المنهيّ ونعتبره خبراً عندما يوجه الكلام بلفظ الإخبار إلى المخبر.

كَمَا أَنَّ تَنَوَّعَهُ إِلَيْهَا('' عَلَى الثَّانِي('') بِحَسَبِ التَّعَلُّقَاتِ أَيْضاً؛ لِكُوْنِهِ صِفَةً وَاحِدَةً، كَالعِلْم(''') وَغَيْرِهِ مِنْ الصَّفَاتِ.

فَمِنْ حَيْثُ (٤) تَعَلُّقُهُ فِي الأَزَلِ (٥) أَوْ فِيمَا لاَ يَزَالُ (١) بشَيْء عَلَى وَجْهِ الاَقْتِضَاء لِفِعْلِهِ يُسَمَّى نَهْياً، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ. الاَقْتِضَاء لِفِعْلِهِ يُسَمَّى أَمْراً، أَوْ لِتَرْكِهِ يُسَمَّى نَهْياً، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ.

وَقَدَّمَ هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ (٧) المُتَعَلِّقَتَيْنِ بالمَدْلُولِ فِي الجُمْلَةِ عَلَى النَّظَرِ المُتَعَلِّق بَالمَدْلُولِ فِي الجُمْلَةِ عَلَى النَّظَرِ المُتَعَلِّق بالدَّلِيل الَّذِي الكَلامُ فِيهِ ؛ لِإسْتِتْبَاعِهِ مَا يَطُولُ (٨).

⁽١) أي إلى الأنواع من أمر ونهي وخبر وغيرها.

⁽٢) وهو القَوْل بالتنوُّع لا يراد تنوع الكلام الذي هو صفة أزلية؛ لأنَّ التنوع من أوصاف الحادث، بل التنوع يكون عند التعلق بالمخاطب بعد وجوده؛ لأنَّها صفة واحدة لا تتعدد.

⁽٣) فإنَّ المعلومات متعددة، والعلم واحدٌ لا يتعدد، ولكنْ تتعدَّدُ متعلقات كالعلم بالأرض والسماء، وزيد وعمرو، وكذا بقية الصفات، فالقُدرة واحدةً ولكنَّ المقدورات المتعلقة به متعددة.

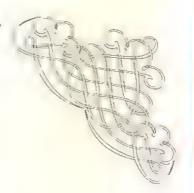
 ⁽٤) هنا مثّل لطريقة التعلق ووجه التنّوع للكلام النفسي.

⁽٥) أي قبل وجود المخاطب.

⁽٦) أي بعد وجود المخاطب.

⁽٧) هما مسألة تسميته خطابا ومسألة تنوعه.

⁽A) أي بعد أَنْ ذكر الدليل، كان الأولى أَنْ يُتبِعَهُ بالكلام على النَّظَر وتعريفه؛ لأَنَّ النظر من متممّات الدليل، وهاتان المسألتان من متعلقات المدلول؛ لأنَّ كلام الله دليل والخطاب المراد منه مدلول الخطاب، وكذا التنوع فإنَّه من سمات المدلول، فهما لهما علاقة في المدلول في الجملة، فكان الأولى أنْ يؤخّرهما إلى بعد الانتهاء من الدليل ومتعلقاته، حتى يرتبط النظر بالدليل مباشرة، وهو موضوع البحث.



[تَعْريفُ النَّظَر]

- فأجاب: أنَّ النَّظر سيتبعه كلامٌ كثيرٌ فيطول الكلامُ ويبعد ذكر المسألتين، ولذا جعلهما في أثناء الحديث عن الدليل وما يتبعه؛ لأنَّهُ سيدَدُرُ الإدراكَ وأقسامَهُ وأقسامَ التصديق، وتعريف العلم والجهل ونحو ذلك، وهما من أنواع المدلول في الجملة، فالمناسب أنْ لا يُبعدُ ذكرهما عن الدليل الذي هو دالٌ على المدلول، وبعدها قد يؤدي إلى نسيان ارتباطهما بالدليل؛ لذا قدمهما على متبوعاته.
- (١) وهو كلُّ شيءٍ يدركه العقل دون استعمال الحواسُّ الخمسة .
 فإذا تحركت النَّفْس وانتقل الذَّهنُ من التغيير في العالم إلى حدوث فهذا يُسَمَّى نظراً وفكراً.
 - (٢) ني (أ) نيسمي،
- (٣) فإذا نظرت إلى ضوء شمس صار لديك علمٌ بوجود قرصِ الشمس، فهو تخيُّل _ أي حصل في خيالك صورة القرص فهذا لا يُسَمَّى نظراً؛ لأنَّهُ فكر في المحسوس.
- (٤) مثال النَّظر المؤدي إلى علم: أَنْ تسمع صوتَ إنسانِ من وراءِ جدار فتقول: هـذا صوتٌ إنسانِ ـ وكلُّ إنسانِ يُسمعُ صوتُهُ فهـ وحيٌّ ـ فهـذا حيٌّ، هنا النَّظـ =

أَو تَصَوُّرِيُّ في العِلم(١).

فَخَرَجَ الفِكُرُ غَيْرُ المُؤَدِّي إلَى مَا ذَكَرَ -كَأَكْثَرِ حَدِيثِ النَّفْسِ^(۲)-فَلاَ يُسَمَّى نَظَراً.

وَشَمِلَ التَّعْرِيفُ: النَّظَرَ الصَّحِيحَ القَطْعِيَّ وَالظَّنَّيُّ وَالفَاسِدَ^(٣)، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إلَى مَا ذَكَرَ بواسِطَةِ اعْتِقَادٍ أَوْ ظَنَّ كَمَا تَقَدَّمَ^(١) بَيَانَهُ فِي تَعْرِيفِ الدَّلِيلِ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لاَ يَسْتَعْمِلُ التَّأْدِيَةَ إلاَّ فِيمَا يُؤَدِّي^(٥) بِنَفْسِهِ.

* * *

أوصلنا إلى علم.

ومثال المؤدي إلى ظنَّ: أَنْ ترى جداراً ماثلاً فتقول: هذا جدارٌ ماثلٌ وكلُّ جدارٍ ماثل ينهدم _ فهذا ينهدم، هنا توصلنا إلى ظنِّ؛ لأَنَّهُ لايلزم من ميلان الجدار انهدامه ففي هذين المثالين أوصلنا النَّظر إلى تصديق، وهو إدراك النسبة على وجه العلم أو الظن.

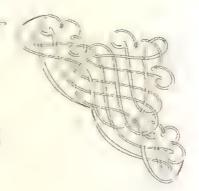
(١) التصوري هو ما يُدركُ فقط دون نسبة خبرية.
كأنْ نُدركَ حينما نسمعُ كلمة (حيوان ناطق) نتصور الإنسان فقط، فالإذراك
التصوري لا يكون إلا علماً؛ لأنَّهُ تصورُ الشيءِ في حقيقته التي تَركَّبَ منها.

(٢) وهو ما يحدُّثُ به الإنسان نفسه من أفكارٍ لا توصل إلى علم بشيء أو ظنَّ أو تصور.

(٣) مِثْل: العالمَ أثرٌ من آثار اللهِ القديم - وكلُّ ما هو من آثارِ القديمِ قديمٌ - فالعالمُ قديمٌ، هنا الدليل فاسدٌ، فأدَّى إلى نتيجة فاسدة؛ لأنَّهُ عقيدة الفيلسوف.

(٤) في (١/ ١٦٨).

(٥) أي ما يوصل بواسطة الاعتقاد لا بحدُّ ذاته، فلا يُسَمَّى عند هؤلاء نظراً.



[الإدراك وأنواعه]

(وَالإِدْرَاكُ) أَيْ وُصُولُ النَّفْسِ إِلَى المَعْنَى بِتَمَامِهِ: مِنْ نِسْبَةٍ (١) أَوْ

(١) إذا قيل: خالدٌ مسافرٌ، فهذا الخبر ركُّبَ من أربعة عناصر:

أ ـ مسندٌ إلَيْه ـ وهو لفظُ خالد.

ب_مسند هو لفظُ مُسافر.

ج - نسبةٌ بينهما - هو وجه الترابط والصلة بين خالد والسفر، إذ لا تسرابط بينهما في مِثْل: الجدار مسافر.

د - الحكم - وهو إما إثبات السفر لخالد أو نفيه بقولنا ليس مسافر آ.

فإدراك المسند إليه وحده يُسمَى تصوراً _أي تصور ذات خالد _ وإدراك المسند وحده يُسمَى تصوراً _أي تصور السَّفر وهو مغادرة بلد السُّكني _ .

وإدراك النسبة بينهما على وجه الشك أو الوهم يُسَمَّى تصوراً.

فإنْ أدركنا النّسبة على وجه العلم أو الظنّ مع الحُكمِ بالوقوع أو لا وقوع، فهو تصديق، فالإدراك الخالي عن الحكم بوقوع السَّفَر أو لا وقوعه تصور، فإنْ أدرك ذلك مع الحكم صار تصديقاً.

فالإمام الرازي يرى: أنَّ التصديق مجموع الإدراكات الأربعة فهي شطور له.

وعند الفلاسفة: الحكم بالوقوع أو اللاوقوع هو التصديق، والإدراكات الثلاثة شروط.

غَيْرِهَا (بلا حُكْمٍ) مَعَهُ مِنْ إيقَاعِ النِّسْبَةِ أَوْ انْتِزَاعِهَا (تَ<mark>صَوُّرُ) وَيُسَمَّى عِلْماً (''</mark> أَيْضاً، كَمَا عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ ('').

أَمَّا وُصُولُ النَّفْسِ إِلَى المَعْنَى لاَ بِتَمَامِهِ فَيُسَمَّى شُعُوراً "".

(وَبِعُكُمْ المَسْبُوقِ بِالإِذْرَاكُ لِلسَّبَةِ وَطَرَفَيْهَا مَعَ الحُكْمِ المَسْبُوقِ بِالإِذْرَاكِ لِلسَّبَةِ وَطَرَفَيْهَا مَعَ الحُكْمِ المَسْبُوقِ بِالإِدْرَاكِ لِلنَّسَانِ، لِذَلِكَ (تَصْدِيقٌ) كَإِدْرَاكِ الإِنْسَانِ وَالكَاتِب، وَكُوْنِ الكَاتِب ثَابِتاً لِلإِنْسَانِ، وَلَيْكَ، وَكُوْنِ الكَاتِب ثَابِتاً لِلإِنْسَانِ، وَإِيقَاعِ أَنَّ الكَاتِب ثَابِتٌ لِلإِنْسَانِ أَوْ انْتِزَاعِ ذَلِكَ، أَيْ نَفْيِهِ فِي التَّصْدِيقِ: بِأَنَّ وَإِيقَاعِ أَنَّ الكَاتِب الطَّادِقَيْنِ فِي الجُمْلَةِ (١٤). الإِنْسَانَ كَاتِب، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَاتِبِ الطَّادِقَيْنِ فِي الجُمْلَةِ (١٤).

وَقِيلَ: الحُكْمُ إِدْرَاكُ أَنَّ النَّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ (٥٠).

قَالَ بَعْضُهُمْ (٦): وَهُوَ التَّحْقِيقُ.

وَالإِيقَاعُ وَالانْتِزَاعُ وَنَحْوُهُمَا _كَالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ عِبَارَاتُ (٧). ثُمَّ كَثِيراً مَا يُطْلَقُ التَّصْدِيقُ عَلَى الحُكْم وَحْدَهُ (٨) كَمَا قِيلَ: إِنَّ مُسَمَّاهُ

 ⁽١) لأنَّ التصور لا يعتريه الظنُّ ؛ لأنَّهُ بيان حقيقة الشيء.

⁽۲) في (۱/ ۱۸۳).

 ⁽٣) فإذا أدرك لفظ مسافر لا بمعنى السَّفر التام، فهو شعورٌ وليس تصوراً ولا تصديقاً.

⁽٤) إذ يحتمل عكس ما هو الواقع، فيكونُ كذباً، إذن التصديقُ حصلَ في الجملة لا في التفصيل ما دام يحتمل الصّدق، وهذا رأيُ الرازي.

⁽٥) وهو رأي الحكماء (الفلاسفة).

 ⁽٦) هو السيد الشريف الجرُرجاني.

⁽٧) أي عبارات مختلفة وتؤدي معنى واحداً.

 ⁽٨) فهو إذن بسيطٌ وليس مركباً، وهو قول الحكماء.

ذَلِكَ عَلَى القَوْلَيْنِ فِي مَعْنَى الحُكْمِ(١).

وَمِنْ هَذَا الإِطْلاَقِ^(٢) قَوْلُ المُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ (وَجَازِمُهُ) أَيْ جَازِمُ [1٤/1] التَّصْدِيقِ بمَعْنَى الحُكْم^(٣).

إذْ هُوَ المُنْقَسِمُ إلَى جَازِمٍ وَغَيْرِهِ - أَيْ الحُكُمُ الجَازِمُ - (اللَّذِي لاَ يَقْبَلُ التَّغَيُّرَ) بأَنْ كَانَ لِمُوجِبِ: مِنْ حِسَّ أَوْ عَقْلٍ أَوْ عَادَةٍ، فَيَكُونُ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ (عِلْمٌ (٤) كَالتَّصْدِيقِ) أَيْ الحُكْمِ بأَنَّ زَيْداً مُتَحَرَّكٌ مِمَّنْ شَاهَدَهُ مُتَحَرِّكاً، أَوْ أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ، أَوْ أَنَّ الجَبَلَ حَجَرٌ (٥).

(وَ) التَّصْدِيقُ أَيْ الحُكْمُ الجَازِمُ (القَابِلُ) لِلتَّغَيُّرِ: بأَنْ لَمْ يَكُنْ لِمُ وَكُنْ لِمُ الجَازِمُ (القَابِلُ) لِلتَّغَيَّرُ الأَوَّلُ(٧) بِالتَّشْكِيكِ، لِمُوجِبِ: طَابَقَ الوَاقِعَ(١) أَمْ لاَ...؛ إذْ يَتَغَيَّرُ الأَوَّلُ(٧) بِالتَّشْكِيكِ،

⁽١) أي القَوْل بأنَّهُ مركبٌ من التصورات الثلاثة والحكم، هوالتصديق فإطلاقهُ على الحُكم وحده مجازٌ، من بابِ إطلاق ما للكلِّ على البعض، وعلى من يراه الحكم فقط، فهو مسمَّاه حقيقة.

 ⁽٢) أي إطلاق التصديق على الحكم وحده حقيقة أو مجازاً.
 يُنظر الإدراك في الخبيصي على تهذيب المنطق مع حاشية العطار، ص (١٦).

 ⁽٣) أي حتى على رأي من يجعله مركّباً من التصورات الأربعة كالرازي: فإنّ التقسيم
 الآتي يجري على الحُكم فقط لا على التصورات الثلاث.

⁽٤) لفظ (علم) خبر، والمبتدأ (جازمه).

 ⁽٥) المثالُ الأولُ للموجب الحسّي، والثاني للعقلي، والثالث للعادي.

 ⁽٦) فمنْ أخبر: بأنَّ خالداً في الدار وشاهده فيه، فالخبرُ مطابــِقٌ للواقـع، أو وجـده
 خارجه فهو غيرُ مطابق.

⁽٧) وهو مشاهدتُه داخل الدار، والتَّشكيكُ يحصل بأنْ يقال لك: هذا أخوه يَشْبَهُهُ.

وَالنَّانِي بهِ (١) أَوْ بالاطِّلاعِ عَلَى مَا [. . .] (٢) فِي نَفْسِ الأَمْرِ (اعْتِقَادُ) (٣).

وَهُوَ اعْتِقَادٌ (صَحِيحٌ إِنْ طَابَقَ) الوَاقِعَ، كَاعْتِقَادِ المُقَلَّدِ أَنَّ الضَّحَى مَنْدُوبٌ (فَاسِدٌ إِنْ لَمْ يُطَابِقْ) أَيْ الوَاقِعَ، كَاعْتِقَادِ الفَلاسِفَةِ أَنَّ العَالَمَ قَدِيمٌ.

(وَ) التَّصْدِيقُ - أَيْ الحُكْمُ - (غَيْرُ الجَازِمِ) بِأَنْ كَانَ مَعَهُ احْتِمَالُ نَقِيضِ المَحْكُومِ بِهِ مِنْ وُقُوعِ النِّسْبَةِ أَوْ لاَ وُقُوعِهَا (ظَنِّ وَوَهُمْ وَشَكُّ)؛ (لأَنَّهُ) أَيْ غَيْرَ الجَازِمِ (إِمَّا رَاجِحٌ) لِرُجْحَانِ المَحْكُومِ بِهِ عَلَى نَقِيضِهِ فَالظَّنُّ (أَوْ مَرْجُوحٌ) لِمَرْجُوحٌ) لِرُجْحَانِ المَحْكُومِ بِهِ عَلَى نَقِيضِهِ فَالظَّنُّ (أَوْ مَرْجُوحٌ) لِمَرْجُوحٍ بِهِ فَالوَهُمُ (أَوْ مُسَاوٍ) لِمُسَاوَاةِ المَحْكُومِ بِهِ مِنْ كُلِّ مِنْ النَّقِيضَيْنِ عَلَى البَدَلِ لِلآخِرِ فَالشَّكُ (أَنْ مُسَاوٍ) لِمُسَاوَاةِ المَحْكُومِ بِهِ مِنْ كُلِّ مِنْ النَّقِيضَيْنِ عَلَى البَدَلِ لِلآخِرِ فَالشَّكُ (أَنْ مُسَاوٍ) لِمُسَاوَاةِ المَحْكُومِ بِهِ مِنْ كُلِّ مِنْ النَّقِيضَيْنِ عَلَى البَدَلِ لِلآخِرِ فَالشَّكُ (أَنْ

⁽۱) إنْ كان لموجبِ مطابقاً للواقع يَحصلُ التغيّر بالتشكيك، وهو المُراد بقوله الأول. والثاني: هو ما لم يكن لموجبِ ولم يُطابِق - فالثاني يحصلُ به التغير بالتَّشكيك، أو بالاطلاع على خلاف ما أخبر.

⁽٢) في (أ); زيادة لفظ هو.

⁽٣) لفظ (اعتقاد) خبر لقوله والقابل.

إذا أُخبرَ مجموعةٌ عددهم أربعون: بأنَّ الأستاذ في المدرسة، فهذا العددُ بأسره خَبَرُهُ يكونٌ جازماً.

إمَّا أَنْ لا يقبل التَّغير _ كأن شوهِد فيها فهذا (علم).

وإمَّا أَنْ يقبل _ كأنْ حصل الخبرُ ولم يُؤيَّد بالمشاهدة، فيحتمل التغير _ فهـذا (اعتقادٌ) صحيح إنْ طابق الواقع، واعتقادٌ فاسدٌ إنْ لم يطابق.

وإن كان غير جازمٍ كأنْ أُخبَرَ عشرون بأنَّهُ داخل، وعشرون أنَّهُ خـارح، فـالإدراك (شك).

وإنْ قال ثلاثون: أُنَّهُ داخل، وعشرة أُنَّهُ خارج، فالثلاثون (ظنٌّ) والعشرة (وهمٌّ).

فَهُوَ _ بِخِلاَفِ مَا قَبْلَهُ _ خُكْمَانِ(١).

كَمَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُمَا^(٣): الشَّكُّ اعْتِقَادانِ يَتَقَاوَمُ سَبُهُهُمَا.

وَقِيلَ^(٣): لَيْسَ الوَهْمُ وَالشَّكُ مِنْ التَّصْدِيقِ (٤)؛ إذْ الوَهْمُ مُلاَحَظَةُ الطَّرَفِ المَرْجُوحِ، وَالشَّكُ التَّرَدُّدُ فِي الوُقُوعِ وَاللاَّوُقُوعِ (٥).

قَالَ(١) بَعْضُهُمْ: وَهُوَ النَّحْقِيقُ.

فَمَا أُرِيدَ مِمَّا تَقَدَّمَ: مِنْ أَنَّ العَقْلَ يَحْكُمُ بِالمَرْجُوحِ أَوْ المُسَاوِي عِنْدَهُ (١٠) مَمْنُوعٌ عَلَى هَذَا.

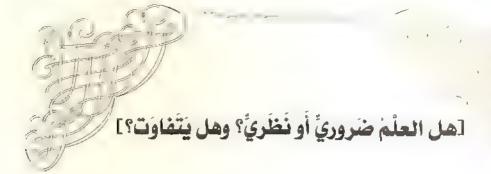
* * *

(١) فهو _ أي الشك _ مبتدأ _ وقوله حكمان خبره .

أي الظنُّ: إدراكُ راجعٌ حكم واحد، والوهم: إدراكُ مرجوحٌ حكم واحد، والعلم: إدراكٌ جازمٌ حكم واحد.

أما الشكُّ فإنَّهُ يستوجب حكمين؛ لأنَّهُ متساوي الطرفين، فزيــدٌ داخــلُ الــدار، حكمٌ يساويه زيدٌ ليس داخله أو خارجه.

- ٢) تقدمت ترجمة إمام الحرمين، (١/ ١١٦)، والغزالي، (١/ ١٧٩).
 - (٣) قائِلُه ابن سينا، انظرتشنيف المسامع: ١/ ٩٦.
 - (٤) بل هو من التصور.
- (٥) والتَّصديقُ: الجزم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، والحكم بذلك، أما الشكُّ أو الوهم فلا حكم.
 - (٦) يُراد به المولى سعد الدين التفتازاني، انظر حاشية العطار: ١ / ٢٠٢ .
 - ٧) عند البعض وهو التفتازاني، ولفظَ ممنوع خبر _ما_ الموصولة.



(وَالعِلْمُ) أَيْ القِسْمُ المُسَمَّى بالعِلْمِ مِنْ حَبْثُ تَصَوُّرُهُ بِحَقِيقَتِهِ - بِقَرِينَةِ السَّيَاقِ ('' - (قَالَ الإِمَامُ ('') الرَّازِيّ فِي المَحْصُولِ (ضَرُورِيٌّ) أَيْ يَحْصُلُ بمُجَرَّدِ التِفَاتِ النَّفْسِ إلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَاكْتِسَابٍ (")؛ لأَنَّ عِلْمَ كُلِّ أَحَدٍ - حَتَّى مَنْ لاَ يَتَأَتَّى مِنْهُ النَّظُرُ كَالبُلْهِ وَالصَّبْيَانِ: [بأَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ أَوْ مُلْتَلُّ أَوْ مُتَالِمٌ بَأَنَّهُ مَوْجُودٌ أَوْ مُلْتَلُا أَوْ

وَمِنْهَا تَصَوُّرُ العِلْمِ بأَنَّهُ مَوْجُودٌ أَوْ مُلْتَذِّ أَوْ مُتَأَلِّمٌ بِالحَقِيقَةِ، وَهُو عِلْمٌ تَصْدِيقِيٌّ خَاصٌّ، فَيَكُونُ تَصَوُّرُ مُطْلَقِ العِلْمِ التَّصْدِيقِيِّ بِالحَقِيقَةِ ضَرُورِيًّا، وَهُوَ المُدَّعِيُ⁽¹⁾.

⁽١) أي فهم الشارح المراد بالعلم من حيث تصوُّرُه بحقيقته من خيلال سياق الكلام الآتي .

 ⁽٢) جرت عادته أنْ يُطلقَ لفظ الإمام ويريد به الإمام فخر الدُّين الرَّازي.

⁽T) المحصول: 1/ 18.

 ⁽٤) في (أ) و (ب) و (ط): (بأنَّهُ عالم أو موجود أو متلذذ أو متالم).

 ⁽٥) هؤلاء يحصل لهم علم بدون استدلال ونظر؛ لأنَّهُمْ ليسوا من أهله.

 ⁽٦) أي ما ثبت لهؤ لاءِ هو جزئي وفرد من أفراد العلم، وهو ضروري بالنَّسبة لهم، =

وَأُجِيبَ: بِأَنَّا لاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْزَاءِ ذَلِكَ تَصَوُّرُ العِلْمِ المَذْكُورِ بِالحَقِيقَةِ، بَلْ يَكْفِي تَصَوُّرُهُ بِوَجْهِ (١١)، فَيَكُونُ الضَّرُورِيُّ تَصَوُّرُ مُطْلَقِ العِلْمِ التَّصْدِيقِيِّ بِالوَجْهِ لاَ بِالحَقِيقَةِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ.

(ثُمَّ قَالَ) فِي المَحْصُولِ^(٢) أَيْضاً: (هُوَ) أَيُ العِلْمُ (حُكْمُ اللَّهْنِ الجَازِمُ المُطَابِقُ لِمُوجِبِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ (٣).

فَحَدَّهُ مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ ضَرُورِيٌّ (٤) لَكِنْ بَعْدَ حَدِّهِ.

فَثُمَّ هُنَا لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ لاَ المَعْنَوِيِّ (٥).

(وَقِيلَ(١): هُوَ ضَرُورِيٌّ فَلاَ يُحَدُّ)؛ إذْ لاَ فَائِدَةَ فِي حَـدً الضَّـرُورِيُّ؛

والصبيُّ لم يحصل له حقيقة العلم؛ لأنَّهُ لم يدركه بها وهو المقصود بالنزاع هنا.

إذن مطلق العلم الذي يحصل أيضاً ضروري؛ لأنا أي وصف يثبت لفرد من أفراد
 الصنف يثبت للصنف الأعمر؛ لأنا الأخص يوجد فيه الأعم لا محالة.

⁽۱) أي نحن حينما نريد أنْ نُعَرُفَ العِلْمَ إنما نريد أنْ نُعَرِّفَهُ بـذكر مكوناته وحقيقته، وهؤلاء الذين حصل لهم علم بأنهم موجودون، علمهم هذا ليس إدراكاً لحقيقة العلم، بل تصورُرُه من وجه، وليس باستدلال وكَسْب، وهذا يُؤدِّي إلى أنَّ تصور مطلق العلم ضروري من هذا الوجه الذي أدركهُ الصبي.

⁽Y) المحصول: 1/11.

⁽٣) في (١/ ١٨٦).

⁽٤) أي إنَّ الإمام الرازي كان قد وضع حدّاً للعلم، ثمَّ قال أنَّهُ ضروري.

⁽٥) إذا نظرنا إلى المتن نرى أنَّهُ حده بعد أنْ قال: أنَّهُ ضروريٌّ، من خلال لفظ (ثمَّ)، أجاب بأنَّ (ثمَّ) للترتيب، وهنا الترتيب في اللفظ لا في واقع ما فعله الرازي؛ لأنَّ الحدّ كان قبل قوله ضروريٌّ عكس ما ذكره السُّبْكِي.

⁽٦) هو قول ابن الحاجب. انظر تشنيف المسامع: ١/ ٩٧.

لِحُصُولِهِ مِنْ غَيْر حَدِّ(١).

وَصَنِيعُ الإِمَامِ لاَ يُخَالِفُ هَذَا، وَإِنْ كَانَ سِيَاقُ المُصَنِّفِ بِخِلافِهِ؛ لأِنَّهُ حَدَّهُ أَوَّلاً بِنَاءً عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ مِنْ الجُمْهُورِ إِنَّهُ نَظَرِيُّ (١) مَعَ سَلامَةِ حَدِّهِ عَمَّا وَرَدَ عَلَى حُدُودِهِمْ الكَثِيرَةِ (٣)، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ ضَرُورِيُّ اخْتِيَاراً (١).

دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي المُحَصَّلِ: «اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ العِلْمِ وَعِنْدِي أَنَّ تَصَوُّرَهُ بَدِيهِيُّ أَيْ ضَرُورِيٌّ ، نعَمْ قَدْ يُحَدُّ الضَّرُورِيُّ لإِفَادَةِ العِبَارَةِ عَنْهُ »(٥).

(وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ) هُوَ نَظَرِيٌّ (عَسِرٌ) أَيْ لاَ يَحْصُلُ إلاَّ بِنَظَرٍ دَقِيتٍ لِخَفَائِهِ (فَالرَّأْيُ) بِسَبَب عُسْرِهِ مِنْ حَيْثُ تَصَوُّرُهُ بِحَقِيقَتِهِ (الإمْسَاكُ عَنْ تَعْرِيفِهِ) المَسْبُوقِ بِذَلِكَ التَّصَوُّرِ العَسِرِ ؛ صَوْناً لِلنَّفْسِ عَنْ مَشَقَّةِ الخَوْضِ فِي العَسيرِ⁽¹⁾.

 ⁽١) لأنَّ الفائدة من تعريف الشيء تصوُّرُه، والضروريُّ تصورهُ حاصلٌ لا يحتاج إلى تعريف.

⁽٢) هنا يطرح سؤال هو: أنَّ الرازي يراهُ ضرورياً، وقال ذلك بعد أنْ حدَّه، والحدُّ يكون للنَّظري، فهذا تناقض منه، يدعي أنَّهُ ضروري بعد أنْ حده باعتباره نظرياً. أجاب: أنَّهُ لا تناقض إذ أنَّهُ وضع له حدًّا لا لأنَّهُ يراه نظرياً، بل بناء على رأي الجمهور أنَّهُ نظري، فهو متبرع بالتعريف لغيره من الجمهور.

 ⁽٣) ومع ذلك فإنَّ الحدَّ الذي صاغَهُ لهم، هو أسلمُ من حدودهم التي حصل عليها إيرادات، وكأنَّه يريد أنْ يعلَّمَهم بأنَّ تعريفي لكم أسلمُ من تعاريفكم.

⁽٤) أي: بعد أنْ عرَّفه على رأي الجمهور اختار أنَّهُ ضروريٌّ لا يحتاج إلى التعريف.

⁽٥) المحصول: ١/ ١٣، أي: إنَّ هذا التأويل من قبل الشارح استمده من عبارته هذه في المحصول.

⁽٦) أي هو نظريٌّ، ومن العسير وضع تعريف له بحقيقته لعسر العثور عليها.

قَالَ^(۱) .. كَمَا أَفْصَحَ بهِ الغَزَالِيُّ تَابِعاً لَهُ .. : وَيُمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ المُلْتَبِسِ بهِ مِنْ أَقْسَامِ الاغْتِقَادِ: بأَنَّهُ "اعْتِقَادٌ جَازِمٌ مُطَابِقٌ ثَابِتٌ "(")، فَلَيْسَ هَلْاً حَقِيقَتَهُ عِنْدَهُمَا ("). حَقِيقَتَهُ عِنْدَهُمَا (").

وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَنِيعِ الإِمَامِ الرَّاذِيِّ (١): أَنَّهُ حَقِيقَتُهُ (١) عِنْدَهُ (١).

. . .

⁽١) أي إمام الحرمين، وتبعه تلميذه الغزالي.

⁽٢) فهذا تعريف مميز له عن الاعتقاد والظنّ وغيرها، وهذا التعريف هـو رسم عند المناطقة، وليس تعريفاً بالحقيقة المركب منها، بل تعريف بالعرضيات لا بالذاتيات.

⁽٣) أي عند إمام الحرمين والغزالي.

⁽٤) أي إنَّ الرازي عرَّفَهُ: بأنَّهُ حكمُ الذَّهْن الجازِم المطابق لموجب، وهو تعريف بحقيقة العلم، والغزالي وإمام الحرمين عرَّفاه هكذا، وادعيا أنَّهُ عسر، وهو تعريف يميزه عن غيره فقط لا بحقيقته.

⁽٥) في (ط): حقيقة.

⁽٦) أي إنَّ الرازي عندما عرَّفه بذلك فإنَّه عرفه بحقيقته لا بتعريف يميسَّزُه عن غيره فقط، وفيه شبه الرد على إمام الحرمين والغزالي بأنَّهُ ليس عسراً، وهنذا حده، أي بالحقيقة لا بالرَّسم،

[هَلْ يُوجِّدُ تَفَاوُتٌ في أَ<mark>فْرادِ العَلْم؟]</mark>

(ثُمَّ قَالَ المُحَقَّقُونَ لاَ يَتَفَاوَتُ) العِلْمُ فِي جُزْئِيَّاتِهِ، فَلَيْسَ بَعْضُهَا - وَإِنْ كَانَ ضَرُورِيَّا - أَقْوَى فِي الجَزْمِ مِنْ بَعْضٍ - وَإِنْ كَانَ نَظَرِيَّا - (وَإِنَّمَا التَّفَاوُتُ) كَانَ ضَرُورِيَّا - أَقْوَى فِي الجَزْمِ مِنْ بَعْضٍ - وَإِنْ كَانَ نَظَرِيَّا - (وَإِنَّمَا التَّفَاوُتُ) فِي الجَنْمِ مِنْ لاَتُهَ أَشْيَاءَ، فِيهَا (بكَثْرَةِ المُتَعَلَّقَاتِ) فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، كَمَا فِي العِلْمِ بِثَلاثَةِ أَشْيَاءَ، وَالعِلْمِ بشَيْنَ ؛ بنَاءً عَلَى اتِّحَادِ العِلْمِ مَعَ تَعَدُّدِ المَعْلُوم.

كَمَا هُوَ قَوْلُ بَعْضِ الأَشَاعِرَةِ قِيَاساً عَلَى عِلْمِ الله تَعَالَى (۱). وَالأَشْعَرِيُّ وَكَثِيرٌ مِنْ المُعْتَزِلَةِ (۲) عَلَى تَعَدُّدِ العِلْمِ بتَعَدُّدِ المَعْلُوم،

⁽١) هذه مسألةٌ عقائديةٌ بالنّسبة لعلم الله تعالى، هل العلم يتعدد بتعدد المعلومات؟ فالعلم بزيد هو غيرُ العلم بخالد.

فبعض الأشاعرة يَرونَ أَنَّ العلمَ واحدٌ، والتعدد في المعلرمات قياساً على علم الله فإنَّه لا يتعدد بتعدد المعلومات؛ لأنَّهُ صفةٌ قديمةٌ واحدةٌ، والتَّعدد من سمات الحدوث، وقاسوا العلم الحادث على علم الله القديم.

⁽٢) الأشعري والمعتزلة يرون أنَّ العِلمَ يتعدَّدُ بتعدُّدِ المعلوم، فالعِلْمُ بالليل غير العِلمِ بالنَّهار، والعلمُ بقيامِ خالدِ غير العِلمِ بجلوسِه، هذا في العِلمِ الحادث _ أي علم الإنسان _ أما علمُ اللهِ فإنَّهُ واحدٌ والتَّعدد في المتعلقات، كالمرآة يمرُّ أمامها ألوانُ وأجسامٌ عديدةٌ فتتغيَّرُ متعلقاتها وهي واحدة.

فَالعِلْمُ بِهَذَا الشَّيْءِ غَيْرُ العِلْمِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ.

وَأُجِيبَ عَنْ القِيَاسِ: بأَنَّهُ خَالٍ عَنِ الجَامِعِ.

وَعَلَى هَذَا(١): لا يُقَالُ: يَتَفَاوَتُ العِلْمُ [بمَا ذَكَرَهُ(٢).

وَقَالَ الأَكْثَرُونَ: يَتَفَاوَتُ]^(٣) العِلْمُ فِي جُزْئِيَّاتِهِ؛ إذِ العِلْمُ مَـثَلاً بـأَنَّ الوَاحِدَ نِصْفُ الاثْنَيْنِ أَقُوى في الجَزْم مِنْ العِلْم: بأَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ (٤).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ الجَزْمُ، بَلْ مِـنْ حَيْثُ عَيْرُهُ: كَإِلْفِ النَّفْسِ بأَحَدِ المَعْلُومَيْنِ دُونَ الآخَرِ (٥٠).

* * *

ولا يُقاسُ على علم الله علم الإنسان؛ لأنَّ القياس مع الفارق ولا علَّة جامعة بين
 القديم والحادث.

⁽١) أي قول بعض الأشاعرة.

⁽٢) أي في أفراده وجزئيَّاته.

⁽٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

 ⁽٤) أي الأكثرون يَرون حصول التفاوت في أفراد العلم.

⁽٥) أي الجزم بهذا المعلوم وبهذا واحد، والقوةُ التي تحصلُ فيه فيزداد علماً إنَّما بقرينة أخرى، كإلف النَّفْس وعدم إلفها، لا بنفس العلم بذلك الشيء.



(وَالجَهْلُ انْتِفَاءُ العِلْمِ بالمَقْصُودِ) أَيْ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقْصَدَ لِيُعْلَمَ: بأَنْ (١) لَمْ يُدْرَكْ أَصْلاً، وَيُسَمَّى الجَهْلَ البَسِيطَ.

أَوْ أُدْرِكَ عَلَى خِلاَفِ [أ/١٥] هَيْتَتِهِ فِي الوَاقِعِ، وَيُسَمَّى الجَهْلَ المُرَكَّبَ (٢)؛ لأَنَّهُ جَهْلُ المُدْرِكِ بِمَا (٣) فِي الوَاقِعِ مَعَ الجَهْلِ بأَنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ: كَاعْتِقَادِ الفَلاَسِفَةِ أَنَّ العَالَمَ قَدِيمٌ.

(وَقِيلَ^(١)) الجَهْلُ (تَصَوُّرُ المَعْلُومِ) أَيْ إِدْرَاكُ مَا مِـنْ شَــأْنِهِ أَنْ يُعْلَـمَ (عَلَى خِلاَفِ هَيْئَتِهِ) فِي الوَاقِع.

⁽١) هنا تصويرٌ لانتفاء العلم.

⁽٢) فالجهل نوعان: نوع يجهله الإنسان، لم يكن له علم به مِثْل جهل العوام بالعلوم كالنَّحو والبلاغة، وهذا يُسَمَّى جهلاً بسيطاً، أما إدراك الشيء على خلاف واقعه، كأنْ أدرك الفاعل ولكنَّه أدركه بأنَّه منصوب، فهذا جهل مركب؛ لأنَّ المدرك له جاهل برفع الفاعل وجاهل بنفسه أنَّه جاهل، فالجهل مركب من جهلين: جهل به، وجهل بنفسه أنَّه لم يرَ نفسه جاهلاً.

⁽٣) في (أ): لما.

⁽٤) لعل قيل للتضعيف حيث لم أعثر على القاتل.

فَالجَهْلُ البَسِيطُ عَلَى الأَوَّلِ لَيْسَ جَهْلاً عَلَى هَذَا(١). وَالقَوْلانِ: مَأْخُوذَانِ مِنْ قَصِيدَةِ ابْنِ مَكِّي(٢) فِي العَقَائِدِ(٣).

وَاسْتَغْنَى (٤) بِقَوْلِهِ: انْتِفَاءُ العِلْمِ، عَنْ التَّقْيسِيدِ فِي قَوْلِ غَيْرِهِ: عَدَمُ العِلْمِ عَنْ التَّقْيسِيدِ فِي قَوْلِ غَيْرِهِ: عَدَمُ العِلْمُ العِلْمُ الإِخْرَاجِ الجَمَادِ وَالبَهِيمَةِ عَنْ الإِتَّصَافِ بالجَهْلِ (٥) العِلْمِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ العِلْمُ، بِخِلاَفِ عَدَم العِلْمِ (٦). لِأَنَّ انْتِفَاءَ العِلْمِ العِلْمِ العِلْمِ (٦).

(٣) ذكر البنائي الأبيات التي أخذ منها الماتن الخلاف في بيان معنى الجهل وإليكها:

من بعد حَدُّ العِلْم كان سَهلاً فاحفظ فهذا أوجازُ الحدود من بعد هذا والحدود تَكُثُر وجزؤه الآخر ياتي وصفهُ فافهم فهذا القيد من تتمته وإنْ أردتَ أنْ تحـــدُّ الجهـــلا وهــو انتفاءُ العلــم بالمقصـود وقيــل فــي تحديــده مــا أذكــرُ تصـــوُّرُ المعلــوم هـــذا جُــزؤهُ مســتوعباً علــى خــلاف هيئتــه

والقصيدة تسمى الصلاحية؛ لأنَّهُ قالها لترغيب السلطان صلاح الدين يوسف بـن أيوب فيها، إذ كان السلطان يأمر بحفظها. انظر البناني: ١/٤٤/.

- (٤) أي الماتن السُّبْكِي لم يقل بالتعريف كغيره: انتفاء العلم عمًّا من شأنِه العلم.
- (٥) أي غيره ذكر هذا القيد حتى لا يصف الجماد والبهيمة بالجهل؛ لأنَّهما ليس من
 النوع الذي من شأنه أنْ يعلم.
- (٦) أي قوله انتفاء يكفي عن القيد؛ لأنَّهُ يشير إلى أنَّ المجهول من شأنِه أنْ يعلم، وانتفى عنه العلم؛ لأنَّ النَّفي يدلُّ على الإثبات، أما عدم العلم فإنَّ الجماد يقال: أنَّهُ عديم العلم، ولا يقال عنه انتفى عنه العلم؛ لأنَّهُ لم يثبت له العلم في أي وقت =

 ⁽١) لأنَّهُ ليس انتفاء العلم، بل يعلم ولكنَّ على خلاف الواقع.

 ⁽۲) هو محمد بن مكي بن الحسن القاضي الهاشمي الشافعي أبو بكر الفقيه المتكلم
 توفي سنة (۷۰۷ه). انظر الوافي بالوفيات: ٥/٥٩.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: المَقْصُودُ مَا لاَ يُقْصَدُ - كَأَسْفَلِ الأَرْضِ وَمَا فِيهِ -فَلاَ يُسَمَّى انْتِفَاءُ العِلْمِ بِهِ جَهْلاً^(١).

وَاسْتِعْمَالُهُ التَّصَوُّرَ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الإِدْرَاكِ _خِلاَفَ مَا سَبَقَ (٢) _ صَحِيعٌ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً (٣).

وَيُقْسَمُ حِينَئِذِ إِلَى تَصَوُّرٍ سَاذَجٍ، أَيْ لاَ حُكْمَ مَعَهُ، وَإِلَى تَصَوُّرٍ مَعَهُ حُكْمٌ، وَهُوَ التَّصْدِيقُ.

(وَالسَّهْوُ الذُّهُولُ) أَيُّ الغَفْلَةُ (عَنْ المَعْلُومِ) الحَاصِلِ، فَيَتَنَبَّهُ لَهُ بأَذْنَى تَنْبِيهِ، بِخِلاَفِ النَّسْيَانِ، فَهُوَ زَوَالُ المَعْلُوم، فَيَسْتَأْنِفُ تَحْصِيلَهُ^(٤).

* * *

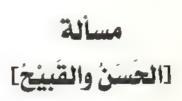
⁼ حتى يقال انتفى.

⁽١) لأنَّهُ لا يقصد.

 ⁽٢) لأنَّهُ سبق أنَّ الإدراك أعمُّ من التصور؛ لأنَّهُ يشمل التصور والتصديق.

⁽٣) لأنَّ الجهل كما يحصل في التصور يحصل بالتصديق، إذن هنا لا يراد بلفظ التصور التصور المعروف، بل أراد الإدراك من باب تسميته العام باسم الخاص، أو الأَعمَّ باسم الأخص.

 ⁽٤) هنا فرَّقَ بينَ السَّهو والنَّسيان، فالنَّسيانُ زوالُ المعلومِ من الذاكرة ولا يعودُ إلا بتعلم جديدٍ، أما السَّهو فالمعلومُ موجود ومخزونٌ يذكره بأدنى تنبيه.





(الحَسَنُ) فِعْلُ المُكَلَّفِ (المَأْذُونُ) فِيهِ (وَاجِباً وَمَنْدُوباً وَمُبَاحاً) (١٠ الوَاوُ لِلتَّقْسِيمِ (٢٠)، وَالمَنْصُوبَاتُ أَخُوالٌ لازِمَةٌ لِلْمَأْذُونِ (٣٠)، أَتَى بِهَا لِبَيَانِ أَقْسَامِ الحَسَن.

(قِيلَ: وَفِعْلُ غَيْرِ المُكَلَّفِ) أَيْضاً كَالصَّبِيِّ وَالسَّاهِي وَالنَّائِمِ وَالبَهِيمَةِ ؟ نَظَراً إِلَى أَنَّ الحَسَنَ مَا لَمْ يُنْهُ عَنْهُ (٤).

(وَالقَبِيحُ) فِعْلُ المُكَلَّفِ (المَنْهِيُّ) عَنْهُ (وَلَوْ) كَانَ مَنْهِيّاً عَنْهُ (وَلَوْ) كَانَ مَنْهِيّاً عَنْهُ (بالعُمُوم).

⁽١) فكلٌّ من الواجب والمندوب والمباح حَسَنٌ؛ لأنَّهُ مسموح بفعله.

⁽٢) أي هذه الثلاثة أقسام الحسن كلّ واحد منها حسن، وإذا قلنا إنَّ معناها مطلق الجمع لا تكون حسنة إلا إذا اجتمع الثلاثة، والواقع أنَّ كلّ واحد يوصف بأنَّهُ حسن، مِثْلُ: الكلمة اسم، وفعل، وحرف، فكلُّ قسم يُسَمَّى كلمة، ونصبُ واجباً، ومندوباً، ومباحاً على الحالية.

⁽٣) لفظ (للمأذون) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٤) إذا عَرَّفنا الحسن (بما لم ينه عنه) فأفعال الصبيِّ كلُّها حسنة؛ لأنَّها غير منهيِّ عنها، وكذا البهيمة والنَّائم،

أَيْ بِعُمُومِ النَّهْيِ المُسْتَفَادِ مِنْ أَوَامِرِ النَّدْبِ('')، كَمَا تَقَدَّمَ '''.

(فَدَخَلَ) فِي القَبِيحِ (خِلاَفُ الأَوْلَى) كَمَا دَخَلَ فِيهِ الْحَرَامُ وَالمَكْرُوهُ '''.

(وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ لَيْسَ الْمَكْرُوهُ) أَيْ بالمَعْنَى الشَّامِلِ لِخِلاَفِ الأَوْلَى (وَلاَ حَسَناً)؛ لِأَنَّهُ لاَ يَسُوْغُ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ ('').

بخِلاَفِ المُبَاحِ فَإِنَّهُ يَسُوغُ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ (٥).

عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهُ وَاسِطَةً أَيْضاً (1) ؛ نَظَراً إِلَى أَنَّ الحَسَنَ مَا أُمِرَ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ (٧): فِي أَنَّ الحَسَنَ وَالقَبِيحَ بِمَعْنَى تَرَتُّبِ المَدْحِ وَالذَّمُّ شَرْعِيٌّ.

* * *

⁽۱) المنهيات نوعان: منهي عنه بخصوص فعل معيَّنٍ، مِثْلُ: ﴿وَلَا تَقَـنَّتُوا النَّفْسَ الَّقِ حَرَّمَ اَللَّهُ ﴾، وَمِثْلُ: «لا صلاة بعد صلاة العصر»، ومنهيات حصلت من خلال قولنا ترك السنَّة مكروه، فكل ترك السنة يوصف بالكراهية.

⁽۲) نی (۱/۱۱۱).

 ⁽٣) أي من باب أولى؛ لأنَّهُ منهيٌّ عنه بنهي مخصوص وخلاف الأولى بنهي عام، وهو
 ترك المندوبات.

⁽٤) البرهان: ١/ ٢١٥.

⁽٥) أي ولم ينه عنه.

 ⁽٦) أي جعل المباح كما يقول إمام الحرمين في المكروه: هـو أنَّهُ وسـط لا حسـن
 ولا قبيح.

 ⁽٧) في (١/ ٩٧)، أي إنَّ الله أمرنا أنْ نثني على الحسن، فالمباح لم يؤمر بالثناء عليه فلا يوصف بالحسن ولم ينه عنه فلا يوصف بالقبع.

مسألة [المرادُ بجائِزِ التَّرْكِ، وهل يُرْفَعُ التَّكْليفُ عَنْ صاحب العَدْر؟]

(جَائِزُ التَّرْكِ) سَوَاءٌ كَانَ جَائِزَ الفِعْلِ أَيْضاً أَمْ مُمْتَنِعَهُ (لَيْسَ بَوَاجِبٍ)(١) وَإِلاَّ لَكَانَ مُمْتَنِعَ التَّرْكِ(٢)، وَقَدْ فُرِضَ جَائِزَهُ(٣).

(وَقَالَ أَكْثَرُ الفُقَهَاءِ: يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الحَائِضِ وَالمَرِيضِ وَالمُسَافِرِ) ؟ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَمَن شَهِدُونَ الشَّهُ لَلْقَصْمَةُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَهَوُ لاءِ شَهِدُوهُ (١٠). وَجَوَازُ التَّرْكِ لَهُمْ لِعُدْرِهِمْ ، أَيْ الحَيْضِ المَانِعِ مِنْ الفِعْلِ أَيْضًا ،

الأكثرُ على أنَّهم لا يزالون مُكلَّفين، والعذرُ حال دون الوجوب، وسواء كان العذر لا يمكن أداء الفعل معه كالحيض أم لا يمنع كالسَّفر، بدليل أنَّ القضاء يجب عليهم عوضاً عما أفطروا وأنَّهم معن شَهِدَ الشَّهر.

⁽۱) معنى هذا: أنَّ كل ما يجوزُ تركه، فهو ليس بواجب، فالمندوبُ جائزُ الترك، والمباحُ جائزُ الترك، ولكنَّه ممتنعُ الفعل، والحرام أيضاً جائز الترك، ولكنَّه ممتنعُ الفعل، ولكن الواجب لا يكون جائز الترك.

⁽٢) في (أ): الوجوب.

 ⁽٣) لأنّ الضّدين لا يجتمعان ولا يرتفعان إذا كانا مُساويين للنّقيضين، وإن لـم نَصِفه بأنّهُ ليس بواجب، وصفناه بأنّهُ واجب، فصار ممتنع الترك.

 ⁽٤) هذه مسألة: هل أهلُ الأعذار تُرفعُ عنهم التكاليف أو لا يزالونَ مُكَلَّفين، والعذرُ مانعٌ من وقوع الوجوب عليهم فيه خلاف:

وَالْمَرَضِ وَالسَّفَرِ اللَّذَيْنِ لاَ يَمْنَعَانِ مِنْهُ.

وَلْأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمُ القَضَاءُ بِقَدْرِ مَا فَاتَهُمْ، فَكَانَ المَأْتِيُّ بِهِ بَدَلاً عَنْ الفَايْتِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ شُهُودَ الشَّهْرِ مُوجِبٌ عِنْدَ انْتِفَاءِ العُذْرِ لاَ مُطْلَقاً ١٠٠٠.

وَبِأَنَّ وُجُوبِ القَضَاءِ إِنَّمَا يَتَوَقَفُ عَلَى سَبَبِ الوُجُوبِ، وَهُوَ هُنَا شُهُودُ الشَّهْرِ (٢)، وَقَدْ تَحَقَّقَ لاَ عَلَى (٣) وُجُوبِ الأَذَاءِ [وَإِلاَّ لَمَا وَجَبَ قَضَاءُ الظُّهْرِ الشَّهْرِ ٢٥)، وَقَدْ تَحَقَّقَ لاَ عَلَى (٣) وُجُوبِ الأَذَاءِ [وَإِلاَّ لَمَا وَجَبَ قَضَاءُ الظُّهْرِ مَثَلاً عَلَى مَنْ نَامَ جَمِيعَ الوَقْتِ ؛ لِعَدَمِ تَحَقَّقِ وُجُوبِ الأَذَاءِ](١) فِي حَقِّهِ لِغَفْلَتِهِ (٥).

(وَقِيلَ) يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى (المُسَافِرِ دُونَهُمَا) أَيْ دُونَ الحَائِضِ

⁽١) أي إنَّ الوجوب عند شهود الشهر لا يحصل إلا عندما ينتفي المانع، فالآيةُ لا توجبُ الصَّومَ ما دام العُذر موجوداً.

⁽٢) أي القضاء يجبُ لا على أنَّ شهودَ الشهر أوجبَهُ، بل لأنَّ شهودَ الشهر هو السببُ لوجوب الصوم، فشهودُ الشهر تسببَ في وجوبِه، والحيضُ منع الحكم وهو وجوب الأداء، ولم يمنع سبب الوجوب مطلقاً.

⁽٣) لفظ: (لا على) ساقط من (أ).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

⁽٥) أي إنَّ وجود السبب هو لوجوب فعل الصَّلاة لا لوجوب أداثها، فقضاء الحائض لا لأَنَّهُ وجب عليها أداء الصَّلاة ومنع منه الحيض، فالقضاء بدلٌ عن الأداء. بل السببُ لأنَّ السبب أوجب الفعل فقط؛ لذا فالنائمُ وجب عليه الفعل لصلاة الظهر ولم يجب عليه أداؤه؛ لأنَّهُ غافلٌ ويقضيها لوجوبها لا لأدائها، والقضاء يعتمد السبب لا الأداء.

وَالمَرِيضِ؛ لِقُدْرَةِ المُسَافِرِ عَلَيْهِ، وَعَجْزِ الحَائِضِ عَنْـهُ شَـرُعاً، وَالمَـرِيضِ حِسًا فِي الجُمْلَةِ^(۱).

(وَقَالَ الإِمَامُ الرَّاذِيِّ (٢) يَجِبُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى المُسَافِرِ دُونَهُمَا (أَحَـدُ الشَّهْرَيْنِ) الحَاضِرُ، أَوْ آخَرُ بَعْدَهُ، فَأَيَّهُمَا أَتَى بهِ فَقَدْ أَتَى بالوَاجِب، كَمَا فِي خِصَالِ كَفَّارَةِ اليَمِينِ (٣).

(وَالخُلْفُ لَفْظِيُّ) أَيْ رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الصَّوْمِ حَالَةَ العُذْرِ جَائِزٌ اتَّفَاقاً ، وَالقَضَاءُ بَعْدَ زَوَالِهِ وَاجِبٌ اتَّفَاقاً '').

* * *

⁽١) حكاه السَّمعاني عن بعض الحنَّفية. انظر تشنيف المسامع: ١٠١/١

⁽٢) تقدمت ترجمته في (١/ ١٥٧)، وانظر رأيه في المحصول: ١/ ٢٩٩.

⁽٣) انظر (١/ ٢٧٤).

⁽٤) إلاَّ أنَّ الخلاف في هل أنَّ القضاء كان عوضاً عن وجوب الأداء مع وجود السبب؟ أو لحصول سببه فقط؟ وإن لم يجب الأداء، أو لوجوب الأداء على المسافر والمريض وعدم وجوبه على الحائض؟ أو لوجوب أحد الشهرين؟



(وَفِي كَوْنِ المَنْدُوبِ مَأْمُوراً بِهِ) أَيْ مُسَمَّى بِذَلِكَ حَقِيقَةً (خِـلاَفٌ)(١) مَبْنِيٌّ عَلَى:

أَنَّ [أَ مَ رَ] (٢) حَقِيقَةٌ فِي الإِيجَابِ كَصِيغَةِ افْعَلَ (٢)؟ فَلاَ يُسَمَّى، وَرَجَّحَهُ الإِمَامُ الرَّاذِيِ (٤).

أَوْ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ(٥) بَيْنَ الإِيجَابِ وَالنَّدْبِ _ أَيْ طَلَبِ الفِعْلِ _

- (١) لا خلاف في أنَّ المندوبَ هو متعلّق الأمر، ولكن الخلاف أنَّ لفظ (أ م ر) هل يُطلقُ
 عليه حقيقةٌ أو مجازاً؟
 - (٢) في (أ): أمر، بحروف موصولة، وهنا يُراد مادة هذه الحروف.
- (٣) أي إنَّ (افعل) المراد صيغةُ فعل الأمر الحاضر من صلَّ، وصُمْ، وصلَّ الضحى،
 و ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿ أَوْقُواْ بِٱلْمُقُودِ ﴾ [المائدة: ١]، إنَّها حقيقة في الأمر الراجح ومجازٌ في غيره.
- فهل (أ مَ رَ) مِثْلُ صيغة الأمْرِ يُطلقُ على المندوبِ حقيقةً؟ الأَصحُّ: أنَّها تُطلقُ على عليه مجازاً لا حقيقةً، وهو ما رجَّحَه الرازي الحنفي.
- (٤) لأنَّها على هذا حقيقة في الوجوب، إذن هي مجازٌ في المندوب، كصيغة الأسر
 التي ذكرنا أُنموذجاً منها في هامش رقم (٣)، ينظر المحصول: ١/ ٢٠٥.
- (٥) القدرُ المشتركُ هو العُنوانُ الجامعُ لأفرادٍ متعددةٍ ومتنوَّعَةٍ، أي أنَّها موضوعةٌ =

فَيُسَمَّى، وَرَجَّحَهُ الآمِدِيُّ (١).

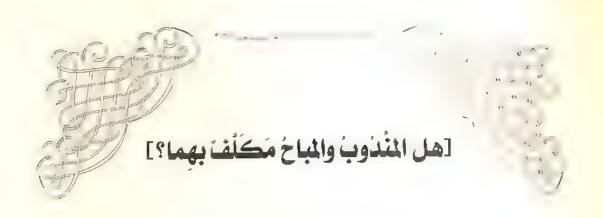
أَمَّا كَوْنَهُ مَأْمُوراً بهِ: بمَعْنَى أَنَّهُ مُتَعَلَّقُ الأَمْرِ - أَيْ صِيغَةُ افْعَلَ - فَلاَ نِزَاعَ فِيهِ، سَوَاءٌ قُلْنَا: إِنَّهَا مَجَازٌ فِي النَّدْبِ أَمْ حَقِيقَةٌ فِيهِ كَالإِيجَابِ؟ خِلاَفٌ يَأْتِي (٢)،

. . .

⁼ حقيقة لطلب الفعل، فيُصبحُ النَّدبُ والوجوبُ والإباحةُ كلَها أفراداً وجزيئات لهذا القدر المشترك، وإطلاق اللفظ الموضوع للقدرِ المشتركِ على بعضِ أفرادِهِ يَكون حقيقةً.

⁽١) الإحكام: ١/١٢٤.

⁽٢) في (١/ ٤١١).



(وَالأَصَحُّ لَيْسَ) المَنْدُوبُ (مُكَلَّفاً بهِ، وَكَذَا المُبَاحُ) أَيْ الأَصَحُّ لَيْسَ مُكَلَّفاً بهِ، وَكَذَا المُبَاحُ) أَيْ الأَصَحُّ لَيْسَ مُكَلَّفاً بهِ - أَيْ مُكَلَّفاً بهِ اللهُ المَنْدُوبَ لَيْسَ مُكَلَّفاً بهِ - أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كَانَ التَّكُلِيفُ إِلْزَامَ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ) مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ (لاَ طَلَبَهُ) أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (كَانَ التَّكُلِيفُ إِلْزَامَ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ) مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ (لاَ طَلَبَهُ) أَيْ طَلَبَ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ (لاَ طَلَبَهُ) أَيْ طَلَبَ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ مَا فِيهِ كُلْفَةً اللهِ الْزَام أَوْ لاَ . . .

(خِلاَفاً لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلانِيُّ (٢) فِي قَوْلِهِ: بِالثَّانِي. فَعِنْدَهُ المَنْدُوبُ وَالمَكْرُوهُ _ بِالمَعْنَى الشَّامِلِ لِخِلافِ الأَوْلَى _ مُكَلَّفٌ بهِما (٣)، كَالوَاجِب وَالحَرَام.

⁽۱) أي المباحُ والمندوبُ لا يُسمَّيان تكليفاً نظراً لعدم الكلفة فيهما؛ إذ يجوز تركهما، وما يجوزُ تَرْكُهُ لا كُلفَة فيه، وهذا إذا فَسَّرْنا التَّكليفَ بإلزام ما فيه كُلفَة.

أما إذا فُسَّرَ بتفسيرَ القاضي الباقلاني: بأنَّةُ طلبُ ما فيه كُلفَةٌ على وَجْهِ الإلزام فهانَّ التكليف بالفعل يَشْمَلُ المندوب، وبالترك يَشْمَلُ المكْروه.

 ⁽۲) تقدمت ترجمته في (۱/ ۱۰۵)، حيث قال: التكليف طلب ما فيه كُلفة،
 والطلب هو المراد بقوله والثاني.

 ⁽٣) لأنَّهُما مطلوبان طلباً غيرَ إلزاميَّ، فالمندوبُ طلبُ فعلٍ، والمكروه طلبُ تَرْك.

وَزَادَ الأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايينِيُّ (') عَلَى ذَلِكَ: المُبَاحَ ('' فَقَالَ: إِنَّهُ مُكَلَّفٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِقَادُ إِبَاحَتِهِ ('' تَتْمِيماً لِلأَقْسَامِ (''، وَإِلاَّ فَغَيْـرُهُ مِثْلُـهُ فِي وُجُوبِ الاعْتِقَادِ ('').

* * *

⁽۱) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الإسفراينني الملقب بـركن الدين، الفقيه الشافعي، المتكلم، الأصولي، شيخ خراسان في زمانه، قيل: أنَّهُ بلغ رتبة الإجتهاد توفي بنيسابور سنة (۱۸ هـ)، شذرات الذهب: ٣/ ٢٠٩.

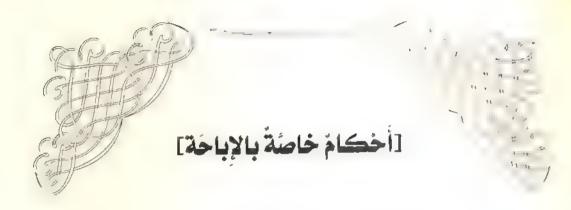
 ⁽٢) أي أنَّهُ فيه كلفةً ومُكَلَّف به.

 ⁽٣) هذا جواب سؤال هو: أنّ المباح مخيّرٌ في فعله وتَرْكِهِ، فلا يُمكنُ أنْ تحصلَ فيه كُلفةٌ؟

فأجاب: بأنَّ التَّكليف ليس في فِعلِهِ ولا في تركه، بل يجب أنْ يعتقدَ بإباحته، ووجوب الاعتقاد تَكليفٌ.

⁽٤) أي الأربعة من أحكام التكليف فيها إلزامُ ما فيه كلفةٌ وإلحاقُ المباح بها وهو خالٍ من الكلفة، فجَعَلَ الكُلفةَ هي وجوب اعتقاده مباحاً؛ لأجل أنْ تكمل الأقسام الخمسة.

 ⁽٥) أي جعله مُكلَّفاً به من ناحية الإعتقاد؛ لأجل إدْراجِهِ مع الأَحْكام التَّكليفيَّة الأربعة،
 وإن كانت الأربعة يجبُ اعتقادُها أيْضاً، أي هو يُشاركها من هذا الوَجْه.



(وَالأَصَحُّ أَنَّ المُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسِ لِلْوَاجِبِ)(١).

وَقِيلَ: إِنَّهُ جِنُسٌ لَهُ [أ/١٦]؛ لأَنَّهُمَا مَأْذُونٌ فِي فِعْلِهِمَا اللهُ وَاخْتَ<mark>صَ</mark> الوَاجِبُ بِفَصْلِ المَنْع مِنْ التَّرْكِ.

قُلْنَا: وَاخْتَصَّ المُبَاحُ أَيْضاً بِفَصْلِ الإِذْنِ فِي التَّرْكِ عَلَى السَّوَاءِ (") فَلاَ خِلاَفَ فِي المَّأْذُونِ فِيهِ جِنْسٌ فَلاَ خِلاَفَ فِي المَا أَذُونِ فِيهِ جِنْسٌ لِلْاَ خِلاَفَ فِي المَا أَذُونِ فِيهِ جِنْسٌ لِلْوَاجِبِ اتَّفَاقاً، وَبالمَعْنَى الثَّانِي أَيْ -المُخَيِّرِ فِيهِ -، وَهُوَ المَشْهُورُ - غَيْرُ لِلوَاجِب اتَّفَاقاً، وَبالمَعْنَى الثَّانِي أَيْ -المُخَيِّرِ فِيهِ -، وَهُوَ المَشْهُورُ - غَيْرُ جِنْسٍ لَهُ اتَّفَاقاً (١٤).

⁽۱) الجنسُ المنطِقي هو كُلِّيٌ يُقالُ على كثرينَ مُختلفينَ بالحقيقةِ في (ج) وابِ ما هو؟ وهُنا إذا عرَفنا الواجبَ هل يدخلُ المباحُ في تعريفِهِ باعتبارِه جنساً، كَأْنُ يُقال الواجبُ مباحٌ فِعلُهُ مع المنع من التَّرْكُ فالأصحُّ هو ليس جنساً له.

 ⁽۲) فيقالُ الواجبُ مباحٌ _ أي مأذون فيه _ لا يمنع تَرْكه.
 أي إنَّ المباحَ هو جنسٌ للواجب؛ لأنَّهُما مأذونٌ بفعلهِما ويفصِلُ الواجبَ بفصلِ المنع من الترك.

⁽٣) وما دام له فصلٌ فهو نوعٌ من أنواع المأذونِ وليس جنساً للواجب.

 ⁽٤) الخلاف حاصلٌ في النَّظرة إلى المباحِ فمنْ جَعَلهُ جنساً أراد به ما يُرادِفُ المأذونَ =

(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّهُ) أَيُّ المُبَاحَ (غَيْرُ مَا مُورٍ بهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ) فَلَيْسَ بوَاجِبِ وَلاَ مَنْدُوبِ.

وَقَالَ الكَعْبِيُّ (۱): إِنَّهُ مَأْمُورٌ بهِ، أَيْ وَاجِبٌ؛ إِذْ مَا مِنْ مُبَاحِ إِلاَّ وَيَتَحَقَّقُ به تَرْكُ حَرَامٍ مَا، فَيَتَحَقَّقُ بِالشُّكُوتِ تَرْكُ القَذْفِ، وَبِالشُّكُونِ تَـرْكُ القَتْلِ، وَمَا يَتَحَقَّقُ بِالشَّيْءِ لاَ يَتِمُّ إِلاَّ بهِ، وَتَرْكُ الحَرَامِ وَاجِبٌ، وَمَا لاَ يَتِمُّ الوَاجِبُ إلاَّ بهِ فَهُو وَاجِبٌ _كَمَا سَيَأْتِي (۱)_ فَالمُبَاحُ وَاجِبٌ (۱).

وَيَأْتِي ذَٰلِكَ فِي غَيْرِهِ كَالْمَكْرُوهِ(١).

وليس المباح المصطلح عليه، وبهذا المعنى هو جنسٌ للواجب اتفاقاً.

ومن أراد به ما خُيسٌ في فعلِه وتركِه فهو لا يكونُ جنساً، بل نوعاً أمّا من يَقصدُ
هذا ويعتبرهُ جنساً للواجب فهو مرجوحٌ إنْ لم نقل هو خطاً؛ لأنّهُ بهذا المعنى هو
نوعٌ كالواجب وليس جنساً له.

⁽۱) هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي - نسبة إلى الكعبية البلخي - نسبة إلى بلخ: إحدى قرى خراسان ترأس الطائفة الاعتزالية في بغداد، توفي سنة (۳۱۹هـ)، الفتح المبين: ١/ ١٧٠، وتاريخ التراث العربي: ٢/ ٤٠٧.

⁽۲) في (۱/ ۲۳۲).

⁽٣) الكعبي جعل المباح مأموراً به _ أي جعله واجباً _ ولكنّه وصفّه بذلك لا لذاته، بل الوجوب لغيره، فكلُّ فعل للمباح فيه ترك للحرام وقت فعله؛ إذ الفاعل له مشغول به لا يُمكنه فعل محرَّم معه، فالسكوت مباح ولكن فيه كف عن الغيبة، فمن هذه النّاحية صار واجباً؛ لأنا توصلنا به إلى ترك منكر، وما يتوصل به إلى ترك منكر فهو واجب.

⁽٤) أي بهذا الاعتبار يمكن أنْ نصفَ المكروة والمندوبَ بالوجوب ايضاً.

(وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ) أَيْ رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى (')، فَإِنَّ الكَعْبِيَّ قَدْ صَرَّحَ بِمَا يُؤْخَذُ مِنْ دَلِيلِهِ مِنْ (') أَنَّهُ غَيْرُ ('') مَأْمُورٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، فَلَمْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ، وَمِنْ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ مَا عَرَضَ لَهُ مِنْ تَحَقُّقِ تَرُكِ الحَرَامِ بِهِ.

وَغَيْرُهُ لاَ يُخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ _كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ المُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: مِنْ حَيْثُ هُوَ(٤)_.

(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ الإِبَاحَةَ حُكُمٌ شَرْعِيُّ)؛ إذْ هِيَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الفِعْلِ وَالتَّرْكِ المُتَوَقِّفُ وُجُودُهُ - كَغَيْرِهِ مِنْ الحُكْمِ - عَلَى الشَّرْعِ كَمَا تَقَدَّمُ (٥). وَالتَّرْكِ المُتَوَقِّفُ وُجُودُهُ - كَغَيْرِهِ مِنْ الحُكْمِ - عَلَى الشَّرْعِ كَمَا تَقَدَّمُ (٥). وَقَالَ بَعْضُ المُعْتَزِلَةِ (١): لاَ. . ؛ إذْ هِيَ انْتِفَاءُ الحَرَجِ عَنْ الفِعْلِ وَالتَّرْكِ،

⁽١) أي أنَّهُ غيرُ مخالفِ للجمهور من حيث المعنى، أي إذا نظر إلى المباح بأنَّهُ جائزُ التَّرك أيضاً لا يسمَّيه واجباً، بل ننظُرُهُ من جهة أنَّهُ مانعٌ من فعلِ المحرَّم عند فعله؛ ولذلك جاء في المتن من حيث هو لا من حيثُ ما يقارنه.

⁽٢) في (ج): ومن.

⁽٣) في (ج): ساقط لفظ (غير)، وفي (أ) من غير (أنّهُ).

⁽٤) خلاصة الأمر أنَّ الكَعْبي لم يجعله واجباً من حيث هو، بل من حيث ما يُعرضُ له ويقارنه فهو مباحٌ أصلاً، وواجبٌ لغيره إذا اعتبرنا أنَّ فعله فيه تركُ المحرم. وهذا ما يقول به الآخرون.

⁽٥) في (١/ ١٠١).

أي إنَّ الإباحة تخيير وليس حُكماً بالفعل أو التَّرك، ولكن أُطلقَ عليها أنَّها حكمٌ شرعيٌّ؛ لأنَّ الأربعة: الإيجاب والنَّدب والتحريم والكراهة لم تعرف قبل الشَّـرْع، بل بعده، والإباحة حَدَثَت معها بعد الشَّرْع.

⁽٦) لم أقف على المراد بالبعض منهم.

وَهُوَ ثَابِتٌ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ مُسْتَمِرٌّ بَعْدَهُ (١).

* * *

⁽١) لأنَّهُمْ يحكُّمون العقل قبل الشَّرْع، فلا يسمُّون الإباحة حكماً، وعلَّلوا ذلك بأنَّها: انتفاءُ الحرج قبل الشَّرْع وبعده، فلا حُكْم للشرع فيها.



(وَ) الأَصَحُّ (أَنَّ الوُجُوبَ) لِشَيْءِ (إِذَا نُسِخَ) كَأَنْ قَالَ الشَّارِعُ: نَسَخْتُ وَجُوبَهُ (بَقِيَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ الإِذْنِ إِنِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الإِذْنِ فِي التَّرُكِ (٢) الَّذِي خَلَفَ المَنْعَ مِنْهُ (٣)؛ إِذْ لاَ قِوَامَ لِلْجِنْسِ بِمَا يُقَوِّمُهُ مِنْ الإِذْنِ فِي التَّرُكِ (٢) الَّذِي خَلَفَ المَنْعَ مِنْهُ (٣)؛ إِذْ لاَ قِوَامَ لِلْجِنْسِ بِدُونِ فَصْلٍ (١٠).

وَلإِرَادَةِ ذَلِكَ قَالَ: (أَيْ عَدَمُ الحَرَجِ) يَعْنِي فِي الفِعْلِ وَالتَّرْكِ: مِنَ الإِبَاحَةِ، أَوْ النَّدْب، أَوْ الكَرَاهَةِ بالمَعْنَى الشَّامِلِ لِخِلاَفِ الأَوْلَى (٥)؛ إذْ

⁽١) لأنَّ الواجبَ هو المأذون بفعله مع المنَّع من تركه.

⁽٢) ما بين المعقوفين مكرر في: (أ).

⁽٣) الوجوب مركّبٌ من عنصرين: الإذن بالفعلِ مع المــنَع مـن التّرك، فـإذا نسخ الوجوب نُسخَ عنصرٌ واحدٌ منه، وهو المنعُ من الترك وخلفه، وجاء مكانه جـواز الترك.

⁽٤) فقد كان مركّباً من جنس وهو الإذن، وفَصْلِ وهو المنع من الترك، وعندما ذهب وجوب الفعل حَلَّ فصْلٌ آخر مكانه، وهو جواز الترك؛ لأنَّ الجنس وحدّه لا يكفي في التعريف فلا بدَّ من وجود فصلِ آخر مكان المتروك.

 ⁽٥) لأنَّ العجواز يشمل الإباحة، والندب، والكراهة، وخلاف الأولى.

لا دلِيلَ عَلَى تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا(١).

(وَقِيلَ)(٢) الجَوَازُ البَاقِي بِمُقَوِّمِهِ (الإِبَاحَةُ)؛ إذْ بارْتِفَاعِ الوُجُوب يَنْتَفِي الطَّلَبُ، فَيَثْبُتُ التَّخْيِيرُ(٢).

(وَقِيلَ)^(٤) هُوَ (الاسْتِحْبَابُ) إِذِ المُتَحَقِّقُ بارْتِفَاعِ الوُجُوبِ انْتِفَاءُ الطَّلَبِ الجَازِمِ، فَيَثْبُتُ الطَّلَبُ غَيْرُ الجَازِمِ.

وَقَالَ الغَزَالِيُّ: لاَ يَبْقَى الجَوَازُ؛ لأِنَّ نَسْخَ الوُجُوبِ يَجْعَلُهُ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَيَرْجِعُ الأَمْرُ لِمَا كَانَ قَبْلَهُ: مِنْ تَحْرِيمٍ أَوْ إِبَاحَةٍ (٥) _ أَيْ لِكَوْنِ الفِعْلِ مَضَرَّةً أَوْ مَنْفَعَةً (٦) _ كَمَا سَيَأْتِي فِي الكِتَابِ الخَامِس (٧).

. . .

فإذا نسخ الوجوب يبقى الفعل محتملاً للاربعة؛ إذ لا دليل يُعين أحدَها.

⁽١) في (ط) و(أ) و(ب): احداهما.

⁽٢) هو قول الغزالي في المستصفى: ١/ ٥٩ - ٦٠، وتشنيف المسامع: ١/ ١٠٦.

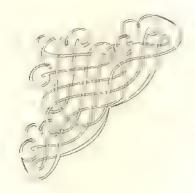
⁽٣) أي إذا قُلنا الباقي الجَواز فإنَّه يُراد به الإباحة والمقوَّم له التخيير، أي الجواز مع التخيير.

⁽٤) قال به القشيري، تشنيف المسامع: ١٠٦/١.

⁽٥) المستصفى: ص٥٩.

⁽٦) أي قبل الوجوب يَعودُ إلى التحريم، إنْ كان الفعل فيه مضرَّة، أو الإباحة إنْ كان فيه منفعة.

⁽٧) في (٣/ ١٢٢١).



مَسْأَلَةٌ [الواجبُ المخيَّر]

(الأَمْرُ بوَاحِدٍ) مُبْهَمٍ (مِنْ أَشْيَاءَ) مُعَيَّنَةٍ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ اليَمِينِ، فَإِنَّ فِي آيَتِهَا الأَمْرَ بِذَلِكَ تَقْدِيراً (يُوجِبُ وَاحِداً) مِنْهَا (لاَ بِعَيْنِهِ)، وَهُوَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ (١) بَيْنَهَا فِي ضِمْن أَيِّ مُعَيَّنِ مِنْهَا؛ لأَنَّهُ (١) المَأْمُورُ بهِ.

(وَقِيلَ) (٣) يُوجِبُ (الكُلَّ) فَيُتَابُ بِفِعْلِهَا ثَوَابَ فِعْلِ وَاجِبَاتٍ، وَيُعَاقَبُ بِتَرْكِهَا عِقَابَ تَرْكِ وَاجِبَاتٍ (وَيَسْقُطُ) الكُلُّ الوَاجِبُ (بِوَاجِدٍ) مِنْهَا حَبْثُ اقْتُصَرَ عَلَيْهِ ؛ لإَنَّ الأَمْرَ تَعَلَّقَ بِكُلُّ مِنْهَا بِخُصُوصِهِ عَلَى وَجْهِ الإِكْتِفَاءِ بِوَاجِدِ مِنْهَا.

قُلْنَا: إِنْ سُلِّمَ ذَلِكَ لاَ يَلْزَمُ مِنْهُ وُجُوبُ الكُلِّ المُرَتَّبُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ (الكُ

⁽۱) آية الكفارة هي قوله تعالى: ﴿وَلَنَكِن بُوْلَنِدُكُم بِمَاعَقَدَّتُمُ ٱلْأَيْدَنَّ فَكَفَّلْرَنَّهُ وَإِلَمْكَامُ عَشْرَةِ مَسَكِكِينَ مِنَ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُونَهُمْ أَوْتَحْرِيرُ رَقَبُو ﴾ [المائدة: ٨٥].

هنا كأنَّهُ تعالى يقول: أوجبتُ عليكُم واحدةٌ من هذه الثلاث غَيرَ معيَّنَةِ فالواحد غير المعيَّن هو القدر المشترك، وهو متحقِّن في كلِّ واحدةٍ من الثلاثة، فالآيةُ غير المعيَّن هو القدر المشترك، وهو متحقِّن في كلِّ واحدةٍ من الثلاثة، فالآية خاليةٌ من الأمر ظاهراً، بل هو مقدَّر، فكأنَّهُ قال: كَفَّرْ بواحد منها.

 ⁽٢) أي القدر المشترك وليس المأمور واحداً منها بعينه.

 ⁽٣) قائله أبو هاشم وابنه من المعتزلة، وبعض الفقهاء، تشنيف المسامع: ١٠٧/١.

 ⁽٤) أي لا نسلِّم أنَّ الأمر يتعلَّقُ بواحدٍ منها غير معيَّن.

(وَقِيلَ: الوَاجِبُ) فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنْهَا (مُعَيَّنٌ)() عِنْدَ الله تَعَالَى؛ إِذْ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ الآمِرُ المَأْمُورَ بهِ؛ لأَنَّهُ طَالِبُهُ، وَيَسْتَحِيلُ طَلَبُ المَجْهُولِ. (فَإِنْ فَعَلَ) المُكَلَّفُ المُعَيَّنَ فَذَاكَ.

وَإِنْ فَعَلَ (غَيْرَهُ) مِنْهَا (سَقَطَ) الوَاجِبُ بفِعْلِ ذَلِكَ الغَيْرِ ؛ لأِنَّ الأَمْرَ فِي الظَّاهِرِ بغَيْرِ مُعَيَّنِ^(٢).

قُلْنَا: لاَ يَلْزَمُ مِنْ وُجُوبِ عِلْمِ الآمِرِ الْمَأْمُورَ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّناً عِنْدَهُ ، بَلْ يَكُونَ مُعَيَّناً عِنْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ عَلَى بَلْ يَكُفِي فِي عِلْمِهِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزاً عِنْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ عَلَى قَوْلِنَا ؟ لِتَمَيُّزُ (٣) أَحَدِ المُعَيِّنَاتِ المُبْهَمِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ تَعَيَّنُهَا (٤)(٥) .

(وَقِيلَ هُوَ) أَيْ الوَاجِبُ فِي ذَلِكَ (مَا يَخْتَارُهُ المُكَلَّفُ)(٦) لِلْفِعْلِ مِنْ

وإنْ سلّمنا أنّهُ تعلّق بكل واحد منها، فلا نسلُم أنّ ذلك يستلزمُ وجوب الكلّ المترتب عليه ثواب فعل الواجبات ويعاقب على تركها عقاب ترك الواجبات، البناني: ١/ ١٧٧.

⁽١) هذا القَوْل للأشاعرة ينسبونه إلى المعتزلة، والمعتزلة ينسبونه إلى الأشاعرة، تشنيف المسامع: ١٠٧/١.

 ⁽٢) أي يسقط الواجب إنْ فعل المُكلَّف واحداً غير ما عند الله استناداً إلى ظاهر النَّص
 أنَّهُ يراد واحد غير معيَّن.

⁽٣) في (أ): التميُّز.

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ج): تعيينها.

⁽٥) أي هي من حيث تعيين واحد منها مبهمة ، ولكنّها من حيث تعينها وحصرها في الثلاثة غير مبهمة فهي متميزة من هذه النّاحية حيث لا رابع لها، فالإبهام مرفوع بقولنا: يجبُ أَحَدُ هذه الثلاثة المذكورة.

⁽٦) حكاه ابن الحاجب مختصر المنتهى مع العضد: ١/ ٢٣٥، وتشنيف المسامع: ١٠٨/١.

أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهَا: بأَنْ يَفْعَلَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ بِاخْتِلاَفِ اخْتِيَارِ المُكَلَّفِينَ؛ لِلاتَّفَاقِ عَلَى الخُرُوجِ عَنْ عُهْدَةِ الوَاجِب بأَيِّ مِنْهَا يُفْعَلُ.

قُلْنَا: الخُرُوجُ بِهِ عَنْ عُهْدَةِ الوَاجِبِ لِكَوْنِهِ أَحَدَهَا لاَ لِخُصُوصِهِ ؛ لِلْقَطْعِ بِالسَّتِوَاءِ المُكَلِّفِينَ فِي الوَاجِبِ عَلَيْهِمْ .

وَالأَقْوَالُ _غَيْرُ الأَوَّلِ^(۱)_ لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَهِيَ^(۱) مُتَّفِقَةٌ عَلَى نَفْيِ إيجَابِ وَاحِدٍ لا بعَيْنِهِ.

كَنَفْيهِمْ تَحْرِيمَ وَاحِدٍ لاَ بعَيْنِهِ _كَمَا سَيَأْتِي ("" _ ؛ لِمَا قَالُوا ('') : مِنْ أَنَّ تَحْرِيمَ الشَّيْءِ أَوْ إِيجَابَهُ لِمَا فِي فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ مِنْ المَفْسَدَةِ الَّتِي يُدْرِكُهَا العَقْلُ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُهَا فِي المُعَيَّنِ.

وَتُعْرَفُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى جَمِيعِ الأَقْوَالِ - بالوَاجِب المُخَبَّرِ - ؛ لِتَخْسِيرِ المُكَلَّفِ فِي المُخَبِّرِ - ؛ لِتَخْسِيرِ المُكَلَّفِ فِي الخُرُوجِ عَنْ عُهْدَةِ الوَاجِب بأَيُّ مِنْ الأَشْيَاءِ يَفْعَلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ الأَشْيَاءِ يَفْعَلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ وَاجِباً عِنْدَنَا (٥٠)،

⁽١) هو لأهل السنة والجماعة وهو إيجابُ واحدٍ لا بعينه.

⁽٢) أي أقوال المعتزلة.

⁽٣) في (١/ ٢١٨)، حيث سيمنعون تحريم واحد لا بعينه.

⁽٤) أي عرف تعينُهُم لتحريْمِ واحدِ لا بِعَيْنِه، أو إيجابُ واحدِ لا بعينِهِ من قولهم: إنَّ التحريمَ مبنيٌّ على المفسدَةِ، والإيجاب مبنيٌّ على المصلحة، ولا يُمكن أنْ يُددكَ العقلُ ذلك إلا بتعيُّن ما نهى عنهُ أو فَعَلَ ما أُمِرَ به، ولا يحصلُ ذلك مع إبهام الواحد.

 ⁽٥) هذه المسألةُ اشتهرتْ عندَ الأصوليينَ بمَسأَلةِ الواجبِ المخيِّر؛ لأنَّ المُكلَف مخيَّرٌ
 في فعلِ واحدٍ، ولم يَكنْ هو المعيَّنُ للواجب من حيثُ خصوصه، بل عندما =

(فَإِنْ فَعَلَ) المُكَلَّفُ عَلَى قَوْلِنَا (الكُلَّ) وَفِيهَا أَعْلَى ثُوَاباً وَعِقَاباً وَأَذْنَى كَذَلِكَ (فَقِيلَ: الوَاجِبُ أَيْ المُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابَ الوَاجِبِ - الَّذِي هُوَ كَشَوَابِ مَنْدُوباً - أَخْذا مِنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةً وَالبَيْهَقِيُّ فِي سَبْعِينَ (١) [١٧/١] مَنْدُوباً - أَخْذا مِنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةً وَالبَيْهَقِيُّ فِي سَبْعِينَ (١) [١٧/١] مَنْدُوباً - أَخْذا مِنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةً وَالبَيْهَقِيُّ فِي شَعْبِ الإِيمَانِ (١) (أَعْلاهَا) ثَوَاباً ؛ لأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَوْ عَلَيْهِ لأَيْسِبَ عَلَيْهِ ثَوَابَ الوَاجِب، فَضَمُّ غَيْرِهِ إلَيْهِ مَعا أَوْ مُرَتَّباً لاَ يُنْقِصُهُ عَنْ ذَلِكَ (٢).

(وَإِنْ تَرَكَهَا) بِأَنْ لَمْ يَأْتِ بِوَاحِدِ مِنْهَا (فَقِيلَ: يُعَاقَبُ عَلَى أَدْناَهَا) عِقَاباً _ إِنْ عُوقِبَ - ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ فَقَطْ لَمْ يُعَاقَبْ (٤).

فَإِنْ تَسَاوَتْ فَقُوَابُ الوَاحِد، وَالعِقَابُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، فُعِلَتْ مَعـا أَوْ مُرَتَّبًا (٥).

وَقِيلَ: فِي المُرتَّبِ الوَاجِبُ ثَوَاباً أَوَّلُهَا: تَفَاوَتَتْ أَوْ تَسَاوَتْ ؛ لِتَأَدِّي الوَاجِب بهِ قَبْلَ غَيْرِه، وَيُثَابُ ثَوَابَ المَنْدُوبِ عَلَى كُلِّ مِنْ غَيْرِ مَا ذُكِرَ لِثَوَابِ الوَاجِب بهِ قَبْلَ غَيْرِه، وَيُثَابُ ثَوَابَ المَنْدُوبِ عَلَى كُلِّ مِنْ غَيْرِ مَا ذُكِرَ لِثَوَابِ الوَاجِب (١٠).

يأتي به يجزئ تعيين واحد من المأمور بها لا بعينه .

⁽١) لأنَّ ثواب الواجب بسبعين درجة عن النَّفل.

⁽٢) نقلَةُ السَّمعاني عن الأصحاب، تشنيف المسامع: ١٠٩/١.

 ⁽٣) أي لو فعل العتنّ والإكساء والإطعام فإنَّهُ يؤجرُ على أعلاها؛ لأنَّهُ لو فَعَلَ واحداً
 منهما يثاب عليه، ويعتبر الاثنان كأنَّهُ لم يفْعَلْهما.

⁽٤) وسبُّبُ عقابِهِ على الأول؛ لأنَّهُ لو تَرَكَّهُ سيحاسَبُ عليه.

⁽٥) أي ثوابُ واحدٍ دون تعيين ذلكَ الواحِدِ؛ لاستوائها في الفَضْل.

⁽٦) لم أعثر على صاحب هذا القَوْل.

وَهَذَا كُلُّهُ (١) مَبْنِيٍّ _ كما ترى _ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ ثُوَابِ الْوَاجِبِ وَالْعِقَابِ

اَحَدُهَا مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ (٢) الَّذِي يَقَعُ ؛ نَظَراً لِتَأْدِّي الوَاجِبِ بهِ .

وَالنَّحْقِيقُ المَأْخُوذُ مِمَّا تَقَدَّمَ (٣): أَنَّهُ أَحَدُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا لاَ مِنْ حَيثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا لاَ مِنْ حَيْثُ المَّدُيثِيَّةِ وَاجِبا (١٠)، حَقَى أَنَّ الحَيْثِيَّةِ وَاجِبا (١٠)، حَقَى أَنَّ الوَاجِبَ ثَوَاباً فِي المُرَتَّب أَوَّلُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا لاَ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ.

وَكَذَا يُقَالُ: _ فِي كُلَّ مِنَ الزَّائِدِ^(٥) عَلَى مَا يَتَأْدَى بِهِ الوَاجِبُ مِنْهَا _ أَنَّـهُ يُتَابُ عَلَيْهِ ثَوَابَ المَنْدُوبِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا لاَ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ.

* * *

⁽١) ما قيل في الرأبين للفعل والرأبين للترك.

 ⁽٢) أي كل الأقوال السابقة تشير إلى إن ثواب الواجب الذي فعل أولاً أو أعلاها وكذا فعل أدناها أو أولها إنما هو لأنَّهُ أحدها ولو سمي أولاً أو أعلى أو أدنى.

⁽٣) وهو قوله في المتن الواجب واحد لا بعينه.

⁽٤) أي إن لم نقل هو مجزئ لأنّهُ أدى واحداً لا بعينه وأنه واحد منها فسنقول: أنّهُ واجب لأنّهُ أولها أو لأنّهُ أعلاها، وفي الترك لأنّهُ أدناها، فلا يعقل أن يقال أنّهُ واحب واجب لأنّهُ أولها أو لأنّهُ أعلاها، ويأثم لأنّهُ أدناها بل يقال أنّهُ واجب لأنّهُ واحب لا يخصوصه.

⁽a) في (ج): الزايد.



(وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ لاَ بِعَيْنِهِ) مِنْ أَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ، وَهُوَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ بَيْنَهَا فِي ضِمْنِ أَيِّ مُعَيَّنٍ مِنْهَا، فَعَلَى المُكَلَّفِ تَرْكُهُ فِي أَيِّ مُعَيَّنِ مِنْهَا، وَلَهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ ؛ إِذْ لاَ مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

(خِلاَفاً لِلْمُعْتَزِلَةِ) فِي مَنْعِهِمْ ذَلِكَ، كَمَنْعِهِمْ إِيجَابَ وَاحِدٍ لاَ بِعَيْنِهِ ؟ لِمَا تَقَدَّمَ (١) عَنْهُمْ فِيهِمَا.

(وَهِيَ كَالمُخَيِّرِ) أَيْ المَسْأَلَةُ كَمَسْأَلَةِ الوَاجِبِ المُخَيِّرِ فِيمَا تَقَدَّمَ فِيهَا.

فَيُقَالُ عَلَى قِيَاسِهِ: النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ مُبْهَمٍ مِنْ أَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ نَحْوَ: لاَ تَتَنَاوَلِ السَّمَكَ أَوْ اللَّبَنَ أَوْ البَيْضَ، يَحْرُمُ وَاحِدٌ مِنْهَا لاَ بِعَيْنِهِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ(٢).

وَقِيلَ: يَحْرُمُ جَمِيعُهَا، فَيُعَاقَبُ بِفِعْلِهَا عِقَابَ فِعْلِ مُحَرَّمَاتٍ، وَيُشَابُ بِتَرْكِهَا الْمَتِثَالاً ثُوَابَ تَـرْكِ مُحَرَّمَاتٍ، وَيَسْقُطُ تَرْكُهَا الْوَاجِبُ بِتَـرْكِ وَاحِدِ مِنْهَا (٣).

في (١/ ٢١٥).

 ⁽٢) هذا مقابل لإيجاب واحد لا يعينه الذي هو الراجع.

⁽٣) هذا مقابل فِعْلُ جميعِها.

وَقِيلَ: المُحَرَّمُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنْهَا مُعَيَّنٌ عِنْدَ الله تَعَالَى وَيَسْقُطُ تَرْكُهُ الوَاجِبُ بِتَرْكِهِ أَوْ تَرْكِ غَيْرِهِ مِنْهَا(١).

وَقِيلَ: المُحَرَّمُ فِي ذَلِكَ مَا يَخْتَارُهُ المُكَلَّفُ لِلتَّـرُكِ مِنْهَا: بـأَنْ يَتُرُكَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنِ اخْتَلَفَ باخْتِلاَفِ اخْتِيَارِ المُكَلَّفِينَ.

وَعَلَى الأَوَّلِ: إِنْ تُرِكَتْ كُلُّهَا امْتِثَالاً، أَوْ فُعِلَتْ وَهِيَ مُتَسَاوِيَةٌ أَوْ بَعْضُهَا أَخَفُ عِقَاباً وَثَوَاباً، فَقِيلَ: ثَوَابُ الوَاجِب وَالعِقَابُ فِي المُتَسَاوِيَةِ عَلَى تَرْكِ وَفِعْلِ وَاحِدٍ مِنْهَا.

وَفِي المُتَفَاوِتَةِ عَلَى تَرْكِ أَشَدَّهَا وَفِعْلِ أَخَفَّهَا سَوَاءٌ أَفُعِلَتْ مَعا أَوْ مُرَتَّباً (٢).

وَقِيلَ: العِقَابُ فِي المُرَتَّب عَلَى فِعْلِ آخِرِهَا تَفَاوَتَتْ أَوْ تَسَاوَتْ؛ لارْتِكَابِ الحَرَامِ بهِ، وَيُثَابُ ثَوَابَ المَنْدُوبِ عَلَى تَرْكِ كُلَّ مِنْ غَيْرِ مَا ذُكِرَ تُرْكُهُ لِثَوَابِ الوَاجِبِ(٣).

وَالتَحْقِيقُ: أَنَّ ثَوَابَ الوَاجِب وَالعِقَابَ عَلَى تَرْكِ وَفِعْلِ أَحَدِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا، حَتَّى أَنَّ العِقَابَ فِي المُرَتَّب عَلَى آخِرِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا، وَيُثَابُ ثَوَابَ المَنْدُوبِ عَلَى تَرْكِ كُلِّ مِنْ غَيْرِ مَا يَتَأَدَّى بِتَرْكِهِ الوَاجِبُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا (٤). الوَاجِبُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُهَا (٤).

⁽١) وهذا مقابل الواجب عند الله واحد.

⁽٢) وهذا مقابل الواجب ما يختاره المُكلَّف.

 ⁽٣) وهذا مقابل التحقيق في أنَّهُ إنْ فعَلَ أيَّ واحدٍ فإنَّما هو لأنَّهُ واحدٌ وليسَ بخصوصه.

⁽٤) أيضاً الآراء ما عدا الأول كُلُّها للمعتزلة.

(وَقِيلَ) زِيَادَةً عَلَى مَا فِي المُخَيَّرِ مِنْ طَرَفِ المُعْتَزِلَةِ (لَمْ تَسَرِدْ بِهِ) أَيْ بتَحْرِيمِ مَا ذُكِرَ (اللَّغَةُ) حَيْثُ لَمْ تَرِدْ بطَرِيقَةٍ مِنْ النَّهْيِ عَسَنْ وَاحِدٍ مُبْهَمٍ مِنْ أَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ، كَمَا وَرَدَتْ بالأَمْرِ بوَاحِدٍ مُبْهَمٍ مِنْ أَشْيَاءَ مُعَيَّنَةٍ (١).

وقَوْله تَعَالَى ﴿وَلَا تُعِلِعُ مِنْهُمْ النِمُا أَوْكَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] نَهْيٌ عَنْ طَاعَتِهِمَا إِجْمَاعاً.

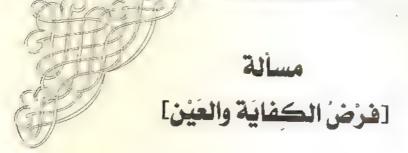
قُلْنَا: الإِجْمَاعُ لِمُسْتَنَدِهِ (٢) صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ (٣).

* * *

⁽۱) لأنّ المنهي عنه إذا تعدَّدَ يجبُ تَركُ الجميع، ولو جاء عطفُ النَّهي بها بـ(أو) فإنَّ تركُ واحدٍ لا يبيحُ الباقيات، فإذا قال: لا تشربُ خمراً أو لا تلعَبُ ميسراً أو لا تَغتَب أحداً، فإذا تركَ واحداً منها لا يحقُّ له فعلُ الباقيات، فاللَّغةُ وردَت في الأَمرِ بأشياء، والمأمورُ مخيَّرٌ بفعلِ واحدٍ، ولم تَرِد بالنَّهي عن أشياء يُرادُ النَّهيُ عن واحدٍ منها لا بعينه.

⁽٢) المستند: الأدلَّةُ الواردةُ بخصوص النَّهي عن طاعَتِهما.

⁽٣) أي بموجبِ قاعدة النّهي عن واحد لا بعينه، فهذه الآية الوحيدة التي جاءت تنهى عن واحد لا بعينه، ويموجبِ ما تقدّم من قاعدة فهنا المنهي عنه واحد من الإشم أو الكَفُور لا بعينه، ولكنْ عُدِلَ عن هذه القاعدة؛ للإجماع على النّهي عن طاعتِهما المعتمِد على مستند من أدلّة شرعيّة أخرى من كتاب أو سُنّة.



(فَرْضُ الكِفَايَةِ)(١) المُنْقَسِمُ إلَيْهِ وَإِلَى فَرْضِ العَيْنِ مُطْلَقُ الفَرْضِ (٢) المُنْقَسِمُ إلَيْهِ وَإِلَى فَرْضِ العَيْنِ مُطْلَقُ الفَرْضِ (٢) المُتَقَدِّمُ حَدُّهُ(٣) (مُهِمَّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِاللَّابَعِ لِلْفِعْلِ فَاعِلِهِ) أَيْ يُقْصَدُ حُصُولُهُ فِي الجُمْلَةِ، فَلاَ يُنْظَرُ إلَى فَاعِلِهِ إلاَّ بِالتَّبَعِ لِلْفِعْلِ ضَرُورَةَ أَنَّهُ لاَ يَخْصُلُ بدُونِ فَاعِلِ (٤).

فَيَتَنَاوَلُ^(٥): مَا هُـوَ دِينِيٌّ، كَصَلاَةِ الجِنازَةِ<mark>، وَالأَمْـرِ بِـالمَعْرُوفِ، وما</mark>

 ⁽١) وجه فركر فرض الكفاية بعد الواجب المخيّر؛ لوجود تشابُه بينهُما من حيث إنّ الواجب عليه واحد لا بعينه.

 ⁽٢) أي إذا قلنا: فرضٌ بدون قَيْدٍ فإنَّهُ ينقسم إلى فرضٍ كفايةٍ، وإلى فرضٍ عَيْنٍ.

⁽٣) ني (١/ ١٢٣).

 ⁽٤) فرض العَينِ: هو ما أوجبَهُ اللهُ على كلَّ مُكلَّفٍ بعينهِ وذاتِهِ لا يحقُّ لأحدِ غيرهِ أنْ
 يقوم به.

أما فرض الكفاية: فهو ما أوجَبهُ الله على المجتمع مِنَ المُكلَّفِينَ وليس على ذاتٍ معيَّنة؛ لذا إذا قامَ بفعلِ م البعضُ كفى عن بقيَّة أفراد المجتمع؛ لأنَّ الغَرضَ منهُ حصولُهُ بغضَّ النَّظرِ عمن يأتي به من ذلك المجتمع، ولكنْ بعد أن يتلبَّس البعضُ بفعلِه تعيَّنَ عليه؛ لأنَّةُ لا بُدَّ أن يقومَ به أحدُهُم.

⁽۵) في (ب) و (ج): فتناول.

هُوَ (١) دُنْيُوِيٌّ، كَالْحِرَفِ، وَالْصَّنَاثِعِ(٢).

وَخَرَجَ فَرْضُ الْعَيْنِ: فَإِنَّهُ مَنْظُورٌ بِاللَّذَاتِ إِلَى فَاعِلِهِ ، حَيْثُ قُصِدَ حُصُولُهُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ ، أَيْ وَاحِدٍ مِنْ المُكَلَّفِينَ ، أَوْ مِنْ عَيْنٍ مَخْصُوصَةِ كَالنَّبِيُّ فِيمَا فُرِضَ عَلَيْهِ دُونَ أُمَّتِهِ.

وَلَمْ يُقَيِّدُ قَصْدَ الحُصُولِ بالجَزْمِ احْتِرَازاً " عَنْ السُّنَّةِ ؛ لأِنَّ الغَرَضَ تَمْيِيزُ فَرْضِ الكَيْنِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِمَا ذُكِرَ (٥).

(وَزَعَمَهُ) أَيْ فَرْضَ الكِفَايَةِ (الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرايسِنِيُّ (وَإِمّامُ الحَرَمَيْنِ وَأَبُوهُ) الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدِ الجُويِّنِيُّ (١) (أَفْضَلَ مِنْ) فَرْضِ (٧) (العَيْنِ) ؟ للحَرَمَيْنِ وَأَبُوهُ) الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدِ الجُويْنِيُّ (١) (أَفْضَلَ مِنْ) فَرْضِ (٧) (العَيْنِ) ؟ لِأَنَّهُ يُصَانُ (٨) _ بقِيَامِ البَعْضِ بهِ الكَافِي فِي الخُرُوجِ عَنْ عُهْدَتِهِ _ جَمِيعُ للنَّاهُ يُصَانُ (٨) _ وقِيَامِ البَعْضِ بهِ الكَافِي فِي الخُرُوجِ عَنْ عُهْدَتِهِ _ جَمِيع

⁽١) (ما هو) ساقط من (ج).

⁽٢) أي التي هي من ضروريّات المجتمع.

 ⁽٣) مفعولٌ الأجلِه، أي لم يَقصِد حُصوله جَزماً؛ الأجل إخراج المندوب؛ الأنَّة يُقصدُ
 حُصولُهُ قَصداً غيرَ جَزمي.

⁽٤) لفظ (فرض) ساقطٌ من (أ).

 ⁽٥) أي هُنا لا يريدُ أن يبيئن الأمر الإلزاميّ من غيرِه ليقيّدَه بذلك، بل هنا يريدُ التفرقة بين فرضِ الكفاية، وفرض العين، ويكفي ذلك دون التقييد بكونِهِ جازماً.

⁽٦) هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني الشافعي لازم القفَّال حتى بَرِعَ فِقْها وخلافاً، كان إماماً في العلوم ورعاً، توفي سنة (٤٣٨ه) بنيسابور، الطبقات للأسنوي ١/ ١٦٥.

⁽٧) لفظ (فرض) ساقط من (ج).

 ⁽A) يصان: فعلٌ مضارع مبنيٌ للمجهولِ، وقولُه: جميع المُكَلَّفين، جميع: نائب =

المُكَلِّفِينَ عَنْ الإِثْمِ المُتَرَبِّ (١) عَلَى تَرْكِهِمْ لَهُ (٢).

وَفَرْضُ العَيْنِ [أ/١٨] إنَّمَا يُصَانُ بالقِيَامِ بهِ عَنْ الإ<mark>ِثْمِ القَائِمُ بهِ فَقَطْ.</mark>

وَالمُتَبَادَرُ إِلَى الأَذْهَانِ _ وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ فِيمَا عَلِمْت (") _ أَنَّ فَرْضَ العَيْنِ أَفْضَلُ ؛ لِشِدَّةِ اعْتِنَاءِ الشَّارِعِ بهِ بقَصْدِهِ (١) حُصُولَهُ مِنْ كُلِّ مُكَلِّفٍ فِي الأَغْلَب (٥).

وَلِمُعَارَضَةِ هَذَا دَلِيلَ الأَوَّلِ أَشَارَ المُصَنَّفُ إِلَى النَّظَرِ فِيهِ بِقُوْلِهِ: زَعَمَهُ(١)، وَإِنْ أَشَارَ _ كَمَا قَالَ(٧) _ إِلَى تَقُويَتِهِ (٨).....

⁼ الفاعل، والتعليلُ بينهُما اعتراض.

المرتب.

 ⁽٢) وجهُ الأفضليَّة أنَّ القائمَ به أدى فرضاً مع كونِهِ صانَ المجتمع عن الإثم لو تركُوه
 كلُّهم .

 ⁽٣) من (وإن. . . إلى علمت جملة معترضة) أي أنَّ الأصوليينَ لم يتعرضوا لأفضليَّة فرض العَين على فرض الكفاية، ولكنْ ذَكَرَ الأفضليَّة الشارحُ وبيَّنَ علَّتها.

⁽٤) في (ط): يقصد.

⁽٥) لأنَّ البعضَ مقصودٌ حصولُهُ من فردٍ واحدٍ كأنْ كان من خصائصه ﷺ.

⁽٦) أي أنَّ الماتِنَ قال عن أفضليَّةِ فرضِ الكفاية على فرض العين بقوله: (وزَعَمَه) والزَّعمُ اعتقادٌ مرجوحٌ أو باطلٌ، وقد بيَّنَ الشَّارحُ لماذا قال: (وزعمــ)ــه ولـم ينقلْهُ بصيغةِ التقوية، قال: لأنَّ دليل من رجَّح أفضليَّة فرض العين عارض دليلَ من فضَّلَ فرض الكفاية، وهذه المعارضةُ جعلت قول هؤلاء الأئمة زَعْماً لا عِلماً ولا اعتقاداً.

⁽٧) أي السُّبْكِي في منع الموانع: ص١٣٠.

⁽٨) في (ب) و (ط): (تقوّيه)، أي أنَّهُ قوَّى أفضليَّة فـرض الكفايـة من خلال نشبة =

بعَزْوِهِ (١) إِلَى قَائِلِيهِ الأَثِمَّةِ المَذْكُورِينَ، المُفِيدِ (٢) أَنَّ لِلإِمَامِ سَلَفاً عَظِيماً فِيهِ، فَإِنَّهُ الْمَشْهُورُ (٣) عَنْهُ فَقَطْ، كَمَا اقْتَصَرَ عَلَى عَزْوِهِ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ والأَكْثَرُ (١).

(وَهُو) أَيْ فَرْضُ الْكِفَايَةِ (عَلَى البَعْضِ وِفَاقاً لِلإِمَامِ) الرَّاذِيَ؛ للاكْتِفَاءِ بحُصُولِهِ مِنْ البَعْضِ (لا) عَلَى (الكُلِّ خِلاَفاً لِلشَّيْخِ الإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنِّفِ(٥) بحُصُولِهِ مِنْ البَعْضِ (لا) عَلَى (الكُلِّ خِلاَفاً لِلشَّيْخِ الإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنِّفِ(٥) (وَالجُمْهُورِ) فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ عَلَى الكُلِّ ؛ لإِثْمِهِمْ بتَرْكِهِ، وَيَسْقُطُ بفِعْلِ البَعْضِ (١).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ إِثْمَهُمْ بِالتَّرْكِ؛ لِتَفْوِيتِهِمْ مَا قُصِدَ حُصُولُهُ مِنْ جِهَتِهِمْ فِي الجُمْلَةِ، لاَ لِلْوُجُوبِ عَلَيْهِمْ.

الرأي إلى الإسفراييني، وإمام الحرمين، ووالده أبي محمد الجويني.

أي بعزو هذا الرأي من قبل السُّبكي إلى الأئمة الثلاثة.

⁽٢) المفيد نعت للعزو، أي أنَّهُ لما عَزا هذا الرأي، وهو أفضليَّة فرض الكفاية أفاد هذا العزو أنَّ الإمام الرازي عندما فضَّلَه لم يكن هو السابق بالقَوْل بالأفضلية إذ قد سَبقَهُ الثلاثة إلى ذلك.

⁽٣) في (ب) و (ج): مشهور.

 ⁽٤) أي اقتصر النووي والأكثر على عَزْو أفضائية فرض الكفاية إلى إمام الحرمين فقط،
 ولم يذكروا نسبته إلى الثلاثة. روضة الطالبين للنووي: ٢٢١/٤.

⁽٥) هو تقيُّ الدِّين على بن عبد الكافي بن تمام بن عبد الكافي السُّبْكِي الانصاري الخزرجي، أبو الحسن، شيخ الاسلام في عصره، والدتاج الدين السُّبْكِي مؤلف جمع الجوامع، ولد في سبك من أعمال مصر، توفي سنة (٢٥٧ه)، الأعلام:

 ⁽٦) أي الخطاب في فرض الكفاية موجَّة إلى بعض مُبْهمٌ عند الرَّاذي، وعند والـد المُصنَف والجمهورُ موجِّه إلى جميعِ أفراد المجتمع المُكلَّف.

قَالَ المُصَنَّفُ: وَيَدُلُّ لِمَا اخْتَرْنَاهُ (() قَوْلَه تَعَالَى: ﴿ وَلَتَكُن مِنكُمُ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْعُرُونِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِّ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] (() وَذِكْرُ وَالِدِهِ مَعَ الجُمْهُورِ _ مُقَدَّماً عَلَيْهِمْ _ قَالَ (()): تَقْوِيَةٌ لَهُمْ، فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِذَلِكَ (()).

(وَالمُخْتَارُ) عَلَى الأَوَّلِ (البَعْضُ مُبْهَمٌ) (٥)؛ إذْ لاَ دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ مُعَيِّنٌ، فَمَنْ قَامَ بِهِ سَقَطَ الفَرْضُ بِفِعْلِهِ.

(وَقِيلَ)(١٠) البَعْضُ (مُعَيَّنٌ عِنْدَ الله تَعَالَى) يَشْقُطُ الفَرْضُ بِفِعْلِهِ وَيَفِعْلِ غَيْرِهِ، كَمَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ عَنْ الشَّخْصِ بأَدَاءِ غَيْرِهِ عَنْهُ.

(وَقِيلَ) (٧) البَعْضُ (مَنْ قَامَ بهِ) لِسُقُوطِهِ بفِعْلِهِ.

ثُمَّ مَدَادُهُ عَلَى الظَّنَّ (^): فَعَلَى قَوْلِ البَعْضِ مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لَهُ

 ⁽١) وهو أنَّ الخطابَ موجَّهٌ إلى البعض بدليل هذه الآية.

 ⁽٢) وجه الاستدلال بالآية أنَّ الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المنكر فرضُ كفايةٍ على
 أُمَّةِ ، من المُسْلِمين وليس على الكلَّ .

⁽٣) أي قال ذلك السُّبْكِي في منع الموانع.

⁽٤) أي ذكْرُ الجمهور يكفي لترجيحِ أنَّ المُكلَّف واحدٌ مُبهَمُّ ولكن ذَكَرَ والدَهُ معهم وتقديمُ اسْمه عليهم تقويةً لهم؛ لأنَّهُ أهلٌ للأخْذ برأيه فيقوي رأيه رأي الجمهور.

 ⁽٥) لوجود شَبَهِ بين الواجب المخيَّر وبين فرض الكفاية من حيثُ إنَّ الواجب في
 الأول فعل معيَّنٌ، وفي الثاني شخصٌ غيرُ معيَّنٍ فإنَّ الأراءَ الواردةَ في الأول تَردُ
 في الثاني والخلافُ في الأول يجري في الثاني.

 ⁽٦) لم أعثر على قائله، ولعلَّهُ أبو هاشم من المعتزلة كما سبق في الواجب المخيَّر.

 ⁽٧) لم أعثر على قائله، ولعلَّه منسوبٌ إلى الأشاعرة أو المعتزلة، المعتمد١/١٥٤.

 ⁽٨) أي يسقطُ الإثم عن الباقين بمجرَّد الظنّ أنّة قد فعَلهُ أحد أفراد المجتمع، ولا حاجة إلى العلم واليقين.

يَفْعَلْهُ (١) وَجَبَ عَلَيْهِ، وَمَنْ لاَ... فَلاَ.

وَعَلَى قَوْلِ الكُلِّ مَنْ ظُنَّ أَنَّ غَيْرَهُ فَعَلَهُ سَقَطَ عَنْهُ وَمَنْ لاَ. . فَلاَ .

(وَيَتَعَيَّنُ) فَرْضُ الْكِفَايَةِ (بِالشُّرُوعِ) فِيهِ، أَيْ يَصِيرُ بِذَلِكَ فَرْضَ عَيْنٍ: يَعْنِي مِثْلَهُ فِي وُجُوبِ الإِثْمَامِ (عَلَى الأَصَحُّ) بِجَامِعِ الفَرْضِيَّةِ (٢).

وَقِيلَ (٣): لا يَجِبُ إِنَّمَامُهُ.

وَالفَرْقُ: أَنَّ القَصْدَ بِهِ حُصُولُهُ فِي الجُمْلَةِ، فَلاَ يَتَعَيَّنُ حُصُولُهُ مِمَّنْ شَرَعَ

فَيَجِبُ إِنْمَامُ صَلاَةِ الجِنازَةِ عَلَى الأَصَعِّ، كَمَا يَجِبُ الإسْتِمْرَارُ فِي صَفَّ القِتَالِ جَزْماً؛ لِمَا فِي الإنْصِرَافِ عَنْهُ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الجُنْدِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ الإسْتِمْرَارُ فِي تَعَلَّمِ العِلْمِ لِمَنْ آنَسَ الرُّشْدَ فِيهِ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى الأَصَعِّ (٤)؛ لِيَّا مَسْأَلَةٍ مَطْلُوبَةً بِرَأْسِهَا مُنْقَطِعَةٌ عَنْ غَيْرِهَا بِخِلاَفِ صَلاَةِ الجِنازَةِ.

⁽١) في (ط): لم يفعل.

⁽٢) هو قَبلَ أَنْ يقومَ به أحدٌ واجبٌ على المجتمع، وليس على واحدٍ معيَّنٍ فإنْ بدأ به أحدُهُم صارَ فرضَ عينٍ عليه ويجبُ أَنْ يتمَّهُ وهذا الرأي الراجح.

⁽٣) لم أقف على القائل.

⁽٤) هنا سؤال هو: لمإذا وجبَ إتمام صلاة الجنازة والاستمرار في صف القتال، ولم يجب الاستمرار في طلب العلم للواثِق من نفسِه تعلّمهُ، وكلَّها فروض كفاية؟ أجاب: إنَّ صلاة الجنازة عبادةٌ كلُّ أعمالها واحدةٌ، والقتال في تلك المعركة واحد. أما العلم فكلُّ مسألةٍ هي فرض كفاية بحدِّ ذاتها، فإذا تعلَّمَها فقد أدَّى الفرض ولا يُلزُمُ بالدخول في تعلُّم الأخرى.

وَمَا ذَكَرَهُ (') تَبَعاً لإِبْنِ الرَّفْعَةِ ('') فِي مَطْلَبهِ ('') فِي بَابِ الوَدِيعَةِ - مِنْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ عَلَى الأَصَحِّ بِالنَّظَرِ إِلَى الأُصُولِ - أَقْعَدُ ('') مِمَّا ذَكَرَهُ البَارِزِيُّ (') فِي الشَّرُوعِ عَلَى الأَصَحِّ إلاَّ فِي التَّمْدِيزِ تَبَعاً لِلْغَزَ الِيِّ ('): مِنْ أَنَّهُ لاَ يَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ عَلَى الأَصَحِّ إلاَّ الجِهَادُ وَصَلاةُ الجِنَازَةِ ، وَإِنْ كَانَ بِالنَّظَرِ إِلَى الفُرُوعِ أَضْبَطُ () .

- (۱) أي الذي ذكره السُّبْكِي في المتن وهو قوله: (ويتعين بالشروع) بأنْ ذكر ذلك بصورة قاعدة أصوليَّة يُمكنُ بعد ذلك استثناءُ بعضِ الجزئيَّات منها، كما هو شأنُ أصول الفِقّه، وهنا بعد القاعدة استثنى منها الجهاد.
- (۲) هو أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم أبو العباس الأنصاري المصري،
 المعروف بابن الرفعة، فقيه شافعي، من فضلاء مصر، له مؤلفات عديدة توفي
 سنة (۷۱۰ه)، شذرات الذهب: ٦/ ٢٢؛ وطبقات الشافعية: ٥/ ١٧٧.
 - (٣) هو كتاب اسمه: (المطلب في شرح الوسيط) لابن الرفعة.
- (٤) أي ما ذكر هو وابن الرفعة أنسبُ بقواعد الأصول في تميُّز ما يتعين إتمامه وما
 لا يتعين .
- (٥) هو الإمام هبة الله بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن هبة الله الجهني، قاضي القضاة شرف الدين البارزي، ولد سنة (٦٤٥ه)، سمع من أبيه وجده وجماعة، توفي سنة (٧٣٨ه)، البداية والنهاية: ١٨٢/١٤.
- (٦) إنَّ البارزي تَبعَ الغزالي في قولِه: لايتعين فرض الكفاية بالشروع إلا الجهادُ
 وصلاة الجنازة.
 - الزركشي في البحر المحيط: ١/ ٢٥٠، نقله عن البارزي.
 - مما ذكره المُصنّف تبعاً لابن الرفعة بصيغة الإثبات كقاعدة.
- أما ما ذكره البارزي تبعاً للغزالي بصيغة النَّفي، أي نفي القاعدة وأثبت الحكم لجزئية فقط.
- (٧) أي أسلوب الأخيرين ينسجم مع الفروع حيث حصرا الجزئيّات فيما يتعين وما =



(وَسُنَّةُ الْكِفَايَةِ) المُنْقَسِمُ إلَيْهَا وَإِلَى سُنَّةِ الْعَيْنِ مُطْلَقُ السُّنَّةِ الْمُتَقَدَّمُ (١) حَدُّهُ (كَفَرْضِهَا) فِيمَا تَقَدَّمَ (٢)، وَهُوَ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ التَّمْسِيزُ عَنْ سُنَّةِ العَيْنِ مُهِمٌّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ، كَابْتِدَاءِ السَّلاَمِ، وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ^(٣)، وَالتَّسْمِيَةِ لِلاَّكُلِ: مِنْ جِهَةِ جَمَاعَةٍ فِي الثَّلاثِ (٤) مَثَلاً.

ال يتعيَّنُ بالنَّفيِّ والإثباتِ كما يُشاهدُ من صِيغَة اللفظ، ومع ذليك فيإنَّ الحَصرَ بالجهاد وصلاة الجماعة غيرُ دقيقٍ إذ وجوب الحج لبيت الله كلَّ عامِ ليسَ فرض كفايةٍ ومن دَخلَ به أو شَرعَ صار الإتمامُ عليه واجباً.

⁽١) في (١١٣/١) وذَكَرَ لفظ (المتقدم) نظراً إلى لفظ (مطلق) لا إلى لفظ (السُّنة).

⁽٢) في (٢/١/١) فما بعدها.

أي الأقوال في فرض الكفاية والآراءِ السابقةِ كلّها تجري في سنَّة الكفاية، وهي الآراء الأربعة التي سَردَها بعد ذلك.

 ⁽٣) تشميتُ العاطسِ من فروض الكفاية عند النّووي، ذَكَرَ ذلك في المقصد الأوّل من
 مقاصدِهِ السّبعةِ في العقيدة والعبادات والتصورُف.

⁽٤) أي يقومُ واحدٌ من جماعةٍ حصلَ لديهم واحدٌ من الثلاث المذكورة.

ثَانِيهَا: أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ سُنَّةِ العَيْنِ عِنْدَ الأُسْتَاذِ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ ؛ لِسُقُوطِ الطَّلَب بقِيَام البَعْضِ بهَا عَنْ الكُلِّ المَطْلُوبِينَ بهَا.

ثَالِثُهَا: أَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ مِنْ الكُلِّ عِنْدَ الجُمْهُورِ.

وَقِيلَ: مِنْ بَعْضِ (١) مُبْهَم، وَهُوَ المُخْتَارُ.

وَقِيلَ^(٢): مُعَيَّنٌ عِنْدَ الله تَعَالَى، يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِفِعْلِهِ وَبِفِعْلِ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ (٣): مِنْ بَعْضِ قَامَ بها.

رَابِعُهَا: أَنَّهَا تَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ فِيهَا، أَيْ تَصِيرُ بِهِ سُنَّةَ عَيْنٍ، يَعْنِي مِثْلَهَا فِي تَأَكُّدِ طَلَبِ الإِتْمَامِ عَلَى الأَصَحِّ.

* * *

⁽١) في (أ) من بعضهم.

 ⁽٢) القائلُ بهما هو القائل بمِثْل ذلك في فرض الكفاية.

⁽٣) كالسابق.

مسألة [تَعَيِّنُ وَقْت أداء الفِعْل]

(الأَكْثُرُ) مِنْ الفُقَهَاءِ وَمِنْ المُتَكَلِّمِينَ عَلَى (أَنَّ جَمِيعَ وَقْتِ الظُّهْرِ جَوَازاً وَنَحْوِهِ) أَيْ نَحْوِ الظُّهْرِ - كَبَاقِي الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ - (وَقْتُ لأَدَائِهِ) فَفِي أَيِّ جُزْءِ مِنْهُ أُوْقِعَ فَقَدْ أُوقِعَ فِي وَقْتِ أَدَائِهِ الَّذِي يَسَعُهُ وَغَيْرَهُ ؟ وَلِـذَلِكَ يُعْرَفُ بالوَاجِب المُوسَعِ (١).

- (١) سُمي موسَّعاً؛ لأنَّ الوقتَ أوسعُ من المساحةِ التي يَشغَلُها أداءُ الفرض، فهو يَسَعُ الواجب مع زيادةٍ تَسَعُ غَيرَه.
- (٢) الوقتُ من أولِه إلى آخرِه هو وقتٌ لأداء الفعل كالصَّلاة مثلاً، إلا أنَّ هذه المساحة من الوقتِ تُقسمُ إلى ستةِ أقسام.

أ فضلة: أوله.

ب مكروه: آخره بما يَسعُه من الآخِر.

ج - ضرورة: آخِرُه إذا لم يسَعْه، ويُكملُه خارج الوقت.

د عذر: لمن جُمعَ بين الوقتين تقديماً أو تاخيراً.

هـ اختيار: بعد وَقتِ الفضيلة، وقبلَ وقت الكراهة.

و ـ حرام: إذا أخَّرها ويُدركُ أقلُّ من ركعةٍ داخله.

وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ فِيهِ أَدَاءً بِشَرْطِهِ (١).

(وَلاَ يَجِبُ عَلَى المُوَخِّرِ) أَيْ مُرِيدِ التَّأْخِيرِ عَنْ أَوَّلِ الوَقْتِ (العَرْمُ) فِيهِ عَلَى المُوَخِّرِ) أَيْ مُرِيدِ التَّأْخِيرِ عَنْ أَوَّلِ الوَقْتِ (العَرْمُ) فِيهِ عَلَى الفِعُلِ بَعْدُ فِي الوَقْتِ (خِلاَفاً لِقَوْمٍ) كَالقَاضِي أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (٢) فِي المُوسَّعُ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِ (٣): فِي قَوْلِهِمْ بوُجُوبِ العَزْمِ لِيَتَمَيَّزَ بهِ الوَاجِبُ المُوسَعُ عَنِ المُندُوبِ فِي جَوَازِ التَّرْكِ (٤)،

وَأُجِيبَ بِحُصُولِ التَّمْيِيزِ بِغَيْرِهِ - وَهُوَ أَنَّ تَأْخِيرَ الوَاجِبِ عَنْ الوَقْتِ يُؤْثِمُ (°).

(وَقِيلَ) () وَقْتُ أَدَائِهِ (الأَوَّلُ) مِنْ الوَقْتِ؛ لِوُجُوبِ الفِعْلِ بِـدُخُولِ الوَقْتِ .

(فَإِنْ أُخِّرَ) عَنْهُ (فَقَضَاءً) وَإِنْ فُعِلَ فِي الوَقْتِ.

حَتَّى يَأْثَمُ بِالتَّأْخِيرِ عَنْ أَوَّلِهِ كَمَا نَقَلَهُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ - عَنْ بَعْضِهِمْ (٧).

⁽١) وهو ما أدركَ منه ركعةً داخلَ الوقت، مغني المحتاج: ١/ ١٢٢.

⁽Y) المحصول: 1/ YAY.

⁽٣) كالسابق،

⁽٤) أي يَعزمُ على أدائِه آخرَ الوقت؛ للفرق بين الفرض الموسَّع وقتُه وبينَ المندوبِ فإنَّه لا حاجة إلى العزم؛ لجواز تركه.

⁽٥) إذا فعلَهُ كلَّه خارجَ الوقت أو فعلَ أقلَّ من ركْعةٍ داخلُه.

 ⁽٦) هو رأيٌ لبعض المعتزلةِ، وعزاهُ البيضاوي إلى بعض الشافعية، ميزان الأصول:
 ١/ ٣٣٩، وتشنيف المسامع: ١/ ١١٩.

⁽V) المحصول: 1/ ٢٨١.

وَإِنْ نَقَلَ [19/1] القَاضِي أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ الإِجْمَاعَ عَلَى نَفْيِ الإِثْمِ (١^٠)؛ وَلِنَقْلِهِ (٢) قَالَ بَعْضُهُمْ (٣): إِنَّهُ قَضَاءٌ يَسُدُّ مَسَدَّ الأَدَاءِ.

(وَقِيلَ)(٤) وَقْتُ أَدَاثِهِ (الآخِرُ) مِنْ الوَقْتِ؛ لإنْتِفَاءِ وُجُوبِ الفِعْلِ قَبْلَهُ (فَإِنْ قُدِّمَ) عَلَيْهِ: بأَنْ فُعِلَ قَبْلَهُ فِي الوَقْتِ (فَتَعْجِيلٌ) أَيْ فَتَقْدِيمُـهُ تَعْجِيلٌ لِلْوَاجِبِ مُسْقِطٌ لَهُ، كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ وُجُوبِهَا.

(وَ) قَالَ⁽⁰⁾ (الحَنَفِيَةُ) وَقْتُ أَدَائِهِ (مَا) أَيْ الجُزْءُ الَّذِي (اتَّصَلَ بهِ الأَدَاءُ مِنَ الوَقْتِ) أَيْ لاقَاءُ الفِعْلُ: بأَنْ وَقَعَ فِيهِ (وَإِلاَّ) أَيْ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الأَدَاءُ بجُزْءِ مِنَ الوَقْتِ: بأَنْ لَمْ يَقَعِ الفِعْلُ فِي الوَقْتِ (فَالآخِرُ) أَيْ فَوَقْتُ أَدَائِهِ الجُزْءُ الآخِرُ مِنَ الوَقْتِ؛ لِتَعَيُّنِهِ لِلْفِعْلُ أَيْ فِي حَيْثُ لَمْ يَقَعْ فِيمَا قَبْلَهُ (٧). الجُزْءُ الآخِرُ مِنَ الوَقْتِ؛ لِتَعَيُّنِهِ لِلْفِعْلِ (١) فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ فِيمَا قَبْلَهُ (٧).

⁽١) المستصفى: ص٥٦.

 ⁽٢) أي نقل القاضي الباقلاني الاجماع على نفي الإثم بالتأخير.

⁽٣) لم أعثر على قائله.

⁽٤) يُعزى لبعض الحنفية، تشنيف المسامع: ١/١١٧.

⁽٥) في (ط): قالت.

 ⁽٦) لأنَّهُ صار الفعلُ محصوراً بالآخِر، ولا مجالَ لجعل غيره وقت أدائه.

⁽٧) ميزان الأصول: ١/ ٣٣٧.

٨) هو عبدالله بين الحسنِ بن دلال بن دلهم، المكنَّى بأبي الحسن الكرخي، تَفقَّه على أبي سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد عن حماد عن أبي حنيفة، ولد بكرخ جدّان، ثمَّ انتقل إلى العراق، تفقَّه عليه أبو بكر الجصاص، ومحمد الشاشي، وأحمد الطبري وأبو الحسين البصري المعتزلي، له مؤلفات، وكان ورعاً، توفي في بغداد سنة (٣٤٠ه)، تاريخ التراث الاسلامي: ٦/ ٩٤، والفتح المبين ١٨٦ / ١٨٦.

إِنْ قُدَّمَ ('') الفِعْلُ عَلَى آخِرِ الوَقْتِ بأَنْ وَقَعَ قَبْلَهُ ('') فِي الوَقْ<mark>تِ (وَقَعَ) مَا قُدَّمَ</mark> (وَاجِباً بشَرْطِ بَقَائِهِ) أَيْ بَقَاءِ المُقَدَّم لَهُ (مُكَلَّفاً) إلَى آخِرِ الوَقْتِ.

فَإِنْ لَمْ يَبْقَ كَذَٰلِكَ _كَأَنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ _ وَقَعَ مَا قَدَّمَهُ نَفْلاً.

فَشَرْطُ الوُجُوبِ عِنْدَهُ (٣) أَنْ يَبْقَى مَنْ أَذْرَكَهُ الوَقْتُ بِصِفَةِ التَّكْلِيفِ إلَى آخِرِهِ المُتَبَيَّنِ بِهِ الوُجُوبُ وَإِنْ أَخَرَ الفِعْلَ عَنْهُ، وَيُوْمَرُ بِهِ قَبْلَهُ (٤) وَلِنْ أَخَرَ الفِعْلَ عَنْهُ، وَيُوْمَرُ بِهِ قَبْلَهُ (٤) وَلِنْ أَخَرَ الفِعْلَ عَنْهُ، وَيُوْمَرُ بِهِ قَبْلَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الأَصْلَ بَقَاوُهُ بِصِفَةِ التَّكْلِيفِ، فَحَيْثُ وَجَبَ فَوَقْتُ أَدَائِهِ عِنْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الأَصْلَ بَقَاوُهُ بِصِفَةِ التَّكْلِيفِ، فَحَيْثُ وَجَبَ فَوَقْتُ أَدَائِهِ عِنْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الأَصْلَ بَقَاوُهُ بِصِفَةِ التَّكْلِيفِ، فَحَيْثُ وَجَبَ فَوَقْتُ أَدَائِهِ عِنْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الحَيْفِيقِةِ (١٠) وَلاَ الحَنفِيقِةِ (١٠) وَلاَ المَعْلُوم مِمَّا قَدَّمَهُ (١٠) وَلاَ قَلْمَهُ فَي المُعلُوم مِمَّا قَدَّمَهُ (١٠).

⁽١) أي قبل الآخر.

⁽Y) أنظر ميزان الأصول: ١/ ٣٣٨.

⁽٣) ني (أ): عنه.

 ⁽٤) جوابُ سؤالِ هو: إذا كان شرطُ الوجوب بقاءُ المُكلَّف حيّاً إلى آخر الوقت،
 فلماذا يخاطبُ به من أول الوقت؟

أجاب: إنَّ الأصل أنَّهُ سيبقى مُكلَّفاً فإذا أداه قُبـِلَ منه قبول الواجب.

 ⁽٥) هو الوقت الذي يتَّصلُ به الفعل إلا أنَّهُ أضاف شرطاً في تقديمه: أنْ يبقى حيّاً إلى
 الآخر.

⁽٦) أي ذكرَ السُّبْكِي شرطَ الكرخيِّ وهو: لا يُمكنُ أداءُ الواجب إلا بشرط أنْ يبقى حيّاً إلى آخر الوقت، ولم يَذكر الأول وهو رأي الحنفية، وهو أنَّ وقت أدائِه المتصل به؛ لأنَّهُ معلومٌ أنَّهُ يرى ذلك؛ لأنَّهُ منهم، فهو يقول بقولهم ويزيد عنهم هذا الشَّوط.

⁽٧) عندما قال: وقال الحنفية.

وَالأَقْوَالُ غَيْرُ الأَوَّلِ: مُنْكِرَةٌ لِلْوَاجِبِ المُوَسَّعِ؛ لاتَّفَاقِهَا عَلَى أَنَّ وَقْتَ الأَدَاءِ لاَ يَفْضُلُ عَنِ الوَاجِبِ(١).

(وَمَنْ أَخَّرَ) الوَاجِبَ الْمَذْكُورَ بِأَنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِهِ أَوَّلَ الوَقْتِ مَثَلاً (مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ) (٢) عَقِبَ مَا يَسَعُهُ مِنْهُ مَثَلاً (عَصَى) لِظَنَّهِ فَوَاتَ الوَاجِب بِالتَّأْخِيرِ، (فَإِنْ عَاشَ وَفَعَلَهُ) فِي الوَقْتِ:

(فَالجُمْهُورُ) قَالُوا: فِعْلُهُ (أَدَاءٌ)؛ لأِنَّهُ فِي الوَقْتِ المُقَدَّرِ لَهُ شَرْعاً.

(وَ) قَالَ (القَاضِيَانِ أَبُو بَكْرٍ) البَاقِلاَّنِيُّ مِنْ المُتَكَلِّمِينَ (وَالحُسَيْنُ (٣)) مِنَ الفُقَهَاءِ: فِعْلُهُ (قَضَاءٌ)؛ لأِنَّهُ بَعْدَ الوَقْتِ الَّذِي تَضَيَّقَ عَلَيْهِ بِظَنَّهِ، وَإِنْ بَانَ خَطَقُهُ (٤).

(وَمَنْ أَخَرَ) الوَاجِبَ المَذْكُورَ: بأَنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِهِ أَوَّلَ الوَقْتِ مَثَلاً (مَعَ ظَنِّ السَّلامَةِ) مِنْ المَوْتِ إِلَى آخِرِ الوَقْتِ وَمَاتَ فِيهِ قَبْلَ الفِعْلِ (فَالصَّحِيحُ) أَنَّهُ (لاَ يَعْصِي)؛ لأَنَّ التَّأْخِيرَ جَائِزٌ لَهُ، وَالفَوَاتَ لَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ.

وَقِيلٌ (٥): يَعْصِي، وَجَوَازُ التَّأْخِيرِ مَشْرُوطٌ بِسَلاَمَةِ العَاقِبَةِ.

 ⁽۱) لأنها ما بين من يقول: وقت أدائه الاول، ومنهم من يقول: الآخر، ومنهم من يقول: ما يتصل به، فباقي الوقت ليس لأدائه فلا يُسمئى واجبا موسعاً.

 ⁽٢) كمن عَرفَ نفسَهُ أَنَّهُ سيُعدمُ بعد مُضيُّ وقتِ يَسَعُهُ فإنَّ ياثَمُ بهذا التأخير ؛ لأنَّهُ سوف لا يجدُّ وقتاً لأداثه في الآخر ؛ لأنَّهُ يموت فيه .

⁽٣) تقدمت ترجمته في (١٢٦/١).

⁽٤) لأنَّهُ وجب عليه عند الوقت المضيَّقِ الذي هو وقتُ أدائه وقد فات، فيقعُ بعده قضاء.

 ⁽۵) هو قول الغزالي المستصفى: ص٥٦، والمحصول: ١٢٨٧ /١ .

(بخِلاَفِ مَا) أَيْ الوَاجِب الَّذِي (وَقْتُهُ العُمْرُ كَالحَجِّ) فَإِنَّ مَنْ أَخَرَهُ بَعْدَ أَنْ أَمْكَنَهُ فِعْلُهُ مَعَ ظَنِّ السَّلامَةِ مِنَ المَوْتِ إلى مُضيِّ وَقْتِ يُمْكِنُهُ فِعْلُهُ فِعْلُهُ فِعْلَهُ فِعْلَهُ فِعْلَهُ فِعْلَهُ فِعْلَهُ فِعْلَهُ فِعْلَهُ فَعْلَهُ فَعْلَهُ فَعْلَهُ وَمَاتَ قَبْلَ الفِعْلِ يَعْصِي عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِلاَّ لَمْ يَتَحَقَّقِ الوُجُوبُ. فِيهِ وَمَاتَ قَبْلَ الفِعْلِ يَعْصِي عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِلاَّ لَمْ يَتَحَقَّقِ الوُجُوبُ. وَقِيلَ (١): لاَ يَعْصِي ؛ لِجَوَاذِ التَّأْخِيرِ لَهُ.

وَعِصْيَانُهُ فِي الحَجِّ مِنْ آخِرِ سِنِي الإِمْكَانِ؛ لِجَوَازِ التَّأْخِيرِ إِلَيْهَا.

وَقِيلَ (٢): مِنْ أَوَّلِهَا؛ لاِسْتِقْرَارِ الوُّجُوبِ حِينَيْدٍ.

وَقِيلَ (٣): غَيْرُ مُسْتَنِدٍ إِلَى سَنَةٍ بِعَيْنِهَا.

* * *

⁽١) المصدران السابقان. وبه قال ابن حزم، الإحكام: ٣/ ٢٩٨.

⁽٢) لم أعثر على قائله.

⁽٣) لم أعثر على قاتله.

[مسألة] [ما لا يَتِمُ الواجِبُ إلا بِهِ واجِبٌ]

الفِعْلُ (المَقْدُورُ) لِلْمُكَلَّفِ (الَّذِي لاَ يَيَمُّ) أَيْ لاَ يُوجَدُ (الوَاجِبُ المُطْلَقُ إلاَّ بهِ وَاجِبٌ) بوُجُوب الوَاجِب سَبَباً كَانَ أَوْ شَرْطاً (وِفَاقاً لِلأَكْثَرِ) مِنْ العُلَمَاءِ؛ إذْ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَجَازَ تَرْكُ الوَاجِب المُتَوَقِّفِ عَلَيْهِ.

قِيْلَ: لاَ يَجِبُ بوُجُوبِ الوَاجِبِ مُطْلَقاً؛ لأِنَّ الدَّالَ عَلَى الوَاجِبِ سَاكِتٌ عَنْهُ(١).

(وَثَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ يَجِبُ (إنْ كَانَ سَبَباً كَالنَّارِ لِلإِحْرَاقِ) أَيْ كَإِمْسَاسِ النَّارِ لِلإِحْرَاقِ أَيْ كَإِمْسَاسِ النَّارِ لِمَحَلِّ (٢)، فَإِنَّهُ سَبَبٌ لإِحْرَاقِهِ عَادَةً.

بخِلاَفِ الشَّرْطِ كَالوُضُوءِ لِلصَّلاَةِ فَلاَ يَجِبُ بوُجُوب مَشْرُوطِهِ.

وَالفَرْقُ: أَنَّ السَّبَبَ لِإسْتِنَادِ المُسَبَّبِ إلَيْهِ أَشَدُّ ارْتِبَاطاً بِهِ مِنَ الشَّرْطِ بِالمَشْرُوطِ (٣).

⁽۱) والدّالُّ على الواجب هو النَّصُّ الدّالُّ عليه، فإنَّه يدلُّ على وجوبِ فعلِ الواجبِ نفسه، ولا يدلُّ على الشَّرْط والسبب المتوَقِّف الواجب عليه، فَ ﴿ أَقِيمُواْ الطَّهَلَاةَ ﴾ أمرٌ دالٌّ على وجوب الوضوء، بل هنو ساكتٌ عن الوضوء،

⁽٢) أي محل تمسه النَّار.

 ⁽٣) إذ السبب يلزمُ من وجوده وجود المسبّب، أما الشّرُط فلا يلزمُ من وجودٍه وجودٌ =

(وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ) يَجِبُ (إِنْ كَان شَرْطاً شَرْعِياً) كَالُوضُوءِ لِلصَّلاَةِ (لاَ عَقْلِياً) كَتَرْكِ ضِدَّ الوَاجِب((أَوْ عَادِياً) كَغَسْلِ جُزْءِ مِنَ الرَّأْسِ لِغَسْلِ اللَّهُ عَلْمَالُ جُزْء مِنَ الرَّأْسِ لِغَسْلِ اللَّهُ عَلْمَا يُخِبُ بو جُوب مَشْرُوطِهِ ؟ إِذْ لاَ وُجُودَ لِمَشْرُوطِهِ عَقْلاً أَوْ عَادَةً اللَّهُ عَلَا يَجِبُ بو جُوب مَشْرُوطِهِ ؟ إِذْ لاَ وُجُودَ لِمَشْرُوطِهِ عَقْلاً أَوْ عَادَةً بدُونِهِ ، فَلاَ يَجِبُ بو جُوب مَشْرُوطِهِ ؟ إِذْ لاَ وُجُودَ لِمَشْرُوطِهِ عَقْلاً أَوْ عَادَةً بدُونِهِ الشَّرْعِيِّ ، فَإِنَّهُ لَـوُلاَ اعْتِبَالُ الشَّرْعِيِّ ، فَإِنَّهُ لَـوُلاَ اعْتِبَالُ الشَّرْعِيِ ، فَلاَ يَقْصِدُهُ الشَّارِعُ بالطَّلَب ((): بخلافِ الشَّرْعِيِ ، فَإِنَّهُ لَـوُلاَ اعْتِبَالُ الشَّرْعِيِ ، فَلاَ يَقْصِدُهُ الشَّروطُهُ بدُونِهِ (()).

وَسَكَتَ الْإِمَامُ عَنْ السَّبَب، وَهُوَ للسُّتِنَادِ المُسَبَّب إلَيْهِ فِي الوُجُودِ _ كَالَّذِي نَفَاهُ (١)، فَلاَ يَقْصِدُهُ الشَّارِعُ بالطَّلَب، فَلاَ يَجِبُ _كَمَا أَفْصَحَ بهِ ابْنُ الحَاجِب فِي مُخْتَصَرِهِ الكَبيرِ مُخْتَاراً لِقَوْلِ الإِمَام (٥) _ .

وَقَوْلُ المُصَنِّفِ فِي دَفْعِهِ _ : السَّبَبُ أَوْلَى بالوُجُوبِ مِنَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ _ مَمْنُوعٌ (٦).

ولا عدمٌ لذاته.

⁽١) كترك القُعودِ في الفرضِ لأجل تحقُّقِ القيام فيه.

 ⁽٢) أي لا يقصده؛ لأنَّهُ لا بدَّ من حصولِه لوجودِ المشروط، فلا يقصدُه الشارع
 لبداهةِ حصولِهِ.

⁽٣) فإذا أمر بالحج للبعيد عن الكعبة فإنّه أمْرٌ بالسَّفَر وشدُّ الرُّحال، وإلا لاكتَفى ربُّنا بالحج ممن هو قريبٌ منها، ولكن اعتبَرَه الشارع لوجوب الحج، وكذا الحول للزكاة حيث يمكن إيجابُها بدون حولس كما في المنتوجات الزراعية.

 ⁽٤) الذي نفاهُ هـو العقليُّ والعادي، وكذا السببُ لم يذكرُه؛ لأنَّهُ واضعٌ لا بـدٌ من حصوله للمسبب فهو مطلوب قطعاً.

⁽٥) المحصول: ١/ ٢٨٩.

⁽٦) (ممنوع) خبرٌ، والمبتدأُ (قُولُ) أي قول المُصنَف في شرحه لمختصر ابن الحاجب في دفع ما أتى به ابن الحاجب، من أنَّ السبب أولى بالوجوب من الشَّرْط، هذا =

يُؤَيِّدُ المَنْعَ: أَنَّ السَّبَبَ يَنْقَسِمُ -كَالشَّرْطِ - إلَى شَرْعِيِّ: كَصِيغَةِ الإِعْتَاقِ لَهُ، وَعَقْلِيٍّ: كَالنَّظَرِ لِلْعِلْمِ عِنْدَ الإِمَامِ الرَّازِيّ وَغَيْرِهِ (''، وَعَـادِيٍّ: كَحَرِّ الرَّقَبَةِ لِلْقَتْل.

نَعَمْ قَالَ بَعْضُهُمْ: القَصْدُ بطَلَب المُسَبِّبَاتِ الأَسْبَابُ؛ لأِنَّهَا الَّتِي فِي وُسْع المُكَلَّفِ(٢).

وَاحْتَرَزُوا بِالمُطْلَقِ^(٣): عَنْ المُقَيَّدِ وُجُوبُهُ بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، كَالزَّكَاةِ: وُجُوبُهَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ، فَلاَ يَجِبُ تَحْصِيلُهُ (٤).

وَبِالْمَقْدُورِ: عَنْ غَيْرِهِ، قَالَ الآمِدِيُّ: كَحُضُورِ العَدَدِ فِي الجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لآحَادِ المُكَلَّفِينَ _ أَيْ وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ [أ/٢٠] وُجُودُ الجُمُعَةِ _ كَمَا يَتَوَقَّفُ وَيُوقَفُ عَلَيْهِ [أ/٢٠] وُجُودُ الجُمُعَةِ _ كَمَا يَتَوَقَّفُ وُجُوبُهَا عَلَى وُجُودِ العَدَدِ (٥).

القَوْل ممنوع، و(السبب) مبتدأ و(أولى) خبره، والجملةُ مقولُ القَوْل لكلمة قول. أي كلام المُصَنَّف بقوله: السَّببُ أولى من الشَّرْط؛ ليدفع به كلام ابن الحاجب، هذا الكلام ممنوع؛ لأنَّ قوة ارتباط السَّبب بالمسبب لا تجعلُهُ يحتاجُ إلى الوجوب؛ لأنَّ تحقُّقَه لا بدَّ منه دون القَوْل بوجوبه.

⁽¹⁾ المحصول: 1/ ٤٢٢.

⁽٢) فإذا قال له: أنجب ولداً، كأنَّه قال له: تزوَّج وأنجب.

⁽٣) أي هذا الخلاف في الأمر المطلق.

 ⁽٤) فالزَّكاةُ لم يوجبْها الله تعالى إلا قيَّادَ وجوبَها بحصول النَّصاب، فليس هذا موضعُ البحث، فوجوبُ تحصيلِه أي النصاب هو الأصل في وجوب الزكاة.

 ⁽٥) فإذا قال: صلَّ الجمعة، فالشَّرطُ وجودُ أربعين من أهلِها؛ لوجوبها ولصحَّتِها،
 ولكن لا قُدرةَ للفرد العادي على جمعهم، فالجمعُ غيرُ مرادٍ مع الأمر بها؛ لأنَّةُ =

(فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرْكُ المُحَرَّمِ إِلاَّ بِتَرْكِ غَيْرِهِ) مِنْ الجَائِزِ _كَمَاءِ قَلِيلٍ وَقَعَ فِيهِ بَوْلٌ _ (وَجَبَ) تَرْكُ ذَلِكَ الغَيْرِ؛ لِتَوَقُّفِ تَرْكِ المُحَرَّمِ الَّذِي هُو وَاجِبٌ عَلَيْهِ(١).

(أَوْ اخْتَلَطَتْ) أَيْ اشْتَبَهَتْ (مَنْكُوحَةٌ) لِرَجُلٍ (بِأَجْنَبَيَةٍ) مِنْهُ (حَرُمَتَا) أَيْ حَرُمَ قُرْبَانَهُمَا عَلَيْهِ^(٢).

(أَوْ طَلَقَ مُعَيَّنَةً) مِنْ زَوْجَتَيْهِ مَثَلاً (ثُمَّ نَسِيَهَا) حَرُمَ عَلَيْهِ قُرْبَانُهُمَا أَيْضاً، أَمَّا الأَجْنَبِيَّةُ وَالمُطَلَّقَةُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا المَنْكُوحَةُ وَغَيْـرُ المُطَلَّقَـةِ فَلاِشْـتِبَاهِهِمَا بالأَجْنَبِيَّةِ وَالمُطَلَّقَةِ.

وَقَدْ يَظْهَرُ الحَالُ فَتَرْجِعَانِ^(٣) إِلَى مَا كَانتَا عَلَيْهِ: مِنَ الحِلِّ، فَلَمْ يَتَعَذَّرْ فِي ذَلِكَ تَرْكُ المُحَرَّم وَحْدَهُ، فَلَمْ يَتَنَاوَلُهُ مَا ذُكِرَ قَبْلَهُ.

وَتَرَكَ جَوَابَ مَسْأَلَةِ الطَّلاَقِ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ جَوَابٍ مَا قَبْلُهَا (١٤)، وَلَوْ أَخِّرَهُ

غيرُ مقدور للعبد.

⁽۱) إذا وقعت قَطرة بول في ماء قليل فإنه ينجَسُ، فإذا حانَ وقتُ الصَّلاة وجب الوضوء بماء طاهرٍ، وهُنا امتزجَ بالطَّاهر شيءٌ نجسٌ، وعند الوضوء لا يُمكنُ التَّحرُّزُ عن النجس وهي القَطرةُ إلا بترك الطاهر الذي لولا وجودُ البولِ لوجَب التَّطَهُرُ به، ولكن لا يمكن ترك المحرَّم -وهو البول - إلا بترك الماء المخالط له، فوجبَ تَرْكُه.

 ⁽٢) هنا يجبُ تركُ وَطءُ الزوجة الحلال؛ لأنَّهُ لا يُمكن تحاشي وطء المحرمة إلا بترك الأثنتين.

 ⁽٣) في (ط) و (ج): (فيرجعان). أي الزوجة إلى الحِلِّ، والأجنبية إلى التَّحريْم،
 والمطلَّقة إلى التَّحريم وغيرها إلى الحِلِّ.

 ⁽٤) أي قال: أو طلَّقَ معيَّنةً ونسيَها ولم يأتِ بالجواب، وهو قول: حَرُّمُتا؛ لدلالة =

عَنْهُمَا لَاحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ مَا زِدْتُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ _ مُعَيَّنَةٌ (١) _ كَمَا لاَ يَخْفَى ، فَيَفُوتُ الإِخْتِصَارُ المَقْصُودُ لَهُ .

* * *

الجواب في الأجنبية والمنكوحة عليه.

⁽۱) أي لو قال: اختلطت منكوحة بأجنبيّة، أو طلَّق معيَّنة ثمَّ نسيَها حَرُمَتا وهنا لـم يذكر في المعطوف المشتبه بها فلا بدَّ من أنْ يزيدَ لفظ: (من زوجَتيه) بعد كلمة معيَّنة التي زادَها الشَّارح، وعند ذلك يطولُ الكلامُ، ومَبنى مَثْنِهِ على الاختصار، فحذَف الجواب؛ لدلالة السَّابق عليه يكونُ كذكُره.

مُسألةُ [الأمْرُ بشَيءِ هلْ يتناوَلُ المَكْروه مِنْه؟]

(مُطْلَقُ الأَمْرِ) (١) بمَا بَعْضُ جُزْئِيَّاتِهِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةَ تَحْرِيمٍ أَوْ تَنْزِيهِ: بأَنْ كَانَ مَنْهِيَّا عَنْهُ (لاَ يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهَ) (١) مِنْهَا (خِلاَفاً لِلْحَنَفِيَّةِ)(١).

لَنَا: لو تَنَاوَلَهُ لَكَانَ الشَّيْءُ الوَاحِدُ مَطْلُوبَ الفِعْلِ وَالتَّرْكِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ.

(فَلاَ تَصِحُّ الصَّلاَةُ فِي الأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ) أَيْ الَّتِي كُرِهَتْ فِيهَا الصَّلاَةُ: مِنَ النَّافِلَةِ المُطْلَقَةِ (٤) _ كَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَوْتَفِعَ كَرُمْحٍ، وَاسْتِوَائِهَا حَتَّى تَغْرُبَ _ إِنْ كَانَ كَرَاهَتُهَا فِيهَا كَرَاهَةً

⁽۱) بأنْ قال الشَّارع: صلُّوا من النَّوافل ما استطَّعْتُم، كما في الحديث القدسي: (ولا يَزَالُ عَبْدي يتقَرَّبُ اليَّ بالنَّوافل حتّى أحِبَّه) رواه البُخَارِي، كتاب الرقائق، باب التواضع برقم (۲۰۰۲).

 ⁽٢) فيثلُ هذا الأمر لا يَشملُ التنفُّل في الأوقات المكروهة عند الجمهور.

⁽٣) ينسبُ قول الحنفية لأبي بكر الرازي (الجصاص) فإذا جاءً أمرُ بصلاة النَّافلة، فإنَّهُ لا يشملُ الصَّلاة المنهيَّ عنها نهي كراهة، كالصَّلاة في الأوقات المنهي عن الصَّلاة فيها.

 ⁽٤) قيّدها بالمطلقة؛ لأنّ ما لها سببٌ كالوضوء ودخول المشجد غيرَ مشمولة بالنّهي؛
 لورود دليل خاص بها غير مقيّد عند غير الحنفية.

تَحْرِيمٍ، وَهُوَ الْأَصَحُ('')؛ عَمَلاً بالأَصْلِ فِي النَّهْيِ عَنْهَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ (''). (وَإِنْ كَانَ كَرَاهَةَ تَنْزِيهٍ) وَصَحَّحَهُ النَّووِيُّ أَيْضاً فِي بَعْضِ كُتُبهِ ('')، فَلاَ تَصِحُّ أَيْضاً (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ إذْ لَوْ صَحَّتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الكَرَاهَتَيْنِ _ أَيْ وَافَقَتِ الشَّرْعَ: بأَنْ تَنَاوَلَهَا الأَمْرُ بالنَّافِلَةِ المُطْلَقَةِ المُسْتَفَادُ مِنْ أَحَاديث

أَيْ وَافَقَتِ الشَّرْعَ: بأَنْ تَنَاوَلَهَا الأَمْرُ بِالنَّافِلَةِ المُطْلَقَةِ المُسْتَفَادُ مِنْ أَحَادِيثِ التَّرْغِيبِ فِيهَا لِللَّمْرُ فَلَا يُعَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ مَعَ جَوَازِهَا فَاسِدَةً _ التَّرْغِيبِ فِيهَا لَيْ التَّنَاوَلُهَا الأَمْرُ فَلاَ يُثَابُ عَلَيْهَا (٤٠).

وَقِيلَ (٥): إِنَّهَا عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيْهِ صَحِيحَةٌ يَتَنَاوَلُهَا الأَمْرُ فَيُثَابُ عَلَيْهَا.

وَالنَّهْيُ عَنْهَا: رَاجِعٌ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهَا _كَمُوَافَقَةِ عُبَّادِ الشَّمْسِ فِي سُجُودِهِمْ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا _ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ مُسْلِمٍ(١)، وَسَيَأْتِي(٧)

⁽١) أي حصلَ خلافٌ في مدلول النَّهيِ هل هو للتحريم أو للتنزيه؟ فرجَّحَ هنا التَّحريم؛ لأنَّ الأصلّ في النَّهي التحريم، ينظر فتح القدير: ١/ ٢٠٢.

⁽٢) مُسْلِم في الصّلاة، في باب الأوقات التي نهي عن الصّلاة فيها (١٩٢٦).

⁽r) Ilananes: 1/071.

⁽٤) أي إذا حُملَ النّهي على التنزيم فأيضاً لا نحكم بصحتها لا لكونِ النّهي ليس للتحريم، بل لحصول التناقض؛ اذ الأمرُ المطلقُ بالصّلاة يستوجبُ فعلها، وكون صلاتها في وقتٍ منهيّ عن الصّلاة فيه يستوجبُ تركها فيحصلُ التناقضُ المفسِدُ لها. إذن هي غيرُ مشمولة على كلا الرأيين بالأمر.

⁽٥) الروضة للنووي: ١/ ٣٠٥.

⁽٦) قريباً.

⁽٧) ني (٢/ ٨٠٠).

أَنَّ النَّهْيَ لِخَارِجِ لاَ يُفِيدُ الفَّسَادُ (١).

وَبرُجُوعِ (") النَّهْيِ فيها إلَى خَارِجِ انْفُصَلَ الْحَنَفِيَّةُ أَيْضاً فِي قَوْلِهِمْ فِيهَا بِالصَّحَةِ مَعَ كَرَاهَةِ (") التَّحْرِيمِ _ كَالصَّلاَةِ فِي المَغْصُوبِ (").

أَمَّا الصَّلاَةُ فِي الأَمْكِنَةِ المَكْرُوهَةِ فَصَحِيحَةُ، وَالنَّهْيُ عَنْهَا لِخَارِجٍ جَزْماً _كَالتَّعَرُّضِ بها فِي الحَمَّامِ؛ لِوَسْوَسَةِ الشَّيَاطِينِ، وَفِي أَعْطَانِ^(٥) الإِبلِ؛ لِنِفَارِهَا، وَفِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ؛ لِمُرُورِ النَّاسِ^(١).

وَكُلِّ مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ يَشْغَلُ القَلْبَ عَنْ الصَّلاَةِ وَيُشَوِّشُ الخُشُوعَ، فَالنَّهْيُ فِي الأَمْكِنَةِ لَيْسَ لِنَفْسِهَا بِخِلاَفِ الأَرْمِنَةِ عَلَى الأَصَحِّ فَافْتَرَقَتَا^(٧).

وَاحْتَرَزَ بِمُطْلَقِ الأَمْرِ: عَنْ المُقَيَّدِ بغَيْرِ المَكْرُوهِ فَلاَ يَتَنَاوَلُهُ قَطْعاً (^).

 ⁽١) لأنَّ النَّهي لا لذات الفعل، بل لمجاوره كالبيع وقت النَّداء للجمعة.

 ⁽٢) أي بسبب كون النَّهي لا لذات الفعل، بل لخارج قال الحنفية بالصِّحةِ مع كراهـة التحريم.

⁽٣) في (أ): الكراهة.

⁽٤) فإنَّها صحيحة مع إثم المصلي.

⁽٥) موضع مراجها واستراحتها.

⁽٦) هذه أمِثْلة للأماكن المنهيِّ عن الصَّلاة فيها.

 ⁽٧) في (أ): فافترقا، وهنا يبيّنُ وجه ترجيح بُطلان الصّلاة في النّهي عن الصّلاة في
 الزمان عن النّهي عنها في المكان.

 ⁽٨) مِثْل أَنْ يقول: صلّ نوافل وقت الضّحى أو بعد صلاة العشاء إلى الفجر، فإنّها قيدًدت بأوقات ليس فيها وقت كراهة، أو قال: صلّ بعد ارتفاع الشمس قدر رُمحٍ
 أي ما يُساوي مترين.



(أَمَّا الوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهُ جِهَتَانِ) لاَ لُزُومَ بَيْنَهُمَا (كَالصَّلاَةِ فِي) المَكَانِ (المَغُصُوب) فَإِنَّهَا صَلاةٌ وَغَصْبٌ - أَيُ شَغْلُ مِلْكِ الغَيْرِ عُدُواناً - وَكُلِّ مِنْهُمَا يُوجَدُ بِدُونِ الآخَر(۱).

(فَالجُمْهُورُ) مِنَ العُلَمَاءِ قَالُوا (تَصِحُّ) تِلْكَ الصَّلاَةُ الَّتِي هِيَ وَاحِـدٌ بِالشَّخْصِ إلى آخره.

فَرْضاً كَانَتْ أَمِ^(۱) نَفْلاً؛ نَظَراً لِجِهَةِ الصَّلاَةِ المَأْمُورِ بِهَا (وَلاَ يُثَابُ) (۳) فَاعِلُهَا عُقُوبَةً لَهُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الغَصْب.

أي توجدُ الصَّلاة في مكانٍ غير مغصُوب، ويوجدُ غَصْبٌ لأرضٍ دون صلاة فيها،
 إذن لا تلازُم بينهما.

 ⁽٢) في النسخ (أو) وأم يعطفُ بها بعد همزةِ التَّسويةِ المقدَّرة قبل كان، والأصلُ:
 أكانت.

⁽٣) النَّقلُ عن ابن الصباغ في كتابه الشامل، تشنيف المسامع: ١/ ١٢٥.

 ⁽٤) أي يُعاقبُ بعقوباتِ أخرى، ولا يعاقبُ بحرمانِ الثَّواب.

أَوْ بِحِرْمَانِ بَعْضِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ^(١).

وَالأَوَّلُ: تَقْرِيبٌ^(٢) رَادعٌ عَنْ إِيقَاعِ الصَّلاَةِ فِي المَغْصُوب، فَلاَ خِلاَفَ فِي المَعْنَى^(٣).

(وَ) قَالَ (القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ وَالإِمَامُ الرَّازِيُّ (لاَ تَصِحُّ)⁽¹⁾ الصَّلاَةُ مُطْلَقَاً^(٥)؛ نَظَراً لِجِهَةِ الغَصْبِ المَنْهِيُّ عَنْهُ (وَيَسْقُطُ الطَّلَبُ) لِلصَّلاَةِ (عِنْدَهَا)^(١)؛ لأِنَّ السَّلَفَ لَمْ يَأْمُرُوا بِقَضَائِهَا مَعَ عِلْمِهِمْ بِهَا.

(وَ) قَالَ الإِمَامُ (أَحْمَدُ لاَ صِحَةَ)(٧) لَهَا (وَلاَ سُقُوطَ) لِلطَّلَبِ عِنْدَهَا^(٨).

 ⁽١) أي أنَّهُ يثابُ أو يعاقبُ بقلَّة الثَّواب، وصارَ هذا الرأي ـ وهو الثاني ـ هو التحقيق؛
 لأنَّهُ جمعَ بين الثوابِ والعقاب؛ لأنَّ فيه تفصيلاً.

 ⁽٢) أي الأول وهـو رأي الجمهور: أنها تصحُّ بدون ثواب أقربُ إلى الفَهْم؛ لأنَّهُ مجملٌ دون تفصيل، وهو أيضاً رادعٌ عن أنْ يصليَ في أَرْض مغصوبةٍ.

 ⁽٣) لأنَّ الرأيين يشتركان في الصحة ولكن هل يثاب مع الصحة أو لا يثاب؟

^(£) المحصول: ١/ ٣٤٣.

 ⁽٥) أي سواء كانت فرضاً أم نَفْلاً.

 ⁽٦) أي عندما تؤدّى في الأرض المغصوبة لا يَبقى مُطالباً بها ولو كانت هي غَير صَحيحة.

 ⁽٧) هو أشهر من أنْ يُعرَّف: هو الإمام أحمدُ بن حنبل الشيباني، أَحَد الأثمة الأربعة الأعلام، ولد ببغداد سنة (١٦٤هـ)، نشأ بها ورَحَلَ في طلبِ العِلمِ إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها، امتُحِنَ محنتَه الشَّهيرة في خلْق القرآن، توفي سنة (٢٤١هـ)، الفتح المبين: ١/ ١٤٩.

⁽A) المغني لابن قدامة: ١/ ١٥٨.

قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ: "وَقَدْ كَانَ فِي السَّلَفِ مُتَعَمَّقُونَ فِي التَّقْوَى (١) يَأْمُرُونَ بِقَضَائِهَا (٢).

(وَالخَارِجُ مِنْ) المَكَانِ (المَغْصُوب تَائِباً) أَيْ نَادِماً عَلَى السَّخُولِ فِيهِ عَازِماً عَلَى أَنْ لاَ يَعُودَ إلَيْهِ (آتٍ بوَاجِبٍ) لِتَحَقُّقِ التَّوْبَةِ الوَاجِبَةِ بِمَا أَتَى بِهِ: مِنْ الخُرُوجِ عَلَى الوَجْهِ^(٣) المَذْكُورِ،

(وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ) (١) مِنَ المُعْتَزِلَةِ هُوَ آتِ (بحَرَامٍ)؛ لأِنَّ مَا أَتَى بهِ: مِنَ الخُرُوجِ شُغْلٌ بغَيْرِ إِذْنٍ ـ كَالمُكْثِ ـ وَالتَّوْبَةُ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ عِنْدَ انْتِهَائِهِ؛ إذْ لاَ إِقْلاَعَ إلاَّ حِينَئِذٍ (٥).

(وَقَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ) مُتَوَسِّطاً بَيْنَ القَوْلَيْنِ (هُـوَ مُرْتَبِكٌ) أَيْ مُشْتَبكٌ (فِي المَعْصِيةِ مَعَ انْقِطاعِ تَكْلِيفِ النَّهْيِ) عَنْهُ مِنْ طَلَب الكَفَّ عَـنِ الشُّعْلِ

⁽١) إمامُ الحرمين يَنقلُ دليلاً يؤيدُ به الإمام أحمد حيثُ إنَّهم كانوا يقضونها، البرهان: ٢٠٢/٢.

 ⁽٢) يأمرونَ بقضائها؛ لأنَّهُمْ متعمَّقون في التَّقوى والوَرَع.

⁽٣) في (ط): وجه.

⁽٤) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي، ولمد سنة (٢٧٧ه) وعاش في بغداد، وكان أشهر من أبيه؛ لأنَّهُ نعم بمصاحبة الوزير الصاحب بن عباد الذي كان أحد تلامذته، وأطلق على اتباعه المعتزلة (البهشمية) توفي ببغداد سنة (٣٧١ه)، تاريخ التراث العربي: ٢/ ٤٠٨.

 ⁽٥) أي لا تحصلُ التوبةُ إلا بانتهاء الخروج، وخروجه هذا مستعملٌ فيه أرْضُ الغيرِ
فهو آثم.

بخُرُوجِهِ تَاثِباً _المَأْمُورِ(١) بهِ _ فَلاَ يَخْلُصُ بهِ(١) مِنْهَا؛ لِبَقَاءِ مَا تَسَبَّبَ فِيهِ بدُخُولِهِ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي هُوَ حِكْمَةُ النَّهْيِ(١).

فَاعْتَبرَ فِي الخُرُوجِ جِهَةَ مَعْصِيةٍ وَجِهَةً طَاعَةٍ، وَإِنْ لَزِمَتِ الأُولَى الثَّانِيَةَ (١٤).

وَالجُمْهُورُ أَلْغَوْا جِهَةَ المَعْصِيَةِ: مِنَ الضَّرَدِ لِدَفْعِهِ ضَرَرَ المُكُثِ [٢١/١] الأَشَدِّ.

كَمَا أُلْغِيَ ضَرَرُ زَوَالِ العَقْلِ فِي إِسَاغَةِ اللَّقْمَةِ المَغْصُوصِ بِهَا بِخَمْرٍ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا لِدَفْعِهِ ضَرَرَ تَلَفَ النَّفْسِ الأَشَدُ^(٥).

(وَهُوَ) أَيْ قَوْلُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ (دَقِيقٌ) كَمَا تَبَيَّنَ (أَ وَإِنْ قَالَ ابْنُ اللَّهُي - . الحَاجِب: إِنَّهُ بَعِيدٌ (٧)؛ حَيْثُ اسْتَصْحَبَ المَعْصِيةَ مَعَ انْتِفَاءِ تَعَلَّقِ النَّهْي - . وَيَدْفَعُ اسْتِبْعَادَهُ قَوْلُ الفُقَهَاءِ: إِنَّ مَنْ جُنَّ بَعْدَ ارْتِدَادِهِ، ثُمَّ أَفَاقَ وَأَسْلَمَ

⁽١) نعتٌ للفظ: (بخروجه).

⁽٢) أي بالخروج، وضميرُ منها يعودُ إلى المعصية.

⁽٣) البرمان: ١/ ٢٠٨.

 ⁽٤) وهنا حصل الارتباك بين جهة طاعة الخروج ومعصية استعمال أرض الغير، وإن
 تلازمت الطّاعة مع المعصية.

⁽٥) لأنَّهُ إذا لم يشرب الخمرة فسوف يُتلفُ نَفْسَه، وهو أشدُّ من تحسي الخمرة.

 ⁽٦) وجْهُ الدَّقة: هو اعتبار بقاءِ المعصيةِ لبقاء سَبَبها، واعتبارُ الطاعَةِ؛ لأَنَّهُ يأتي بمأمورِ
 به وهو إخلاءُ المكان.

 ⁽٧) وجه البُعْد: أَنَّهُ لما خَرجَ تائباً ارتفع عنهُ تعلَّق النَّهي، فكيفَ يوصفُ بأَنَّهُ مصاحبٌ
 للمعصية، مختصر ابن الحاجب: ١/ ٤٠.

يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ صَلَوَاتِ زَمَنِ الجُنُونِ؛ اسْتِصْحَاباً لِحُكْمِ مَعْصِيةِ الرِّدَّةِ؛ لِأَنَّ إسْقَاطَ الصَّلَةِ عَنِ المجنُونِ رُخْصَةٌ، وَالمُرْتَدُّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرُّخْصَةِ، وَالمُرْتَدُّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرُّخْصَةِ(۱).

أُمَّا الخَارِجُ غَيْرَ تَاثِبِ فَعَاصِ قَطْعاً كَالْمَاكِثِ.

* * *

⁽١) أي لا غرابة في ارتفاع التَّكليفِ مع بقاءِ المسؤولية، فإنَّ المرتدَّ مُطالبٌ بقضاء ما فاته من الصَّلوات ومسؤولٌ عنها، وإنْ حصل له الجنونُ الرَّافع للتكليف، فلا غَرابـة في الجمْع بين ما سبق حيثُ له نظائرَ عند الفقهاء.



(وَالسَّاقِطُ) باخْتِيَارِهِ أَوْ بغَيْرِ اخْتِيَارِهِ (عَلَى جَرِيحٍ) بَيْنَ جَرْحَى (يَقْتُلُهُ إِنِ اسْتَمَرَّ) عَلَيْهِ (وَ) يَقْتُلُ (كُفْأَهُ)(۱) فِي صِفَاتِ القِ<mark>صَاصِ (إِنْ لَمْ يَسْتَمِرً)</mark> عَلَيْهِ؛ لِعَدَم مَوْضع يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ إِلاَّ بَدَنَ كُفْءٍ(۱).

(قِيسَلَ: يَسْتَمِرُ) عَلَيْهِ وَلاَ يَنْتَقِسَلُ إِلَى كُفْيِهِ (٣)؛ لأِنَّ الضَّسَرَرَ لاَ يُسزَالُ بالضَّرَر (٤).

(وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ) بَيْنَ الإسْتِمْرَادِ عَلَيْهِ وَالانْتِقَالِ إِلَى كُفْنِهِ (٥)؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الضَّرَد.

(وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لاَ حُكْمَ فِيهِ) مِنْ إِذْنٍ أَوْ مَنْعٍ؛ لأَنَّ الإِذْنَ لَـهُ^(١)

 ⁽١) في (أ) و(ب) و(ج): كفؤه.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ج): كفؤ.

⁽٣) في (أ) و(ب) كفؤه، وفي (ج): كفويه.

 ⁽٤) قال به المالكية والشافعية والحنابلة، البحر المحيط: ١/ ٢٦٩.

⁽٥) في (أ) و(ب) كفؤه، وفي (ج): كفويه.

⁽٦) لفظ (له) ساقط من (أ).

فِي الاسْتِمْرَارِ وَالاِنْتِقَالِ، أَوْ(١) أَحَدُهُمَا يُؤَدِّي إِلَى القَسْلِ المُحَرَّمِ، وَالمَنْعُ مِنْهُمَا لاَ قُدْرَةَ عَلَى امْتِثَالِهِ(٢)(٢).

قَالَ^(٤): مَعَ اسْتِمْرَادِ عِصْيَانِهِ بِبَقَاءِ مَا تَسَبَّبَ فِيهِ مِنَ الضَّرَدِ بسُــقُوطِهِ إِنْ كَانَ باخْتِيَارِهِ، وَإِلاَّ فَلاَ عِصْيَانَ.

أ-الرأي الأول: يستمِرُّ ولا ينتقل إلى مِثْلِه؛ لأنَّهُ ينتقلُ من ضَرر إلى ضرر. ب - لا إذنَ بالاستمرارِ ولا بالحياد؛ لأنَّهُ لا يُمكنُ تحاشي القسل المحرَّم في الحالتين.

> ج . يتخيَّرُ بين الاستمرار أو الإنحراف؛ لأنَّهُما متساويان. أما الغزالي فإنَّهُ توَقَّفَ عن القَوْل بواحدٍ من الثلاثة.

(٤) أي إمامُ الحرمين قال: إنْ ألْقى هو نفسُه على الجريح فالعصيان مستمرٌّ، ولو قال:
 لا إذنَ ولا منع ؟ لكان أوضح.

وإنْ أَلْقَاهُ آخِرُ قَسْراً فلا عصيان؛ لعدم إرادتِه واختيارِه بالسُّقوط.

(٥) أي فصَّلَ من حيثُ الإثم: إنْ سَقطَ باختيارِه فهو آثمٌ، وإنْ سقطَ بدون =

⁽١) في (ط) و(ج): واو بدل أو.

⁽۲) البرهان: ۱/ ۲۱۰.

⁽٣) حاصل المسألة: لو حصل أنْ تجمَّع عددٌ من النَّاس ونامُوا في ذلك المكان كلُّ واحدٍ إلى جانبٍ صاحبِهِ، ومنهم من هو مريضٌ أو جريحٌ، فسقط أو أسقط عليه إن استَمرَّ يقتلُه؛ وإنْ حادَ عنهُ يَقْتلُ آخرَ مماثلاً للأول في الجُرحِ أو المرضِ وكلاهُما متكافآن حريةً وديناً، فهل يستمرُّ بالسُّقوطِ على الأوَّلِ فيَقْتلُه، أو يحيدُ عنهُ فيقتلُ الثاني؟ ولا مناص من أحدِ الفَعلين، ثلاثة آراه:

وَاخْتَارَ الثَّالِثَةَ فِي المَنْخُولِ(١).

وَلاَ تَنَافِيَ فِي قَوْلِهِ ('' _ كَإِمَامِهِ (" _ لاَ تَخْلُو وَاقِعَةٌ عَنْ حُكْمٍ لله ('') لِأَنَّ مُرَادَهُمَا بالحُكْمِ المُتَعَارَفِ ('') وَبَانْتِفَائِهِ ('') _ لِقَوْلِ إِمَامِهِ مُرَادَهُمَا بالحُكْمِ المُتَعَارَفِ ('') وَبَانْتِفَائِهِ ('') _ لِقَوْلِ إِمَامِهِ لَمَّا سَأَلَهُ هُوَ أَوَّلاً عَنْ ذَلِكَ _ حُكْمُ الله هُنَا أَنْ لاَ حُكْمَ.

عَلَى أَنَّهُ [نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ] (٧) اخْتَارَ فِي بَابِ الصَّيْدِ مِنْ النَّهَايَةِ المَقَالَةَ الأُولَى عَلَى الثَّالِثَةِ (٨)(٩).

⁼ اختياره فلا إثم.

⁽١) المنخول: ص٩١. والثالثة: هي أنْ لا منعَ ولا أذنَ، أي قال كاستاذه إمام الحرمين: لا حُكُمَ بِأَحَدِهما.

⁽٢) في (ج) و(ط): ولا ينافي في قوله.

⁽٣) المراد به شيخُهُ إمامُ الحَرمين.

 ⁽٤) حيث قالا: لا حكم في المنع والإذن مع أنّهما يقولان لا تخلو واقعةٌ من حُكْم شه تعالى.

 ⁽٥) المرادُ بالحكم المتعارَف، هو خطابُ الله وهُما حينَما يُثْبتان الحُكم لهذا السُّقوط
 أرادا أَنَّهُ لا بدَّ لله من حُكْم فيه.

 ⁽٦) وعندما ترى منهما نفَيَ الحُكم عنهُ أرادا أنَّ حكم الله صادرٌ، وهم لا حُكم،
 ونفي الحكم حُكمٌ بموجبَ رأي أهلِ اللَّغة لا أهل الأصول.

⁽٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ب).

 ⁽٨) والأُولى التي اختارَها في كتابه النَّهاية هي الأَوْلى، وهو الاستمرارُ ولا يَنْحرِفُ
لِيَقْتُلَ آخرَ غيرَ من سقطَ عليه.

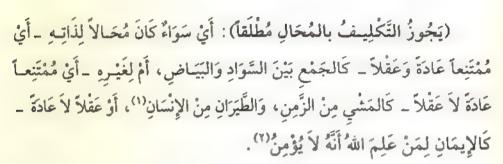
⁽٩) أي يستمرَّ ولا ينتقلَ إلى مِثْله هي الأُولى، والثالثةُ التَّخيير.

وَاحْتَرَزَ المُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ _ كُفْأَهُ _ عَنْ غَيْرِ الكُفْءِ _ كَالكَافِرِ فَيَجِبُ الإِنْتِقَالُ عَنِ المُسْلِمِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ أَخَفُ مَفْسَدَةً (١).

* * *

⁽١) وكذا إذا كان الجريحُ أو المريضُ المنتقِلُ إلَيْهِ حُرّاً، ومن ينتقل إلَيْه عبداً.





(وَمَنَعَ أَكُثَرُ المُعْتَزِلَةِ وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ)^(٣) الإسْفَرايبيني (وَالغَزَالِيُّ وَابْنُ دَقِيقِ العِيدِ مَا) (٤) أَيْ المُحَالَ الَّذِي (لَيْسَ مُمْتَنِعاً لِتَعَلَّقِ العِلْم بعَدَم

 ⁽١) فإنَّ العقلَ لو تُركَ وحالُه يُجَوِّزُ المشي على الماء، والطيران في الهواء للإنسان،
 ولكن لم يحصل ذلك عادة.

 ⁽٢) لأنَّهُ يؤدِّي إلى تخلُّفِ علْم الله بهذا المعلوم، وهو محالٌ عقلاً.

 ⁽٣) هو أحمد بن محمد بن الشيخ، أبو حامد الاسفراييني، انتهت إلَيْه رئاسة البدنيا والدِّين ببغداد، ولد سنة (٣٤٤هـ) وتوفي ببغداد سنة (٢٠١هـ)، نسبتُه إلى إسفرايين بلدة بخراسان، طبقات الشَّبْكِي: ٤/ ٦٣.

⁽٤) هو أبو الفتوح محمد بن أبي الحسن علي بن أبي العطاء، المعروف بتقي الدين ابن دقيق العيد المالكي الشافعي، أتقن المذهبين، وكان يُفتي فيهما، عالم بالمعقولِ والمنقولِ، عظيمٌ في النُّفوس، ولد عام (٦٢٥هـ)، توفي سنة (٢٠٧هـ)، طبقات السُّبْكِي: ٦/ ٢٤١،

وُقُوعِهِ) (١) أَيْ مَنَعُوا المُمْتَنِعَ لِغَيْرِ تَعَلَّقِ العِلْمِ؛ لأَنَّهُ لِظُهُودِ امْتِنَاعِهِ لِلْمُكَلِّفِيْنَ لاَ فَاثِدَةَ فِي طَلَبهِ مِنْهُمْ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ فَائِدَتَهُ اخْتِبَارُهُمْ هَلْ يَأْخُذُونَ فِي المُقَدَّمَاتِ، فَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الثَّوَابُ أَوْ لا فَالعِقَابُ^(٢).

أَمَّا المُمْتَنِعُ -لِتَعَلَّقِ عِلْمِ الله بعَدَمِ وُقُوعِهِ - فَالتَّكْلِيفُ بهِ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ اتَّفَاقاً.

(وَ) مَنَعَ (مُعْتَزِلَةُ بَغْدَادَ وَالآمِدِيُّ المُحَالَ لِذَاتِهِ) دُونَ المُحَالِ لِغَيْرِهِ.

(وَ) مَنَعَ (إِمَامُ الحَرَمَيْنِ كَوْنَهُ) أَيْ المُحَالِ _يَعْنِي لِغَيْرِ تَعَلَّقِ العِلْمِ ؛ لِمَا سَبَقَ.

(مَطْلُوباً) أَيْ مَنَعَ طَلَبَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ (٣) أَيْ _ لاسْتِحَالَتِهِ ، فَهِيَ (١) عِنْدَهُ

 ⁽١) أما ما تعلَّقَ به عِلمُ الله بعدم وقوعِه فإنَّهم جوَّزوا التكليف به.
 لذلك بقي أبو لهب مُكلَف بالإيمان مع قوله تعالى: ﴿ سَيَصْلَىٰ فَارَا ذَاتَ لَهُمِ ﴾
 [المسد: ٣].

⁽٢) كَأَنْ يُكلِّفَ اللهُ بحملِ جَبلِ فهو مُحالٌ حَملُه عادةً، ولكن لا مانع من تكليف الخَلْق بحمْلِه؛ ليرى هل يأتونَ الجبلَ فيَضعونَ أيديَهم به ماسكينَ ببعضهِ ثَم يأخذونَ بمبادئ الحمل فيثابونَ على ذلك، أو يرفضونَ فيُعاقبون؛ لأنَّ الأمرَ بالفعل أمرٌ بمقدماته.

⁽٣) ضميرُ (لنفسه) يعودُ إلى لفظ المحال، أي المحال لنفسه أو لذاته، فلا طلب ولا تكليفَ فيه لاستحالةِ حصولِه، فيكونُ طلبُه عَبثاً _حاشا شه_، ينظر الأحكام للأمدى: ١/ ١٨٠، والبرهان: ١/ ٨٩٨.

⁽٤) أي الاستحالة.

مَانِعَةٌ مِنْ طَلَبِهِ .. بِخِلاَفِهَا عَلَى القَوْلِ الثَّانِي (١)، فَاخْتَلَفَا _كَمَا قَالَ المُصَنَّفُ _ مَأْخَذاً لاَ حُكْماً ٢٠.

(لا وُرُودَ صِيغَةِ الطَّلَبِ) (٣) لَهُ لِغَيْرِ طَلَبِهِ فَلَمْ يَمْنَعُهُ الإِمَامُ كَمَا لَمْ يَمْنَعُهُ الإِمَامُ كَمَا لَمْ يَمْنَعُهُ الإِمَامُ كَمَا لَمْ يَمْنَعُهُ عَيْدُهُ فَإِنَّهُ وَاقِعٌ - كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ كُونُوا قِرَدَهُ خَلْسِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] (٤).

وَالإِمَامُ رَدَّدَ بِمَا قَالَهُ فِيمَا نُسِبَ إِلَى الأَشْعَرِيِّ: مِنْ جَوَازِ التَّكْلِيفِ بالمُحَالِ فَحَكَاهُ المُصَنَّفُ بشِقَّيْهِ^(٥)، وَلَوْ تَرَكَهُ وَذَكَرَ الإِمَامَ مَعَ مَنْ ذَكَرَهُ فِي

 ⁽١) وهو قول أكثر المعتزلة، والشيخ أبي حامد، والغزالي، وابن دقيق العيد.

 ⁽٢) أي هذا القول هو مشابة للقول الثاني، فلا يُعدُّ تكرارا؛ لأنَّهما وإن اتفقاحُكماً بعدم التكليف وعدم طلبه إلا أنَّهما اختلفا في المأخذ، فهذا أُخَذَ المنعَ من الطلب لاستحالته، والقَوْل الثاني منعُ التَّكليف لعدم الفائدة.

 ⁽٣) أي على الرَّغْم من منع طلَب فعلِهِ لا مانع من ورود صيغة الطلب للتعجيز كما مَثَل في الآية .

⁽٤) والأولى أن يمثّل بقوله تعالى: ﴿ قُلْكُونُوا عِجَارَةً أَوْحَدِيدًا ﴾ [الإسراه: ١٥٠]؛ لأنَّ التمثيل بالآية التي استدلَّ بها الشَّارح ليسَ فيها طَلبُ المحال؛ إذ قد صاروا قردة بعد قوله تعالى لهم، إلا إذا نظرنا أنَّهُ محالٌ بالنَّسبة لهم، أو ليسَ باستطاعتهم أنْ يكونوا قردة.

⁽٥) أي أنَّ إمام الحرمين ذَكَرَ ذلك بصورة التَّردُّدِ فقال: «إِنْ أُريد من التَّكليفِ بالمحُحال طلبُ الفعل، فهو محالٌ من العالم باستحالة وقوع المطلوب، وأنْ أُريدَ به ورود الصَّيغة وليس المرادُ بها طلبُ الفعل فغيرُ ممنوع»، البرهان: ١/ ٨٩، فما بعدها. والسَّبكي حكى التردُّد بشقَّته وليسَ نصاً.

القَوْلِ الثَّانِي _كَمَا فَعَلَ فِي شَرْحِ المِنْهَاجِ^(١) فَاتَتُهُ الإِشَارَةُ إِلَى اخْسِتِلاَفِ المَأْخَذِ المَقْصُودِ^(٢) لَهُ.

(وَالحَقُّ وُقُوعُ المُمْتَنِعِ بِالغَيْرِ لاَ بِالذَّاتِ) أَمَّا وُقُوعُ التَّكْلِيفِ بِالأَوَّلِ (٣) فَالْأَنَّةُ تَعَالَى كَلَّفَ الثَّقَلَيْنِ بِالإِيمَانِ وَقَالَ ﴿ وَمَا أَحَتُ ثُرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ فَلاَنَّةُ تَعَالَى كَلَّفَ الثَّقَلَيْنِ بِالإِيمَانِ وَقَالَ ﴿ وَمَا أَحَتُ ثُرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُوْمِنِينَ ﴾ [بوسف: ١١٣] (٤) ، فَامْتَنَعَ إِيمَانُ أَكْثَرِهِمْ لِعِلْمِهِ تَعَالَى بِعَدَمِ وُقُوعِهِ ، وَذَلِكَ مِنَ المُمْتَنِع لِغَيْرِهِ .

وَأَمَّا عَدَمُ وُقُوعِهِ بِالنَّانِي (٥) _ فَلِلاسْتِقْرَاءِ (٦).

وَالْقَوْلُ النَّانِي (٧): وُقُوعُهُ بِالثَّانِي أَيْضاً؛ لأِنَّ مَنْ أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ أَنَّهُ لاَ يُؤْمِنُ بقَوْلِهِ مَثَلاً ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَنُوا سَوَاءً عَلَيْهِمْ وَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦]

 ⁽١) أي لو تركَ التَّردُّد وذكرَهُ مع الغَزالي وابن دقيق العِيد لما فُهِمَ اختلاف المأخذ؛
 لأنَّهُمْ منعُوهُ؛ لعدّم الفائدة وهو للاستحالة. انظر الإبهاج: ١٧٢/١.

⁽٢) في (أ): المقصود، أي الإشارة هي مقصودةٌ له، وهي أنَّ إفرادَه عنهم يُشيرُ إلى اختلاف مأخذه عن مأخذهم.

 ⁽٣) أي الممتنع لغيره وهو نوعان:
 أ_ممتنعٌ عادةً كالأمر بالطيران في الهواء.
 ب_ممتنعٌ لتَعلَّق عِلْم الله بعدمٍ وقوعه.

وهذه الآية للنَّوع الثاني من الممتنع لغيره فقط.

⁽٥) وهو الممتنع بالذات.

⁽٦) أي التتبع والتَّفتيش في جزئيات التَّكاليف المُحالةِ لذاتِها فَلَم نَجِد أَنَّـهُ قـد وقَعَ شيءٌ منها.

⁽٧) الأوَّل هو قولُه: والحق، والثاني: هو مجانِبٌ للحق، وقد قال به.

كَأَبَوَي جَهْلِ وَلَهَبِ'' وَغَيْرِهِمَا - مُكَلَّفٌ'' فِي جُمْلَةِ المُكَلِّفِينَ بِتَصْدِيقِ النَّبِيُّ ﷺ في جَمِيْع مَا جَاءَ بهِ عَنِ اللهِ،

وَمِنْهُ (٣) أَنَّهُ لاَ يُؤْمِنُ [...] (١) _ أَيْ لاَ يُصَدِّقُ النَّبِيِّ ﷺ (٥) فِي شَيْءِ مِمَّا جَاءَ به عَنِ الله فَيَكُونُ مُكَلَّفاً بتَصْدِيقِهِ فِي خَبَرِهِ عَنِ الله بأنَّهُ لاَ يُصَدِّقُهُ فِي خَبَرِهِ عَنِ الله بأنَّهُ لاَ يُصَدِّقُهُ فِي شَيْءِ مِمَّا جَاءَ به عَنِ الله، وَفِي هَذَا التَّصْدِيقِ تَنَاقُضٌ ؛ حَبْثُ الْمُمْتَنِعِ الله مَنْء وَنَقْيهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَهُ وَ مِنَ المُمْتَنِعِ الله مَنْء وَنَقْيهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَهُ وَ مِنَ المُمْتَنِعِ لِذَاتِهِ (١).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ مَنْ أَنْزَلَ اللهُ (٧٠ فِيهِ أَنَّهُ لاَ يُؤْمِنُ لَمْ يَقْصِدْ إِبْلاَغَهُ ذَلِكَ حَتَّى

⁽١) هو أبو جهل بن هشام كان اسمه أبا الحكم فغيَّرهُ النَّبي ﷺ إلى أبي جهل عادى النَّبي ﷺ وقُتِلَ في وقعة بَدر.

وأبو لهب: هو عمُّ النَّبي ﷺ مات كافراً، وقَد ذَمَّهُ القرآن الكريم في سورة المسَد في قوله تعالى: ﴿قَبَّتَ يَدَا آلِي لَهَبُ وَتَبَّ ﴾[المسد: ١]، كما ذمَّ زوجتَه أمَّ جميل بقوله تعالى: ﴿وَاَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَّبِ ﴾، كانا يؤذيان النَّبي ﷺ.

⁽٢) خبر إنْ في قوله: لأنَّ من أنزل الله فيه.

 ⁽٣) أي من جملة ما يجبُ الإيمان به أنْ يؤمن بالآية التي تبدلُ على أنَّهُ لا يصدِّقُ
 رسوله بما جاء به.

⁽٤) في (أ) زيادة كلمة (بتصديق).

 ⁽٥) الصّلاة على النّبي ﷺ ساقطة من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٦) خُلاصةُ ذلك: إذا قلنا: أنَّهُ مُكَلَّفٌ بالمحال لذاته سيَحصُلُ التناقضُ في كلامِه وطلَبِه تعالى فإنَّه إنْ قلنا بتكليف أبي جهل بالإيمان بما في القرآن فسيؤمنُ بالآية التي تنفي الإيمانَ عنهُ وأنَّه لا يؤمنُ فهو مأمورٌ بأنْ يؤمنُ بأنَّهُ لا يؤمنُ وهذا تناقُضٌ.

⁽٧) لفظ الجلالة ساقطة من (أ) و(ب).

يُكلَّفَ بِتَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ أَن فِيهِ دَفْعاً لِلتَّنَاقُضِ أَن وَإِنَّمَا قَصَدَ إِبْلاَغَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ، وَإِعْلاَمَ النَّبِيِّ ﷺ أَن بِهِ لِيَيْأُسَ مِنْ إِيمَانِهِ كَمَا قِيلَ لِنُوحٍ _عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ، وَإِعْلاَمَ النَّبِيِّ ﷺ به لِيَيْأُسَ مِنْ إِيمَانِهِ كَمَا قِيلَ لِنُوحٍ _عَلَيْهِ السَّلامُ (٤٠) _ ﴿ وَلَن يُوْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾ [هود: ٣٦] فَتَكْلِيفُهُ بالإِيمَانِ مِن التَّكْلِيفِ بالمُمْتَنِع لِغَيْرِهِ.

وَالثَّالِثُ (*) [أ/٢٢]: وَهُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ عَدَمُ وُقُوعِهِ بوَاحِدِ مِنْهُما (١) إلاَّ فِي المُمْتَنِعِ لِتَعَلَّقِ العِلْمِ بعَدَمِ وُقُوعِهِ (١)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ لَا فَي المُمْتَنِعِ لِتَعَلَّقِ العِلْمِ فِي وُسْعِ المُكَلِّفِينَ لَغَسَّا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَالمُمْتَنِعُ لِتَعَلَّقِ العِلْمِ فِي وُسْعِ المُكَلَّفِينَ ظَاهِراً (١).

* * *

⁽١) الصَّلاة على النَّبي ﷺ ساقطة من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٢) أي إنَّ هؤلاء الذين علِمَ الله أنَّهم لا يؤمنون لم يكلَّفوا بكلٌ ما نزَلَ في القرآن، بل كلَّفوا بما يدعوهم إلى الإيمان فقط، فلا تناقُضَ بهذا التأويل.

⁽٣) الصَّلاة على النَّبي على ساقطة من (أ).

⁽٤) (عليه السلام) ساقطة من (أ).

 ⁽٥) هذا ثالث أقوال القائلين بالمنع.

⁽٦) أي في الممتنع لذاته أو لغيره.

 ⁽٧) فهذا يجوز أنْ يكلّف الله به.

 ⁽A) لعدم وجود ما يمنع تكليفَهُ عقلاً أو عادة.



(الأَكْثَرُ) مِنْ العُلَمَاءِ عَلَى (أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لَبْسَ شَرْطاً فِي صِحَةِ التَّكْلِيفِ بالمَشْرُوطِ حَالَ عَدَمِ الشَّرْطِ. صِحَةِ التَّكْلِيفِ بالمَشْرُوطِ حَالَ عَدَمِ الشَّرْطِ. وَعِلَى السَّرْطِ. وَقِيلَ: هُوَ شَرْطٌ فِيهَا (٢) (٣) فَلاَ يَصِحُ ذَلِكَ، وَإِلاَّ فَلاَ يُمْكِنُ امْتِثَالُهُ لَـوْ

وَقَعَ ﴿ إِنَّ ا

وَأُجِيبَ: بإِمْكَانِ امْتِثَالِهِ: بأَنْ يُؤْتَى بالمَشْرُوطِ بَعْدَ الشَّـرُطِ^(٥) ـوَقَـدُ وَقَعَ^(١) ـ وَعَلَى الصَّحَّةِ وَالوُقُوع:....

- (١) كَانْ يَأْمَرَهُ بِالحجِّ وهو غيرُ مستطيعٍ ، ولا يملك راحلةً ولا إمكانَ لهُ على استنجارها.
 - (٢) أي في صحَّة التَّكليف بالمشروط.
- (٣) ينسبُ القَوْلُ للسَّرخْسي والبَزْدوي والدبوسي وأبي حامد الإسفراييني، هامش
 ميزان الأصول: ١/ ٣٠٨.
 - (٤) إذ كيفَ يُؤدِّي الحجَّ وهو غيرُ قادرٍ على الزَّادِ والرَّاحلة.
- (٥) يُمكنُ أنْ يكلَّفَ بالحجِّ و لا يكلَّفَ بالسَّعي للحصول على الزَّاد والراحلة، وعند إرادة الامتثال يقومُ بالحصول على الشَّرْط كالزاد أو الراحلة في الحج.
- (٦) أي حصل إنْ كُلِّفَ بالمشروط دون وجود الشَّرْط على رأي من يوجبُ الصَّلاة والزَّكاة على الكافر، ومن شروط صِحتهما الإسلام بأنْ نقول: إنَّ التكليفَ صحيحٌ والإجابة إليه واجبةٌ بأن يُسْلِمَ لتأديتهما.

مَا تَقَدَّمَ (١): مِنْ وُجُوبِ الشَّرْطِ بوُجُوبِ المَشْرُوطِ وِفَاقاً لِلاَّكْثَرِ (٢) يَعْنِي مِـنَ الأَكْثَرَ هُنَا.

(وَهِيَ) أَيْ المَسْأَلَةُ (مَفْرُوضَةٌ) بَيْنَ العُلَمَاءِ (فِي تَكْلِيفِ الكَافِرِ بِالفُرُوعِ) أَيْ هَلْ يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ بِهَا مَعَ انْتِفَاءِ شَرْطِهَا فِي الجُمْلَةِ مِنَ^(٣) الإِيمَانِ؛ لِتَوَقُّفِهَا عَلَى النَّيَّةِ الَّتِي لا^(٤) تَصِحُّ مِنَ الكَافِرِ؟.

فَالأَكْثَرُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَيُمْكِنُ امْتِثَالُهُ بأَنْ يُؤْتِيَ بِهَا بَعْدَ الإِيمَانِ.

(وَالصَّحِيحُ وُقُوعُهُ) أَيْضاً: فَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ^(٥) امْتِثَالِهِ، وَإِنْ كَانَ يَسْقُطُ بالإِيمَانِ؛ تَرْغِيباً فِيهِ^(١).

قَالَ تَعَالَى ﴿ لَمُسَادَدُونَ ﴿ عَنِ ٱلْمُجْرِبِينَ ﴿ مَاسَلَكَ كُرُ فِ سَفَرَ ﴿ قَالُواْ لَهُ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِينَ ﴾ [المدثر: ٤٠ ـ ٤١]، ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿ اللَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكُوةَ ﴾ [المدثر: ٢٠]، ﴿ وَاللَّذِينَ لَا يُعْرَبُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهُ اءَاخَرَ ﴾ [الفرقان: ٢٦]. . . الآية .

⁽١) في مسألة المقدور الذي لا يَتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجب، (١/ ٢٣٦).

 ⁽٢) أي الأكثر الذين قالوا في مسألة المقدور هُم أكثر مِمّن قال بجواز التَّكليف بالمشروط
 ولو لم يحصُل الشَّرْط.

 ⁽٣) (مِن) هُنا بَيانيَّة وهو بمفردِه شرطٌ لصحَّةِ العبادات.

⁽٤) في (ط): لم.

⁽٥) في (ط): تركه.

⁽٦) إذن هو في حالِ كُفرِه مطالبٌ بالفُروعِ وإذا أَسْلَمَ تَسْقُطُ عنهُ تَرغيباً للكافر في دُخول الإسلام؛ إذ لو كلِّفَ بقضائِها لوجَدَ عُسْراً قد يَمنعُهُ من دخولِه في الإسلام.

وَتَفْسِيرُ (١) الصَّلاَةِ بالإِيمَانِ؛ لأَنَّهَا شِعَارُهُ (٢)، وَالزَّكَاةِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ (٣)؛ وَذَلِكَ لإِفْرَادِهِ بالشَّرْكِ فَقَطْ _ كَمَا قِيلَ (١) _ خِلاَفُ الظَّاهِرِ.

(خِلاَفاً لاَّبِي حَامِدِ الإسْفَرايسِينِي وَأَكْثَرِ الحَنفِيَّةِ) فِي قَوْلِهِمْ: لَيْسَ مُكَلَّفاً بِهَا (٥) (مُطْلَقاً)؛ إذِ المَأْمُورَاتُ مِنْهَا لاَ يُمْكِنُ مَعَ الكُفْرِ فِعْلُهَا، وَلاَ يُؤْمَرُ بَعْدَ الإِيمَانِ بقَضَائِهَا.

وَالْمَنْهِيَّاتُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا حَذَراً مِنْ تَبْعِيضِ التَّكْلِيفِ، وَكَثِيرٌ مِنْ الحَنَفِيَّةِ وَافَقُونَا (٦٠).

(وَ) خِلاَفا (لِقَوْمٍ فِي الأَوَامِرِ فَقَطْ) (٧) فَقَالُوا: لاَ تَتَعَلَّقُ بِهِ^(١)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

 ⁽١) لفظ (تفسير) مبتدأ خَبَرُه قولُه (خلاف الظاهر).

⁽٢) لأنَّ الصَّلاةَ شعارُ الإيمان وعلامةٌ عليه.

 ⁽٣) أي تفسير الزَّكاة بالتَّوحيد لإفراد التَّوحيد في آية الفُرقان، في قوله: ذلك، فإنَّهُ إشارةٌ إلى البعيدِ وهو عدمُ الشِّرك، أي التوحيد، وهي إشارةٌ للواحدِ المذكَّر وهو عدمُ الشِّرك أي التوحيد.

 ⁽٤) وجدتُ مِثْل هذا التأويل عند أبي السعود في تفسيره: ٤/ /٤.

⁽٥) أي بالفروع من صلاة وزكاة وصوم ونحوها؛ لأنَّها لا تؤدَّى مع الكُفْر ولا يُطالبُ بقضائِها بعده، وهما علامتا التَّكليف، ومن الحنفية: الدبُّوسي والسَّرخسي وفخر الإسلام البزدوي، تيسير التحرير: ٢/ ١٤٨، وانظر: هامش ميزان الأصول: ١٤٨٨.

⁽٦) انظر هامش المصدر السابق: ١/ ٣٠٦.

⁽٧) هم بعضُ الحنفيَّة نقلَه عنهم صاحب اللباب، تشنيف المسامع: ١/ ١٣٢.

 ⁽٨) أي بالكافر لما تقدَّم من قول الشَّارح إذ المأمورات منها لا يمكن...الخ.

بخِلاَفِ النَّوَاهِي؛ لإِمْكَانِ امْتِثَالِهَا مَعَ الكُفْرِ؛ لأِنَّ مُتَعَلَّقَهَا تُـرُوكٌ وَلاَ تَتَوَقَّفُ عَلَى النَّيَّةِ المُتَوَقَّفَةِ عَلَى الإِيمَانِ.

(وَ) خِـلاَفا (لآخَرِينَ^(۱) فِيمَنْ عَدَا الْمُرْتَدِّ) أَمَّـا المُرْتَـدُ فَوَافَقُـوا عَلَى تَكْلِيفِهِ باسْتِمْرَارِ تَكْلِيفِ الإِسْلاَم.

(قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ الْمُصَنَّفِ (وَالْخِلافُ(٢) فِي خِطَابِ التَّكْلِيفِ) مِنَ الإِيجَابِ، وَالتَّحْرِيمِ (وَمَا يَرْجِعُ إلَيْهِ(٣) مِنَ الوَضْعِ) كَكَوْنِ الطَّلاَقِ سَبَباً لِحُرْمَةِ الزَّوْجَةِ فَالخَصْمُ يُخَالِفُ فِي سَبَيَتِهِ.

(لا) مَا لاَ يَرْجِعُ إلَيْهِ مِن (١) نَحْوِ (الإِثْلافِ) لِلْمَالِ، (وَالحِنَايَاتِ) عَلَى النَّفْسِ وَمَا دُونِهَا مِنْ حَيْثُ: إنَّهَا أَسْبَابٌ لِلضَّمَانِ، (وَتَرَتُّب آثَارِ العُقُودِ) النَّفْسِ وَمَا دُونِهَا مِنْ حَيْثُ: إنَّهَا أَسْبَابٌ لِلضَّمَانِ، (وَتَرَتُّب آثَارِ العُقُودِ) الصَّحِيحَةِ _كَمِلْكِ المَبيعِ، وَثُبُوتِ النَّسَب، وَالعِوَضِ فِي الذَّمَّةِ (٥). فَالكَافِرُ فِي ذَلِكَ كَالمُسْلِم اتَّفَاقاً.

⁽١) نقلَهُ القاضي عبد الوهاب عن بعض الأصوليين، شرح التنقيح: ص ١٦٦.

 ⁽۲) في (أ): (الخلاف) بدون واو.
 أي هذا الخلافُ في تكليفِ الكافر يجري في خطاب التَّكليف، أما خطابُ الوَضع فهو والمُسْلِم فيه سواء.

 ⁽٣) أي هو خطابُ وضع ويرجع إلى خطاب التكليف؛ لأنَّهُ يؤول إلى التّحريم فالخلافُ السابق يجري فيه هُل الطلاقُ يكونُ سبباً لتحريم زوجَته أو ليس سبباً لتحريمِها نظَراً لأنَّهُ كافر؟

⁽٤) (من) ساقطة من (أ) و(ط).

⁽٥) فهذه من خطاب الوَضْع ولا خلافَ في أَنَّهُ مخاطَبٌ بها كالمُسْلِم فيصحُّ عَقدُ بيعِـهِ وترتُّبِ عليه الآثار، ويغرَمُ ما قامَ به من جنايات على الغير.

نَعُمُ الحَرْبِيُّ لاَ يَضْمَنُ مُتْلَفَهُ وَمَجْنِيَّهُ (١).

وَقِيلَ (٢): يَضْمَنُ المُسْلِمَ وَمَالَهُ؛ بنَاءٌ عَلَى أَنَّ الكَافِرَ مُكَلَّفٌ بِالفُرُوعِ (٢). وَرُدً: بأَنَّ دَارَ الحَرْبِ لَيْسَتْ دَارَ ضَمَانِ.

* * *

 ⁽١) أي إذا جنى الحربي أو أتلف شيئاً لكافر أو مُسْلِم في دار الحَرْبِ لا يُمْكن تضمينه بالآن دار الحرب ليست دار عدلٍ وإنصاف.

⁽۲) ينسب إلى الأستاذ أبي إسحاق من الشافعية، تشنيف المسامع: ١٣٣/١.

 ⁽٣) أي على هذا القول يُضمَّنُ من أتلف مال مُسْلِم أو اعْتدى على جِسْمه، على قولِ
 من يرى تكليفه بالفُروع.

مَسْأَلَةٌ [التَّكاليفُ في الأَفْعال فقط]

(لاَ تَكْلِيفَ إلاَّ بِفِعْلٍ) وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي الأَمْرِ؛ لأَنَّهُ مُقْتَضِ لِلْفِعْلِ.

وَأَمَّا فِي النَّهْيِ المُقْتَضِي لِلتَّرْكِ - فَبَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ (فَالمُكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ النَّهْيِ النَّهْيُ الكَفُّ) أَيْ الانْتِهَاءُ عَنْ المَنْهِيِّ عَنْهُ (وِفَاقاً لِلشَّيْخِ الإِمَامِ) أَيْ وَالِدِهِ ؛ وَذَلِكَ فِعْلٌ يَحْصُلُ بِفِعْلِ الضِّدِّ لِلمَنْهِيِّ عَنْهُ.

(وَقِيلَ) هُوَ (فِعْلُ الضَّدِّ) لِلمَنْهِيِّ عَنْهُ(١).

(وَقَالَ قَوْمٌ) مِنْهُمْ أَبُو هَاشِم: هُوَ غَيْرُ فِعْلِ، وَهُوَ (الانْتِفَاءُ) لِلمَنْهِيِّ عَنْهُ (٢)؛ وَذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلْمُكَلَّفِ: بأَنْ لاَ يَشَاءَ فِعْلَهُ الَّذِي يُوجَدُ بِمَشِيثَتِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: لاَ تَتَحَرَّكُ فَالمَطْلُوبُ مِنْهُ عَلَى الأَوَّلِ: الإِنْتِهَاءُ عَنْ التَّحَـرُّكِ الخَاصِلِ بفِعْلِ ضِدُّهِ مِنْ الشَّكُونِ.

وَعَلَى الثَّانِي: فِعْلُ ضِدِّهِ وهو السُّكُونُ (٣).

وَعَلَى الثَّالِثِ: انْتِفَاؤُهُ: بأَنْ يَسْتَمِرَّ عَدَمُهُ: مِنَ السُّكُونِ، فِيهِ يَخْرُجُ عَنْ عُهْدَةِ النَّهْيِ عَلَى الجَمِيعِ.

⁽١) يُنسبُ هذا إلى الجمهور، تشنيف المسامع: ١/ ١٣٤.

⁽٢) وهم كثيرٌ من المعتزلة، المصدر السابق.

⁽٣) لفظ (وهو السكون) ساقِطٌ من (ط) و(ب).

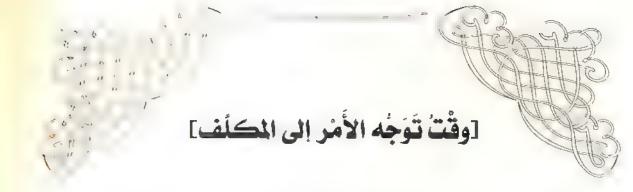
(وَقِيلَ يُشْتَرَطُ) (' فِي الإِنْيَانِ بالمُكَلَّفِ بهِ فِي النَّهْيِ مَعَ الانْيَهَاءِ عَنِ المَّهُوعِ مَعْ الانْيَهَاءِ عَنِ المَنْهِيِّ عَنْهُ (قَصَدُ التَّرْكِ) لَهُ امْتِثَالاً، فَيتَرَتَّبُ العِقَابُ إِنْ لَمْ يَقْصِدُ، وَالأَصَحُّ لاَ. . . وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ لِحُصُولِ الثَّوَابِ؛ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ المَشْهُورِ • إِنَّما الأَعمالُ بالنِيَّاتِ ('').

* * *

⁽١) يُنسبُ هذا لآل تيمية في المسوَّدة، تشنيف المسامع: ١/ ١٣٥.

 ⁽۲) البُخَارِي في بَدءِ الوَحي، باب كيف بدأ الوحي، ومُسْلِم في الإمارة، باب قوله:
 إنَّما الأعمال بالنيات، رقم: (٤٩٠٤).

الفرقُ بين الآراء الثلاثة: أنَّهُ لو قال: لا تتَحرَّك، فإنَّ الفعل وهو الانتهاءُ يحصلُ بترك الحركة فقط، وعلى الثالث: عدمُ القيام بالحركة، وعلى الثالث: عدمُ القيام بالحركة أصلا.



(وَالْأَمْرُ عِنْدَ الجُمْهُورِ يَتَعَلَّقُ بالفِعْلِ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ) لَهُ (بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَاماً، وَقَبْلَهُ إِعْلاماً (١٠).

وَالأَكْثَرُ^(٢)) مِنَ الجُمْهُورِ قَالُوا: (يَسْتَمِرُّ) تَعَلَّقُهُ الإِلْزَامِيُّ بهِ (حَالَ المُبَاشَرَةِ) لَهُ.

(وَ) قَالَ (إِمَامُ الحَرَمَيْنِ وَالغَزَالِيُّ يَنْقَطِعُ)(٣) التَّعَلُّـقُ حَـالَ المُبَاشَـرَةِ،

ب ـ بعد حصول الوقت يتعلَّق به إلزاماً.

⁽۱) فمِثْلُ قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ اَلْقَمَالُوٰةَ لِدُلُولِهِ اَلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أمرٌ يتعلَّقُ بصلاة الظُّهر إعلاماً للمُكلَّف بأنَّهُ يُلزَمُ بأداء الصَّلاة بعد الزوال، لذا لو مات قبل الـزوال لا يُحاسَبُ عليها.

⁽٢) هم أهل الشُّنَّة، تشنيف المسامع: ١/ ١٣٧.

⁽٣) البرهان: ١/ ١٠٢؛ والمستصفى: ص ٦٨.

فخلاصَةُ الأمر أنَّ اللهَ إذا وجَّهَ أمراً للمُسْلِم فإنَّ الأمرَ يرتَبطُ بالمُكَلَّف، وهذا الارتباط والتَّكليف يكونُ على النَّحو الآتي:

أ ـ قبل دخولِ الوقت يَرتبطُ به إعلاماً بأنَّهُ سيجبُ عليه ، وذلك قبل المباشرة ، هذا رأي الجمهور ثمَّ يستمرُّ إلى حصول الوقت .

وَإِلاَّ يَلْزَمُ طَلَبُ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ وَلاَ فَائِدَةَ فِي طَلَبهِ ١٠٠.

وَأُجِيبَ: بأَنَّ الفِعْلَ - كَالصَّلاَةِ - إنَّمَا يَحْصُلُ بِالفَرَاغِ مِنْهُ؛ لإِنْتِفَائِهِ بانْتِفَاءِ جُزْءِ مِنْهُ(۲).

(وَقَالَ قَوْمٌ) (٢) مِنْهُمُ الإِمَامُ الرَّازِيّ (لاَ يَتَوَجَّهُ) الأَمْرُ: بِأَنْ يَتَعَلَّقَ بِالفِعْلِ إِنْزَاماً (إِلاَّ عِنْدَ المُبَاشَرَةِ) لَهُ (٤).

قَالَ المُصَنَّفُ: (وَهُوَ التَّحْقِيقُ)؛ إذْ لاَ قُدْرَةَ عَلَيْهِ إلاَّ حِينَفِزٍ⁽⁰⁾. وَمَا قِيلَ: مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَدَمُ العِصْيَانِ بِتَرْكِهِ⁽¹⁾.

ج - يتعلَّقُ به قبل دخول الوقْت أو بعد دخولِه ثمَّ ينقطعُ عند المباشرة، وهو قول
 إمام الحَرمَين والغزالي،

 ⁽١) أي على رأي إمام الحرمين والغزالي، فلو استمرَّ طلبُ الفعل وقت المباشرة بالفعل
 وقد حَصلَ الفعلُ فلا حاجةَ لطلب ذلك الفعل؛ لأنَّهُ تخصيلُ الحاصل.

 ⁽٢) أي يَبقى التَّعلُّقُ وقت الفعل؛ إذ الفعل لا يحصلُ ولا يُعتدُّ به إلا بعد الفراغ منهُ بدليل
 أنَّهُ لو أفسدَ آخرَ ركعةٍ من الصَّلاة فكأنَّ الصَّلاة لم تقع منهُ ولا وجود لها، إذن يبقى
 التكليف متوجهاً إلى الانتهاء من أداء الفعل.

⁽٣) هم: الرازي والبيضاوي والأشعري، تشنيف المسامع: ١/١٣٧.

 ⁽٤) أي يتوجَّهُ التَّكليفُ بعد أنْ يباشِرَ بالفعل، وعند ذلك يكونُ التَّعلُّقُ وطلبُ حصوله.

⁽٥) وهذا على مذهب أهل السُّنَة والجماعة: أنَّ القُدرة التي يُوجَدُ بها الفعل تكونُ مقارِنة له، وهي القُدرة التي يَوجدُ بها الفعل، أما القُدرة التي هي سلامةُ الآلات والجوارح فهي حاصلةٌ قبلَهُ؛ لذا يكلَّفُ قبل وقت تنفيذ الفعل بناءً على هذه القُدْرة.

 ⁽٦) أي إذا كان التكْلِيفُ يكونُ وقْتَ الفعل فيإمْكانِه أن لا يَدخُلَ في الفعل ويستمرّ =

فَجَوَائِهُ: قَوْلُهُ (فَالمَلامُ) بِفَتْحِ المِيمِ _ أَيْ اللَّوْمُ وَالذَّمُ (قَبْلَهَا) أَيْ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ: بِأَنْ تَرَكَ الفِعْلَ _ أَيْ اللَّوْمُ حَالَ التَّرْكِ (عَلَى التَّلَبُسِ بالكَفَّ) عَنِ المُبَاشَرَةِ: بِأَنْ تَرَكَ الفِعْلَ _ أَيْ اللَّوْمُ حَالَ التَّرْكِ (عَلَى التَّلَبُسِ بالكَفِّ) عَنِ الفَعْلِ (المَنْهِيِّ) ذَلِكَ الكَفُّ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ بالشَّيْءِ يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ تَرْكِهِ.

* * *

في تركِهِ وهو غيرُ آثِم؛ لأنَّهُ ليس مُكَلَّفاً؛ لأنَّ التكليفَ لا يَحصلُ إلا عند مباشرة الفعل.

أجاب: بأنَّهُ المؤخِّر آثمٌ ومُلامٌ؛ لأنَّ المفروضَ به إذا دخلَ وقت المأمور بـ أنْ يتلبَّسَ بفعله ولا يَتُرُكُه، فالملامُ على التسويف في المباشرة به والكفَّ عن فعلِـ ه ما دام وقته قد دخل.

مُسالَةٌ [التَّكليفُ مع عِلْم الآمِر والمَّامورِ بانتِفاء شُرطِ وقوعِ المَّامُورِ بِه]

(يَصِحُ التَّكْلِيفُ وَيُوجَدُ مَعْلُوماً لِلْمَأْمُورِ إِثْرَهُ): أَيْ عَقِبَ الأَمْرِ المَسْمُوعِ الدَّالِ عَلَى التَّكْلِيفِ (مَعَ عِلْمِ الآمِرِ [أ/٢٣] وَكَذَا المَأْمُورُ) أَيْضاً (فِي المَسْمُوعِ الدَّالِ عَلَى التَّكْلِيفِ (مَعَ عِلْمِ الآمِرِ [أ/٢٣] وَكَذَا المَأْمُورِ بِهِ (عِنْدَ وَقُتِهِ كَأَمْرِ الأَظْهَرِ (أَ) انْتِفَاءَ شَرْطِ وُقُوعِهِ) أَيْ شَرْطِ وُقُوعِ المَأْمُورِ بِهِ (عِنْدَ وَقُتِهِ كَأَمْرِ رَجُلِ بِصَوْمٍ يَوْمٍ عُلِمَ مَوْتُهُ قَبْلَهُ) لِلآمِرِ فَقَطْ، أَوْ لَهُ وَلِلْمَأْمُورِ [...](٢) بتَوْقِيفٍ مِنَ الآمِرِ (٢)، فَإِنَّهُ عَلِمَ فِي ذَلِكَ انْتِفَاءَ شَرْطِ وُقُوعِ الصَّوْمِ المَأْمُورِ بِهِ (١): مِنْ الآمِرِ بِهِ (١): مِنْ الآمِرِ (١)، فَإِنَّهُ عَلِمَ فِي ذَلِكَ انْتِفَاءَ شَرُطِ وُقُوعِ الصَّوْمِ المَأْمُورِ بِهِ (١): مِنْ الدَّمِرِ (١) الصَّوْمِ المَأْمُورِ بِهِ (١):

(خِلاَفاً لإِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالمُعْتَزِلَةِ)(٢) فِي قَوْلِهِمْ: لاَ يَصِحُّ التَّكْلِيفُ

⁽١) القائل به هم الجمهور.

⁽۲) في (ط): زيادة لفظ (به).

 ⁽٣) الآمِر عالمٌ بأنَّهُ سيموتُ قبل حصولِ الشَّرُط، أما المأمور فلا عِلْمَ لـه إلا بتوقيـفٍ
 عن طريق الوحْي لنبيِّ مثلاً.

⁽٤) في (ط) لفظ: (به) ساقط.

 ⁽٥) من بيانِيَّة ما بعدها بيانَ لبعض شروط التكليف وهي الحياة والتمييز، فإنَّ الآمِرَ عالمٌ بعَدمِهما عند وقت الفعل.

⁽٦) البرهان: ٢/ ١٢.

مَعَ مَا ذُكِرَ؛ لإِنْتِفَاءِ فَائِدَتِه (١): مِنَ الطَّاعَةِ (٢) أَوْ العِصْيَانِ بالفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ. وَأُجِيبَ: بوُجُودِهَا بالعَزْم عَلَى الفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ.

وَفِي قَوْلِهِمْ (٣): لا يَعْلَمُ المَأْمُورُ بشَيْءِ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِهِ عَقِبَ سَمَاعِهِ لِلآمِرِ بهِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ لاَ يَتَمَكَّنُ مِنْ فِعْلِهِ ؛ لِمَوْتِ قَبْلَ وَقْتِهِ ، أَوْ عَجْزِ عَنْهُ (١).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ، وَبِتَقْدِيرِ وُجُودِهِ يَنْقَطِعُ تَعَلَّقُ الأَمْرِ الدَّالِّ عَلَى التَّكْلِيفِ^(٥) _كَالوكِيلِ فِي البَيْعِ غَداً إذَا مَاتَ أَوْ عُزِلَ قَبْلَ الغَدِ يَنْقَطِعُ التَّوْكِيلُ.

وَمَسْأَلَةُ عِلْمِ المَأْمُورِ حَكَى الآمِدِيُّ وَغَيْرُهُ الاِتَّفَاقَ فِيهَا عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ التَّكْلِيفِ؛ لاِنْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ المَوْجُودَةِ حَالَ الجَهْلِ بالعَزْمِ (١٠).

⁽١) قالوا: لا تكليفَ بفعلٍ يَعلَمُ الآمِرُ أَنَّهُ وقت تنفيذه صاحِبُه ميتٌ وغيـرُ مُكَلَّف؛ إذ لا يمكنه الفعـل أو التَّرك اللذان هما الطاعـة لله، فـلا فائـدةَ بـالتَّكليف مـع عـدمِ الغَرض والحكمة.

⁽٢) من بيانِيَّة لبيانِ الفائدةِ من التكليف.

 ⁽٣) معطوفٌ على قولِه بعد المثن في قولهم، أي قول إمام الحرمين والمعتزلة.

⁽٤) أي أيضاً القَوْل بجواز التَّكليف مخالفٌ لقول إمام الحرمين والمعتزلة أنَّهُ لايعلم المُكلَّف أَنَّهُ مأمورٌ به بعد سماعِه للآمر ؛ لأنَّهُ قد يموتُ قبل وقتِ فعلِه أو يعجَزُ، فلا يهتم بالعلم به لهذا الاحتمال.

⁽٥) نردُّ عليهم ونقول: يكلَّفُ؛ لأنَّ الأصل عدم حصول ذلك، وإذا مات أو عَجز ينقطعُ التكليفُ بتعلُق الأمر الحاصل به.

⁽٢) الإحكام: ١/٤٠٢.

أي لا فائدةً في تكليفِهِ بالعزم على الفعل ما دامَ يجهلُ أَنَّهُ غيرُ قادرٍ على الفعل في وقته.

وَبَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ (١) قَالَ: بوُجُودِهَا بالعَزْمِ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ الشَّرْطِ.
قَالَ: كَمَا يَعْزِمُ المَجْبُوبُ فِي التَّوْبَةِ مِنَ الزِّنَا عَلَى أَنْ لاَ يَعُودَ إلَيْهِ بتَقْدِيرِ
القُدْرَةِ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ التَّكْلِيفُ عِنْدَهُ.

وَجَعَلَ المُصَنَّفُ صِحَّتَهُ الأَظْهَرَ (")، وَاسْتَنَدَ فِي ذَلِكَ _ كَمَا أَشَارَ إلَيْهِ فِي شَرِّحِ المُخْتَصَرِ (") _ إلَى مَسْأَلَةِ مَنْ عَلِمَتْ بالعَادَةِ، أَوْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ (اللَّهُ عَلَيْهُ النَّبِيِّ ﷺ الْفَتَاحُهُ أَنَّهَا تَحِيضُ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ مِنْ رَمَضَانً : هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا افْتِتَاحُهُ بالصَّوْم؟

قَالَ الغَزَالِيُّ فِي المُسْتَصْفَى (°): أَمَّا عِنْدَ المُعْتَزِلَةِ فَلاَ يَجِبُ الأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ اليَوْم غَيْرُ مَأْمُورِ بهِ .

وَأَمَّا عِنْدَنَا: فَالأَظْهَرُ وُجُوبُهُ؛ لأِنَّ المَيْسُورَ لاَ يَسْقُطُ بِالمَعْسُودِ.

وَوَجْـهُ الاسْتِنَادِ^(١): أَنَّهَا كُلِّفَتْ بالصَّوْمِ مَعَ عِلْمِهَا انْتِفَاءَ شَـرُطِهِ: مِـنَّ النَّقَاءِ عَنْ الحَيْضِ جَمِيعَ النَّهَارِ.

⁽۱) منهم مجد الدين ابن تيمية من الحنابلة في المسودة: ص ٥٣٠ أي قالوا يَعزمُ على الفعل، ولو كان جاهلاً بحصول الشَّـرْط، وذلك بتقدير أَنَّهُ سيوجدُ قبل الفعل.

⁽٢) حيث قال في الأظهر.

⁽٣) رفع الحاجب: ٧٠/٢.

⁽٤) الصَّلاة على النَّبي عِينَة ساقطة من (أ) و(ب).

⁽٥) المستصفى: ص٩٦، ولم أجد قول المعتزلة فيه.

⁽٦) أي استناد المُصَنِّف واعتباره الأظهر الوجوب.

وَهَذَا مُنْدَفِعٌ (١): فَإِنَّ المُكَلَّفَ بِهِ صَوْمُ بَعْضِ اليَوْمِ الخَالِي عَنِ الحَيْض .

وَالنَّقَاءُ عَنْهُ جَمِيعُ اليَوْم شَرْطٌ لِصَوْم جَمِيعِهِ لا بَعْضِهِ أَيْضاً.

وَكَذَا مَا قَبْلَهُ (٢) مُنْدَفِعٌ: فَإِنَّهُ لاَ يَتَحَقَّقُ العَزْمُ عَلَى مَا لاَ يُوجَدُ شَرْطُهُ بِتَقْدِيرِ هَا (٣). بتَقْدِيرِ وُجُودِهِ، وَلاَ عَلَى عَدَمِ العُودِ إلَى مَا لاَ قُدْرَةَ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِ هَا (٣).

فَالصَّوَابُ مَا حَكُوهُ: مِنْ الإِتَّفَاقِ عَلَى عَدَم الصَّحَّةِ (1).

(أَمَّا) التَّكْلِيفُ بشَيْءِ (مَعَ جَهْلِ الآمِرِ) انْتِفَاءَ شُرُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ: بِأَنْ يَكُونَ الآمِرُ التَّمِلُ التَّمِلُ التَّمِلُ التَّمَلِ التَّمِلُ التَّمِلُ عَيْرَ الشَّارِعِ (٥٠ _ كَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ غَداً (فَاتَّفَاقُ) أَيْ يَكُونَ الآمِرُ غَيْرَ الشَّارِعِ (٥٠ _ كَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ غَداً (فَاتَّفَاقُ) أَيْ فَمُتَّفَقٌ عَلَى صِحَتِهِ وَوُجُودِهِ.

* * *

⁽١) أي استناده غير مُسْلِم؛ لأنَّها لما أمِرت بالصيام مع علمِها بأنَّ الحيض سيأتي أثناء النَّهار أنَّها كُلِّفت بالصَّوم للجزء الخالي عن الحيض أوّلَ النهار، أمّا النَّقاء المستَمرُّ لآخر النَّهار فهو ليس شرطاً لأصل الصَّوم، بل للاستمرار به.

 ⁽٢) وهو وجودُ العَزْم على أَنَهُ سيفعل الفعل إنْ وجد شرطُه فإنَّه مندفعٌ ومردود، فإنَّـه
 لا فائدة في العزم مادام المأمور أو الآمر يعلمُ بعدم وقوع الفعل فهو كالعدم.

 ⁽٣) وكذا في مسألة المجبوب لا ينفعُ العزم على أنْ لا يعود إلَيْه لو قدرت لـ القـدرة
 على الزِّنا؛ لأنَّ هذا العزم مع وجود الجب لا فائدة معه.

 ⁽٤) المحلِّي جعل الصواب مع القائلين بعدم صحة التَّكليف.

 ⁽٥) لأنّ الشارع هو اللهُ فلا يوصفُ بالجهل؛ لذا مثّل له بالسيد إذا أمر عبده.

خاتِمَة [تعليقُ الحُكْم بأوامرَ مرتَّبة]

(الحُكُمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بأَمْرَيْنِ) فَأَكْثَرَ (عَلَى النَّرْنِيب فَيَحْرُمُ الجَمْعُ) كَأَكُـلِ المُذَكَّى وَالمَيْتَةِ ، فَإِنَّ كُلاً مِنْهُمَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لَكِنَّ جَوَازَ أَكْلِ المَيْتَةِ عِنْدَ العَجْنِ عَنْ غَيْرِهَا (١) الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ المُذَكَّى.

فَيَحْرُمُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِحُرْمَةِ المَيْتَةِ حَيْثُ قَدَرَ عَلَى غَيْرِهَا.

(أَوْ يُبَاحُ) الْجَمْعُ - كَالُوصُوءِ وَالنَّيَمُّمِ فَإِنَهُمَا جَائِزَانِ، وَجَوَازُ النَّيَمُّمِ عِنْدَ العَجْزِ عَنْ الوُصُوءِ، وَقَدْ يُبَاحُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا - كَأَنْ تَيَمَّمَ لِيخَوْفِ بُطْءِ البُرْءِ مِنْ الوُصُوءِ، ثُمَّ تَوَضَّا مُتَحَمَّلاً لِمَشْقَةِ بُطْءِ البُرْءِ، وَإِنْ بَطَلَ مَمْ تَوَضَّا مُتَحَمِّلاً لِمَشْقَةِ بُطْءِ البُرْء، وَإِنْ بَطَلَ بوُصُوثِهِ تَيَمَّمُهُ لإنْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ.

(أَوْ يُسَنُّ) الجَمْعُ ـ كَخِصَالِ كَفَّارَةِ الوِقَاعِ (١)، فَإِنَّ كُلاً مِنْهَا وَاجِبٌ، لَكِنَّ وُجُوبَ الصِّيَامِ عِنْدَ العَجْزِ عَنْ الصِّيَامِ، وَوُجُوبَ الصِّيَامِ عِنْدَ العَجْزِ

⁽١) أي عن غيرِ المذكَّاة فيَشمَلُ أيَّ طعامٍ غيرَ الميتّـةِ كالخُبز والرُّزُ وسائر الأطعمة المباحة، ومن جملتِه غير المذكاة، فلا يحقُّ له أكلُ الميتةِ مع وجودِ غيرِها من مذكّاةٍ أو طعامٍ آخر يدفعُ به الموت.

⁽۲) أي في نهار رمضان.

عَنْ اللإِعْتَاقِ، وَيُسَنُّ الجَمْعُ بَيْنَهَا _كَمَا قَالَ فِي الْمَحْصُولِ''' _ فَيَنْوِي بِكُـلُّ الكَفَّارَةَ وَإِنْ سَقَطَتْ بِالأُولَى.

كَمَا يَنْوِي بِالصَّلاَّةِ المُعَادَةِ الفَرْضَ، وَإِنْ سَقَطَ بِالفِعْلِ أَوَّلاً.

(وَ) قَدْ يَتَعَلَّقُ الحُكُمُ بِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ (عَلَى البَدَلِ كَدَلِكَ) أَيْ (" فَيَحْرُمُ الجَمْعُ - كَتَزْوِيجِ المَرْأَةِ مِنْ كُفْأَيْنِ، فَإِنَّ كُلاَّ مِنْهُمَا يَجُوزُ التَّزْوِيجُ مِنْهُ بَدَلاً عَنِ الآخِرِ أَيْ الْتَرْوِيجُ مِنْهُ بَدَلاً عَنِ الآخِرِ أَيْ الْمَ تُزَوَّجُ (" مِنَ الآخِرِ، وَيَحْرُمُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا: بِأَنْ زَوَّجَ مِنْهُمَا مَعا أَوْ مُرَتَّباً.

أَوْ يُبَاحُ الجَمْعُ - كَسِتْرِ العَوْرَةِ بِثَوْبَيْنِ، فَإِنَّ كُلاَ مِنْهُمَا يَجِبُ السَّتْرُ بِهِ بَدَلاً عَنْ الآخَرِ - أَيْ إِنْ (٥) لَمْ تستر (١٦) بالآخَرِ، وَيُبَاحُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا: بِأَنْ يُحْعَلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ الآخَر.

أَوْ يُسَنَّ الْجَمْعُ - كَخِصَالِ كَفَّارَةِ اليَمِينِ، فَإِنَّ كُلاَّ مِنْهَا وَاجِبٌ بَدَلاً عَنْ غَيْرِهِ - أَيْ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ غَيْرَهُ مِنْهَا -كَمَا قَالَ وَالِدُ المُصَنِّفِ (٧): إِنَّهُ الأَقْرَبُ

⁽¹⁾ المحصول: ١/ ٢٨٠.

⁽٢) في(أ) لفظ: (أي) ساقط.

⁽٣) في(أ) لفظ: (أي) ساقط.

⁽٤) في (أ) يزوج.

⁽٥) في(أ) لفظ: (أي) ساقط.

⁽٦) في (أ) يستر.

 ⁽٧) لأنَّ الظاهر من كلامِهم وجوبُ فعلِ واحدٍ فيكونُ الباقي سُنَّةَ أو مندوباً فعلُـهُ
 وليس واجباً؛ لأنَّ الواجب سَقطَ بفعل واحدٍ مما خُيـرٌ منه.

إلَى كَلام الفُقَهَاءِ _ أي نظَراً مِنْهُمْ لِلظَّاهِرِ (١).

وَإِنْ كَانَ التَّحْقِيقُ مَا تَقَدَّمَ (٢): مِنْ أَنَّ الوَاجِبَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ بَيْنَهَا فِي ضِمْنِ أَيِّ مُعَيَّنِ مِنْهَا (٣). ضِمْنِ أَيِّ مُعَيَّنِ مِنْهَا (٣).

وَيُسَنُّ الجَمْعُ بَيْنَهَا _كَمَا قَالَ فِي المَحْصُولِ(١)_.

⁽١) لأنَّهُمْ قالوا الواجبُ العثُّقُ أو الإطعام أو الكسوة.

⁽٢) في (١/ ٢١٣).

 ⁽٣) القدر المشترك هو إيجابُ واحدِ من ثلاثةٍ، وأيَّ واحدِ منها يتحقَّقُ فيه هذا القدر
 المشترك.

^(£) المحصول: ١/ ٢٨٠.









المشتمل عليها: مِنَ الأَمْرِ^(٣)، وَالنَّهْيِ، وَالعَامِّ، وَالخَاصِّ، وَالمُطْلَقِ، وَالمُطْلَقِ، وَالمُطْلَقِ، وَالمُطْلَقِ، وَالمُطْلَقِ، وَالمُطْلَقِ، وَالمُبَيَّنِ وَنَحُوهَا.

(الكِتَابُ) المُرَادُ بهِ (القُرْآنُ) (١): غَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِ الكُتُب فِي عُرُفِ أَهْلِ الشَّرْعِ.

(وَالمَعْنِيُّ بِهِ) أَيْ بِالقُرْآنِ (هُنَا) أَيْ فِي أُصُولِ الفِقْهِ (اللَّفْظُ المُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِلإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ المُتَعَبَّدُ بِتِلاوَتِهِ) يَعْنِي مَا يَصْدُقُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِلإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ المُتَعَبَّدُ بِتِلاوَتِهِ) يَعْنِي مَا يَصْدُقُ عَلَى مُحَمَّدُ بَيْلاوَتِهِ) يَعْنِي مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ النَّاسِ، المُحْتَجُ

⁽١) من الكتب السَّبعة المؤلف منها جمع الجوامع.

⁽٢) وهو ما يُسمَّى بدلالة الالفاظ.

 ⁽٣) (من) هُنا بيانيَّة ما بعدها يبيِّن المراد بما قبلها، وهنا يَثبتُ بعض المراد بالأقوال.

⁽٤) لأنَّ (ال) في الكتاب للعهد الدُّهني، وإذا أُطلِقَ الكتاب عند أهل الشَّرْع انتقلَ الدُّهنُ إلى القرآن، وإذا أُطلقَ عند النَّحاة يرادُ به كتاب سيبويه، وعند الحنفية يُطلقُ على متن القدوري، وسُمِّي قرآناً؛ لأَنَّهُ من القرَّء أي الجمع؛ لأَنَّهُ جامعٌ للأحكام والعقيدة والأخلاق والأخبار.

⁽٥) لفظ (الجلالة) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

بأَبْعَاضِهِ (١)، خِلاَفَ المَعْنِيِّ بالقُرْآنِ فِي أُصُولِ السَّيْنِ: مِنْ مَدْلُولِ ذَلِكَ القَائِم بذَاتِهِ تَعَالَى (٢)،

أي ما يصدق عليه التعريف السَّابق هو المسمى قرآنا وكتاباً.

(١) قال: بأبعاضه؛ لأنَّ القرآن منه ما هو إخبارٌ عن الماضي، ومنه ما هو إخبارٌ عن المستقبل وليس كلُّه يحتجُّ به للفقه.

(٢) إِنَّ أَهُلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُطْلِقُونَ القرآنَ على كلام الله، وكلامُ عجلَّ شَانه - صفةٌ قديمةٌ بقدمِه تعالى، والقُرآن من كلامه تعالى.

وما بين أيدينا المكتوبُ في المصاحفِ والمحفوظُ في القلوبِ والمقروءُ بالألسنة هو دالٌ على كلامُ الله النّفسي المتّصِفُ به، ومنه القرآن، فالقُرآن عند أهل العقيدة وأصول الدّين، يُطلق على الصفة القائمة بذاته تعالى الذي هو بعض كلامه النفسى.

والمعتزلةُ يُنكرونَ الكلام النَّفسي ويرونَ أَنَّ كلامَه هو ما في المصاحف والقلـوب والألسنة؛ لذا قالوا بحدوث كلامِهِ تعالى، كما ذكرنا ذلك أكثرَ من مرة.

(٣) في (أ) تشخيصه.

- (٤) الجار والمجرور متعلَّقان بقوله: (حدوا) أي حَدُّوه بالأوصاف المذكورة بالتعريف مع أنَّهُ لا يحتاج إلى التعريف لتشخُّصُّه.
- (٥) وأيضاً التعريفُ يُختاج إلَيْه لِضبطِ أفراده، والقرآنُ مشتمِلٌ على كَشرةِ من سورهِ
 وآياته وكلُّها مضبوطةٌ لا تحتاج إلى تعريفٍ يحصرها.

عَمَّا(١) لاَ يُسَمَّى باسْمِهِ مِنْ الكَلاَمِ(٢).

فَخَسرَجَ عَنْ أَنْ يُسَمَّى قُرْآناً _بالمُنزَّلِ عَلَى مُحَمَّدٍ _ الأَحَادِيثُ غَيْرُ الرَّبَّانِيَةِ (٣)، وَالتَّوْرَاةُ وَالإِنْجِيلُ مَثَلاً.

وَبِالإِعْجَازِ _ أَيْ إِظْهَارِ صِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ (٤) فِي دَعْوَاهُ الرِّسَالَةَ مَجَازاً عَنْ إِظْهَارِ عَدْ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ النَّبَانِيَّةُ ، كَحَدِيثِ عَنْ إِظْهَارِ عَجْزِ المُرْسَلِ إِلَيْهِمْ عَنْ مُعَارَضَتِهِ (٥) _ الأَحَادِيثُ الرَّبَانِيَّةُ ، كَحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ «أَنَا عِند ظَنَّ عَبْديْ بِيْ . . ، إلى أخره (٦) ، وغيره (٧) .

وَالاقْتِصَارُ عَلَى الإعْجَازِ _وَإِنْ أَنْزَلَ القُرْآنَ لِغَيْرِهِ أَيْضاً _ ؛ لأَنَّهُ المُحْتَاجُ إلَيْهِ فِي التَّمْسِيزِ (^).

⁽١) الجار والمجرور متعلِّقان بقوله (ليتميَّزَ).

 ⁽٢) أي إنّ التعريف بما اشتمل عليه من أوصاف للقرآن أتى به لا ليعرّف، ولا لتُضْبطُ
 كثرته، بل ليخرج الكلامُ الذي لا يُسَمَّى قرآناً كما سيذكره في المحترزات الآتية.

 ⁽٣) أي القدسيَّة فلا تُسمَّى قرآناً ولو كان معناها من الله تعالى بواسطةِ الوَخي.

⁽٤) 瓣 ساقطة من (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٥) أي أتى بكلمة للإعجاز بسورة . . . الخ ، هي عبارة مجازية عن قول: إن مُعارضيه عَجَزوا عن أنْ يأتوا بشيء مِثْلِه ولو بمثل أقْصَر سورة .

 ⁽٦) البُخَارِي في التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ وَيُعَزِّرُكُمُ اللَّهُ فَقَالَتُهُ ﴾ (٤٨٥١)،
 ومُشلِم في الذكر والدعاء، رقم: (٤٨٥١).

 ⁽٧) مِثْلُ حديث: «الصَّوم لي وأنا أجزي به»، وَمِثْل: «يا عبادي كلُّكم ضالٌ إلا من هديته». النخ.

 ⁽A) أي أنّهُ أتى بالتعريف بقوله: (المنزّلُ للإعجاز) اللام سببيه، مع أنّهُ أنـزل للعمـل
 بأحكامه، والتّخلُق بآدابه لا للإعجاز فقط.

وَقَوْلُهُ بِسُورَةٍ مِنْهُ: _ أَيْ أَيْ سُورَةٍ كَانَتْ مِنْ جَمِيعِ سُورِهِ (''_ حِكَايَـةً لأَقَلَّ مَا وَقَعَ بِهِ الإِعْجَازُ ('' الصَّادِقِ بالكَوْثَرِ ("'): أَقْصَرِ سُورَةٍ.

وَمِثْلُهَا فِيهِ قَدْرُهَا مِنْ غَيْرِهَا، بِخِلاَفِ مَا دُونَهَا (٤٠).

وَفَائِدَتُهُ (٥) _كَمَا قَالَ (١) _ دَفْعُ إِيهَامِ العِبَارَةِ [1/٤٢] بدُونِهِ: أَنَّ الإِعْجَازَ بكُلِّ القُرْآنِ فَقَطْ (٧).

وَبِالمُتَعَبَّدِ بِشِلاوَتِهِ (١٠): أَيْ أَبَداً: مَا نُسِخَتْ تِلاوَتُهُ _كَمَا قَالَ_ مِنْهُ «الشَيْخُ والشَيْخَةُ إذا زَنيا فَارْجُمُوْهُمَا البَتَةَ (٩٠).

ذَكرَ السّببَ في تخصيص الإعجاز بأنّ هناك أدِلّة أخرى فيها أحكامٌ وأخلاقٌ
 وآدابٌ ولكن الإعجاز: هو الوصفُ الذي يميّزُ القرآن عن بقية الكلام.

⁽١) ولو كانت قصيرةً كالكُوثر أو الإخلاص.

 ⁽٢) أي التّحدي حصلَ بقوله: ﴿ فَأَتُوا إِسُورَ مِن مِثْلِهِ . ﴾ الصادقة بالكوثر، ولا يُسراد
 بذلك تعيين السورة، بل التّحدي بها وبقدرها من بقيَّة القرآن.

 ⁽٣) في (أ): فالكوثر، وعلى هذه النَّسخة تكونُ (الكوثر) مبتدأً، والخبر قوله: (أقصر)
 وعلى ما ثبتَت تكونُ لفظ أقصر نعتاً للكوثر.

⁽٤) أي ما هو أقل من سورة الكَوثر قد يَنطقُ بها العربيُّ وليس فيها إعجاز.

⁽٥) أي فائدةُ التَّنصيص على أقصر سورة _ أي على الأقل.

⁽٦) أي السُّبْكِي في منع الموانع.

 ⁽٧) أيّ أنَّهُ لو لم يأتِ بقوله للإعجاز بسورة منها؛ لحصل وَهمٌ بأنَّ الإعجاز لا يكونُ
 إلا بالقرآن كلِّه فقط.

 ⁽A) أي جاء قيدُ التَّعبدِ بتلاوتِه ليُخرِجَ ما نُسخَت تلاوتُه، ولو بقي حُكْمُـه فإنَّـه لـيس قُرآناً إذ لا يُتعبَدُ إلا بما بقي لفظُه ولم يُنسخ أبداً.

⁽٩) الشافعي في مسنده: ١/ ١٦٣، ومالك في الحدود باب ما جاء في الرجم: =

قَالَ عُمَرُ ('' عَلَيْهَ فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ('') وَغَيْرُهُ.
وَلِلْحَاجَةِ فِي التَّمْيِيزِ إلَى إخْرَاجِ ذَلِكَ (") زَادَ المُصَنِّفُ عَلَى غَيْرِهِ:
المُتَعَبَّدُ بِتِلاوَتِهِ ('')، وَإِنْ كَانَ مِنْ الأَحْكَامِ، وَهِيَ لاَ تَدْخُلُ الحُدُودَ (٥).

* * *

= (١٥٠٦)؛ والنّسائي في الحدود باب تثبيت الرجم: (٧١٥٦) وغيرهم. وإسناده صحيح.

- (۲) تقدمت ترجمته في (۱/ ٦٦).
- (٣) أي إلى إخراج المنسوخ تلاوتُه من تسميته قرآناً زادَ هذا القيد.
 - (٤) في (أ) و(ب): وبالتلاوة.
- (٥) من شروط صحّةِ التعريف عند المناطقةِ أنْ لا يكونَ ضِمْن التّعريف الحُكمُ؛ لأنَّ الحكم على الشيء يكونُ بعد معرفتِه فهو متوقّفٌ على التعريف، وعند ذلك سيكونُ التعريفُ متوقفاً على الحكم، فيحصُلُ الدَّورُ الممنوعُ وهو توَقَفُ الشيء على نفسه، مثال ذلك: أنْ تعرف الفاعل بأنَّة الاسم المرفوعُ الذي يأتي بعد الفعل، فالرَّفع حكمٌ للفاعل فلا يَدخلُ في التعريف؛ لأنَّ المطلوب أنْ نعرِّف الفاعل ثمّ نحكمَ عليه بالرَّفع؛ لأنَّ الحكمَ على الشيء يكونُ بعد معرفته، وهُنا التلاوة للقرآن حكمٌ له فلا ينبغي إدخالها في تعريفه.

⁽۱) هو أشهرُ من أنْ يعرَّف، عمرُ بن الخطاب بن عبدِ العزَّى بنِ رباح بنِ عبدالله بنِ فرط بن ذراع بن عَدي بن كعب بن لؤي بن فهر بن النضر العدوي، لَقَبُه الفاروق، يجتمع مع النَّبي ﷺ بكعب بن لؤي، خليفةُ رسول الله الثاني، توفي سنة (٢٣هـ)، طبقات الشافعية: ص ٦١.

[ما هو مِن القُرآن وما هو لَيْسُ منه]

(وَمِنْهُ) أَيْ مِنْ القُرْآنِ (البَسْمَلَةُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لإَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ كَذَلِكَ بِخَطِّ الشُّورِ فِي مَصَاحِفِ الصَّحَابَةِ _ مَعَ مُبَالَغَتِهِمْ فِي أَنْ لاَ يُكْتَبَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَتَّى النَّقْطُ وَالشَّكْلُ^(۱).

وَقَالَ القَاضِي أَبُو بَكْرٍ البَاقِلاَّنِيُّ، وَغَيْرُهُ: لَيْسَتْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي الفَاتِحَةِ لاِبْتِدَاءِ الكِتَابِ عَلَى عَادَةِ الله فِي كُتُبهِ (٢).

⁽١) اتفق العلماء على أنَّ البسملةَ في سورة النمل ٢٩ ـ ٣٠ وهي قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُ بِسَمِ

ولكن حصل الخلاف في وجودها في أوائل السُّور هل هي آيةٌ من السُّور التي بعدها، أو هي آيةٌ مستقلَّةٌ عمَّا بعدها، أو هي ذكر فاصل بين السورتين؟ فذهب الجمهورُ إلى الأول، وذهب مالكٌ والأوزاعي إلى أنَّها لا يُستفتحُ بها في الفاتحة ويستفتحُ بها في بقية السُّور في غير الصَّلاة؛ لأنَّها ليست آية.

 ⁽۲) راجع كتاب الاستذكار لابن عبد البر: ٢/ ١١٩ _ ١٢٩، تجد الخلاف في مشروعيّتها ومشروعية الجَهر بها أو الإسرار، وياليته قال: سُنَّةُ الله، بدلاً من عادة الله؛ لأنَّ العادة لا تليقُ بالله تعالى.

وَمِنْهُ سُنَّ لَنَا ابْتِدَاءُ الكُتُب بها.

وَفِي غَيْرِ الفاتِحةِ^(١) لِلْفَصْلِ بَيْنَ <mark>السُّوَرِ .</mark>

قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ^(٢) «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ لاَ يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنْزِلَ^(٣) عَلَيْهِ بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ (٤).

وَهِيَ مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ النَّمْلِ إِجْمَاعاً، وَلَيْسَتْ مِنْهُ أَوَّلُ بَرَاءَةٍ؛ لِنُزُولِهَا بالقِتَالِ الَّذِي لاَ تُنَاسِبُهُ (٥) البَسْمَلَةُ المُناسِبَةُ لِلرَّحْمَةِ وَالرِّفْقِ.

(لا مَا نُقِلَ آحَاداً) قُرْآناً _ كَأَيْمَانِهِمَا _ فِي قِرَاءَةِ ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقُطَعُواْ أَيْمَانَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ القُرْآنِ (عَلَى الأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ القُرْآنَ لإعْجَازِهِ (٦) النَّاسَ عَنْ الإِتْيَانِ بِمِثْلِ أَقْصَرِ سُورَةٍ تَتَوَفَّرُ (٧) الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ تَوَاتُرا (٨).

⁽۱) في (ط); وفي غيرها.

⁽٢) هو عبدُ الله بنُ عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حَبْرُ الأمة، صحابيًّ جليلٌ، ولِدَ بمكة المكرمة قبل الهجرة بثلاث سنوات، روى أحاديث كثيرة عن رسول الله على كان من المجتهدين، كُفَّ بَصَرُه، توفي في الطائف عام (١٨ه)، الأعلام: ٤/ ٩٥.

⁽٣) في (أ) و(ب) و(ط): (ينزلُ) بالياء.

⁽٤) أبو داود في سننه، في الصَّلاة، باب من جهر بالبسملة: (٦٦٩). وقبال إسمناده صحيح.

⁽٥) في (أ) و (ب): يناسبه.

⁽٦) في (أ) لاعجاز.

⁽٧) في (أ): (بتوفر) بالباء.

 ⁽٨) أي الراجِحُ أنَّ ما نُقُلَ أحاداً لا يُسمَّى قرآناً؛ لأنَّ الدواعي متوافِرة على نِقلِ القُرآن =

وَقِيلَ^(۱): إِنَّهُ مِنْ القُرْآنِ؛ حَمْلاً عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَوَاتِراً فِي العَصْرِ الأَوَّكِ؛ لِعَدَالَةِ نَاقِلِهِ^(۱) وَيَكْفِي التَّوَاتُرُ فِيهِ^(۱).

تواتراً، والآحاد منها لها حُكمُ الحديث المفسّر أو الموضّح للآيات.

(١) نسبة أبو بكر الباقلاني إلى قوم من الفقهاء والمتكلِّمين، تشنيف المسامع:

(۲) في (ط): ناقله.

(٣) أي يكفي كونه في العَصْر الأوَّل متواتراً، ولو تحوَّلَت روايتُه بعد ذلك إلى نقلِهِ آحاداً.

- (٤) هو أبو عمرو بن العلاء، شيخ الرُّواة، وهو زيان بن العلاء بن عمار المازني،
 المصري المتوفي سنة (١٥٤هـ)، مناهل العرفان: ١/ ٣٢٢.
- (٥) هو نافع بن عقبة بن سالم بن نافع الدوسي، أمير البحرين والبصرة توفي سنة (١٦٩هـ)، تهذيب التهذيب: ٥/ ٦٠٢.
- (٦) في (ج) و(ط): وابنُ كثير وعَامر، وفي (أ): وابنُ كثير وعَاصِم. وابنُ كثير هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، أبوالفداء حافظ مؤرخ، له مصنّفات منها: البداية والنهاية، توفي سنة (٧٧٤هـ)، الأعلام: ١/ ٣١٧.
- (٧) هو عبدُالله بنُ عامر اليَخْصُبي الشَّامي، وهو من التَّابعين توفي بدمشق سنة (٢٤٥ه)،
 مناهل العرفان: ١/ ٣٢٢.
- (٨) هو عاصمُ بنُ أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي، شيخ القُرَّاء بالكُوفة، وأَحَـدُ القُراء السَّبعة، جَمع بين الفصاحة والاتقان والتَّحرير والتَّجويد، توفي سنة (١٢٧) شذرات الذهب: ١/ ١٧٥.

وَحَمْزَةَ ('')، وَالكِسَائِيِّ ('' (مُتَوَاثِرَةٌ) مِنْ النَّبِيِّ ﷺ الْيُنَا - أَيْ نَقَلَهَا عَنْهُ جَمْعٌ يَمْتَنِعُ عَادَةً تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِب لِمِثْلِهِمْ وَهَلُمَّ جَرَّالً''.

(قِيلَ) يَعْنِي قَالَ ابْنُ الحَاجِب^(٥) (فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الأَدَاءِ) أَيْ فَمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِهِ: بأَنْ كَانَ هَيْئَةً لِلَّفْظِ يَتَحَقَّقُ بدُونِهَا فَلَيْسَ بمُتَوَاتِرٍ^(١).

وَذَلِكَ (كَالمَدِّ) الَّذِي زِيدَ فِيهِ مُنَّصِلاً، وَمُنْفَصِلاً عَلَى أَصْلِهِ حَتَّى بَلَغَ قَدْرَ أَلِفَيْنِ (٧) فِي نَحْوِ: السُّوءُ، بَلَغَ قَدْرَ أَلِفَيْنِ (٧) فِي نَحْوِ: السُّوءُ، وَمَا أَنْزَلَ، وَوَاوَيْنِ (٨) فِي نَحْوِ: السُّوءُ، وَقَالُوا، أَنُوْ مِنُ، وَيَاءَيْنِ (٩) فِي (١٠) نَحْو: جِيءَ، وَفِي أَنْفُسِكُمْ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ

⁽۱) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي، أَحَد القراء السَّبعة ولد سنة (۸۰) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي، أَحَد القراء النَّهب: ٧٤٠/١.

⁽٢) هو على بن حمزة بن عبدالله الأسدي الكوفي، المعروف بالكسائي، أبو الحسن مقرئ نحوي ، نشأ بالكوفة، واستوطن بغداد، توفي سنة (٢٨٠هـ)، شذرات الذهب: ١/ ٣٢١.

⁽٣) ﷺ ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٤) لفظ (جراً) ساقط من (ب) و(ج) و(ط)، أي كلُّ جِيلٍ ينقلُهُ بهذا العَدَد.

⁽٥) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب السُّبْكِي: ٢/ ٩١.

⁽٦) ابن الحاجب لا يَشترطُ في أداء اللَّفظ من مدَّ أو إمالةٍ أو تخفيفِ همزةٍ أَنْ يُنقلَ تواتراً، ويُطلِقُ على اللفظ: قرآناً، ما دام اللفظُ يؤدي المعنى المراد منه، ولو خلا من مُراعاة هيئةِ اللفظ.

 ⁽٧) أي يُمَدُّ قدر ألفين _ مَثَّلَ للمُتَّصِل بقوله: جاء، وللمنفصل بقوله: وما أنزل.

 ⁽A) أي يُمَدُّ قدر واوَين _ مَثَّلَ للمُتَّصِل بقوله: السوء، وللمنفصل بقوله: قالوا أنؤمن.

 ⁽٩) أي يُمَدُّ قدر ياءين _ مَثَّلَ للمُتَّصِل بقوله: جيىء، وللمنفصل بقوله: وفي أنفسكم.

⁽١٠) لفظ (في) ساقط من (أ).

ذَلِكَ بِنِصْفِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ بِنِصْفٍ، أَوْ وَاحِدٍ، أَوْ اثْنَيْن: طُرُقٌ لِلْقُرَّاءِ(''.

(وَالإِمَالَةِ) (٢) الَّتِي هِيَ خِلاَفُ الأَصْلِ (٣): مَعَ الفَتْحِ مَحْضَةً أَوْ بَيْنَ بَيْنَ: بَأَنْ يُنْحَى بِالفَتْحَةِ فِيمَا يُمَالُ _كَالغَارِ نَحْوَ الكَسْرَةِ عَلَى وَجْهِ القُرْب مِنْهَا، أَوْ مِنْ الفَتْحَةِ.

(وَتَخْفِيفِ الهَمْزَةِ) الَّذِي هُوَ خِلاَفُ الأَصْلِ مِنْ التَّحْقِيقِ^(١): نَقْلاً نَحْوَ: ﴿قَدْأَقْلَعَ ﴾، وَإِبْدَالاً نَحْـوَ: ﴿يُؤْمِنُونَ ﴾، وَتَسْـهِيلاً نَحْـوَ:

(٤) الأصل أنْ ينطق بالهمزة دون تخفيف.

وتخفيف الهمزة لأنواع أربعة:

أ_بنقْلِ حَرِكَتِها إلى السَّاكن قبلَها، نحو: قد أفلح المؤمنون.

ب_ بالإبدال: نحو يؤمنون، تصيرُ واواً يُومِنون.

ج _ بالتسهيل: هو النُّطقُ بين مخرجِها ومخرجِ الحرُّفِ الذي فيه حركتها. مثل: أينكم،

د_إسقاطها: مِثْل: قد جا أجلهم.

فهذه الأمور من المدِّ والإمالة لا يَرى ابنُ الحَاجِبِ اشتراطَ نقلها آحاداً.

⁽۱) أي منهم من يمدُّ بقدر ألفين أو واوين أو يائين، ومنهم من يَمدُّ ما ذُكِرَ بـأَلف ونصف، أو باثنين ونصف، أو يُمدُّ بواحد أو بأربع، خلاف بينهم.

 ⁽۲) الإمالة: أن تنحني بالفتحة نحو الألف، وبالألف نحو الياء، نحو موسى، يصير
 موسي، وهوى، يصير هوي، شرح ابن عقيل: ص١٨٨.

⁽٣) إذ الأصلُ في اللَّفظ عدمُ إمالتهِ، وقد بيَّنَ الأصل في اللفظ أنْ يُنطق بالفتح والألف، والألف، والإمالة قد تكون محضّة أي الفتحة تكون كَسْرة محضّة ، والألف يكون ياء، وقد يكون النُّطق بين كونها فتحة وبين كونها كَسْرة.

﴿ إِينَّكُمْ ﴾ (١)، وَإِسْقَاطاً نَحْو ﴿ جَالَةِ أَجَلُهُمْ ﴾.

(قَالَ أَبُو شَامَة (١٠): وَالأَلْفَاظِ (١٠) المُخْتَلُفِ فِيهَا بَيْنَ القُرَّاءِ) أَيُ _كَمَا فَالَ المُصَنَّفُ _ فِيهَا بَيْنَ القُرَّاءِ أَيْ _كَمَا فَلهِ حَرْفٌ فَالَ المُصَنَّفُ _ فِيهَ أَدَاءِ الكَلِمَةِ، يَعْنِي غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ: كَأَلْفَاظِهِمْ فِيمَا فِيهِ حَرْفٌ مُسَدَّدٌ نَحْوَ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُ * ﴾ [الفاتحة: ٥] بزيادة علَى أقل التَشْدِيدِ: مِنْ مُبَالَغَةِ، أَوْ تَوسُطٍ، وَغَيْرُ ابْن الحَاجِب وَأَبِي شَامَةَ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا قَالاَهُ (١٠).

وَالمُصَنِّفُ وَافَـقَ عَلَى عَدَمِ تَوَاتُرِ الأَوَّلِ^(٥) وَتَرَدَّدَ فِي تَـوَاتُرِ الثَّـانِي^(٢)، وَجَزَمَ بِتَوَاتُر الثَّالِثِ بأَنْوَاعِهِ السَّابِقَةِ^(٧).

⁽١) في (ج) و(ط) و(ب): أينكم.

⁽۲) هو عَبدُ الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم شهاب الدين أبو شامة مؤرَّخٌ، محدُّثٌ، باحِثٌ، أصلُه من القدس، ولد في دمشق وبها نشأ ولُقَب أبا شامة لوجود شامةٍ كبيره فوق حاجبهِ الأيسر، توفي سنة(١٦٥ه) البداية والنهاية: ١٣٠/ ٢٥٠.

⁽٣) لفظ (والألفاظ) معطوفٌ على المد، فالسُّبكي يرى أنَّ ما هو من قبيل المدُّ والإمالة وتخفيفِ الهمزة لا يُشترطُ نقلُهُ إلينا تواتراً، وأبو شامة يرى أنَّ ما هـو مـن قبيـل المدُّ والإمالةِ وتخفيفِ الهمزةِ، والألفاظ المختلَفِ فيها بين القرَّاء كلّها لا حاجةً إلى نقلها تواتراً.

 ⁽٤) أي غير هذين من الأصوليين لم يَستثنوا هذه الأربعة من اشتراط كون القُرآن منقولاً
 تواتراً، بل أطْلَقُوا ذلك في تَعريفِهم للقرآن بأنْ يُنقلَ تواتراً دون استثناء.

 ⁽٥) السُّبْكِي وافق أبا شامة في عدم اشتراط نقل المدِّ تواتراً.

 ⁽٦) وتردد السُّبْكِي في الإمالة هل يُشترطُ نقلُها تواتراً.

 ⁽٧) أي أنَّ السُّبْكِي اشترط في تخفيف الهمزة التواتر.

وَقَالَ _ فِي الرَّابِع _ إِنَّهُ مُتَوَاتِرٌ فِيمَا يَظْهَرُ(١).

وَمَقْصُودُهُ^(٢) مِمَّا نَقَلَهُ عَنْ أَبِي شَامَةَ ـ المُتَنَاوِلِ بِظَاهِرِهِ لِمَا قَبْلَهُ^(٣) مَعَ زِيَادَةِ ـ تِلْكَ الزِّيَادَةِ الَّتِي مَثَّلَهَا بِمَا تَقَدَّمَ.

عَلَى أَنَّ أَبَا شَامَةَ لَمْ يُرِدْ جَمِيعَ الأَلْفَاظِ⁽¹⁾؛ إذْ قَالَ فِي كِتَابِهِ المُرْشِيدِ
الوَجِيزِ «مَا شَاعَ عَلَى أَلْسِنَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي المُقْرِثِينَ وَغَيْرِهِمْ: مِنْ أَنَّ
القِرَاءَاتِ السَّبْعَ مُتَوَاتِرَةٌ نَقُولُ بِهِ فِيمَا اتَّفَقَتْ الطُّرُقُ عَلَى نَقْلِهِ عَنِ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ،
دُونَ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ نَفُيتِ (٥) فِسْبَتُهُ إِلَيْهِمْ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ.

وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كُتُب القِرَاءَاتِ لاَ سِيَّمَا كُتُب المَغَارِبَةِ وَالمَشَارِقَةِ فَبَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ اللهُ .

⁽١) أما ما زادَه أبو شامةَ على ابن الحاجب فإنَّ السُّبْكِي رجَّح تُواتُّرَه.

 ⁽٢) أي السُّبْكِي عندما نسَبَ إلى أبي شامة أنَّ الألفاظ والكلماتِ التي اختلف القُراء في أدائِها ليست مُتواثِرة.

 ⁽٣) أي أنَّ ظاهرَ ما نقلَهُ المُصنّف عن أبي شامةَ أنَّهُ لايرى من لزوم نقلِهِ متواتراً _الثلاثة السابقة _ (المدّ والإمالة وتسهيل الهمزة) أنَّهُ يقول بذلك، مع زيادة ما يختلفُ به القُراء.

⁽٤) فَهِمَ المُصَنَّفُ أَنَّهُ لم يرد جميعَ الألفاظ المختلَفِ فيها من خِلالِ النَّصِّ الذي سينقُلُهُ الشَّارِحُ عن المرشد، فليس كما عبَّرَ صاحِبُ المتْنِ بقوله: والألفاظ المختلف فيها بين القُراء الذي يفهم منه جميع الألفاظ المختلفة فيها من خلال ال الاستغراقية في الألفاظ، ومنها الألفاظ المختلف في نقلها عنهم.

⁽ه) في (أ): بقيت.

 ⁽٦) لم أعْثُر على كتاب أبي شامة (المرشد الوجيز) ولكن نقل عنه ذلك الزركشي في
 البحر المحيط: ٢/ ٢١٠.

وَالحَاصِلُ: أَنَّا لاَ نَلْتَزِمُ التَّوَاتُرَ فِي جَمِيعِ الأَلْفَاظِ المُخْتَلَفِ فِيهَا بَيْنَ القُوَّاءِ وَالْمُوَاءِ وَهُوَ مَا اتَّفَقَتْ الطُّرُقُ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ، وَغَيْرُ القُوَّاءِ وَهُوَ مَا اتَّفَقَتْ الطُّرُقُ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ، وَغَيْرُ المُتَوَاتِرِ _ وَهُوَ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ بالمَعْنَى السَّابِقِ.

وَهَذَا بِظَاهِرِهِ يَتَنَاوَلُ مَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الأَدَاءِ وَمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِهِ، وَإِنْ حَمَلَهُ المُصَنَّفُ عَلَى مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِهِ كَمَا تَقَدَّمُ (١).

* * *

⁽١) تحريرالمقام: إنَّ ظاهر ما نقلَه السُّبْكِي عن أبي شامة أنَّهُ يرى الألفاظ المختلَف في أدائِها عند القُرَّاء هي ليست متواترة، وما لم تختلِف فيها فهي متواترة، أما الثلاثةُ قَبْلها فهي غيرُ متواترةٍ حَصَلَ في نَقُلها خلافٌ أو اتفاق.

ومن خلال نصَّ أبي شامةً يتضحُ أنَّهُ يرى في الأربعةِ: المدّ، والإمّالة، وتسهيل الهَمْزَة، والألفاظ المُختلَف في أدائها، يرَى في الجَميع أنَّ ما اتَّفَقَت الطُّرُقُ على نقْلِها من هذه الأربعة عَن القُراء فهي مُتواتِرة، وما اختلَفَت الطُّرق في نقلِها عَنهُم فليست متواترة، يستوي في ذلك ما هو من قبيل الأداء، وما هو ليس من قبيلهِ ولا نلْتفت إلى ما صَنعَ السُّبْكِيُّ من تخصيصِ ذلك بالرابع فقط.



(وَلاَ تَجُورُ القِرَاءَةُ بِالشَّادِّ) أَيْ مَا نُقِلَ قُرْآناً آحَاداً لاَ فِي الصَّلاَةِ وَلاَ خَارِجَهَا؛ بنَاءً عَلَى الأَصَحُ المُتَقَدِّمِ(١): أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ القُرْآنِ، وَتَبُطُلُ وَلاَ خَارِجَهَا؛ بنَاءً عَلَى الأَصَحُ المُتَقَدِّمِ(١): أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ القُرْآنِ، وَتَبُطُلُ الصَّلاَةُ بِهِ إِنْ غَيْرَ المَعْنَى، وَكَانَ قَارِؤُهُ (٢) عَامِداً عَالِماً، كَمَا قَالَهُ النَّووِيُّ فِي الصَّلاَةُ بِهِ إِنْ غَيْرَ المَعْنَى، وَكَانَ قَارِؤُهُ (٢) عَامِداً عَالِماً، كَمَا قَالَهُ النَّووِيُّ فِي فَتَاوِيهِ (٣).

⁽۱) ني (۱/ ۲۸۵).

⁽٢) في النّسخ: قارته.

⁽٣) فتاوى النووي: ص١٥٤، ويُنظرُ الخلافُ في المُغني لابن قدامة: ٢/ ١٦٦.

⁽٤) هو يعقوبُ بن إسحاق بنِ زيدِ الحَضْرميِّ البصري، أبو محمد أحَدُ القُرَّاء العَشرة، ولِدُ سنة (١١٧ه)، ووفاته بالبصرة سنة (٢٠٥ه)، كان إمامَها ومُقْرِءَها، من بيتِ عِلْم بالعربية والأدب. الأعلام: ٨/ ١٩٥.

 ⁽٥) هو يزيدُ بن القعقاع، مولى عبدالله بن عيّاش المخزومي، ويُعرفُ بـأبي جعفر المدني، أحَدُ القُراء العَشَرة، من التّابعين، كانَ إمامَ أهل المدينة في القراءة، تـوفي سنة (١٣٣هـ). الأعلام: ٨/ ١٨٦.

وَخَلَفٍ ('' _ فَهَذِهِ الثَّلاَثُ ('' تَجُوزُ القِرَاءَةُ بِهَا (وِفَاقاً لِلْبَغَوِيِّ (") وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنَّفِ؛ لأَنَّهَا لاَ تُخَالِفُ رَسْمَ السَّبْعِ مِنْ صِحَةِ السَّنَدِ، وَاسْتِقَامَةِ الوَجْهِ فِي العَربيَّةِ، وَمُوافَقَةِ خَطِّ المُصْحَفِ الإِمَامِ ('').

وَلاَ يَضُرُّ فِي العَرْوِ إِلَى البَغَوِيّ عَدَمُ ذِكْرِهِ خَلَفاً (٥) فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ - كَمَا قَالَ المُصَنَّفُ - مُلَفَّقَةٌ مِنْ القِرَاءَاتِ التَّسْعَةِ ؛ إِذْ لَهُ فِي كُلِّ حَرْفٍ مُوَافِقٌ مِنْهُمْ، وَإِنِ اجْتَمَعَتْ لَهُ هَيْئَةٌ لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَجُعِلَتْ [1/٥٧] قِرَاءَةً تَخُصُّهُ.

(وَقِيلَ) الشَّاذُّ (مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ) فَتَكُونُ النَّلاثُ مِنْهُ، لاَ تَجُوزُ⁽¹⁾ القِرَاءَةُ بهَا عَلَى هَـٰذَا، وَإِنْ حَكَى البَغَوِيُّ الاتَّفَاقَ عَلَى الجَوَازِ غَيْرَ مُصَـرَّحٍ بِخَلَفٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

⁽۱) هو خَلفُ بنُ هِشام بنِ طالبٍ بن عزاب، أبو مُحَمد البَزَّار، المقري، أَحَدُ القُرَّاء العشرة، كان عالماً عابداً، سَمِعَ من مالك، توفي سنة (۲۲۹ه)، الأعلام: ٢/ ٣١١.

⁽٢) في (ج) و(ط): الثلاثة.

⁽٣) هوالحسنُ بنُ مسعودِ بنِ محمَّدِ البغوي الشافعي، الملَقَّبِ مُحيي السُّنة، المعروف بالفرَّاء، من أَشْهرِ مُصنَّفَاتِهِ: معالِمُ التَّنزيلِ في التَّفْسير، وَشرَحَ السُّنَّة وغيرَهُما، توفي سَنة (٥١٦هـ)، طبقات السُّبْكِي: ٩/ ٢٧٦.

 ⁽٤) المضحّفُ الإمامُ: هو المضحّفُ الذي أُقِرَّ في عهد سَيِّدنا عُثمان ﷺ، وَعمِلَ لهُ خمسَ نُستخ.

 ⁽٥) أي أنَّ السُّبْكِي نسبَ إلى البَغَوي القَوْلَ بجوازِ القِراءَةِ بقراءةِ الثلاثة مع أنَّ خَلفاً لم يَذْكُره البَغَوي، وسَوَّغَ ذلك للمصنَّفِ ذِكْرَه مع الإثنين هو أنَّ قراءَتهُ مستمَدَّةٌ من التَّسعةَ، فهو مذكورٌ حكماً؛ لأنَّ هذا التَّلْفيقَ صَيَّر له قراءَةٌ خاصة.

⁽٦) في (أ) (يجوز) بالياء، نسبَه إلى أبي حيان، تشنيف المسامع: ١/١٥٤.

(أَمَّا إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى) الأَخْبَارِ (الآحَادِ) فِي الإِخْتِجَاجِ (فَهُوَ الصَّحِيحُ) ؟ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ النَّيْمَ اللَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ مِنْ انْتِفَاء خُصُوصِ قُرْآنِيَّتِهِ انْتِفَاءُ عُمُومِ خَبَرِيَّتِهِ (۱). خَبَرِيَّتِهِ (۱).

وَالثَّانِي: _وَعَلَيْهِ^(٣) بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٤) لاَ يُحْتَجُّ بهِ الْأِنَّةُ إِنَّمَا نُقِلَ قُرْآناً وَلَمْ تَشْبُتْ (٥) قُرْآنِيَّتُهُ.

وَعَلَى الأَوَّلِ: احْتِجَاجُ كَثِيرٍ مِنْ فُقَهَاثِنَا(١) عَلَى قَطْعِ يَمِينِ السَّارِقِ بِقِرَاءَةِ أَيْمَانَهُمَا.

وَإِنَّمَا لَمْ يُوجِبُوا التَّنَابُعَ فِي صَوْمِ ذَهَارَةِ اليَمِينِ الَّذِي هُـوَ احَـدُ قَـوْلَيْ الشَّافِعِيُ (٢) بِقِرَاءَةِ مُتَتَابِعَاتٍ _قَالَ المُصَنَّفُ: كَأَنَّـهُ لَمَّا صَـحَّحَ الـدَّارَقُطْنِيُ

⁽١) لفظ (ﷺ) ساقط من (ب) و(ج).

 ⁽٢) أي إنْ لم تُعتبر القراءة الشَّاذَةُ قُرآناً، فإنَّها تُعتبرُ بمثابةِ الحَديث الآحادي، ما دامَت نُقِلَت عَن النَّبي ﷺ فيُعمَل بها؛ لأنَّها قد تكونُ موضَّحَةً للكتاب كالسنَّة.

⁽٣) في (ط): (عليه) بدون واو الحال.

⁽٤) منهم البويطي، تشنيف المسامع: ١/١٥٤.

⁽٥) في (ج): (يثبت) بالياء.

⁽٦) لأنَّ البعضَ الآخر عَلِمَ مَوضعَ القَطْع من فِعْلِ النَّبِي ﷺ.

 ⁽٧) جواب سؤال، لماذا احتج البعض بالقراءة الشّاذة في قراءة أيمانهما؟ ولسم يحتج بها في قراءة متتابعات، الذي هو أحد رأيي الشّافعي، وهو عدم وجوب التتابع، والآخر الوجوب؟

فأجاب: بما قالَه السُّبْكِي نفسُه بحديثِ عائشةَ الدَّالُ على أنَّ متتابعاتِ لم تبقَ قراءَةً، بل سقَطَت ونُسِخَت.

إِسْنَادَهُ عَنْ عَائِشَةَ بَيْ إِذْ قالت (١) «نَزَلَتْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ فَسَقَطَتْ مُتَتَابِعَاتٌ»(٢).

* * *

 ⁽١) لفظ: (إذ قالت) ساقطة من (أ) و(ج) و(ط).

وهي أمُّ المؤمنينَ عائشةُ بنتُ أبي بكر الصَّدِّيق، زوج النَّبي ﷺ، عَقَدَ عليها النَّبي ﷺ بمكة قبلَ المهجرة بسَنتين، وهي بنتُ سِتَّ سنوات، وبَنى بها في المدينةِ المنورة وهي ابنةُ تسع سَنوات، توفيت سنة (٥٧ه)، دُفنَت بالبَقيع، وصلَّى عليها أبو هريرة، الاستيعاب: ٤/ ١٨٨١.

⁽٢) سنن الدراقطني، في الصيام: (٢٢٩١ ـ ٢٢٩٢).

[كُلُ ما في القُرآنِ لهُ معنى]

(وَلاَ يَجُوزُ وُرُودُ مَا لاَ مَعْنَى لَهُ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَةِ خِلاَفاً لِلْحَسْوِيَّةِ)(١) فِي تَجْوِيزِهِمْ وُرُودَ ذَلِكَ (٢) فِي الكِتَابِ.

قَالُوا؛ لِوُجَوْدِهِ فِيهِ كَالحُرُوفِ المُقَطَّعَةِ أَوَائِلَ السُّورِ.

وَفِي السُّنَّةِ بِالقِيَاسِ عَلَى الكِتَابِ(٣).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْحُرُوفَ أَسْمَاءٌ لِلسُّورِ كُطُهُ ويس.

وَسُمُّوا حَشْوِيَّةً: مِنْ قَوْلِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ (١) _ لَمَّا وَجَدَ كَلامَهُمْ سَاقِطاً

⁽۱) هم جماعة من أهلِ الحَديثِ، أدخلُوا الأحاديث التي لا أصل لها مع أحاديث رسول الله على يرون تجسيد الأله ويُثبتون الجشميّة لله تعالى، وأجْرَوا الآياتِ التي تدلُّ على ذلك على ظواهرها، الملل والنحل للشهرستاني بهامش الفصل لابن حزم: ١/ ١١١.

⁽٢) في (ط): ورود في ذلك الكتاب.

 ⁽٣) أي يوجدُ عندهُم في السنّة ورودُ ألفاظ لا معنى لها قياساً على حَروفِ أوائِلِ السُّور.

⁽٤) هو الحسنُ بنُ أبي الحسن، اسمه يَسار، أبو سعيد من أثمة التابعين، ولد بسنتينِ من خلافةِ عمر الله عنه توفي سنة (١١٠ه)، شذرات الذهب: ١٣٦/١، وتهذيب التهذيب: ٢٦٣/٢٠.

وكَانُوا يَجْلِسُونَ فِي حَلْقَتِهِ أَمَامَهُ _ رُدُّوْا هَؤُلاَءِ إِلَى خُشَى الحَلْقَةِ أَيْ جَانِبها .

(وَلاَ) يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (مَا يُعنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلاَّ بِلَلِيلٍ)

يُبَيِّنُ المُرَادَ مِنْهُ (() - كَمَا فِي العَامِّ المَخْصُوصِ بِمُتَأَخِّرٍ - (خِلاَفاً لِلْمُرْجِئَةِ) (()
فِي تَجْوِيزِهِمْ وُرُودَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ حَيْثُ قَالُوا: المُرَادُ بِالاَيَاتِ وَالأَخْبَارِ
الظَّاهِرَةِ فِي عِقَابٍ عُصَاةٍ (() المُؤْمِنِينَ التَّرُهِيبُ فَقَطْ ؛ بِنَاءً عَلَى مُعْتَقَدِهِمْ: أَنَّ المَعْصِيةَ لاَ تَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ .

وَسُمُّوا مُرْجِئَةً لإِرْجَائِهِمْ - أَيْ تَأْخِيرِهِمْ إِيَّاهَا عَنْ الإعْتِبَارِ.

(وَبَقَاءُ المُجْمَلِ) فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِنَاءً عَلَى الأَصَحُّ الآتِي: مِنْ وُقُوعِهِ فِيهِمَا^(٤) (غَيْرَ مُبَيَّنٍ) أَيُ^(٥) عَلَى إِجمَالِهِ: بأَنْ لَمْ يَتَّضِعِ المُرَادُ مِنْهُ إِلَى وَفَاتِهِ ﷺ (أَقْوَالٌ):

أَحَدُهَا: لاَ...؛ لإَنَّ اللهَ تَعَالَى^(١): أَكْ<mark>مَـلَ الـدِّينَ قَبْلَ وَفَاتِهِ لِقَوْلِهِ</mark>

⁽١) لفظ: (منه) ساقط من (ط).

⁽٢) هي فِرقَةٌ ضَالَةٌ، سُمُّوا بذلك، إما لأَنَّهُمْ يؤخُّرون العَمل عن القَصْد والنَّبُة؛ لأنَّ الإرجاء هو التأخيرُ، أو لأَنَّهُمْ يقولونَ لا تَضُرُّ مع الإيمانِ معصبةٌ، كما لا تَنفَعُ مع الإيمانِ معصبةٌ، كما لا تَنفَعُ مع الكُفرِ طاعةٌ مع إرجاءه، إي إعطاءِه الرَّجاءَ، أو لأَنَّهُمْ يؤخُّرون الحكم على مرتكِبِ الكَبيرةِ، هل هو من أهل الجنة أو من أهل النار إلى يوم القيامة؟ الملل للشهرستاني: ١٨٦/١٠.

⁽٣) لفظ: عصاة، ساقط من (ج).

⁽٤) أي في الكتاب والسنة.

⁽٥) لفظ: (أي) ساقط من (أ).

⁽٦) لفظ: (تعالى) ساقط من (أ) و(ب).

﴿ ٱلْيُوْمَ أَكُمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣].

ثَانِيهَا: نَعَمْ... قَالَ تَعَالَى فِي مُتَشَابِهِ الْكِتَابِ ﴿ وَمَا يَمْـلُمُ تَأْوِيلَهُ وَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧] إِذِ الوَقْفُ هُنَا، كَمَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ العُلَمَاءِ (١).

وَإِذَا ثَبَتَ فِي الكِتَابِ يَثْبُتُ (٢) فِي السُّنَّةِ ؛ لِعَدَم القَائِلِ بالفَرُقِ بَيْنَهُمَا.

(ثَالِثُهَا: الْأَصَحُ لاَ يَبْقَى) المُجْمَلُ (المُكَلَّفُ بِمَعْرِفَتِهِ) غَيْرَ مُبَيَّنٍ ؟ لِلْحَاجَةِ إِلَى بَيَانِهِ حَذَراً مِنْ التَّكْلِيفِ بِمَا لاَ يُطَاقُ^(٣).

بخِلاَفِ غَيْرِ المُكَلَّفِ بمعرِفَتِهِ (١)، عَلَى أَنَّ صَوَابَ العِبَارَةِ - بالعَمَـلِ بهِ - كَمَا فِي البُرْهَانِ (٥).

وَفِي بَعْضِ نُسَخِهِ -بالعِلْمِ بهِ - وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنْ نَاسِخٍ مَشَى عَلَيْهِ المُصَنِّفُ؛ إذْ وَقَعَ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلِ(٢).

⁽١) الوَقْفُ على قول عالى (إلا الله) دليلُ السَّلفِ المفوِّضَةِ لمثْلِ هـذه الآيات من المتشابه، حيثُ قالوا: نؤمِنُ به، ولا نخوضُ في تأويلِهِ وتفسيرِه؛ لأَنَّهُ يجرُّنا إلى التَّجسيم لله تعالى، والله مُنزَّةٌ عن الجسْميَّة.

أما الخَلَفُ: فإنَّهُم اضطُرُّوا إلى التأويلِ أمامَ المجسَّمةِ المحتجِّينَ بالآيات الدَّالَّةِ على الجسمية، أخْذاً بقراءةِ الوقفِ على قوله تعالى: ﴿وَالرَّسِحُونَ فِ ٱلْمِلْهِ ﴾، ويُسَمَّون المؤولة.

⁽٢) في (ب) و(ط): ثبت.

 ⁽٣) هو رأي الجمهور من الشافعيّة والحنابلة وغيرهم، تشنيف المسامع: ١/١٥٧.

⁽٤) لفظ (بمعرفته) ساقط من (ط).

⁽٥) الرهان: ١/ ٢٨٥.

 ⁽٦) المُصَنَّف رجَّحَ عدمَ بقاءِ ما هو مُكَلَّف بالعملِ به من النَّصوص مُجْمَلاً دون بيان ؛ =

(وَالحَقُ) كَمَا اخْتَارَهُ الإِمَامُ الرَّازِيّ وَغَيْرُهُ (أَنَّ الأَدِلَّةَ النَّقْلِيَّةُ (') قَدْ تُفِيدُ الْمَشَاهَدَةِ _ كَمَا فِي أَدِلَّةِ وُجُوبِ الصَّلاَةِ النَّقِينَ بانضحِمَامِ تَوَاتُرٍ أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ المُشَاهَدَةِ _ كَمَا فِي أَدِلَّةِ وُجُوبِ الصَّلاَةِ وَنَحْوَمُ المَّرَادَةَ بِالقَرَائِنِ المُشَاهَدَةِ، وَنَحْنُ وَنَحْوَمُ المَرَادَةَ بِالقَرَائِنِ المُشَاهَدَةِ، وَنَحْنُ عَلِمُنَاهَا بواسِطَةِ نَقْلِ تِلْكَ القَرَائِنِ إلَيْنَا تَوَاتُوا ('').

فَانْدَفَعَ تَوْجِيهُ مَنْ^(٣) أَطْلَقَ: أَنَّهَا لاَ تُفِيدُ اليَقِينَ بانْتِفَاءِ العِلْمِ بالمُرَادِ منْهَا^(٤).

* * *

لأنّ التّكليف بالعمل به مع إجماله، وعَدَم إدراكِ المرّادِ منهُ تكليفٌ بالمحال، أو بما لا يُطاق.

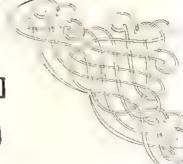
والسُّبكي جاءَ في عبارته: (لا يبقى المُكلَّف بمعرفته) وفي بعضِ نُسَخِ المَتْن (بالعلم به) وكلاهُما فيهما تحريفٌ؛ لأنَّ التَّكليف يكونُ بالعمل به لا بالعِلْم به أو بمعرفته؛ لأنَّ العِلمَ والمعرفة هُما البيان المطلوب للعمل به.

 ⁽١) المرادُ بها الأحاديثُ التي لو جرّدت عمّا يُنظَمُ إليها بقيَت ظنّية.

إذن الظنياتُ من الأدلَّةِ تَصِلُ إلى درجةِ اليَقين إذا انضَمَّت إليها قرائنُ تؤكِّد ثُبوتها،
 كما مَثّلَ الشَّارح،

⁽٣) هم طائفة من العلماء، تشنيف المسامع: ١/ ١٥٧.

⁽٤) أي أنَّ الدليل النَّقلي قد يصيرُ يقيناً بالقرائن، ولا يُشترطُ لبيان المراد منه أُدِلَّة بدرجةٍ العلم؛ ليثبتَ المراد من ذلك الدَّليل.



[مَدلولات'' الأَلفَاظ] المنطوقُ'' والمفْهوم'''

(المَنْطُوقُ وَالمَفْهُومُ) أَيْ هَذَا مَبْحَثُهُمَا (المَنْطُوقُ مَا) أَيْ مَعْنى (دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النَّطْقِ).

١ - حُكْماً كَانَ - كَمَا مَثَلَهُ (١) فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ (٥) - كَغَيْرِهِ - بتَحْرِيمِ التَّافِيفِ أَيْ لِلْوَالِدَيْنِ السَّالِ عَلَيْهِ قَوْلُه تَعَسَالَى : ﴿ فَلَا تَقُل لَمُ كَا آأَتِ ﴾ [الإسراء: ٢٣] (١).

⁽١) المقصودُ بالمدلولات ما يُرادُ من اللَّفظ من مَعانِ وأحكام.

⁽٢) المنطوقُ: اسمُ مفعولِ ويُرادُ به المعنى الدال عليه النّطق بالنّص؛ ولـذلك سـمّاهُ الحنفية عبارة النّص، أي يُفهم من العبارة مباشرة، واسم الفاعل هو الناطق، وهـو اللفظ المعبرُ عن المعنى.

⁽٣) المفهوم: اسم مفعول، أي معنى أو حكم يُفهم من فَحوى النَّص لا من لفظه مباشرة. ومن الخطأ أنْ ترى الكثير يفسِّرون المنطوق باللَّفظ الذي تنطقُ به فقولُه تعالى: ﴿ فَلَا نَقُل لَمُّكُمَ ٱلْنِ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، المنطوقُ هو معنى (أف) أي أتضَجَّرُ، وليس هو لفظُ (أف) فإنَّهُ دالٌ على المنطوق، وهو المعنى المرادُ من هذا اللَّفظ، وليس اللَّفظُ نفسُه؛ لذا قال: المنطوقُ ما دلَّ عليه اللفظُ ولم يَقُل هو اللَّفظ.

⁽٤) أي مِثَّل له السُّبْكِي في شرح المختصر: ٣/ ٤٨٤.

⁽٥) رفع الحاجب: ٣/ ٣٨٣.

⁽٦) والحكْمُ هو تحريمُ التأفيف، أي إظهار التَّضَجُّر من فعلِهِما أو قولهِما.

٢ ـ أَوْ^(۱) غَيْرَ حُكُم _ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَمْثِيلِهِ فِي قَوْلِهِ (وَهُوَ) أَيْ اللَّفْظُ.
 ٣ ـ الدَّالُ فِي مَحَلِّ النَّطْقِ.

أَيْ يُسمَّى بذَلِكَ (إِنْ أَفَادَ مَعْنَى لاَ يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ) أَيْ غَيْرَ ذَلِكَ المَعْنَى (نَصِّ أَيْ غَيْرَ أَيْكَ المَعْنَى (كَزَيْدٍ) فِي نَحْوِ جَاءَ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ مُفِيدٌ لِلذَّاتِ المُشَخَّصَةِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ لِغَيْرِهَا.
 لِغَيْرِهَا.

ب. (ظَاهِرٌ) أَيْ يُسَمَّى بذَلِكَ (إِنِ احْتَمَلَ) بَدَلُ المَعْنَى الَّذِي أَفَادَهُ (مَرْجُوحاً كَالأَسَد) فَإِنَّهُ مُفِيدٌ لِلْحَيَوانِ (مَرْجُوحاً كَالأَسَد) فَإِنَّهُ مُفِيدٌ لِلْحَيَوانِ المُفْتَرِسِ، مُحْتَمِلٌ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ بَدَلَهُ، وَهُوَ مَعْنَى مَرْجُوحٌ الْأَنَّهُ مَعْنَى مَرْجُوحٌ الْأَنَّهُ مَعْنَى مَرْجُوحٌ الْأَنَّهُ مَعْنَى مَرْجُورٌ اللَّهُ اللَّهُ مَعْنَى اللَّهُ اللْهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْمُعْلِي الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلَى اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلَى اللَّهُ اللْمُعْلَى اللَّهُ اللْمُعْلَى الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْ

ج. (أَمَّا المُحْتَمِلُ لِمَعْنَى مُسَاوٍ لِلآخَرِ فَيُسَمَّى مُجْمَلاً وَسَيَأْتِي: كَالجَوْنِ) فِي ثَوْب زَيْدِ الجَوْنِ، فَإِنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَعْنَيَيْهِ، أَيْ الأَسْوَدِ وَالأَبْيَضِ عَلَى السَّوَاءِ^(٢).

* * *

 ⁽١) لفظ (أي) في (أ) والصواب ما أثبتُه ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على قولِه حُكْماً.

⁽٢) فهو لفظ مشترك بين الأسود والأبيض، وهذه الثلاثة ليست أحكاماً، وكل من النّص والظّاهر والمجمل من المنطوق، وكذا اللّفظ المقدَّرُ الذي يقتضي أسلوب الكلام تقديره، وهو ما يُسَمَّى بالمقتضى، كله في عداد المنطوق، وما يدلُّ اللَّفظُ عليه إشارة فكذلك من أقسام المنطوق.

[أقْسامُ دلالةِ اللَّفْظ على معناه]

(وَاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ جُزْقُهُ عَلَى جُزْءِ المَعْنَى) كَغُلاَمِ زَيْدِ (فَمُرَكَّبٌ وَإِلاَّ)(١) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ جُزْقُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ:

بأَنْ لا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ _ كَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، أَو يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ غَيْرُ دَالٍ عَلَى مَعْنَى عَيْرِ جُزْءِ مَعْنَاهُ _ كَعَبْدِالله عَلَما (١) (فَمُفْرَدُ).

* * *

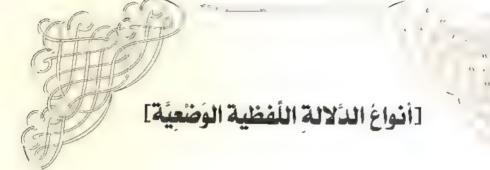
⁽١) العبارةُ في (ط) و(ج): واللفظ إنْ دَلَّ جزؤه على جُزْء المعنى، كغلامِ زيدِ (فمركَّبٌ وإلا) أي . . . الخ

وفي (أ) فمركَّبٌ كغلام زيد وإلا) أي . . . إلخ .

⁽٢) همزة الاستفهام لفظُها لا جُزْء له، نقول: (أ)، ومعناها يَتجَزَّأُ أي أستفهم، فهو من قَسَم المفرد، وزيدٌ له أَجْزاء الزَّاي، والياء، والدال، والمعنى: له أجراء: الرأس والصدر واليد ونحوها، ولكن لا يدلُّ جُزء من اللَّفظ على جُزء من المعنى فهو من قَسَم المفْرَد.

عبدالله إذا وُضع علماً على إنسانٍ فهو يتجزّأ إلى (عبد) وإلى لفظ الجلالة (الله)، والمعنى يتجزأ رأس ورجل وصدر، ولكنْ عبد لا يدلُّ على أي جزء من أجزاء المعنى، إذن هو مفرد.

أما إذا لم يوضَع علَماً فإنَّه مركَّبٌ؛ لأنَّ لفظ عبد يدلُّ على مخلوقٍ، ولفظ الله على الخالق، انظر شرح تهذيب المنطق للخبيصي: ص ٢١_٦٥.



(فَمُفْرَدٌ وَدَلالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مُطَابِقَةٌ)، وَتُسَمَّى دَلالَةَ مُطَابِقَةٍ أَيْضاً؛ لِمُطَابَقَةِ الدَّالِّ لِلْمَدْلُولِ.

(وَعَلَى جُزْئِهِ) أَيْ جُزْءِ مَعْنَاهُ (تَضَمُّنُ) وَتُسَمَّى دَلالَةَ تَضَمُّنٍ أَيْضاً ؟ لِتَضَمُّنِ المَعْنَى لِجُزْئِهِ المَدْلُولِ.

(وَلازِمِهِ) أَيْ لاَزِمِ مَعْنَاهُ (الذَّهْنِيِّ) سَوَاءٌ لَزِمَهُ فِي الخَارِجِ أَيْضاً أَمْ لاَ. (التِزَامُ) وَتُسَمَّى دَلاَلَةَ الإلتِزَامِ أَيْضاً لإلتِزَامِ [1/٢٦] المَعْنَى، أَيْ اسْتِلْزَامِهِ لِلْمَدْلُولِ.

كَدَلالَةِ الإِنْسَانِ عَلَى الحَيَوَانِ النَّاطِقِ فِي الأَوَّلِ، وَعَلَى الحَيَوَانِ فِي الثَّانِي، وَعَلَى الحَيَوَانِ فِي الثَّانِي، وَعَلَى قَابِلِ العِلْمِ فِي الثَّالِثِ اللاَّزِمِ خَارِجاً أَيْضاً، وَكَدَلاَلَةِ العَمَى أَيْ عَدَمِ النَّصِرِ اللاَّزِمِ لِلْعَمَى ذِهْناً المُنَافِي لَهُ عَدَمِ البَصَرِ اللاَّزِمِ لِلْعَمَى ذِهْناً المُنَافِي لَهُ خَارِجاً (۱).

 ⁽۱) مثال آخر: لفظ جامع يُطلقُ ويُرادُ جميعُ مُكوِّناته، فدلالتُه على جميع مكوِّناته مطابقة.

وإذا قُلنا: مالَ الجامعُ، هُنا لا يُراد جميعُ مكوّناته، بل يُرادُ المأذنةُ فقط، فـاللَّفظُ هو نفسُ اللفظ، ولكن أُطلِق وأريدَ بعض مكوناتِ الجامِع.

(وَالأُولَى) _ أَيْ دَلالَةُ المُطَابَقَةِ (لَفُظِيَةٌ) (١) لِأَنَّهَا بِمَحْضِ اللَّفْظِ .
(وَالثَّنْتَانِ) _ أَيْ دَلالَتَا(١) التَّضَمُّنِ وَالالْتِزَامِ (عَقْلِيَتَانِ) لِتَوَقُّفِهِمَا عَلَى انْتِقَالِ الذِّهْنِ مِنْ المَعْنَى إلَى جُزْئِهِ وَلاَزِمِهِ(١).

* * *

وإذا قلنا: عَسَلٌ فإنّما يُرادُ به المادّةُ التي تخرجُ من النّحلِ، أما إذا شُربَت عَصيراً وقلت: هو عَسلٌ فإنّك لا تُريدُ تلك المادّة، بل الملازِمُ لها وهي الحلاوة.

والمفروضُ أَنْ يكونَ التَّلازِم ذَهْنياً لينتَقِلَ الذَّهنُ من الملزوم إلى الــــلازم، ولا مـــانعَ من أَنْ يكونَ أيضاً خارجياً، فإذا قُلْنا: عَسَلٌ انتقلَ الذَّهن إلى الحلاوَة وهي أيضـــاً موجودةٌ خارج الذَّهن.

أما العَمى وهو عدمُ البَصَر فإنَّ الذَّهنَ يَنتقِلُ إلى وجودِ بصرٍ ذاهِبٍ ولكـنُ لا وجـودَ للبصر في الخارج مع العَمى.

ملاحظة _ إذا دلَّ اللفظُ على جزَّ معناه سمِّيَ دلالة تضمُّن؛ لأنَّ الجزَّ المدلول هو من ضمْن مكونات الكلّ.

- (١) لفظ (دلالة) ساقط من (ب).
- (٢) لفظ (دلالتا) ساقط من (ب).
- (٣) لأنَّ لفظ جامع إنْ دلَّ على جميع أجزائِهِ ومكوّناتِهِ، فإنَّه يدلُ على ذلك دونَ حاجَةٍ إلى انتقالِ الذّهن، أما إنْ قلتَ مالَ الجامعُ فالعقلُ هو الذي يَنقُلُ اللّفظَ من الكُلِّ إلى المأذَنةَ بقرينةِ مَالَ، وكذا العصيرُ إذا قلتَ عنهُ عَسَلٌ فإنَّهُ ليس عَسَلاً، وينتقِلُ الذّهنُ إلى المأذَنةَ بقرينةِ مَالَ، وكذا العصيرُ إذا قلتَ عنهُ عَسَلٌ فإنَّهُ ليس عَسَلاً، فينتقِلُ الذّهنُ إلى أنَّهُ حُلُو كحلاوةِ العَسَل، انظر شرح تهذيب المنطق للخبيصي: فينتقِلُ الذّهنُ إلى أنَّهُ حُلُو كحلاوةِ العَسَل، انظر شرح تهذيب المنطق للخبيصي: 84 ـ ٥٨.



[المنطوقُ وأقْسَامُه]

١ _ [دلالة الاقتضاء]:

(ثُمَّ المَنْطُوقُ إِنْ تَوَقَّفَ الصَّدْقُ) فِيهِ (أَوْ الصَّحَةُ) (() لَهُ عَقْلاً أَوْ شَرْعاً (عَلَى الصَّحَةُ) (اللَّهُ عَقْلاً أَوْ شَرْعاً (عَلَى إضْمَارٍ) أَيْ تَقْدِيرٍ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ (فَدَلاللَّهُ اقْتِضَاءٍ)، أَيْ: فَدَلاَلَةُ اللَّفْظِ المَّنْطُوقِ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ المُضْمَرِ المَقْصُودِ تُسَمَّى دَلاَلَةَ اقْتِضَاءٍ (۱).

الذَّالُ عَلَى المَنْطُوقِ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ المُضْمَرِ المَقْصُودِ تُسَمَّى دَلاَلَةَ اقْتِضَاءٍ (۱).

الأَوَّلِ: كَمَا فِي حديث (۱).

(١) توقُفُ صِحَةِ الكلام نوعان: نـوعٌ العقـلُ يقتضـيهِ؛ لصحَةِ الكـلام، ونـوعٌ آخـرُ الشَّرع يقتضيه، فصارَ التَّوقُفُ ثلاثة أنواع:

١ ـ توقُفُ صِحَةٍ، كما سيأتي في الحديث.

٢ _ توقّف صدّقِه عقلاً، كما في الآية.

٣ ـ توقُفُ صدقِهِ شَرعاً، كما سيأتي في قوله: اعتِقْ عبدَكَ عَنّي.

(٢) المنطوق نوعان:

صريحٌ: وهو ما يدَلُّ عليه اللَّفظُ مطابقةً دون الحاجَة إلى التَّقديرِ، مِثْلُ تحريمِ التأفيفِ من قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَمُّكَا أُنِّ ﴾ [الإسراء: ٢٣].

غير صريح: هـو مدلـولُ اللَّفظِ إلا أَنَّهُ مقـدَّرٌ وهـو الأنـواعُ الثَّلائـة (الاقتضـاء، والإشارة، والإيماء).

(٣) لفظ حديث ساقِطٌ من (ط).



١ _ [مفهوم الموافقة]:

(وَالمَفْهُومُ مَا) أَيْ مَعْنَى (دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لاَ فِي مَحَلِّ النَّطْقِ) مِنْ حُكْمِ وَمَحَلِّهُ، كَتَحْرِيمٍ كَذَا كَمَا سَيَأْتِي (١).

(فَإِنْ وَافَقَ حُكْمُهُ) المُشْتَمِلُ هُوَ عَلَيْهِ (المَنْطُوقَ) أَيْ الحُكْمَ المَنْطُوقَ بهِ (فَمُوافَقَةٌ) وَيُسَمَّى مَفْهُومَ مُوَافَقَةٍ أَيْضاً.

أ - ثُمَّ هُوَ (فَحُوَى الخِطَاب) أَيْ يُسَمَّى ذَلِكَ (إِنْ كَانَ أَوْلَى) مِنْ المَنْطُوقِ.

ب _ (وَلَحْنُهُ) أَيْ لَحْنُ الخِطَابِ أَيْ يُسَمَّى بِذَلِكَ (إِنْ كَانَ مُسَاوِياً) لِلْمَنْطُوقِ (٢).

⁽۱) في (۱/ <mark>۳۰۹).</mark>

⁽٢) مفهومُ الموافقة: أي يُفهمُ الحُكمُ لأمْرِ آخرَ غير ما نطقَ به النَّص ويَأخذَ حُكْم ما نطقَ به النَّص ويوافقه، فَتحْريمُ ضَربِ الوالدين لم يَنطِقَ به النَّص، بل نطقَ بتحْريمِ التأفيفِ أي التَّضَجُّر من قولِهِما أو تصرفاتُهُما، ولكن فُهِمَ تحريمُ الضَّربِ من الآية؛ لأنَّ التأفيفَ فيهِ أذى عليهِما، فالضَّرْبُ من بابِ أولى؛ لأنَّهُ أشدُّ أذى من التَّضَجُّر.

مِثَالُ المَفْهُومِ الأَوْلَى: تَحْرِيمُ ضَرْبِ الوَالِدَيْنِ الدَّالُّ عَلَيْهِ؛ نَظَراً لِلْمَعْنَى قَوْله تَعَالَى ﴿ فَلَا تَقُل لَمُمَا أَنِي ﴾ [الإسراء: ٢٣] فَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَحْرِيمِ التَّافِيفِ المَنْطُوقِ؛ لأشَدَيَةِ الضَّرْبِ مِنْ التَّأْفِيفِ فِي الإِيذَاءِ.

وَمِثَالُ المُسَاوِي: تَحْرِيمُ إحْرَاقِ مَالِ البَيِّيمِ: الدَّالُّ عَلَيْهِ؛ نَظَراً لِمَعْنَى آيَةٍ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ آمُوَلَ ٱلْمَتَكَىٰ ظُلْمًا ﴾[النساء: ١٠] فَهُوَ مُسَاوٍ لِتَحْرِيمِ الأَكْلِ لِمُسَاوَاةِ الإِحْرَاقِ لِلأَكْلِ فِي الإِثْلافِ.

(وَقِيلَ: لاَ يَكُونُ) المُوَافَقَةُ (مُسَاوِياً) أَيْ _كَمَا قَالَ المُصَنَفُ^(۱) _ لاَ يُسَمَّى بالمُوافَقَةِ المُسَاوِيُ _ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ الأَوْلَى فِي الإِحْتِجَاجِ بهِ _ .
وَباسْمِهِ المُتَقَدَّمِ يُسَمَّى الأَوْلَى أَيْضاً عَلَى هَذَا^(۱).
وَفَحْوَى الكَلاَمِ: مَا يُفْهَمُ مِنْهُ قَطْعاً^(۱).

⁽١) أراد أنْ يُصَحِّحَ عبارةَ صاحب المَثْن، فِإنَّها نَقَت كونَ المفهومِ يكونُ مساوياً، والواقع وجودُه.

والصوابُ أنَّ المساوي موجودٌ ويُحتَجُّ به، ولكن الخلاف هل يُسَمَّى بالموافقة أو لا يُسَمَّى؟ فالأصحُّ أنَّهُ يُسَمَّى مفهوم موافقة، وغير الأصح لا يُسَمَّى، فالخلافُ في التَّسْمية وعدمِها لا في وجوده، وممن منع التسمية الإسام الشافعي، وإسام الحرمين.

⁽٢) أي أنَّ المفهوم الأولى كما يُسمَّى فحوى الخطابِ يُسمَّى أيضاً باسم المساوي - وهو لحنُ الخطاب، فالأولى يحتوي على الاسمين فحوى الخطاب ولحن الخطاب، وعلى هذا فالمُساوي يبقى له اسْم مفهومَ المساواة فقط.

⁽٣) جاء في المصباح المنير: ٢/ ٦٣٤ مادة (فحو): فحوى الكلام بالقَصْر وقد يُمدَّدُ مَعْنَاهُ وَلَخْنُهُ وَفَهِمْتُهُ مِنْ فَحْوَى كَلامِهِ وَفَحْوَائِهِ)، لأنَّ فحوى العِطْر ما يُشَمُّ من ريحِهِ يُعرَفُ به وفحوى الكلام روحه، ومعناه وضرب الوالدين عُرِفَ من =

وَلَحْنُهُ: مَعْنَاهُ (١)، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محمد: ٣٠]. ويُطْلَقُ المَفْهُومُ عَلَى مَحَلِّ الحُكْم أَيْضاً كَالمَنْطُوق (١).

وَعَلَى هَذَا مَا قَالَ المُصَنَّفُ (٣) فِي شَرْحِ المِنْهَ اجِ كَغَيْرِهِ: «المَفْهُـومُ: إِمَّا أَوْلَى مِنْ المَنْطُوقِ بالحُكْم، أَوْ مُسَاوِلَهُ فِيهِ (٤).

(ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ) (0) إمّامُ الأَئِمَّةِ (وَالإِمَامَانِ) أَيْ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ (1)، وَالإِمَامُ الشَّافِعِيُّ) (0) إمّامُ الأَئِمَّةِ (وَالإِمَامَانِ) أَيْ الدَّلاَلَةُ عَلَى المُوافَقَةِ (قِيَاسِيَّةٌ) أَيْ بطَرِيقِ وَالإِمَامُ الرَّيْنِيُّ (4) أَيْ بطَرِيقِ القَيَاسِ الأَوْلَى أَوْ المُسَاوِي - المُسَمَّى بالجَلِيِّ - كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي (4). وَالعِلَّةُ فِي المِثَالِ الأَوَّلِ الإِيذَاءُ، وَفِي الثَّانِي الإِثْلافُ.

لفظِ التأفيف المؤذِنُ بتحريم أيَّ نوع من الأذى ولا سيما أشَدُّه.

 ⁽١) جاء في المصباح المنير: ٢/ ٧٥٦ مادة لحن (وَلَحَنْتُ لَهُ لَحْنَا قُلْتُ لَهُ قَوْلاً فَهِمَـهُ
 عَنِّي وَخَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الْقَوْمِ وَفَهِمْتُـهُ مِـنْ لَحْـنِ كَلاَمِـهِ وَفَحْـوَاهُ وَمَعَارِيضـــهِ
 بمَعْنَى).

⁽٢) إنَّ لفظ المنطوق يُطلق على التأفيف، وهو محلُّ الحُكْم ويُطلقُ على تحريمِهِ وهو الحُكْم فكذا المفهومُ يُطلقُ على الحُكْم وهو تَحريمُ الضَّربِ، ويطلق أيضاً على الضَّربِ نفسِه.

⁽٣) في (أ): قاله.

⁽٤) الإبهاج: ١/ ٢٦٧.

⁽٥) الرسالة للشافعي، ص(١٣٥)؛ والبرهان: ٢/ ٢٢.

⁽٦) البرهان: ١١/٢.

⁽V) المحصول: ٢/ ٣٠٢.

⁽٨) في (٣/ ١٢١٦)، وهو القياس القَطْعي وهو الذي علَّتُه قَطْعِيَّة .

وَلاَ يَضُرُّ فِي النَّقْلِ عَنُ الأَوَّلَيْنِ عَدَمُ جَعْلِهِمَا المُسَاوِيَ مِنْ المُوَافَقَةِ؛ لأِنَّ ذَلِكَ بالنَّظَرِ إلَى الاسْم لاَ الحُكْم كَمَا تَقَدَّمَ (١).

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّسْمِيَةِ بِالمُوَافَقَةِ وَلاَ نَحْوِهِ مِمَّا تَقَدَّمُ^(٢). (وَقِيلَ) الدَّلالَـةُ عَلَيْهِ (لَفْظِيَّةٌ) لاَ مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا؛ لِفَهْمِهِ مِنْ غَيْسِ اعْتِبَارِ قِيَاسِ^(٣).

⁽۱) في (۱/ ۳۰۹)، أي إنَّ الإمام الشَّافعيَّ وإمام الحَرمَينِ مَنَعا إطلاق لفظ مَفهومَ الموافَقَة على المسَاوي، وسَمَّياهُ مفهومَ مُساواة، إلا أنَّهما يَعترفانِ بحجِّية الحُكم الثابت به فهماً لم يخالفا إلا بالإسم فقط.

 ⁽٢) أي الرَّازي سكَتَ عن تسميةِ المسّاوي بمفهُوم الموافّقة أو عَدَم التَّسْمية.

 ⁽٣) في دلالة آية الوالدين وأكل مال اليتيم فهم من الأولى منع الضّرب، ومن الثانية
 منع إحراق ماله اتفاقاً، ولكن اختلفوا في طريقة هذا المنْع إلى الآراء الآتية:

١ الشافعي وإمام الحرمين والرازي يقولون: إنَّ الضَّرْبُ والحَرق فُهِمَ تحريمهُما بالقياس على التأفيف والأكل بجامع علَّةِ الإيذاء في الأول، والإتلاف في الثاني.

٢ الغزالي والآمدي يقولان: فُهِمَ من اللَّفظ بواسطة المجاز أي لا يُرادُ بالتَّافيف المعنى الحقيقي وهو التَّضَجُّر، بل المجازي وهو الأذى فَيدخل الضَّرب ضمْن الأذى؛ وكذا الأكُل أريدَ به الإتلاف مجازاً، فَدخلَ الإحراقُ ضِمْن الإتلاف، فالتأفيفُ الأخصُّ يُرادُ به الأذى الأعَم، والأكُل الأَخصُّ يُرادُ به الإتلاف الإتلاف الأَخمَ، والأكُل الأَخصُ يُرادُ به الإتلاف الأَعم، والأكُل الأَخصُ يُرادُ به الإتلاف الأَعم، والأكُل الأَخمَى.

٣ النَّقْل - أي نُقِلَ لفظُ التأفيفِ عُرفا إلى الأذى، فكأنَّ الآية قالت: ولا تؤذوهما،
 وكذا نُقلَ لفظُ الأكل إلى الإتلاف، فكأنَّ الآية تقول: ولا تتلِفُوا، فَدخَلَ
 الضَّربُ والحرقُ ضِمنَ هذا المعنى.

(فَقَالَ الغَرَالِيُّ وَالآمِدِيُّ) مِنْ قَاتِلِي هَذَا القَوْلِ (فُهِمَتْ) أَيْ الدَّلاَلَةُ عَلَيْهِ (مِنْ السِّيَاقِ وَالقَرَائِنِ) لاَ مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

فَلَوْلا دَلالتُهُمَا^(۱) فِي آيَةِ الوَالِدَيْنِ عَلَى أَنَّ المَطْلُوبَ بِهِمَا تَعْظِيمُهُمَا وَاحْتِرَامُهُمَا مَا فُهِمَ مِنْهَا: مِنْ مَنْعِ التَّأْفِيفِ مَنْعُ الضَّرْب؛ إذْ قَدْ يَقُولُ ذُو الغَرَضِ الصَّحِيحِ لِعَبْدِهِ: لاَ تَشْتُمْ فُلاَناً وَلَكِنْ اضْرِبْهُ.

وَلَوْلا دَلالَتُهُمَا^(٢) فِي آيَةِ مَالِ اليَتِيمِ: عَلَى أَنَّ المَطْلُـوبَ بِهَـا حِفْظُـهُ وَصِيَانَتُهُ مَا فُهِمَ مِنْهَا: مِنْ مَنْعِ أَكْلِهِ مَنْعُ إِحْرَاقِهِ؛ إِذْ قَـدْ يَقُـولُ القَائِـلُ: وَاللهِ مَا أَكَلْت مَالَ فُلاَنٍ وَيَكُونُ قَدْ أَحْرَقَهُ فَلاَ يَحْنَثُ.

(وَهِيَ) أَيْ الدَّلالَةُ عَلَيْهِ حِينَيْدٍ (مَجَازِيَّةٌ مِنْ إطْلاقِ الأَخَصَّ عَلَى الأَعَمِّ) فَأُطْلِقَ المَنْعُ مِنْ التَّأْفِيفِ فِي آيَةِ الوَالِدَيْنِ وَأُرِيدَ المَنْعُ مِنْ الإِيدَاءِ، وَأُطْلِقَ المَنْعُ مِنْ الْإِيدَاءِ، وَأُطْلِقَ المَنْعُ مِنْ أَكْلِ مَالِ الْيَهِمِ فِي آيَتِهِ وَأُرِيدَ المَنْعُ مِنْ إِثْلاَفِهِ.

ينظر رأي الآمدي في الإحكام: ٣/ ٧٧، والغزالي في المستصفى: ص ٢٦٤.

فالأذى والإتلاف حقيقتان عرفيّتان.

أي السّياق والقرائن.

 ⁽٢) في (أ): دلالتُها، وتثنيةُ الضّميرِ الصّواب؛ لأنَّ المـُرادَ بهما السّياق والقَرائِن.

⁽٣) أي القَوْل الأوَّل: هو أنَّ لفظ التأفيف صارَ مجازاً عن الإيداءِ وأنَّ لفظ الأَكلَ صارَ مجازاً عن الإتلاف.

مِنْ مَنْطُوقِ الآيَتَيْن^(۱)، وَإِنْ كَانَ^(۱) بِق<mark>َرِينَةٍ عَلَى الأَوَّلِ مِنْهُمَا^(۱).</mark>

وَكَثِيرٌ مِنْ العُلَمَاءِ _مِنْهُمْ الحَنفِيَّةُ (اللهِ عَلَى أَنَّ المُوَافَقَةَ مَفْهُومٌ لاَ مَنْطُوقٌ، وَلاَ قِيَاسِيِّ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ صَدْرِ كَلاَم المُصَنَّفِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَارَةً مَفْهُوماً، وَأُخْرَى قِيَا<mark>سِيّاً كَالْبَيْضَاوِيِّ ^(٥).</mark>

فَقَالَ الصَّفِيُّ الهِنْدِيُّ (1): لاَ تَنَافِي بَيْنَهُمَا [٢٧/١]؛ لأَنَّ المَفْهُومَ

والقَوْل الثاني: إنَّ العُرفَ نَقَلهُما من المعنى اللَّغويِّ إلى العُرفي وهو الإيـذاءُ
 والإثلافُ فصارَ حقيقةٌ عرفية.

⁽١) لأنَّ الضَّربَ يَدخُلُ تحت مَنطوقِ الإيذاء، والا<mark>حراقُ تحتَ منطوقِ الإتلاف.</mark>

⁽٢) في (ج): (كانا).

 ⁽٣) لأنَّ اللَّفظَ لا يُرادُ به معناهُ المجازي إلا بقرينَةٍ أو سِياقٍ وقد عَرَّفنا الفرينةَ في
 (١/ ٣١٢) مِنْ قولِه: إذ يقولَ صاحبُ ذو الغرض. . . الخ، ومن قوله: إذ يقولُ القائل. . . الخ.

⁽٤) ولذلك سمًّاهُ الحنفيةُ دلالة النَّصِّ أي يدلُّ على المعنى المفهومِ للفيظ دون الرُّجوعِ إلى التماسِ العلَّة في القياسِ أو القرينةِ في المجاز أو القَوْل بالنَّقل، ويذركُهُ كلُّ إنسانِ فإذا قال شخصٌ لآخر: اعطني عشرة دنانير، فأجابَه بأنِّي لا اعطيكَ ديناراً واحداً، فَهمَ الطالبُ أنَّ عدم إعطائِه العشرة من باب أولى، يُراجع رأيُهم في فواتح الرحموت: ١/ ٧٢٦.

⁽٥) الإبهاج: ٢/ ٢٧.

⁽٦) هو محمَّد بن عبد الرَّحيم بن محمَّد أبو عبدالله الملقب بالصَّفي الهندي الأرموي الفقيه الشَّافعي الأُصُولي، ولد بالهند سنة (٦٤٤ه)، وقَدِمَ اليمن والحجاز ومصر وسوريا واستَقرَّ فيها للتدريس والافتاء، توفي سنة (٧١٥ه). الفتح المبين ٢/ ١١٦.

مَسْكُوتٌ، وَالقِيَاسَ إِلْحَاقُ مَسْكُوتٍ بِمَنْطُوقَ (١).

قَالَ المُصَنِّفُ^(٢): وَقَدْ يُقَالُ: بَيْنَهُمَا تَنَافِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مَدْلُولٌ لِلَّفْظِ^(٣) وَالْمَقِيسَ غَيْرُ مَدْلُولٍ لَهُ⁽¹⁾.

٢ _ [مفهوم المخالفة]:

(وَإِنْ خَالَفَ) حُكْمُ المَفْهُومِ الحُكْمَ المَنْطُوقَ بِهِ (فَمُخَالَفَةٌ) وَيُسَمَّى مَفْهُومَ مُخَالَفَةٍ أَيْضاً _كَمَا سَيَأْتِي التَّعْبِيرُ بِهِ فِي مَبْحَثِ العَامِّ(٥) _ .

* * *

⁽١) أي من حيث النَّتيجة وإن اخْتلَفَ المسلك.

أي لا تنافي من حيث النتيجة؛ لأنَّ الفَرع في القياس غيرُ مَنطوقٍ، وكذا مـا يُفهــمُ من النَّصِّ من غير المنطوق غير منطوق به.

⁽٢) إذا أَطلَقَ الشَّارِح قوله (المُصنَّف)، أو (كما قال) فإنَّه قد ذَكَرَ ذلك في منع الموانع في تعقيبه على الاعتراضات على جمع الجوامع، ولربَّما قال ذلك في أَحَد شَرْحَيْه على المنهاج أو على مختصر ابن الحاجب.

⁽٣) في (ب) اللفظ.

 ⁽٤) بل يُفهم بواسطة العلَّة الجامعة بين المقيس والمقِيس عليه.

 ⁽٥) في (٢/ ٢٠٦ _ ٦٠٦)، عند قوله (وقد يَعـمُ اللَّفْظ عُرفاً كـالفَحوى) إلـى قـول
 (وكَمفهوم المخالفة).

[شُرُوْطُ الاحْتِجاجِ بِمَفْهُومِ النَّخَالَفَة]

(وَشَرْطُهُ) لِيَتَحَقَّقَ:

١ - (أَنْ لاَ يَكُونَ المَسْكُوتُ تُرِكَ لِخَوْفٍ) فِي ذِكْرِهِ بِالمُوافَقَةِ، كَقَوْلِ
 قَرِيب العَهْدِ بِالإِسْلاَمِ لِعَبْدِهِ - بِحُضُورِ المُسْلِمِينَ - تَصَدَّقْ بِهَذَا عَلَى
 المُسْلِمِينَ، وَيُرِيدُ غَيْرَهُمْ، وَتَرَكَهُ خَوْفاً مِنْ أَنْ يُتَّهَمَ بِالنِّفَاقِ(١).

٢ ـ (وَنَحْوِهِ) أَيْ نَحْوِ الخَوْفِ: كَالجَهْلِ بحُكْمِ المَسْكُوتِ، كَقَوْلِك:
 فِي الغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ، وَأَنْتَ تَجْهَلُ حُكْمَ المَعْلُوفَةِ (٢).

٣ ـ (وَ) أَنْ (لاَ يَكُونَ المَذْكُورُ خُرِّجَ لِلْغَالِب) كَمَا فِي قَوْلَه تَعَالَى ﴿ وَرَبَيْهِ بُكُمُ النَّالِبَ كَوْنُ الرَّبَائِبِ ﴿ وَرَبَيْهِ مُ النساء: ٢٣]، فَإِنَّ الغَالِبَ كَوْنُ الرَّبَائِبِ فِي حُجُودِ الأَذْوَاجِ - أَيْ تَرْبيتِهِمْ - (٣).

 ⁽١) هذا الشَّرْط لا يتحقَّقُ في النَّصوص الشَّرعية، إذ المُشرَّعُ لا يخافُ من أحدٍ؛ لذا مَثَل له بمثال عادي، ومن حقَّ العبد أنْ يتصدَّق على غيرهم، إذ لا اعتداد بقيد المُسْلِمين؛ لأنَّهُ وضَعَهُ خوفاً.

 ⁽٢) فهُنا لا ينفي قَيد السَّائمة الزَّكاة عن المعلوفة؛ لجهلِ المتكلِّمِ بوجوبِ الزَّكاة في
 المعْلُوفة موضعَ القَيد، وأيضاً هذا لا يَتَحقَّق في النُّصوص الشَّرعية.

⁽٣) فقيد (اللاتي في حُجُورِكم) يُخرِجُ في ظاهرِه من هي الْتحقّتُ بأُمّها وربَّاها زوجُ =

(خِلاَفاً لإِمَامِ الحَرَمَيْنِ) فِي نَفْيهِ هَـذَا الشَّـرُطَ، لِمَـا سَـيَأْتِي (١)، مَـعَ دَفْعِهِ (٢).

٤ _ (أَوْ) خَرَجَ المَذْكُورُ (لِسُؤَالِ) عَنْهُ (أَوْ حَادِثَةٍ) تَتَعَلَّقُ بهِ.

(أَوْ لِلْجَهْلِ بِحُكْمِهِ) دُونَ حُكْمِ المَسْكُوتِ _كَمَا لَوْ سُئِلَ النَّبِيُ ﷺ وَ الْعَنْمِ السَّائِمَةُ ، أَوْ قِيلَ بِحَضْرَتِهِ : لِفُلانِ غَنَمٌ سَائِمَةٌ ، أَوْ خَاطَبَ مَنْ جَهِلَ حُكْمَ الْعَنْمِ السَّائِمَةِ دُونَ المَعْلُوفَةِ : فَقَالَ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ وَكَاةٌ . وَكَاةٌ .

د(أَوْ غَيْسِرِهِ) أَيْ خُرِّجَ المَدْكُورُ لِغَيْسِ مَا ذَكَسَ (مِمَّا يَقْتَضيي التَّخْصِيص بالنِّكُورِ) كَمُوَافَقَةِ (٤) الوَاقِع - كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ لَا يَتَّفِذِ

أُمُّها، والمخالف إنْ من لم يربُّها زوجُ أُمُّها تَحِلُّ له.

ولكِن هذا القَيد لا أثرَ له، فلا مفهومَ له؛ لأنَّهُ جَرى على الغالِبِ فإنَّ أغلَبَ النَّساءِ تأتي معَها ابنتُها إلى بيْتِ زوجِها فيقومُ هو بتربيتِها.

والآن التحريمُ سارَ على من هي في حِجْر الزَّوجِ ومَن هي ليست في حِجْرِه ما دامَ قد دَخَلَ بِأُمِّها.

⁽۱) في (۱/ ۳۱٤).

⁽٢) أي مع الردّ عليه.

ومخالفة إمام الحَرمَين في هذا الشَّرْط، هو ما إذا خُرِّجَ للغالِب ولم يخالِف فيما قَبلَه أو فيما بعْده؛ لأنَّ التَّقييد بالغالِب لا ضَرورة له، بخلاف الجَهْل والخَوف أو السُّؤال أو الحادثة.

⁽٣) هذا مثالٌ صالحٌ للثلاثة: للسؤال، وللحادثة، وللجهل.

⁽٤) في (أ): الموافقة.

الْمُؤْمِنُونَ الْكَنْفِرِينَ أَوْلِيكَاةً مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٨]:

نزَلَتْ _ كَمَا قَالَ الوَاحِدِيُّ(١) وَغَيْرُهُ _ فِي قَوْمٍ مِنْ المُؤْمِنِينَ وَالَوْا اليَهُودَ، أَيْ دُونَ المُؤْمِنِينَ (٢).

وَإِنَّمَا شَرَطُوا لِلْمَفْهُومِ انْتِفَاءَ المَذْكُورَاتِ؛ لأَنَّهَا فَوَائِدُ ظَاهِرَةٌ، وَهُـوَ فَائِدَةٌ خَفِيَّةٌ فَأُخِّرَ عَنْهَا^(٣).

وَبِذَلِكَ انْدَفَعَ تَوْجِيهُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ لِمَا نَفَاهُ مُخَالِفاً لِلشَّافِعِيُّ: بِأَنَّ المَفْهُومَ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ اللَّفْظِ فَلاَ تُسْقِطُهُ (٤) مُوافَقَةُ الغَالِب (٥).

⁽۱) هو عليُّ بنُ أحمدَ بن محمَّدِ بن الحسني الواحِدي النَّيسابوري، المفسَّر، أستاذ عَصْره في عِلْم النَّحو والتَّفسير، ودأبَ في العلوم وأَخَذَ اللَّغة، تصدَّرَ التدريس والإفادة مدة طويلة وكانَ شاعِراً له مؤلَّفاتٌ منها: أسباب النُّزول، توفي سنة (۸۲۸ه)، شذرات الذهب: ٣/ ٣٣٠.

⁽٢) تفسير الواحدي: ٢٠٦/١.

⁽٣) أي لم يُؤخَذ بمفهومِ المخَالفَة مع فقد هذه الشُّروط؛ لأنَّ الجَهلَ والخوف وما يجري على الغالبِ وما يكونُ جَواباً أمورٌ ظاهرةٌ فَوائِدُها، فيكون المقصودُ معَها المنظوق فقط ولا اعتداد للقُيُّودِ مَعَه، أما مفهومُ المخالفَةِ فلكونِهِ غير ظاهِرٍ يأتي بالدَّرَجَة الثانيَةِ بعُدَها لخفائه، وضَميرُ (لأنها) يعودُ إلى هذهِ الأمُور المانعة من الأخذِ بمفهومِ المخالفَة، وضميرُ (هو) يعودُ إلى المفهوم المخالف.

⁽٤) في (أ) تُسقُط،

 ⁽٥) إنَّ إمامَ الحَرمَينِ أَخَـذَ بالقَيدِ الذي خُرِّجَ للغالِبِ وجَعَلَ له مفهومَ مخالفَةِ، ولم يُعتبر بهذا الشَّرْط مع أخذِهِ ببقية الشُّرُوط ولم يجعلْ لها مَفْهوماً، وقد خالفَ الشَّافعِي في اعتبارِهِ لهذا الشَّرْط.

وبالتوجيه السَّابق: وهو أنَّ هذه الأُمور لها فَوائِدُ ظاهرةٌ بِاللَّفظ، ومن الضَّروريِّ =

وَقَدْ مَشَى فِي النِّهَايَةِ (١) فِي آيَةِ الرَّبِيبَةِ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْ الشَّافِعِيِّ: مِنْ أَنَّ القَيْدَ فِيهَا لِمُوافَقَةِ الغَالِب لاَ مَفْهُومِ لَهُ (١)، بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنْ مَالِكِ القَوْلَ بَمَفْهُومِهِ: مِنْ أَنَّ الرَّبِيبَةَ الكَبِيرَةَ _ وَقُتَ التَّزَوُّجِ بِأُمِّهَا _ لاَ تَحْرُمُ عَلَى الزَّوْج؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي حِجْرِهِ وَتَرْبِيتِهِ (١).

وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ مَالِكٌ فَقَدْ نَقَلَهُ الغَزَالِيُّ (١) عَنْ دَاوُد (٥) _

ذِكْرُها وأنَّ اللَّفظَ يقتضي وجودها فلا فَرقَ بين ما خُرِّجَ للغالب وبينَ الباقيات
 في عَدَم اعتبارها قيوداً يُفهَمُ منها حكْمٌ مخالفٌ لحكْم المنطُوق.

⁽١) من مؤلّفات إمام الحرمين عبد الملك الجُويني.
النّقل عن مالك فيه نظر؛ إذ لم يخالف في كَونِ القَيْد لا مفهوم له؛ لأنّهُ من باب الجَرْي على الغالب، إلا أنّ داود الظاهري اعتبَرَه قَيداً له مفهوم مُخالفة.

 ⁽٢) أي إنَّ إمام الحرمين في كتابهِ النَّهاية لم يجعَل مفهوماً للقيد المخرج للغالِب بعد
 أن اعتمد على قول الشافعي أنَّهُ لا مفهوم له .

مغني المحتاج: ٣/ ١٧٧ وتراجَع عن ذلك، ومما يَدلُّ على ذلك أَنَّهُ في فقه المالكيَّة يُشترطُ الدُّخولُ والوطئ، بلغة السالك: ٢/ ٢٧٤.

⁽٣) أي إنَّ مالكاً يَرى جَوازَ التَّزُوجَ بالرَّبيبةَ إذا كانت كَبيرةَ وقتَ زواجِ الرَّجُلِ بأمها؟ لأنَّها لِكُبرها لم تَقَع في حِجْرِه وتربيئه، ولكنَّهُ تَراجَع عن هذا الرأي، أما ابن حزم فإنَّه أَخَذَ بمفهوم القَيْد وجَوَّزَ الزَّواجَ من بنت الزَّوجَة التي ليست في حِجْره.

 ⁽٤) ينظُرُ الخلاف في المغني لابن قدامة: ٩/ ٥١٦ _ ٥٠٧ ، وقـول ابـن حـزم فـي
 المحلى: ٩/ ٥٢٧ .

⁽٥) هو داودُ بنُ عليّ بن خَلَف الأصبهاني، المكنَّى بأبي سُليمان، ولد بالكوفة، أَخَذَ عن إسحاقَ بن راهويه، وأبي ثور، وسليمانَ بن حَرب، زعيم أهْل الظَّاهر، سكَنَ بغداد، وانتهت إلَيْه رئاسَةُ العلم فيها، توفي سنة (٢٧٠هـ)، الفتح المبين: ١/ ١٥٩.

كَمَا نَقَلَ ابْنَ عَطِيَّةَ (١) عَنْ عَلِيٍّ (١) عَهُدُ (١) أَنَّ البَعِيدَةَ عَنْ الزَّوْجِ لاَ تَحْرُمُ عَلَيْهِ السَّنَدِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ لاَ تَحْرُمُ عَلَيْهِ السَّنَدِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَزَوَاهُ عَنْهُ بِالسَّنَدِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ.

وَمَرْجِعُ ذَلِكَ: إِلَى أَنَّ القَيْدَ لَيْسَ لِمُوَافَقَةِ الغَالِبِ.

وَالمَقْصُـودُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لاَ مَفْهُـومَ لِلْمَـذْكُورِ فِي الأَمْثِلَـةِ المَـذْكُورَةِ وَنَحْوِهَا.

وَيُعْلَمُ حُكْمُ المَسْكُوتِ فِيهَا مِنْ خَارِجٍ بِالمُخَالَفَةِ، كَمَا فِي الغَنَمِ الغَنَمِ المَعْلُوفَةِ؛ لِمَا سَيَأْتِي (٤٠).

أَوْ المُوافَقَةِ كَمَا فِي المِثَالِ الأَوَّلِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ^(٥).

⁽۱) هو عبدُ الحق بن غالِب بن عبد الرَّحمن بن عَطيَّة بن تمام المحاربي الغرناطي المالكي، أبو محمد، عالِمٌ مُشارِكٌ في الفِقه والحديث والتفسير والنَّحو واللغة والأدب، ولي قضاء المريّة، ورحل إلى الشرق، توفي سنة (٤١٥ه) الإعلام: 7/ ١٩٣٨.

⁽٢) هو أَشْهِرُ من أَنْ يعرَّف، هو الخليفةُ الرابعُ عليُّ ابن أبي طالب، أبو الحسن، أوَّلُ من أَسْلَم من الصبيان وهو ابن (١٣ سنة)، شَهِدَ بدراً والحديبيَّة وسائِرِ المشاهِد، زوِّجُ البَتُول فاطمةُ الزَّهْراء، وهو أَكثرُ الصَّحابة عِلماً، قُتِلَ في رمضان سنة (٤٠)، الاستيعاب: ٣/ ١٠٨٩.

 ⁽٣) في (ط): كرَّمَ الله وجُهه، وضميرُ رواه، يعودُ إلى الرأي الصَّادر عن عليَّ ﷺ وضميرُ (عنه) يعودُ إلى سَيتُدنا على كرَّم الله وجُهه.

 ⁽٤) في إنكار أبي حنيفة لمفهوم المخالفة في (١/ ٣٣٢) فَحُكْمُ المفهـومِ يُعلـمُ من دليلِ آخَر.

 ⁽٥) فهو ما يدلُّ الدّليلُ على مخالفَةِ حُكمِهِ للمنطوقِ كما في الغَنَم المعلوفَة، أو =

وَفِي آيَتَيْ الرَّبِيبَةِ وَالمُوَالاةِ ؛ لِلْمَعْنَى _ وَهُوَ أَنَّ الرَّبِيبَةَ حُرِّمَتْ ؛ لِئَلَّ يَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمِّهَا التَّبَاغُضُ لَوْ أُبِيحَتْ : بأَنْ يَشَزَوَّجَ بِهَا فَيُوجَدُ (١) ؛ نَظَراً لِلْعَادَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ سَوَاءٌ كَانَتْ (٢) فِي حِجْرِ الزَّوْجِ أَمْ لاَ...

وإنَّ (") مُوَالاَةَ المُؤْمِنِ الكَافِر: حُرِّمَتْ لِعَدَاوَةِ الكَافِرِ لَهُ - وَهِيَ (١) مَوْجُودةٌ سَوَاءٌ أَوَالَى (٥) المُؤْمِنَ أَمْ لاَ.

وَقَدْ عَمَّ مَنْ وَالاهُ وَمَنْ لَمْ يُوَالِهِ (١) قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا لَا لَنَّغِدُوا الْمِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلَّذِينَ ٱلْقَادُهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَٱلكُفَّارَ أَوْلِيَآةً ﴾ [المائدة: ٥٠].

وَمِنْ المَعْنَى المَعْلُومِ بهِ (٧) موافقة المَسْكُوتِ فيه (٨) لِلْمَنْطُوقِ - نَشَـاً خِلاَفٌ فِي أَنَّ الدَّلالَةَ عَلَى المَسْكُوتِ قِيَاسيَّةٌ ، أَوْ لَفْظِيَّةٌ .

يكونُ موافقاً له كما في الرّبيبةِ التي ليست في حِجْر الزّوج.

⁽١) أي التباغُض فيما لو طلَّقَ الأمَّ وتزوَّجَ ابنتَها.

⁽٢) أي أكانت، ومع عدم ذِكْر الهَمْزة فِإنَّها مُقَدَّرة.

⁽٣) لفظ (أن) ساقِطٌ من (ط).

⁽٤) أي العداوة.

 ⁽٥) في (ط): وَالَّى بدون همزة قبل الواو، ومع ذلك فِإنَّها مقدَّرة.

⁽٦) في (أ): ولمن يواله.

⁽٧) لفظ (فيه) ساقط من (أ) و(ط)، وضميرُ فيه، يعود إلى الحُكم الموافِق للمَنطُوق.

⁽٨) أي في الحكم.

 ⁽٩) واو (وكأنَّ) للحال، أي هي دلالةٌ لفظيَّة بدلُّ المفهومُ مع المنطوقِ، وكأنَّ القَيـدَ
 وهو قُولُه تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، لم يذكر كما في الآية الثانية =

حَكَاهُ (() فِي قَوْلِهِ (وَلاَ يَمْنَعُ) أَيْ مَا يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ بِالدُّكْرِ (قِيَاسُ المَسْكُوتِ بِالمَنْطُوقِ) بأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عِلَّةٌ جَامِعَةٌ (()) لِعَدَمِ مُعَارَضَتِهِ (بَلْ المَسْكُوتِ بِالمَسْكُوتِ المُشْتَمِلَ عَلَى العِلَّةِ (() (المَعْرُوضُ) (() قِيلَ: يَعُمُّهُ) (() أَيْ المَسْكُوتِ المُشْتَمِلَ عَلَى العِلَّةِ (() (المَعْرُوضُ) (ا) لِلْمَدْكُودِ: مِنْ صِفَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ؛ إِذْ عَارِضُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَسْكُوتِ المُشْتَمِلِ عَلَى العِلَّةِ (() _ كَأَنَّهُ لَمْ يُذْكَرْ.

الخالية من القيد.

⁽١) أي السُّبْكِي حكى الخلاف في النَّص الآتي.

 ⁽٢) أي إنَّ موالاةَ الكافرينَ ممنوعةٌ، ولو مع موالاةِ المؤمنينَ، قياساً على ما إذا والاهُم دونهُم لعلَّة العداوةِ ولعَدمِ التَّعارض بينَ الآية التي فيها القيد مع الآية الخاليّة عنها؟
 لأنَّةُ لا اعتبار بالقيد.

 ⁽٣) ذهب إليه المتكلّمون منهم الأشاعرة والمغتزلة.

 ⁽٤) وهي العداوة مطلقاً، وصحَّحَه أبو حامد الإسفرايني، إرشاد الفُحُول، ص (٥٩١).

 ⁽٥) المعروضُ: فاعلُ يعُمُّه، أي اللَّفظ الذي عُرِضَ لـه الوَصْف، فصارَ مَعروضاً للوصْف يَعمُّ المشكوتَ، وكأنَّ الوَصْف العارض لا وجُودَ له.

فَآيَةُ الرَّبِيبَةِ المعْروض لها قوله: ﴿ أَلَّتِي فِي مُجُورِكُمُ ﴾ [النهاء: ٢٣] وآيةُ موالاة الكفَّار قوله: ﴿ مِن دُونِ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٨] كأنَّها لم تُذكر ولم يوصَف بهما المعروض الذي عُرضَت هي له.

 ⁽٦) أي لأنَّ العلَّةَ الموجودةَ في المسكوتِ، جعلتْهُ يُعارِضُ الوَصف فكأنَّهُ لا وجودَ له.

⁽٧) منهم ابن الحاجب، تشنيف المسامع: ١/ ١٧٠.

 ⁽A) أي إنَّ الرَّاجح هو أنْ نُلحِقَ المسْكوتَ بالمنطوقِ قياساً، ولا يُقالُ إنَّ اللَّفظَ شامِلٌ =

و (١) لاَ سِيَّمَا وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ لَكَمَا أَفَادَتْهُ العِبَارَةُ لِ بِخِلاَفِ مَفْهُومِ المُوَافَقَةِ؛ لإِّنَّ المَسْكُوتَ هُنَا أَدْوَنُ مِنْ المَنْطُوقِ (١)، بِخِلاَفِهِ هُنَاكَ كَمَا تَقَدَّمَ (٣).

وَبَلْ هُنَا انْتِقَالِيَّةٌ لاَ إِنْطَالِيَّةٌ (1).

* * *

له؛ لأنَّ القيدَ في حُكْم المعدوم والعبارةُ هي قول المُصنَّف إجماعاً.

 ⁽١) الواو زادَها المحقّق؛ لأنَّ الأَصحَّ أنْ تُقرَنَ لا سيما بالواو.

⁽٢) وجْهُ أفضَليَّةَ القياسِ على المفهومِ أنَّ المَقيسَ يُساوي المقيس عليه في الحُكم، فالرَّبيةُ التي هي ليسَت في حِجْر زوْجِ أُمُها محرَّمَةٌ كالتي في حِجْرِه لعلَّةِ التَّباغُض. وكذا موالاةُ الكافرينَ مع المؤمنينَ محرَّمةٌ كما لو والَـوا الكَّـافرينَ دونِ المـومنينَ لعلَّة العَداوة.

وإذا قُلْنا لَعُمومِ النَّصِّ للمسكوتِ كما يدلُّ على المنطوقِ، فإنَّ المفهوم سيكونُ أدون في الحكْم من المنطوق؛ لأنَّ التي في الحِجْر أشدُّ تحريماً من التي ليست في الحِجر، وكذا موالاةُ الكافرينَ دون المؤمنينَ أشدُّ من تحريمِ موالاتُهما معا، والقياسُ يُساوي الفرعَ بالأصْل في الحكم، ولو كانَ حُكمُ المقيسِ أدونُ من حُكم المقيس عليه.

 ⁽٣) أي تقدَّم في مفهوم الموافقة أنَّهُ إما أنْ يكونَ مساوياً أو أولى و لا يكونُ أدونَ ،
 راجع (١/ ٣٠٨).

⁽٤) أي القول بالعموم ليس مرفوضاً ولا باطلاً؛ لأنَّ بل إذا كانت للإضراب فالمُرادُ تَركُ المعطوفِ عليه، والأَخذُ بالمعطوف، وهنا للانتقال، فالرآيان مَقْبولان، مع رجُحان القَوْل بالقياس، أما قولُه إجماعاً فإنَّه قولٌ ضَعيفٌ؛ لذا قال: وقيل.

[الأدوات التي يَحصُلُ بها مَفْهومُ المُخالفة]

۱ _ [الصفة](۱):

(وَهُوَ صِفَةٌ) أَيْ مَفْهُومُ المُخَالَفَةِ بِمَعْنَى مَحَلِّ الحُكْمِ مَفْهُومُ صِفَةٍ قَالَ المُصَنَّفُ: وَالمُرَادُ بِهَا لَفْظٌ مُقَيَّدٌ لِآخِرَ لَيْسَ بِشُرْطٍ، وَلاَ اسْتِثْنَاءٍ، وَلاَ غَايَةٍ، المُصَنِّفُ: وَالمُرَادُ بِهَا لَفْظٌ مُقَيَّدٌ لإِخَرَ لَيْسَ بِشُرْطٍ، وَلاَ اسْتِثْنَاءٍ، وَلاَ غَايَةٍ، المُصَنِّفُ: وَالمُرَادُ بِهَا لَخُدًا مِنْ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِ (")؛ حَيْثُ أَذْرَجُوا فِيهَا العَدَدَ وَالظَّرْفَ مَثَلاً.

(كَالغَنَمِ السَّائِمَةِ أَوْ سَائِمَةِ الغَنَمِ) أَيْ الصَّفَةُ كَالسَّائِمَةِ فِي الأَوَّلِ مِـنْ: في الغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ^(٣)، وَفِي الثَّانِي مِنْ: فِي سَائِمَةِ الغَنَمِ زَكَاةٌ^(١)، قُـدَّمَ

 ⁽١) الصّفة هي أعمُّ من النّغت، ولكن تُطلَق عليه مجازاً من باب إطلاق الاعمِّ وإرادة الأخصر.

وهنا المراد بها كلُّ قيدٍ يقترنُ بالكلام، وله مفهومٌ مخالف كما نبَّـهَ على ذلـك الشارح.

⁽٢) البرهان: ١/ ٤٥٤.

⁽٣) مُنا لفظُ السَّائمةِ صفةً، أي نعت وهو قيدٌ للغنم.

 ⁽٤) هنا الوصف صار مضافاً والموصوف مُضافاً إلَيْه، وأيضاً السَّومُ قيدٌ للمضاف إلَيْه.

مِنْ تَأْخِيرٍ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يُرْوَى حَدِيثًا.

وَمَعْنَاهُ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ البُّخَارِيِّ أُوفِيٌ صَدَقَةِ الغَنَمِ في سائِمتها إذاً كانت أربَعيْن إلى عِشْرِيْنَ وَمائةٍ شاةٌ. . . ٤ إلى آخره (١٠).

(لاَ مُجَرَّدُ السَّائِمَةِ) أَيْ مَنْ فِي السَّائِمَةِ زَكَاةٌ: _وَإِنْ رُوِيَ _ (٢) فَلَيْسَ [١٨/] مِنْ الصَّفَةِ (عَلَى الأَظْهَرِ) لاخْتِلالِ الكَلاَم بدُونِهِ كَاللَّقَب(٣).

وَقِيلَ⁽¹⁾: هُوَ مِنْهَا؛ لِدَلاَلَتِهِ عَلَى السَّوْمِ الزَّائِدِ عَلَى اللَّاتِ، بخِلاَفِ اللَّقَب.

فَيُفِيْدُ نَفْيَ الزَّكَاةِ عَنْ المَعْلُوفَةِ مُطْلَقاً (°) _ كَمَا يُفِيدُ إِثْبَاتَهَا فِي السَّائِمَةِ مُطْلَقاً.

وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلامِ ابْنِ السَّمْعَانِيِّ (١): أَنَّ الجُمْهُورَ عَلَى الثَّانِي ؛ حَيْثُ

⁽١) البُّخَاري في الزكاة باب زكاة الغنم (١٣٦٢).

 ⁽٢) فيما إذا روي الحديث بهذا اللَّفظ.

 ⁽٣) وجهُ الاختلاف: أنْ لا نعرف من هو الموصوفُ بالسَّوم، فيكون كاللَّقب، وسيأتي في (١/ ٣٣١) أنَّ الجمهور لا يَرونَ فيه مفهومَ مخالفةٍ.

⁽٤) يُنسبُ لابن السَّمعاني، وجمهور أصحاب الشافعي. تشنيف المسامع: ١/١٧١.

⁽٥) أي أنَّ القياس على اللَّقبِ قياسٌ مع الفارق؛ وذلك لأنَّ الصَّسفة لا يُمكن أنْ تقع إلا على ذات، فالدَّات مقدَّرةٌ والصَّفةُ قيْدٌ لها، وهنا المقدَّرُ كلُّ حَيَوانِ من الغَسنَم يَسُومُ أو يُعلفُ، فالزَّكاةُ واجبةٌ في السَّائمة منها، ولا تجبُ على المعلوفة من كلُّ أصنافها من إبلِ أو بَقرِ أو غَنم.

 ⁽٦) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المضفر، المعروف بابن السمعاني، من أهل مرو كان فقيها أصولياً مفسراً محدراً متكلماً، تفقه على أبيه في مذهب أبي =

قَالَ: الاِسْمُ المُشْتَقُّ كَالمُسْلِمِ، وَالكَافِرِ، وَالْقَاتِلِ، وَالْوَارِثِ يَجْرِي مَجْرى الْمُقَيَّدِ بالصَّفَةِ عِنْدَ الجُمْهُور(١).

(وَهَلُ المَنْفِيُّ) عَنْ مَحَلِّيَةِ الزَّكَاةِ _فِي المِثَالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ _ (غَيْرُ سَائِمَتِهَا) وَهُوَ مَعْلُوفَةُ الغَنَمِ (أَوْ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ) وَهُوَ مَعْلُوفَةُ الغَنَمِ، وَغَيْرِ الغَنَمِ (قَوْلاَنِ):

الأُوَّلُ: _ورَجَّحَهُ الإِمَامُ الرَّاذِي وَغَيْرُهُ (٢) _ يَنْظُرُ إِلَى السَّوْمِ فِي الغَنَمِ.
وَالثَّانِي: إِلَى السَّوْمِ فَقَطْ؛ لِتَرَتُّب الزَّكَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ الغَنَمِ: مِنْ الإبلِ
وَالبَقَر (٣).

وَجَوَّزَ الْمُصَنِّفُ أَنْ تَكُونَ الصَّفَةُ فِي سَائِمَةِ الغَنَمِ لَفُظُ ـ الغَنَمِ - (*) عَلَى وِزَانِهَا فِي مَطْلُ الغَنِيِ ظُلْمٌ (٥) كَمَا سَيَأْتِي (٦).

حنيفة ثمَّ ورد بغداد، ثمَّ رحل إلى الحجاز، من تصانيفه: القواطع في أصول
 الفِقْه. طبقات الشافعية ٤/ ٢١.

 ⁽١) لأنَّ الصَّفة لا تجيءُ إلا مقيداً لذات موجودة أو مقدَّرة .

⁽Y) المحصول 1/ 171.

⁽٣) خلاصة الرأيين: أنَّهُ إن قال: (في السَّائمة زكاةٌ) هل يقدَّر أنَّ المرادَ سائمةُ الغَنم فقط، ولا زكاة على المعلوفة، نظراً إلى أنَّ السَّومَ صفةَ للغنم، والثاني تجبُ في كلَّ سائمةٍ نظراً إلى لفظ السَّوم بغضَّ النَّظرِ عن تعيَّن الموصوفِ من الغَنم.

 ⁽٤) هنا أنعكس الأمرُ فصار السَّومُ موصوفاً، والغنمُ صفةً، أي السَّائمةُ الموصوفةُ بالغَنمية.

 ⁽٥) البُخَارِي في الحوالة باب الحوالة (٢٨٧)؛ ومُشلِم في المساقاة، باب تحريم مطل الغنيّ : (٣٩٧٨).

 ⁽٦) في (١/ ٣٢٩) يكون المطلُ الموصوفُ بأنَّهُ من الغَني ظلمٌ.

فَيُفِيدُ نَفْيَ الزَّكَاةِ عَنْ سَائِمَةِ غَيْرِ الغَنَمِ (١) _ وَإِنْ تَثَبُتَ فِيهَا بِدَلِيلِ آخَرَ _ وَهُو بَعِيدٌ؛ لأَنَّهُ خِلاَفُ المُتَبَادِر إِلَى الأَذْهَانِ .

(وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ الصَّفَةِ بالمَعْنَى السَّابقِ(٢):

أ _ (العِلَّةُ) نَحْوُ أَعْطِ السَّائِلَ ؛ لِحَاجَتِهِ _ أَيْ المُحْتَاجَ دُونَ غَيْرِهِ .

ب _ (وَالظَّرْفُ) زَمَاناً وَمَكَاناً _ نَحْوُ سَافِرْ يَوْمَ الجُمُعَةِ، أَيْ: لاَ فِي غَيْرِهِ، وَاجْلِسْ أَمَامَ فُلانٍ _ أَيْ لاَ وَرَاءَهُ.

ج _ (وَالحَالُ) نَحْوُ أَحْسِنْ إِلَى العَبْدِ مُطِيعاً _ أَيُ لاَ عَاصِياً.

د _ (وَالْعَدَدُ) نَحْوُ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ فَأَجَلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النود: 1] أَيْ لاَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَحَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ ﴿إِذَا شَرِبَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحِدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ (٣) _ أَيْ لاَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ _ .

٢ _ [الشرط]:

(وَشَرْطٌ) _ عَطْفٌ عَلَى صِفَةٍ (١) _ نَحْوُ ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَنتِ مَثْلِ فَأَنفِقُوا

⁽١) أي الزَّكاةُ على هذا خاصٌ في سائمةِ الغَنم، ولا زكاةَ في سَائمةِ البَقسر والإبـل، وإذا أُوجِبت الزَّكاةُ فيهما فمن دليلِ آخَر.

 ⁽٢) هو _ كما قلنا_ المراد بالصّفة مطلقُ القَيدِ الذي يُقيدُ إطلاق الموصُوف، وليس
 المرادُ بها النّعتُ فقط.

 ⁽٣) البُّخَارِي في الوضوء باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان (١٧٢)؛ ومُسْلِم في
 الطهارة باب حكم ولوغ الكلب (٦٤٨).

⁽٤) أي ليس معطوفاً على العلَّة وما بعدها، لأنَّ الشَّرْط وما بعده قسيم للصفة، وليس قسماً منها.

عَلَيْهِنَ ﴾ [الطلاق: ٦] أَيْ فَغَيْرَ أُولاَتِ الحَمْلِ لاَ يَجِبُ الإِنْفَاقُ عَلَيْهِنَ. ٣_[الغابة]:

(وَغَايَةٌ) نَحْوُ ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَدُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ <u>زُوْجًا غَيْرَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٠]</u> أَيْ فَإِذَا نَكَحَتْهُ تَحِلُّ ^(١) لِلأَوَّلِ بِشَرْطِهِ ^(٢).

٤ _ [الحصر]:

أ_(وَإِنَّمَا) نَحْوُ ﴿ إِنَّكَا ٓ إِلَهُكُمُ ٱللهُ ﴾ [طه: ٩٨] أَيْ فَغَيْرُهُ لَيْسَ بِإِلَهِ، وَالإِلَهُ المَعْبُودُ بِحَقِّ.

ب_ (وَمِثْلُ: لاَ عَالِمَ إلاَّ زَيْدٌ) مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى نَفْيٍ وَاسْتِثْنَاءِ - نَحُوُ: مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ.

مَنْطُوقُهُمَا: نَفْيُ العِلْمِ وَالقِيَامِ عَنْ غَيْرِ زَيْدٍ، وَمَفْهُومُهُمَا: إِثْبَاتُ العِلْمِ وَالقِيَامِ لِزَيْدٍ.

ج _ (وَفَصْلُ المُبْنَدَأِ مِنْ الخَبَرِ بضَمِيرِ الفَصْلِ) نَحْوُ ﴿ آيِ اَتَّخَذُواْمِن دُونِهِ * آوَلِيَا ۚ فَاللَّهُ هُوَ الوَلِيُ ﴾ [الشورى: ٩] أَيْ فَغَيْرُهُ لَيْسَ بوَلِيِّ _ أَيْ نَاصِرٍ ·

د_ (وَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ) عَلَى مَا سَيَأْتِي عَنْ البَيَانِيــِّينَ (٣) _كَالْمَفْعُولِ
وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ _ نَحْوُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُتُ ﴾ [الفاتحة: ٥] أَيْ لاَ غَيْـرَك، ﴿ لِإِلَىٰ اللّهِ
عُشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] أَيْ لاَ إِلَى غَيْرِهِ.

⁽١) في (ج): حلت.

 ⁽٢) والشَّرط: هو أنَّ العقدَ عليها فقط لا يحلُّها، بل لا بدَّ من وَطْئِها؛ لأنَّ النَّبِي ﷺ
 قال: (لا حَتَّى تَذُوقِي مِنْ عُسَيْلَتِهِ، وَيَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ) كناية عن الجِماع.

 ⁽٣) في (١/ ٣٣٩) والمرادُ بالبيانيين: أهل البلاغة، وليس أهل المعاني فقط.



(وَأَعْلاهُ) أَيْ أَعْلَى مَا ذَكَرَ مِنْ أَنْوَاعِ مَفْهُومِ المُخَالَفَةِ (لاَ عَالِمَ إلاَّ زَيْدٌ) أَيْ مَفْهُومُ ذَلِكَ وَنَحُوهُ ؛ إذْ قِيلَ: إنَّهُ مَنْطُوقٌ (١) _ أَيْ صَرَاحَةً ؛ لِسُرْعَةِ تَبَادُرِهِ إِلَى الأَذْهَانِ.

(ثُمَّ مَا قِيلَ) إِنَّهُ (مَنْطُوقٌ) أَيْ (بالإِشَارَةِ) كَمَفْهُ ومِ إِنَّمَا وَالغَايَةُ كَمَا سَيَأْتِي (٢)؛ لِتَبَادُرِهِ إِلَى الأَذْهَانِ.

(ثُمَّ غَيْرُهُ) عَلَى التَّرْتِيبِ الآتِي (٣):

⁽١) أي يتبادرُ إلى الذَّهنِ بسرعةٍ أنَّ زيداً هو العالم، وغيره ليس عالماً بمجرد ذِّكر النَّص.

⁽٢) في (١/ ٣٣٨) حيثُ سيعتبرهما من نوع المنطوق.

⁽٣) في (١/ ٣٣٨_ ٣٣٩).



(المَفَاهِيمُ) المُخَالِفَةُ (إلاَّ اللَّقَبَ حُجَّةٌ لُغَةً)؛ لِقَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَثِمَّةِ اللُّغَةِ بهَا: مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ (١)، وَأَبُوعُبَيْدٌ (٢) تِلْمِيذُهُ (٣).

قَالاً: فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ مَثَلاً «مَطْل الْغَنيِّ ظَلْمٌ» (أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعَنيِّ ظَلْمٌ» (أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَثَلاً «مَطْلَ الْغَنيِّ ظَلْمٌ» (أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَطْلَ غَيْرِ الغَنِيِّ لَيْسَ بِظُلْمٍ.

وَهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ لِسَانِ العَرَب^(٥).

⁽۱) هو مَعْمرُ بن المثنى التَّميمي بالولاء البَّصري، أبو عبيدة النَّحوي من أثمة اللَّغة والعلم والأدب، مولدُه ووفاتُهُ في البصرة، استقدَمه هارون الرشيد إلى بغداد (سنة ۱۸۸ه) وقرأ عليه أشياءَ من كتبه له نحو ۲۰۰ مؤلف، توفي (سنة ۲۰۹ه). الإعلام: ٧/ ۲۷۲.

 ⁽۲) هو القاسمُ بن سلام أبو عبيد تفقّه على الشّافعي، كان إماماً في التفسير والقراءات والحديث واللّغة والفقه وغيرها، كان كوفياً في النّحو، وكان ورعاً جواداً، تـوفي (سنة ۲۱۹ه). التهذيب للنووي: ۲/ ۵۳۵.

⁽٣) لفظ (تلميذه) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٤) تقدم تخريجه في (١/ ٣٢٥).

 ⁽٥) وكذا جرى الاتفاقُ على أنَّهُ حجَّةٌ في عقود الناس ومعاهداتهم وكلامهم، ويسمّى
 (دليل الخطاب)؛ لأنَّ الحُكمَ المخالفَ للمنطوق يدلُّ عليه الخطاب.

(وَقِيلَ) حُجَّةٌ (شَرْعاً)؛ لِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ مَوَارِدِ كَلاَم الشَّارِع (١١).

وَقَـدْ فَهِـمَ ﷺ مِـنْ قَوْلَـه تَعَـالَى ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَمُثُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ الله ﴿ التوية: ٨٠] أَنَّ حُكْمَ مَا زَادَ عَلَى السَّبْعِينَ بِخِلاَفِ حُكْمِـهِ ؛ حَيْثُ قَـالَ حَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ _ ﴿ خَيَرَنِي اللهُ وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ ﴾ (٢).

(وَقِيلَ) حُجَّةٌ (مَعْنَى) (٢) أَيْ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى _ وَهُوَ (٤) أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْفِ المَذْكُورُ (٥) الحُكْمَ عَنْ المَسْكُوتِ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِهِ فَاثِدَةٌ _ وَهَذَا _ كَمَا عَبَّرَ عَنْهُ هُنَا بالمَعْنَى _ عَبَّرَ عَنْهُ فِي مَبْحَثِ العَامِّ كَمَا سَيَأْتِي (١) بالعَقْلِ .

وَفِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ هُنَا بِالعُرْفِ الْعَامِّ؛ لأَنَّهُ مَعْقُولٌ لأَهْلِهِ (٧).

 ⁽١) هو أحد الوجهين للشّافعيّة الذين نقلَهما الماوردي والروياني. إرشاد الفحول:
 ص٥٩٢٥.

 ⁽۲) رواه البُخَارِي في التفسير باب (اسْتَغْفِرْ لَهُــمُ أو لا تَسْــتَغْفِرْ): (٤٣٠٢)، ومُسْــلِم
 في فضائل الصحابة باب فضائل عمر: (٦١٥٨).

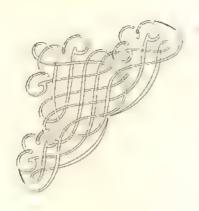
 ⁽٣) يقول الزَّركشي: وهذا الخلاف غريب. البحر المحيط: (٥/ ١٣٦)، وممن
 حكاه أيضاً بعض شُرَّاح اللَّمع.

⁽٤) توضيح لكلمة معنى.

⁽٥) من تلك الأدوات والقيود.

⁽٦) في (٢/ ١٠٧).

⁽٧) رقع الحاجب: ٣/ ١٥٠.



[مَفْهُومُ الْلُقَبِ]

(وَاحْتَجَّ بِاللَّقَبِ(') الدَّقَّاقُ('') وَالصَّيْرَفِيُ('⁽⁾ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ (وَابْنُ خُويْنِ مَنْدَادٍ)('') مِنْ المَالِكِيَّةِ (وَبَعْضُ الحَنَابِلَةِ)(') عَلَماً كَانَ أَوْ اسْمَ جِنْسٍ نَحْوُ:

(١) اللَّقبُ عند النُّحاة ما أشْعرَ بمدحٍ مِثْلُ: زينُ العابدين، أو ذمَّ مِثْلُ: كليب، وهو نوع من أنواع العلم.

أما هُنا فالمُراد به كلُّ اسمِ جامِدِ غير صفةٍ ولا شَرطٍ ولا فيه أي شيءٍ من الأدوات التي يُفهم منها مفهوم المخَالفة.

- (٢) هو أبو بكر محمَّد بن جعفر الدقاق الشَّافعي الفقيه، والأصولي القاضي، والدقاق نسبة إلى عَمَلِهِ وبيعهِ للدقيق، ويلقَّبُ بالخباط، والإمام الشافعي، توفي (سنة ٢٩٣هـ). طبقات الشافعية: ١/ ٥٢٢.
- (٣) هو محمّد بن عبدالله البَغدادي أبو بكر الصّيرفي، إمامٌ في الأُصُول والفقه، قيل:
 إنّهُ أعْلمُ الناس بالأصول بعد الشّافعي، له مؤلفات، توفي (سنة ٣٣٠ه). طبقات الشافعية للسبكي: ٣/ ١٨٦.
- (٤) هو محمَّد بن أحمد بن عبدالله بن إسحاق بن خويز منداد أبو عبدالله البَصْري المالِكي، كان يجانبُ عِلْمَ الكلام ويحكمُ على الكلُّ أنهم أهل الأهواء، توفي (سنة ٣٩٠). شذرات الذهب: ٥/ ٤١٩.
 - (٥) لم أعثر على المراد بهذا البعض.

عَلَى زَيْدٍ حَجِّ، أَيْ لاَ عَلَى عَمْرِو، وَفِي النَّعَمِ زَكَاةٌ، أَيْ لاَ فِي غَيْرِهَا مِنْ المَاشِيَةِ؛ إذْ لاَ فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ إلاَّ نَفْيُ الحُكْمِ عَنْ غَيْرِهِ كَالصَّفَةِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ فَائِدَتَهُ اسْتِقَامَةُ الكَلاَمِ؛ إذْ بإِسْقَاطِه يَخْتَلُ بِخِلاَفِ إِسْقَاطِه يَخْتَلُ بِخِلاَفِ إِسْقَاطِ الصَّفَةِ.

وَتَقَوَّى _كَمَا قَالَ المُصَنَّفُ _ الدَّقَاقُ المَشْهُورُ باللَّقَب بِمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ خُصُوصاً الصَّيْرَفِيَ ؛ فَإِنَّهُ أَقْدَمُ مِنْهُ وَأَجَلُّ .

(وَأَنْكُرَ أَبُو حَنِيفَةَ الكُلَّ مُطْلَقاً) أَيْ لَمْ يَقُلْ بشَيْء مِنْ مَفَاهِيمِ المُخَالَفَةِ، وَإِنْ قَالَ فِي المَسْكُوتِ بِخِلاَفِ حُكْمِ المَنْطُوقِ: فَلاِّمْرِ آخَرَ.

كَمَا فِي انْتِفَاءِ الزَّكَاةِ عَنْ المَعْلُوفَةِ قَالَ: الأَصْلُ عَدَمُ الزَّكَاةِ، وَوَرَدَتْ فِي السَّائِمَةِ فَبَقِيَتْ المَعْلُوفَةُ عَلَى الأَصْلِ(١).

(وَ) أَنْكَرَ الكُلَّ (قَوْمٌ فِي الخَبَرِ) نَحْوُ فِي الشَّامِ الغَنَمُ السَّائِمَةُ، فَلاَ يَنْفِي المَعْلُوفَةَ عَنْهَا ؛ لإَنَّ الخَبَرَ لَهُ خَارِجِيٍّ (٢) يَجُوزُ الإِخْبَارُ ببَعْضِهِ، فَلاَ يَتَعَيَّنُ المَعْلُوفَةَ عَنْهَا ؛ لإَنَّ الخَبَرَ لَهُ خَارِجِيٍّ (٢) يَجُوزُ الإِخْبَارُ ببَعْضِهِ، فَلاَ يَتَعَيَّنُ المَعْلُوفَةِ عَنْهِ اللَّائِمَةِ، وَمَا فِي القَيْدُ فِيهِ لِلنَّفْي، بخِلاَفِ الإِنْشَاءِ (٢): نَحْوُ: زَكُوا عَنْ الغَنَمِ السَّائِمَةِ، وَمَا فِي

⁽۱) أبو حنيفة أخَذَ بمفهُوم المخالفةِ في العُقودِ وشُروط النَّاس وتعامُلهم ولم يأخُذ به في النُّصوص الشَّرعية كما ذكرنا سابقاً وإنْ رأيناه قال بحكم في مَسكوتِ بخلاف حُكم المنطوق فإنَّما حُكِم به بدليلِ آخر نفي عنه الحكم، فإنْ لم نجد له دليلاً فنذهب إلى البراءةِ الأصْليَّة وهي عدم وجوب الزَّكاة.

 ⁽٢) المرادُ بالخارجيَّ هو الخارجُ عن اللَّهْن إلى الواقع، والخبرُ للمخبر عنه وجودٌ خارجي، إن وافقهُ الكلامُ سُمِّيَ الكلامُ صدقاً، وإنْ خالفَهُ سُمِّيَ كَذِباً.

⁽٣) الإنشاءُ لا يحصلُ واقعه إلا بعد النُّطق به، فإذا قال: زكُّوا فإنَّ الزَّكاة لا تحصلُ الله النُّطْق به.

وإليك الخلاف في حجَّية مفهوم المخالفة مع أُدِلَّة كلُّ:

أولاً .. الجمهور قالوا بحجيته فإذا قال النَّبي ﷺ: (في الغنم السائمة زكاة)، فهـذا النَّص يُعطينا حُكمين:

١. وجودُ الزَّكاة في السائمة.

٢. نفي الزكاة عن المعلوفة ولا نحتاج إلى دليل منطوق آخر لنفي الزكاة عنها.
 واستدلُّوا على ذلك بما يأتى:

١ ـ ما ذكرَ الشَّارح عن أئمَّة اللُّغة في أول بحث المفهوم.

٢ ـ ما روى قتادة أنَّهُ قال: لما نزلَ قول تعالى ﴿ إِن مَسْتَغَفِرٌ لَمُمْ مَبْعِينَ مَنَّ فَلَن يَغْفِرَ
 ٱللّهُ لَمُمْ ﴾ [النوبة: ٨]، أنَّهُ ﷺ قال: (قَدْ خَيْرَنِي رَبِتِي فَوَاللّهِ لأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ)
 أخرجه البُخَارِي. فقد فهم ﷺ أنَّ ما زاد على السَّبعين يَنفعهُم بالمغفرة.

٣ ـ أنَّ ابن عباس منع الأخت من الميراث؛ لفهمِهِ منعها من قوله تعالى: ﴿إِنِ اَمْرُوًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدُّ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَهَا نِصْفَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، حيث منع ميراث الأخت مع البنت لأنها تسمى ولداً.

3 - قوله ﷺ (إنما الماء من الماء) اخرجه مُسْلِم، أي ماء الغسل من الماء هو المني فيفهم منه أنّه لا غسل على من أولج ولم ينزل؛ لذا جاء بنص يوجب الغسل ومعارض للمفهوم ويرجح عليه وهو (إذا التقى الختاتان فقد وجب الغسل) متفق عليه.

م ما روى أبو يعلى أنَّهُ قال لسيدنا عمر (مالنا نقصر وقد أمنًا وقد قال الله تعالى ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمُ اللَّذِينَ كُفُرُوا ﴾ [النساء: ١٠١] ولم ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن لَقَصُرُ وَأَمِنَ الصَّلَوْةِ إِنْ خِفْتُمْ آن يَفْدِينَكُمُ اللَّذِينَ كُفُرُوا ﴾ [النساء: ١٠١] ولم يُنكر عليه ؛ لأنَّهُ أيضاً كان قد ذكر عمر للنبي ﷺ ذلك ؛ لأنَّهُ فَهِمَ أنَّ من لا يَخافُ من فتنةِ الكُفَّار أنْ لا يَقْصُر فقال له ﷺ : (صدقةٌ تصدَّق اللهُ بها عليكُم فاقبلوا صدقته) مُشلِم في باب صَلاَة المُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا برقم (١٦٠٥).

٦ _ إذا قال عربيٌّ لآخر: اشترِ لي عبداً أسود فإنَّه يَفْهَم منه عدم شِراءِ الأبيضِ فإن =

اشترى أبيض لم يكن ممتثلاً.

٧ أنَّ أهلَ اللُّغة فرَّقوا بين المقيَّد بالصفة وبين المطلقِ عنها كمن يقولُ: اعطني
 ماءً بارداً أو أعطني ماء فقط.

٨ ـ أنَّ تعليق الحكم بالصفة يشبه تعليق الحُكم بالعلَّة في نفي الحُكم بإنتفائها،
 فكذا حُكم الصَّفة ينتفى بانتفائها.

ومع ذلك فإنَّ هذه الأدلَّة وردت عليها إجاباتٌ من قبل النَّافين للحجِّية، وردَّت من قبل النَّافين للحجِّية، وردَّت من قبل الجمهور، فراجع ذلك في المطولات مِثْل المستصفى للغزالي: ص ٦٥، والإحكام للآمدي: ٣٠ ٨.

ثانياً النَّافون لحجَّيته وفي مقدِّمتهم أبو حنيفة قد استدلوا على النَّفي بما يأتي: ١ - بقوله تعالى: ﴿مِنْهَا آرَبَعَةُ حُرُمٌ ذَلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَ ٱلْفُسَكُمُ ﴾ [التوبة: ٣٦]، فمفهومُ المخالفةِ جَواز الظُّلم في غيرهنَّ، والإجماعُ على تحريمِ الظُّلم بجميع الأشهر.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُكْرِمُوا فَلْيَائِيكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَعَصَّنَا ﴾ [النور: ٣٣]. يُفهم منها أنّهُ يجوزُ إكراههن إنْ لم يَرينَ تحصُّناً، وهو خِلاف الإجماع.

٣ ـ قوله تعالى: وَلَا نَقْرَبُوهُنَ حَتَى يَطْهُرُنَ فَإِذَا تَطَهَّرَنَ فَأْتُوهُرَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ أَلَلُهُ ﴾ [البفرة: ٢٢٧] فلو كان المفهومُ حُجَّة لما قال: (فَإِذَا تَطَهَّرُنَ) لأَنَّهُ يُفهمُ الجواز من خلاف الغاية.

٤ - قوله تعالى: ﴿ وَرَبَنَيْبُكُمُ ٱلَّذِي فِي حُجُورِكُم مِن فِسَالَهِكُمُ ٱلَّذِي وَخَلْتُم يَهِنَ فَإِن لَمْ تَكُونُوا وَخَلْتُم بِهِنَ فَلاجُناحَ عَلَيْكُمُ إِلانساء: ٢٣] فلو كان الممفهوم حجة لما قال ﴿ . . فَإِن لَمْ تَكُونُوا وَخَلْتُم بِهِنَ ﴾ الأية .

وهناك أُدِلَّة عقلية للنافين تتابع في المطولات.

وقد ردَّ المجوِّزون على هذه الأدلَّة وناقشوها فتراجع في ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي تحقيقنا: ١/ ٥٨٢، والمستصفى: ص ٦٥.

مَعْنَاهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فَلاَ خَارِجِيَّ لَهُ فَلاَ فَائِدَةَ لِلْقَيْدِ فِيهِ إِلاَّ النَّفْيُ^(١).

(وَ) أَنْكَرَ الكُلَّ (الشَّيْخُ الإِمَامُ [أ/٢٩]) وَالِدُ المُصَنَّفِ (فِي غَيْرِ الشَّرْعِ) مِنْ كَلاَمِ المُصَنَّفِينَ وَالوَاقِفِينَ؛ لِغَلَبَةِ الذُّهُولِ عَلَيْهِمْ -بِخِلاَفِهِ فِي الشَّرْعِ مِنْ كَلامِ الله وَرَسُولِهِ المُبَلِّغِ عَنْهُ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى لاَ يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ (١).

(وَ) أَنْكَرَ (إِمَامُ الحَرَمَيْنِ صِفَةً لاَ تُنَاسِبُ الحُكْمَ) كَأَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: فِي الغَنَمِ العُفْرِ^(٣) الزَّكَاةُ.

قَالَ: فَهِيَ فِي مَعْنَى اللَّقَبِ^(٤)، بخِلاَ<mark>فِ المُنَاسَبَةِ _كَالسَّوْمِ؛ لِخِفَّةِ</mark> مُوْنةَ السَّايْمَةِ، فَهِيَ فِي مَعْنَى العِلَّةِ^(٥).

ومع ذلك فالراجع: أنّه حجّة إذا توافرت الشُّروط التي سبق أنْ ذُكرت في أوَّل بحثه؛ لقوة أدِلَّة الجمهور، أما ما استدلَّ به المانعون فهي خارجة عن الشُّروط المطلوبة أو صرِّح بحكم المفهوم من باب التَّصريح بما عُلم التزاماً.
هناك نفاة في بعض أدواته، وأثبته في البعض وقد ذكر السُّبْكِي بعضاً منهم في المثنى.

 ⁽١) فإذا قال: ادفع هذه الدراهم لفقير، فإنَّ الدَّفع سيكونُ بعد النُّطق، ويمكنُ أنْ
 يُدفع للغني والفقير إذا لم يُعتبر القيد، إذن فائِدتُه لنفي الدفع للغني ويقتصرُ على
 الفقير.

 ⁽٢) هذا الرأي عَكْس ما يراه الحنفيَّة فهم لا يرونه حجَّة في النُّصوص الشَّرعية، ووالد
 الشُبْكِي يراهُ في الشَّرعية فقط، وليس في تعامل الناس.

 ⁽٣) العفر هي التي يَعْلو على بياضها الحَمَارُ جاء في المصباح (والعُفرُة وزان غُرْفَةٍ بياض
 ليس بالخالص) المصباح مادة عفر: ٢/ ٥٧١، وينظر البرهان: ١/ ١٧٤.

 ⁽٤) لأنَّ اللون الأعفر ليس خاصًا بالغنم فلا مُناسبة بينهُ وبينها.

 ⁽٥) لأنَّ السَّوم له تأثرٌ على حصول الزَّكاة فكانَ علَّة وجوب الزكاة في الأغنام؛ لأنَّها =

وَلِكُوْنِ العِلَّةِ غَيْرَ الصَّفَةِ بحَسَبِ الظَّاهِرِ خِلاَفُ مَا تَقَدَّمَ: أَطْلَقَ الإِمَامُ الرَّازِيِّ عَنْهُ إِنْكَارَ الصَّفَةِ^(۱).

وَلِكَوْنِ غَيْرِ المُنَاسَبَةِ فِي مَعْنَى اللَّقَبِ أَطْلَقَ ابْنُ الحَاجِبِ عَنْهُ القَوْلَ بِالصِّفَةِ (٢).

وَأَمَّا غَيْرُهَا (٣) مِمَّا تَقَدَّمَ فَصَرَّحَ مِنْهُ (١) بالعِلَّةِ، وَالظَّرْفِ، وَالعَددِ، وَالعَددِ، وَالشَّرْطِ، وَإِنَّمَا، وَمَا وَإِلاَّ، وَسَكَتَ عَنْ البَاقِي وَهُوَ كالمَذْكُور (٥).

(وَ) أَنْكُرَ (قَوْمٌ العَدَدَ دُونَ غَيْرِهِ) (٦) فَقَالُوا: لاَ يَدُلُّ عَلَى مُخَالَفَةِ حُكْمِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ أَوْ النَّاقِصِ عَنْهُ _كَمَا تَقَدَّمَ _ إلاَّ بقرينَةٍ.

سائمة أي تأكلُ الكلاء المباح، وبذلك تَقِلُ النفقات على صاحبها فتلزَمُه الزكاة.

⁽۱) الرازي قال: إمام الحرمين أنكرَ الصَّفة بدون تقيدها بغير المناسبة، والواقع أنَّ العلة غير الصفة التي هي علة مناسبة لم ينكرها، ولكن صح له الإطلاق لأنَّ العلة غير الصفة بحسب الظاهر، وإلا فهو لا يُنكرُ مَفهومَ الصَّفة التي هي علَّة.

⁽٢) ابن الحاجب أطلق أيضاً عنه القَوْل بمفهوم الصَّفة؛ لأنَّ غير المناسبة في حكم اللَّقب إذن المراد بها المناسبة؛ لأنَّ غيرَ المناسبةِ غير مرادَةٍ عند إطلاق الصَّفة؛ ينظر مختصر المنتهى: ٢/ ١٧٥.

 ⁽٣) أي غير الصّفة من أدوات مفهوم المخالفة.
 وفي (أ) غيرهما ـ أي غير الصّفة التي لا تُناسب، واللّقب.

 ⁽٤) أي صرَّح إمام الحرمين (منه) أي من غير الصَّفة والضَّمير يعودُ إلى الغير.

 ⁽٥) أي هو أَنْكر الصَّفة غير المناسبة، وقال بالأدوات الأخرى التي سَردها الشَّارح،
 وما سكتَ عنهُ فإنَّه مرادٌ له وكأنَّه ذكرهُ حيث لم ينفه.

⁽٦) منهم الحنابلة. شرح الكواكب المنير: ٣/ ٥٠١.

أَمَّا مَفْهُومُ المُوافَقَةِ: فَاتَّفَقُوا عَلَى خُجِّيَتِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي طَرِيقِ الدَّلاَلَةِ عَلَيْهِ _ كَمَا تَقَدَّمَ _ (١).

⁽۱) في (۱/ ۳۱۰ ـ ۳۱۱) وفي (ج) زيادة (إلا بقرينة أما مفهوم الموافقة) وهي تكرار وخطأ من الناسخ.

مسألة [التفاضل بين أدوات مفهوم المخالفة]

١ ـ (الغَايَةُ قِيلَ مَنْطُوقٌ) أَيْ بالإِشَارَةِ (١) _ كَمَا تَقَدَّمَ _ (١)؛ لِتَبَادُرِهِ إلَى الأَذْهَانِ (٣)، (وَالحَقُ) أَنَّهُ (مَفْهُومٌ) _ كَمَا تَقَدَّمَ _ (١)، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ تَبَادُرِ الشَّـيْءِ إلَى الأَذْهَانِ أَنْ يَكُونَ مَنْطُوقاً.

٢ - (يَتْلُوهُ) (٥) أَيْ الغَايَةَ (الشَّرْطُ)؛ إذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إنَّهُ مَنْطُوقٌ.
 وَفِي رُتْبَةِ الغَايَةِ إِنَّمَا؛ فَسَيَأْتِي قَوْلٌ: أَنَّهُ مَنْطُوقٌ (٦) - أَيْ بالإِشَارَةِ - كَمَا

وفِي رببهِ العايهِ إنما؟ فسيابِي قول: أنه منطوف `` _ أي بالإِشارةِ .. كَ تَقَدَّمُ (٧).

 ⁽١) فقوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَقَى يَتَبَيْنَ لَكُوا الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]،
 تشيرُ (حتى) إلى أنَّ ما بعد الفَجر لا يجوزُ الأكلُ، والإشارة عدها المتكلمون من أقسام المنطوق.

⁽۲) في (۱/ ۳۰۷).

⁽٣) فهو منطوق؛ لأنَّهُ دلالةٌ إلتزاميَّةُ عقليةً.

⁽٤) في (١/ ٣٢٧) حيث حصلَ خلافٌ هل دلالته قياسيَّة أو لفظيَّة؟.

 ⁽٥) الضمير يعود إلى مفهوم الغاية، فمفهوم الشَّرْط يأتي بالدرجة الثانية بعد الغاية.

⁽٢) في (١/ ٣٤٣).

⁽٧) في (١/ ٣٢٨) عند قوله: ثمَّ ما قيل أنَّهُ منطوقٌ أي بالإشارة.

وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ فَصْلُ المُبْتَدَأِ، وَتَقَدَّمُ (') أَنَّ مَرْتَبَةَ الغَايَةِ تَلِي مَرْتَبَةً - لاَ عَالِمَ إلاَّ زَيْدٌ - .

٣ - (فَالصَّفَةُ المُنَاسِبَةُ) تَتْلُو^(٢) الشَّرْطَ؛ لأِنَّ بَعْضَ القَائِلِينَ بهِ خَالَفَ في الصَّفَةِ^(٣).

٤ ـ (فَمُطْلَقُ الصَّفَةِ) عَنْ المُنَاسَبَةِ (غَيْرُ العَدَدِ) مِنْ نَعْتِ، وَحَالِ، وَخَالِ، وَظَرْفِ، وَعِلَّةٍ غَيْر مُنَاسِبَاتٍ فَهِيَ سَوَاءٌ تَتُلُو الصَّفَةَ المُنَاسِبَةَ.

ه _ (فَالعَدَدُ) يَتْلُو المَذْكُورَاتِ؛ لإِنْكَارِ قَوْم لَهُ دُونَهَا _ كَمَا تَقَدَّمَ (٤).

٦ _ (فَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ) آخِرُ المَفَاهِيمِ ؛ (لِدَعُوَى البَيَانِيتِينَ) فِي فَنَّ المَعَانِي (لِدَعُوَى البَيَانِيتِينَ) فِي فَنَّ المَعَانِي (إِفَادَتُهُ (٥) الإخْتِصَاصَ) أَخُذا مِنْ مَوَادِدِ الكَلاَمِ البَلِيغِ.

(وَخَالَفَهُمْ ابْنُ الحَاجِب وَأَبُو حَيَّانَ)(٢) فِي <mark>ذَلِكَ (٧).</mark>

⁽۱) في (۱/ ۳۲۷).

 ⁽٢) في (أ) (يتلو) بالياء، والفاء في قوله: فالصَّفةُ تدلُّ على التَّرتيب وهكذا في البقيَّة.

 ⁽٣) وجهُ أفضليَّة الشَّرْط على الصَّفة المناسبة؛ لأنَّ القائلينَ به لم يختلفوا في دلالته على
 مفهوم المخالفة، ولكن اختلفُوا في الصَّفة.

 ⁽٤) في (٣٣٦/١) فقد أنكر قومٌ كونه من مفاهيم الصّفة ولم يُنكر البقيّة.

⁽٥) في (أ) إفادة.

 ⁽٦) هو محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي، وهو مِن كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتَّراجم واللغات، ولد (سنة ١٥٤هـ)، وتوفي (سنة ٥٤٥هـ) أشهر مؤلفاته: البحر المحيط في تفسير القرآن. الاعلام: ٢٦/٨.

 ⁽٧) جعله السُّبْكِي آخر مرتبةٍ في أدوات مفهوم المخالفة؛ لحصول خلاف في إفادته
 لذلك ويكونُ الخلاف على النَّحو الآتى:

(والإخْتِصَاصُ) المُفَاد (الحَصْرُ) المُشْتَمِلُ عَلَى نَفْيِ الحُكْمِ عَنْ غَيْدِ المَدْكُورِ -كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلاَمُهُمْ.

(خِلاَفاً لِلشَّيْخِ الإِمَامِ) وَالِدِ المُصنَّفِ (حَيْثُ أَثَبَتَهُ وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ الحَصْرَ) وَإِنَّمَا هُو قَصْدُ الخَاصِ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ؛ فَإِنَّ الخَاصِ _ كَضَرْب لَحَصْرَ وَإِنَّمَا هُو قَصْدُ الخَاصِ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ؛ فَإِنَّ الخَاصِ _ كَضَرْب زَيْدٍ بالنَّسْبَةِ إِلَى مُطْلَقِ الضَّرْب قَدْ يُقْصَدُ فِي الإِخْبَارِ بهِ لاَ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ فَيُأْتَى بأَلْفَاظِهِ فِي مَرَاتِبِهَا(١).

أما الاختصاصُ فلا يلزمُ منهُ، فإذا قلْنا: ضربتُ الولدَ. فإنَّه لا يدلُّ على اختصاص الضرب به، ولكن إذا قلنا: الولدَ ضربتُ. فإنَّ الضَّرب سيكونُ خاصًا به ولا يلزمُ نفيهُ عن غيره عند أهل البلاغة.

٢ ـ أنَّ الاختصاص هو نفسُ الحصرِ فيدلُّ على نفي الحكم عما عدا المختصِّ به
 كما يدلُّ على نفيه غير المحصور فيه، وهو قول ابن الحاجب وأبي حيان.

٣ ـ والد المُصنَّف وافق أهلَ البلاغة في أنَّ الاختصاص غير الحصرِ وتقديمُ المعمول
 لا يفيد الحصر، بل للاهتمام به أكثر مما لو أخر.

وإنْ حصلَ في الاختصاص ما يشبهُ الحصرَ من نفي الحكم عما عدا المختص به ، فلدليل خارجي وليس للاختصاص مِثْل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فإنَّ الحصرَ للم يأت من التقديم ، بل لقرينةِ خارجيةٍ وهي أنَّ من يقولها المؤمنُ ، وهو ينفي العبادة عن غير الله تعالى .

(۱) فإنَّ الضربَ قد يُرادُ الإخبارُ عن وقوعه من فاعله لا من جهةِ خُصوصِهِ بالمضروب، فهنا تأتي بالألفاظ مرتبةً في أماكنها وتقول: ضرب المدرَّسُ التلميذَ. وقصدُك أنَّهُ حصل ضربٌ من المدرس بغض النَّظر عن المضروب.

ا _ أهل البلاغة يَرونَ تقديمَ المعمولِ على عامِلِه يفيد الاختصاص لا الحَصْر .
 إذ الحصرُ ينفي الحكم عن غير المحصور فيه ، وذلك مِثْل : (إنما اللهُ إلهٌ ، وما محمَّد إلا رسُول) ففيه مفهوم مخالفة .

وَقَدْ يُقْصَدُ مِنْ جِهَةِ خُصُوصِهِ - كَالخُصُوصِ بِالْمَفْعُولِ لِلإِهْتِمَامِ بِهِ فَيُقَدَّمُ لِلْمُفْعُولِ لِلإِهْتِمَامِ بِهِ فَيُقَدَّمُ لَقُطُهُ ؛ لإِفَادَةِ ذَلِكَ - نَحْوُ زَيْداً ضَرَبْت ؛ فَلَيْسَ فِي الإِخْتِصَاصِ مَا فِي الحَصْرِ: مِنْ نَفْي الحُكْمِ عَنْ غَيْرِ المَذْكُودِ . مِنْ نَفْي الحُكْمِ عَنْ غَيْرِ المَذْكُودِ .

وَإِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي ﴿إِيَّاكَ نَبْتُ ﴾؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ قَائِلِيهِ أَيُ المُؤْمِنِينَ لاَ يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللهِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ التَّقْدِيمَ لِلاِهْتِمَامِ، وَقَدْ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ الحَ<mark>صْرُ لِخَارِجِ وَاخْتَارَهُ</mark> المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ^(۱)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ^(۱) هُنَا بِقَوْلِهِ: لِدَعْوَى البَيَانِيسِّينَ.

أما إنْ قصدت وقوع الضَّرب بخصوص شخص فإنَّك تقدِّم المفعول به وتقول:
التلميذ ضرب المدرس؛ لتنبه السَّامع بأنَّ المخصوص بالضَّرب التلميدُ؛ ليحصل
الاهتمامُ به، وليس في ذلك حصرُ الضَّرب به عند الإمام.

⁽١) أي رجَّح رأي والده في شرحه على مختصر ابن الحاجب. رفع الحاجب: ٤/ ٢٣<mark>٠.</mark>

 ⁽٢) هنا أشار إلى الترجيح وقوّاه بأنّةُ رأي البيانين وهم أعرفُ بمواد الكلام ودلالته.

مسألة [الخلاف في إنّما وأنّما هل يفيدان الحصر؟]

(إنَّمَا) بالكَسْرِ(() (قَالَ الآمِدِيُّ وَأَبُو حَيَّانَ)((() كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ جُمْلَةِ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ (لاَ تُفِيدُ الحَصْر)؛ لأِنَّهَا إنَّ المُؤكِّدَةُ وَمَا الزَّائِدَةُ الكَافَّةُ (() فَلاَ تُفِيدُ النَّفْيَ المُشْتَمِلَ عَلَيْهِ الحَصْرُ، وَعَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ مُسْلِمِ "إِنَّمَا الرِبَا في النَّسْيئةِ (()) إذْ رِبَا الفَضْلِ ثَابِتٌ إِجْمَاعاً وَإِنْ تَقَدَّمَهُ خِلاَفٌ (()).

وَاسْتِفَادَةُ النَّفْيِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ مِنْ خَارِجٍ، كَمَا فِي ﴿ إِنَّكَمَا إِلَنْهُكُمُ اللهُ اللهُ كُمُ اللهُ عَلَى المُخَاطَبِينَ فِي اعْتِقَادِهِمْ إلَهِيَّةَ غَيْرِ اللهِ (١٠).

⁽١) بكسر الهمزة وتشديد النون.

⁽٢) الإحكام: ٣/ ١٠٦.

⁽٣) في (أ) الكافّة الزائدة.

⁽٤) مُسْلِم في المساقات، باب بيع الطعام مثلاً بمِثْل: (٤٠٦٥).
فإنَّ ربا الفضْل حرامٌ ولو أفادت الحصر؛ لدلَّ على أنَّهُ ليس فيه ربا، والواقع أنَّ فيه الربا أيضاً، إذن لم يُفد الحصْر نفي الربا عنه.

 ⁽٥) أي تقدم الإجماع خلاف؛ إذ قد خالف به ابن عباس، وبعد أن بلغه حديث أبي سعيد الخدري (البُرِّ بالبُرِّ والشعيرُ بالشعير . . . الخ مثلاً بِمِثْلِ يداً بيَدٍ) تراجع ابن عباس عن نفي الربا في الفضل وانضم الى الإجماع .

 ⁽٦) فنفي الألوهية عن غير الله فُهمت من كلام من يعتقدُ أنَّ له شريكاً، فحصل الردُّ =

(وَ) قَالَ الشَّيْخُ (أَبُو اسْحَاقَ الشَّيرَاذِيُّ(') والغَزالِيُّ('') وَ) صَاحِبُهُ ('') أَبُو اسْحَاقَ الشَّيرَاذِيُّ (') والغَزالِيُّ (') وَ) صَاحِبُهُ ('') أَبُو الْحَسَنِ (إِلْكِيَا) ('') الهِرَّاسِيُّ -بكَسْرِ الهَمْزَةِ وَالكَافِ - وَمَعْنَاهُ فِي لُغَةِ الفُرْسِ الحَسْنِ (وَالإَمَامُ) الرَّاذِيّ، (والشيخُ الإمامُ) (') والدُ المصنَّفِ: (تُفِيدُ الحَصْرِ) الكَبيرُ (وَالإَمَامُ) الرَّاذِيّ، (والشيخُ الإمامُ) والدُ المصنَّفِ: (تُفِيدُ الحَصْرِ) المَشْتَمِلَ عَلَى نَفْيِ الحُكْمِ مِنْ غَيْرِ المَدْكُورِ -نَحُودُ: إنَّمَا وَيُدُّ - أَيُ لاَ عَمْرٌ و - ، أَوْ نَفْيِ غَيْرِ الحُكْمِ عَنْ (') المَذْكُورِ - نَحُودُ: إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - أَيْ لاَ عَمْرٌ و - ، أَوْ نَفْيِ غَيْرِ الحُكْمِ عَنْ (') المَذْكُورِ - نَحُودُ: إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - أَيْ لاَ قَاعِدٌ - (فَهْمَاً (').

وَقِيلَ: نُطْقاً (^) أَيْ بالإِشَارَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِتَبَادُرِ الحَصْرِ إِلَى الأَذْهَانِ مِنْهَا (٩)، وَإِنْ عُورِضَ فِي بَعْضِ المَوَاضع بِمَا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ _كَمَا فِي حَدِيثِ

⁼ بوحدانية الألوهية وحصَرَها في الله فقط.

⁽۱) هو الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، ولد بفيروز أباد من قرى شيراز، سنة (٣٩٣ه)، تفقه على أبي عبدالله البيضاوي، دخل بغداد، وقرأ الأصول على أبي الطيب، توفى سنة (٤٧٦ه)، طبقات الشافعية: ص ٥٩٠

⁽٢) المستصفى: ص ٢٧١.

⁽٣) لفظ (صاحبه) ساقط من (ب).

⁽٤) هو أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراسي، وكلمة الكيا الكبير بالفارسية، برع بالفقه وأصوله، قدم بغداد، وتولى النظامية، عظيم الجاه، توفي سنة (٤٠٥هـ)، طبقات الشافعية: ص ٦٨.

⁽o) لفظ (والشيخ الإمام) ساقط من (ب) و(ط).

⁽٦) عن (ساقطة) من (أ).

⁽٧) أي بمفهوم المخالفة.

 ⁽A) أي عُرفَ الحكمُ بالمنطوق إشارة؛ لأنَّ الإشارة من أقسام المنطوق.

⁽٩) في (١/ ٣٠٧).

الرِّبَا السَّابِقِ_^(١).

وَلاَ بُعْدَ فِي إِفَادَةِ المُركَّبِ مَا لَمْ تُفِدْهُ أَجْزَاقُهُ (٢).

وَلَمْ يَذْكُرْ المُصَنِّفُ (٣) إمَامَ الحَرَمَيْنِ مَعَ قَوْلِهِ بِإِنَّمَا (١) _ كَمَا تَقَـدَّمَ (٥)؛ لأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بأَنَّهُ مَفْهُومٌ وَلاَ مَنْطُوقٌ (٦).

(وَ) أَنَّمَا (بالفَتْحِ: الأَصَحُّ أَنَّ حَرْفَ أَنَّ فِيهَا) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِـنْ أَفْـرَادِ إِنَّ.

(فَرْعٌ) إِنَّ (المَكْسُورَةُ) فَهِيَ (٧) الأَصْلُ؛ لاِسْتِغْنَاثِهَا بِمَعْمُولَيْهَا فِي الإِفَادَةِ (٨) _ بخِلاَفِ المَفْتُوحَةِ _ ؛ لأَنَّهَا مَعَ مَعْمُولَيْهَا بِمَنْزِلَةِ مُفْرَدٍ (٩) .

 ⁽١) فإنّه ينفي الربا في الفضل، ولكن إذا تعارض المفهومُ مع المنطوق، وهو حديث أبي سعيد الخدري قُدّم المنطوقُ.

⁽٢) هذا ردَّ على من نفى الحصر بإنَّما واستدلَّ بأنها إن المذكورة وما الزائدة، فأجاب قد يكون إذا نظرنا إلى تفرُّق الحرفين لا نجدُ فيها مفهوماً مخالفاً، ولكن بعد تركيبهما قد يحصلُ معنى يفيدُ المخالفةَ ما لم يحصل قبل التركيب.

⁽٣) لفظ (المُصَنَف) ساقط من (ج).

⁽٤) أي قال: إنَّما أداة حصر.

⁽۵) في (۱/ ٣٣٦).

⁽٦) البرهان ١/ ١٧٤.

⁽٧) أي المكسورة.

 ⁽٨) لأنَّهُ إذا قلت: إنَّ خالداً عالمٌ تكمل الجملة؛ لأنَّها مع معمولِها جُملة.

 ⁽٩) فإذا قلت: يعجبني أنَّك عالمٌ. فهي مع خَبرها مصدرٌ ويُضافُ إلى اسمها، والمصدرُ مفردٌ فاعلٌ، أي يعجبني علمُك فهي مع اسمها وخبرها في قوَّة المفرّد.

وَقِيلَ: المَفْتُوحَةُ الأَصْلِ؛ لأِنَّ المُفْرَدَ أَصْلُ للمركب^(۱). وَقِيْلَ: كُلٌ أَصْلٌ^(۲)؛ لأِنَّ لَهُ مَحَالًّ يَقَعُ فِيهَا دُونَ الآخَرِ^(۱).

وَالزَّمَخْشَرِيُّ (٧) وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَذَا المَأْخَذِ، قُوَّةُ كَلاَمِهِ تُشِيرُ إِلَيْهِ (١٠) وَمَعْنَى الآيَةِ عَلَى هَذَا _ مَا قَالَهُ (١٠) _ إِنَّ الوَحْيَ رَسُولُ الله ﷺ (١١) أَيْ

 ⁽١) في (أ) أصلُ كل، أي كلٌ من إنَّ وأن أصل بذاته، وليس بعضُها فرعاً للآخر.

 ⁽٢) هو إدعاء الزمخشري، وبه قال التنوخي البحر المحيط: ٢٤٨/٤.

 ⁽٣) فالمكسورة تَقَـعُ جَمَلتها خبراً وحالاً بعد المعارف، وجواب جزاء ونعتاً بعد النكرات.

والمفتوحةُ تقع مبتدأً وفاعلاً ومضافاً إلَيْه.

 ⁽٤) وينظر: الكشاف: ٤/ ١٧٠، وتفسير البيضاوي: ١٢٠/٤.

⁽٥) الكشاف: ٢/ ٨٨٥.

⁽٦) أي الأصل انتفاء المعارض.

⁽۷) تقدمت ترجمته في (۱/ ۵۸).

 ⁽٨) حيث يقول: إنَّما لحصر الحُكم على الشّيء مِثل إنَّما القائمُ زيـدٌ أو لحصر الشيء على الحكم مِثل إنما زيد قائم.

⁽٩) أي الزمخشري،

⁽١٠) لفظ (ﷺ) ساقط من (ب) و(ج).

فِي أَمْرِ الإِلَهِ مَقْصُورٌ عَلَى اسْتِثْنَارِ الله تعالى (١) بالوَحْدَانِيَّةِ أَيْ لاَ يَتَجَاوَزُهُ إلَى أَنْ يَكُونَ الإِلَهُ كَغَيْرِهِ مُتَعَدِّداً _كَمَا عَلَيْهِ المُخَاطَبُونَ _ (١).

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي آيَةِ ﴿ أَعْلَمُوا (")أَنَّمَا ٱلْحَيَوْةُ الدُّنْيَا لَعِبُّ وَلَهُوُّ وَزِينَةً وَيَفَاخُو (١٤) ﴾ [الحديد: ٢٠].

أَرَادَ أَنَّ الدُّنْيَا لَيْسَتْ إلاَّ هَذِهِ الأُمُورُ المُحَقَّرَاتُ، أَيْ وَأَمَّـا العِبَـادَاتُ وَالقُرَبُ فَمِنْ أُمُورِ الآخِرَةِ؛ لِظُهُورِ ثَمَرَتِهَا فِيهَا.

وَنَقَلَ المُصَنِّفُ إِفَادَتَهَا الحَصْرَ عَنْ التَّنوخِيِّ (°) أَيْضاً فِي الأَقْصَى القَريب (٢).

- (١) لفظ (تعالى) ساقط من (ب) و (ج).
- (٢) عُرفَ ذلك من قوله: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَنِعِدٌ ﴾ [الانعام: ١٩، النحل: ١٥] أي الله هـو الإلـه المحصور بالوحدانية.
 - (٣) لفظ (أعلموا) ساقط من (أ).
 - (٤) لفظ (وتفاخر) ساقطة من (أ).
- (٥) هو الإمام زين الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، أحد أعيان المئة السابعة للهجرة النبوية، من خلال كتابه الأقصى القريب.
 - (T) البحر المحيط: ٢/ ٢٤٨.
- (٧) هو جمالُ الدُّين عبدالله بنُ يوسفَ بن عبدالله الأنصاري المصري، ولد في القاهرة في ذي القعدة عام (٧٠٨هـ) له مؤلفات كثيرة منها: مغني اللَّبيب، وقطر النَّدى، وشذور الذهب، وأوضح المسالك، توفي سنة (٧٦١هـ). بغية الوعاة: ١٤٧.

إِشَارَةٌ (') إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الجُمْهُورُ: مِنْ بَقَاءِ أَنَّ فِيهَا عَلَى مَصْدَرِيَّتِهَا مَعَ كَفَّهَا بِمَا، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِذَلِكَ _فِيمَا عَلِمْت ('') _ اكْتِفَاءً بِكَوْنِهَا فِيهَا مِنْ أَفْرَاد إِنَّ (''').

وَعَلَى هَذَا مَعْنَى الآيَةِ الأُولَى: مَا يُوحَى إلَيَّ فِي أَمْرِ الإِلَهِ إلاَّ وَحْدَانِيَّتَهُ (¹⁾ - أَيْ لاَ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ مِنْ الإشْرَاكِ .

وَمَعْنَى الثَّانِيَةِ: اعْلَمُوا حَقَارَةً (٥) الدُّنْيَا _أَيْ فَلاَ تُؤْثِرُوهَا عَلَى الآخِرةِ

فَبَقَاءُ أَنَّ فِي الآيتَيْنِ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ كَافٍ فِي خُصُولِ المَقْصُودِ بهِمَا:

⁽۱) (إشارة) مبتدأ مؤخّر، والجار والمجرور ..وهو قوله (وفي قوله) خبر، وقوله (أدعى) مَقُول القَوْل.

أي قال السُّبْكِي مِثْل ما عبَّر ابن هشام: ادعى الزمخشري إفادتها الحَصر؛ ليبيسُن أنَّ الأصح هو رأي الجمهور: أن (أنَّ) بالفتح هي مصدرية، وما زائدة، وإنَّها لا تُفيدَ الحَصْر إلا لكونها مِن أفرادٍ إن بكسر الهمزة لا لذاتها.

⁽٢) لفظ (فيما علمت) ساقط: من (ب) و(ج).

 ⁽٣) أي حَسَبَ عِلمي أنَّهُم لم يُصرِّحوا ببقائِها على مصدريَّتها، ويكفي عن النَّصريح
 بأنَّها من أفراد إن بكسر الهمزة.

وضميرُ فيها يعودُ إلى الآية في الموضعين، وهما قوله: بقاء أن فيها وقوله: بكونها فيها.

 ⁽٤) فالمحْصُورُ فيه المصدرُ وهي الوحْدانيَّة ـ المساوي لِقَولِه: إنَّما هـو إلـه واحدٌ،
 والحصرُ جاء من إنَّما لكسر الهَمزة.

 ⁽٥) أيضاً المعلوم هو حَقارةُ الدُّنيا.

مِنْ نَفْيِ الشَّرِيكِ عَنْ الله تَعَالَى، وَتَحْقِيرِ الدُّنْيَا(١).

⁽١) أي مع قولهِم بمصدريَّتها فإنَّها تكْفي لنفي الشَّريك عن الله وتَحْقيرِ الدنيا.

مُسألة [فائدة وضع الألْفاظِ للمَعانِي ودَلالَتها عليها]

(مِنْ الأَلْطَافِ): جَمْعُ لُطْفِ -بِمَعْنَى مَلْطُوفِ^(۱) - أَيْ مِنْ الأُمُودِ المَلْطُوفِ بِالنَّاسِ بِهَا (حُدُوثُ المَوْضُوعَاتِ اللَّعُويَّةِ) بإِحْدَاثِهِ تَعَالَى، وَإِنْ المَلْطُوفِ بِالنَّاسِ بِهَا (حُدُوثُ المَوْضُوعَاتِ اللَّعُويَّةِ) بإِحْدَاثِهِ تَعَالَى، وَإِنْ قِيلَ : وَاصْبِعُهَا غَيْرُهُ مِنْ العِبَادِ؛ لأَنَّهُ الخَالِقُ لأَفْعَالِهِمْ (۱)؛ (لِيُعَبَّرَ عَمَّا فِي قَيل : وَاصْبِعُهَا غَيْرُهُ مِنْ العِبَادِ؛ لأَنَّهُ الخَالِقُ لأَفْعَالِهِمْ (۱) وَالسَّعَمَّا فِي نَفْسِهِ مِمَّا الضَّمِيرِ (۱) - بفَتْحِ المُوحَدة - أَيْ لَيُعَبِّرُ كُلُّ مِنْ النَّاسِ عَمَّا فِي نَفْسِهِ مِمَّا الضَّعِيرِ اللَّهِ فِي مَعَاشِهِ وَمَعَادِهِ لِغَيْرِهِ (۱) حَتَّى يُعَاوِنَهُ عليه؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلاَلِهِ بِهِ (۱) .

(وَهِيَ) فِي الدَّلاَلَةِ عَلَى مَا فِي الضَّمِيرِ (أَفْيَدُ مِنْ الإِشَارَةِ وَالمِثَالِ) أَيْ الشَّكُلُ (٢)؛ لإَنَّهَا تَعُمُّ المَوْجُودَ وَالمَعْدُومَ، وَهُمَا يَخُصَّانِ المَوْجُودَ المَحْسُوسَ

 ⁽١) لطّف مَصدرٌ يُرادُ به اسم المفعول مِثْل خَلق بمعنى المخْلوق.

 ⁽٢) لأنَّهُ تعالى قال: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُرُ وَمَاتَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] فإذا وضع إنسانٌ اسماً
 لشخص أو لشيء، فالواضعُ الحقيقيُّ هو الله تعالى.

 ⁽٣) ولفظ: (ضمير) أيضاً بمعنى اسم المفعول، أي بمعنى المضمور وهو القلب سُمي
 بذلك؛ لأنَّ الجسم ظاهرٌ والقلبُ الذي هو العقلُ مضمورٌ فيه.

 ⁽٤) الجار والمجرور متعلَّقان بقوله: ليعبَّر.

⁽٥) في (ج): الاستقلال به.

⁽٦) أي إذا أراد شيئاً وعبَّر عنه باللَّفظ الخاصِّ به فإنَّه أَفيَدُ من أن يشير إلَيْه أني أريد هذا.

(وَأَيْسَرُ) مِنْهُمَا أَيْضاً؛ لِمُوافَقَتِهَا لِلأَمْرِ الطَّبيعِيِّ دُونَهُمَا('')؛ فَإِنَّهَا('' كَيْفِيَّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفَسِ الضَّرُورِيُّ (").

(وَهِيَ الأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى المَعَانِي) خَرَجَ الأَلْفَاظُ المُهْمَلَةُ، وَشَمِلَ الحَدُّ المُرَكَّبَ الإِسْنَادِيِّ ـوَهُوَ مِنْ (٤) المَحْدُودِ عَلَى المُخْتَارِ الآتِي فِي مَبْحَـثِ الأَخْبَارِ ـ (٥).

(وَتُعْرَفُ بِالنَّقْلِ تَوَاتُراً) نَحْوُ: السَّمَاءِ، وَالأَرْضِ، وَالحَرَّ، وَالبَرْدِ لِلمَعَانِيهَا المَعْرُوفَةِ، (أَوْ آحَاداً) كَالقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ(١).

(وَباسْتِنْبَاطِ العَقْلِ مِنْ النَّقْلِ) - نَحْوُ الجَمْعِ المُعَرَّفِ بِأَنْ عَامُّ؛ فَإِنَّ العَقْلَ يَسْتَنْبِطُ ذَلِكَ مِمَّا نُقُلَ (٧): أَنَّ هَذَا الجَمْعَ المُعَرَّف (٨) يَصِحُّ الإسْتِئْنَاءُ مِنْهُ، أَيْ إِخْرَاجُ بَعْضِهِ بِإِلاَّ أَوْ إِحْدَى أُخَوَاتِهَا (٩): بأَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ - وَكُلُّ مَا

أو يحملُ شيئاً مماثلاً له كأنْ يريد طعاماً فيضعُ في يده مِثْله وينبَّ ه المخاطب بأنَّهُ يريد مِثْله.

⁽١) ضميرُ المفرد يعودُ إلى الدلالة، وضميرُ التّنبيهِ يعودُ إلى الإشارة والمثال.

⁽٢) أي الألفاظ الدالّة على المعنى المراد.

⁽٣) أي أنَّ التنفس ضَروري، والألفاظ تخرج معه تبعاً له.

⁽٤) لفظ (من) ساقط من (أ).

⁽٥) في (٢/ ١٢٨).

⁽٦) في (أ) و(ب) وللطهر.

⁽٧) عن أثمة اللغة.

⁽A) لفظ (المعرب) ساقط من (أ) و(ج) و(ط).

⁽٩) من أدوات الاستثناء التي يذكُرُها النُّحاة.

صَحَّ الاِسْتِثْنَاءُ مِنْـهُ _مِمَّا لاَ حَصْرَ فِيهِ_ فَهُوَ عَامُّ^(۱) _كَمَا سَيَأْتِي^(۱) _ لِلُزُوْمِ تَنَاوُلِهِ لِلْمُسْتَثْنَى^(۱).

(لاَ مُجَرَّدِ العَقْلِ) فَلاَ تُعْرَفُ بهِ؛ إ<mark>ذْ لاَ مَجَالَ لَهُ فِي ذَلِكَ.</mark>

⁽١) أي أنَّ النَّقل عند اللغويين يدلُّ على أن الموضوعات اللُّغوية تبدلُّ على المعاني حَسبَ ما نُقل عنهم، وقد مثل بال المعرفة الاستغراقية بأَنَّهُ نقبل عنهم أنَّ اللفظ معها عامٌّ بدليل الإخراج من عُمُومه بأدوات الاستثناء.

وقد رتّب الشَّارح على ذلك دليلاً عقلياً من مقدِّمة صُغرى ومقدِّمة كُبرى وحَـلَفَ النتيجة هكذا _ وهو من الشَكل الأول _ ما دخل عليه أل عام لصحة الاستثناء منه، وكل ما يصح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام _ فالنتيجة كل ما دخلت عليه أل فهو عام .

⁽۲) في (۲/ ۲۰۹).

 ⁽٣) أي العقلُ يحكُمُ بعموم أفراد ما ذَخَل عليه ال ؛ لأنَّ ما يستثني هو مَشمُول ضَمن الأَفراد وقد أُخرجَ من هذا العمُوم.

[أقسامُ مَعاني الأَلفَاظ] (وَمَدْلُولُ اللَّفْظِ إمَّا مَعْنَى جُزْنِيَّ أَوْ كُلْيٍّ)

الأوّلُ: مَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ مِنْ الشَّرِكَةِ فِيهِ _كَمَدْلُولِ زَيْدٍ. وَالثَّانِي: مَا لاَ يَمْنَعُ كَمَدْلُولِ الإِنْسَانِ _كَمَا سَيَأْتِي (١) _ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ.

(أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ: مُسْتَعْمَلٌ كَالكَلِمَةِ، فَهِيَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ).

وَالقَوْلُ: اللَّفُظُ المُسْتَعْمَلُ _ يَعْنِي كَمَدْلُولِ الكَلِمَةِ بِمَعْنَى: مَا صَدَقِهَا(٢): كَرَجُلٍ وَضَرَبَ وَهَلْ.

(أَوْ) لَفُظٌ مُفْرَدٌ (مُهْمَلٌ كَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الهِجَاءِ) يَعْنِي كَمَـدْلُولِ(٣)

⁽۱) في (۱/ ۳۷۰).

⁽٢) أي ما يَصدقُ عليه لَفظ كُلمة: كأن يقالَ: رَجُل كلمة، وضَرب كلمة، وَهل كلمة، واللَّفظ إن وضعَ لمعنى سُميَ قولاً مِثْل خالد لإنسان، وإن لم يوضع لمعنى سُمي لفظاً فقط، مِثْل رغْفَج مقلوبُ جعفر، فكلُّ قول هو لفظ، وليس كل لفظ هو قول، فاللفظ أعمّ.

⁽٣) المدلول هو معنى اللفظ، واللَّفظ دالُّ عليه وهُنا يراد ما صدق حروف الهجاء _ أي ما يصدق عليه؛ إذ لفظ الحرف وهو جيم _ لم يُوضع لمعنى؛ لذا سُمِّي مهمالاً والمراد بالمعنى (ج).

أَسْمَاثِهَا نَحْوُ: الجِيمِ، وَاللاَّمِ، وَالسَّينِ أَسْمَاءٌ لِحُرُوفِ جَلَسَ مَثَلاً، أَيْ جِه لَهْ سَهْ(۱).

(أَوْ) لَفْظٌ (مُرَكَّبٌ) مُسْتَعْمَلٌ -كَمَدْلُولِ لَفْظِ الخَبَرِ - أَيْ مَاصَدَقَهُ نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ(٢).

أَوْ مُهْمَلٌ - كَمَدْلُولِ لَفُظِ الهَذَيَانِ - وَسَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ الأَخْبَارِ^(۱) التَّصْرِيحُ بقِسْمَيْ المُرَكَّب مَعَ حِكَايَةِ خِلاَفٍ فِي وَضْعِ الأَوَّلِ وَوُجُودِ الثَّانِي، وَاللَّاقِ المَّانِي، وَاللَّانِي، وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّانِي، وَاللَّانِي، وَاللَّانِي، وَاللَّهُ وَاللْهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُولِ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَالْمُؤْلِقُولِ وَالْمُؤْلِقُولُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُولُولُولُولُولُولُولِ مُنَامِلُولُولُولُولُولُولُولُ لَلْمُ

وَالأَصْلُ: إطْلاَقُهُ عَلَى المَفْهُوم _أَيْ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ^(١).

 ⁽۱) المراد: (ج ل س) ولكنْ زاد عليها هاء السَّكت للوقف عليه؛ لأنَّهُ لا يوقف إلا على ساكن.

ولفظ جيم أسم لـ (جَ) ولفظ اللام اسم لـ (لَ) ولفظ السِّين اسم لـ (سَ)، والمعاني هنا مُهمَلة لا معنى لها.

ملاحظة: الفرق بين المدلول والماصدق.

المدلول: هو معنى ذلك اللَّفظ ومفهومه.

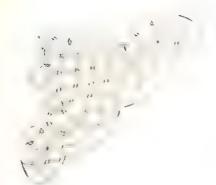
وماصدقه: هو ما يَصلحُ لذلك اللفظ أن يَصدقَ عليه أو يُحمل أو يخبر بـه عنـه، فلفُظُ باب معناه الذي يُغلقُ ويُفتحُ الملصقُ في الجدار.

وماصدقه هو أفراده: هذا الباب، وهذا الباب، وهذا الباب؛ لذلك نقبول: هذا باب لكلّ فرد منها.

 ⁽۲) فيقال: قام زيد. مركّب فكلمة مركّب مصدوقٌ بها على قيام حاصل من ذات،
 والخلاف في هل المركّب موضوعٌ أو لا؟ والثاني المهملُ هل هو موجود أو لا؟

⁽٣) ني (٢/ ١١٨).

 ⁽٤) كما سبق أن مثلنا بمدلول الباب وما صَدَقَه، ولكن الأصل أنَّ كلمة المدلول =





[مَعني الوَضع]

(وَالوَضْعُ جَعْلُ اللَّفْظِ دَلَيْلاً عَلَى المَعْنَى) فَيَفْهَمُهُ مِنْهُ العَارِفُ بوَضْعِهِ لَهُ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الوَضْعِ فِي حَدِّ الحَقِيقَةِ مَعَ تَقْسِيمِهَا إلَى لُغَوِيَّةِ، وَعُرْفِيَّةٍ، وشَرْعِيَّةٍ (١).

وَفِي حَدِّ المَجَازِ مَعَ انْقِسَامِهِ إِلَى مثلِ ذلِك أَيْضَا (٢).

فَالحَدُّ المَذْكُورُ كَمَا يَصْدُقُ عَلَى الوَضْعِ اللَّغَوِيِّ يَصْدُقُ عَلَى العُرْفِيِّ وَالشَّرْعِيِّ.

تُطلقُ على المفهوم وهـ و مـ ا يُفهـمُ مـن اللفظ و لا يُطلـ ق علـى المَاصَــ دَق ؛ لأنَّ المَاصَـدَق: أفراد الشيء وجزئياته ومفهومه ومدلوله: معنى ذلك اللفظ.

 ⁽١) في (٤١٤/١) مِثْل وضع أسد للحيوان المفترس عند أهل اللغة، وَمِثْل دابَّة لذوات الأربع في العُرف، وَمِثْل الصَّلاة لذات الرُّكوع والسُّجود عند أهل الشَّرْع.

 ⁽٢) في (ط): إلى ما ذكر - فإطلاق الأسد على الرَّجل الشُّجاع مجازٌ عند أهل اللغة،
 والدابّة على ما يدبُّ على الأرض مجازٌ عند أهل العرف، وإطلاقُ الصَّلاة على
 الدعاءِ مجازٌ عند أهل الشَّرْع.

 ⁽٣) هو أبو العباس شهابُ الدين أحمد بن أدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي =

إنَّهُمَا('' فِي الحَقِيقَةِ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي المَعْنَى، بِحَيْثُ يَصِيرُ فِيهِ أَشْهَرَ مِنْ غَيْرِهِ('').

نَعَمُ يُعْرَفَانِ فِيهَا بِالكَثْرَةِ المَذْكُورَةِ^(٣).

وَيَزِيدُ العُرْفِيُّ الخَاصُّ بالنَّقُلِ (٤) الَّذِي هُوَ الأَصْلُ فِي اللَّغُوِيُّ (٥). (وَلاَ يُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى) فِي وَضْعِهِ لَـهُ ؛ فَإِنَّ المَوْضُوعَ لِلضَّدَيْنِ _كَالجَوْنِ لِلأَسْوَدِ وَالأَبْيَضِ _ لاَ يُنَاسِبُهُمَا.

المالكي، كان بارعاً بالأصول والفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام والنحو،
 له مؤلفات منها الفروق، توفي سنة (٦٨٤هـ). الأعلام: ١/٩٤.

⁽١) أي العرفي والشرعي.

⁽٢) شرح التنقيح للقرافي: ص ٢٠. يَرى القرافيُّ أَنَّ جَعْل اللفظِ دليلاً على المعنى عند أَهْل اللَّغة. أما عندَ أهل العُرف والشَّرع فإنَّه ليس وضعاً، بل لكثرة استعمال اللَّفظ في ذلك المعنى واشتهارُه عندهم.

 ⁽٣) أي الراجِح أنَّ كثرة الاستعمال ليس هو الذي جعل اللَّفظ يدلُّ على المعنى عند أهل
 العُرف والشَّرع، بل الكثرةُ عَلامةٌ على معرفتهما أنَّ هذا عند أهل العرف وعند أهل
 الشَّرع.

 ⁽٤) أي يُعرفُ العرفيُّ الخاصُّ بكثرة الاستعمال كالعرفيُّ العامُّ ويزيدُ عليه علامةً أخرى
 لمعرفة النقل.

فالرَّفعُ باللَّغة لِرفع الشَّيءِ من أَسْفل إلى أعلى، ثمَّ استعمله النُّحاة لرفع الاسم إعراباً كالفاعل والمبتدأ ونحوهما وعُرفَ ذلك بواسطة النَّقل والاخبار أَنَّهُ صارَ عُرفاً خاصاً بنوع من أنواع الإعراب.

 ⁽٥) أي أنَّ الوضع اللُّغوي: الأصلُ في معرفته أنَّهُ نُقُل إلينا وضعُ هذا اللَّفظ لهذا المعنى.

(خِلاَفاً لِعَبَّادٍ)(١) الصَّيْمَرِيِّ (حَيْثُ أَثْبَتَهَا) بَيْنَ كُلِّ لَفْظٍ وَمَعْنَاهُ(٣). قَالَ: وَإِلاَّ فَلِمَ اخْتَصَّ بِهِ(٣)؟

(فَقِيلَ بِمَعْنَى أَنَهَا حَامِلَةٌ عَلَى الوَضْعِ) عَلَى وَفَقِهَا فَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ (٤). (وَقِيلَ: بَلْ) بِمَعْنَى أَنَّهَا (٥) (كَافِيَةٌ فِي دَلاَلَةِ اللَّفْظِ عَلَى المَعْنَى) فَلاَ يُحْتَاجُ إِلَى الوَضْعِ، يُدْرِكُ ذَلِكَ مَنْ خَصَّهُ اللهُ بِهِ (١) _ كَمَا فِي القَافَةِ (٧) _ وَيَعْرِفُهُ غَيْرُهُ مِنْهُ.

 ⁽١) هو أبو سهل بن سليمان الصيمري - بفتح الميم أشهر من ضَمِّها - نسبة إلى قرية صيمر من آخر عِراق العَجم، وأول عِراق العَرب من معتزلة البصرة، شيخ الإسلام.
 البناني: ١/ ٢٦٥.

 ⁽٢) فالبساط سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّهُ يُبسطُ على الأرض، والقارورةُ سُميَّت بذلك؛ لاستقرار الشيء بها.

⁽٣) وهذا غير مُسلَّم؛ لأنَّ أكثر الألفاظ وضيعت دون مناسبة بين المعنى واللفظ، مِثْل قَلَم لآلة الكتابة، وَمِثْل كرسي لما يُجلسُ عليه، ولو كان الأمر كما يَرى؛ لما اختلف الناس في اللفظ لمعنى واحد.

⁽٤) أي أنَّ المناسبةَ بين اللفظ والمعنى تُدفع لوضع الاسْم للمعنى، كأنْ نرى آلة تَدفعُ الرِّيح للحاضرين فتَحملنا إلى تَسمِيتِها مروحة، وغالباً يكون ذلك في الاسْم المشتَق.

⁽٥) أي المناسبة .

⁽٦) أي دلالة اللَّفظ على المعنى يَدلُّ بواسطة المناسبة دون الحاجة إلى الوضع، بـل يُدركِهُ من خصَّهُ الله تعالى بالرَّبط بين المعنى واللَّفظ الصَّالح له، ومـن لـم يخصُّـه الله بذلك يقلَّد بذلك غيره،

 ⁽٧) القافة جَمعُ قائِف، وو من له خِبرةٌ في نسبةِ الولد إلى أَحَدِ المتنازعَين في نَسَبِهِ
 من خلال ملامح الوجه والعلامات المشتركة بين الولد وأحد المدَّعيين.

قَالَ القَرَافِيُّ: حُكِي أَنَّ بَعْضَهُمْ (١) كَانَ يَدَّعِي أَنَّهُ يَعْلَمُ المُسَمَّيَاتِ مِنْ الأَسْمَاءِ، فَقِيلَ لَهُ [٣١/١] مَا مُسَمَّى آذغاغ - وَهُوَ مِنْ لُغَةِ البَرْبَرِ - فَقَالَ: أَجِدُ الأَسْمَاءِ، فَقِيلَ لَهُ [٣١/١] مَا مُسَمَّى آذغاغ - وَهُوَ مِنْ لُغَةِ البَرْبَرِ - فَقَالَ: أَجِدُ فِيهِ يَبَسَا شَدِيداً، وَأَرَاهُ اسْمَ الحَجَرِ - وَهُوَ كَذَلِكَ.

قَالَ الأَصْفَهَانِيُّ (٢): وَالثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ عَبَّادٍ ^(٣).

(وَاللَّفْظُ) الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى ذِهْنِيَّ خَارِجِيِّ - أَيْ لَهُ وُجُودٌ فِي اللَّهْنِ اللَّهْنِ اللَّهْنِ اللَّهْنِ المَعْدُومِ: بالإِدْرَاكِ، وَوُجُودٌ فِي الخَارِجِ بالتَّحَقُّقِ - كَالإِنْسَانِ (٤) - بخِلاَفِ المَعْدُومِ: فَلاَ وُجُودَ لَهُ فِي الخَارِجِ - كَبَحْرِ زِئْبَقٍ - (مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الْخَارِجِيِّ لاَ اللَّهْنِيِّ فَلاَ وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِيِّ لاَ اللَّهْنِيِّ خِلاَفاً لِلإِمَامِ) الرَّازِي فِي قَوْلِهِ: بالنَّانِي (٥).

قَالَ: لأِنَّا إِذَا رَأَيْنَا جِسْماً مِنْ بَعِيدٍ وَظَنَنَّاهُ صَخْرَةً سَمَّيْنَاهُ بِهَذَا الْإِسْمِ،

⁽١) ينظر شرح التنقيح: ص ٢٠.

⁽۲) هو مُحمَّد بن مَحمود بن محمَّد بن عَبَّاد العجلي، أبو عبدالله شمس الدُّين الأصْفهاني، ولِدَ باصبهان سنة (۲۱٦ه) ثمَّ رَحَلَ إلى بغداد، دَرَّسَ بمصر، وتولى القضاء فيها، كان إماماً متكلماً فقيها أصولياً، توفي سنة (۸۸۸ه). شذرات الـذهب:

 ⁽٣) أي وهو عدم اشتراط المناسبة بين اللفظ والمعنى الموضوع له.

 ⁽٤) فالإنسان له وجودٌ في الدُّهن بأنَّهُ حَيَوان ناطق، وفي الخارج بوجودِ أفرادِه وجزئياتِه:
 وهي زيد وخالد ومحمد؛ لأنَّ الكُليَّ لا وجود له محسوساً في الخارج، بل يتمثَّلُ بأفراده.

 ⁽٥) الجمهور: أنَّ لفظ الإنسان مثلاً موضوعٌ للأفراد المحسُوسة، لا للنَّوع المكوَّن من حياة ونطق.

أما الرازي فأنَّه يرى أنَّهُ موضوع للذهني. المحصول: ١/ ٦٨.

فَإِذَا دَنَوْنَا مِنْهُ وَعَرَفْنَا أَنَّهُ حَيَوَانٌ لَكِنْ ظَنَنَّاهُ طَيْراً سَمَّيْنَاهُ بهِ.

فَإِذَا ازْدَادَ القُرْبُ وَعَرَفْنَا أَنَّهُ إِنْسَانٌ سَمَيْنَاهُ بِهِ ، فَاخْتَلَفَ الإِسْمُ لإِخْتِلاَفِ المَعْنَى الدِّهْنِيِّ ؛ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الوَضْعَ لَهُ (١٠).

وَأُجِيبَ: بأَنَّ اخْتِلاَفَ الإسْمِ لاِخْتِلاَفِ المَعْنَى فِي الذَّهْنِ؛ لِظَنَّ أَنَّهُ فِي الخَارِجِ، الخَارِجِ كَذَلِكَ لاَ لِمُجَرَّدِ اخْتِلاَفِهِ فِي الذَّهْنِ؛ فَالمَوْضُوعُ لَهُ مَا فِي الخَارِجِ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ تَابِعٌ لإِدْرَاكِ الذَّهْنِ لَهُ حَسْبَمَا أَدْرَكَهُ.

(وَقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ) وَالِدُ المُصَنَّفِ هُوَ مَوْضُوعٌ (لِلْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ هُـوَ) أَيْ مِنْ غَيْرِ التَّقْيِيدِ بالذَّهْنِيِّ أَوْ الخَارِجِيِّ، فَاسْتِعْمَالُهُ فِي المَعْنَى فِي ذِهْنِ كَانَ أَوْ خَارِج حَقِيقِيٍّ عَلَى هَذَا دُونَ الأَوَّلَيْنِ (٢).

وَالْخِلْأَفُ - كُمَا قَالَ المُصَنِّفُ - فِي اسْم الْجِنْسِ، أَيْ فِي النَّكِرَةِ (٣) ؟

⁽¹⁾ المحصول: 1/ Nr.

 ⁽٢) فهو مَشْتركٌ بين الذَّهْني والخَارجي، إذ وضع لكلِّ منهما حَقيقة.

⁽٣) الفرق بين النَّكِرة واسم الجنسِ هو: أننا إذا قُلنا: رجلٌ، وأردْنا فَرداً مُبهماً من أفراد الرَّجال غَيرُ معيَّن سُمِّيَ نكرةً، وإنْ أردنا جنس الرجال أي اللَّكر البالغ من بني آدمَ سُمِّى اسم جنس.

وعلى الأول الفَردُ المبهمُ خارجيٌ موجودٌ على الواقع وخارج الذّهن، وقد يكونُ فرداً حقيقياً إذا أشَرنا إلى رجلٍ من قولنا: أَرنِي رَجلاً أو فرداً حكمياً إذا قلنا: أرني رَجلاً أو فرداً حكمياً إذا قلنا: أرني رَجلاً، فالثلاثة كأنّها واحدٌ، وكذا أرني رجالاً، فالثلاثة كأنّها واحد؛ لأنّ أفراد المثال الأول: كلّ رجلين على إنفراد، والثاني: كلّ ثلاثة على انفراد، وكلّ اثنين أو ثلاثة يأتي على سبيل البدل.

وعلى الثاني: المراد الجنس وهو لا وجود له في الخارج، بل في الذُّهن وعندما يشيرُ إلى رجلٌ تقول: هذا فَرْدٌ من أفراد الجنس؛ لأنَّ وَجود الجنس عقليٌّ =

لأِنَّ المَعْرِفَةَ: مِنْهُ مَا وُضعَ لِلْخَارِجِيِّ(''، وَمِنْهُ مَا وُضعَ لِللَّهْنِيِّ('' _ كَمَا سَيَأْتِي('''):

(وَلَيْسَ لِكُلِّ مَعْنَى لَفُظٌ بَلْ) اللَّفْظُ (لِكُلِّ مَعْنَى مُحْتَاجِ إلى اللَّفْظُ) فَإِنَّ أَنْوَاعَ الرَّوَاثِحِ مَعَ كَثْرَتِهَا جِدَّا لَيْسَ لَهَا أَلْفَاظٌ؛ لِعَدَم انْضِبَاطِهَا وَيُدَلُّ عَلَيْهَا النَّفَاظِ، لِعَدَم انْضِبَاطِهَا وَيُدَلُّ عَلَيْهَا بِالتَّقْيِيدِ _ كَرَائِحَةِ كَذَا _ (نَ) فَلَيْسَتْ مُحْتَاجَةً إلَى الأَلْفَاظِ.

وَكَذَلِكَ أَنْوَاعُ الآلاَمِ (0). وَبَلُ هُنَا انْتِقَالِيَّةٌ لاَ إِبْطَالِيَّةٌ (1).

لا وجود له في الخارج إلا بأفراده ولا يُنظرُ إلى عدد الأفراد.

⁽١) مِثْلُ: خالد وزيد، ويسمَّى عَلَمُ شَخْص.

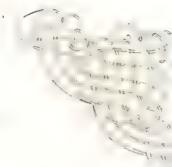
 ⁽٢) مِثْلُ: أسامةُ وضع لجنس الأسد، لكن رُوعي مع الوضع المشخّصات الذّهنية،
 فسمّي علم جنس.

⁽٣) في (١/ ٣٧٧).

 ⁽٤) كرائحة المشك ورائحة الورد وهكذا.

 ⁽٥) يقال: ألم الظهر، وألم البطن، وألم القدمين، وهكذا....
 ولكن في العَصْر الحَديثِ وضع لبعضها أشماءً، فوجَعُ الرأس وضع له لفظ صُداع، وألم العَين وضع له الرَّمَد، وهكذا السَّرطان، والزنتري، والسّلُ.

⁽٦) سبق أن بيَّنا ذلك لمراتٍ عديدة.



[المحكم والمتشابه]

(وَالمُحْكُمُ) مِنْ اللَّفْظِ (المُتَّضِحِ المَعْنَى): مِنْ نَصَّ أَوْ ظَاهِرِ (وَالمُتَشَابهُ مِنْهُ مَا اسْتَأْثَرَ اللهُ أَيُ اخْتَصَّ (بعَلِمهِ) فَلَمْ يَتَّضِحْ لَنَا مَعْنَاهُ (وَقَدْ يُطْلِعُ) أَيْ اللهُ (عَلَيْهِ بَعْضَ أَصْفِيَاتِهِ)؛ إذْ لاَ مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

منه الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ فِي ثُبُوتِ الصِّفَاتِ للهُ(١)، المُشْكِلَةِ عَلَى قَـوْلِ السَّـلَفِ(٢)....السَّـلَفِ(٢)...السَّـلَفِ(٢)...السَّـلَفِ(٢)...السَّـلَفِ(٢)...السَّـلَفِ(٢)...السَّـلَفِ(٢)...السَّـلَفِ(٢)...السَّمَاتِ السَّلَافِ السَّلَافِ (١) السَلَّافِ (١) السَّلَافِ (١) السَّلَ

(۱) التي يسمِّيها علماءُ علم الكلام بالصُّفات الخبريَّة؛ لأنَّ العقلَ يَرفضُها بالنسبة لله؛ لأنَّ بعضها يدلُّ على التجسيم المحال عليه تعالى، لولا ورودُ الخَبَر مِن آيةٍ أو حَديثٍ بها، بخلاف القُدْرة والعِلْم والحياة ونحوها، فإنَّ العقل يَستقِلُّ بإثباتها بالبراهين لله تعالى؛ لأنَّها صفاتُ كمالٍ لا تَدلُّ على الجسميَّة والحدوث ولو لم يَاتِ بها خَبَرٌ من آيةٍ أو حديثٍ.

من الآيات: قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْمَـرْشِ ٱلسَّتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوَقَ ٱلَّذِيهِمْ ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله: ﴿ تَجَرِّي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤].

ومن السُّنة: مِثْل قوله ﷺ: (قلوب العباد بين اصبعين من أصابع الرحمن). مُسْلِم / ٥١.

وقوله ﷺ: (إنَّ الله ينزل في آخر الليل إلى السماء الدنيا).

(٢) حيث قالوا: إنَّ مِثْل هذه النُّصوص نؤمنُ بها، ونفوِّضُ إلى الله المعنى المراد =

بتَفْوِيضِ مَعْنَاهَا إلَيْهِ تَعَالَى كَمَا سَيَأْتِي^(۱)، مَعَ قَوْلِ الخَلَ<mark>فِ بِتَأْوِيلِهَا فِي أُصُولِ</mark> الدَّين^(۱).

وَهَذَا الْإِصْطِلاَحُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْله تَعَالَى ﴿ مِنْهُ مَالِئَتُ مُّ كَنَتُ هُنَ أُمُّ ٱلْكِئَكِ وَمَالًا وَهَذَا الْإِصْطِلاَحُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْله تَعَالَى ﴿ مِنْهُ مَالِئَتُ مُنَّالًا مُعَمِران: ٧] .

(قَالَ الإِمَامُ) الرَّازِيّ فِي المَحْصُولِ (وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ) بَيْنَ الخَواصَّ، وَالعَوَامِّ (لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعاً لِمَعْنَى خَفِيٍّ إِلاَّ عَلَى الخَواصِّ (اللهُ وَالعَوَامِّ (اللهُ عَلَى الخَواصِّ (اللهُ عَلَى الخَواصِّ (اللهُ عَلَى الخَواصِّ اللهُ عَلَى الْكَوَامُ بِمَا هُوَ خَفِيٌّ عَلَيْهِمْ لاَ يُدْرِكُونَهُ (كَمَا يَقُولُ) لإمْتِنَاعِ تَخَاطُب غَيْرِهِمْ مِنْ العَوَامِ بِمَا هُوَ خَفِيٌّ عَلَيْهِمْ لاَ يُدْرِكُونَهُ (كَمَا يَقُولُ) مِنْ المُوتَعَلِّمِ اللهُ عَلَيْهِمْ لاَ يُدْرِكُونَهُ (كَمَا يَقُولُ) مِنْ المُوتَامِ عَنْ المُوتَعَلِمُ المَوْجُودِ وَالمَعْدُومِ كَمَا مَنْ المُوتَعَلِمُ فِي أَوَاخِرُ (٥) الكِتَاب:

⁼ منها؛ لأنَّ الله قد اسْتأثر الله بعلمه بها.

 ⁽١) في بحث أصول الدين: (٣/ ١٣٧٤).

 ⁽۲) اضطر الخَلفُ إلى تأويلها بمعانيها المجازية؛ ليصرفُوها عن المعنى الحَقيقي
عندما ظهر المجسَّمة وأخذوا يستدلُّون بها على جسمية الله تعالى، والجِسمية
محالة عليه؛ لأنَّها حادثة وتَقبلُ الفَناء.

فأوَّلُوا العينَ بالرَّعايـة والعِناية، وأوَّلُوا اليَدَ بالسَّيطرة أو النَّعمـة، وأوَّلـوا النُّـزول بقرب الإجابة، وكُلُّها مَعانِ وَليسَت بذوات.

وقد أخطأ من اتّهم الأشعريّ وأتباعه بإنكارها، فإنّهم لم يَنكرُوها، بل هُم مفوِّضُون عقيدة، والتّأويلُ إلى المعاني المجازيةِ للردِّ على المجسّمة ولتَحُويلها من معنى الذَّوات إلى الصّفات، وسَنبسُطُ الكلامَ عنها أكثر في علم الكلام، إن شاء الله.

⁽٣) المحصول: ١/ ١٨.

 ⁽٤) في (٣/ ١٤٢٩) هو رأي الجمهور، ويَرى ثُبوتَ الحَال بعضُ المعتزلة والباقلاني.

⁽٥) في (ب) و(ط): آواخر.

(الحَرَّكَةُ مَعْنَى تُوجِبُ تَحَرُّكَ الذَّاتِ)(١)، أَيْ: الجِسْمِ، فَإِنَّ هَذَا المَعْنَى خَفِيُّ التَّعَقُّلِ عَلَى العَوَامِّ، فَلاَ يَكُونُ مَعْنَى الحَرَّكَةِ الشَّائِعَ بَيْنَ الجَمِيعِ، وَالمَعْنَى الظَّاهِرُ لَهُ: تَحَرُّكُ الذَّاتِ(٢).

 ⁽١) فهذا خَفيٌ لا يجوزُ وَضعه تعريفاً للحركة؛ لأنَّهُ غير واضح على العَوام.

 ⁽٢) فتعريف الحركة: بأنَّها (تحريك الذَّات) يجوز؛ لأنَّهُ غَير خَفيٌ على العَوام.

مسألة [هل اللغات توقيفية أو اجتهادية؟]

(قَالَ ابْنُ فَوْرَكِ (۱)، وَالجُمْهُورُ: اللَّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةٌ): أَيْ: وَضَعَهَا اللهُ تَعَالَى فَعَبَرُوا عَنْ وَضْعِهِ بِالتَّوْقِيفِ؛ لإِذْرَاكِهِ بِهِ (عَلَّمَهَا اللهُ) عِبَادَهُ (بِالوَحْيِ) إلَى تَعَالَى فَعَبَرُوا عَنْ وَضْعِهِ بِالتَّوْقِيفِ؛ لإِذْرَاكِهِ بِهِ (عَلَّمَهَا اللهُ) عِبَادَهُ (بِالوَحْيِ) إلَى بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ، (أَوْ خَلْقِ الأَصْوَاتِ) فِي بَعْضِ الأَجْسَامِ: بِأَنْ تَدُلُ مَنْ يَسْمَعُهَا مِنْ بَعْضِ الْعَصْرُورِيِّ (أَوْ عَلَيْهَا، (أَوْ)(٢) خَلْقِ (العِلْمِ الضَّرُورِيِّ) [...](١) فِي بَعْضِ العِبَادِ عَلَيْهَا، (أَوْ)(٢) خَلْقِ (العِلْمِ الضَّرُورِيِّ) [...](١) فِي بَعْضِ العِبَادِ بِهَا.

وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الإحْتِمَالاَتِ أَوَّلُهَا (٤)؛ لأِنَّهُ المُعْتَادُ فِي تَعْلِيمِ اللهُ تَعَالَى. (وَعُزِيَ) (٥)، أَيْ: القَوْلُ بأَنَّهَا تَوْقِيفِيَّةٌ (٦) (إلَى الأَشْعَرِيُ).

⁽۱) هو محمَّد بنُ الحسَن بن فورك، أبو بَكر الأنصاري الأصفهاني الشَّافعي، الفَقيه، الأصولي، المتكلم، النَّحوي، الواعظ، الزاهد، له مؤلفاتٌ تبلغ المائة، توفي سنة (۲۰۱ه). طبقات السُّبْكِي: ٤/ ١٢٧.

⁽٢) في (ب): أي خُلقه.

⁽٣) في (ج): زيادة أي خلقه.

⁽٤) أي علمَها اللهُ بالوَحْي.

⁽٥) أي نُسِبَت.

 ⁽٦) ومعنى توقيفيّة: أي إنّها متوَقّفِةٌ على نزول الوَحي، وليست من وضع البَشر
 واجتهادهم،

وَمُحَقَّقُو كَلاَمِهِ _ كَالقَاضِي أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ، وَإِمَامِ الحَرَمَيْنِ، وَغَيْرِهِمَالًا .

وَاَسْتُدِلَّ لِهَذَا القَوْلِ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَعَلَمَ ادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١، أيْ: الأَلْفَاظَ الشَّامِلَةَ لِلأَسْمَاءِ، وَالأَفْعَالِ، وَالحُرُوفِ؛ لِإَنَّ كُلاً مِنْهَا اسْمٌ - أَيْ عَلاَمَةٌ عَلَى مُسَمَّاهُ - وَتَخْصِيصُ الإِسْمِ بِبَعْضِهَا عُرْفٌ طَرَأَ ٣١).

وَتَعْلِيمُهُ تَعَالَى دَالٌ عَلَى أَنَّهُ الوَاضِعُ دُونَ البَشَرِ (١).

(وَ) قَالَ (أَكُثُرُ المُعْتَزِلَةِ) هِيَ (اصْطِلاَحِيَّةٌ)، أَيْ: وَضَعَهَا البَشَرُ وَاحِدٌ وَأَكْثَرُ (٥)، (حَصَلَ عِرْفَانُهَا) لِغَيْرِهِ مِنْهُ (٦) (بالإشَارَةِ، وَالقَرِينَةِ كَالطَّفْلِ)؛ إذْ يَعْرِفُ لُغَةَ (أَبَوَيْهِ) بِهِمَا (٧).

وَاَسْتُدِلَّ لِهَذَا الْقَوْلِ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولِ إِلَّا مِسْلِسَانِ

 ⁽١) أي غير الباقلاني وإمام الحرمين؛ كالماوردي والصَّيرفيُّ والغزالي وغيرهم. البحر المحيط: ٢/ ٢٥٥.

⁽٢) أي لم يَذكروا الأشعري في هذه المشألة.

⁽٣) المراد ما هو أعمُّ من الإسم الذي هو قسيم الحَرفِ والفِعل، فخالد اسم لشخص، وكذا ضَرَبَ لعمل معروف، ومِن للابتداء؛ لأنَّ الاسم بمعنى العَلامة، وتَخصيصُّ النُّحاة لها بمِثْل المثال الأول تعارف عليه النُّحاة، فضَربَ علامة على عمل معروف، ومِنْ علامة على الابتداء.

⁽٤) في (أ): وتعليمية دالٌّ على أنَّهُ تعالى.

⁽٥) في (ط): فأكثر.

⁽٦) أي الواضع البَشري.

⁽٧) أي بالإشارة والقرينة.

قَوْمِهِ عَلَى البعْشَةِ، وَلَوْ كَانَتْ مِلْغَتِهِمْ فَهِيَ (١) سَابِقَةٌ عَلَى البعْشَةِ، وَلَوْ كَانَتْ تَوْقِيفِيَةً - وَالتَّعْلِيمُ بالوَحْيِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ (٢) - لَتَأَخَّرَتْ (٣) عَنْهَا.

(وَ) قَالَ (الأُسْتَاذُ) أَبُو إِسْحَاقَ الإسْفَرايِينِيَ (القَدْرُ المُحْتَاجُ) إلَيْهِ مِنْهَا (فِي التَعْرِيسفِ) لِلْغَيْرِ (تَوْقِيفٌ) يَعْنِي: تَوْقِيفِيٌّ؛ لِدُعَاءِ الحَاجَةِ إلَيْهِ (وَغَيْرُهُ مُحْتَمِلٌ) (لَا كَوْنِهِ تَوْقِيفِياً، أَوْ اصْطِلاَحِيًا (٥٠).

(وَقِيلَ: عَكْسُهُ)، أَيْ: القَدْرُ المُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ اصْطِلاَحِيٍّ (وَغَيْرُهُ مُحْتَمِلٌ لَهُ) وَلِلتَّوْقِيفِي، وَالحَاجَةُ إِلَى الأَوَّلِ^(١) تَنْدَفِعُ بِالإِصْطِلاَحِ.

(وَتَوَقَّفَ كَثِيرٌ) مِنْ العُلَمَاءِ عَنْ القَوْلِ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَقْوَالِ؛ لِتَعَارُضِ أَدِلَّتِهَا .

(وَالْمُخْتَارُ الوَقْفُ عَنْ القَطْعِ) بوَاحِدٍ مِنْهَا؛ لِأِنَّ أَدِلَّتَهَا لاَ تُفِيدُ القَطْعَ. (وَأَنَّ التَّوْقِيفَ)(٧) الَّذِي هُوَ أَوَّلُهَا (مَظْنُونٌ)؛ لِظُهُورِ دَلِيلِهِ(١) دُونَ

⁽١) أي اللغة.

⁽٢) جملة اعتراضية.

 ⁽٣) جواب (لو) فاللغة للقوم حاصِلةٌ، ويبعثُ النَّبيُّ بلسان هؤلاء القوم، فلو كانت توقيفيَّة لما عُرفَت إلا بعد الوحي، وذلك ينافي قوله تعالى: «إلا بلسان قومه».

⁽٤) في (ج): زيادة لفظ (له).

⁽٥) في (أ): واصطلاحاً، وفي (ب) و(ج): واصطلاحياً.

⁽٦) هو القدر المحتاج إلَيْه.

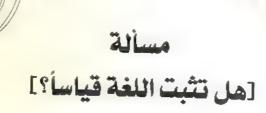
 ⁽٧) أي كون اللغة توقيفية _ وهو رأي الجمهور _ لا التَّوقُف الذي اختاره السُّبْكِي .

 ⁽٨) لذا لم نرجِّحه، ولكن دليله ظاهر الدلالة وهو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَمْ مَادَمُ ٱلْأَسْمَآةَ
 كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]، فالآية ليست نصاً بأنَّ اللغة توقيفية؛ لاحتمال أنَّ الله تعالى =

الإصْطِلاَحِ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ اللَّغَةِ عَلَى البَعْشَةِ أَنْ تَكُونَ اصْطِلاَحِيَّةً ؛ لِجَوَاذِ أَنْ [٣٢/أ] تَكُونَ تَوْقِيفِيَّةً وَيَتَوَسَّطُ تَعْلِيمُهَا بِالوَحْيِ بَيْنَ النَّبُوَةِ وَالرِّسَالَةِ (١).

علّم آدم خصائص الاسماء بـأنّ هـذا الشّيء للغـرض الفلانـي، وهـذا للغـرض
 الفلاني، وهكذا، وهذا الاحتمال جَعلَ الاستدلال بالآية ظنياً.

⁽۱) في (أ): بين الرسالة والنَّبوة _ وهو خطأ؛ إذ المراد أنَّ الله يَبعثُ الرَّجل نبياً ويعلَّمُه اللغة، ثمَّ يعطيه بعد تعلُّمها الرَّسالة فتكونُ توقيفيّة، ويصدق على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إسراهيم: ١٤]، فاللَّسانُ يحصلُ قبل الرَّسالة وبعد النّبوّة.



(قَالَ القَاضِي) أَبُو بَكُرِ البَاقِلاَّنِيُّ (وَإِمَامُ الحَرَمَيْنِ، وَالغَزَالِيُّ، وَالاَمِدِيُّ: لاَ تَثْبُتُ اللَّغَةُ قِيَاساً، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ سُرَيْجِ (''، وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالإَمَامُ) الرَّازِيِّ ('')، فَقَالُوا: تَثْبُتُ: وَالإِمَامُ) الرَّازِيِّ ('')، فَقَالُوا: تَثْبُتُ:

فَإِذَا اشْتَمَلَ مَعْنَى اسْمٍ عَلَى وَصْفِ مُنَاسِبٍ لِلتَسْمِيةِ كَالْخَمْرِ - أَيْ المُسْكِرِ مِنْ مَاءِ العِنَب لِتَخْمِيرِهِ - أَيْ: تَغْطِيبَهِ لِلْعَقْلِ وَوُجِدَ ذَلِكَ الوَصْفُ فِي المُسْكِرِ مِنْ غَيْرِ مَاءِ العِنَب - ثَبَتَ لَهُ بالقِيَاسِ ذَلِكَ مَعْنَى آخَرَ كَالنَّبِيذِ - أَيْ: المُسْكِرِ مِنْ غَيْرِ مَاءِ العِنَب - ثَبَتَ لَهُ بالقِيَاسِ ذَلِكَ مَعْنَى آخَرَ كَالنَّبِيذِ - أَيْ: المُسْكِرِ مِنْ غَيْرِ مَاءِ العِنَب - ثَبَتَ لَهُ بالقِيَاسِ ذَلِكَ الإسْمُ لُغَةً، فَيُسَمَّى النَّبِيدُ خَمْراً فَيَجِبُ اجْتِنَابُهُ بَآيَةِ ﴿ إِنَّمَا الْخَتْرُواَلْمَيْسِرُ ﴾ الإسْمُ لُغَةً، فَيُسَمَّى النَّبِيدُ خَمْراً فَيَجِبُ اجْتِنَابُهُ بَآيَةِ ﴿ إِنَّمَا الْخَتْرُواَلْمَيْسِرُ ﴾ [المائدة: ٩٠] لا بالقِيَاسِ عَلَى الخَمْرِ (٣)، وَسَوَاءٌ فِي الثَّبُوتِ الحَقِيقَةُ، وَالمَجَازُ.

⁽۱) هو أحمدُ بنُ عُمرَ بنِ سريج البغدادي، كانَ يلَقَبُ بالبازُ الأشهب في عصره، وللا وتوفي في بغداد، له ما يقرب من ٤٠٠ مصنَّف، وَلِيَ القَضاء بشيراز، ثمَّ اعتزلَ قام بنصرة المذهب الشافعي وَعَدَّهُ البَعضُ مجدد المائة الثائثة. طبقات الشافعية: ٢/ ٨٧.

⁽Y) المحصول: ٢/ ٤٢٠.

⁽٣) أي أنَّ لفظ الخَمر موضوعٌ حقيقة للمُسكر من ماء العنب وحرِّم؛ لأنَّهُ يخمَّرُ العقل ويغطيه؛ فإذا ظهر مشروبٌ كالوسكي والبيرة إذا شربها الإنسانُ أسكرتُهُ، فإنَّه يُقاسُ لغة على الخمر في الاسم بجامع الإسكار، فيصبحُ مشمولاً بنصُّ الآية، وليس =

(وَقِيلَ: تَثَّبُتُ الحَقِيقَةُ لا المَجَازُ)(١)؛ لإَّنَّهُ أَخْفَضُ رُتَّبَةً مِنْهَا.

(وَلَفُظُ القِيَاسِ) فِيمَا ذُكِرَ (يُغْنِي عَنْ قَوْلِك) أَخْذاً مِنْ ابْنِ الحَاجِب (مَحَلُّ الخِيلافِ مَا لَمْ يَثْبُتْ تَعْمِيمُهُ باسْتِقْرَاءِ)(٢) فَإِنَّ مَا ثَبَتَ تَعْمِيمُهُ بِلْالْكَ مِنْ اللَّغَةِ حَكَرَفْعِ الفَاعِلِ وَنَصْب المَفْعُولِ لَا حَاجَةَ فِي ثُبُوتِ مَا لَمْ يُسْمَعُ مِنْهُ إِلَى القِيَاسِ حَتَّى يُخْتَلَفَ فِي ثُبُوتِهِ (٣).

وَأَشَارَ _كَمَا قَالَ _ بِذِكْرِ قَائِلِي القَوْلَيْنِ إِلَى اعْتِدَالِهِمَا(٤)؛ خِلاَفَ قَوْلِ

بالقياس الأصوليّ على الخَمرة في التحريم بجامع الإسكار، ويترتب على ذلك
 أنّ دلالة الآية عليه قطعية، وأما القياس فظنّيّ.

⁽۱) مثالُ القياس في المجاز: أنَّ لفظ دابَة حقيقةٌ عند أهل اللغة بكلِّ ما يـدبُّ على الأرض، ويُستعملُ مجازاً في الحيوانات ذات الأربع، فإذا قُلنا الشَّاةُ دابةٌ يجوزُ التَّضحيةُ بها، والضَّبع من ذات الأربع فإذا قِسْناه لغة على الشَّاةِ في المجازية نقول: إنَّ حلَّ الشَّاة يشمل الضبع؛ لأنَّهُ من ذوات الأربع فتصِحُ التَّضحية به؛ لأنَّهُ يُسَمَّى شاة مجازاً وهذا مثالٌ فرضيٌّ للتوضيح.

 ⁽۲) ابن الحاجب وضع شرطاً (أنْ يكون مما لم يثبتُ تعميمُه باستقراء)، وهنا أتى بلفظ
القياس، والقياس لا يكون إلا أنْ يكون المقيس عليه ليس شاملاً للمقيس وإلا
فلا فائدة في القياس.

فإذا قلنا: الربا حرامٌ في الحبوب كالقَمح، وأردنا أن نقيس الرُّزُّ فلا موجب لهذا القياس؛ لأنَّ الرز مشمولٌ بالحبوب بداية.

⁽٣) لفظ (به): ساقط من (أ) و(ط).

يقصد بذلك أنَّهُ إذا ثَبتَ عن العرب إن قالت: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ ومثَّلَت بأمثلةٍ للفاعل المرفوع، ثمَّ نطَقًنا بفاعلٍ لم تنطق به لم يصح قياسه على ما نطقت به العرب؛ لأنَّهُ مشمولٌ بداية بالقاعدة العامة.

⁽٤) أي ذكر أسماء القائلين باللغة وأسماء النَّافين له؛ لأنَّ الكلَّ لهم وزنُّهم العلمي =

بَعْضِهِمْ: إِنَّ الأَكْثَرَ عَلَى النَّفْي (١).

وَبَذِكْرِ القَاضِي مِنْ النَّافِينَ: إلَى أَنَّ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْ المُثْبِينَ - كَالآمِدِيِّ - لَمَ لَمْ يُحَرِّرُ النَّقُلِ عَنْهُ (٢)؛ لِتَصْرِيحِهِ بالنَّفْيِ فِي كِتَابِ التَّقْرِيبِ (٢).

ومن خلال ذلك تبين تعادل الرأيين وأنهما مُعتدلان.

⁽١) أي جعلَ النُّفاةُ هم الأكثر، وبناءً على ذلك يَستوجبُ ترجُّح عدم جوازُ القياس.

 ⁽٢) أي ذَكرَ القاضي الباقلاني مع النَّافين؛ ليشيرَ إلى عَدم دِقَّة نقل الآمدي عنه أَنَّهُ من المشتين؛ لأَنَّهُ صرح بالنفي في كتابه التقريب.

⁽٣) التقريب والإرشاد للباقلاني، ص٣٦١.

مسألة [نسبة الألفاظ إلى المعاني عقلاً]

(اللَّفْظُ، وَالمَعْنَى إِنْ اتَّحَدَا)، أَيْ: كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا وَاحِداً.
(فَإِنْ مَنَعَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ)، أَيْ: مَعْنَى اللَّفْظِ المَذْكُورِ (الشَّرِكَةَ) فِيهِ مِنْ الْنَيْنِ مَثَلاً (فَجُزْئِيٌّ)(۱)، أَيْ: فَذَلِكَ اللَّفْظُ يُسَمَّى جُزْئِيًّا كَزَيْدٍ.
(وَإِلاَّ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ الشَّرِكَةَ فِيهِ (فَكُلِّيٌّ)(۱).

⁽١) أي يُرادُ به فردٌ معيَّن فقط، وهذا ينطبقُ على أقسامِ المَعارف عنــدَ النَّحــاة العَلَــم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والضميرُ وهكذا.

فزيدٌ جزئيٌ منسوبٌ إلى الجُزء؛ لأنَّ زيداً مركَّبٌ من إنسانية ومُشَخَصات، أي فيه إنسانية وعلامات تميَّزه وتشخصُه عن بقية أفراد الإنسان، فهو اسم منسوب إلى جُزْئِهِ وهي الإنسانية.

⁽٢) منسوبٌ إلى الكلِّ مِثْل إنسانٌ منسوبٌ إلى الحيوان النَّاطق، فالحيوان النَّاطق كـل واحدهما جُزْءٌ تركَّب منهما الإنسان.

وكلُّ ما هو نُكِرة عند النُّحاةِ فهو كليٌّ عند المناطقة.



- ١ ـ سَوَاءٌ أَمْتَنَعَ وُجُودُ مَعْنَاهُ _ كَالجَمْع بَيْنَ الضِّدَّيْنِ _ (١).
- ٢ ـ أَمْ^(٢) أَمْكَنَ وَلَمْ يُوجَدُ فَرْدٌ مِنْهُ ـكَبَحْرٍ مِنْ^(٣) زِثْبَقِ^(٤)ـ.
 - ٣ _ أَوْ وُجِدَ وَامْتَنَعَ غَيْرُهُ _ كَالإِلَهِ _ أَيْ: المَعْبُودِ بِحَقِّ (٥).
- ٤ _ أَوْ أَمْكَنَ وَلَمْ يُوجَدْ _ كَالشَّمْسِ _ أَيْ الكَوْكَبِ النَّهَارِيِّ المُضييءِ (١).
- (۱) ما دام العَقلُ هو الذي يمنعُ الشَّركة في معناه، فلا عِبرةَ بوجود أفراده في خارج
 الذَّهن أو عدمُ وجودها فيه.
- وكلمة (الجمع بين الضَّدين) يمنعُ حصرها في معنى واحد، بل يدلُّ على كثيرين، والكَثرةُ محالٌ وجودها خارجاً، بل ذهناً فقط.
 - (٢) في (ج) و(ب): أو.
 - (٣) لفظ من ساقط من (أ) و(ب) و(ج).
 - (٤) فإنَّ بحراً من زئبق لا وجود لأفراده في الخارج مع إمكان وجودها.
- (٥) فلفظ إله لا يمنعُ العقل الشركة معه، وله في الخارج فردٌ واحدٌ ومع أَنَّهُ لا يمنع
 الشَّركة بأكثر، ولكن الدليل العقلي يمنعُ غير الواحد.
- (٦) فإنَّ اللفظ يمكنُ إطلاقِه على أفرادٍ من الشُّموسِ إلا أَنَّهُ لا يوجدُ في الخارج إلا فردٌ
 واحدٌ ويجوز العقل وجود أفراد أُخرى.

٥- أَوْ وُجِدَ - كَالإِنْسَانِ - أَيْ: الحَيَوَانِ النَّاطِقِ (''.
 وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَسْمِيةِ المَدْلُولِ بِالجُزْئِيِّ، وَالكُلِّيِّ هُوَ الحَقِيقَةُ، وَمَا هُنَا مَجَازٌ مِنْ تَسْمِيةِ الدَّالِّ بِاسْمِ المَدْلُولِ ('').

⁽١) فإنَّ العَقل لا يمنعُ من إطلاق لفظ إنسان على كثيرين مع وجودهم فعلاً، ويزيـدُ المناطقةُ سادساً: هو أنَّ القسـمَ الخامس مع عدم التَّناهي في الأفراد، والسـادس مع التناهي مِثْل: نجم فإنَّ النُّجومَ أفرادُها محصورةٌ بخلاف الإنسان.

⁽٢) فلفظُ زيدٌ دالٌ، وذاتُه مدلولٌ، والحقيقةُ أنَّ الذات هي المسمَّاة بالجزئي لا اللفظ، وإنَّ أطلقَ على اللَّفظِ وكذا إنسانٌ دالٌّ وحيوان ناطقٌ مدلولٌ فهو الكليُّ لا اللفظ، وإنَّ أطلقَ على اللَّفظِ فهو من باب المجازِ من تسميةِ الدَّال باسم مدلوله.

[أنواع الكلي من حيث معانيه]

١ ـ (مُتَوَاطِئ) ذَلِكَ الكُلِّيِّ (إنْ اسْتَوَى) مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ، كَالإِنْسَانِ:
 فَإِنَّهُ مُتَسَاوِي المَعْنَى فِي أَفْرَادِهِ: مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرِو وَغَيْرِهِمَا.

سُمِيَ مُتَوَاطِئاً مِنْ التَّوَاطُوِ، أَيْ: التَّوَافُقِ؛ لِتَوَافُقِ أَفْرَادِ مَعْنَاهُ فِيهِ.

٢ ـ (مُشَكِّكٌ إِنْ تَفَاوَتَ) مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ بِالشِّدَّةِ أَوْ التَّقَدُّمِ، كَالبَيَاضِ: فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي التَّاتِيَاضِ: فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الوَاجِب قَبْلَهُ فِي المَمْكِنِ (٢).
 فِي المُمْكِنِ (٢).

سُمِّيَ مُشَكِّكاً؛ لِتَشْكِيكِهِ النَّاظِرَ فِيهِ فِي أَنَّهُ مُتَوَاطِئٌ؛ نَظُراً إلَى جِهَةِ الشُّرِرَاكِ الشُيرَاكِ الأَفْرَادِ فِي أَصْلِ المَعْنَى، أَوْ غَيْرُ مُتَوَاطِئٍ؛ نَظَراً إلَى جِهَةِ الإِخْتِلاَفِ.

٣ ـ (وَإِنْ تَعَـدَّدَ)، أَيْ: اللَّفْظُ وَالمَعْنَى _ كَالإِنْسَانِ وَالفَـرَسِ _
 (فَمُتَبَايِنٌ)، أَيْ: فَأَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مَثَلاً مَعَ الآخِرِ مُتَبَايِنٌ؛ لِتَبَايُنِ مَعْنَاهُمَا.

 ⁽١) هذا مثالٌ للتفاوت في الشّدة فإنَّ لفظ البياض يُطلقُ على بياض الثَّلجِ وعلى بياض
 العاج إلا أنَّهُ في الأول أولى فالتَّفاوت بالأولوية .

 ⁽٢) فلفظ الوجود كليّ يطلقُ على وجود الله وعلى وجود المخلوق إلا أنّهُ في الله أسبق من المخلوقين، فالتفاوت في الأوّليّة.

٤ - (وَإِنْ اتَّحَدَ المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ) كَالإِنْسَانِ وَالبَشَرِ فَمُتَرَادِفٌ، أَيْ:
 فَأَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مَثَلاً مَعَ الآخَرِ مُتَرَادِفٌ؛ لِتَرَادُفِهِمَا، أَيْ: تَوَالِيهِمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدِ(١).

(وَعَكُسُهُ)، وَهُوَ أَنْ يَتَّحِدَ اللَّفْظُ وَيَتَعَدَّدُ المَعْنَى _ كَأَنْ يَكُونَ لِلَّفْظِ مَعْنَيَان:

الترادفُ من محاسِن اللَّغة العربية فإنَّ قافية الشَّعرِ إن كانت نونية يأتي بلفظ إنسان، وإن كانت رائية يأتي بلفظ بشر، وإن كانت يائية يأتي بلفظ آدمي. ومن أنكرَ وجود التَّرادف اختلط عليه الأمر، ولم يفرِّق بينَ المفهوم والماصدق. فيُسمَّى الحيوان النَّاطق بالإنسان من حيث المفهوم _ أي معناه _ إما لأنَّة يُنسى أو لأنَّة يَانس، وسُمِّي الحيوان الناطق بالبَشر؛ لأنَّة ظاهرُ البَشرةِ ليس كالحيوانات والطيور؛ لأنَّ بشرتهم غيرُ ظاهرة، وسمى أدمياً؛ من الأدمة وهي الشَّمرة في

ولكن الثلاثة تَصْدُق وتُحمل على شيء واحد يُقال: الحيوان النَّاطق، إنسانٌ، وبَشَرٌ وآدمي، فالمترادفان من حيث مفهوم الكلمة، ومترادفان من حيث المَاصَدَق، والقرآن فيهِ من التَّرادف ما لا يعلمه إلا الله.

اللون.

فالمادةُ التي يُعذَّبُ بها المجرمون تسمَّى ناراً، وجهنَّم، وجحيماً، ولظى، وسَقر وهكذا، وكلُّ اسم له معناه، لكنْ كلُّها تصدُقُ على التي يعذَّبُ فيها الناس.

وكذا اليـوم الآخر، يُسَمَّى القيامة، والحاقة، والقارعة، ويوم الدِّين، والصَّاخة، والطَّامة وهكذا.

فمنكرُ التَّرادف لم يفرِّق بين المفهوم والماصدق، وقد بينا ذلك غيرُ مرَّة.

⁽١) مأخوذةٌ من الرَّاكبين على دائّة واحدةٍ فهما اثنان أحدُهما رديفُ الآخر، والمركوبُ واحدٌ.

٥ _ (إِنْ كَانَ) أَيْ اللَّفْظُ (حَقِيقَةً فِيهِمَا) أَيْ فِي المَعْنَيَيْنِ مَثَلاً _كَالقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَلِلْطُهْرِ _ (١) (فَمُشْتَرَكُ)؛ لإشْتِرَاكِ المَعْنَيَيْنِ فِيهِ.

٦ (وَإِلاَّ فَحَقِيقَةٌ، وَمَجَازٌ) كَالأَسَـدِ لِلْحَيَـوَانِ المُفْتَـرِسِ وَلِلرَّجُـلِ
 الشُّجَاع.

وَلَمْ يَقُلْ: أَوْ مَجَازَانِ أَيْضاً^(٣)، مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَجَوَّزَ فِي اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيِّ^(٣) -كَمَا هُوَ المُخْتَارُ الآتِي^(٤) - كَأَنَه^(٥)؛ لِأَنَّ هَذَا القِسْمَ لَمْ يَثْبُتْ وُجُودُهُ.

. . .

⁽١) في (ط): والطُّهر.

 ⁽٢) أي ذكر السُّبْكِي المجاز بلفظ المفرد فقط، ولم يعطف عليه لفظ (أو مجازان)،
 والمفروضُ أنْ يعطف؛ لوجود مجازين أو أكثر، والحقيقةُ واحدةٌ.

مثالُ ذلك لفظ (يد) حقيقة في الجارحة ومجازٌ في النَّعمَة، والسُّلْطة، والقُوَّة، ومثالُه أيضاً لفـظ (سماء) حقيقةٌ في الجُرم العُلوي، ويستعملُ مجازاً في المطَّر والعشب، قال الشاعر:

إذا نــزلَ السَّــماءُ بــأرض قَــوْم رعيناه يعودُ إلى السَّماء بمعنى العُشب.

⁽٣) مثال ماله مجازٌ دونَ وضعه لحقيقةٍ لها وجودٌ في الخارج، بل في الذّهن والخيال لفظُ (العنقاء، والشُعلوة) يوصَفُ بهما الشَّخص المؤذي مجازاً ولا وجود لحقيقتهما.

⁽٤) في (١/ ١٩٤).

 ⁽٥) عبّر بقوله (كأنّه) ليشير إلى وجوده، ونفيّه غير دقيق.



[أنواع الجزئي]

(وَالْعَلَمُ: مَا)، أَيْ: لَفْظٌ (وُضِعَ لِمُعَيَّنِ) خَرَجَ النَّكِرَةُ(') (لاَ يَتَنَاوَلُ)، أَيْ: اللَّفْظُ (غَيْرَهُ)، أَيْ: غَيْرَ المُعَيَّنِ، خَرَجَ مَا عَدَا العَلَمَ مِنْ أَقْسَامِ المَعْرِفَةِ ؛ فَيْرَ المُعَيَّنِ، وَهُو أَيُّ جُزْئِيُّ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ بَدَلاً فَإِنَّ كُلاَّ مِنْهُمَا وُضِعًا لِمُعَيَّنِ، وَهُو أَيُّ جُزْئِيُّ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ بَدَلاً عَنْهُ ('')، فَأَنْتَ مَثَلاً وُضع لِمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ أَيِّ جُزْئِيُّ ('') وَيَتَنَاوَلُ جُزْئِيًا آخَرَ بَدَلَهُ وَهَلُمَّ، وَكَذَا البَاقِي ('').

(فَإِنْ كَانَ التَّعَيُّنُ) فِي المُعَيَّنِ (خَارِجِيًا فَعَلَمُ الشَّخْصِ)(٥)، فَهُــوَ مَــا

مِثْلُ: كتاب، ودار، ورجل، وإنسان.

⁽١) النَّكرةُ لفظٌ وضعَ لمعنى غيرِ معيَّن، بل مبهم يمكنُ أن يراد به كلُّ فَردٍ تحققَ فيه المعنى.

⁽٢) المراد ببقيَّة المعارف: الضَّميرُ، والإشارةُ، واسم الموصول.

⁽٣) (فأنت) وضعت للمخاطب الذي أمامَك، وبإمكانِك أن تتحوَّلَ إلى آخَرَ أمامك، وتقول له: (أنت) بدلاً من الأول، بخلاف نحو محمَّد، فإنَّه معيَّنُ بشخصٍ، فلو تحوَّلت إلى شخص آخر لم يتناوله.

 ⁽٤) فلفظ (هذا) يُراد به مشار إلَيْه مفرد مذكر، ومع أنك تشير إلى شيء وبإمكانـك أن تستعمل اللفظ بمعنى آخر بدلاً من الأول وهكذا الذي صلى مثلاً.

 ⁽٥) أي يراد به شخص معين الأنة وضع له خاصة.

وُضع لِمُعَيَّنِ فِي الخَارِجِ لاَ يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ مِنْ حَيْثُ الوَضْعُ لَهُ فَلاَ يَخْرُجُ العَلْمُ العَارِضُ الإشْتِرَاكِ، كَزَيْدٍ مُسَمَّى بهِ كُلِّ مِنْ جَمَاعَةٍ (١).

(وَإِلاَّ)، أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ التَّعَيُّنُ (٢) خَارِجِيّاً -بِأَنْ كَانَ ذِهْنِيَّا - (فَعَلَمُ الجِنْسِ)، فَهُوَ مَا وُضع لِمُعَيَّنٍ فِي الذَّهْنِ - أَيْ مُلاَحَظِ الوُجُودِ فِيهِ - كَأُسَامَةَ عَلَمٌ لِلسَّبْعِ - أَيْ لِمَاهِيَّتِهِ الحَاضِرةِ فِي الذَّهْنِ - (٣).

أ _ علم الشخص: لفظٌ وضع علامةً على مُسمَّى معيَّن ومشخَّص في الخارج،
 مِثْلُ: محمد وخالد، وعمَّان، والعراق.

ب _ علم الجنس: اسمٌ وضع علامةُ لمسمى معين ومشخّص في النّهن _ أي لايرادُ فردٌ معينٌ ولافرد مبهم، بل يُراد به هذا الجنسُ المتصوَّرُ في النّهن مع مراعاة المشخّصات الخاصة بذلك الجنس التي تمينٌ و عن غيره، وقد وضعت العربُ بعض الأعلام لجنسٍ معينٍ ومشخّص في الذّهن، فأسامةُ وضعوه لجنسِ الحيوان المفترس لا لفردٍ منه مع مراعاة مشخصات ذلك الجنس، كأنْ يتصور له لبد وأنيابٌ وشعرٌ خاصٌ بذلك الجنس فسمّوهُ علم جنس؛ ولذلك يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ويبتدأ به، وجميع أسماء الكتب علم جنس.

ج _اسم الجنس: اسم وضع للجنس أيضاً ولكنّه وضع خال من المشخصات ولكن لا يراد به عندما يطلق فرد منه بل الماهية والحقيقة _وهي الحيوان المفترس. مِثْلُ: لفظ أسد وضع لهذه الماهية المفترسة دون ملاحظة المشخصات الخاصة به، وهذا وان كان يراد به الجنس فإنه يعامل معاملة النكرة في اللفظ.

 ⁽۱) فإذا اجتمع عدد اشتخاص كل واحد منهم اسمه زيد فإن هذا الاشتراك طارئ؛
 لأنَّ كلاً منهم قد وضع له الاسم استقلالاً وعلى انفراد.

⁽٢) في (أ) و (ج): التعيين.

 ⁽٣) وإليك الفرق بين عَلَمَ الشخص، وبين علم الجنس، وبين اسم الجنس، وبين
 النكرة:

(وَإِنْ وُضِع) اللَّفْظُ (لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ)، أَيْ: مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعَيِّنَ (١) فِي الخَارِجِ، أَوْ الذِّهْنِ (فَاسْمُ الجِنْسِ) كَأْسَدِ اسْمٌ لِلسَّبْع، أَيْ لِمَاهِيَّتِهِ.

وَاسْتِعْمَالُهُ فِي ذَلِكَ [...] (٢) أَنْ يُقَالُ: أَسَدٌ أَجْرَأُ مِنْ ثَعَلَبِ (٣) _ كَمَا يُقَالُ: أَسَدٌ أَجْرَأُ مِنْ ثَعَلَبِ (٣) _ كَمَا يُقَالُ: أُسَامَةُ أَجْرَأُ مِنْ ثُعَالَةٍ (٤).

وَالدَّالُّ عَلَى اعْتِبَارِ التَّعَيُّنِ فِي عَلَمِ الْجِنْسِ: إَجْرَاءُ (٥) الأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ لِعَلَمِ الشَّخْصِ عَلَيْهِ ؛ حَيْثُ [...] (١) مُنِعَ من (٧) الصَّرْفَ مَعَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَأُوقِعَ الحَالُ مِنْهُ _ نَحْوَ هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً.

وَمِثْلُهُ فِي التَّعْيِينِ المُعَرَّفُ بلامِ الحَقِيقَةِ [اُ٣٣] نَحُوُ: الأَسَدُ أَجْرَأُ مِنْ الثَّعْلَبِ(٨).

د ـ النكرة: هي لفظ وضع لفرد مبهم من أفراد الجنس فلفظ أسد يُسمَّى نكرة إذا
 أريد فرد واحد ولكنه مبهم يصلح إطلاقه على كل فرد من أفراد السباع/ ينظر البحر
 المحيط ٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٦.

⁽١) في (أ) يتعين.

⁽۲) في (أ): زيادة لفظ (كأن).

⁽٣) في (ط): من ثعالة.

⁽٤) هنا في الأول أريد الجنس فقط وفي الثاني أريد الجنس مع مشخّصاته و لا يُسراد الأفراد، إذ قد يكون بعض أفراد النَّعلب أجرأ من بعض أفراد الأسود، بخلاف المجنس فإنَّ جنس الأسود أجرأ من جنس النَّعالي.

⁽٥) في (أ): جرى.

⁽٦) في (أ) و(ب) و(ج): زيادة لفظ (مثلاً).

⁽٧) لفظ (من) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٨) المراد بلام الحقيقة هي (ال) الدَّالة على أنَّ المراد بما بعدها حقيقة هذا =

كَمَا أَنَّ مِثْلَ النَّكِرَةِ فِي الإِبْهَامِ المُعَرَّفُ بِلامِ الجِنْسِ بِمَعْنَى بَعْضٌ غَيْرُ مُ مُعَيَّن نَحْوُ: إِنْ رَأَيْت الأَسَدَ _ أَيْ فَرْداً مِنْهُ _ فَفِرَّ مِنْهُ (١).

وَاسْتِعْمَالُ^(٣) عَلَمِ الجِنْسِ، أَوْ اسْمِهِ مُعَرَّفاً، أَوْ مُنَكَّراً فِي الفَرْدِ المُعَيَّنِ، أَوْ المُعَيَّنِ، أَوْ المُعَيَّنِ، أَوْ المُبْهَمِ – مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُهُ عَلَى المَاهِيَّةِ – حَقِيقِيٍّ (٣)، نَحُوُ هَذَا أُسَامَةُ، أَوْ الأَسَدُ، أَوْ أَسَدا فَفِرَّ مِنْهُ (١٠). الأَسَدُ، أَوْ أَسَدا فَفِرَ مِنْهُ (١٠).

وَقِيلَ^(°): إنَّ اسْمَ الجِنْسِ -كَأْسَدِ وَرَجُلٍ - وُضعَ لِفَرْدِ مُبْهَمٍ كَمَا يُؤْخَذُ مَعَ تَضْعِيفِهِ مِمَّا سَيَأْتِي (¹⁾ أَنَّ المُطْلَقَ: الدَّالُّ عَلَى المَاهِيَّةِ بلاَ قَيْدٍ، وَأَنَّ مَنْ زَعَمَ دَلاَلَتَهُ عَلَى الوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ تَوَهَّمَهُ النَّكِرَةَ (^{٧)}.

النّوع، وليس أفرادُه.

ففي المثال المذكور أنَّ حقيقة الأُسود أَجراً من حقيقة الثَّعالِب، ولو راعينا الأفراد لربَّما يَحصلُ الكَذب عندما نَجدُ بعضَ الثَّعالب أجراً من بعض الأُسود.

⁽١) الواقع أنَّ لام الجنسِ أيضاً يُرادُ بما دَخلَت عليه الجنس، لا الأفراد إلا إذا اقْترنَ بقرينةِ تدلُّ على إرادة فَردِ منه كما في المثال المذكور.

⁽٢) استعمال (مبتدأ) خبره لفظ (حقيقي).

⁽٣) أي إذا أشرنا إلى فردٍ من أفراد الجنس وأطلقنا عليه لفظ عَلمَ الجنس أو المعرّف بلام الحقيقة ، أو باسم الجنس فهل هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز، الجواب: أنّه حقيقيٌ ؛ لأنّ كلّ فردٍ من أفراد الجنس يحتوي على الجنس، فالإشارةُ إلى الجنس الموجود في الفرد لا إلى الفرد.

⁽٤) هنا كلمة (ففرَّ منه) قرينةٌ على أنَّ المرادَ فردُّ منه.

 ⁽٥) هو قول ابن الحاجب في شرح المفصل. تشنيف المسامع: ٢١٤/١.

⁽٦) في (٢/ ١٣٧).

 ⁽٧) حصل هذا التَّوهم من أنَّ النَّكرة واسم الجنس يمِثلُ لها بمثالٍ واحدٍ، مِثْل أسد، =

فَالمُعَبَّرُ عَنْهُ هُنَا باسْمِ الجِنْسِ هُوَ المُعَبَّرُ عَنْهُ فِيمَا سَيَأْتِي بالمُطْلَقِ نَظَراً إِلَى المُقَابِلِ فِي المُوْضِعَيْنِ(١).

وَمَا يُؤْخَذُ^(۲) مِنْ هَذَا الآتِي - مِنْ إطْلاَقِ النَّكِرَةِ عَلَى الدَّالِّ عَلَى وَاحِدِ غَيْرِ مُعَيَّنِ، وَالمَعْرِقَةِ عَلَى الدَّالُّ عَلَى وَاحِدِ مُعَيَّنِ - صَحِيحٌ^(۲)، كَالمَأْخُوذِ مِمَّا تَقَدَّمَ صَدْرَ المَبْحَثِ: مِنْ إطْلاَقِ النَّكِرَةِ عَلَى الدَّالُّ عَلَى غَيْرِ المُعَيَّنِ مَاهِيَّةً كَانَ، أَوْ فَرْداً، وَالمَعْرِفَةِ عَلَى الدَّالُ عَلَى المُعَيَّنِ كَذَلِكَ (١).

⁼ ولكن الفرق أنَّ إطلاقَهُ ويراد به الجنس يُسَمَّى مطلقاً، وإن أريدَ به فردٌ مبهم يُسَمَّى نكِرةً.

⁽١) فلفظُ أسد إذا أريد به الجنس هنا يُسمَّى اسم جنس لمقابلته لعلم الجنس. وعندما يُطلقُ في بحث المطلَق والمقيَّد يُسمَّى مطلقاً؛ لأنَّهُ مقابل المقيد هناك.

⁽٢) في (أ): وما يوجد.

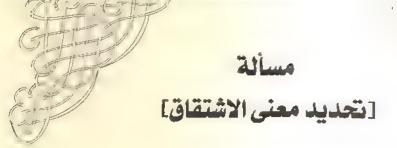
⁽٣) ما في قوله (ما يؤخَذ) موصولة مبتدأ، صِلتها جملةُ (يؤخذ) ولفظ (الآتي) نائِبُ فاعل لقوله يُؤخذ، وقوله (صحيح) خبر ما.

وجه الصُّحة: أنَّ ما تقدَّم من إطلاق لفظ النَّكِرة على غير معيَّنِ يشملُ الماهية غير المعيَّنة، مِثْل أسد، يراد به الجنسُ، والفَردُ غير المعيَّن مِثْل لفظ أسد لفردٍ من الأسود ومبهم يُراد به النكرة.

وكذا إطلاق لفظ المعرفة على الماهية، مِثْل أسامة المسمَّى علَم الجنس، وعلى الفرد مِثْل خالد لفردٍ معيَّن.

وما يأتي في (٢/ ٧١٣)، هو نوعٌ من هذين النَّوعين.

⁽٤) أي إما دالٌّ على ماهيةٍ معيَّنةٍ، وهو علَم الجنس أو فردٍ معيَّنٍ وهو علَم الشَّخص.



(الإشتِقَاقُ) مِنْ حَيْثُ قِيَامُهُ بِالفَاعِلِ('): (رَدُّ لَفُظ إِلَى) لَفُظ (آخَرَ) بِأَنْ يَحْكَمَ بِأَنَّ الأَوَّلَ مَأْخُوذٌ مِنْ الثَّانِي - أَيْ فَرْعٌ عَنْهُ - (وَلَوْ) كَانَ الآخَرُ (مَجَازاً المُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَى) بِأَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي فِي الأَوَّلِ (وَالحُرُوفِ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي النَّاطِقِ مِنْ النَّطْقِ ('') المُعْنَى الدَّلالَةِ مَجَازاً - كَمَا فِي النَّاطِقِ مِنْ النَّطْقِ ('') بِهِمَا عَلَى تَرْتِيبٍ وَاحِدٍ - كَمَا فِي النَّاطِقِ مِنْ النَّطْقِ ('') بمعْنَى الدَّلالَةِ مَجَازاً - كَمَا فِي قَوْلِك: الحَالُ نَاطِقَةٌ بمَعْنَى الدَّلالَةِ مَجَازاً - كَمَا فِي قَوْلِك: الحَالُ نَاطِقَةً بمَكَانًا - أَيْ دَالَّةٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ لاَ يُشْتَقُ مِنْ المَجَازِ _كَمَا فِي الأَمْرِ بِمَعْنَى الفِعْلِ^(٤) مَجَازاً _كَمَا سَيَأْتِي (^{٥)} _ لاَ يُقَالُ مِنْهُ: آمِرٌ، وَلاَ مَأْمُورٌ مَثَلاً، بِخِلاَفِهِ بِمَعْنَى القَوْلِ حَقِيقَةً.

⁽١) في (ط): بالفعل.

⁽٢) في (أ) و (ب) و (ج): (يكون) بالياء.

 ⁽٣) فهنا (ناطق) اسم الفاعل، جاء على ترتيب حروف المصدر وهو النُطق، ومعناهما متَّجدان ومتناسبان.

⁽٤) الأمر حقيقة لفظٌ وضع لطلبِ حصولِ الفِعل مِثْلُ اضرب، وقد يُطلقُ على الفعل ممان معازاً مِثْل قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرَهُمْ فِي ٱلْأَمْنِ ﴾ [آل معران: ١٥٩] أي في الفِعل الذي تريدُ فعله.

⁽٥) في (٢/ ٢٥٥).

وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِ الغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ "إِنَّ عَدَمَ الإِشْتِقَاقِ مِنْ اللَّهْ ظِ مِنْ عَدَمَ الإِشْتِقَاقِ مِنْ اللَّهْ عَلَمَ الإِشْتِقَاقَ مِنْ المَجَازِ (٢) _ كَمَا فَهِمَهُ عَنْهُمْ المُصَنِّفُ (٣).

وَأَشَارَ بِلَوْ _ كَمَا قَالَ _ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ العَلاَمَةَ لاَ يَلْزَمُ انْعِكَاسُهَا فَلاَ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الإِشْتِقَاقِ وُجُودُ الحَقِيقَةِ (٤).

ثُمَّ مَا ذَكَرَ تَعْرِيفٌ لِلإِشْتِقَاقِ المُرَادِ عِنْدَ الإِطْلاَقِ _ وَهُوَ الصَّغِيرُ (٥). أَمَّا الكَبيرُ فَلَيْسَ فِيهِ التَّرْتِيبُ، كَمَا فِي الجَبْدِ وَجَذَبَ (٦). وَالأَكْبَرُ لَيْسَ فِيهِ جَمِيعُ الأُصُولِ، كَمَا فِي الثَّلْمِ وَثْلَبَ (٧).

⁽¹⁾ Ilamania (1)

⁽٢) لا يلزمُ من كون عدم الاشتقاق من المجاز أنّه لا يُشتقُ منه، فالمصنّفُ نسبَ إلى الغزاليِّ وغيره بأنّهم يمنعونَ الاشتقاق من المجاز؛ لأنَّ من علاماته أنّه أحياناً لا يُشتقُ منه وما لا يشتقُ منه هو المجاز، إذن الاشتقاق خاصِّ بالحقيقة، والواقع جواز الاشتقاق من المجاز كما في المثال (الحال ناطقة) وقد لا يشتقُ منه مِثْل الأمر بمعنى الفعل.

⁽٣) في منع الموانع: ص ٢٩١.

⁽٤) إذ الاشتقاق ليس لازماً لها لا يفارقها، بل قد يأتي بالمجاز بها فيُقالُ: كلَّما وجِدَ عدمُ الاشتقاق .

 ⁽٥) سُمّي صغيراً؛ لأنَّ معنى المشتق يُفهم أخذه من المشتق منه دون عناء لاتفاقِهما
 في ترتيب الحروف.

 ⁽٦) فالحروف هنا متَّفقَة ولكن حَصلَ تقديمٌ وتأخيرٌ فيها.

 ⁽٧) فهنا ثلب مشتق من الثّلم الأولى بالباء والثانية بالميم، والمعنى واحد مع تغيير لبعض الحروف.

وَيُقَالُ أَيْضاً: أَصْغَرُ، وَصَغِيرٌ، وَكَبيرٌ، وَأَصْغَرُ، وَأَوْسَطُ، وَأَكْبَرُ^(٧). (وَلاَ بُدًّ) فِي تَحَقُّقِ الإِشْتِقَاقِ (مِنْ تَغْييرٍ) بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ^(٢):

١ = تَحْقِيقاً - كَمَا فِي ضَرَبَ مِنْ الضَّرْبِ^(٣) - وَقَسَّمَهُ فِي المِنْهَاجِ خَمْسَةَ
 عَشَرَ قِسْماً (١).

(١) يراجع في ذلك البيان والإيضاح لفهم متن مراح الأرواح - تحقيقنا -: ص٢١.

(٢) ني (ب): تحقيق.

(٣) فهنا حصل التغيير، فالراء في المصدر ساكنة، وفي الفعل المشتق مفتوحة.

(٤) واليك أقسام التغيير:

١ _ زيادة حرف مِثْلُ: كاذب من الكَذبِ.

٢ _ بزيادة حركة مِثْلُ: ضَرَب من الضَرْب.

٣ - زيادة حركة وحرف مِثلُ: ضارب من الضَرْبِ.

عن اللَّماب،
 عرف مِثلُ: ذَهَبَ من الذَّهاب،

منقصان حركة مِثْلُ: سُفْرٍ جمع سافر من سَفَرٍ.

٦ بنقصان حركة وحرف مِثْلُ: صَبَتْ من الصّبابة.

٧ _ زيادة حرف ونقصان آخر مِثْلُ: مِدَحرج من دحراج.

٨ = زيادة حركة ونقصان حركة مِثْلُ: حَذِرٍ من الحَلَرِ.

٩ - زيادة حرف ونقصان حركة مِثْلُ: عادٌ من عِدَة.

١٠ زيادة حركة ونقصان حرف مِثْلُ: رَجَعَ من رُجْعَى.

١١ ـ زيادة حرف مع زيادة حركة ونقصانها مِثْلُ: إضْرِبْ من الضَرْبِ.

١٢ _ زيادة حركة مع زيادة حرف ونقصه مِثْلُ: خَافَ من الخَوْفِ.

١٣ _ نقصان حرف مع زيادة حركة ونقصها مِثْلُ: عِدْ من وَعَدّ.

١٤ _ نقص حركة مع زيادة حرف ونقصائه مِثْلُ: كَالٌ من الكلالةِ.

٢ - أَوْ تَقْدِيراً - كَمَا فِي طَلَبَ مِنْ الطَّلَب، فَيُقَدَّرُ أَنَّ فَتْحَةَ اللَّمِ فِي الفِعْلِ غَيْرُهَا فِي المصَّدْرِ - كَمَا قَدَّرَ سِيبَوَيْهِ: أَنَّ ضَمَّةَ النُّونِ فِي جُنْبٍ جَمْعاً غَيْرُهَا فِيهِ مُفْرَداً (۱) . . .] (۱).

وَلَوْ قَالَ: تَغَيُّر بِتَشْدِيدِ اليَّاءِ كَانَ أَنْسَبَ (٣).

(وَقَدْ يَطّرِدُ) المُشْتَقُ (كَاسْمِ الفَاعِلِ) نَحْوُ ضَارِبٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَقَعَ مِنْهُ الضَّرْبُ(؛).

(وَقَدْ يَخْتَصُّ) بِبَعْضِ الأَشْيَاءِ (كَالقَارُورَةِ) مِنْ القَرَادِ لِلزُّجَاجَةِ المَعْرُوفَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ مَقَرٌّ لِلْمَاثِعِ كَالكُوزِ (٥٠).

اولات حرف وحركة معا مع نقصان حرف وحركة معا مِثْلُ: إرم، من رَمْي.
 الا عِبرةَ بحركة الإعراب إلا في بعض الأمثلة؛ لضرورة التَّمثيل؛ لفقدان الوَزن لولا
 اعتبار الإعراب، انظر حاشية البناني على المحلى: ١/ ٢٨٣.

 ⁽١) لأنَّ هذا اللفظ يطلقُ على المفرد كما يُطلقُ على الجمع يقال: رجلٌ جنُبٌ ورجالٌ
 حنُثٌ.

⁽٢) في (ج): زيادة كلمة (أو مثنى).

⁽٣) وجه الأنسبيّة: أنّ الاشتقاق هو نفس التغيير الذي يحصلُ على الكلمة، والحاكم على الكلمة بأنّها مشتقةٌ لا تأثير له على ذلك، فلا تغيير من قبله، بل التغيّر حاصلٌ دون تدخله في التغيير.

 ⁽٤) فإنَّ لفظ ضارب يوصفُ به كلُّ من حَصَل منه الضَّرب.

⁽٥) فلفظ (قارورة) صارَ اسْماً لهذه الزُّجاجة، وكأنَّنا تناسينا أنَّها سُمِّيت بـذلك؛ لأنَّ السَّائل يقرُّ فيها، ولو كان وضع الاسم أولاً لها بهذا الاعتبار إلا أنَّهُ نُسيَ وصارَ الوصفُ كأنَّهُ اسم لهذه القارورة؛ لذا لا يتعدى إلى كلِّ ما يقرُّ فيه السَّائل.

(وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَصْفٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشْنَقَ لَهُ مِنْهُ)(١)، أَيْ: مِنْ لَفْظِهِ (اسْمٌ خِلاَفاً لِلْمُعْتَزِلَةِ)(٢) فِي تَجْوِيزِهِمْ ذَلِكَ؛ حَيْثُ نَفَوْا عَنْ الله تَعَالَى صِفَاتِهِ

- (١) وعلى هذا لا يمكنُ أنْ نصفَ أحداً بأنَّهُ ذابعٌ أو قاتلٌ ما لم يَقع منه الذَّبعُ أو القَتل،
 ولا كاتبٌ ما لم تقع منه الكتابة. . وهكذا.
 - (٢) لله تعالى نوعان من الصفات: صفاتُ الذات، وصفاتُ الأفعال.

أما صفاتُ الأفعال: فهي التي يتَّصفُ بها وبضدها مِثْلُ محيي ومميت، وقـابض وباسط، ومُعِز ومُذِل.... وهكذا.

وأما صفات الذَّات: فهي التي يتَّصف بها ولا يتَّصف بضدها، وهي عشرون صفة على التفصيل الآتي:

١ - الوجود: وهي صفة نفسية ، سُميت بذلك ؛ لأنَّ وجودَ الشَّيء هو عينه ونفسه .
٢ - السّلبية : وهي خمسة سُمِّيت بذلك ؛ لأنَّها عندما تُذكرُ يُذكرُ معها سَلبُ أضدادها فتقول : واحدٌ لا مشاركَ له ، وقديمٌ ليس بحادث ، وباق لا يَطرأُ عليه العَدمُ ، مخالِفٌ للحوادث لا شيء يُماثلُه ، قائمٌ بنفسه لا يحتاج إلى محل أو مخصص .

٣ ـ صفات المعاني: أي هي مصادرُ وأحداث قائمةٌ بالذات، وهي سبعة: القُدرة،
 والإرادة والعِلمُ، والحياةُ، والسَّمعُ، والبَصرُ، والكلام.

٤ ـ الصفات المعنوية: أي منسوبة إلى المعاني؛ لأنَّها مشتقة منها، وهي: كونه قادراً، مريداً، عالماً حيّاً، سميعاً، بصيراً، متكلِّماً.

والتي أنكرها المعتزلة هي المعاني بحجَّة أنَّ الله قديمٌ وصفاتُه لا بدَّ أن تكونَ قديمة ، فعند ذلك يلزمُ تعدد القدماء ، والمفروض أنْ يكونَ القديمُ واحداً فقط ، وجوابُ أهل السنة : أنَّ الممنوعَ تعدُّدُ ذوات قديمةٍ أما ذاتٌ واحدةٌ ولها صفاتٌ عديدةٌ فلا مانع ؛ لأنَّ قِدَمها تابعٌ لقدم الذات ، والممنوعُ هو تعدُّد قدماء لذاتهم .

أما الصفات المعنوية: فإنَّهم يقولون بها لا باعتبارها صفات، بل هي عيْن =

الذَّاتِيَّةَ: كَالعِلْمِ، وَالقُدْرَةِ وَوَافَقُوا عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ مَثَلاً، لَكِنْ قَالُوا: بذَاتِهِ لاَ بصِفَاتٍ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا، مُتَكَلِّمٌ لَكِنْ بمَعْنَى أَنَّهُ خَالِقٌ الكَلاَمِ (١) فِي جِسْمٍ كَالشَّجَرَةِ الَّتِي سَمِعَ مِنْهَا مُوسَى _عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ _ ؛ بنَاءً عَلَى أَنَّ الكَلاَمَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ إلاَّ الحُرُوفَ وَالأَصْوَاتِ المُمْتَنِعَ اتِّصَافُهُ تَعَالَى بها.

فَفِي الحَقِيقَةِ لَمْ يُخَالِفُوا فِيمَا هُنَا؛ لأِنَّ صِفَةَ الكَلاَمِ بمَعْنَى خَلْقِهِ ثَابِتَةٌ لَهُ تَعَالَى.

وَبَقِيَّةُ الصَّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ لاَ يَسَعُهُمْ نَفْيُهَا ؛ لِمُوَافَقَتِهِمْ عَلَى تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عَنْ أَضْدَادِهَا.

وَإِنَّمَا يَنْفُونَ زِيَادَتَهَا عَلَى الذَّاتِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا نَفْسُ الذَّاتِ: مُرَتَّبِينَ ثَمَرَاتِهَا عَلَى الذَّاتِ ـ كَكُوْنِهِ عَالِماً قَادِراً؛ فَرُّوا بِذَلِكَ مِنْ تَعَدُّدِ القُدَمَاءِ.

عَلَى أَنَّ تَعَدُّدَ القُدَمَاءِ إِنَّمَا هُوَ مَحْذُورٌ فِي ذَوَاتِ لاَ فِي ذَاتِ وَصِفَاتٍ. (وَمِنْ بِنَائِهِمْ) عَلَى التَّجْوِيزِ^(٢) (اتَّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ) ـعَلَيْهِ الصَّـلاَةُ

الذات، وهذه الذات تُسمى الله فإنْ تعلَّقت بشيء مقدور سُمِّيت الذات قادراً،
 وإنْ تعلَّقت بمعلوم سُميئت عالماً...وهكذا.

أما كونه متكِلُماً فيقال عنه ذلك؛ لأنَّهُ يَخْلَقُ الكلام في الشَّجَرة أو في الملك؛ لأنَّ الكلام هـو الحروفُ وهي حادثةٌ ينزَّهُ اللهُ عنها ناكرينَ أنَّ كـلام الله هـو صـفةٌ بذاته تعالى، وسُمِّيَ الكلام النَّفسي، وأهل السنة يعتقدون بـالكلام النفسي. راجع كتابنا شرح النسفية: ص٠٧-٧٣.

⁽١) في (ط): للكلام.

 ⁽۲) المعتزلةُ أطلقوا عليه ذابح؛ لأنَّهُ يجوز عندهم وصف الـذات بصفةٍ لـم يحقـق
 معناها فيه، ويطلقُ اللَّفظ عند من يرى المعنى قائماً في إبراهيم مجازاً؛ لأنَّ إمرار =

وَالسَّلاَمُ - (ذَابِحٌ)()، أَيْ: ابْنَهُ إِسْمَاعِيلَ حَيْثُ أَمَرَّ عِنْدَهُمْ آلَةَ اللَّبْحِ عَلَى مَحَلَّهِ مِنْهُ الْأَمْرِ الله إِيَّاهُ بِذَبْحِهِ الْقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً ﴿ بَبُنَى ٓ إِنِّ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ مَحَلَّهِ مِنْهُ الْمَنْ إِنَّ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ اللهِ الْمُرْدِدِهِ (٢).

(وَاخْتِلافُهُمْ هَلْ إِسْمَاعِيلُ) عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ (مَلْبُوحٌ) فَقِيلَ: نَعَمْ، وَالتَأْمَ مَا قُطِعَ مِنْهُ شَيْءٌ (٤٠٠٠)، وَقِيلَ لاَ . . . ، أَيْ: لَمْ يُقْطَعْ مِنْهُ شَيْءٌ (٤٠٠٠).

فَالقَائِلُ بِهَذَا أَطْلَقَ الذَّابِحَ عَلَى مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ الذَّبْحُ، لَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُمِرٌّ آلَتَهُ عَلَى مَحَلِّهِ فَمَا خَالَفَ فِي الحَقِيقَةِ^(٥).

وَمَا هُنَا أَنْسَبُ بِالمَقْصُودِ مِمَّا فِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ لاَ عَلَى وَجُهِ البِنَاءِ^(٧):

السَّكين على حلقومه يُسمَّى ذبحاً مجازاً، ويرون جواز الاشتقاق من المجاز.

⁽١) لفظ (أي) ساقط من (أ).

⁽٢) في (ط): الخ.

⁽٣) فالوصف قام به لذا يُسمَّى مذبوحاً.

 ⁽٤) فالنافي لكون إسماعيل مذبوحاً يرى أنَّهُ لم يقطع شيئاً من حلقومه فلم يحصل فيه
 الوصف، فلا يُشتقُ له لفظ مذبوح.

⁽٥) هنا أراد الشارح أن ينفي وجود الخلاف في الإطلاق الذي ذكره السُّبْكي، وكأنَّه يقول: القَوْلان يريان الوصف؛ لأنَّ من قال بإطلاق الوصف يسرى أنَّ اللَّبح قد حصل فعلاً فيشتق من الوصف الحقيقي، ومن يرى كأهل السنة أن الاشتقاق جائز من المجاز يطلقون لفظ مذبوح؛ لأنَّ إمرار السَّكين ذبحٌ مجازاً فلا خلاف إذن.

⁽٦) أي السُّبْكِي بنى وصف إبراهيم بالذَّابح وإسماعيل بالمذْبوح على مسألة الاشتقاق من الحقيقية والمجاز، أو جواز الاشتقاق دون حصول وصف، وهذا البناء مناسب للموضوع مما أتى به السُّبْكِي في شرحه على مختصر ابن الحاجب حيث ذكر =

مِنْ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِسْمَاعِيلَ غَيْرُ مَذْبُوحٍ _ أَيْ غَيْرُ مُزْهَقِ الرُّوحِ. وَنَ أَنْ وَاخِدُ اللهُ وَاخِدُ اللهُ وَاحِدُ (١).

وَعِنْدُنَا لَمْ يُمِرَّ الخَلِيلُ آلَةَ الذَّبْحِ عَلَى مَحَلَّهِ مِنْ ابْنِهِ ؛ لِنَسْخِهِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ [٣٤/١] مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَقَدَيْنَكُ بِذِيْجِ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧].

وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ كَمَا ذَكَرَهُ (٢) لاَ إِسْحَاقُ (٣).

(فَإِنْ قَامَ بِهِ) أَيْ بِالشَّيْءِ (مَا) أَيْ وَصْفٌ (لَهُ اسْمٌ وَجَسِبَ الإِشْتِقَاقُ)

⁼ المسألة لا على أساس البناء.

وجه الأنسبية هنا: أنَّ الاتفاق على وصف إبراهيم بالذابح؛ لأَنَّهُ يوصف به سواءٌ قَطَعَ أو أَمَرَّ، فإنْ قلنا قَطَعَ والتأَمَ فالاشتقاقُ من الحقيقية؛ وإن قُلنا أَمَـرَّ فالاشــتقاق من المجاز وهو أنسبُ بما تقدم.

⁽۱) شروع فيما ذكرَهُ في المختصر حيثُ عكسَ الأمر، فإنَّه ذكرَ الخلاف في إطلاق الذابح، فالنَّافي يرى عدم حصول القَطع، والمُثبتُ يرى حصولَه ولو مجازاً. أما إسماعيل فلَم يحصل عليه الذَّبح بمعنى القَطع فلا يُسَمَّى مذبوحاً اتفاقاً، وفي

الله إسماعيل عدم يعطس عليه الدبع بمعنى القطع قلا يسمى مدبوعا الفاق، وقي كلا التعبيرين حصول لما سبق: فإنَّ من يرى الاشتقاق يحصل من الوصف الحقيقي فقط لا يُسمِّي، ومن يرى أنَّهُ يحصل من المجازي أو مع عدم حصوله أصلاً يُسمِّي، سواء في إبراهيم أم إسماعيل، فهو ليس ذابحاً وإسماعيل ليس مذبوحاً.

⁽٢) في (ب) و(ج): ذكر.

 ⁽٣) بدليل أنَّ موضع الذَّبح هي أرضُ منى، وإسحاق لم يكن هناك، وورد أن أعرابيًا قال للنبيِّ عَلَيْ: (يا ابن الذبيحين) وهما عبدالله وإسماعيل؛ لأَنَّهُ من نسله لا من نسل إسحاق. يراجع تفسير ابن كثير في الخلاف: ٤/ ١٣ ـ ١٨.

لُغَة (١) مِنْ ذَلِكَ الإسْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الوَصْفُ - كَاشْتِقَاقِ العَالِمِ مِنْ العِلْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الوَصْفُ - كَاشْتِقَاقِ العَالِمِ مِنْ العِلْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الوَصْفُ - كَاشْتِقَاقِ العَالِمِ مِنْ العِلْمِ لِمَنْ قَامَ بِهِ الشَّيْءِ (٢) (مَا لَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَأَنْوَاعِ الرَّوَائِحِ) فَإِنَّهَا لَمْ تُوضَعْ (٣) لَهَا أَسْمَاءُ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالتَّقْسِيدِ كَرَائِحَةِ كَذَا، وَكَذَلِكَ أَنْوَاعُ الآلاَمِ لَكُ الشَّعْطَةِ فَلَامَ وَكَذَلِكَ أَنْوَاعُ الآلاَمِ (لَمْ يَحِبُ) أَيْ الإِشْتِقَاقُ ؛ لاِسْتِحَالَتِهِ (٤).

وَعَـدَلَ عَنْ نَفْيِ الجَوَاذِ المُرَادِ^(٥) إلَى نَفْيِ الوُجُوبِ الصَّادِقِ بِهِ رِعَايَـةً لِلْمُقَابَلَةِ (١).

أي لا شرعاً ولا عادة.

⁽۲) في (ج): به.

⁽٣) في (ب) و(ج): (يوضع) بالياء.

 ⁽٤) إذ لا يمكن أنْ تشتق لفظ كاتب من الأُمّي.

 ⁽٥) كان المفروض أنْ يقول (لا يجوز) بدلاً من (لم يجب).

 ⁽٦) لأنَّ نفي الوجوب يشمل الجواز وعدم الجواز، فالأولى أن يقولَ لا يجوز، ولكنَّه عبَّر بالأعمَّ على الأخص جائز؛ لأنَّ الأعمَّ يصدق ويخبر به عن الأخص ولا عكس.



[شروط الاشتقاق]

(وَالجُمْهُورُ) مِنَ العُلَمَاءِ (عَلَى اشْتِرَاطِ بَقَاءِ) مَعْنَى (المُشْتَقَّ مِنْهُ) فِي المَحَلِّ (فِي كَوْنِ المُشْتَقُ) المُطْلَقِ عَلَيْهِ (حَقِيقَةً إِنْ أَمْكَنَ) بَقَاءُ ذَلِكَ المَعْنَى كَالقِيَام (١١)،

(وَإِلاَّ فَآخِرُ جُزْءٍ)، أَيْ: وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بَقَاؤُهُ كَالتَّكَلُّمِ؛ لأِنَّهُ بأَصْوَاتٍ تَنْقَضيي شَيْئاً فَشَيْئاً، فَالمُشْتَرَطُ بَقَاءُ آخِر جُزْءِ (مِنْهُ)(٢).

فَإِذَا لَمْ يَبْقَ المَعْنَى، أَوْ جُزْقُهُ الأَخِيرُ فِي المَحَلِّ يَكُونُ المُشْتَقُ المُطْلَقُ عَلَيْهِ مَجَازاً" _ كَالمُطْلَقِ قَبْلَ وُجُودِ المَعْنَى (١) _ نَحْوَ ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ ﴾ وَالزمر: ٣٠] (١) .

⁽١) فما دام الشَّخص فيه القيام يُسمَّى قائماً حقيقيةً.

 ⁽٢) فما دام يتكلّم ولو مرّ الكلام متقطعاً يُسمّ أيضاً مُتكلّماً حقيقةً بينما القيام مستمرّ لا تقطع فيه.

⁽٣) باعتبار ما كان عليه سابقاً فالمدرِّس يمكنُ تسميتُه طالباً باعتبار ما كان عليه سابقاً، والزَّاني بعد انتهاء الزِّني يُسَمَّى بذلك باعتبار ما كان، وهو من المجاز المرسل.

 ⁽٤) فإنّه أيضاً مجازٌ مرسلٌ باعتبار ما يؤول إلَيْه فإذا عيَّنت أرضاً لبناء مشجد فإنّا نقـولُ
 عنها: هذه مسجد. باعتبار ما تؤول إلَيْه.

⁽٥) فإنَّه سيموت وليس بميت عند نزول الآية .

وَقِيلَ^('): لاَ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ مَا ذَكَرَ فَيَكُونُ المُشْتَقُ المُطْلَقُ بَعْدَ انْقِضَائِهِ حَقِيقَةٌ اسْتِصْحَاباً لِلإِطْلاَقِ^(٣).

(وَثَالِثُهَا) أَيْ الأَقْوَالِ (الوَقْفُ) عَنْ الإِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ ؛ لِتَعَارُضِ دَلِيلِهِمَا^(٣).

وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْبَقَاءِ - الَّذِي هُوَ اسْتِمْرَارُ الوُجُودِ دُونَ الوُجُودِ الكَافِي فِي الْاسْتِرَاطِ - لِتَتَأَتَّى لَهُ (٤٠) حِكَايَةُ مُقَابِلِهِ (٥٠).

وَإِنَّمَا أُعْتُبرَ فِي القِسْمِ الثَّانِي آخِرُ جُزْءٍ؛ لِتَمَام<mark>ِ المَعْنَى بهِ^(۱).</mark> وَفِي التَّعْبير فِيهِ بالبَقَاءِ تَسَمُّحٌ^(۷).

 ⁽١) هو معزي لابن سينا وأبي هاشم. تشنيف المسامع: ١٠٨/١.

 ⁽٢) أي بعد انقطاع الوصف تقدر استمراره، ويطلقُ المشتق عليه حقيقةً أيضاً.

 ⁽٣) دليل من يطلقه مجازاً القياس على الفعل الذي لم يقع ويطلقُ عليه الوصف، ودليل
 الثاني استصحاب الإطلاق.

⁽٤) لفظ (له) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

⁽٥) قال السُّبُكِي: اشتراط بقاء المشتق منه، ولم يقل اشتراط وجود المشتق منه، مع أنَّ كلمة وجود تكفي لإطلاق الاشتقاق حقيقة ولا يُشترطُ الاستمرار كما في الكلام، وذلك مراعاة للقول الثاني حيث قال: (ولا يشترط بقاء).

 ⁽٦) أي يطلق المشتقُ حقيقةً على من قام به المعنى ولو كان في آخر جزء منه ؛ لأنَّ المعنى لا يتمُ إلا به فكأنَّه شيءٌ واحدٌ.

 ⁽٧) أي أنَّ آخر جزْء لا يصدق عليه لفظ بقاء؛ لأنَّ المعنى غيرُ باقٍ كله، بل الباقي آخره،
 ففي إطلاقه عند آخر جزء تسامح؛ لأنَّهُ لما لم يتم إلا به صار كأنَّه باق، ولو قال:
 حصول لما حصل هذا الإيهام.

وَمَا حَكَاهُ الآمِدِيُّ (') مِنْ عَدَمِ الإِشْتِرَاطِ فِيهِ دُونَ الأَوَّلِ بَحْثٌ ذَكَرَهُ فِي المَحْصُولِ ('')، وَدَفَعَهُ بأَنَّهُ لَمْ يَقُلُ بِهِ أَحَدٌ ('')؛ فَلِذَلِكَ تَرَكَهُ ('') المُصَنَّفُ خِلاَفَ ابْنِ الحَاجِب، وَذَكَرَ بَدَلَهُ الوَقْفَ ('').

(وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا _ وَهُو اشْتِرَاطُ مَا ذَكَرَ أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ _ (كَانَ اسْمُ الفَاعِلِ) مِنْ جُمْلَةِ المُشْتَقُ (حَقِيقَةً فِي الحَالِ أَيْ حَالِ التَّلَبُسِ) بالمَعْنَى ، اسْمُ الفَاعِلِ) مِنْ جُمْلَةِ المُشْتَقُ (حَقِيقَةً فِي الحَالِ أَيْ حَالِ التَّلَبُسِ) بالمَعْنَى ، وَوُلِهِ بِالثَّانِي ؛ حَيْثُ أَوْ جُزْبِهِ الأَخِيرِ (لا) حَالِ (النَّطْقِ خِلاَفا لِلْقَرَافِيِّ) فِي قَوْلِهِ بِالثَّانِي ؛ حَيْثُ قَالَ _ فِي بَيَانِ مَعْنَى الحَالِ فِي المُشْتَقِ _ «أَنْ يَكُونَ التَّلَبُسُ بالمَعْنَى حَالَ النَّطْقِ قَالَ _ فِي بَيَانِ مَعْنَى الحَالِ فِي المُشْتَقِ _ «أَنْ يَكُونَ التَّلَبُسُ بالمَعْنَى حَالَ النَّطْقِ بهِ » (1) وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ سُؤَالَهُ فِي نُصُوصٍ ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِ فَالْجَلِدُولَ ﴾ [النود: ٢] ، فَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا ﴾ [المائدة: ٢٨] ، ﴿ فَالْقَنْلُوا المُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥] ، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا ﴾ [المائدة: ٢٨] ، فَا قَنْهُ لُوا المُعْنَى بَعْدَ نُزُولِهَا _ اللَّذِي هُو حَالُ وَ حَالُ وَنَحُوهِ اللَّهُ الْمُؤْلِقَ النَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ المَاعْنَى بَعْدَ نُزُولِهَا _ الَّذِي هُو حَالُهُ وَالمَانِدَة وَالْقَالِقُ الْمُؤْلِقَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْنَى بَعْدَ نُزُولِهَا _ اللَّذِي هُو حَالُ وَالْعَلْوَ وَالْمَانِدَة وَالْقَلْمُ اللَّهُ الْمُعْنَى الْمَعْنَى بَعْدَ نُزُولِهَا _ اللَّذِي هُو حَالُ اللَّهُ وَالنَّودَ وَالْعَلَالُولُ الْمَالَاقُولُ مَنْ اتَصَفَى بِالمَعْنَى بَعْدَ نُزُولِهَا _ اللَّذِي هُو حَالُهُ اللْمُعْنَى الْمَانِيَةُ الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمَانِيْنَ الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمَعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُعْنَى الْمُؤْلِكُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ اللْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُولُ اللْمُؤْلِولُولُ اللْمُؤْلُولُ السَّوْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُل

⁽١) الإحكام: ١/ ٨٧.

⁽Y) المحصول: 1/ ٨٦.

⁽٣) ما في قوله (وما حكاه) مبتدأ اسم موصول وصلته جملة (حكاه) والخبر قوله بحث. أي أنَّ الآمدي ذكرَ البحث الذي ذكره الرازي في المحصول وما ذكره الرازي هـو عدم اشتراط الاستمرار في الثاني وهو بقاء الجزء الأخير فيُشتقُ حقيقة دون نظـر إلى البقاء، أما في الأول فيشترطه.

وبعد ذكر الرازي لهذا القَوْل والذي ذكره الآمدي ناقلاً له عن غيره قام الآمدي بالردُّ عليه بقوله: لم يقل به أحد.

⁽٤) في (ط): (ترك) أي تركه مخالفاً لابن الحاجب حيث ذكر ما حكاه الأمدي.

 ⁽٥) أي لقول الرازي لـم يقل به أحد، ولم يذكره المُصنَف كما ذكره ابس الحاجب
وذكر الرأي الثالث وهو التوقف.

⁽٦) شرح التنقيح: ص٥٠.

النُّطْقِ مَجَازاً _ وَالأَصْلُ عَدَمُ المَجَازِ.

قَالَ: وَالإِجْمَاعُ عَلَى تَنَاوُلِهَا(١) لَهُ حَقِيقَةً.

وَأَجَابَ: بِأَنَّ المَسْأَلَةَ فِي المُشْتَقُّ المَحْكُومِ بِهِ نَحْوُ زَيْدٌ ضَارِبٌ، فَإِنْ كَانَ مَحْكُوماً عَلَيْهِ _ كَمَا فِي الآيَاتِ المَذْكُورَةِ _ فَحَقِيقَةٌ مُطْلَقاً^(٢).

(٢) توضيح ذلك:

أولاً _ الجمهورُ يرونَ أنْ لا اشتقاقَ للوصف إلا أنْ يقوم المعنى بالموصوف، وهنا جَرى الخلاف في إطلاق المشتقُ؛ ليكونَ حقيقةً هل يكون حال التلبس بغض النَّظر عن زمان قيام المعنى ماضياً أم حالاً أم مستقلاً أو لا يكون الاشتقاق حقيقة إلا أنْ يحصل التَّلبس عند النطق بالمشتق، وإن كان حصل قبله أو بعده فالاشتقاق مجاز؟.

والجمهور على الأول، فإذا قال شخص: خالدٌ مسافرٌ، وكان السَّفَر قبل يوم من القَوْل، أو عند النطقِ أو سيكونُ غداً فإنَّ مسافراً يعدُّ حقيقةً لا مجازاً، فاللَّفظ يتَّصف به خالدُ حقيقةً إنَّ سافر بالأمس أو الآن أو غداً.

القرافي يرى أنَّهُ لا يعدُّ اشتقاقاً حقيقياً إلا أنْ يقع المعنى حالَ النَّطق بكلمة مسافر ؛ لأنَّهُ فهم من قولهم: لابدَّ للاشتقاق من بقاء المعنى أو بعضه في الحال: إن المراد حال النطق، والجمهور قالوا: المراد بالحال حال التلبس بأي وقت كان.

ثانياً قد بنى القرافي بتوجيه السؤال إليه بأنَّ لفظ الزاني والسَّارق والمشرك تشمل من يقع منه ذلك بعد نزول الآية حقيقة بالإجماع مع أنَّ وقوع ذلك ليس وقت النُّزول ونطق النَّبي على بها، والمفروض أن يكون ذلك عند النزول إذا أريد المستقبل مجازاً والأصل عدمه،

ثالثاً _ أراد أن يهرب من هذا السؤال فقال: إنَّ ما في الآيات يكونُ المشتقُّ =

 ⁽١) أي الآيات يراد بالمشتق فيها من يقع منه المشتق في غير وقت النُطق حقيقة
 لا مجازاً بالإجماع.

وَقَالَ المُصنَفُ - تَبَعاً لِوَالِدِهِ فِي دَفْعِ السُّوَالِ - إِنَّ المَعْنِيَّ بالحَالِ حَالُ التَّلْسِ بالمَعْنَى، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ النُّطْقِ بالمُشْتَقِّ فِيمَا إِذَا كَانَ مَحْكُوماً عَلَيْهِ (١)، لاَ حَالُ النُّطْقِ بهِ الَّذِي هُوَ حَالُ التَّلَبُّسِ بالمَعْنَى أَيْضاً فَقَطْ فَأَبْقَيَا المَسْأَلَةَ عَلَى عُمُومِهَا (٢).

وَغَيْرُهُمَا _ كَالإِسْنَوِيِّ (") _ سَلَّمَ لِلْقَرَافِيِّ تَخْصِيصَهَا (ا). (وَقِيلَ: إِنْ طَرَأَ عَلَى المَحَلِّ) لِلْوَصْفِ (وَصْفٌ وُجُودِيُّ (٥) يُنَاقِضُ)

محكوماً عليه وهو يشمل الماضي والحال والمستقبل دون خلاف.
 ولكن خلافي في قولي حال النُطق فيما إذا كان المشتق محكوماً بـه مِثـل: زيـد ضارب، فهو لا يكون حقيقة إلا إن وجد المعنى حال النُطق به ويكون مجازاً فـي الماضي والمستقبل.

- (١) المفروض أن يضيف أو محكوماً به.
- (۲) أي يراد بالحال حال النطق بالمشتق وما وقع قبله أو بعده وسواء كان المشتق محكوماً عليه أم محكوما به.
- (٣) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموي المطري الشافعي جمال الدين أبو محمد الفقيه الأصولي النحوي المتكلم، تفقه على التقي الشبكي انتهت إليه رئاسة الشافعية، كان برا متواضعاً له مؤلفات قيمة، توفي بمصر ٧٧٧/ الفتح المبين ٢/ ١٩٣.
- (٤) أي تخصيص المراد بوجود المعنى عند النطق بالمحكوم به لا بالمحكوم عليه. نهاية السول للأسنوي ١/ ٢٢٧.
- (٥) الوجودي مِثْلُ: السواد بعد البياض. العدمي: مِثْلُ: السكوت بعد الكلام فإنه عدم الكلام فإذا تكلم ثمَّ سكت يبقي وصف المتكلم يوصف به.

الوَصْفَ (الأَوَّلُ) كَالسَّوَادِ بَعْدَ البَيَاضِ، وَالقِيَامِ بَعْدَ القُعُودِ (لَمْ يُسَمَّ) المَحَلُّ (بالأَوَّلِ) أَيْ بالمُشْتَقَّ مِنْ اسْمِهِ (إجْمَاعاً)، وَالخِلاَفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ().

وَالأَصَحُّ جَرَيَانُهُ فِيهِ؛ إذْ لاَ يَظْهَرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَرْقٌ<mark>.</mark>

(وَلَيْسَ فِي المُشْتَقِّ) الَّذِي هُو دَالٌّ عَلَى ذَاتٍ مُتَّصِفَةٍ بِمَعْنَى المُشْتَقِّ مِنْهُ (اللَّاتِ) مِنْ كَوْنِهَا جِسْماً، أَوْ غَيْرَ جِسْمٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَك مَثَلاً: الأَسْوَدُ جِسْمٌ صَحِيحٌ (")، وَلَوْ أَشْعَرَ الأَسْوَدُ فِيهِ جِسْمٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَك مَثَلاً: الأَسْوَدُ جِسْمٌ فُو السَّوَادِ جِسْمٌ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ بِالجِسْمِيَّةِ لَكَانَ بِمَثَابَةِ قَوْلِك: الجِسْمُ ذُو السَّوَادِ جِسْمٌ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِعَدَم إِفَادَتِهِ.

وقوله يناقض: مِثْل السواد يناقض البياض.
 بخلاف القيام إذا حدث معه كلام فإن الكلام وصف لا يناقض القيام إذ قد يجتمعان فيبقي يُسَمَّى المتكلم قائماً.

⁽١) أي في العدمي أو ما لا يناقض كما سبق.

⁽۲) الوصف نوعان: خاص وعام.

فالخاص: وصف وضع لذاتٍ معيَّنةٍ باعتبار وصف معيَّن مِثْل: مبرد لآلة البرد، ومدرسة لموضع الدراسة، ومغرب لزمان الغروب، فإنَّه وصف يدلُّ على خصوصية في تلك الذات.

والعام: ما وضع لذات غير معينة فالسَّواد في المثال لا يشعر بأنَّ موضع السَّواد أو الموصوف به جسم أو غير جسم.

ولو أشعرَ للزم ما قالَه الشَّارح فتنتفي الفائدة.

 ⁽٣) الأسودُ مبتدأً وجِسمٌ خَبرهُ، وصحيح خبر أن في قوله: لأنَّ قولك.

مسألة [وجودُ التَّرادُفِ في الكلام]

(المُتَرَادِفُ)، وَهُوَ -كَمَا تَقَدَّمَ (۱) _ اللَّفْظُ المُتَعَدَّدُ المُتَّحِدُ (۲) المَعْنَى (وَاقِعٌ) فِي الكَلاَمِ (خِلاَفاً لِثَعْلَبَ (۲) وَابْنِ فَارِسٍ) (۱) فِي نَفْيسِهِمَا وُقُوعَهُ (مُطْلَقاً) (۵).

قَالاً: وَمَا يُظُنُّ مُتَرَادِفاً _كَالإِنْسَانِ وَالبَشَرِ _ فَمُتَبَايِنٌ بالصَّفَةِ. فَالأَوَّلُ: باعْتِبَادِ النِّسْيَانِ، أَوْ أَنَّهُ يَأْنَسُ.

- (۱) في (٣٧٤/١) وقد ذكرنا سبب النَّفي وهو الخَلْط بين المفهوم للكلمة والماصدق، فالإنسانُ والبَشر من حيث معناهما ومفهومُهما مُتباينان، ولكنَّهما يَصدقان على الحَيوان النَّاطق فهما مُترادفان من حيث المَاصَدَق وهو الأصل في التَّرادف.
 - (٢) في (ج): المتحد المتعدد.
- (٣) هو أحمدُ بنُ يحيى بن زيدٍ بن يسار الشيباني بالولاء، أبو العباس المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النّحو واللغة، كان راوية للشعر، ثقة حجة، ولد سنة (٢٠٠ه)، مات في بغداد ودفن فيها سنة (٢٩١ه). شذرات الذهب: ٢/ ٢٠٧.
- (٤) هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن، الإمام اللغوي المفسّر، من مصنفاته:
 جامع التأويل في تفسير القرآن الكريم، توفي سنة (٣٩٥هـ). شذرات الـذهب:
 ٢/ ١٨٣٠.
 - (٥) أي في الأسماء الشرعية والعرفية. . . وغيرها.

وَالثَّانِي: باعْتِبَارِ أَنَّهُ بَادِي البَّشَرَةِ، أَيْ ظَاهِرُ الجِلْدِ.

وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِالمُخَالِفِ^(۱) الَّذِي أَبْهَمَهُ غَيْرُهُ ؛ لِغَرَابَةِ النَّقْلِ عَنْهُ (۱) حَمَا قَالَ - (وَ) خِلاَفا (لِلإِمَامِ) الرَّاذِيَ فِي نَفْيهِ وُقُوعَهُ (فِي الأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ) قَالَ: لأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ لِلْحَاجَةِ إلَيْهِ فِي النَّظْمِ، وَالسَّجْعِ (۱) مَثَلاً، وَذَلِكَ مُنْتَفِ فِي كَلاَم الشَّارِع (۱).

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ المُصَنَّفُ - كَالقَرَافِيِّ - بالفَرْضِ وَالوَاجِب، وَبالسُّنَّةِ وَالتَّطَوُّع(٥).

وَيُجَابُ: بِأَنَهَا أَسْمَاءٌ اصْطِلاَحِيَّةٌ لاَ شَرْعِيَّةٌ، وَالشَّرْعِيَّةُ مَا وَضَعَهَا الشَّادِعُ⁽¹⁾ _ كَمَا سَيَأْتِي _ (٧).

(وَالحَدُّ وَالمَحْدُودُ) أَيْ^(٨) كَالحَيَوَانِ النَّاطِقِ وَالإِنْسَانِ، (وَنَحُوُ حَسَنِ بِ السَّنِّ) أَيْ خَسَنِ بِ بِسِنِّ) أَيْ غَيْرُ الْأَسْانَ (غَيْرُ مُتَرَادِفَيْنِ) أَيْ غَيْرُ بِسِنِّ) أَيْ غَيْرُ

أي قال خلافاً لثعلب وابن فارس، ولم يقل خلافاً للبعض كما فعل غير السُّبْكِي.

 ⁽٢) لأنَّهما ليسا مشهورين في هذا العلم، وقلَّما يُذكران، وجعلَ الضمير مفرداً في قوله
 عنه مع أنهما اثنان _ نظراً لقوله المخالف _ وهو مفرد_.

 ⁽٣) ويحتاجه الألث خالذي لا يستطيعُ النُّطق ببعض الحروف، فمن يَعسرُ عليه النُّطق بالراء لايقول: بثر، بل يقول: جبّ، وكذا لفظ النّار يقول الجحيم أو جهنم.

 ⁽٤) لأنَّ الشارع غير محتاج إلَيْه في كلامه.

 ⁽٥) فِإِنَّهَا أَحَكَام شرعيَّة، وهي مترادفة.

 ⁽٦) أي تعارف عليها أهلُ الفِقْه والأصول، ولم يلفظ بتقسيمها القرآن.

⁽٧) في (١/٤١٤).

 ⁽A) لفظ أي ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

 ⁽٩) كلمة (بسن) تفيد شديد الحسن، وكذا نطشان تفيد شديد العطش، وَمِثْل: وِينْ لِيْن.

مُتَّحِدِّيْ المَعْنَى (عَلَى الأُصَحِّ).

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلأِنَّ التَّابِعَ لاَ يُفِيدُ المَعْنَى بدُونِ مَتْبُوعِهِ، وَمِنْ شَأْنِ كُلِّ مُتَرَادِفَيْنِ إِفَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا المَعْنَى وَحْدَهُ، وَالقَائِلُ بِالتَّرَادُفِ يَمْنَعُ ذَلِكَ (٢).

(وَالحَقُّ إِفَادَةُ التَّابِعِ التَّقُويَةَ) لِلْمَتْبُوعِ، وَإِلاَّ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِهِ فَائِدَةٌ. وَالعَرَبُ لِحِكْمَتِهَا لاَ تَتَكَلَّمُ بِمَا [أ/٣٥] لاَ فَائِدَةَ فِيهِ.

وَمُقَابِلُ هَذَا^(٣) _كَمَا أَشَار إلَيْهِ _ قَوْلُ البَيْضَاوِيِّ «وَالتَّابِعُ لاَ يُفِيدُ _عَقِبَ قَوْلِهِ _ وَالتَّأْكِيدُ _يَغْنِي المُؤَكِّدَ _ يُقَوِّي الأَوَّلَ»(٤).

وَكَأَنَّهُ أَرَادَ فِي المَحْصُولِ: أَنَّ التَّابِعَ وَحْدَهُ لاَ يُفِيدُ _ أَيْ المَعْنَى _ (٥)، يَعْنِي: بِخِلاَفِ كُلِّ مِنْ المُتَرَادِفَيْنِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا سَاكِتٌ عَنْ إِفَادَةِ التَّقُويَةِ لاَ نَافِ لَهَا (٦). لاَ نَافِ لَهَا (٦).

 ⁽١) ما دام اللفظان يُطلقان على معنى واحد.

 ⁽٢) أي إذا قلت: إنسان بشر، وحذفت الأول يُفهم المعنى أما لو حذفت حسن لم يبق لـ(بسن) أي معنى، فهو تابعٌ وليس مرادفاً.

⁽٣) هو البيضاوي في المنهاج. تشنيف المسامع: ١/ ٢١٣.

⁽٤) المنهاج على نهاية السول: ١/ ٢٣٧.

⁽٥) المحصول: ١/٢٧٦.

⁽٦) أي البيضاوي صرَّحَ بأنَّ التَّابِع يفيدُ التَّقوية، ولكنَّ الرَّازي في المحصول قال: إنَّ =

(وَ) الْحَقُّ (وُقُوعُ كُلِّ مِنْ الرَّدِيفَيْنِ) أَيْ اللَّفْظَيْنِ المُتَّحِدَيْ المَعْنَى (مَكَانَ الآخَوِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَبُّدٌ بِلَفْظِهِ) (١) أَيْ يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ رَدِيفَيْنِ بِأَنْ يُؤْتِيَ بِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ رَدِيفَيْنِ بِأَنْ يُؤْتِيَ بِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ ذَلِكَ مَانَعَ مِنْ ذَلِكَ .

(خِلاَفا لِلإِمَامِ) الرَّاذِيِّ فِي نَفْيهِ ذَلِكَ (مُطْلَقاً) أَيُ [...] (") مِنْ لُغَتَيْنِ، أَوْ لُغَةَ مِنَ السَّالِ أَوْ لُغَةَ مِنَ السَّالِ أَوْ لُغَةٍ ، قَالَ: لِإَنَّكَ لَوْ أَنَيْتَ مَكَانَ مِنْ فِي قَوْلِكَ مَثَلاً: خَرَجْتَ مِنَ السَّالِ اللَّالِ اللَّا اللَّالِ اللَّالِ اللَّا اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالِ اللَّالَ اللَّالْ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّلْ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَّ فَيَالِي اللَّلْلَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَّ اللَّالَّ اللَّالَّ الللَّالَ اللَّالَّ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّالَ اللَّلْ اللَّالَ اللَّالَ اللَّلْلَالَ اللَّالَ اللَّالِ اللللَّالَ اللَّالَ اللَّالِي اللَّالَ اللَّالَّ اللَّالَّ اللَّالَ اللَّالِي اللَّالَّ اللَّالِي اللَّالَّ اللَّالِي اللَّالِي اللَّالَ الللَّالَّ اللَّالَّ اللَّالَّ اللَّالَّ اللَّالِي اللَّالِي الللْلَّالِي الللْلِي الللْلِيْلِي الللْلِي الللْلِي اللْلِي الْمُعْلِى اللْلِي الللْلَّالِي اللْمُنْ اللَّالِي اللْلْلِي الللْلِي الللْلِي اللْمُعْلِيلُولِ الللْمُعْمِلُ اللْمُعْلِيلُولِ اللْلِي الْمُعْلِيلُولِ الللْمُعْلِيلِيلُولِي الْمُعْلِيلُولِ اللْمُعْلِيلُولُولِي الْمُعْلِيلُولِ الْمُعْلِيلُولِي الْمُعْلِيلُولِيلِي الْمُعْلِيلُولِيلُولِيلُولِي الْمُعْلِيلِي الْمُعْلِيلُولِيلِيلِيْمُعْمِلِيلِيلُولُولُولِيلُولِيلُولِيلُولِي الْمُعْلِيلُولِ

قَالَ (°): وَإِذَا عُقِلَ ذَلِكَ (°) فِي لُغَتَيْنِ فَلِمَ لاَ يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي لُغَةٍ _أَيْ لاَ مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ _ (°).

التابع وحدَه لا يفيدُ وسَكتَ عن موضع إفادته، ويكونُ بحسب مفهوم المخالفة
 من قيد (وحده) أنّهُ إنْ جاء المتبوع مع التّابع يفيدُ التأكيد.

فالرَّازي ساكتٌ وليس نافياً، ومن أخذ بمفهوم المخالفة يمكنُه أن يعتبرَ الرَّازي قائلاً بالتقوية وليس نافياً لها.

⁽۱) كألفاظ القرآن، والصَّلاة على النَّبي ﷺ، فلا تجزئ أُ بأحدِهما عمَّا ورد فلا تقول: (إنَّ النَّار كانت مرصاداً) بدل (إنَّ جهنم)، ولا تقل: (اللهمَّ ارحم محمَّداً وآل محمَّد) بدلاً من (صلِّ).

⁽٢) في (ج): زيادة كلمة مطلقاً. ينظر المحصول: ٩٣/١.

⁽٣) أو مكان نعم بقولك: يَسُ (yas).

⁽٤) في (أ): آخراً.

⁽٥) أي الرازي.

⁽٦) أي عدم جعل أحدهما مكان الآخر في لغتين.

 ⁽٧) أي أيضاً يمتنعُ في لغة واحدة فقوله: لا مانع. أي لا مانع من القول بامتناع جعل =

وَقَالَ^(۱): إِنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ _أَيْ الجَوَازَ _ الأَظْهَرُ فِي أَوَّلِ النَّظَرِ، وَالثَّانِي: الحَقُّ^(۱).

(وَ) خِلاَفاً (لِلْبَيْضَاوِيِّ وَ) الصَّفِيِّ (الهِنْدِيُّ) فِي نَقْيِ مَا ذُكِرَ (إِذَا كَاناً)، أَيْ: الرَّدِيفَانِ (مِنْ لُغَتَيْنِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

أَمَّا مَا تُعُبِّدَ بِلَفْظِهِ - كَتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ عِنْدَنَا (٣) لِلْقَادِرِ عَلَيْهَا - فَلاَ يَقُومُ مُرَادِفُهُ مَقَامَهُ ؛ لِعُرُوضِ التَّعَبُّدِ .

وَيَكُنْ _قَالَ المُصَنِّفُ _ تَامَّةٌ (٤) فَتَعَبُّدٌ _ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ _ فَاعِلُهَا، وَضَمِيرُ بِلَفْظِهِ لِلآخَرِ.

⁼ أحدهما مكان الآخر في لغةٍ واحدةٍ.

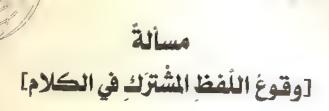
ويجاب عنه: بأنَّ هذا قياسٌ مع الفارق، فإنْ كان المنعُ في لغةٍ واحدةٍ فلاختلاف اللُّغتين، أما من لغةٍ واحدةٍ فلا مانع، فلا جامع بين المقيس والمقيس عليه.

⁽١) أيضاً الرازي: فهو وإن منع لكن يقولُ بالجواز في أوَّل النَّظر، وهو الأظهر بين المترادفين من لغةٍ واحدةٍ، ولكنَّه جعلَ الحقَّ قوله بعدم الجواز.

⁽Y) المحصول: 1/ 97.

⁽٣) لفظ (عندنا) ساقط من (أ)، والمراد عند الشافعية.

 ⁽٤) أي لا تحتاجُ إلى خَبرٍ؛ لأنَّ فيها الحدّث والزَّمان كبقيَّة الافعال التَّامة تحتاج إلى
 الفاعل لا إلى اسم وخَبرِ كالنَّاقصة وهي كان وأخواتها.



(المُشْتَرَكُ)(()، وَهُو - كَمَا تَقَدَّمَ - اللَّهْ ظُ الوَاحِدُ المُتَعَدَّدُ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ (وَاقِعٌ) فِي الكَلاَمِ جَوَازاً (خِلاَفاً لِثَعْلَبٍ وَالأَبْهَرِيِّ (() وَالبَلْخِيِّ (()) الحَقِيقِيِّ (وَاقِعٌ) فِي الكَلاَمِ جَوَازاً (خِلاَفاً لِثَعْلَبٍ وَالأَبْهَرِيِّ (() وَالبَلْخِيِّ (()) فَي نَفْيهِمْ وُقُوعَهُ (مُطْلَقاً) قَالُوا: وَمَا يُظَنُّ مُشْتَرَكا، فَهُو إِمَّا حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ، فِي نَفْيهِمْ وُقُوعَهُ (مُطْلَقاً) قَالُوا: وَمَا يُظنُّ مُشْتَرَكا، فَهُو إِمَّا حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ، فَي نَفْيهِمْ وَقُوعَهُ (مُطلَقاً) كَاللَّهُ اللَّهُ مُتُواطِئٌ، كَالعَيْنِ حَقِيقَةٌ فِي البَاصِرةِ (())، وَمَجَازٌ فِي غَيْرِهَا، كَاللَّهُ اللهِ المُعَنْ لِصَفَائِهِ، وَالشَّمْسِ لِضِيبَائِهَا.

وَكَالقُرْءِ مَوْضُوعٌ لِلْقَدَرِ المُشْتَرَكِ^(٥) بَيْنَ الحَيْضِ وَالطُّهْرِ -وَهُوَ الجَمْعُ -

⁽١) المشترك: هو عكس المترادف.

 ⁽۲) هو محمَّد بنُ عبدالله بنِ محمَّد بن صالح بن عمر التميمي الأبهري المالكي، أبو
 بكر، كان من أثمة القراءة، كان ورِعا زاهداً ثقةً يتَصَدَّر مجالس العلم، له مؤلفات،
 توفي سنة (۳۷٥ه) ببغداد. شذرات الذهب: ٣/ ٨٥.

⁽٣) هو عبدًالله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، أبو القاسم، رأس طائفة المعتزلة، تنسب إليه الكعبية، يُنكرُ صفات الله ﷺ، أخَذ الاعتبزال عن حسين الخياط، له مؤلفات، توفي سنة (٣٠٥ه)، شذرات الذهب: ٢/ ٢٨١.

 ⁽٤) فلفظ (عين) حقيقةً في الباصرة ومجاز في الذَّهَب؛ لعلاقة بينه وبين الحقيقة - وهي الصَّفاء، ومجاز في الشمس؛ لضيائها وانكشاف الأشياء بسببها كالعين الباصرة.

⁽٥) في (ط): المشترط.

مِنْ قَرَأْتُ المَاءَ فِي الحَوْضِ - أَيْ جَمَعْتُهُ فِيهِ - وَالدَّمُ يَجْتَمِعُ فِي زَمَنِ الطُّهْرِ فِي الجَسَدِ، وَفِي زَمَنِ الطُّهْرِ فِي الجَسَدِ، وَفِي زَمَنِ الحَيْضِ فِي الرَّحِم.

وَمَا هُنَا عَنْ الثَّلاَثَةِ (١) أَقْرَبُ مِمَّا فِي شَرْحَيْ المُخْتَصَرِ وَالمِنْهَاجِ: من (٢) أَنَّهُمْ أَحَالُوهُ (٣).

(وَ) خِلاَفاً (لِقَوْمٍ) فِي نَفْسِهِمْ وُقُوعَهُ (فِي القُرْآنِ قِيْلَ، وَالحَدِيثِ) أَيْضاً، قَالُوا: لَوْ وَقَعَ فِي القُرْآنِ لَوَقَعَ إِمَّا مُبَيَّناً فَيَطُولُ بِلاَ فَائِدَةٍ، أَوْ غَيْرَ مُبَيَّنِ

والقدر المشترك: هو معنى يجمعُ عدَّة معان ومفرداتٍ والفَرقُ بين المشتركِ وبين
 القدر المشترك.

إنَّ اللفظ إنْ وضع لكلَّ معنى على انفراد فهمو مشتركٌ فتكونُ المعاني متباينة ومختلفة.

وإنْ وضع لامر يجمعُ بين الكلِّ، فالمعاني تكونُ مفردات وجزئيات لهـذا الأمـر الجامع، فهو القدر المشترك.

فإذا قلنا: لفظ قُرء وضع للطهر، ثمَّ وضع للحيض كلُّ على انفراد، فالقرء مشترك بينهما.

وإنْ وضع للجمْع فيكونُ الطهر والحيض أفراداً له؛ لأنَّ كُلاً منهما يحصلُ فيـه جمع للدم كما بيَّن الشارح.

- (١) وهم ثعلب والأبهري والبلخي.
- (٢) لفظ (من) ساقط من (أ) و(ب) و(ط).
- (٣) السُّبْكِي في شرحيه على ابن الحاجب ومنهاج البيضاوي ذكر أنَّ هؤلاء الثلاثة قالوا: إنَّ المشترك محالٌ وقوعُه، وهنا لم يجعلوهُ محالاً، بل نفوه، والنَّفي لا يستلزمُ كون المنفي محالاً، فالنَّفي أقرب إلى الجواز من المحال.
 - (٤) ينسب إلى داود الظاهري. تشنيف المسامع: ١/ ٢١٤.

فَلاَ يُفِيدُ، والقُرْآنُ يُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَمَنْ نَفَى الوُقُوعَ فِي الحَدِيثِ يَقُ<mark>ولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِيهِ.</mark>

وَأُجِيبَ: باخْتِيَارِ أُنَّهُ وَقَعَ فِيهِمَا غَيْرَ مُبَيَّنِ^(۱)، وَيُفِيْدُ إِرَادَةَ أَحَدِ مَعْنَيْهِ مَثَلاً الَّذِي سَيُبَيَّنُ^(۲)، وَذَلِكَ كَافٍ فِي الإِفَادَةِ.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ فِي الأَحْكَامِ الثَّوَابَ أَوْ العِقَابَ^(٣) بِالعَزْمِ عَلَى الطَّاعَةِ أَوْ العِصْيَانِ بَعْدَ البَيَانِ^(١)، فَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ حُمِلَ عَلَى المَّعْنَيَيْنِ - كَمَا سَيَأْتِي - (٥).

(وَقِيلَ:) هُوَ (وَاجِبُ الوُقُوعِ)(١)؛ لأِنَّ المَعَانِي أَكْثَرَ مِنْ الأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَىْهَا.

وَأُجِيبَ: بِمَنْعِ ذَلِكَ؛ إذْ مَا مِنْ مُشْتَرَكِ إلاَّ وَلِكُلِّ مِنْ مَعْنَيَيْهِ مَثَلاً لَفْظُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ (٧).

المختار أنَّهُ وقع المشترك في القرآن والحديث غير مبيّن لما قبله، بل جاء مستقلاً مِثْلُ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَرَيَّصُ كِ إِنَّهُ سِهِ نَّ ثَلَثَهُ قُرُوعٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

 ⁽٢) أي عندما يَردُ في الكتاب أو السُّنة ويدلُّ على أَنَّهُ يُراد واحد من معنيه أو معانيه
ثمَّ بعد ذلك يبين المعنى المراد منه إما بآية أو حديثٍ آخر أو اجتهاد.

⁽٣) في (أ): الثواب الأحكام أو العقاب.

⁽٤) أي يترتَّبُ على القَوْل بوجوده في القرآن أو الحديث أنَّ المُسْلِم إذا اطلع عليه ولم يعرف المراد منه أن يعزِمَ على فعله إنْ كان مطلوباً فعله فيشابُ أو يعاقبُ إنْ عزم على عدم فعله.

⁽۵) في (۱/ ۲۰۱۶).

⁽٦) هو محكي عن ثعلب. تشنيف المسامع: ١/ ٢١٥.

 ⁽٧) فالقُرء الدالُّ على الحيض والطهر معنياة وضع لهما أسماء غير لفظ القرء، وهما =

(وَقِيلَ) هُوَ (مُمْتَنِعٌ) (١) لإِخْلاَلِهِ بفَهُمِ المُرَادِ المَقْصُودِ مِنْ الوَضْعِ. وَأُجِيبَ: بأَنَّهُ يُفْهَمُ بالقرِينَةِ، وَالمَقْصُودُ مِنْ الوَضْعِ الفَهُمُ التَّفْصِيلِيُّ، وَالمَقْصُودُ مِنْ الوَضْعِ الفَهْمُ التَّفْصِيلِيُّ، وَالمَقْصُودُ مِنْ الوَضْعِ الفَهْمُ التَّفْصِيلِيُّ، وَالمَقْصَيلِيُّ، وَأَوْ انتَفَتْ حُمِلَ على المَعْنَيَيْنِ -كَمَا سَيَأْتِي (٢).

(وَقَالَ الإِمَامُ) الرَّازِيُّ: هُوَ (مُمْتَنِعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ فَقَطْ) كَوُجُودِ الشَّيْءِ وَانْتِفَائِهِ (٣)؛ إذْ لَـوْ جَازَ وَضْعُ لَفْظٍ لَهُمَا لَمْ يُفِدْ سَمَاعُهُ غَيْسَ التَّرَدُّدِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ حَاصِلٌ فِي العَقْلِ (٤).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ قَدْ يَغْفُلُ عَنْهُمَا فَيَسْتَخْضِرُهُمَا بِسَمَاعِهِ، ثُمَّ يَبْحَثُ عَنْ المُرَادِ مِنْهُمَا (٥).

الحيض والطُّهر، فالألفاظُ إذن ليست قليلةً لاشتراك كلُّ لفظ بمعينين أو أكثر.

⁽١) من القائلين ثعلب وأبو زيد البلخي والأبهري. البحر المحيط: ٢/ ٣٧٧.

⁽٢) في (١/ ٤٠٦).

 ⁽٣) مِثْل كلمة رغب بدون قرينة فِإنَّها تدلُّ على الرغبة في الشَّيء أو عدم رغبته.
 فإذا أريـد الإثبات قيل رغب فيه، وإذا اراد نفي الرغبة قيـل: رغـب عنـه. البحـر المحيط: ٢/ ٣٧٩.

⁽٤) أي لا حاجةً إلى النُّطق بالمشترك؛ لأنَّ النطق به يجعل السامع متردداً أيّ المعنيين يراد، والتردد حاصل في العقل بدون النطق.

 ⁽٥) إذن لابدً من النُّطق لتردد العقل؛ لأنَّهُ قد يغفلُ عن المراد بالمعنيين، ولا يتنبه إلا
 بعد النطق باللفظ.

مسألة [إطلاق المشترك على معنييه معاً]

(اَلْمُشْتَرِكُ يَصِحُّ) لُغَةَ (إطْلاَقُهُ عَلَى مَعْنَيْهِ) مَثَلاً (مَعَاً) بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مِنْ مُتَكَلِّم وَاحِدِ فِي وَقْتِ وَاحِدِ كَقَوْلِكَ: عِنْدِي عَيْنٌ، وَتُرِيْدُ البَاصِرَةَ وَالجَارِيَةَ مَثَلاً، وَمَلْبُوسِيَ الجُوْنُ، وَتُرِيْدُ الأَسْوَدَ وَالأَبْيَضَ، وَأَقْرَأَتْ هِنْدٌ، وَتُرِيْدُ مَثَلاً، وَمَلْبُوسِيَ الجُوْنُ، وَتُرِيْدُ الأَسْوَدَ وَالأَبْيَضَ، وَأَقْرَأَتْ هِنْدٌ، وَتُرِيْدُ مَخَاذَ الأَسْوَدَ وَالأَبْيَضَ، وَأَقْرَأَتْ هِنْدٌ، وَتُرِيْدُ مَخَاضَتْ وَطَهُرَتْ (مَجَازَاً)؛ لأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لَهُمَا مَعَا، وَإِنَّمَا وُضِعَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَنْ عَيْر نَظَر نَظَر إلى الآخَرِ (١): بأَنْ تَعَدَّدَ الوَاضِعُ، أَوْ وُضِعَ الوَاحِدُ نِسْبَاناً لِلأَوَّلِ (٢). للأَوَّلِ (٢).

⁽۱) المشترك: هو لفظ وضع لعدَّة معان وضعاً، أي بسبب واضع، فالعين وضعتها العرب للجارية، ثمَّ وضعتها للباصرة، ثمَّ للذهب ثمَّ لعين الشمس، ثمَّ للجاسوس وهكذا فالوضع في أصله حقيقة لكل معنى على الانفراد فالاطلاق يكون حقيقة. فإذا أردت باللفظ معنيين فإن الاطلاق يكون مجازاً لأنَّهُ استعمال اللفظ في هيئته لغير ما وضع له وهذا معنى المجاز.

 ⁽۲) هنا السؤال يُطرحُ: لماذا وضعت العربُ لفظة واحدة لعدَّة معانٍ وهي قادرة على
 أنْ تضع لفظاً لكل معنى؟

الجواب: إنَّ وضع المشترك لأحد السبين:

١ - إنّها تضعُ اللّفظ ثمَّ بعد حين تنسى أنّها وضعته، فتُسميَ به معنى آخرَ وينقل
 الوضعان إلينا.

٧ ـ إنَّ قبائل العرب وضعت واحدة منها لفظ عين لمعنى وهي الباصرة، ثمَّ قبيلة =

(وَعَنِ الشَافِعْيِّ والقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلانِّي (والمُعَتَزِلَةِ) هُوَ (حَقَيْقَةٌ) ؛ نَظَرَا لِوَضْعِهِ لِكُلِّ مِنْهُما (زَادَ الشَافِعيُّ وَظَاهِرٌ فَيْهَما عِند التَجِرُّدِ عَنْ الْقَرَائِنِ) (١) المُعَيَّنَةِ لأَحَدَهِمَا _ كَالمَصْحُوبِ بِالقَرَائِنِ المُعَمِّمَةِ (٢) لَهُمَا _ (فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا) لِظُهُوْرِهِ فِيْهِمَا.

(وَعَنْ الْقَاضِي) هُوَ عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَاثِنِ المُعَيِّنَةِ وَالمُعَمَّمَةِ (مُجْمَلٌ) أَيْ غَيْرُ مُتَّضِح المُرَادِ مِنْهُ (وَلَكَنْ يُحْمِلُ عَلَيْهِمِا احْتِيَاطاً).

(وَقَالَ أَبُو الحُسَيْنِ)(٢) البَصْرِيُّ (وَالغَزَالِيُّ (٤) يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ) بهِ مَا ذُكِرَ

أخرى وضعتها للجارية، ونقل إلينا هذا الوضع من القبيلتين.
 وهذا ما أرجحه.

⁽١) المعيَّنة أي القرينة التي تبيِّن المرادَ بالمعنى دون احتمال غيره مِثْل: عنــدي عــينٌ جاريةٌ، وعينٌ باصرةٌ.

⁽۲) المعممة: هي قرينة تفصلُ المعنى عن بعض مُشاركيه، ولكنَ الغموضَ يبقى لعمومها، مِثْل: عندي عين أشرب منها وأنفق منها، فإضافة أُنفق جعَلت العَينَ تحتمل: الجارية والذَّهب والفضَّة وتحتملُ الجارية فقط؛ لأنَّه ينفقُ من مائها. فتُحملُ ظاهراً على الجاريةِ والذَّهبِ، ويحتمل أن يرادَ بذلك الجارية فقط.

إذن القرينة المعممة لا تُعدُّ قرينةً مبيئنةً فهو كفاقِد القَرينة، فليس المعنى يكون نصاً، بل ظاهراً، والظاهرُ لفظ يحتملُ معنيين: أحدهما أرجح من الآخر، ويسراد الأرجح.

⁽٣) هو محمد بن علي الطيب البصري، أحد أئمة المعتزلة، كان يشار إليه بالبنان في علم الأصول والكلام، قويٌّ في الكلام والدِّفاع عن أراء المعتزلة من مصنفاته المعتمد في أصول الفِقه، توفي سنة (٤٣٦هـ)، وفيات الأعيان: ١٤٧١.

⁽٤) المعتمد: ١/ ٣٠١، والمستصفى: ٢/ ٧١.

مِنْ مَغْنَيَيْهِ عَقْلاً (لا أَنَّهُ) أَيْ مَا يُرَادُ مِنْ مَغْنَيْهِ (لُغَةً) لا حَقِيْقَةً وَلا مَجَازًا ا لِمُخَالَفَتِهِ لِوَضْعِهِ السَّابِقِ ؛ إِذْ قَضِيَتُهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ في كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِداً فَقَط.

وَعَلَى هَذَا النَّفْيِ البَيَانِيُّونَ وَغَيْرُهُمُّ (⁽¹⁾.

(وَقَيْلَ^(۲) يَجُوْزُ) لُغَةَ أَنْ يُرَادَ بِهِ المَعْنَيَانِ (فِيُ النَّفْيِ لَا الإِثْبَاتِ) فَنَحُوُ: لَا عَيْنٌ عِنْدِي، يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ البَاصِرَةُ وَالذَّهَبُ مَثَلاً، بِخِلافِ عِنْدِي عَيْنٌ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِلا مَعنَى وَاحِدَاً.

وَزِيَادَةُ النَّفْيِ على الإِثْبَاتِ مَعْهُودَةٌ (٣٠ - كَمَا فِي عُمُومِ النَّكِرَةِ المَنْفِيَّةِ دُوْنَ المُثْبَتَةِ _ .

وَفِي نُسْخَةٍ بَدَلَ [أ/٣٦] يَجُوْزُ يَصِحُ وَهُوَ أَنْسَبُ (١).

وَالْحِلاَفُ فِيْمَا إِذَا أَمْكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ _ كَمَا فِي الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ. فَإِنِ امْتَنَعَ _ كَمَا فِي استِعمَالِ^(٥) صِيْغَةِ إِفْعَلْ فِي طَلَبِ الْفِعْلِ وَالتَّهدِيْدِ

 ⁽۱) علماء الأصول يُطلقونَ لفظ البيانيين على علماء البلاغة، والبلاغة تُطلق على
 المعاني والبيان والبديع لا البيان فقط، وقد نبَّهتُ على ذلك غيرَ مرة.

 ⁽۲) قال به المرغياناني من الحنفية/ تشنيف المسامع ١/٢١٧.

 ⁽٣) لعل البعض يقول: ما هي مزية النفي على الإثبات في أن النفي يراد به المعنيان
 والإثبات لا يراد.

الجواب: أنَّ النَّفي قد يمتازُ عن الإثبات في بعض المواطن، فالنَّكرة بعدَهُ شاملةً لجميع الأفراد، وفي الإثبات يراد بها فرد واحد مبهم.

 ⁽³⁾ وجه الأنسبية: أنَّهُ بدأ بالمسألة بقوله: يصح، لا بقوله: يجوز.

⁽٥) لفظ: استعمال ساقط من: (ج).

عَلَيْهِ على مَا سَيْأْتِي مُرْجُوحًا أَنَّها مُشتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا(١) فَلا(١) يَصِحُ قَطْعَاً ؟ وَلِظُهُورِ ذَلِكَ سَكَتَ المُصَنَّفُ عَنِ التَّنبيْهِ عَلَيْهِ.

(وَالأَكْثَرُ) مِنَ العُلَمَاءِ (عَلَى أَنَّ جَمْعَهُ باعْتِبَارِ مَعْنَيَيْهِ) كَقَوْلِكِ عِنْدِي عُيُونٌ، وَتُرِيْدُ مَثَلاً بَاصِرَتَيْنِ وَجَارِيَةً، أَوْ بَاصِرَةً وَجَارِيَةً وَذَهَبَا (إِنْ سَاغَ) ذَلِكَ عُيُونٌ، وَتُويْدُ مَثَلاً بَاصِرَتَيْنِ وَجَارِيَةً، أَوْ بَاصِرَةً وَجَارِيَةً وَذَهَبَا (إِنْ سَاغَ) ذَلِكَ الجَمْعُ، وَهُو مَا رَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكِ، وَخَالَفَهُ أَبُو حَيَّانٍ (٣) (مَبِنِيٌّ عَلَيْهِ) في صِحَّةً إطلاقِهِ على مَعْنَيْهِ، كَمَا أَنَّ الْمَنْعَ مَبْنِيٌّ على المَنْع.

وَالْأَقَلُّ: على أَنَّهُ لا يُبْنَى عَلَيْهِ فِيْهَا فَقَط بَلْ يَأْتِي على المَنْعِ أَيْضَا ؛ لأَنَّ الجَمْع في قُوَّةٍ تَكْرِيْرِ المُفْرَدَاتِ بالعَطْفِ، فَكَأَنَّهُ استُعْمِلَ كُلَّ مُفْرَدٍ في مَعْنَى .

وَلُو لَم يَقُلِ المُصَنِّفُ - إِنْ سَاغَ - المَزِيْدُ على [...](١) ابنِ الحَاجِب وَغَيْرِهِ - كَانَ المعْنَى: أَنَّ الجَمْعَ مَبْنِيٌّ عَلى المُفْرَدِ صِحَّةً وَمَنْعَا (٥).

 ⁽۱) سيأتي في (٢/ ٥٤٣)، أنها وضعت حقيقة لإيجاب الفعل، ومجازاً في بقية المعاني، وهو الراجح، والمرجوح أنَّها مشتركة في الكل.

⁽٢) جواب فإن امتنع.

 ⁽٣) فابن مالك رجّع جواز الجمع؛ نظراً لاتحاد اللفظ، وأبو حيان رجّع المنع؛
 لاختلاف المعاني.

⁽٤) في (ط): زيادة (إِنْ).

 ⁽٥) أي أنَّهُ زاد كلمة (إن ساغ) على تعبير ابن الحاجب وغيره، ولـولا هـذه الزيـادة لصار البناء يراد به بناء الجمع على المفرد.

وبعد الزيادة صار البناء على جواز الجمع وعلى منعه.

⁽٦) ينسب إلى ابن مالك. الغيث الهامع: ١٦٤/١.

لا بَل يَصِحُّ مُطْلَقاً (١)، فَمُؤَدَّى العِبَارِتِيْنِ وَاحِدٌ، وَالزِّيَادَةُ (١) أَصْرَحُ في التَّنْبِيْهِ على الخِلافِ(١).

⁽١) أي يجوز الجمع باعتبار معنييه، يمكن الجمع بين المعنيين أو لا يمكن.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ج): الزائدة.

 ⁽٣) فما دام قال: مطلقاً، يفهم أنَّ هناك من يخالف، ولكن زيادة (إن ساغ) توضيع وجود خلاف بشكل أصرح.



(وَفِي الْحَقِيقَةِ، وَالْمَجَانِ) هَلْ يَصِحُ أَنْ يُرَادَا مَعا باللَّفْظِ الوَاحِدِ _ كَمَا فِي قَوْلِك رَأَيْت الأَسَدَ، وَتُرِيدُ الْحَيَوَانَ الْمُفْتَرِسَ، وَالرَّجُلَ الشُّجَاعَ.

(الخِلاَفُ)(١) فِي المُشْتَرَكِ(٢) (خِلاَفاً لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرِ البَاقِلاَّنِيِّ فِي قَطْعِهِ بِعَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ قَالَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ الجَمْعِ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ؛ حَيْثُ أُرِيدَ بِاللَّفْظِ الْمَوْضُوعُ لَهُ، أَيْ: أَوَّلاً وَغَيْرُ المَوْضُوعَ لَهُ مَعاً.

وَأُجِيبَ: بَأَنَّهُ لاَ تَنَافِي بَيْنَ هَذَيْنِ (٣).

⁽١) الخلاف مبتدأ مؤخر، وقوله: في الحقيقة خبر مقدم.

 ⁽٢) فعند الجمهور يصحُّ، إلا أنَّهُ عند الشافعي دلالته ظاهر منهما إنْ خلا عن القرينة المعينة، وقيل: يحملُ في النَّفي لا في الإثبات.

مثال حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز: قوله على: (يس قلب القرآن فاقرؤها على موتاكم) فلفظ الميت يكون حقيقة فيمن خَرجت روحُه، ومجازاً مرسلاً في من ينازع؛ لأنّه سيؤول إلى الموت، ويمكن قراءة يس على الميت فعلاً وعند النّزع. أما قوله على: (لقّنوا موتاكم لا إله إلا الله) فلا فائدة في حمله على الحقيقة؛ لأنّ كلمة التوحيد لا ينتفع بها بعد الموت فتحمل على النزع لتكون آخر كلمة له في الدنيا.

 ⁽٣) كما مثلنا سابقاً، وكما مثّل الشّارح.

وَعَلَى الصَّحَّةِ: يَكُونُ مَجَازاً، أَوْ حَقِيقَةٌ وَمَجَازاً بِاعْتِبَارِيْنِ، عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ^(۱).

وَيُحْمَـلُ عَلَيْهِمَا إِنْ قَامَتُ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ المَجَازِ مَعَ الْحَقِيقَةِ _كَمَا حَمَلَ الشَّافِعِيُّ المُلاَمَسَةَ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ أَوْلَنَمَسَّتُمُ ٱلنِّسَانَة ﴾ [المائدة: ٦] عَلَى الجَسَّ باليَدِ، وَالوَطْءِ،

(وَمِنْ ثَـمَّ) أَيْ مِنْ هُنَا وَهُوَ الصَّحَّةُ الرَّاجِحَةُ المَنْنِيُّ عَلَيْهَا الحَمْلُ عَلَيْهِمَا، أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ [...]^(٢):

(عَمَّ نَحُوْ ﴿ وَالْعَكُواْ الْحَيْدَ ﴾ [الحج: ٧٧] الوَاجِب، وَالمَنْدُوب)؛ حَمْلاً لِصِيغَةِ افْعَلْ عَلَى الحقيقة والمَجَازِ: مِنْ الوُجُوب وَالنَّدْب بقرينة كَوْنِ مُتَعَلَّقِهَا _كَالخَيْرِ (٣) _ شَامِلاً لِلْوَاجِب وَالمَنْدُوب (خِلاَفا لِمَنْ خَصَّهُ مُتَعَلَّقِهَا _كَالخَيْرِ (٣) _ شَامِلاً لِلْوَاجِب وَالمَنْدُوب (خِلاَفا لِمَنْ خَصَّهُ المَتَعَلَّقِهَا _كَالخَيْرِ (٣) مَا اللَّهُ لاَ يُرَادُ المَجَازُ مَعَ الحَقِيقَةِ [(وَمَنْ قَالَ) هُو (لِلْقَدْرِ بالوَاجِب) ؛ بنَاءً عَلَى أَنَّهُ لاَ يُرَادُ المَجَازُ مَعَ الحَقِيقَةِ [(وَمَنْ قَالَ) هُو (لِلْقَدْرِ المُشْتَرَكِ) بَيْنَ الوَاجِب، وَالمَنْدُوب (٤) ، أَيْ: مَطْلُوب الفِعْلِ بنَاءً عَلَى القَوْلِ الاَيْدِي : إِنَّ الصَّيغَة حَقِيقَةٌ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ الوُجُوب، وَالنَّدُب] (١٥ أَيْ السَّيغَة حَقِيقَةٌ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ الوُجُوب، وَالنَّدُب] (١٥ أَيْ طَلَب الفِعْل (١٠) .

⁽۱) في (۱/ ۲۰۱۱).

⁽٢) في (ب): زيادة (في قوله تعالى).

⁽٣) في (أ) و(ط): (الخبر) بالباء.

⁽٤) لأنَّ فعل الواجب والمندوب خير.

 ⁽a) ما بين المعقوفين ساقط من (ج)، وسيأتي في (٢/ ٥٤٢).

 ⁽٦) فلفظ (افعلوا) يرادُ طلبُ حصول الخَير والواجب والمندوب من أفراده.

(وَكَذَا المَجَازَانِ) هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَا مَعاً بِاللَّفْظِ الوَاحِدِ كَقَوْلِك مَثَلاً: وَاللهِ لاَ أَشْتَرِي: وَتُرِيدُ السَّوْمَ وَالشَّرَاءَ بِالوَكِيلِ(١١)، فِيهِ الحِلاَفُ فِي المُشْتَرَكِ.

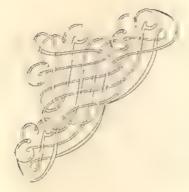
وَعَلَى الصَّحَّةِ الرَّاجِحَةِ: يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَتِهِمَا، أَوْ تَسَاوَيَا فِي الإِسْتِعْمَالِ وَلاَ قَرِينَةَ تُبَيِّنُ أَحَدَهُمَا.

وَإِطْلاَقُ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ عَلَى المَعْنَى (٢) - كَمَا هُنَا _ مَجَازِيٌّ مِنْ إِطْلاَقِ اسْمِ الدَّالُ عَلَى المَدْلُولِ (٣).

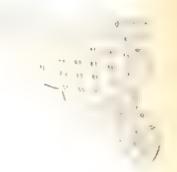
⁽١) السَّوم حقيقة في الشِّراء، وشراء الوكيل شراء للموكل مجازاً، وَمِثْل: لا أتــزوج، وتريد العقد والوطء.

⁽٢) لأنَّ الحقيقة والمجاز من أوصاف الألفاظ لا المعاني، فلفظ أسد هو الحقيقة إنْ أريد الحيوان المفترس وليس نفس الحيوان، وهو في الرجل الشجاع مجاز، وليس المراد الرجل.

 ⁽٣) الدال هو اللَّفظ، والمدّلول هو المعنى، فهو مجازٌ مرسلٌ.



[مسألة]^(۱) [الحقيقة والمجاز]



[أولاً: الحقيقة]

(الحَقِيقَةُ: لَفُظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضعَ لَهُ ابْتِدَاءً)، فَخَرَجَ عَنْهَا(٢) اللَّفْظُ المُهْمَلُ (٢)، وَالغَلَطُ: كَقَوْلِك خُذْ هَـذَا الفَرَسَ المُهْمَلُ (٣)، وَالغَلَطُ: كَقَوْلِك خُذْ هَـذَا الفَرَسَ مُشِيراً إِلَى حِمَارٍ (٥)، وَالمَجَازُ (٢).

- (٢) في (أ): عنه.
- (٣) مِثْل لفظ ديز مقلوب زيد، هو لفظ ولكن لم يُستعمل لمعنى.
 - (٤) مِثْل أوائل السُّور بالنسبة لنا إنها غيرٌ موضوعة لمعنى.
 - (٥) هذا مثال للفظ لا يرادُ منه المعنى.
- (٦) المجاز لا يُسَمَّى حقيقة؛ لأنَّ اللفظ وضع له ثانياً ولم يوضع له أولاً. والذي أرجِّحه: أنَّ المجاز لم يوضع له اللفظ، بل استعمل فيه استعمالاً، والحقيقة وضع لها اللفظ وضعاً.

فلفظ أسد وضعه الواضع للحيوان المفترس، ولا يوجد له اسم موضوع سواه. أما إطلاقه على الرَّجل الشُّجاع فهو استعمال لا وضع؛ لأَنَّهُ قد وضع له اسم مِثْل محمد أو خالد، ولشجاعته استعمل فيه لفظ أسد.

⁽۱) لفظ (مسألة) ساقطٌ من النَّسخ، وزدتها انسجاماً مع ما سبق في المترادف والمشترك.

١ - (وَهِيَ لُغُوِيَّةٌ) بأَنْ وَضَعَهَا أَهْلُ اللَّغَةِ باصْطِلاَحٍ، أَوْ تَوْقِيفٍ، كَالأَسَدِ لِلْحَيَوَانِ المُفْتَرِسِ.

٢ - (وَعُرْفِيَةٌ) بأنْ وَضَعَهَا أَهْلُ العُرْفِ العَامِّ - كَالدَّابَةِ لِـذَوَاتِ الأَرْبَعِ
 كَالحِمَار - وَهِيَ لُغَةٌ لِكُلِّ مَا يَدُبُّ عَلَى الأَرْضِ.

أَوْ الخَاصِّ _كَالفَاعِلِ لِلاِسْمِ المَعْرُوفِ عِنْدَ النُّحَاةِ _ ^(١).

٣ (وَشَرْعِيَّةٌ) بأَنْ وَضَعَهَا الشَّارِعُ _ كَالصَّلاَةِ لِلْعِبَادَةِ المَخْصُوصَةِ (٢).
 (وَ وَ قَعَ الأُولِيَانِ) أَيْ اللَّغُويَّةُ وَالعُرْفِيَّةُ بِقِسْمَيْهَا (٣) جَزْماً.

وَفِي خَطِّ المُصَنِّفِ _ الأَوَّلْتَانِ _ بالفَوْقِيَّةِ ('') مُثنَّى الأَوَّلَةِ _ وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ جَرَتْ عَلَى الأَلْسِنَةِ _ ، وَالكَثِيرُ الأُولَى (') _ كَمَا ذَكَره النَّوَوِيُّ فِي مَجْمُوعِهِ (') _ فَمُثنَّاهُ الأُولَيَانِ بِالتَّحْتَانِيَّةِ مَعَ ضَمِّ الهَمْزَةِ .

(وَنَفَى قَوْمٌ إِمْكَانَ الشَّرْعِيَّةِ(٧) بناءً عَلَى أَنَّ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى مُنَاسَبَةً مَانِعَةً مِنْ نَقْلِهِ إِلَى غَيْرِهِ(٨).

⁽١) وإلا فهو باللغة لكلِّ من يفعل شيئاً ولا يُراد به عند أهل اللغة اسم لمن وقع منه الفعل أو قام به، وهو مرفوعٌ واجبُ التأخر عن الفعل.

⁽٢) لأنها عند أهل اللغة حقيقة في الدعاء.

⁽٣) في (ب): بتسميتها.

⁽٤) في النُّسخ بالفوقانية، وهوخطأ؛ لأنَّ النسبة إلى فوق لا إلى فوقان.

⁽٥) تقلب الألف المقصورة ياء عند التثنية.

⁽٦) المجموع، كتاب الزكاة، باب صدقة الإبل: ١٠/ ٢٥٦٠.

⁽V) ينسب لأبي الحسين البصري والمرجئة. تشنيف المسامع: ١/ ٢٢١.

 ⁽٨) فلفظ الصّلاة عند أهل اللغة معناه: الدعاء، لما فيه من معنى الخضوع والتضرع =

(وَ) نَفَى (القَاضِي) أَبُو بَكْرِ البَاقِلاَّنِيُّ (وَابْنُ القُ<mark>شَيْرِيُّ () وُقُوعَهَا (")</mark> قَالاً: وَلَفْظُ الصَّلاَةِ مَثَلاً مُسْتَعْمَلٌ فِي الشَّرْعِ فِي مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ - أَيُّ اللَّعَاءِ بخَيْرٍ - (") لَكِنْ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ فِي الإعْتِدَادِ بِهِ أُمُوراً - كَالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ.

(وَقَالَ قَوْمٌ: وَقَعَتْ مُطْلَقاً (اللهُ وَقَوْمٌ) (اللهُ وَقَعْتُ (إلاَّ الإِيمَانَ) فَإِنَّهُ فِي الشَّرَع الشَّرْع مُسْتَعْمَـلٌ فِي مَعْنَاهُ اللُّغَوِيِّ ـ أَيْ تَصْدِيقِ القَلْب، وَإِنْ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ

والفرق بين هذا القَوْل والذي قبله: أنَّ الذي قبله يمنع إمكان وجود الحقيقة الشرعية.

وهذا يجوِّزُ وقوعها إلا أنَّها لم تقع <mark>كما يقول.</mark>

فلا يمكن نقله إلى الأقوال والأفعال؛ إذ لا خضوع في الأقوال والأفعال.
 ويجاب: بأنَّ الصَّلاة التي هي أقوال وأفعال من جملة أقوالها الدعاء، ومطلوب
 فيها الخضوع والذلَّة، فيناسب نقل الكلمة إليها.

⁽۱) هو عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك النيسابوري الشافعي، أبو القاسم زين الإسلام، شيخ خرسان، فقيها ورعاً متكلماً محدِّثاً حافظاً مفسّراً متقناً نحوياً لغوياً، توفي سنة (٤٦٥هـ) طبقات السُّبْكِي: ٣/ ٢٤٣.

⁽٢) أي الحقيقة الشرعية.والفرق بين هذا القَوْل وا

⁽٣) عندما يحتج إلَيْه بأنَّ لفظ الصَّلاة حقيقةٌ في الأقوال والأفعال مما يدلُّ على وقوعها. أجاب: بأنَّ المعنى اللغوي بقي في الصَّلاة الشرعية؛ لأنَّ الأصل فيها المدعاء، ولكن زيد عليه الركوع ونحوه ليعتدَّ بهذا الدعاء.

 ⁽٤) ينسب إلى المعتزلة. تشنيف المسامع: ١/ ٢٢١.
 ووجه الإطلاق سواء في الأعمال أو الإيمان.

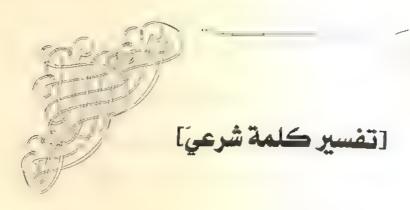
 ⁽۵) هو مختار أبي إسحاق الشيرازي. تشنيف المسامع: ١/٢٢١.

فِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ التَّلَفُّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنْ القَادِرِ - كَمَا سَيَأْتِي (١). (وَتُوَقَّفَ الآمِدِيُّ) فِي وُقُوعِهَا.

(وَالمُخْتَارُ وِفَاقاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيِّ، وَالإِمَامَيْنِ) أَيُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالإِمَامَ المُخْتَارُ وِفَاقاً لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَاذِيِّ، وَالإِمَامِ الرَّاذِيِّ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالإِمَامِ الرَّاذِيِّ (لاَ الدِّينِيَّةِ)(٢) كَالإِمَانِ فَإِنَّهَا فِي الشَّرْعِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا اللَّغَوِيِّ.

⁽۱) في (۲/ ۱۳۹۵).

 ⁽۲) اللمع: ٤٣، والبرهان: ١/ ٤٧ ورفع الحاجب: ١/ ٣٩١، والمحصول:
 ١/ ١١٩.



(وَمَعْنَى الشَّرْعِيِّ)(١) الَّذِي هُوَ مُسَمَّى مَا صَدَقَ الحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ (مَا) أَيْ شَيْءٌ (لَمْ يُسْتَفَدُ اسْمُهُ إلاَّ مِنْ الشَّرْعِ) - كَالهَيْنَةِ المُسَمَّاةِ بِالصَّلاَةِ . .

(وَقَدْ يُطْلَقُ) [. . .] (١) الشَّرْعِيُّ (عَلَى المَنْدُوب، وَالمُبَاحِ).

وَمِنْ الأَوَّلِ: قَوْلُهُمْ مِنْ النَّوَافِلِ مَا تُشْرَعُ فِيهِ الجَمَاعَةُ أَيُّ -تُنْدَبُ-كَالعِيدَيْنِ.

وَمِنْ النَّانِي: قَوْلُ القَاضِي الحُسَيْنِ: لَوْ صَلَّى التَّرَاوِيحَ [أ/٣٧] أَرْبَعاً بتَسْلِيمِةٍ لَمْ تَصِحَّ؛ لأِنَّهُ خِلاَفُ المَشْرُوعِ.

وَفِي شَرْحِ المُخْتَصَرِ^{٣)}: بَدَلَ المُبَاحِ الوَاجِبُ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً^{١١)}. يُقَالُ: شَرَعَ اللهُ تَعَالَى^(٥) الشَّيْءَ، أَيْ: أَبَاحَه، وَشَرَعَهُ أَيْ طَلَبَهُ

⁽١) أي أي شيء يوضع مبتدأً ويُخبرُ عنه ويصدُق عليه لفظ شرعي.

⁽٢) في(ط): زيادة لفظ (أي).

⁽٣) رفع الحاجب: ١/ ٣٩٥.

⁽٤) لأنَّ الواجب شرعي أيضاً.

 ⁽٥) لفظ (تعالى) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

وُجُوباً، أَوْ نَدْبَاً.

وَلاَ يَخْفَى مُجَامَعَةُ الأَوَّلِ(١) لِكُلِّ مِنْ الإِطْلاَقَاتِ الثَّلاَثِ(٢).

[ثانياً: المجاز]

(وَالْمَجَازُ) المُرَادُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ وَهُوَ الْمَجَازُ فِي الإِفْرَادِ ("): (اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ) فِيمَا وُضعَ لَهُ لُغَةً أَوْ عُرْفاً أَوْ شَرْعاً (بوَضْعِ ثَانٍ) خَرَجَ الحقِيقَةُ (١) (لِعَلاَقَةٍ) بَيْنَ مَا وُضعَ لَهُ أَوَّلاً وَمَا وُضعَ لَهُ ثَانِياً، خَرَجَ العَلَمُ المَنْقُولُ كَفَضْل.

وَمَنْ زَادَ _كَالبَيَانِيـُّينَ _ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَةٍ مَا وُضِعَ لَـهُ أَوَّلاً: مَشَى عَلَى أَنَّهُ لاَ يَصِعُ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ الحَقِيقَةُ وَالمَجَازُ مَعَا(٥).

(فَعُلِم) مِنْ تَقْيِيدِ الوَضْعِ دُونَ الإِسْتِعْمَالِ بِالثَّانِي (وُجُوبُ سَبْقِ الوَضْعِ)

⁽١) أي قوله: ما لم يستفد إلا من الشَّرْع؛ لأنَّ المندوب والمباح والواجب مستفاد من الشَّرْع.

 ⁽۲) في (ب) و (ج) و (ط): الثلاثة، وبدون التاء هو الأفصح؛ لأنَّ الإطلاقات جمع تأنيث وإن كان مفردُه قد يكون مذكراً: وهو إطلاق، وقد يكون مؤنشاً: وهو إطلاقة.

⁽٣) خرج به المجاز في الإسناد، وَمِثْلُ بنى الملك القصر فإنَّ البناء مسندٌ إلى الملك مجازاً وإلا فالباني الحقيقي هو البَنَّاءُ.

 ⁽٤) لأنها وضع لها اللفظ أولاً.

⁽٥) فالقرينة تمنع أن يراد المعنى الأول، فإذا قلنا كتب الاسد فالمراد الرجل الشيجاع؟ لأنَّ الحيوان المفترس لا يكتب فلا يراد.

لِلْمَعْنَى الأَوَّلِ (وَهُوَ) أَيْ وُجُوبُ ذَلِكَ (اتَّفَاقُ) أَيْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) فِي تَحَقُّقِ الْمَجَازِ (لاَ الإسْتِعْمَالُ) فِي المَعْنَى الأَوَّلِ فَلاَ يَجِبُ سَبْقُهُ فِي تَحَقُّقِ المَجَازِ (١)، فَلاَ يَجِبُ سَبْقُهُ فِي تَحَقُّقِ المَجَازِ (١)، فَلاَ يَجِبُ سَبْقُهُ فِي تَحَقُّقِ المَجَازِ (١)، فَلاَ يَسْتَلْزِمُ المَجَازُ الحَقِيقَةَ كَالعَكْسِ (١).

(وَهُوَ) أَيْ عَدَمُ الوُجُوبِ (المُخْتَارُ)؛ إذْ لاَ مَانِعَ مِنْ أَنْ يُتَجَوَّزَ فِي اللَّفْظِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ فِيمَا وُضعَ لَهُ أَوَّلاً.

وَقِيلَ: يَجِبُ سَبْقُ الإِسْتِعْمَالِ فِيهِ، وَإِلاَّ لَعَرِيَ^(١) الوَضْعُ الأَوَّلُ عَنْ الفَائِدَةِ.

وَأُجِيبَ: بِحُصُولِهَا بِاسْتِعْمَالِهِ فِيمَا وُضِعَ لَهُ ثَانِياً. وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ لاَ يَجِبُ سَبْقُ الإِسْتِعْمَالِ (قِيلَ: مُطْلَقاً^(٥). وَالأَصَحُّ) تَفْصِيلٌ لِلْمُصَنِّفِ اخْتَارَهُ مَذْهَباً _كَمَا قَالَ فِي شَرْح

⁽۱) أي لا يكون مجازاً إلا بعد أن يوضع أولاً لمعنى حقيقة ثمَّ يوضع لآخر مجازاً؟ لذا فصَّلتُ في (١/ ٤١٤) أن يطلق عليه لفظ الاستعمال لا الوضع؛ ليبقي الوضع للحقيقة، والمجاز لم يوضع له اللفظ، بل استعمل فيه استعمالاً.

 ⁽٢) أي لا بدَّ من وضعه لمعنى سابق للمجاز، ولو لم يستعمل في ذلك المعنى، كأن وضع له ثمَّ هجر.

 ⁽٣) أي قد يوضع لفظ حقيقة ولا يستعمل فيه مجازاً، وقد يستعمل في المجاز بعد
 وضعه للحقيقة وهو غير مستعمل فيها.

كما سبق أنْ مثَّلنا بالعنقاءِ تستعملُ في الشَّخص المؤذي، ولا وجود للحقيقة.

⁽٤) أي خلا.

⁽٥) أي سواء في المصدر أم غيره.

المُخْتَصَرِ ('' _ وَهُوَ أَنَّهُ لاَ يَجِبُ (لِمَا عَدَا المَصْدَر) وَيَجِبُ لِمَصْدَرِ المَجَاذِ، فَلاَ يَتَحَقَّقُ فِي المُشْتَقَ مَجَازٌ إلاَّ إذا سَبَقَ اسْتِعْمَالُ مَصْدَرِهِ حَقِيقَةَ، وَإِنْ ('' لَمْ يُسْتَعْمَلُ المُشْتَقُ حَقِيقَةً وَإِنْ ('' لَمْ يُسْتَعْمَلُ اللَّهُ تَعَالَى _ وَهُو مِنْ الرَّحْمَةِ وَحَقِيقَتُهَا: الرُّقَةُ وَالحُنُو المُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى ("').

وَأُمَّا قَوْلُ بَنِي حَنِيفَةَ فِي مُسَيْلِمَةً: رَحْمَانُ اليَمَامَةِ، وهوَ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ فِيهِ (٤):

⁽١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ١/ ٣٨٥.

⁽٢) (إن) هنا رصليّة.

⁽٣) أي لا بدَّ من استعمال مصدر المشتق بعد وضعه، ومن ثمَّ يشتق منه ويكون لفظ المشتق مجازاً.

فلفظ (رحمن) مصدره الرحمة: وهي مستعملة لرقة القلب حقيقة، فإذا استعمل بغير الله فرضاً فإنَّ مصدره كان مستعملاً بعد وضعه.

ولكنّه لما كان خاصاً بالله تعالى فإنّه بالنسبة لله تعالى يوصَفُ به مجازاً دون سبق استعمال مصدره له تعالى؛ لأنّ مصدره الرحمة وهي رقة القلب لا تليق به تعالى. إذن استعماله بالنّسبة لله دون سبق استعمال مصدره له تعالى لا يقدحُ في اشتراط المُصنّف، سبق استعمال المصدر للتجوز منه؛ لأنّ تخلف هذا الشَّرُط بالنسبة لله؛ لاستحالة المصدر عليه فهو أمرٌ استثنائي.

⁽٤) هنا يطرح سؤال: إنَّ لفظ رحمن ليس خاصاً بالله، بل أطلق على مسيلمة من قبل قومه فقد اشتق من مصدر مستعمل لجوازه بالنسبة لمسيلمة.

فالجواب: أنَّهُ من باب زيادة الكفر، فتبقى كلمة رحمن لم يُستعمل مصدرها، والغرض من هذا الكلام أنَّهُ بالنسبة لمسيلمة أطلق عليه لفظ رحمن من الرحمة، فعاد الأمر إلى أنَّهُ سبق استعمال المصدر حقيقة بالنسبة لمسيلمة فلا تخلف عن الشَّرُط.

سَمَوْتَ بالمجدد با بن الأكرمين

أبا وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

أَيْ ذَا رَحْمَةِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : فَمِنْ تَعَنَّتِهِمْ فِي كُفْرِهِمْ ، أَيْ أَنَّ هَـذَا الإسْتِعْمَالَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، دَعَاهُمْ إلَيْهِ لَجَاجُهُمْ فِي كُفْرِهِمْ بزَعْمِهِمْ نَبُوَّةَ مُسَيْلِمَةً دُونَ النَّبِيِّ يَشِحُ كَمَا لَوْ اسْتَعْمَلَ كَافِرٌ لَفْظَةَ الله فِي غَيْرِ البَارِي مِنْ آلِهَتِهِمْ .

وَقِيلَ ('': إِنَّهُ شَاذٌ لاَ اعْتِدَادَ بهِ، وَقِيلَ ('': إِنَّهُ مُعْتَدُّ بهِ وَالمُخْتَصُّ بِاللهِ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ (").

⁽١) لم أعثر على القائل.

⁽٢) لم أعثر على القائل.

 ⁽٣) أي لفظ (الرحمن) خاص به تعالى، ولفظ (رحمن) يجوز لغيره، وقوله في الأول
 شاذ، أي استعمال المجاز بدون سبق استعمال مصدره في لفظ رحمن شاذ.



(وَهُوَ) أَيْ المجازُ (وَاقِعٌ) في الكلامِ (خِلاَفاً لِلاَسْتاذِ) أبي إسحاق الإسفراييني (وَ) أبي علي (الفارسِي) في نقْيهِما وُقُوعَهُ (مُطَلقاً) قَالَ: وَما يظنّ مجازاً نحو: رأيتُ أسداً يَرمِي فَحقيقةٌ (١).

(وَ) خلافاً (للظاهِرِيَة) في نفيهِم وقوعَهُ (فِيْ الكِتاب وَالسُنَّة) قالوا: لأنَّهُ كَـذِبٌ بحسب الظاهرِ(٢) _ كما في قولِكِ في البليدِ: هـذا حمـارٌ(٣)، وكلامٌ اللهِ ورسولِهِ منزهٌ عن الكذب(٤).

⁽١) أي أنَّ لفظ أسد لما وضع للرَّجل الشُّجاع ثانياً فهو وضعٌ حقيقيٌّ، والقرينةُ تفصِلُه عن إرادة الموضوع له أوَّلاً.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ج): (لأنَّهُ بحسب الظاهر كذب).

⁽٣) والإنسان البليد ليس حماراً _ وهو الحيوان المعروف.

⁽٤) والأصح أنَّ القرآن مليءٌ بالمجاز وإنَّ بلاغته في مجازه.

وإلا فكيف نفس ر: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَنذِهِ أَعْمَىٰ فَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٧]، فهل ابن أمَّ مكتوم سيبقى أعمى العينين يوم القيامة وأنَّ الله وصف الجدار بالإرادة بقوله: ﴿ فَوَجَدَافِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف: ٧٧]، ولا إرادة للجماد حققة.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لاَ كَذِبَ مَعَ اعْتِبَارِ العَلاَقَةِ وَهِيَ فِيمَا ذُكِرَ المُشَابَهَةُ فِي الصَّفَةِ الظَّاهِرَةِ _ أَيْ عَدَمِ الفَهُمِ ·

[أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز]

(وَإِنَّمَا يُعْدَلُ إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى المَجَازِ عَنْ الحَقِيقَةِ الأَصْلِ (لِثِقَلِ الحَقِيقَةِ) عَلَى اللَّسَانِ - كَالْخِنْفَقِيقِ - اسْمٌ لِلدَّاهِيَةِ يُعْدَلُ عَنْهُ إِلَى المَوْتِ مَثَلاً.

(أَوْ بَشَاعَتِهَا) كَالْخِرَاءَةِ يُعْدَلُ عَنْهَا إِلَى الغَاثِطِ، وَحَقِيقَتُهُ المَكَانُ المُنْخَفِضُ (١).

(أَوْ جَهْلِهَا) لِلْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِلْمُخَاطَبِ(٢) دُونَ المَجَازِ(٣). (أَوْ جَهْلِهَا) لِلْمُتَكِلِّمِ أَوْ لِلْمُخَاطَبِ(١) دُونَ المَجَاعِ(١).

⁽۱) كلمة غائط موضوعة للمكان المنخفض، ولكون مُريد قضاء الحاجة يَلتمسُ المكان المنخفض؛ ليستتر عن أنظار النَّاس سُمِّي ما يخرج في ذلك المكان باسم المكان للمجاورة، فصار يطلقُ لفظ غائط على ما يخرجُ من فضلاتٍ من الانسان.

⁽٢) في (أ) و(ب) و(ج): المخاطب.

⁽٣) فالنبات الرَّطب اسمه (خِلاء) ولكن الناس جهلوا هذا الاسم فأطلقوا عليه حشيش ولفظ حشيش يُطلق على اليابس منه، فسمِّي الرطب به مجازاً باعتبار ما يـؤول إليه.

⁽٤) لأنَّ المجاز أبلغ من الحقيقة؛ لأنَّ أهل البلاغة يقولون هو كدعوى الشيء مع دليل فإذا قلنا: أسد، فكأنَّا قلنا: شجاع، بدليل أنَّهُ صار كالأسد في الجرأة.

(أَوْ شُهْرَيْهِ) دُونَ الحَقِيقَةِ (أَوْ غَيْرٍ ذَلِكَ) كَإِخْفَاءِ المُرَادِ عَنْ^(۱) غَيْرِ المُتَخَاطبَينَ الجَاهِلِ بالمَجَازِ دُونَ الحَقِيقَةِ^(۲).

وَكَإِقَامَةِ الوَزْنِ وَالقَافِيَةِ وَالسَّجْعِ بِهِ <mark>دُونَ الحَقِيقَةِ.</mark>

(وَلَيْسَ) المَجَازُ (غَالِباً عَلَى اللَّغَاتِ، خِلاَفاً لاِبْنِ جِنِّي (") - بسُكُونِ اليَّاءِ - مُعَرَّبُ كِنِّي بَيْنَ الكَافِ وَالجِيمِ - فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ غَالِبٌ فِي كُلِّ لُغَةٍ عَلَى اليَّاءِ - مُعَرَّبُ كِنِّي بَيْنَ الكَافِ وَالجِيمِ - فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ غَالِبٌ فِي كُلِّ لُغَةٍ عَلَى اليَّاءِ - مُعَرَّبُ كَا لُعُةٍ عَلَى الخَالِبِ عَلَى مَجَازٍ.

تَقُولُ مَثَلاً: رَأَيْتُ زَيْداً وَضَرَبْتُه وَالمَرْئِيُّ وَالمَضْرُوبُ بَعْضُهُ^(٥) وَإِنْ كَانَ يَتَأَلَّمُ بِالضَّرْبِ كُلُّهُ.

(وَلاَ مُعْتَمَداً حَيْثُ تَسْتَحِيلُ الحَقِيقَةُ خِلاَفاً لأَبِي حَنِيفَةَ) فِي قَوْلِهِ بِذَلِكَ ا حَيْثُ قَالَ: فِيمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ الَّذِي لاَ يُولَدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ هَذَا ابْنِي أَنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ العِتْقَ الَّذِي هُوَ لاَزِمٌ لِلْبُنُوَّةِ اصُوْناً لِلْكَلاَمِ عَنْ الإِلْغَاءِ (١٠).

⁽١) في (أ) و(ب) و(ج): على.

 ⁽۲) كأن أردت أن تخبر شخصاً بجمال شخص ولا تريد من السَّامع غير المخاطب
 معرفته كإنسان نقول: رأيت بدراً.

⁽٣) هو عثمان بن جنى الموصلي، أبو الفتح من أثمة اللغة والنَّحو والادب، كان ناثراً وشاعراً، ولد بالموصل، تولى التَّدريس في بغداد بعد موت أبي على الفارسي. وفيات الاعيان: ٢٤٦/٣.

⁽٤) في (ط): يستعمل.

 ⁽٥) وإطلاق الكلِّ وإرادة البعض مجاز مرسل، مِثْلُ: ﴿ يَجْعَلُونَ أَمَنْهِمُمْ فِي عَاذَانِهِم ﴾ أي أن أناملهم.

⁽٦) إذا ملك الشخص ابنه العبد فإنَّه يَعتِقُ عليه بمجرد ملكه له، نوى العتق أو لا، =

وَٱلْغَيْنَاهُ كَصَاحِبَيْهِ (١)؛ إذْ لاَ ضَرُورَةَ إلَى تَصْحِيحِهِ بِمَا ذُكِرَ (٢). أَمَّا إِذَا كَانَ مِثْلُ العَبْدِ يُولَدُ لِمِثْلِ السَّيــِّدِ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ اتَّفَاقاً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ^(٣) _ فَأَصَحُّ الوَجْهَيْنِ عِنْدَنَا كَقَوْلِهِمْ: إِنَّـهُ يَعْتِــقُ عَلَيْـهِ مُؤَاخَذَةٌ بِاللاَّزِمِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ المَلْزُومُ.

(وَهُوَ) أَيْ المَجَازُ (وَالنَّقُلُ خِلاَفُ الْأَصْلِ)(١) فَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ مَعْنَاهُ

فإذا قال لعبد _يمكن أن يولد مِثْلُه لمِثْلِه _ : هذا ابني، ثبت نسبه منه، وعتق عليه اتفاقاً؛ لأنَّ الحقيقة غير مستحيلة فتعتمد.

أما إن كان الشخص عمره خمسون سنة ، وقال لعبد _ لا يمكن أن يولد مِثْلُه لمثله _ كأن يكون عمره خمساً وأربعين سنة ، فقال : هذا ابني فإن الحقيقة هنا مستحيلة ، ويحمل على المجاز أي مِثْل ابني في المودَّة والرعاية ، ولكن لا يعتق عليه عند الجمهور ، ولكن عند أبي حنيفة يعتق احتراماً للكلام ، ولو واقعه يكذَّب كونه ابنه .

- (١) أي أنَّ أبا يوسف ومحمداً مع الجمهور.
- (٢) أي لا ضرورة في الأمر؛ لأجل تصحيح ما نطق به على أرض الواقع، بل يُحملُ
 على المحبة والشفقة.
- (٣) أي معروف النَّسب ويولد مِثْلُه لمِثْله فأبو حنيفة عنده يعتق عليه، وعند الشافعية رأيان أحدهما: كأبي حنيفة يعتق مؤاخذه بالكلام اللازم؛ لثبوت النسب الملزوم، وأنه لم يثبت لوجود المانع وهو أنَّهُ معروف النَّسب.
 - وثانيهما_ لا يعتق؛ لوجود المانع من ثبوت البنوة له.
- (٤) النقل هو أنَّ الكلمة كانت تستعملُ عند أهل اللغة بمعنى ثمَّ تنقل إلى معنى آخر، =

نطق به أو لا.

الحَقِيقِيَّ وَالمَجَازِيِّ؛ أَوْ المَنْقُولَ عَنْهُ وَإِلَيْهِ فَالأَصْلُ - أَيُ الرَّاجِحُ - حَمْلُهُ عَلَى المَنْقُولِ عَنْهُ؛ عَلَى المَنْقُولِ عَنْهُ؛ عَلَى المَنْقُولِ عَنْهُ؛ المَعْقِيقِيِّ؛ لِعَدَمِ الحَاجَةِ فِيهِ إِلَى قَرِينَةٍ، أَوْ عَلَى المَنْقُولِ عَنْهُ؛ السُيْصْحَاباً لِلْمَوْضُوعِ لَهُ أَوَّلاً.

مِثَالُهُمَا: رَأَيْتَ اليَوْمَ أَسَداً، وَصَلَّيْت مِ أَيْ حَيَوَاناً مُفْتَرِساً، وَدَعَوْت بخيْر، أَيْ سَلاَمَةٍ مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ الرَّجُلَ الشُّجَاعَ وَالصَّلاَةَ الشَّرْعِيَّةُ^(١).

فلفظ دابة عند أهل اللغة لكل ما يدبُ على الأرض من ذي القوائم الأربعة أو
 الاثنتين أو الزواحف.

ثمَّ نقله العرف العام إلى ذات الأربعة فقط.

وكذا لفظ صلاة في اللغة: الدعاء، ونقله أهل الشَّرْع إلى الأقوال والافعال المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم.

⁽١) فإذا خلا من القرينة احتمل المعنيين، والأصلُ أنْ يحمل المثالُ الأول على الحيوان المفترس، والثاني على الدعاء؛ لأنَّ الحقيقة والمنقول عنه الأصل، والمجاز والمنقول إليَّه خلاف الأصل.

[أولوية حَمْل اللَّفظ]

١ - (وَ) المَجَازُ وَالنَّقْلُ (أَوْلَى مِنْ الإِشْتِرَاكِ)(١) فَإِذَا احْتَمَلَ لَفْظٌ هُـوَ

(١) وهذا موجز لأولوية حمل اللفظ.

اللفظ يحتمل المعاني الآتية: ١- النقل. ٢- المجاز. ٣- الاشتراك. ٤- الاضمار. ٥- التخصيص.

وعند التعارض يراعي في الترجيح النحو الآتي:

١ ـ المجاز أولى من الاشتراك: لأنَّهُ أغلب، والحمل على الأغلب أولى، مثاله:
 النّكاح مجازٌ في الوطء وحقيقة في العقد، وقيل بالعكس، أما الاشتراك فكأنْ يكون حقيقة فيهما معاً.

٧ ـ النّقل أولى من الاشتراك: لأنّ النقل يعمل به دون قرينة، والمشترك يحتاج إلى قرينة تعين أحد معنيه. مِثلُ: الزكاة حقيقة في النّماء ـ أي الزيادة ـ ويحتمل أنّها نقلت إلى إخراج جزء من المال فحمله على هذا خيرٌ من جعله مشتركاً بينه وبين كل زيادة ونماء (فاتوا الزكاة) تعني دفع كلّ زائدٍ عن الكفاية على تقدير الاشتراك.

٣ ـ المجاز أولى من الإضمار: لكثرة استعمال المجاز. مِثْلُ: أن يقول لعبده المشهور النَّسب ويولد مِثْلُه لمِثْله: أنت ابني، والمجاز إنَّك معتوقٌ من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، والإضمار إنك مِثْل ابني في المحبة، والحمل على المجاز أولى.

٤ _ النقل أولى من الاضمار: لعدم احتياج النقل إلى قرينة تبين المحذوف مِثْلُ: =

﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَوَا ﴾ الآية، نقل لفظ الربا من الزيادة لغة إلى العقد، والاضمار يقدر "أخذ الربا" والحمل على الثاني فإن الربا" والحمل على الثاني فإن اسقطت الزيادة صح البيع.

□ ـ التخصيص أولى من المجاز: إذ قد يتعين الباقي بعد التخصيص ويتعدد المجاز فيحتاج إلى قرينة تعين واحداً، فالشراء يطلق مجازاً على السوم وعلى شراء الوكيل. مِثْلُ: ﴿ وَلَا نَأْ صَّكُوا مِمَّا لَدُيدًا كُو اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ الآية، أي: يتلفظ باسم الله عليه _ فيخصص منه الناسي عند أبي حنيفة فيحل، أما العامد فلا تحل ذبيحته، والمجاز هو أن المراد ما لم يذكر اسم الله عليه أي لم يذبح مجازاً، فتحل ذبيحة التارك للتسمية عند الذبح ما دام قد ذبح.

٦ ـ التخصيص أولى من النّقل ـ لسلامة التخصيص من نسخ الأول بخلاف النقل . مِثْلُ: ﴿ وَاَ صَلَّ اللّهِ الْمَادِلَة مطلقاً خص منه الفاسد فلا يحل ، أصا النقل فإنه نقل إلى البيع المستجمع للشروط ، فإذا شكّ في استجماع الشروط يصحُّ على الثاني .

٧ ـ التخصيص أولى من الاشتراك: ما دام المجاز أولى من الاشتراك، والتخصيص أولى من المحاز، فإنه أولى من الاشتراك من باب أولى، مثال ذلك: ﴿ وَلَا نَدَكِ حُواْ مَا ذَكَحَ مَا ابَا وُكُم ﴾ الآية، إذا فسرت بالوطء حرمت مزنية الأب، وإذا فسرت بالعقد حرمت مزنية الأب، وإذا فسرت بالعقد حرمت من يعقد عليها الأب فقط، فلا تحرم مزنية الأب.

فمن فسَّرها بالوطء يعني أنَّ النكاح مشترك بين العقد والوطء، ومن حملها على العقد يمكن تخصيص من عقد عليها أبوه عقداً فاسداً فتحل لأبنه.

٨ ـ التخصيص أولى من الإضمار: ما دام التخصيص أولى من المجاز والمجاز والمجاز أولى من الإضمار فالتخصيص أولى من الإضمار من باب أولى. مثال ذلك:
 ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيْوَةٌ ﴾ الآية، الإضمار أي في مشروعية القصاص، فتعم حياة المقتول ـ أي المراد قتله ـ لأنَّ القاتل ينزجر بالقصاص، وحياة القاتل عن القصاص، ويحتمل أنَّ المراد القصاص نفسه فيخص ورثة المقتول حيث إنَّ أخذ =

فَالأَوَّلُ: كَالنَّكَاحِ حَقِيقَةٌ فِي العَقْدِ مَجَازٌ فِي الوَطْءِ _وَقِيلَ العَكْسُ _ وَقِيلَ^(٣): مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا مُحْتَمِلٌ لِلْحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ فِي الآخَرِ.

وَالثَّانِي: كَالزَّكَاةِ حَقِيقَةٌ فِي النَّمَاءِ _ أَيْ الزِّيَادَةِ مُحْتَمِلٌ فِيمَا يُخْرَجُ مِنْ

القصاص من القاتل فيه حياةُ الورثة من عداوة القاتل وهذا أولى ؛ لأنَّ الحياة
 ستكون مخصوصة بأهل القتيل دون القاتل ؛ لأنَّهُ سيموت.

٩ ـ الإضمار أولى من الاشتراك: مِثْل ﴿ وَسْتَلِ الْقَرْبِيَةَ ﴾ الآية، الاشتراك أنْ يراد
 بالقرية المبنى ويراد الأهل، والأضمار بتقدير «أهل».

١٠ ـ المجاز أولى من النقل: مِثْـل ﴿أَقِـيمُواْ اَلْتَكَـلَوْةَ ﴾[الاندام: ٧٧] الآيـة، مجـاز
 عند أهل الشَّرْع عن الدعاء بخير، وحقيقة في الهيئة المعروفة.

والنقل: هو أنَّ لفظ الصَّلاة نقلَ من الدعاء إلى الهيئة المعروفة.

فالمجاز أولى لاشتمال الصَّلاة الشرعية على الدعاء بخير مع بقية الأركان والأفعال.

⁽١) وهو الحمل على المجاز والنقل.

⁽٢) وهو الحمل على الاشتراك؛ لمنع العمل به إذا لم يحمل على معنييه إلا بقرينة تعين المراد منه.

⁽٣) لم أعثر على القائل.

المَالِ لأَنَّهُ يَكُونُ حَقِيقَةً أَيْضاً _أَيْ لُغُوِيَّةً _ وَمَنْقُولاً شَرْعِيّاً.

٢ ـ (قِيلَ وَ) المَجَازُ وَالنَّقُلُ أَوْلَى (مِنْ الإِضْمَارِ) فَإِذَا احْتَمَلَ الكَلامُ لأَنْ يَكُونَ فِيهِ مَجَازٌ وَإِضْمَارٌ، أَوْ نَقُلٌ وَإِضْمَارٌ، فَقِيلَ: حَمْلُهُ عَلَى المَجَاذِ أَوْ النَّقُلِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الإِضْمَارِ؛ لِكَثْرَةِ المَجَازِ وَعَدَمِ احْتِيَاجِ النَّقُلِ إلَى قَرينَةٍ.

وَقِيلَ (١): الإِضْمَارُ أَوْلَى مِنْ المَجَازِ، لِأَنَّ قَرِينَتَهُ مُتَّصِلَةٌ^(١).

وَالأَصَحُّ: أَنَّهُمَا سِيَّانِ؛ لاِخْتِيَاجِ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى قَرِينَةٍ، وَإِنَّ الإِضْمَارَ أَوْلَى مِنْ النَّقْلِ؛ لِسَلاَمَتِهِ مِنْ نَسْخ المَعْنَى الأَوَّلِ^(٣).

مِثَالُ الأَوَّلِ: قَوْلُـهُ لِعَبْدِهِ الَّذِي يُولَدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ المَشْهُورِ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِه هَذَا ابْنِي _ أَيْ عَتِيقٌ تَعْبيراً عَنْ اللاَّزِمِ بالمَلْزُومِ (١) فَيَعْتَقُ، أَوْ مِثْلُ الْبِني فِي الشَّفَقَةِ عَلَيْهِ (٥) فَلاَ يَعْتَقُ _ وَهُمَا وَجُهَانِ عِنْدَنَا كُمَا تَقَدَّمَ (١).

وَمِثَالُ النَّانِي: قَوْله تَعَالَى ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبُوا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فَقَالَ الحَنْفِيُّ: أَيْ أَخْذَهُ وَهُوَ الزِّيَادَةُ فِي بَيْعِ دِرْهَمِ بِدِرْهَمَيْنِ مَثَلاً، فَإِذَا أُسْقِطَتْ صَحَّ

⁽١) لم أعثر على القائل.

 ⁽۲) وهو ما يُسَمَّى أيضاً بالمقتضَى عند الجمهور وقد سبق بحثه في (۱/ ۳۰۵)، والقرينة
 هي عدم صدق أو صحة الكلام إلا بتقديرها.

 ⁽٣) فنقل كلمة صلاة إلى الأقوال والافعال المعروفة لم ينسخ معناه اللغوي وهو الدعاء.

⁽٤) اللازم التحرير والمزوم اللفظ وهذا مجاز.

 ⁽٥) هنا إضمار مِثْل جعلته لا يعتق؛ لأنَّ المِثْلية تكون بالشفقة.

⁽٢) في (١/ ٢٢٦).

البَيْعُ وَارْتَفَعَ الإِثْمُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: نُقِبلَ الرِّبَا شَرْعاً إِلَى الْعَقْدِ فَهُوَ فَاسِدٌ وَإِنْ أُسْقِطَت الزِّيَادَةُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ مَثَلاً، وَالإِثْمُ فِيهَا بَاقِ.

٣ - (وَالتَّخْصِيصُ أَوْلَى مِنْهُمَا)، أَيْ: مِنْ المَجَازِ وَالنَّقْلِ، فَإِذَا احْتَمَلَ الكَلاَمُ لأَنْ يَكُونَ فِيهِ تَخْصِيصٌ وَمَجَازٌ أَوْ تَخْصِيصٌ وَنَقْلٌ فَحَمْلُهُ عَلَى التَّخْصِيصِ أَوْلَى.

أَمَّـا فِي الأَوَّلِ: فَلِتَعَيُّنِ البَاقِي مِـنْ الْعَـامِّ بَعْـدَ التَّخْصِـيصِ، بخِـلاَفِ المَجَازِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ لاَ يَتَعَيَّنُ بأَنْ يَتَعَدَّدَ وَلاَ قَرِينَةَ تُعَيِّنُ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي: فَلِسَلاَمَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ نَسْخِ المَعْنَى الأَوَّلِ بِخِـلاَفِ النَّقْلِ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: قَوْله تَعَالَى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِثَالَةُ يُذَكُّوا مَشْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١] فَقَالَ الحَنفِيُّ: أَيْ مِمَّا لَمْ يُتَلَفَّظُ بِالتَّسْمِيةِ عِنْدَ ذَبْحِهِ، وَخُصَّ مِنْهُ النَّاسِي لَهَا فَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: أَيْ مِمَّا لَمْ يُذْبَحْ تَعْبِيراً عَنْ الذَّبْحِ بِمَا يُقَارِنُهُ غَالِباً مِنْ التَّسْمِيَةِ (١). التَّسْمِيَةِ (١).

فَلاَ تَحِلُّ ذَبيحَةُ المُتَعَمِّدِ لِتَرْكِهَا عَلَى الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْل م تَعَالَى ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فَقِيلَ: هُوَ المُبَادَلَةُ مُطْلَقاً، وَخُصَّ مِنْهُ الفَاسِدُ؛ لِعَدَم حِلِّهِ.

 ⁽١) هنا التسمية صارت مجازاً عن الذبح والعلاقة المجاورة؛ لأنَّ الأغلب أن تقرن
 التسمية مع الذبح.

وَقِيلَ: نُقِلَ شَرْعاً إلَى المُسْتَجْمِعِ لِشُرُوطِ الصَّحَةِ ـ وَهُمَا قَوْلاَنِ لِلشَّافِعِيِّ (١).

فَمَا شُكَّ فِي اسْتِجْمَاعِهِ لَهَا يَحِلُّ وَيَصِعُّ عَلَى الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ فَسَادِهِ دُونَ الثَّانِي؛ لأِنَّ الأَصْلَ عَدَمُ اسْتِجْمَاعِهِ لَهَا.

٤ ـ وَيُوْخَدُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَوْلُولِيَةِ التَّخْصِيصِ مِنْ المَجَازِ الأَوْلَى مِنْ الإشتِرَاكِ الأَوْلَى مِنْ الإشتِرَاكِ وَالمُسَاوِي لِلإِضْمَارِ: أَنَّ التَّخْصِيصَ (٢) أَوْلَى مِنْ الإشتِرَاكِ والاضمار، وَأَنَّ الإِضْمَارَ أَوْلَى مِنْ الإِشْتِرَاكِ.

وَمِنْ (٣) ذِكْرِ المَجَازِ قَبْلَ النَّقْلِ أَنَّهُ أَوْلَى مِنْهُ، وَالكُلُّ صَحِيحٌ.

وَوَجْهُ الأَخِيرِ⁽¹⁾: سَلاَمَةُ المَجَازِ مِنْ نَسْخِ المَعْنَى الأَوَّلِ، بِخِلاَفِ النَّقْل.

وَقَـدْ تَمَّ بِهَـذِهِ الأَرْبَعَةِ^(٥) العَشَرَةُ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي تَعَارُضِ مَا يُخِـلُّ بالفَهْمِ^(٦).

⁽١) نهاية السول للاسنوي: ١/ ٣٣١.

⁽٢) أن وخبرها مضافة إلى اسم نائب فاعل يؤخذ.

 ⁽٣) معطوف على قوله مما تقدم.
 أي يؤخذ من ذكر المُصنَف المجاز قبل النقل: أن المجاز أولى من النقل.

⁽٤) أي أولوية المجاز على النقل.

 ⁽٥) وهي التخصيص أولى من الاشتراك، والتخصيص أولى من الإضمار، والإضمار أولى من الاشتراك، والمجاز أولى من النقل.

⁽٦) والتي عملنا فيها الموجز السابق.

مِثَالُ الأَوَّلِ: قَوْله تَعَالَى ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُحَ مَا اِكَآوُكُم قِنَ النِّسَامِ ﴾ [النساء: ٢٧] فَقَالَ الحَنفِيُّ: أَيْ مَا وَطَوُّوهُ ؛ لأِنَّ النَّكَاحَ حَقِيقَةٌ فِي الوَطْءِ، فَيَحْرُمُ عَلَى الشَّخْصِ مَزْنِيَّةُ أَبِيهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَيْ مَا عَقَدُوا عَلَيْهِ فَلاَ تَحْرُمُ.

وَيَلْزَمُ الأَوَّلَ: الاَشْتِرَاكُ؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ النَّكَاحَ حَقِيقَةٌ فِي العَقْدِ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ (') فِيهِ حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي القُرْآنِ لِغَيْرِهِ (') _ كَمَا قَالَ الزَّمَحْشَرِيُّ _ اسْتِعْمَالِهِ (أَ) فِيهِ حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي القُرْآنِ لِغَيْرِهِ (أَ) _ كَمَا قَالَ الزَّمَحْشَرِيُّ _ الْمَوْدَ: (٢٣٠]، و ﴿ فَٱنكِحُوا أَيْ فِي غَيْرِ مَحَلُ النَّزَاعِ: نَحْقُ ﴿ حَقَّ تَنكِحَ نَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، و ﴿ فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ [النساء: ٣] .

وَيَلْزَمُ النَّانِي: التَّخْصِيصُ حَيْثُ قَالَ: تَحِلُّ لِلرَّجُلِ مَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا أَبُوهُ فَاسِداً بِنَاءً عَلَى تَنَاوُلِ الْعَقْدِ لِلْفَاسِدِ كَالصَّحِيحِ.

وَقِيلَ (1): لا يَتَنَاوَلُهُ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْله تَعَالَى ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، أيْ

⁽١) أي في العقد ومن علامات الحقيقة كثرة استعمال اللفظ.

⁽٢) أي لغير العقد.

 ⁽٣) الآيتان أتى بهما تمثيلاً للقليل الذي ورد في غير موضع النزاع _ أي يراد به الوطء.
 والواقع أنّه يمكن أن يراد بالآية الأولى العقد وشرط الوطئ؛ لتحليلها للأول جاء
 بالسنة.

وأما الثانية: فهي أيضاً يراد به العقد فمنْ عقدَ على رابعةِ ولم يدخل بها لا يحقُّ له أن يتزوج خامسة.

⁽٤) لأنَّ اللفظ مشترك بين الصحيح والفاسد.

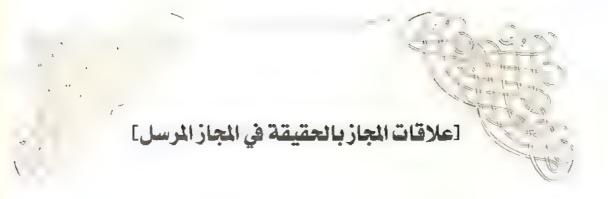
فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ ؟ لأِنَّ بِهِا(١) يَحْصُلُ الإِنْكِفَافُ عَنْ القَتْلِ فَيَكُونُ الخِطَابُ عَامَاً، أَوْ فِي القِصَاصِ نَفْسِهِ حَيَاةٌ لِوَرَثَةِ القَتِيلِ المُقْتَصِّينَ بِلَفْعِ شَرِّ القَاتِلِ الَّذِي صَارَ عَدُواً لَهُمْ، فَيَكُونُ الخِطَابُ مُخْتَصًا بِهِمْ.

وَمِثَالُ الرَّابِعِ: قَوْله تَعَالَى ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [المزسل: ٢٠]، أَيْ العِبَادَةُ المَخْصُوصَةَ.

فَقِيلَ: هِيَ مَجَازٌ فِيهَا عَنْ الدُّعَاءِ بِخَيْرٍ لِإِشْتِمَالِهَا عَلَيْهِ، وَقِيلَ: نُقِلَتْ إِلَيْهَا شَرْعاً.

⁽١) في (ط): به.

 ⁽٢) أي كما تسمى الأبنية قرية حقيقة يُسمَّى أهلها أيضاً قرية حقيقة.



١ - (وَقَدْ يَكُونُ)(١) المَجَازُ مِنْ حَيْثُ العَلاَقَةُ (بالشَّكْلِ) كَالفَرَسِ لِصُورَتِهِ المَنْقُوشَةِ.

٢ - (أَوْ صِفَةٍ ظَاهِرَةٍ) كَالأَسَدِ [٣٩/١] لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ، دُونَ الرَّجُلِ الأَبْخَرِ (٢)؛ لِظُهُورِ الشَّجَاعَةِ دُونَ البَخَرِ فِي الأَسَدِ المُفْتَرِس.

٣ - (أَوْ باعْتِبَارِ مَا يَكُونُ) فِي المُسْتَقْبَلِ (قَطْعاً) نَحْوُ ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ ﴾ (٣) (أَوْ ظَنَا) كَالخَمْر لِلْعَصِيرِ (١) (لا احْتِمَالاً) كَالحُرِّ لِلْعَبْدِ فَلاَ يَجُوزُ (٥).

٤ ـ أَمَّا باغْتِبَارِ مَا كَانَ [عَلَيْهِ قَبْلُ] (١) _ كَالعَبْدِ لِمَنْ عُتِنَ _ فَتَقَـدَم فِي

⁽١) لا يمكن أن يأتي المجاز في كلمة إلا وأن تكون بينها وبين معناها الحقيقي مناسبة وعلاقة تربط بين المعنيين، وقد ذكر المُصَنَّف بعض منها.

⁽٢) البخر: نتانة رائحة الفم.

⁽٣) فالموت سيقع عليه قطعاً.

 ⁽٤) فإذا عصر إنسان عنباً يُسَمَّى خمراً مجازاً؛ لاحتمال تخمّره وإلا قد يشربه قبل
 الغليان.

⁽٥) فلا يُسمَّى العبد حراً؛ لاحتمال عتقه.

⁽٦) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

مَسْأَلَةِ الإِشْتِقَاقِ'').

٥ - (وَبالضَّدِّ) كَالمَفَازَةِ لِلْبَرِيَّةِ المُهْلِكَةِ^(٢).

٦ ـ (وَالمُجَاوَرَةِ)^(٣) كَالرَّاوِيَةِ لِظَرْفِ المَاءِ المَعْرُوفِ تَسْمِيَةً لَهُ باسْمِ مَا يَحْمِلُهُ مِنْ جَمَلِ أَوْ بَعْلِ أَوْ حِمَارٍ.

٧ ـ (وَالزَّيَادَةِ) نَحْوُ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَنَّ ﴾ [الشورى: ١١] فَالكَافُ زَائِدَةٌ وَإِلاَّ فَهِيَ بِمَعْنَى مِثْلِ فَيَكُونُ لَهُ تَعَالَى مِثْلٌ _ وَهُوَ مُحَالٌ (٤) _ وَالقَصْدُ بِهَذَا الكَلاَم نَفْيُهُ.

٨ _ (وَالنَّقْصَانِ) نَحْوُ ﴿ وَسُتَلِ ٱلْقَرْبَةَ ﴾ [بوسف: ٨٧] - أَيْ أَهْلَهَا (٥)

⁽۱) في (۱/ ۳۹۰).

 ⁽۲) لأذً بعض الطرق في البادية قد تحصل فيها مهلكة، ولكن لا تسمى مهلكة، بل
 مفازة مجازاً تفاؤلاً بسلامة مستقبل السائر في ذلك الطريق.

⁽٣) كما سبق أن مثلنا بالغائط للخارج؛ لأنَّهُ يخرج في الأرض المنخفضة، وَمِثْلَ العقيقة: اسم للشعر النابت في بطن الأم؛ ولأنهم عندما يحلقون رأس الغلام يذبحون ذبيحة سميت عقيقة للمجاورة فانتقل الاسم من الشعر إليها.

⁽٤) الكاف معناها مِثْلُ: ولما دخلت على لفظ مِثْل صار المعنى ليس مِثْل مثله شيء فهي نفت المِثْلية عن مِثْل الله لا عنه، وإذا قلنا: بزيادتها، فإنَّ اللفظ سينفي المِثْل عنه تعالى، وهو المقصود من الآية.

ولكن بقاء الكاف غير زائدة بجعل نفي المِثْل عنه أبلغ فإذا نفي المِثْل عن مِثْله فمِثْله من باب أولى، وهذا جار في كلام العرب يقول: مِثْلُك لا يبخل، أي فأنت أولى.

⁽٥) في (ب) أهل القرية.

فَقَدْ تَجَوَّزَ _ أَيْ تَوَسَّعَ _ بِزِيَادَةِ كَلِمَة أو نقصِها، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ عَلَى ذَلِكَ حَدُّ المَجَازِ السَّابِقُ(١).

وَقِيلَ: يَصْدُقُ عَلَيْهِ؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ نَفْيَ مِثْلِ المِثْلِ فِي نَفْيِ المِشْلِ وَيَ المِشْلِ وَسُؤَالَ القَرْيَةِ فِي سُؤَالِ أَهْلِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ المَجَازِ فِي الإِسْنَادِ(٢).

٩ - (وَالسَّبَ لِلْمُسَبِّ) نَحُو لِلأَمِيرِ يَدٌ، أَيْ قُدْرَةٌ، فَهِيَ مُسَبَّبَةٌ عَـنْ اليّدِ بحُصُولِهَا بِهَا(٣).

١٠ - (وَالْكُلِّ لِلْبَعْضِ) نَحْوُ ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَنْبِعَكُمْ فِي ءَاذَانِهِم ﴾ [البقرة: ١٩]،
 أَيْ أَنَامِلَهُمْ.

١١ - (وَالمُتَعَلِّقِ) - بكَسْرِ اللاَّمِ - (لِلْمُتَعَلَّقِ) بفَتْحِهَا: نَحْوُ ﴿ هَذَا خَلْقُ ٱللّهِ ﴾ أَيْ مَخْلُوقُهُ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ، أَيْ: عَادِلٌ (١٠).

17 - (وَبِالْعُكُوسِ)(٥) - أَيْ المُسَبَّبِ لِلسَّبَبِ _ كَالْمَوْتِ لِلْمَرَضِ

⁽۱) أي أنَّ العرب جعلت الزيادة والنقصان نوعاً من أنواع المجاز المرسل مع أنَّ التعريف السابق في (١/ ٤١٨) لا يشملهما؛ لأنَّـهُ سبق أنْ عرف (هو اللفظ المستعمل بوضع ثان لعلاقة).

وهنا حصل تغير في الإعراب وليس في اللفظ.

 ⁽٢) لأنَّهُ إسناد الفعل إلى غير ما هو له، وهنا أسند الفعل إلى ما هو له وهي القرية المراد
 بها أهلها.

⁽٣) لأنَّ قوة الإنسان تظهر بيده.

⁽٤) مثَّل بالمصدر، ويراد به اسم المفعول، وبه ويراد به اسم الفاعل.

⁽٥) في (أ) بالعكس.

الشَّدِيدِ(١)؛ لأِنَّهُ سَبَبٌ(٢) لَهُ عَادَةً(٢).

١٣ ـ وَالبَعْضِ للِكُلِّ نَحْوُ: فُلاَنُّ يَمْلِكُ أَلْفَ رَأْسٍ مِنْ الغَنَمِ^{كِّ)}.

١٤ ـ وَالمُتَعَلَّقِ ـ بِفَتْحِ اللاَّمِ ـ لِلْمُتَعَلِّقِ ـ بِكَسْرِهَا ـ نَحْوُ ﴿ بِأَيتِكُمُ اللهَ مُنْ وَلَهُ مَا وَقُمْ قَائِماً ، أَيْ قِيَاماً (٥) .
 ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: ٦] ، أي الفتنةُ ، وَقُمْ قَائِماً ، أَيْ قِيَاماً (٥) .

١٥ _ (وإطلاقِ^(١) وَمَا بالفِعْلِ عَلَى مَا بالقُوَّةِ) كَالمُسْكِرِ لِلْخَمْرِ فِي الدَّنِّ^(٧).

⁽١) فمن معه مرض شديد إذا قيل له: كيف مرضك، يجيب موت أي كالموت.

⁽٢) في (ط): مسبب.

⁽٣) وإلا فالموت قد يحصل بدون مرض.

 ⁽٤) وإلا فهو يملك جميع الشاة لا رأسها فقط.

 ⁽٥) الأول أطلق اسم المفعول وأراد به المصدر، والثاني أطلق اسم الفاعل وأراد به
 المصدر؛ لذا يعرب قائماً بأنَّهُ مفعول مطلق.

⁽٦) لفظ (اطلاق) ساقط من (أ) و(ب) و(ط).

 ⁽٧) فهو في الدّنّ ليس مُسكراً فعلاً، بل فيه قوة الإسكار.

[المجازفي الإسناد]

(وَقَدْ يَكُونُ) الْمَجَازُ (فِي الإسْنَادِ)(١) بِأَنْ يُسْنَدَ الشَّيْءُ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ لِمُلاَبَسَةٍ (٢) بِيْنَهُمَا: نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنَتُهُ, زَادَتَهُمْ إِيمَنَا ﴾ لِمُلاَبَسَةٍ (٢) بَيْنَهُمَا: نَحْوُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنَتُهُ, زَادَتَهُمْ إِيمَنَا ﴾ المُنافِ: ٢]، أُسْنِدَتُ الرِّيَادَةُ وَهِيَ فِعْلُ الله تَعَالَى - إلى الآياتِ؛ لكون الآيات المَتْلُوّةِ سَبَبًا لَهَا عَادَةً، (خِلاَفاً لِقَوْمٍ)(٢) فِي نَفْيهِمِ الْمَجَازَ فِي الإِسْنَادِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ يَجْعَلُ المَجَازَ فِيمَا يُذْكُرُ مِنْهُ فِي المُسْنَدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ فِي المُسْنَدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ فِي المُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَمَعْنَى زَادَتُهُمْ عَلَى الأَوَّلِ ازْدَادُوا بِهَا، وَعَلَى النَّانِي زَادَهُمْ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلِهِ إِلَيْهَا.

⁽۱) أي المجاز لايكون في المسند ولا في المسند إليه، بل في إسناد المسند إلى المسند إلى المسند إليه، فإذا قلنا: بنى الملك القصر، فلا مجاز في بنى ولا في الملك، بل في إسناد البناء إلى الملك والمفروض أنْ يسند حقيقة إلى البناء، ولكن لما للملك من أهمية في بنائه لأمره به أسند إليه مجازاً.

 ⁽٢) أي لا بد من أن يكون بين إسناده إلى غير ما هو له أن يكون للغير دخلٌ وعلاقة وملابسةٌ بالفعل.

⁽٣) منهم ابن الحاجب. مختصر ابن الحاجب: ١/ ١٥٨؛ والسكاكي، مفتاح العلوم:ص٥٣٥.

⁽٤) لفظ (تعالى) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

(وَ) قَدْ يَكُونُ المَجَازُ (فِي الأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ وِفَاقاً لِإِبْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ^(١) والنقشواني)^(٢).

مِثَالُـهُ فِي الأَفْعَالِ ﴿ وَنَادَىٰ أَصْلَبُ الْجُنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٤٤]، أَيْ يُنَادِي: ﴿ وَالتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ الشَّيَعَطِينُ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أَيْ تَلَنْهُ (٣).

وَفِي الحُرُوفِ ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيكُو ﴾ [الحاقة: ٨]، أَيْ مَا تَرَى (١). (وَمَنَعَ الإِمَامُ) الرَّازِيّ (الحَرْفَ مُطْلَقاً) (٥)، أَيْ قَالَ: لاَ يَكُونُ فِيهِ

⁽۱) هو عزُّ الدين بن عبد السلام، سلطان العلماء، وهو عبد العزيز بن عبد السلام بن القاسم السلمي الدمشقي، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، عالم في الأصول والعربية والتفسير، له مؤلفات عديدة منها القواعد الكبرى، توفي سنة (٦٦٠هـ) الفتح المبين: ٢/ ٧٢٠.

⁽۲) نقل عنه ابن السُّبْكِي وغيره ولم أجد من ترجم له. وقد قال الدكتور طه جابر العلواني في تحقيقه للمحصول (۱/ ٥٣): إنَّ القرافي نقل أن للنقشواني شرحاً على على المحصول ثمَّ قال: ولم استطع الاهتداء إلَيْه وقال البعض إني لم أعثر على ترجمة شافية إلا أنَّة قال هو صاحب التلخيص لخص فيه المحصول؛ إلا أنَّ الدكتور محمد اللامي في تحقيقه لشرح الورقات الكبير(٢/ ٨٥٢)؛ قال عنه: هو أحمد بن أبي بكر بن محمد (النجواني) نسبه إلى (نجوان) بلد باقصى (أذربيجان) وتسمى أيضاً (قشوى) لقب بالفضل ونجم الدين، وشهرته النقشواني شافعي المذهب أشعري العقيدة، عاش في حلب، وتوفي في حدود سنة (١٥٦ه) له مؤلفات. أنظر: مقدمة تحقيق تلخيص المحصول: ص ٣٧.

⁽٣) عبر بالمضارع وأراد الماضي،

 ⁽٤) فهل هنا للنفي بدلاً من ما.

⁽o) المحصول: ١٣٧/١.

مَجَازُ إِفْرَادٍ لاَ بِالذَّاتِ وَلاَ بِالتَّبَعِ ('')؛ لأِنَّهُ لاَ يُفِيدُ إلاَّ بِضَمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ ضُمَّ إِلَى مَا يَنْبَغِي ضَمُّهُ إِلَيْهِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ، أَوْ إِلَى مَا لاَ يَنْبَغِي ضَمُّهُ إِلَيْهِ فَمَجَازُ تَرْكِيبٍ ('').

قَالَ النَّقْشُوانِيُّ (٣): مِنْ أَيْنَ أَنَّهُ مَجَازُ تَرْكِيبِ؟! بَلْ ذَلِكَ الضَّمُّ قَرِينَةُ مَجَازِ الإِفْرَادِ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى ﴿ وَلَأُصَلِبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، أَيْ عَلَيْهَا (٤).

(وَ) مَنَعَ _ أَيْضاً _ (الفِعْلَ وَالمُشْتَقَّ) كَاسْمِ الفَاعِلِ فَقَالَ: لاَ يَكُونُ فِيهِمَا مَجَازٌ (إلاَّ بِالتَّبَعِ) لِلْمَصْدَرِ فَوَاضِحٌ أَصْلُهُمَا (٥٠).

⁽۱) بالذات أي حرف ينوب عن حرف آخر مِثْل (في) في الآية نابت عن (على). أما بالتبع فإنَّ المجاز جرى بين معنيهما، ثمَّ كل واحد منهما جاء تبعاً، ففي الآية حصل المجاز بأن جاءت الظرفية مجازاً عن الاستعلاء ثمَّ جاءت في تبعاً للظرفية.

 ⁽۲) فالصلب في الآية ضم إليه (في) وينبغي أن لا تضم إليه، بل تضم إليه (على) فهو
 مجاز تركيب، وهو إسناد الشيء إلى غير ما هو له، فالصلب يسند إلى (على)
 وهنا أسند إلى (في).

⁽٣) تقدمت ترجمته في (١/ ٤٤١).

⁽٤) فالمجاز في لفظ (في) والحقيقية (على) ولفظ أصلبنَّكم دلت على أن في لا يسراد بها الظرفية، بل جاءت للاستعلاء مجازاً.

 ⁽٥) أصلها نعت للمصدر، أي إن الفعل والمشتق لا يكون المجاز فيهما، بل يجري بين
 مصدريهما ويأتي الفعل تبعاً للمصدر، وهذا ما يسميه علماء البلاغة (الاستعارة التبعية).

فَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً (١) فَلاَ مَجَازَ فِيهِمَا.

وَاعْتُرِضَ عَلَيْهِ: بِالتَّجَوُّزِ بِالفِعْلِ المَاضِي عَنْ المُسْتَقْبَلِ وَالعَكْسِ - كَمَا تَقَدَّمَ - (٢) مِنْ غَيْرِ تَجَوُّزِ فِي أَصْلِهِمَا (٣).

وَبِأَنَّ الاِسْمَ (٤) المُشْتَقَّ يُـرَادُ بِهِ المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلُ مَجَازاً - كَمَا تَقَدَّمَ - مِنْ غَيْر تَجَوُّذِ فِي أَصْلِهِ (٥).

وَكَأَنَّ الإِمَامَ فِيمَا قَالَهُ نَظَرَ إِلَى الحَدَثِ مُجَرَّداً عَنْ الزَّمَانِ^(١).

⁽١) أي المصدر كان حقيقة فلا يؤخذ منه فعل أو مشتق مجازاً.

⁽۲) في (۱/ ٤٤١) في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ الشَّيَطِينُ ﴾ أي ما تلت فجاء المضارع مكان الماضي مجازاً ولا مجاز في المصدر وهو الإتباع. وأيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ أَصْدُ اللَّهُ الْأَعْرَاف: ٤٤١، أي ينادي.

 ⁽٣) ويجاب عن هذا بأن المجاز لم يجر بينهما إلا بعد أن جرى بمصدرهما وإن لم
 يظهر ذلك.

 ⁽٤) في (أ) (اسم) ولفظ الاسم ساقط من (ج).

⁽٥) مِثْل: خالد ضارب أمس أي ضرب وضارب غداً - أي يضرب فالمرب؛ لأنه في الضرب؛ لأنه مصدر لهما.

 ⁽٦) الفعل مركب من حدث وزمان، فضرب مركبة من ضرب في الزمان الماضي،
 ويَضْربُ مركب من ضرب في المستقبل وإذا جاء فعل بدل فعل أو مشتق مكان
 مشتق.

فالشارح اعتذر عن نفي الرازي وجود المجاز في الفعل إلا بالتبع أي لمصدره المركب منه ومن الزمان فقط، أما إذا لوحظ الزمان معه فلا مجاز، وغيره جوز =



(وَلاَ يَكُونُ) المَجَازُ (فِي الأَعْلامِ)؛ لأَنَهَا إِنْ كَانَتْ مُرْتَجَلَةً _ أَيْ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ العَلَمِيَّةِ كَسُعَادَ _ ، أَوْ مَنْقُولَةً لِغَيْرِ مُنَاسَبَةٍ كَفَضْلِ فَوَاضِحٌ (١) ، أَوْ لِمُنَاسَبَةٍ كَمَنْ سَمَّى وَلَدَهُ بِمُبَارَكِ ؛ لِمَا ظَنَّهُ فِيهِ مِنْ البَرَكَةِ فَوَاضِحٌ (١) ، أَوْ لِمُنَاسَبَةٍ كَمَنْ سَمَّى وَلَدَهُ بِمُبَارَكِ ؛ لِمَا ظَنَّهُ فِيهِ مِنْ البَرَكَةِ فَيَادَ رَوَالِهَا (١) .

(خِلاَفًا لِلْغَزَالِيِّ فِي مُتَلَمَّحِ الصَّفَةِ)(") بِفَتْحِ المِيمِ الثَّانِيَةِ (١)

- المجاز فيه دون حصوله في الأصل؛ لأنّه نظر إلى الحدث والزمان معاً، والزمان يجوز فيه التجوز بانفراده فلا حاجة إلى التبع، فالنداء مصدر لنادى وينادي بقي حقيقة فيهما، فلا مجاز فيه، بل المجاز في الزمان جاء الماضي مجازاً عن المستقبل.
- (١) وجه الوضوح أنَّ المرتجل لا وضع له سابقاً ليكون وضعاً ثانياً، والمنقول بـدون
 مناسبة لا علاقة له تجمعه مع الحقيقة السابقة عليه.
- (٢) أي لو صار الولد مفقود البركة وشريراً فإنه يُسمَّى مباركاً فكيف تنقل إلى المجاز ولا علاقة.
 - (٣) المستصفى: ص ١٨٦.
- (٤) من الأعلام ما يوضع لشخص وكان موضوعاً صفة لشيء قبل نقلها إلى المولود،
 ولكن الواضع يتفاءل بوجود ذلك الوصف في المولود وهو يُسمَّى اللمح _ أي =

- كَالحَارِثِ^(۱) - فَقَالَ: إِنَّهُ مَجَازٌ؛ لأِنَّهُ لاَ يُرَادُ مِنْهُ الصِّفَةُ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ مَوْضُوعاً لَهَا، وَهَذَا خِلاَفٌ فِي التَّسْمِيَةِ^(٢)، وَعَدَمُهَا أَوْلَى.

يسمي مع لمحه لأصل الكلمة مِثْل أن يسمي ولداً بالفضل طامعاً بـأن يكون من أهل الفضل، أو حارث طامعاً بأنّه سيحرث الأرض مستقبلاً، فالغزالي جوز المجاز في هذا النوع من الأعلام.

 ⁽١) في (ط): (الحرث) بدون الف وهي وأن كتبت بدون ألف تقراء الحارث.

⁽٢) أي أنَّ العلم المنقول مع لمح الصفة في المسمى هل يُسَمَّى مجازاً أولاً، فالغزالي يقول: يُسَمَّى، وغيره لا يسميه مجازاً، وعدم تسميته مجازاً أولى؟ إذ قد تنتفي المناسبة والعلاقة ولا يبقى أو لا يحصل فيه الوصف فلا يُسَمَّى مجازاً: لأنَّ من شرطه استمرار العلاقة بين الوصف للمعنى الأصلى والمنقولة إلَيْه.

[وسائل معرفة المجاز]

(وَيُعْرَفُ) المَجَازُ، أَيُّ المَعْنَى المَجَازِيُّ لِلَّفْظِ:

١ - (بتبادُرِ غَيْرِهِ) مِنْهُ إلَى الفَهْمِ (لَوْلاَ القَرِينَةُ) وَمِن المَصْحُوب بها (١) المَجَازُ الرَّاجِحُ (٢) وَسَيَأْتِي (٣).

وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ التَّبَادُرَ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ تُعْرَفُ بِهِ الحَقِيقَةُ.

٢ - (وَصِحَّةِ النَّفْيِ) كَمَا فِي قَوْلِك فِي البَلِيدِ: هَذَا حِمَارٌ فَإِنَّهُ يَصِحُ نَفْيُ
 الحِمَارِ عَنْهُ.

٣ - (وَعَدَمِ وُجُوبِ الإطِّرَادِ) فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ: بأَنْ لاَ يَطَرِدَ، كَمَا فِي الْحَرَّيَةَ ﴾ [بوسف: ٨٦] أَيْ أَهْلَهَا، فَلاَ⁽¹⁾ يُقَالُ: وَاسْأَلُ البسَاطَ أَيْ صَاحِبَهُ، أَوْ يَطَرِدَ لاَ وُجُوباً كَمَا فِي الأَسَدِ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ، فَيَصِحُّ فِي جَمِيعِ

⁽١) في (ج): لها.

 ⁽٢) من المصحوب خبر مقدم ومبتدؤه قوله المجاز ولفظ الراجح نعت للمجاز، أي من جملة ما تصحبه القرينة المجاز الراجع.

 ⁽٣) في (١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨) والمجاز الراجح هو ما غلب استعماله على استعمال الحقيقة حتى صار أرجح منها في تبادر الذهن.

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ج): ولا.

جُزْئِيًّاتِهِ مِنْ غَيْرِ وُجُوبٍ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُعَبِّرَ فِي بَعْضِهَا بِالحَقِيقَةِ^(١).

بخِلاَفِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ فَيَلْزَمُ اطِّرَادُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ الحَقِيقَةِ فِي جَمِيعِ جُزْثِيَّاتِهِ ؛ لإِنْتِفَاءِ التَّعْبِيرِ الحَقِيقِيِّ بغَيْرِهَا(٢).

٤ _ (وَجَمْعِهِ) أَيْ جَمْعِ اللَّفْظِ الدَّالُّ عَلَيْهِ (عَلَى خِلاَفِ جَمْعِ الحَقِيقَةِ)
كَالأَمْرِ بِمَعْنَى الفِعْلِ مَجَازاً "" يُجْمَعُ عَلَى أُمُورٍ ، بِخِلاَفِهِ بِمَعْنَى القَوْلِ حَقِيقَةً
فَيُجْمَعُ عَلَى أَوَامِرَ ،

٥ ـ (وَبَالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ) أَيْ تَقْيِيدِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ _ كَجَنَاحِ الذَّلِّ _ أَيْ لِينِ الدَّالِ عَلَيْهِ _ كَجَنَاحِ الذَّلِّ _ أَيْ لِينِ الجَانِب، وَنَارِ الحَرْب _ أَيْ شِدَّتِهِ، بَخِلاَفِ المُشْتَرَكِ مِنْ الحَقِيقَةِ فَإِنَّهُ لِينِ الجَارِيَةِ (٤).
 يُقيَّدُ مِنْ غَيْرٍ لُزُومٍ كَالْعَيْنِ الجَارِيَةِ (٤).

٦ . (وَتَوَقُّفِهِ) فِي المَجَازِ^(٥) إطْلاَقِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ [1,٠٤] (عَلَى المُسَمَّى الاَخْرِ) نَحْوُ ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرُاللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٥]، أَيْ جَازَاهُمْ عَلَى مَكْرِهِمْ ؛ حَيْثُ تَوَاطَنُوا وَهُمْ اليَهُ ودُ عَلَى أَنْ يَقْتُلُوا عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ؛ بأَنْ أَلْقَى شَبَهَهُ عَلَى مَنْ وَكَلُوا بِهِ قَتْلَهُ وَرَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَتَلُوا وَالسَّلاَمُ ؛ بأَنْ أَلْقَى شَبَهَهُ عَلَى مَنْ وَكَلُوا بِهِ قَتْلَهُ وَرَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَتَلُوا

 ⁽١) أي بعض الرجال الشجعان لا نقول عنه أسد، بل نقول: هو شجاع.

 ⁽۲) فالحيوان المفترس يطلق على كل أفراده وجزئياته لفظ أسد ولا يعبر لفرد منها بلفظ آخر.

⁽٣) أي حال كونه مجازاً.

إذ بامكانك أن تقول عندي عين ويراد بها الحقيقة المبهمة وتحتاج إلى القرينة ؛
 لأجل بيان المراد منها وليست لازمة لها.

بخلاف جناح فإنه إذا لم نقل جناح الذل لا يفهم المجاز وينصرف إلى جناح الطير.

⁽٥) لفظ (أي المجاز) ساقط من (أ).

المُلْقَى عَلَيْهِ الشَّبَهُ ؛ ظَنَا أَنَّهُ عِيسَى وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْلِهِ: أَنَا صَاحِبُكُمْ ، ثُمَّ شَكُّوا فِيهِ لَمَّا لَمْ يَرَوْا الآخَرَ ، فَإِطْلاَقُ المَكْرِ عَلَى المُجَازَاةِ عَلَيْهِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى وُجُودِهِ (١) ، بِخِلاَفِ إطْلاَقِ اللَّفُظِ عَلَى مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ فَلاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِه (١) .

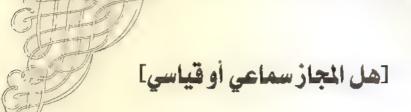
٧ - (وَالإَطْلاقُ عَلَى المُسْتَحِيلِ) نَحْوُ ﴿ وَسْتَلِ ٱلْقَرْبِيَةَ ﴾ [بوسف: ١٨]،
 فَإِطْلاقُ المَسْتُولِ عَلَيْهَا _ المَأْخُوذُ مِنْ ذَلِكَ _ مُسْتَحِيلٌ؛ لإَنَهَا الأَبْنِيَةُ المُجْتَمِعَةُ، وَإِنَّمَا المَسْتُولُ أَهْلُهَا(٢).

⁽١) ضمير عليه وضمير وجوده يعودان على لفظ المكر.

وحقيقة المكر الخديعة، والله منزه عنها، فهم وقع منهم الخداع بالتآمر على عيسى فجازاهم بمكرهم مكراً والمكر بمعناه الحقيقي محال عليه، إذن المراد به جازاهم على مكرهم، وهو عند أهل للبلاغة من باب المشاكلة في اللفظ فالمكر الثانى لا يعرف أنّه مجاز وليس بحقيقة إلا أن يسبقه لفظ مشابه له.

⁽٢) فالمكر الأول حقيقة لا حاجة إلى أن يسبقه شيء يتوقف عليه.

⁽٣) لأنَّ الأبنية سؤالها محال، إذن يراد أهل القرية.



(وَالمُخْتَارُ اشْتِرَاطُ السَّمْعِ فِي نَوْعِ المَجَازِ) فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَجَوَّزَ فِي نَوْعِ المَجَازِ) فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَجَوَّزَ فِي نَوْعِ مِنْهُ كَالسَّبَب لِلْمُسَبَّب (١)، إلاَّ إذَا سُمِعَ مِنْ العَرَب صُورَةٌ مِنْهُ مَثَلاً.

وَقِيلَ: لاَ يُشْتَرَطُ ذَلِكَ بَلْ يُكْتَفَى (٢) بِالعَلاَقَةِ الَّتِي نَظَرُوا إِلَيْهَا فَيَكُفِي السَّمَاعُ فِي نَظْرُوا إِلَيْهَا فَيَكُفِي السَّمَاعُ فِي نَوْع لِصِحَّةِ التَّجَوُّزِ فِي عَكْسِهِ مَثَلاً (٣).

(وَتَوَقَّفَ الآمِدِيُّ) فِي الإِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ السَّمَاعُ فِي شَخْصِ المَجَازِ^(١) إِجْمَاعاً: بأَنْ لاَ يُسْتَعْمَلَ إلاَّ

⁽۱) أي ليس لنا أن نحدث قسماً من أقسام المجاز مِثْل التي مر ذكرها من العلاقات (۱/ ٤٣٦)، أمّا التجوز بمثال أو جزئية تحت تلك العلاقات فلا مانع من قياسها على الأخرى فمثلاً مثلوا للجزء وإرادة الكل بقوله تعالى: ﴿رَقَبَــرَ ﴾ المراد كل الجسم لا الرقبة فقط، فلا مانع من أن تقول الدار بيد فلان - أي يملكة هو وليس المالك يده فقط.

⁽۲) في (ب) يكفي، وينظرالإحكام: ١/ ٨٢.

 ⁽٣) فالمثال المذكور أطلق البعض وأريد الكل، يمكن أن تستحدث عكسه أن نطلق
 الكل ويراد البعض رأيت خالداً، وأنت رأيت مقدمته ولم ترَّ مؤخرته.

 ⁽٤) أي في مفردة منه، أو مِثْل منه قالته العرب فإذا قالت العرب سال النهر فالمراد =

فِي الصُّورَةِ الَّتِي اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ فِيهَا.

⁼ ماؤه ذكرنا المحل وأردنا الحال فيه، فلا مانع أن نقول سال الميزاب أي الماء المجاري فيه، ينظر الأحكام: ١/ ٨٢.



مسألة [في المعرّب]

(المُعَرَّبُ: لَفُظُّ [غَيْرُ عَلَمِ اسْتَعْمَلَتْهُ] (۱) العَرَبُ فِي مَعْنَى وُضعَ لَهُ فِي غَيْرِ لَهُ عَرِيرٍ (۱) وَلَاَكُثْرِ)؛ إذْ لَـوْ غَيْرِ لُغَتِهِمْ وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ، وِفَاقاً لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ (۱) وَالأَكْثَرِ)؛ إذْ لَـوْ كَانَ فِيهِ لاَشْتَمَلَ عَلَى غَيْرِ عَرَبيًّ فَلاَ يَكُونُ كُلَّهُ عَرَبيًّا، وَقَدْ قَـالَ تَعَـالَى ﴿ إِنَّا كَانَ فِيهِ لاَشْتَمَلَ عَلَى غَيْرِ عَرَبيًّ فَلاَ يَكُونُ كُلُّهُ عَرَبيًّا، وَقَدْ قَـالَ تَعَـالَى ﴿ إِنَّا لَكُونُ كُلُّهُ عَرَبيًا، وَقَدْ قَـالَ تَعَـالَى ﴿ إِنَّا لَا اللهُ الله

وَقِيلَ^(٣): إنَّهُ فِيهِ - كَإِسْتَبْرَقٍ - فَارِسِيَّةٌ لِلسَّينَاجِ الغَلِيظِ، وَقِسْطَاسٌ رُومِيَّةٌ لِلْمِيزَانِ، وَمِشْكَاةٌ هِنْدِيَّةٌ لِلْكُوَّةِ الَّتِي لاَ تَنْفُذُ^(٤).

وَأُجِيبَ: بأَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ وَنَحْوَهَا اتَّفَقَ فِيهَا لُغَةُ العَرَبِ وَلُغَةُ غَيْرِهِمْ كَالصَّابُون.

 ⁽١) في (ج): (استعمله غير علم العرب).

 ⁽۲) هو محمد بن جرير بن يزن أبو جعفر الطبري الإمام الجليل، والمجتهد والمطلق،
 توفي سنة (۳۱۰هـ) من مصنفاته التفسير. طبقات الشافعية للسبكي: ۳/ ۱۲۰.

⁽٣) نسب إلى ابن الحاجب. تشنيف المسامع: ١/ ٢٣٨.

⁽٤) تعمل في الجدار فإن كانت نافذة سميت نافذة أو شبّاكاً، وإن كانت مغلقة من الجانب الآخر سميت مشكاة، وهي مثل ما تكون خزانة في الجدار للكتب والمصاحف.

وَلاَ خِلاَفَ فِي وُقُوعِ العَلَمِ الأَعْجَمِيِّ فِي القُرْآنِ - كَإِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ - .

وَيُحْتَمَلُ أَنْ لاَ يُسَمَّى مُعَرَّباً _كَمَا مَشَى عَلَيْهِ المُصَنَّفُ هُنَا _ ؟ حَيْثُ قَالَ: غَيْرُ عَلَمٍ ، وَأَنْ يُسَمَّى _كَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ المُحْتَصَرِ _ ؛ حَيْثُ لَمَ يَقُلُ ذَلِكَ (١).

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ العَلَمَ مُتَّفَقٌ عَلَى وُقُوعِهِ (٢).

وَعَقَّبَ هُنَا المَجَازَ بالمُعَرَّبِ لِشَبَهِهِ بِهِ حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ فِيمَا لَمْ يَضَعُوهُ لَهُ ابْتِدَاءُ (٣). يَضَعُوهُ لَهُ ابْتِدَاءُ (٣).

⁽١) فالعلم لا يُسَمَّى معرَّباً في قول السُّبْكِي هنا؛ لأَنَّهُ أخرح العلم من المعرب بقوله (غير علم).

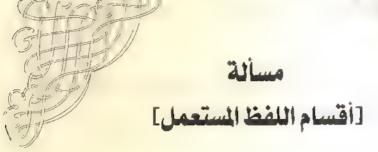
وفي شرحه على المختصر جعل العلم يُسمَّى معرّباً حيث لم يقل (غير العلم) يحترز عنه.

⁽٢) أي نبه على وقوع العلم غير العربي في القرآن الكريم بالاتفاق.

 ⁽٣) كأن سائلاً يسأل لمإذا وضع المعرب هنا بعد المجاز وما وجه المناسبة.

إجاب: لوجود التشابه في بعض الصفات حيث أن المعرب أتوا به في معنى لـم يضعوا له اسماً وسموه به.

والمجاز استعمال اللفظ فيما لم يوضع له أولاً بل ثانياً.



(اللَّفْظُ) المُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى (إمَّا حَقِيقَةٌ) فَقَطْ (أَوْ مَجَازٌ) فَقَطْ _ حَالاً سَدِ لِلْحَيتَوَانِ المُفْتَرِسِ، أَوْ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ (أَوْ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ عَالاً سَدِ لِلْحَيتَوَانِ المُفْتَرِسِ، أَوْ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ (أَوْ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ باعْتِبَارَيْنِ) كَأَنْ وُضعَ لُغَةً لِمَعْنَى عَامَّ ثُمَّ خَصَّهُ الشَّرْعُ، أَوْ العُوفُ بنَوْعٍ مِنْهُ باعْتِبَارَيْنِ) كَأَنْ وُضعَ لُغَةً لِمَعْنَى عَامَّ ثُمَّ خَصَّهُ الشَّرْعُ بالإِمْسَاكِ المَعْرُوفِ (۱)، حَالصَّوْم: فِي اللَّغَةِ لِلإِمْسَاكِ خَصَّهُ الشَّرْعُ بالإِمْسَاكِ المَعْرُوفِ (۱)، وَالدَّابَةِ (۱) حَقِي اللَّغَةِ لِكُلِّ مَا يَدِبُ عَلَى الأَرْضِ خَصَّهَا العَرْفُ العَامُّ بندَاتِ وَالدَّابَةِ وَالْمَالِ العَرْفُ العَامُّ بندَاتِ الحَوافِ وَأَهْلُ العِرَاقِ بالفَرَسِ.

فَاسْتِعْمَالُهُ فِي العَامِّ حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ مَجَازٌ شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ، وَفِي الخَاصِّ بالعَكْس .

وَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ حَقِيقَةً وَمَجَازاً باغْتِبَارٍ وَا<mark>حِدٍ لِلتَّنَافِي بَيْنَ الوَضْعِ ابْتِـدَاءً</mark>

 ⁽١) فالصوم حقيقة عند أهل الشَّرْع في الإمساك المعروف، وهو مجاز عندهم في الإمساك بالمعنى العام.

وعند أهل اللغة على العكس حقيقة في الإمساك العام مجاز في الإمساك المعروف.

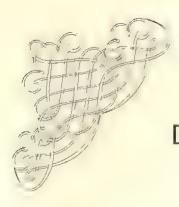
⁽٢) الدابة: لذات الحافر كالفرس والحمار وبالأحرى لذات الأربع حقيقة عند أهل العرف، ومجاز عندهم في كل ما يدب على الأرض وعند أهل اللغة على العكس.

وَثَانِياً^(١)؛ إذْ لاَ يَصْدُقُ أَنَّ اللَّفْظَ المُسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى مَوْضُوعٍ لَـهُ ابْتِـدَاءً وَثَانِياً.

(وَالْأَمْرَانِ) أَيْ الحَقِيقَةُ وَالمَجَازُ (مُنْتَفِيَانِ) عَنْ اللَّفْظِ (قَبْلَ الاِسْتِعْمَالِ) ؟ لأَنَّهُ (٢) مَأْخُوذٌ فِي حَدِّهِمَا فَإِذَا انتُفَى انتُفَيا.

⁽۱) لأنه اذا أطلق لفظ حقيقة ومجاز باعتبار واحد، فإنَّ تعريفي الحقيقة والمجاز لا ينطبقان عليه؛ لأنَّ الحقيقة وضع اللفظ أولاً، والمجاز وضعه ثانياً، فلا بـدَّ مـن اعتباره في موضع حقيقة، وفي موضع آخر مجازاً.

 ⁽٢) أي الوضع مذكور في تعريف الحقيقة وتعريف المجاز إذن لا يُسَمَّى حقيقة ولا مجازاً إلا بعد الوضع.



[ترتيب حمل اللفظ]

(ثُمَّ هُوَ) أَيُّ اللَّفْظُ (مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ المُخَاطِب) ـ بِكَسْرِ الطَّاءِ ـ الشَّارِع، أَوْ أَهْلِ العُرْفِ، أَوْ اللَّغَةِ.

ُ (فَفِي) خِطَاب (الشَّرْعِ) المَحْمُولِ عَلَيْهِ المَعْنَى (الشَّرْعِيُّ لِأَنَّهُ عُرْفُهُ) أَيْ لِأَنَّ الشَّرْعِيَّ عُرْفُ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ.



[أولوية حمل اللفظ]

(ثُمَّ) إذَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى شَرْعِيٌّ، أَوْ كَانَ وَصَرَفَ عَنْهُ صَارِفٌ، فَالمَحْمُولُ عَلَيْهِ المَعْنَى (العُرْفِيُّ العَامُّ) _ أَيْ الَّذِي يَتَعَارَفُهُ جَمِيعُ النَّاسِ: بأَنْ يَكُونَ مُتَعَارَفُهُ زَمَنَ الخِطَابِ وَاسْتَمَرَّ؛ لأِنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتُهُ؛ لِتَبَادُرِهِ إلَى الأَذْهَانِ.

(ثُمَّ) إِذَا لَـمْ يَكُنْ لِمَعْنَى عُرْفِيِّ عَـامٌ أَوْ كَـانَ وَصَـرَفَ عَنْهُ صَـارِفٌ، فَالمَحْمُولُ عَلَيْهِ المَعْنَى (اللَّغَوِيُّ) لِتَعَيِّنِهِ حِينَئِذٍ.

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا لَهُ مَعَ المَعْنَى الشَّرْعِيِّ لَهُ مَعْنَى عُرْفِيٍّ عَامٌّ أَوْ مَعْنَى عُرْفِيٍّ عَامٌّ أَوْ مَعْنَى لُغَوِيٌّ أَوْ هُمَا يُحْمَلُ أَوَّلاً عَلَى الشَّرْعِيِّ، وَأَنَّ مَا لَهُ مَعْنَى عُرُفِيٍّ عَامٌ وَمَعْنَى لُغَويٌّ يُحْمَلُ أَوَّلاً عَلَى العُرْفِ العَامِّ(۱).

(وَقَالَ الغَزَالِيُّ وَالآمِدِيُّ)(٢) فِيمَا لَهُ مَعْنَى شَرْعِيٌّ وَمَعْنَى لُغَوِيٌّ، مَحْمَلُهُ

⁽١) إذا تعارض الشرعي مع العرفي واللغوي: يحمل أولاً على الشرعي، فإنْ لم يصلح حمل على وإن كان له معنى عرفي ولغوي يحمل على العرفي.

⁽٢) المستصفى: ص ١٩٠، والإحكام: ٢١١/٤.

(فِي الإِثْبَاتِ الشَّرْعِيُّ) وَفْقَ مَا تَقَدَّمَ.

وَفِي النَّفْيِ) وَعِبَارَتُهُمَا^(۱) النَّهْيُ، وَعَدَلَ عَنْهُ مَعَ إِرَادَيْهِ لِمُنَاسَبَةِ الإِثْبَاتِ.

قَالَ (الغَزَالِيُّ): اللَّفْظُ (مُجْمَلٌ)(۱) أَيْ لَمْ يَتَّضِحْ المُرَادُ مِنْهُ ؛ إِذْ لاَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الشَّرْعِيِّ لِوُجُودِ النَّهْيِ، وَلاَ عَلَى اللُّغَوِيِّ ؛ لإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ.

(وَ) قَالَ (الآمِدِيُّ) مَحْمَلُهُ (اللَّغَوِيُّ)^(٣)؛ لِتَعَدُّرِ الشَّرْعِيِّ بالنَّهْي.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ المُرَادَ بِالشَّرْعِيِّ مَا يُسَمَّى شَرْعاً بِذَلِكَ الإِسْمِ صَحِيحاً كَانَ أَوْ فَاسِداً، يُقَالُ: صَوْمٌ صَحِيحٌ وَصَوْمٌ فَاسِدٌ، وَلَمْ يَذْكُرَا^(٤) غَيْرَ هَذَا القِسْم.

مِثَالُ^(٥) الإِثْبَاتِ: مِنْهُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ادَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ وَثَالُ: لَا مَنْهُ خَدِيثُ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ ادَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ وَثَلَانًا: لاَ . . . قَالَ: فَإِنِّي إِذَنْ النَّبِيُّ وَقُالَ: لاَ . . . قَالَ: فَإِنِّي إِذَنْ

⁽۱) أي عبارة الغزالي والآمدي (النهي)؛ لأنَّ الشَّرْع من أحكامه النهي الدال على الفساد أوالتحريم، والمصنَّف عدل عن لفظ النهي إلى لفظ النفي لمقابلته كلمة الإثبات، والنفي أعم من النهي لأنَّ المنهي عنه مطلوب النفي - أي يراد عدم حصوله.

⁽٢) المستصفى: ص ١٩٠.

⁽٣) الإحكام ٤/ ١٢٢.

 ⁽٤) أي الغزالي والآمدي لم يذكرا إلا ما له معنى شرعي ومعنى لغوي ولم يذكرا ماله شرعي وعرفي، أو عرفي ولغوي.

 ⁽٥) في (أ) و (ب) و (ج): (ومثال).

صَائِمٌ (١) فَيُحْمَلُ عَلَى الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ فَيُفِيدُ [1/13] صِحَّتَهُ _ وَهُـوَ نَفْلٌ ـ ينِيَّةٍ مِنْ النَّهَارِ.

وَمِثَالُ النَّهْيِ: مِنْهُ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: أَنَّهُ ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمَ الفَطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ» (٢)، وَسَيَأْتِي (٣) فِي مَبْحَثِ المُجْمَلِ خِلاَفٌ فِي تَقَدُّمِ المُجَازِ الشَّرْعِيِّ عَلَى المُسَمَّى اللَّغُويِّ.

(وَفِي تَعَارُضِ المَجَازِ الرَّاجِحِ وَالحَقِيقَةِ المَرْجُوحَةِ) بأَنْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُ المَجَازِ عَلَيْهَا (أَقُوَالٌ):

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الحَقِيقَةُ أَوْلَى فِي الحَمْلِ(٤)؛ الأَصَالَتِهَا.

وَأَبُو يُوسُفَ (٥): المَجَازُ أَوْلَى ؛ لِغَلَبَتِهِ.

(ثَالِثُهَا: المُخْتَارُ) اللَّفْظُ (مُجْمَلٌ) لاَ يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا إلاَّ بقَرِينَةِ لِرُجْحَانِ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ.

⁽١) مُسْلِم في الصيام باب جواز صوم النافلة بنية من النهار: (٢٧٠٧).

⁽٢) في (ب) و (ج): الأضحى.

البُخَارِي في الصوم في باب يصوم يوم النحر (١٩٩٥)، ومُسْلِم في الصيام باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى (١٦٦٧).

⁽٣) في (٢/ ٧٤٥).

⁽٤) في (أ) و(ب) و(ط): في الحمل.

⁽٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، قاضي الفضاة، ولد بالكوفة سنة (٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، قاضي الفضاء في مذهبه ولي مذهبه ولي القضاء في عهد المهدي وحتى ولاية هارون الرشيد، توفي عام (١٨٣ه) الفتح المبين: ١/٨٠١ وينظر فواتح الرحموت: ١/٣٠٠.

مِثَالُهُ: حَلَفَ لاَ يَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ: فَالحَقِيقَةُ المُتَعَاهَدَةُ الكَرْعُ مِنْهُ بِفِيهِ _ كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنْ الرَّعَاءِ _ وَالمَجَازُ الغَالِبُ الشُّرْبُ بِمَا يُغْتَرَفُ مِنْهُ: كَالإِنَاءِ _ وَلَمْ يَنْوِ شَيْئَالًا _ فَهَلْ يَحْنَثُ بِالأَوَّلِ دُونَ الشَّانِي أَوْ العَكْسُ؟ أَوْ كَالإِنَاءِ _ وَلَمْ يَنُو شَيْئَالًا _ فَهَلْ يَحْنَثُ بِالأَوَّلِ دُونَ الشَّانِي أَوْ العَكْسُ؟ أَوْ لاَ يَحْنَثُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ؟ الأَقْوَالُ (").

فَإِنْ هُجِرَتْ الحَقِيقَةُ قُدِّمَ المَجَازُ عَلَيْهَا اتَّفَاقاً:

كَمَنْ حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ هَلِهِ النَّخْلَةِ فَيَحْنَثُ بِثَمَرِهَا دُونَ خَشَبهَا الَّلِي هُوَ الحَقيقَةُ المَهْجُورَةُ حَبْثُ لاَ نِيَّةً (٣).

وَإِنْ تَسَاوَيَا قُدِّمَتْ الحَقِيقَةُ اتَّفَاقاً كَمَا لَوْ كَانَتْ غَالِبَةً⁽¹⁾.

(وَثُبُوتُ حُكْمٍ) بالإِجْمَاعِ مَثَلاً (يُمْكِنُ كَوْنَهُ) أَيُ الحُكْمِ (مُرَاداً مِنْ خِطَابِ) لَكِنْ يَكُونُ الْخِطَابُ فِي ذَلِكَ المُرَادِ (مَجَازاً لاَ يَدُلُّ) النُّبُوتُ المَذْكُورُ خِطَابِ) لَكِنْ يَكُونُ الخُكْمَ هُوَ (المُرَادُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الخِطَابِ (بَلْ يَبْقَى الخِطَابُ عَلَى أَنَهُ) أَيْ مِنْ الخِطَابِ (بَلْ يَبْقَى الخِطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ) ؟ لِعَدَم الصَّارِفِ عَنْهَا (اللهُ وَلِمَا لِلْكَرْخِيِّ) مِنْ الحَنفِيَّةِ

⁽¹⁾ أما عند نيته فيحدث إن فعل ما نواه فقط.

⁽٢) أي تجري على ذلك الأقوال الثلاثة.

⁽٣) أي إذا نوى الخشب أو الورق فاكل منه يحنث.

⁽٤) تفصيل المسألة:

أ ـ إن نوى الحقيقة أو المجاز أو هما يحنث حسب نيته اتفاقا.

ب _ إن تساوت ارادة الحقيقة والمجاز أو كانت إرادة الحقيقة أغلب قدمت الحقيقة اتفاقاً.

ج _ إن غلبت ارادة المجاز ففيه الخلاف إلى الآراء الثلاثة المذكورة آنفاً.

⁽٥) أي عن الحقيقة.

(وَالبَصْرِيِّ) أَبِي عَبْدِالله مِنْ المُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمَا: يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَلاَ يَبْقَى الخَطَابُ عَلَى خَلِيكَ فَلاَ يَبْقَى الخَطَابُ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ مُسْتَنَدٌ لِلْحُكْمِ الثَّابِتِ غَيْرُهُ (١).

مِثَالُهُ: وُجُوبُ التَّيَمُّمِ عَلَى المُجَامِعِ الفَاقِدِ لِلْمَاءِ إِجْمَاعاً يُمْكِنُ كَوْنُهُ مُرَاداً مِنْ قَوْله تَعَالَى ﴿ أَوْلَنَمَسُمُ ٱلنِسَاءَ فَلَمَّ يَجَدُوا مَآهُ فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة: ٦]، مُرَاداً مِنْ قَوْله تَعَالَى ﴿ أَوْلَنَمَسُمُ ٱلنِسَاءَ فَلَمَّ يَجَدُوا مَآهُ فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة: ٦]، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ المَجَازِ؛ لِأَنَّ المُلاَمَسَةَ حَقِيقَةٌ فِي الجَسِّ باليَدِ، مَجَازٌ فِي الجِماع.

فَقَالا: المُرَادُ الجِمَاعُ؛ لِتَكُونَ الآيَةُ مُسْتَنَدَ الإِجْمَاعِ؛ إذْ لاَ مُسْتَنَدَ غَيْرُهَا وَإِلاَّ لَذُكِرَ، فَلاَ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّمْسَ يَنْقُضُ الوُضُوءَ.

وَأُجِيبَ: بأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُسْتَنَدُ غَيْرَهَا، وَاسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِهِ بذِكْرِ الإِجْمَاعِ كَمَا هُوَ العَادَةُ^(٢).

فَاللَّمْسُ فِيهَا عَلَى حَقِيقَتِهِ فَتَدُلُّ عَلَى نَقْضِهِ الوُّضُوءَ.

⁽۱) خلاصة الأمر هو: إذا حصل إجماع على حكم مِثْل وجوب التيمم للجنب الفاقد الماء وقد جاء لفظ لامستم النساء في الآية وهو يصلح للحقيقة، وهو الجس باليد وللمجاز وهوالجماع، فالكرخي والبصري يحملان اللمس على الجماع؛ لتكون الآية مستنداً للإجماع، وغيرهما يرون أن لفظ اللمس يبقي على حقيقتة ما لم يأت صارف يصرفه إلى المجاز.

 ⁽٢) لأنَّهُ جرت عادة الفقهاء أنَّهُ إذا ذكروا حكماً ثابتاً بالإجماع لم يذكروا دليله لثقتهم
 أنَّهُ لا يوجد إجماع إلا وله مستند من الكتاب أو السنة.

 ⁽٣) وهذا ما ذهب إليه الجمهور ومنهم الشافعي من أنَّ اللمس الحقيقي والمجازي =

دَلَّتْ عَلَى مَسْأَلَةِ الإِجْمَاعِ^(١) أَيْضاً.

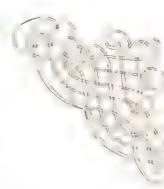
وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ [هُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُلاَمَسة وَقَدْ قَالَ السَّافِعِيُّ [هُ المُلاَمَسة فيها (٣) عَلَى الجَسِّ باليّدِ وَالوَطْئِيِّ.

يستوجب التيمم إذا فقد الماء.

⁽١) في (أ) من الجماع.

⁽٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) و(ط).

⁽٣) أي في الآية.



مسألة [في الكناية]

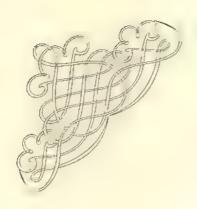
(الكِنَايَةُ: لَفُظٌ اُسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ مُرَاداً مِنْهُ لاَزِمُ المَعْنَى) نَحْوُ زَيْدٌ طَوِيلُ النَّجَادِ مُرَاداً مِنْهُ طَوِيلُ النَّجَادِ مُرَاداً مِنْهُ طَوِيلُ القَامَةِ؛ إذْ طُولُهَا لاَزِمٌ لِطُولِ النَّجَادِ - أَيْ حَمَائِلِ النَّجَادِ مُرَاداً مِنْهُ طَوِيلُ النَّامِهُ إِنْ اللَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَإِنْ أُرِيدَ مِنْهُ اللاَّزِمُ (١). السَّيْفِ _ (فَهِي حَقِيقَةٌ) لاِسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهُ وَإِنْ أُرِيدَ مِنْهُ اللاَّزِمُ (١).

(فَإِنْ لَمْ يُرَدُ المَعْنَى) (٢) باللَّفْظِ (٣) (وَإِنَّمَا عُبِّرَ بِالمَلْزُومِ عَنْ اللَّازِمِ فَهُوَ) أَيْ اللَّفْظُ حِينَيْذِ (مَجَازٌ)؛ لأَنَّهُ ٱسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ _ أَيْ الأَوَّلِ _ .

⁽١) هو في الواقع طويل نجاده، فاللفظ استعمل في معناه الحقيقي، ولكن لم يسق للإخبار عن طول النجاد، بل يراد من طول النجاد ما يلزمه من طول القامة، فالكلام سيق لإرادة لازمه لا معناه الحقيقي.

⁽٢) في (ب) اللفظ.

⁽٣) في (ب) المعنى.



[التعريض]

(وَالتَّعْرِيضُ: لَفْظُ السَّعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِيُلَوَّحَ) - بِفَتْحِ الوَاوِ - أَيْ لِلتَّلْوِيحِ (بِغَيْرِهِ) كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى - حِكَايَةٍ عَنْ الخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ - ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَيْرِهُ مُمْ هَلِذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] نسَب الفِعْلَ إلَى كَبيرِ وَالسَّلاَمُ - ﴿ بَلْ فَعَلَهُ صَيْرِهُ مُمْ هَلِذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] نسَب الفِعْلَ إلَى كَبيرِ الأَصْنَامِ المُتَّخَذَةِ آلِهَةً كَأَنَّهُ غَضِب (ا أَنْ تُعْبَدَ الصَّغَارُ مَعَهُ وَ تَلْوِيحاً لِقَوْمِهِ العَابِدِينَ لَهَا بأَنَهَا لاَ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ آلِهَةً وَلِمَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ (ا إِنَا نَظُرُوا (اللهَ العَالِمُ اللهُ الله

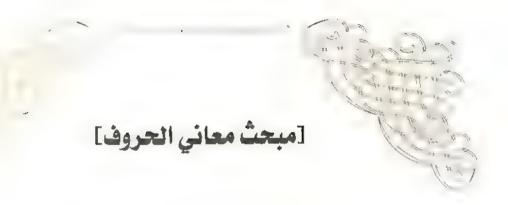
⁽١) أي الصنم الكبير.

⁽٢) لفظ (أنَّهُ) ساقط من (ب) و(ج) و(ط).

⁽٣) في (أ) نظر.

⁽٤) لفظ (فيه) ساقط من (ب).

 ⁽٥) في تعريفها حيث قال: لفظ استعمل في معناه ولكن لا يراد المعنى، بل لازمه.
 فيقال: هذا الكلام على طويل القامة سواء كانت حمائل سيفه طويلة أيضاً أم غير طويلة؛ لأنَّ المراد لازم المعنى لا المعنى الدال عليه اللفظ.



(الحُرُوفُ) أَيْ هَـذَا مَبْحَثُ الحُرُوفِ الَّتِي يَحْتَاجُ الفَقِيهُ إلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا؛ لِكَثْرَةِ وُقُوعِهَا فِي الأَدِلَّةِ، لَكِنْ سَيَأْتِي (١) مِنْهَا أَسْمَاءٌ، فَفِي التَّعْبيرِ بِهَا تَغْلِيبٌ لِلأَكْثُرِ.

وفِي خَطِّ المُصَنَّفِ عَدَّهَا بالقَلَمِ الهِنْدِيُّ (٢)؛ اخْتِصَاراً فِي الكِتَابَةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخ بالقَلَم المُعْتَادِ (٣) وَلْنَمْشِ عَلَيْهِ لِوُضُوحِهِ

١ - (أَحَدُهَا: إذَنْ) مِنْ نَوَاصِب المُضَارِعِ (قَالَ سِيبَوَيْهِ (١): لِلْجَوَابِ
 وَالْجَزَاءِ... إِلَخْ (٥).

⁽١) مثل أي وإذ في (٢/٨١ ـ ٤٦٩)، وإذا في (٤٧١/١)، وكل في (٤٨٥/١).

⁽٢) وهو ١ و٢ و٣. . إلخ.

⁽٣) وهو أحدها وثانيها. إلخ.

⁽٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحاة سيبويه أبو بشر أول من بسط علم النحو، ولد سنة (١٤٨ه)، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، من شيوخه الخليل بن أحمد، ومن مصنفاته الكتاب وهو مصدر لجميع كتب النحو، توفي شاباً بالأهواز سنة (١٨٠ه) الأعلام: ٥/ ٨٢.

⁽٥) لفظ (إلخ) ساقط من (أ) و(ب) و(ج).

(قَالَ الشَّلَوْبِينُ (۱): دَائِماً وَ) قَالَ (الفَارِسِيُّ: غَالِباً) (۱)، وَقَدْ تَتَمَحَّضُ لِلْجَوَابِ (۱)، فَإِذَا قُلْتَ: لِمَنْ قَالَ: أَزُورُك: إِذَنْ أُكْرِمَك، فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ لِلْجَوَابِ (۱)، فَإِذَا قُلْتَ: لِمَنْ قَالَ: أَزُورُك: إِذَنْ أُكْرِمَك، فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ إِنْ رَبِي إِنْ ذُرْتَنِي أَكُرَمْتُكَ ...

وَإِذَا قُلْتَ: لِمَنْ قَالَ: أُحِبُّك: إِذَنْ أُصَدُّقُكَ، فَقَدْ أَجَبْته فَقَطْ عِنْدَ الفَارِسِيِّ.

وَمَدْخُولُ إِذَنْ فِيهِ مَرْفُوعٌ؛ لإِنْتِفَاءِ اسْتِقْبَالِهِ المُشْتَرَطِ فِي نَصْبِهَا (٤٠). وَيَتَكَلَّفُ الشَّلُوٰبِينُ فِي جَعْلِ هَذَا مِثَالاً لِلْجَزَاءِ أَيْضًا _أَيْ إِنْ كُنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ حَقِيقَةً صَدَّقْتُك _ وَسَيَأْتِي عَدُّهَا مِنْ مَسَالِكِ العِلَّةِ (٥٠)؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ عِلَّةً للْجَزَاءِ.

⁽۱) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي الاشبيلي، أبو علي المعروف بالشلوبيني نسبة إلى شلوبينة على البحر جنوب غرناطة، ولد سنة (۱۲ه، توفي ١٠٠ه) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٥١.

 ⁽۲) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، إمام عصره في علوم العربية،
 توفى سنة ۷۷۷ه/ شذرات الذهب ۳/ ۸۸.

 ⁽٣) مغني اللبيب لابن هشام 1/ ٢٧.

 ⁽٤) الشروط التي يجب حصولها لتنصب إذن المضارع:

١ _ أن يكون الفعل مستقبلاً، فكلمة احبك مضارع يراد به الحال أي الآن، فيرفع.

٢ _ أن لايفصل بينهما وبين الفعل بفاصل غير القسم، فإذا قال: إذن أنا احبك،
 يرفع.

٣ أن يكون في أول الكلام، فإذا قلت: أنا إذن أحبك، يرفع/ مغني اللبيب ١/ ٢٨.
 (٥) في (٣/٥٩٥).

٢ ـ (الثَّانِي: إنْ) بكَسْرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ (لِلشَّرْطِ) أَيْ لِتَعْلِيتِ
 حُصُولِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ بحُصُولِ مَضْمُونِ أُخْرَى، نَحْوُ ﴿إِن يَنتَهُوا يُمْفَرَ لَهُمَ
 مَّاقَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال: ٣٨].

(وَالنَّفْيِ) نَحْوُ [أ/٤٤] ﴿إِنِ ٱلْكَثِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿ إِنَّ أَرَدُنَا ۗ إِلَّا ٱلْحُسْنَى ﴾ [التوبة: ١٠٧]، أي ما.

(وَالزِّيَادَةِ) نَحْوُ: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْداً.

٣ ـ (الثَّالِثُ: أَوْ) مِنْ حُرُوفِ العَطَّفِ.

(لِلشَّكَ) مِنْ المُتَكَلِّمِ نَحْوُ: قَالُوا ﴿ قَالُوا لَكِفْ اَيْوَمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾ [الكهف: 19].

(وَالْإِبْهَامِ) عَلَى السَّامِعِ نَحْوُ ﴿ أَتَنَهَا أَمُّ إِنَا لَيَلَّا أَوْنَهَارًا ﴾ [بونس: ٢٤].

(وَالتَّخْيِيرِ) بَيْنَ المَعْطُوفَيْنِ، سَوَاءٌ امْتَنَعَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا نَحْوُ: خُذْ مِنْ مَالِي ثَوْباً أَوْ دِينَاراً، أَمْ جَازَ: نَحْوُ: جَالِسْ العُلَمَاءَ أَوْ الوُعَاظَ.

وَقَصَرَ ابْنُ مَالِكِ وَغَيْرُهُ (١) التَّخْييِرَ عَلَى الأَوَّلِ، وَسَمَّوْا الثَّانِي بِالإِبَاحَةِ (٢).

(وَمُطْلَقِ الجَمْعِ) كَالْوَاوِ نَحْوُ:

لِنَفْسِيْ تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُوْرُهَا (٣)

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأُنِّي فَاجِرٌ

⁽١) مغني اللبيب: ١/ ٧٤.

⁽٢) هنا جعل ما يمتنع الجمع بين المعطوفين، وما يمكن كله تخييراً، ولكن ابن مالك ومِثْله ابن هشام جعل التخيير لما لا يمكن الجمع وما يمكن سمياه إباحة.

⁽٣) القائل هو توبة. مغني اللبيب: ١/ ٧٤.

أَيْ وَعَلَيْهَا.

(وَالتَّقْسِيمِ) نَحْوُ: الكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ مَأَيْ مُقَسَّمَةٌ إلَى النَّلاَثَةِ تَقْسِيمَ الكُلِّيَ إلَى جُزْئِيَّاتِهِ (١) فَيَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مِنْهَا.

(وَبِمَعْنَى إِلَى) فَيُنْصَبُ [بَعْدَهَا المُضَارِعُ] (٢) بِأَنْ مُضْمَرَةً، نَحُوُ: لأَلْزَمَنك أَوْ تَقْضِينِي حَقِّي - أَيْ إِلَى أَنْ تَقْضِينِيهِ.

(وَالْإِضْ رَابِ كَبَ لُ) نَحْوُ: ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَى مِأْتَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ ﴾ الصافات: ١٤٧٤، أَيْ بَلْ يَزِيدُونَ ،

(قَالَ الحَرِيرِيُّ (٣): وَالتَّقْرِيبُ نَحْوُ: مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّعَ) هَذَا يُقَالُ لِمَنْ قَصَرَ سَلاَمَهُ كَالوَدَاعِ، فَهُوَ مِنْ تَجَاهُلِ العَارِفِ، وَالمُرَادُ تَقْرِيبُ السَّلاَمِ لِقَصْرِهِ مِنْ الوَدَاعِ، وَنَحْوِهِ [...](١)....لِقَصْرِهِ مِنْ الوَدَاعِ، وَنَحْوِهِ [...]

(١) التقسيم نوعان:

تقسيم الشيء إلى أجزائه مِثْل الباب خشب ومسمار وقفل، وتقسيم الشيء إلى جزئياته _ أي أفراده، مِثْل الباب خشب وحديد والمنيوم.

علامة الثاني أن الكلي يخبر ويصدق به على كل قسم تقول: الخشب باب والحديد باب.

أما الأول: فلا يخبر به عن أجزائه فلا تقول: المسمار باب والقفل باب.

- (٢) في (ج) (بها المضارع بعدها).
- (٣) هو الرئيس أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، عالم أديب
 لغوي صاحب جاه ولد سنة (٤٤٦ه)، من مصنفاته المقامات توفي سنة (٥١٦)
 شذرات الذهب: ٤/ ٥٥.
 - (٤) في (ج): زيادة (نحو).

وَ(١) مَا أَدْرِي أَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ، يُقَالُ: لِمَنْ أَسْرَعَ فِي الأَذَانِ كَالإِقَامَةِ (١).

٤ - (الرَّابِعُ: أَيْ بِالفَتْحِ) لِلْهَمْزَةِ (وَالسُّكُونِ) لِلْيَاءِ.

(لِلتَّفْسِيرِ) بِمُفْرَدِ نَحْوُ عِنْدِي عَسْجَدٌ _ أَيْ ذَهَبٌ _ وَهُوَ عَطْفُ بَيَانِ أَوْ بَدُلُ^(٣)، أَوْ بِجُمْلَةِ نَحْوُ:

وَتَرْمِيْنَزِ عِي إِللَّاوْفِ أَيُّ أَنْتَ مُلْذِنِبٌ

وَتَقْلِيْنَنِ فِي لَكِ نَ إِيَّ الِّهِ لا أَقْلِ فِي (١)

فَأَنْتَ مُذْنِبٌ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ إذْ مَعْنَاهُ تَنْظُرُ إِلَيَّ نَظَرَ مُغْضَبٍ وَلاَ يَكُونُ ذَلِكَ إِلاَّ عَنْ ذَنْبٍ.

وَاسْمُ لَكِنْ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَقُدِّمَ المَفْعُولُ مِنْ خَبَرِهَا لإِفَادَةِ الإِخْتِصَاصِ (٥) أَيْ لا أَتْرُكُكِ بِخِلاَفِ غَيْرِك.

(وَلِنِدَاءِ القَرِيب، أَوْ البَعِيدِ، أَوْ المُتَوَسِّطِ، أَقْوَالُ:) وَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ مَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فِي آخِر أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولاً وَأَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةً فَيَقُولُ: «أَيْ رَبِّ الْمُعَرَّدِيثِ ﴾ [البقرة: ١٨٦].

⁽١) الواو ساقطة من (ب) و(ج).

⁽٢) مغنى اللبيب: ١/ ٧٩.

⁽٣) ما بعد أي التفسيرية بدل أو عطف بيان للمفسر فيأخذ إعرابه.

⁽٤) مغني اللبيب: ١/ ٩٠.

 ⁽٥) لكنّ من أخوات إنّ واسمها ضمير الشأن تقديره لكنه، وإياك إيّا مبني على
السكون في محل نصب مفعول مقدم للفعل وهو أقلى وفاعله مستتر تقديره أنا،
والجملة في محل رفع خبر لكن، وقدم مفعول أقلي؛ ليفيد الاختصاص.

⁽٦) البُخَارِي في التوحيد باب قوله تعالى: ﴿ وُبُحُوا يُوَمَهِ نَاضِرَهُ ﴾ (٦٨٨٥)؛ ومُسْلِم =

وَقِيلَ: لاَ يَدُلُّ؛ لِجَوَاز نِدَاءِ القَريبِ بِمَا لِلْبَعِيدِ تَوْكِيداً^{(١)(١)}.

٥ _ (الخَامِسُ: أَيُّ) بالفَتْح و(بالتَّشْدِيدِ) اسْمٌ.

(لِلشَّرْطِ) نَحْوُ ﴿ أَيْمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَاعُدُونَ عَلَيٍّ ﴾ [القصص: ٢٨].

(وَالْإِسْتِفْهَام) نَحْوُ ﴿ أَيْكُمْ زَادَتُهُ هَلِيْوِ إِيمَنَنَّا ﴾ [التوبة: ١٢٤].

(وَمَوْصُـولَةٌ) نَحْـوُ ﴿لَنَنزِعَنَ مِنكُلِ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [سربم: ٦٩] - أَيْ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ.

(وَ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ) بأَنْ يَكُونَ صِفَةً لِنَكِرَةٍ أَوْ حَالاً مِنْ مَعْرِفَةٍ، نَحْوُ: مَرَرْت برَجُلِ أَيُّ رَجُلٍ، أَوْ بِعَالِمٍ أَيُّ عَالِمٍ - أَيْ كَامِلٍ فِي صِفَاتِ الرُّجُولِيَّةِ، أَوْ العِلْمِ - .

وَمَرَدْت بزَيْدِ أَيَّ رَجُلٍ أَوْ أَيَّ عَالِمٍ _ أَيْ كَامِلاً^(۱) فِي صِفَاتِ الرُّجُولِيَّةِ أَوْ العِلْم _ .

(وَوَصْلَةٌ لِنِدَاءِ مَا فِيهِ أَلْ) نَحْوُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ [الحج: ١].

٦ _ (السَّادِسُ: إذْ اسْمٌ) لِلْمَاضِي:

ظَرُفاً نَحْوُ: وَجِئْتُك إِذْ طَلَعَتْ الشَّمْسُ أَيْ وَقْتَ طُلُوعِهَا.

⁼ في الإيمان: (٤٦٠).

أي الحديث لا يـدل على أن النداء للقريب؛ إذ قـد ينادي القريب بنداء البعيد
 لزيادة التنبه أو لكونه غافلاً أو أصم لأنّه في حكم البعيد.

 ⁽۲) مغنى اللبيب: ١/ ٩٠؛ وابن عقيل: ٣/ ٢١٠.

⁽٣) في (ط): كامل.

(حَرْفاً وِفَاقاً لِلأَخْفَشِ^(۱)، وَابْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ المُبَرَّدُ^(۱)، وَابْنُ عُصْفُورِ^(۱): ظَرْفُ رَمَانٍ). طَرْفُ مَكَانٍ، وَالزَّجَاجُ^(۱) وَالزَّمَخْشَرِيُّ: ظَرْفُ زَمَانٍ).

مِثَالُ ذَلِكَ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ وَاقِفٌ _ أَيْ فَاجَأَ وُقُوفُهُ خُرُوجِي، أَوْ مَكَانَهُ، أَوْ زَمَانَهُ (٥٠).

- (۱) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي النحوي أبو الحسن الأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيبويه، وصحب الخليل كان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، توفي سنة (۲۱۵هـ) شذرات الذهب: ۲/ ۳٦.
- (٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المبرد البصري أبو العباد إمام في النصو واللغة، أشهر مصنفاته الكافي ومعاني القرآن، توفي سنة (٢٨٥ه). شذرات الذهب: ٢/ ١٩١.
- (٣) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي الحضرمي،
 حامل لواء العربية بالأندلس في زمنه، ولد سنة (٩٧٥هـ)، وتوفي سنة (٦٦٣هـ).
 بغية الوعاة: ٢/ ٢١٠٠.
- (٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السيري بن سهل الزجاج، من أكابر أهل العربية له مؤلفات كثيرة، توفي في جمادي الآخرة سنة (٣١١ه). نزهة الأنباء في طبقات الأدباء: ص٢٤٤.
 - (٥) هذا على تقدير من رآها حرفاً.
 - (٦) القولان هما ظرف المكان وظرف الزمان.
- (٧) ففي الجار والمجرور خبر مقدم ووقوفه مبتدأ موخر وهذا التقدير على من يراها ظرفاً.

اقُتَصَرَ ('' عَلَى بَيَانِ مَعْنَى الظَّرْفِ وَتَرَكَ مَعْنَى المُفَاجَأَةِ. وَهَلْ الفَاءُ فِيهَا زَائِدَةٌ لاَزِمَةٌ أَوْ عَاطِفَةٌ ؟ قَوْلاَنِ (''):

(وَتَرِدُ ظَرْفا لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِباً) فَتُجَابُ بِمَا يُصَدَّرُ بالفَاءِ نَحْوُ ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِبنِ اللَّهِ أَفْواَجًا ۞ فَسَيَحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تُوَّابُ ﴾ [النصر: ١-٣] والجَوَابُ: فَسَبِّحْ... إِلَخْ.

وَقَدُ لاَ تُضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ: نَحْوُ: آتِيكَ [1/٣٤] إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ أَيْ وَقْتَ احْمِرَارِهِ،

(وَندَرَ مَجِينُهَا لِلْمَاضِي) نَحْوُ: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا بِحَنرَةً أَوْلَمُوا اَنفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآيِمَا قُلْمَا عِندَا لِلَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِ وَمِنَ الِيَجَرَةُ وَاللَّهُ خَيْرُ الزَّزِيِّنَ ﴾ [الجمعة: 11] الآية، فَإِنَّهَا نزَلَتْ بَعْدَ الرُّوْيَةِ وَالإِنْفِضَاضِ.

(وَالحَالِ)(") نَحْوُ: ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [الليل: ١]، فَإِنَّ الغَشَيَانَ مُقَارِنٌ لِللَّهُ إِللَّهُ اللَّهُ الللللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

 ⁽١) جملة اقتصر في محل رفع خبر لقوله ومَنْ قدر؛ لأنَّ من اسم موصول وجملة قدر صلتها.

أي من اقتصر على أنها لظرف الزمان أو المكان أتى بمعناها ولم يفسر معنى المفاجأة مع أنها مرادة مع الزمان والمكان.

 ⁽۲) من النحاة من يراها زائدة لتقوية الكلام وتوكيده وهو الراجح، ومنهم من يراها عاطفة لإذا على ما قبلها، وهناك من يراها سببية مِثْل الزجاج.

⁽٣) في (ب) وللحال.

⁽٤) مغني اللبيب: ١٩١/١.

٨ - (الثَّامِنُ: البّاءُ لِلإِلْصَاقِ حَقِيقَةً) نَحْوُ بهِ دَاءٌ - أَيْ أُلْصِقَ بهِ - .
 (وَمَجَازاً) نَحْوُ مَرَرْت بزَيْدٍ - أَيْ أَلْصَقْت مُرُودِي بِمَكَانِ يَقْرُبُ مِنْهُ.
 (وَالتَّعَدِّيَةِ) كَالْهَمْزَةِ نَحْوُ ﴿ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِم ﴾ [البقرة: ١٧]، أَيْ أَذْهَبَهُ.
 (وَالإِسْتِعَانَةِ) بأَنْ تَدْخُلَ عَلَى آلَةِ الْفِعْلِ نَحْوُ: كَتَبْت بالقَلَمِ.
 (وَالسَّبَيّةِ) نَحْوُ: ﴿ فَكُلّا أَخَذْنَا بِذَنْ إِنّهُ إِلّهُ إِلّهُ إِللهِ إِللهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ إِلَى المنكبوت: ٤٠].

(وَالمُصَاحَبَةِ) نَحْوُ: ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾ [النساء: ١٧٠]، أَيْ مُصَاحِبٍ لَهُ.

(وَالظَّرْفِيَّةِ) الْمَكَانِيَّةِ أَوْ الزَّمَانِيَّةِ نَحْوُ: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَّكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرِ ﴾ [آل عمران: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَّكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران: ٢٢]، ﴿ فَجَيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤]،

(وَالْبَدَلِيَّةِ) كُمَا فِي قَوْلِ عُمَرَ ﴿ السَّتَأْذَنْتُ النَبِيَ ﷺ فِي العُمْرَةِ فَأَذِنَ وَقَالَ: لا تَنْسَنَا يَا أُخَيِّ مِنْ دُعَائِكَ، فَقَالَ: كَلِمَةٌ مَا يَسُرَنْيِ أَنَّ لِي بها الدُنْيَا (() - أَيْ بَدَلَهَا - رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ، وَأُخَيَّ - ضُبطَ بِضَمِّ الهَمْرَةِ - مُصَغَّراً لِتَقْرِيبِ الْمَنْزِلَةِ (()).

(وَالمُقَابَلَةِ) نَحْوُ: اشْتَرَيْت الفَرَسَ بأَلْفِ.

(وَالمُجَاوَزَةِ) كَعَنْ نَحْوُ ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَاهُ بِٱلْغَمَنِمِ ﴾ [الفرقان: ٢٥]، أَيْ عَنْهُ.

⁽١) أبو داود في الصَّلاة باب الدعاء (١٢٨٠) والترمذي في الدعوات باب دعاء النَّبي ﷺ (٢٨٠) وقال حسن صحيح.

⁽٢) لأنَّ التصغير قد يكون للتحقير وقد يكون للمحبة، وقد يكون للتقريب وهنا قالها ﷺ لمحبته لعمر ﷺ.

(وَالاسْتِعْلاَء) نَحْوُ ﴿ وَمِنَ أَهْلِ ٱلْكِتَكِ مَنْ إِن تَأْمَنُهُ بِقِيطَالِ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أَيْ عَلَيْهِ.

(وَالقَسَمِ) نَحْوُ: باللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

(وَالغَايَةِ) كَاإِلَى نَحْوُ: (١): ﴿وَقَدْ أَخْسَنَ بِي ﴾ [يوسف: ١٠٠]، أَيْ إِلَيَّ.

(وَالنَّوْكِيدِ) نَحْوُ: ﴿وَكَفَى بِٱللَّهِ شَهِدِيدًا ﴾ [الفتح: ٢٨]، ﴿وَهُزِّىۤ إِلَيْكِ بِعِنْعَ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مربم: ٢٥]، وَالأَصْلُ: كَفَى اللهُ، وَهُزِّي جِذْعَ.

(وَكَذَا النَّبْعِيضُ) كَمِنْ (وِفَاقاً لِلأَصْمَعِيِّ^(٢)، وَالفَارِسِيِّ، وَابْنِ مَالِكِ<mark>)</mark> نَحْوُ: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦]، أَيْ مِنْهَا.

وَقِيلَ (٣): لَيْسَتُ لِلتَّبْعِيضِ، وَيَشْرَبُ فِي الآيَةِ بِمَعْنَى يُـرْوَى أَوْ يَلْتَـدُّ مَجَازاً، وَالبَاءُ لِلسَّبَيَّةِ (١).

٩ ـ (التَّاسِعُ: بَـلْ لِلْعَطْفِ) فِيمَا إذَا وَلِيَهَا مُفْرَدٌ سَوَاءٌ أَوَلِيَتْ مُوجَباً أَمْ
 غَيْرَ مُوجَب.

فَفِي المُوجَب نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَاضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً تَنْقُلُ^(٥)

⁽١) لفظ نحو ساقط من (أ).

⁽۲) هو عبد الملك بن قريب بن علي الأصمعي نسبة إلى جده أصمع، من قيس أبو سعيد، نشأ بالبصرة، وأخذ العربية عن أثمتها وأكثر الخروج إلى البادية وشافه الأعراب فاضحى راوية العرب، أتصل بالرشيد وصار نديمه حتى توفي وفي عهد المأمون غادر بغداد إلى البصرة، مات سنة (٩٤ه). وفيات الأعيان: ٣/ ١٧٠.

⁽٣) هو قول لابن جني. تشنيف المسامع: ١/ ٢٥٨، مغني اللبيب: ١/١٢٣.

 ⁽٤) أي يتلذذ بسببها عباد الله أو يروى بسببها عباد الله.

⁽۵) في (أ): بنقل.

عَمْرٌو، إِذَا تَرَاخَى مَجِيءُ عَمْرِو عَنْ مَجِيءِ زَيْدٍ.

وَخَالَفَ بَعْضُ النَّحَاةِ (١) فِي إِفَادَتِهَا التَّرْتِيبَ _كَمَا خَالَفَ بَعْضُهُمْ (١) فِي إِفَادَتِهَا التَّرْتِيبَ _كَمَا خَالَفَ بَعْضُهُمْ (١) فِي إِفَادَتِهَا المُهْلَةَ _ قَالُوا: لِمَجِيئِهَا لِغَيْرِهِمَا (١) _ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (١): ﴿ خَلَقَكُمُ قِنَانَهُ وَيَعَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وَاضْطِرَابُ الرُّمْحِ يَعْقُبُ جَرْيَ الهَزَّ فِي أَنَابِيهِ (١).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ تُوسِّعَ فِيهَا بِإِيغَاعِهَا مَوْقِعَ الوَاوِ فِي الأَوَّلِ، وَالفَاءِ فِي الثَّانِي (٧)، وَتَارَةً يُقَالُ: إِنَّهَا فِي الأَوَّلِ وَنَحْوِهِ لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ (٨).

⁽١) مِثْل العبادي، تشنيف المسامع: ١/ ٢٦٢.

⁽٢) هو الفراء. تشنيف المسامع: ١/ ٢٦٢.

⁽٣) أي لغير الترتيب وبدون مهلة.

 ⁽٤) في النسخ زيادة كلمة (هو) وهو خطأ.

⁽٥) هو لأبي داود الأيادي. ديوانه: ص ٢٩٢.

 ⁽٦) الأنابيب هو ما بين العقدين من الرمح، والرديني نسبة ردينة اسم أمراه كانت تقوم الرماح. البناني: ١/ ٣٤٥.

فغي الآية أنَّ الله جعل حواء من آدم قبل أن يخلق ذريته فالجعل قبل الخلق، فهنا لم يحصل الترتيب.

وفي البيت فقدت المهلة.

 ⁽٧) فصارت لمطلق الجمع في الآية، وللتعقيب في البيت؛ لأنَّ الحروف بعضها ينوب مناب البعض.

أي ترتب في الاخبار يذكر لفظ بعد آخر ولو خالف الواقع ويمثل : له بقول الشاعر : =

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ العَبَّادِيِّ فَمَأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: -كُمَا فِي فَتَاوَى القَاضِي الحُسَيْنِ عَنْهُ - (1) فِي قَوْلِ القَائِلِ: وَقَفْت هَذِهِ الضَّيْعَةُ (1) عَلَى أَوْلاَدِي ثُمَّ عَلَى الحُسَيْنِ عَنْهُ - (1) فِي قَوْلِ القَائِلِ: وَقَفْت هَذِهِ الضَّيْعَةُ (1) عَلَى أَوْلاَدِي ثُمَّ عَلَى أَوْلاَدِي بَطْنا بَعْدَ بَطْنِ: أَنَّهُ لِلْجَمْعِ - كَمَا قَالَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ - فِيمَا لَوْ أَتَى بَدَلَ ثُمَّ بالواو و، قَائِلِينَ (1): أَنَّ بَطْناً بَعْدَ بَطْنِ فِيهِ بِمَعْنَى مَا تَنَاسَلُوا - أَيْ بَدَلَ ثُمَّ بالواو ، قَائِلِينَ (1): أَنَّ بَطْناً بَعْدَ بَطْنِ فِيهِ بِمَعْنَى مَا تَنَاسَلُوا - أَيْ لِلتَّعْمِيم - وَإِنْ قَالَ الأَكْثَرُ ؛ أَنَّهُ لِلتَّرْتِيب ،

١٢ _ (الثَّانِي عَشَرَ: حَتَّى لإِنْتِهَاءِ الغَايَةِ غَالِباً) وَهِيَ حِينَئِلٍ:

أ _ إمَّا جَارَّةٌ لاِسْمٍ صَرِيحٍ نَحْوُ: ﴿ مَلَنَّمِ مَ عَنَى مَطْلَمِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، أَوْ مَصْدَرٍ مُؤَوَّلٍ مِنْ أَنْ وَالْفِعْلِ نَحْو: ﴿ لَنَ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَلَكِفِينَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْنَامُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١]، أَيْ إِلَى رُجُوعِهِ (٤).

ب - وَإِمَّا عَاطِفَةٌ لِرَفِيعِ أَوْ دَيِيءٍ نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى العُلَمَاءُ (٥)، وَقَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى العُلَمَاءُ (٦).

ج _ وَإِمَّا ابْتِدَائِيَّةٌ: بأَنْ يُبْتَدَأَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نَحْوُ:

⁼ إِنَّ مَــنْ ســادَ ثُــم ســادَ أَبُــؤهُ ثُ<mark>بُم قَـدْ سَـادَ بغَـدَ ذَلِـكَ جَـدُهُ</mark>

⁽١) أي عن العبادي نفسه.

 ⁽٢) أي القرية سميت بذلك؛ لأنَّهُ إن ضيعها صاحبها ضاع هو أي افتقر.

 ⁽٣) أي العبادي وغيره إن لفظ ـ بطنا بعد بطن ـ أي مهما تناسلوا وكانوا مجتمعين
 فإن الوقف يشمل الكل.

 ⁽٤) هنا سبك الفعل (يرجع) مع أن المقدرة بعد حتى فصار رجوعاً وهو مجرور حتى،
 أي حتى رجوع موسى.

⁽٥) ولا شلك أن العلماء أفضل من غيرهم من الناس.

 ⁽٦) ولا شك أن من يركب هو أعلى مرتبه اجتماعية من الماشى.

فَمَا زَالَتْ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلَ (۱) أَوْ فِعْلِيَّةٌ نَحْوُ: مَرِضَ فُلاَنٌ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ.

د (وَلِلتَّعْلِيلِ) نَحُوُ: أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ _ أَيُ لِتَدْخُلَهَا _ . (وَلِلتَّعْلِيلِ) نَحُوُ: (وَنَدَرَ لِلاَسْتِثْنَاءِ) نَحْوُ:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنْ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ (٢)

أَيْ إِلَى أَنْ تَجُودَ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ (")، وَيُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِ [أ / 1 ع] المُصَنَّفِ أَنَّ مَجِيئَهَا (١٠) لِلتَّعْلِيلِ لَيْسَ بِغَالِبٍ وَلاَ نَادِرٍ (٥٠).

١٣ . (الثَّالِثَ عَشَرَ: رُبَّ لِلتَكْثِيرِ) نَحْوُ: ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢]، فَإِنَّهُ يَكْثُرُ مِنْهُمْ تَمَنَّي ذَلِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ إِذَا عَايَنُوا حَالَهُمْ وَحَالَ المُسْلِمِينَ.

(وَلِلتَّقْلِيلِ) كَقَوْلِهِ:

⁽١) قول جرير. مغني اللبيب: ١/ ١٢٨.

 ⁽۲) مغني اللبيب: ١/ ١٤٤، وهو للمقنع الكندي. شرح ديوان أبي تمام للمرزوقي:
 ١٧٣٤/٤.

 ⁽٣) المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه؛ لأنَّ عطاء من لديه قليل غير من يجود ولديه فضول مال.

⁽٤) في (ج): مجيئه.

 ⁽٥) لأنّهُ وصف انتهاء الغاية بالأغلبية ووصف الاستثناء بالندور، وترك التعليل وسطاً
 أي ليس نادراً ولا غالباً.

ألا رُبَّ مولــودٍ ولَــيس لــه أبٌ وذي وَلَـدِ لَـمْ يَلــدهُ أبَــوَانِ^(١)

أَرَادَ عِيسَى وَآدَمَ _عَلَيْهِمَا الصَّلاةُ^(٢) والسَّلاَمُ _.

(وَلاَ تَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا خِلاَفاً لِزَاعِمِي ذَلِكَ)، زَعَمَ قَوْمٌ (") أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ دَائِماً، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَغْتَدَّ بِهَذَا البَيْتِ وَنَحُوهِ، وَآخَرُ أَنَّهَا (اللَّقْلِيلِ دَائِماً، وَقَرَّرَهُ (٥) فَي الْآيَةِ لِيلِ دَائِماً، وَقَرَّرَهُ (٥) فِي الآيةِ: بِأَنَّ الكُفَّارَ تُدْهِشُهُمْ أَهْوَالُ يَوْمِ القِيَامَةِ فَلاَ يُفِيقُونَ حَتَّى يَتَمَنَّوْا مَا فَي الآيةِ: بأَنَّ الكُفَّارَ تُدْهِشُهُمْ أَهْوَالُ يَوْمِ القِيَامَةِ فَلاَ يُفِيقُونَ حَتَّى يَتَمَنَّوْا مَا ذُكِرَ إلاَ فِي أَخْيَانِ قَلِيلَةٍ.

وَعَلَى عَدَمِ الإِخْتِصَاصِ قَالَ بَعْضُهُمْ (1): التَّقْلِيلُ أَكْثَرُ، وَابْنُ مَالِكِ نَادِرٌ (٧).

١٤ . (الرَّابِعَ عَشَرَ: عَلَى الأَصَعُ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ) أَيْ بِقِلَّةٍ (اسْماً بِمَعْنَى فَوْقَ) بأَنْ تَدْخُلَ (^) عَلَيْهَا مِنْ نَحْوُ: غَدَوْت مِنْ عَلَى السَّطْح _أَيْ مِنْ فَوْقِهِ.

⁽۱) هـو رجـل مـن ازاده ـ وهـو في كتـاب سيبويه: ١/ ٣٤١؛ وشـواهد المغنى للسيوطي: ١/ ٣٩٨.

⁽٢) لفظ الصَّلاة ساقط من (ط).

⁽٣) هو قول ابن درستويه والجرجاني والزمخشري. تشنيف المسامع: ٢/٢٦٦٠٠

⁽٤) وهم الجمهور. تشنيف المسامع: ١<mark>/٢٦٦.</mark>

 ⁽٥) أي قرر من يقول بأنها للتقليل - أي وضح - في الآية أنها للتقليل، وذلك لقلة
 صحوتهم من جراء هزل الموقف،

⁽٦) مغنى اللبيب: ١/١٥٤.

⁽٧) شرح التسهيل: ٣/ ١٧٤.

⁽٨) في (ج): (تدخل) بالتاء.

(وَتَكُسُونُ) بِكَشْرَةٍ (حَرُفاً لِلإِسْتِغُلاَءِ) حِسَا نَحْوُ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. [الرحمن: ٢٦]، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ: ﴿ فَضَّلْنَا بِمَضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

(وَالمُصَاحَبَةِ) كَمَعَ: ﴿ وَمَاقَ ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِيدٍ ﴾ [البقرة: ١٧٧] - أَيْ مَعَ حُبِيّهِ . .

(وَالمُجَاوَزَةِ) كَعَنْ نَحْوُ رَضِيت عَلَيْهِ _ أَيْ عَنْهُ _ .

(وَالتَّعْلِيلِ) نَحْوُ: ﴿وَلِتُحَكِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَاهَدَىٰكُمْ ﴾[البدرة: ١٨٥]، أَيْ لِهِدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ.

(وَالظَّرْفِيَّسَةِ) كَفِسِي نَحْسَوُ: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَى بِينِ غَفْ لَةِ مِّنَ أَهْلِهَا ﴾ [القصص: ١٥]، _أَيْ وَقْتَ غَفْلَتِهِمْ _ .

(وَالْإِسْتِدْرَاكِ) كَلَكِنَّ نَحْوُ: فُلاَنَّ لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ لِسُوءِ صَنِيعِهِ، عَلَى أَنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِنْ رَحْمَةِ الله _ أَيْ لَكِنَّهُ _ .

(وَالزِّيَادَةِ) نَحْوُ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ «لا أَحْلف عَلَى يَمِيْن»(١)، _ أَيْ يَمِيناً _ .

وَقِيلَ (٢): هِيَ اسْمٌ أَبَدا لِدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ: هِيَ حَرْفٌ أَبَداً، وَلاَ مَانِعَ مِنْ دُخُولِ حَرْفِ جَرٌ عَلَى آخَرَ. أَمَّا عَلاَ يَعْلُو فَفِعْلٌ، وَمِنْهُ ﴿ إِنَّقِرْعَوْنَ عَلا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النصص: 1].

⁽١) البُخَارِي في الذبائح والصيد باب لحم الدجاج: (٥٠٦٤)؛ ومُسْلِم في اليمسين باب من حلف يميناً فرأي غيره خيراً منها: (٣١٠٩).

 ⁽۲) قال به أبـو ظاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والأمدي، والشـافعي. تشـنيف
 المسامع: ١/ ٢٦٧.

فَقَدْ اسْتَكْمَلَتْ عَلَى _ فِي الأَصَحِّ_ أَقْسَامَ الكَلِمَةِ^(١).

١٥ . (الخَامِسَ عَشَرَ: الفَاءُ العَاطِفَةُ لِلتَّرْثِيبِ المَعْنَوِيِّ، وَاللَّكْرِيِّ وَلِلتَّعْقِيبِ فِي كُلِّ بِحَسَبِهِ) تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو؛ إِذَا عَقَبَ قِيَامُ عَمْرُو قِيَامَ زَيْدٍ، وَدَخَلْت البَصْرَةَ فَالكُوفَةَ، إِذَا لَمْ تُقِمْ فِي البَصْرَةِ وَلاَ بَيْنَهُمَا، وَتَزَوَّجَ فَلاَنْ فَوُلِدَ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ التَّزَوُّجِ وَالولِادَةِ إِلاَّ مُدَّةُ الحَمْلِ مَعَ لَحُظَةِ الوَطْء وَمُقَدِّمَتِهِ (٢).

وَالتَّعْقِيبُ: مُشْتَمِلٌ عَلَى التَّرْتِيبِ المَعْنَوِيُّ^(٣)، وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ المُصَنَّفُ لِيَعْطِفَ عَلَيْهِ الذَّكْرِيَّ (٤)، وَهُوَ فِي عَطْفِ مُفَصَّلٍ عَلَى مُجْمَلٍ (٥)، نحو: ﴿إِنَّا الْمَعْنَقُ مَا لَذَكْرِيَّ (٤)، وَهُوَ فِي عَطْفِ مُفَصَّلٍ عَلَى مُجْمَلٍ (٥)، نحو: ﴿إِنَّا الْمَثَاثَةُ مَنَّ الْمَلَاثُهُ مَنَ اللَّهُ الْمُعَلِّلُولُهُ مَنَ اللَّهُ ال

(وَلِلسَّسَبَبِيَّةِ) وَيَلْزَمُهَا التَّعْقِيبُ، نَحْوُ: ﴿ فَوَكَزَمُ مُومَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهُ ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿ فَنَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّيِهِ، كَلِيَتِ فَنَابَ عَلَيْهُ ﴾ [البقرة: ٣٧].

⁽١) أي جاء منها الاسم والفعل والحرف.

 ⁽٢) فالمدة التي لا بـد منها بين المعطوف والمعطوف عليه لا تقطع التعقيب، مِثْلُ:
 ﴿ وَٱلذِي ٓ أَخْرَجَ ٱلمَرْعَىٰ ۞ فَجَعَلَهُ عُثَاتَهُ أَحْرَىٰ ﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥].

 ⁽٣) أي كل ما فيه تعقيب يحصل الترتيب معه فذكر التعقيب يغني عن ذكر الترتيب.

 ⁽٤) أي ذكر لفظ الترتيب المعنوي؛ ليعطف عليه الترتيب الذكرى.

الترتیب الذکری لیس محصوراً بعطف مفصل علی مجمل بل قدیاتی بعد کل معطوف مرتباً بالذکر بعد ما قبله.

مِثْلُ: ﴿ وَأَوْرَثِنَا ٱلْأَرْضَ نَنَبُوّا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاتُهُ فَيْعُمَ لَجُرُ ٱلْمَعْمِلِينَ ﴾ [الزمر: ١٧٤].

وَاحْتَرَزَ بِالْعَاطِفَةِ: عَنْ الرَّابِطَةِ لِلْجَوَابِ: فَقَدْ تَتَرَاخَى (١) عَنْ الشَّـرْطِ: نَحْوُ إِنْ يُسْلِمْ فُلاَنٌ فَهُوَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ.

وَقَدْ لاَ يَسَبَّبُ عَنْ الشَّرُطِ نَحْوُ: ﴿ إِن تُعَدِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُّ ﴾ [الماندة: ١١٨].

١٦. (السَّادِسَ عَشَرَ: فِي لِلظَّرْفَيْنِ) المَكَانِيِّ وَالزَّمَانِيِّ نَحْوُ: ﴿ وَأَنتُمْ عَنكِفُونَ فِي اللَّمْ وَالْمَكَانِيِّ وَالزَّمَانِيِّ نَحْوُ: ﴿ وَأَنتُمُ عَنكُودَ تِ اللَّهِ فَي النَّسَامِ لِللَّهِ وَ اللَّهِ وَالْمَكُونَ فِي النَّسَامِ لِللَّهِ فَي النَّامِ مَعَدُودَتٍ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]،
 (البقرة: ٢٠٣]،

(وَالمُصَاحَبَةِ) كَمَعَ نَحْوُ: ﴿قَالَ آدُخُلُواْ فِي أَمَدٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي معهم.

(وَالتَّعْلِيلِ) نَحْوُ: ﴿لَسَّكُمْ فِي مَّٱلْفَضْتُمْ فِيهِ ﴾ [النور: ١٤]، أَيْ لأَجْلِ مَا. (وَالإسْسِيْعُلاَءِ) نَحْسُو: ﴿ وَلَأُصَلِبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، أَيْ عَلَيْهَا.

(وَالنَّوْكِيدِ) نَحْوُ: ﴿ وَقَالَ آرْكَبُواْنِهَا ﴾ [هود: ٤١]، وَالأَصْلُ ارْكَبُوهَا. (وَالنَّعْوِيضِ) عَنْ أُخْرَى مَحْذُوفَةٍ نَحْوُ: زَهِدْتُ فِيمَا رَغِبْتَ، وَالأَصْلُ: زَهِدْتُ مَا رَغِبْتَ فِيهِ.

(وَبِمَعْنَى البَاءِ) نَحْوُ: ﴿ جَعَلَ لَكُوْمِنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجَا وَمِنَ ٱلْأَنْعَادِ أَزْوَجًا يَذْرَوُكُمْ فِيدٍ ﴾ [الشورى: ١١]، أَيْ يُكْثِرُكُمْ بِسَبَبِ هَذَا الجَعْلِ.

(وَإِلَى) نَحْوُ : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْرَهِ هِمْ ﴾ [ابراهيم: ٩]، أَيْ إلَيْهَا لِيعَضُّوا عَلَيْهَا مِنْ شِدَّةِ الغَيْظِ،

⁽١) في (ط): (تتراخى) بالتاء.

(وَمِـنْ) نَحْوُ: هَذَا ذِرَاعٌ فِي التَّوْبِ _أَيْ مِنْهُ _ يَعْنِي فَلاَ يُعَيِـنَّهُ(١)، لِقلَّتِهِ(٢). لِقلَّتِهِ(٢).

١٧ . (السَّابِعَ عَشَرَ كَيْ لِلتَّعْلِيلِ) فَيُنْصَبُ المُضَارِعُ بَعْدَهَا بأَنْ مُضْمَرَةً،
 نَحْوُ: جِنْت كَيْ أَنْظُرَكَ _ أَيْ لأَنْ _ .

(وَبمَعْنَى أَنْ المَصْدَرِيَّةِ) بأَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا اللاَّمُ نَحْوُ: جِنْت لِكَيْ تُكْرِمَنِي - أَيْ لاَّنْ _ .

١٨. (الثَّامِنَ عَشَرَ كُلُّ: اسْمٌ السَّيْغُرَاقِ أَفْرَادِ) المُضَافِ إلَيْهِ (المُنكَّرِ)
 نَحْوُ: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ ٱلْمُوْتِ ﴾ [آل عسران: ١٨٥]، ﴿ كُلُّ حِرْبِ بِمَا لَدَيْمِ مَ فِرِحُونَ ﴾
 [المؤمنون: ٥٣].

(وَالمُعَرَّفِ المَجْمُوعِ) نَحْوُ: كُلُّ العَبِيدِ جَاءُوا، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ صَرْفٌ، وَمِنْهُ: ﴿ إِن كُلُّ المَّرْفِ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا عَاتِي ٱلرَّحْوَنِ عَبْدًا ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا عَاتِي ٱلرَّحْوَنِ عَبْدًا ﴿ إِن كُلُّ هُمْ عَالِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيدَمَةِ فَرْدًا ﴾ [مربم: ٩٣-٩٥].

(وَ) لاسْتِغْرَاقِ (أَجْزَاءِ) المُضَافِ إِلَيْهِ (المُفْرَدِ المُعَرَّفِ)^(٣) نَحْوُ: كُلُّ

⁽۱) المراد بالثوب هو القماش قبل خياطته، وهو ما يُسَمَّى الطوب أو الطول؛ فإذا اشترى شخصاً ثوباً طوله مثلاً ثلاثون متراً أو ذراعاً ورأى عيباً في متر منه فمن حق المشتري رده بالعيب، فيقول له البائع: هذا ذراع في الثوب _ أي لا يستحق ردّ الثوب لهذا الجزء اليسير وهو قليل لا يستوجب ردّ الكلِّ لقلته.

⁽٢) مغني اللبيب: ١/ ١٩٢.

 ⁽٣) إذا جاء بعد كل مفرد نكرة فإنها تعم جميع أفرادها.
 إذا جاء بعد كل مفرد معرفة فإنه يعم جميع أجزائها لا أفرادها.
 إذا جاء بعد كل جمع معرفة فإنه يشمل عموم أفراد تلك المعرفة.

(وَمِنْ) نَحْوُ: سَمِعَتْ لَهُ صُرَاحًا _ أَيُّ مِنْهُ.

(وَعَنْ) نَحْوُ: ﴿ وَقَالَ (١) ٱلَّذِينَ كَفَرُ اللَّذِينَ مَامَتُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّاسَبَقُونَا ٓ إِلَيْهِ ﴾ [الأحفاف: ١١] - أَيْ عَنْهُمْ، وَفِي حَقِّهِمْ وَإِلاَّ بِأَنْ كَانَتْ لِتَبْلِيعِ لَقِيلَ مَا سَبَقْتُمُونَا (٢)، وَضَمِيرُ كَانَ وَإِلَيْهِ لِلإِيمَانِ.

أَمَّا^(٣) اللاَّمُ غَيْرُ الجَارَّةِ: فَالجَازِمَةُ، نَحْوُ: ﴿ لِيُنْفِقُ ذُوسَعَةٍ مِن سَعَتِهِ ﴿ } [الطلاق: ٧].

وَغَيْرُ الْعَامِلَةِ _كَلاَمِ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿لاَّنْتُدْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [الحشر: ١٣].

٢٠. (العِشْرُونَ: لَوْلاَ حَرْفٌ مَعْنَاهُ فِي الجُمْلَةِ الإسْمِيَّةِ امْتِنَاعُ جَوَابِهِ لِوَجُودِ شَرْطِهِ) نَحْوُ: لَوْلاَ زَيْدٌ _ أَيْ مَوْجُودٌ _ لأَهَنتُك؛ امْتَنَعَتْ الإِهَانَةُ لِوُجُودٍ زَيْدٍ، فَزَيْدٌ الشَّرْطُ _ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفُ الخَبَر لُزُوماً (٤).

(وَفِي المُضَارَعَةِ النَّحْضِيْضُ) _ أَيْ الطَّلَبُ الحَثِيْثُ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُوهُ وَلاَ بُدَّ.

(وَالْمَاضِيَةِ التَّوْبِيخُ) نَحْوُ: ﴿ لَوْلَاجَآءُ وَعَلَيْهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَآءٌ ﴾ [النور: ١٣] وَبَّخَهُمُ اللهُ تَعَالَى عَلَى عَدَم المَجِيءِ بالشُّهَدَاءِ بِمَا قَالُوهُ: مِنْ الإِفْكِ(٥) -

⁽١) في (ج): (قال) بدون الواو.

 ⁽۲) هنا اللام تدل على أن قول الكافرين كان في شأن المؤمنين ولو بلغوهم بذلك
 وقالوا لهم مواجهة لقالوا ما سبقتمونا بصيغة الخطاب.

⁽٣) في (ج): وأما.

 ⁽٤) يجب حذف الخبر في أربعة مواضع، منها قبل جواب لولا لذا قدَّره بلفظ موجود،
 أنظر شرح القطر لابن هشام: ص ٩٩. تحقيق محمد جبر طعمة حلبي.

⁽٥) وهو اتهام أم المؤمنين وقذفها.

وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ مَحَلُّ التَّوْبِيخِ(١).

(وَقِيْلُ^(۲) تَردُ^(۳) للْنَفْيِ) كَآيَةِ ﴿ فَلَوَلَا كَانَتْ قَرَيَةً عَامَنَتْ ﴾ [بونس: ٩٨] - أَيْ فَمَا آمَنَتْ قَرْيَةٌ - أَيُ أَهْلُهَا - عِنْدَ مَجِيءِ العَذَابِ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ.

وَالجُمْهُورُ: لَمْ يُثْبِتُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: هِيَ فِي الآيَةِ لِلتَّوْبِيخِ عَلَى تَـرْكِ الإِيمَانِ قَبْلَ مَجِيءِ العَذَاب، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَوْلاَ آمَنَتْ قَرْيَةٌ قَبْلَ مَجِيبِهِ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا، وَالإِسْتِثْنَاءُ حِينَئِذٍ مُنْقَطِعٌ (٤)، فَإِلاَّ فِيهِ بِمَعْنَى لَكِنْ.

٢١. (الحَادِيَ وَالعِشْرُونَ:

أ _ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ لِلْمَاضِيِ) نَحْوُ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُهُ^(٥).

(وَيَقِلُّ لِلْمُسْتَقْبَلِ) نَحْوُ: أَكْرِمْ زَيْداً وَلَوْ أَسَاءَ _أَيْ وَإِنْ_، وَعَلَى الأَوَّلِ الكَثِيرُ.

⁽١) ظاهر اللفظ أنَّ التوبيخ على عدم مجيئهم بالشهداء الاربعة ولكن واقع التوبيخ على إفكهم وافترائهم الذي يستحقونه ومن جملة ما يثبت كذبهم عدم إحضار الشهود على ما قالوا.

⁽٢) في (ج): (قيل) بدون الواو.

⁽٣) في (أ) و(ج): وترد.

⁽٤) إذا كانت للنفي فهو متسلط على نفي نفع الإيمان لكل قرية عند مجيء العذاب عليها إلا قرية واحدة من هذه القرى دوهي قرية يونسد فالاستثناء متصل. أما إذا كانت للتوبيخ فإن لفظ قرية بعدها لا عموم له بل يقصد قرية معينة موبخة، ولكن هي غير قرية يونس فالانقطاع جاء من أنَّ الأولى لم ينفعها الإيمان وقرية يونس نفعها، فهي غير المستثنى منه.

⁽٥) في (ب): ولأكرمتك.

(قَالَ سِيبَوَيْهِ) هُوَ (حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعٍ غَيْرِهِ)(١) فَقَوْلُهُ: سَيَقَعُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لإِنْتِفَاءِ مَا كَانَ يَقَعُ.

(وَقَالَ غَيْرُهُ:)(٢) وَمَشَى عَلَيْهِ المُعْرِبُونَ (حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ) أَيْ امْتِنَاعِ الجَوَاب لِإمْتِنَاعِ الشَّرْطِ.

وَكَلاَمُ سِيبَوَيْهِ السَّابِقُ ظَاهِرٌ في هذا أَيْضاً؛ فَإِنَّ انْتِفَاءَ مَا كَانَ يَقَعُ _ وَهُوَ الجَوَابُ _ لِوُقُوعٍ عَيْرِهِ _ وَهُوَ الشَّرْطُ _ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لاِنْتِفَاءِ الشَّرْطِ.

وَمُرَادُهُمْ: أَنَّ انْتِفَاءَ الشَّرْطِ وَالجَوَابِ هُوَ الأَصْلُ^(٣)، فَلاَ يُنَافِيهِ^(١) مَـا سَيَأْتِي^(٥) فِي أَمْثِلَةٍ: مِنْ بَقَاءِ الجَوَابِ فِيهَا عَلَى حَالِهِ مَعَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ^(٢).

(وَقَالَ الشَّلَوْبِينُ:) هُوَ (لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ) لِلْجَوَابِ بِالشَّرْطِ _ كَإِنْ _ وَاسْتِفَادَةُ مَا ذُكِرَ _ مِنِ (٧) انْتِفَائِهِمَا أَوِ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ فَقَطْ _ مِنْ خَارِج.

(وَالصَّحِيحُ) فِي مُفَادِهِ - نَظَراً إِلَى مَا ذُكِرَ مِنْ القِسْمَيْنِ (^) _ (وِفَاقاً

⁽١) مغني اللبيب: ١/ ٢٨٨؛ وابن عقيل: ٤/ ٣٨.

⁽٢) هو قول البصريين. تشنيف المسامع: ١/ ٢٨٢.

 ⁽٣) أي الأصل والغالب في لو: أنَّ الشَّرُط والجواب بعدها منتفيان، وقد يحصل
 النفى لأحدهما فقط.

⁽٤) في (ب): ينافي.

⁽٥) أي يأتي فريباً، من الآية، وحديث صهيب، وحديث دُرَّة.

 ⁽٦) لأنَّه يأتي على غير الغالب من معناها وعملها.

⁽٧) من هنا بيانية.

أي قسم انتفائهما، وقسم انتفاء الشَّرْط فقط.

لِلشَّبِيْخِ الإِمَامِ) وَالِدِ المُصَنِّفِ (امْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ) مُثْبَتاً كَانَ أَوْ مَنْفِيّاً (وَاسْتِلْزَامُهُ)('' أَيْ مَا يَلِيهِ (لِتَالِيهِ) مُثْبَتاً كَانَ أَوْ مَنْفِيّاً('').

فَالأَقْسَامُ أَرْبَعَةً^(٣):

(ثُمَّ يَنْتَفِي التَّالِي) أَيْضاً (إِنْ ناسَبَ) المُقَدَّمَ:

بأَنْ لَزِمَهُ عَقْلاً، أَوْ عَادَةً، أَوْ شَرْعاً (وَلَمْ يَخْلُفْ المُقَدِّمُ غَيْرَهُ (الله عَرَهُ عَلَى عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ عَلَى الله عَنْ يَظَامِهِمَا المُشَاهَدِ مَنَاسِبٌ لِتَعَدُّدِ الآلِهَةِ وَالأَرْضُ: فَفَسَادُهُمَا خُرُوجُهُمَا عَنْ يَظَامِهِمَا المُشَاهَدِ مَنَاسِبٌ لِتَعَدُّدِ الآلِهَةِ لِللَّهُ وَمِهِ لَهُ عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ _ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ: مِنْ التَّمَانُعِ فِي الشَّيْءِ وَعَدَمِ لِللَّهُ وَمِهِ لَهُ عَلَى وَفْقِ الْعَادَةِ _ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ: مِنْ التَّمَانُعِ فِي الشَّيْءِ وَعَدَمِ الْاِتَّفَاقِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْلِفِ التَّعَدُّدَ فِي تَرْتِيبِ الفَسَادِ غَيْرُهُ، فَيَنْتَفِي الفَسَادُ بانْتِفَاءِ التَّعَدُّدِ المُفَادِ بلَوْ.

⁽١) أي يرتبط التالي بالمقدم بغض النظر عن كونه منفياً أو مثبتاً.

 ⁽۲) فالمثبت يصير منفياً بلو والمنفي بعد دخول لو عليه ينقلب إلى مثبت؛ لأنَّ نفي
 النفى إثبات.

⁽٣) المقدم والتالي مثبتان: مِثْل: لو كان بشراً لكان إنساناً.
المقدم والتالي منفيان: مِثْل: لو لم يقم خالد لم يقم محمد.
المقدم مثبت والتالي منفي: مِثْل: لو أكل محمد لم يأكل خالد.
المقدم منفى والتالى مثبت: مِثْل: لو لم يأكل محمد لأكل خالد.

⁽٤) كأن كان المقدم أخص من التالي أي الشَّرْط أخص من الجواب والتالي أعم الأَنَّهُ إن انتفى فرد من أفراد الأعم خلفه غيره فلا ينتفي هو بجميع أفراده كما سيمثلُ: بقول: لو كان إنساناً لكان حيواناً.

بأَهْلِ البرِّ مِنكُمْ (١) بأَنَّ لَهَا اسْمَيْنِ قَبْلَ التَّغْيِيرِ .

ج _ (أَوْ الأَدْوَنِ كَقَوْلِك) فِيمَنْ عُرِضَ عَلَيْك نِكَاحُهَا (لَوْ انْتُفَتْ أُخُوَةً النَّسَب) بَيْنِي وَبَيْنَهَا (٢) بالأُخُوَّةِ . النَّسَب) بَيْنِي وَبَيْنَهَا (٢) بالأُخُوَّةِ .

وَهَذَا الْمِثَالُ لِلأُولَى انْقَلَبَ عَلَى المُصَنَّفِ سَهُواً، وَصَوَابُهُ؛ لِيَكُونَ لِلأَذْوَذِ: لَوْ انتُفَتْ أُخُوَّةُ الرَّضَاع لَمَا حَلَّتْ لهُ^(٣) لِلنَّسَب.

رَتَّبَ عَدَمَ حِلِّهَا عَلَى عَدَمِ أُخُوِّتِهَا مِنْ الرَّضَاعِ المُبَيَّنِ بأُخُوَّتِهَا [مِنْ النَّسَب] (٤) المُنَاسِب هُوَ (٥) لَهَا (٢) شُرْعاً.

فَيَتَرَتَّبُ أَيْضاً فِي (٧) قَصْدِهِ عَلَى أُخُوَّتِهَا مِنْ الرَّضَاعِ المُفَادِ بلَوْ (٨) المُنَاسِب هُوَ لَهَا شَرْعاً لَكِنْ دُونَ مُنَاسَبَتِهِ لِلأَوَّلِ؛ لأَنَّ حُرْمَةَ الرَّضَاعِ أَدُونُ مِنْ حُرْمَةِ النَّسَب.

وَالمَعْنَى: أَنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِي (٩) أَصْلاً؛ لأِنَّ بِهَا وَصْفَيْنِ لَوْ انْفَرَدَ كُلٌّ مِنْهُمَا

⁽١) مُسْلِم في الأدب باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى الحسن: (٣٩٩٢).

⁽۲) في (ج): بينها وبيني.

⁽٣) أي لمن عرض عليه نكاحها، ولفظ له ساقط من (أ) و(ط).

⁽٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).

⁽٥) الضمير يعود على عدم الحمل في الموضوعين.

 ⁽٦) الضمير يعود على الأخوة من الرضاع في الموضعين.

⁽٧) في (أ) فيرتب أيضاً في، وفي (ب) فرتب هو أيضاً في.

 ⁽A) فإن لو للنفي فإذا دخلت على لفظ انتفت صار إثباتاً _ أي حصلت أخوة الرضاع.

⁽٩) لفظ لي ساقط من (ج).

حَرُّمَتْ لَهُ: أُخُوَّتُهَا مِنْ النَّسَب، وَأُخُوَّتُهَا مِنْ الرَّضَاع.

وَإِنَّمَا قَالَ كَقَوْلِك: كَذَا فِي المَوْضِعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ: لَمْ يَجِدْ نَحْوَهُ فِيمَا يُسْتَشْهَدُ بهِ مِنْ القُرْآنِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ أُسْلُوبهِ(۱). وَلَوْ قَالَ بَدَلَ المُسَاوَاةِ المُسَاوِي لَكَانَ أَنْسَبَ بِفِسْمَيْهِ(۱).

وَلَوْ أَسْقَطَ لامَ لَمَا فِي المَوْضِعَيْنِ^(٣) لَوَافَقَ الإسْتِعْمَالَ الكَثِيرَ مَعَ الإِخْتِصَار (٤).

وَقَدْ تَجَرَّدَتْ لَوْ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ الأَمْثِلَةِ (٥) عَنْ الزَّمَانِ عَلَى خِلاَفِ الأَصْلِ فِيهَا.

أَمَّا أَمْثِلَةُ بَقِيَّةِ أَقْسَامِ هَذَا القِسْمِ⁽¹⁾ فَنَحُوُ:

(١) أي المثال العادي منسجم مع أسلوب الاستشهاد وصالح للاستشهاد به.

(٢) لأنّه قال الأولى، ثمّ قال: الأدون بصيغة الوصف باسم التفضيل.
 والأولى أن يقول: أو المساوي اسم فاعل لا المصدر الذي هو لفظ المساواة؟
 لأنّ اسم الفاعل مناسب لاسم التفضيل بجامع كل منهما من المشتقات.

- (٣) أي في قوله لما حلّت للرضاع في حديث درة وفي قوله لما حلت للرضاع في
 المثال العادي.
- (٤) هذه اللام تقع في جواب لو المثبت، والكثير حذفها مع جوابها المنفي، لذا جاءت محذوفة في نص الحديث، ولا شك أن الكلمة بدونها تكون أخصر من وجودها فيها.
- (٥) وهي لو كان فيهما آلهة، ولو كان إنساناً، ولو لم يخف الله، ولو لم تكن ربيبتي،
 ولو انتفت أخوة النسب.
 - (٦) وهو عدم انتفاء التالي بأن يبقى على حاله مثبتاً كان أم منفياً مع انتفاء المقدم.

١ ـ لَوْ أَهَنْتَ زَيْداً لأَثْنَى عَلَيْك ـ أَيْ فَيُثْنِي مَعَ عَدَمِ الإِهَانَةِ مِـنْ بَـاب أَوْلَى^(۱).

٢ ـ لَوْ تَرَكَ العَبْدُ سُوَّالَ رَبِّهِ لأَعْطَاهُ _ أَيْ فَيُعْطِيهِ مَعَ السُّوَالِ مِنْ بَاب
 أَوْلَى (٢).

٣ - ﴿ وَلَوْ أَنْسَا فِ ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةِ أَقَلْنَدُ وَٱلْبَحْرُ يَدُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ مَسَبْعَةُ أَجْسُرٍ مَا نَفِدَتَ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ [لنمان: ٢٧] ، أَيْ فَمَا تَنْفُذُ مَعَ انْتِفَاءِ مَا ذُكِرَ مِنْ بَاب أَوْلَى (٣).

ب - (وَتَرِدُ) لَوْ (لِلتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ) (١) فَيُنْصَبُ المُضَارِعُ بَعْدَ الفَاءِ فِي جَوَابِهَا لِذَلِكَ بأَنْ مُضْمَرَةٌ نَحْوُ: لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدَّثَنِي، لَـوْ تَنْـزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ خَيْرًا، لَوْ تَأْمُرُ فَتُطَاعَ.

وَمِنْ الأَوَّلِ^(٥): ﴿ فَلَوَ أَنَّ لَنَاكُرُّ مَنَكُونَ مِنَ الْتُوْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٧]، أَيْ لَيْتَ لَنَا، وَتَشْتَرِكُ النَّلاَثَةُ فِي الطَّلَب وَهُوَ فِي التَّحْضِيضِ بحَثَّ، وَفِي العَرْضِ بلِينِ، وَفِي التَّمَنِّي لِمَا لاَ طَمَعَ فِي وُقُوعِهِ.

⁽١) هنا المقدم خال من النفي ولكنه صار منفياً بلو.

⁽٢) هنا ترك تدل على النفي ومع لو صار الفعل مثبتاً.

⁽٣) هنا المقدم مثبت والتالي منفي فلا تؤثر فيه لو نفياً ليصير اثباتاً.

⁽٤) التمني: طلب الأمر المحبوب، والعرّض: طلب برفق ولين والتحضيض: طلب بعث وشددة، وكلها من أنواع الطلب؛ لذا ينصب بعدها المضارع بأن مضمره بعدها.

⁽٥) أي التمني.

ج _ (وَالتَّقْلِيلِ نَحُوُ) حَدِيثِ: اتَصَدَّقُوا وَلَوْ بَظِلْفٍ مُحْرَقٍ ا^(۱) _ كَذَا أَوْرَدَهُ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ _ وَهُوَ بِمَعْنَى رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ: ارُدُّوْا السَائِلَ وَلَو بَظِلْفٍ مُحْرَقٍ ا (۲).

وفي رواية : "وَلَوْ بِظَلْفٍ^{،(٣)}، وَالمُ<mark>رَادُ الرَّدُّ بِالإِعْطَاءِ^(٤).</mark>

وَالْمَعْنَى تَصَدَّقُوا بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ، وَلَوْ بَلَغَ فِي الْقِلَّةِ الظُّلْفَ مَثَلًا فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ الْعَدَم.

وَهُــوَ بِكَسْرِ الظَّاءِ المُعْجَمَةِ لِلْبَقَرِ وَالغَنَمِ كَالِحَـافِرِ لِلْفَـرَسِ، وَالخُفِّ لِلْجَمَلِ، وَقُيـِّدَ بِالإِحْرَاقِ _ أَيْ الشَّيْ (٥) _ كَمَا هُوَ عَادَتُهُمْ فِيهِ (١)؛ لأَنَّ النِّيء قَدْ لاَ يُؤْخَذُ وَقَدْ يَرْمِيهِ آخِذُهُ فَلاَ يَنْتَفِعُ بِهِ بِخِلاَفِ المَشْوِيِّ.

٢٢. (الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: لَنْ حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِفْبَالٍ) لِلْمُضَارِعِ (وَلاَ تَفْيِ وَنَصْبٍ وَاسْتِفْبَالٍ) لِلْمُضَارِعِ (وَلاَ تَفْي وَلاَ تَأْبيدَهُ خِلاَفاً لِمَنْ زَعَمَهُ) أَيْ زَعَمَ إِفَادَتَهَا مَا ذُكِرَ كَالزَّمَخْشَرِيِّ.
كَالزَّمَخْشَرِيِّ.

 ⁽١) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح: ٢١٦/٩، في معرض الكلام من غير سند
 ولا تخريج ولم يعقب بشيء.

 ⁽۲) مالك في كتاب الجامع باب ما جاء في المساكين: (١٦٤٦)، والنسائي في الزكاة
 باب رد السائل: (٢٥١٨).

⁽٣) النسائى فى الزكاة، باب رد السائل: (٢٥١٨).

⁽٤) لا بالمنع أو الزجر والأذى.

⁽٥) في (ب): المشوى.

 ⁽٦) أي كانوا في ذلك العصر يشوون الكراع والآن يسلق.

قَالَ فِي المُفَصَّلِ كَالكَشَّافِ: هِيَ لِتَأْكِيدِ نَفْيِ المُسْتَقْبَلِ، وَفِي الأُنْمُوذَجِ لِنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ عَلَى التَّأْبِيدِ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِهِ التَّأْكِيدُ(١).

وَالتَّأْبِيدُ: نِهَايَةُ التَّأْكِيدِ ـ وَهُوَ فِيمَا إِذَا أَطْلَقَ النَّفْيَ، قَالَ فِي الكَشَافِ مُفَرِّقاً: «فَقَوْلُك لَـنْ أُقِيمَ مُؤكَّدٌ بخِلاَفِ لاَ أُقِيمُ كَمَا فِي إِنِّي مُقِيمٌ وَأَنَا مُقِيمٌ، وَقَوْلُهُ فِي شَيْء لَنْ أَفْعَلُهُ مُؤكَّدٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْبِيدِ كَقَوْلِك لاَ أَفْعَلُهُ أَبَداً.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ فِعْلَهُ يُنَافِي حَالِي كَفَوْلِهِ تَعَالَى (٢) [أ/٤٧]: ﴿ لَنَ يَعْلُقُوا دُبَابًا ﴾ [الحج: ٣٣] أَيْ خَلْقُهُ مِنَ الأَصْنَامِ مُسْتَحِيْلٌ مُنَافِ لِأَحْوَالهِم (٣)» انتَّهَى.

وَفِي قَوْلِ المُصَنَّفِ: زَعَمَهُ تَضْعِيفٌ لَهُ ؛ لِمَا قَالَ غَيْرُهُ إِنَّهُ لاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَاسْتِفَادَةُ التَّأْبِيدِ فِي آيَةِ الذُّبَابِ وَغَيْرِهَا نحو: ﴿ وَلَن يُغَلِفَ ٱللَّهُ وَعَدَهُۥ ﴾ من خارج، كما في: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ .

وَكُوْنُ أَبَداً فِيهِ لِلتَّأْكِيدِ(١٤) _كَمَا قِيلَ _ خِلاَفُ الظَّاهِرِ.

وَقَدْ نُقِلَ التَّأْبِيدُ عَنْ غَيْرِ الزَّمَخْشَرِيِّ (٥)، وَوَافَقَهُ فِي التَّأْكِيدِ كَثِيرٌ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ مَنْعَهُ (٦) مُكَابَرَةٌ.

⁽۱) الكشاف: ١/ ٢٢٤، والمفصل: ص ٣٦٥.

⁽٢) لفظ (تعالى) ساقط من (ب).

⁽٣) الكشاف: ٢/ ٥٠٤.

⁽٤) أي أن لن دلت على التأبيد، وكلمة ابداً جاءت مؤكدة لذلك.

⁽٥) مغني اللبيب: ١/ ٣٦٣.

⁽٦) أي التأكيد.

وَلاَ تَأْبِيدَ قَطُعاً فِيمَا إِذَا قُيئَدَ النَّفْيُ نَحْوُ: ﴿ فَلَنَ أُكَيِّمَ ٱلْيُوْرَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦] (١).

(وَتَرِدُ لِلدُّعَاءِ وِفَاقاً لِإبْنِ عُ<mark>صْفُورٍ) كَقَوْلِهِ:</mark>

لَسنْ تَزَالُسوا كَسَدَلِكُمْ ثُسمَّ لاَ زِلْسِ سَتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ^(۱) وَابْنُ مَالِكِ وَغَيْرُهُ لَمْ يُشْبَتُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: وَلاَ حُجَّةَ فِي البَيْتِ؛ لاِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خَبَراً^(۱)، وَفِيهِ بُعْدُ^(۱).

٢٣. (الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: مَا تَرِدُ اسْمِيَةً وَحَرْفِيَّةً) فَالإِسْمِيَّةُ تَرِدُ
 (مَوْصُولَةً) نَحْوُ: ﴿ مَاعِندَكُرْيَنَفَدُّومَاعِندَ اللّهِ بَاقِ ﴾ [النحل: ٩٦] - أَيْ الَّذِي.
 (وَنكِرَةً مَوْصُوفَةً) نَحْوُ: مَرَرْت بِمَا مُعْجَبٍ لَكَ أَيْ بِشَيْءٍ.

(وَلِلتَّعَجُّبِ) نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، فَمَا نَكِرَةٌ تَامَّةٌ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَمَا نَكِرَةٌ تَامَّةٌ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَمَاهُ .

(وَاسْتِفْهَامِيَّةً) نَحْوُ: ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ ﴾ [الحجر: ٧٥] - أَيْ شَأْنُكُمْ.

(وَ شَرْطِيَّةً زَمَانِيَّةً) نَحْوُ: ﴿ فَمَالَسَنَفَكُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَمُمُّ ﴾ [التوبة: ٧] _ أَيْ اسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ (٥) لَكُمْ، (وَغَيْرَ زَمَانِيَّةٍ) نَحْوُ ﴿ وَمَاتَفْ عَلُوا

⁽١) فتقييد الكلام باليوم لا ينفي الكلام أبداً وهو متفق عليه.

 ⁽۲) مغنى اللبيب: ١/ ٣١٣ ولم نعرف قائله.

 ⁽٣) أي لا يقصد الدعاء لهم بالبقاء على مودتهم له بل يريد أن يخبر ببقاء المودة.

 ⁽٤) أي كون ما جاء في البيت للأخبار ببقائه دائماً في عونهم ولكن الدعاء واضح منه.

 ⁽٥) فكلمة مدّة دلت عليها ما الظرفية واستقامتكم سبكت ما مع الفعل فصارتا مصدراً،
 وهكذا ما يأتى.

مِنْ خَيْرِ يَعْسَلُمُهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(وَ) الْحَرُفِيَّةُ تَرِدُ (مَصْدَرِيَّةٌ كَلْلِكَ) أَيْ زَمَانِيَّةٌ نَحُو: ﴿ فَالْقُوااللَّهُ مَا السَّطَعْتُم ﴾ [التنابن: ١٦] - أَيْ مُدَّةَ اسْتِطَاعَتِكُم ، وَغَيْرَ زَمَانِيَّةٍ نَحُو: ﴿ فَلْوَقُوا السَّطَعْتُم ﴾ [التنابن: ١٦] - أَيْ بنِسْيَانِكُمْ (وَنَافِيَةٌ) عَامِلَةً نَحُو: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ يما لَيبِيتُم ﴾ [السجدة: ١٤] - أَيْ بنِسْيَانِكُمْ (وَنَافِيَةٌ) عَامِلَةً نَحُو: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] ، وَغَيْسرَ عَامِلَةٍ نَحْسوُ: ﴿ وَمَا ثُنفِقُونَ إِلَّا آبِيَفَ آةً وَجُهُ وَاللَّهِ ﴾ [البغرة: ٢٧٢] .

(وَزَائِدَةً كَافَّةً) عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ نَحْوُ: قَلَّمَا يَدُومُ الوِصَالُ(')، أَوْ الرَّفْعِ وَالنَّفْ و وَالنَّصْبِ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَمِعِنَّةً ﴾ [النساء: ١٧١]، أَوْ الجَرُّ نَحْوُ: رُبَّمَا دَامَ الوِصَالُ('').

(وَ فَيْرَ كَافَّةٍ) عِوَضاً نَحْوُ: افْعَلْ هَـذَا إِمَّـا لاَ _أَيْ إِنْ كُنْـت لاَ تَفْعَـلُ غَيْرَهُ _ فَمَا عِوَضٌ عَنْ كُنْت أَدْغِمَ فِيهَا النَّـونُ لِلتَّقَـارُب وَحُـذِفَ المَنْفِيُّ (٣) لِلْعِلْمِ بهِ.

وَغَيْرَهُ عِوَضٌ لِلتَّأْكِيدِ نَحْوُ ﴿ فَهِمَارَحْمَةِ مِّنَا لَقَهُمٌ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وَالأَصْلُ فَبَرَحْمَةٍ.

٢٤. (الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: مِنْ) بِكُسْرِ الْمِيمِ (لْإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ) فِي المَكَانِ

⁽١) فَقُلُّ فعل ماض ولم ترفع فاعلاً ووجود ما جعلها تدخل على فعلٍ وهو يدوم.

 ⁽۲) رُبَّ تدخل على الأسماء ووجود ما بعدها كفها عن الجر وذهب اختصاصها
 بالاسماء، فدخلت على دام وهي فعل.

⁽٣) وهو لفظ (تفعل غيره).

نَحْوُ: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَكُواهِ ﴾ [الإسراء: ١]، وَالزَّمَـانِ نَحْوُ: ﴿ مِنْ الْلَيْوَمِ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وغَيْرِهِمَا (١) نحو: ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْنَكُ ﴾ [النمل: ٣٠]، (غَالِباً) أَيْ وُرُودِهَا لِغَيْرِهِ (٢).

(وَلِلتَّبْعِينِ) نَحْوُ: ﴿ حَقَّ تُنفِعُوا مِثَا يُحَبُّونَ ﴾ [آل عسران: ٩٧]، أَيُ بَعْضَهُ.

(وَالتَّبْيَــيِنِ) نَحْــوُ: ﴿مَانَنسَخْ مِنْ مَايَةٍ ﴾[البقرة: ١٠٦]، ﴿فَاجْتَكِنِبُوا ٱلرِّحْسَــ مِنَ ٱلأَوْثَلَـنِ ﴾[الحج: ٣٠] ـ أَيْ الَّذِي هُوَ الأَوْثَانُ.

(وَالتَّعْلِيلِ) نَحْوُ: ﴿ يَجْعَلُونَ أَمَنْهِ عَلَمْ فِي مَاذَانِهِم مِنْ الْقَوْعِقِ ﴾ [البقرة: 19] - أَيْ لاَّ جُلِهَا، وَالصَّاعِقَةُ: الصَّيْحَةُ (٣) الَّتِي يَمُوتُ مَنْ يَسْمَعُهَا أَوْ يُغْشَى عَلَيْهِ (١٠).

(وَالبَدَلِ) نَحْوُ: ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَكَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٥] _ أَيْ بَدَلَهَا (وَالغَايَةِ) كَإِلَى نَحْوُ: قَرُبْت مِنْهُ _ أَيْ إِلَيْهِ.

(وَتَنْصِيصِ العُمُومِ) نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ^(٥) فَهُوَ بدُونِ مِنْ ظَاهِرٌ فِي العُمُومِ مُحْتَمِلٌ لِنَفْيِ الوَاحِدِ فَقَطْ.

(وَالفَصْلِ) بالمُهْمَلَةِ، بأَنْ تَدْخُلَ عَلَى ثَانِي المُتَضَادَيْنِ نَحْوُ: ﴿وَأَلَّهُ

⁽١) في (ط): أو غيرها.

⁽٢) أي غير الابتداء من المكان والزمان.

⁽٣) لفظ (الصَّيْحَةِ) ساقط من (ب).

⁽٤) أي يغمى عليه.

 ⁽٥) لفظ رجل نكرة فإذا سبقها نفي عم جميع أفراد الرجال، ويحتمل أن يراد بها فرد
 واحد مبهم، فإذا دخلت عليها من صارت نصاً بعموم أفراد النكرة.

يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَمِنَ ٱلْمُصْلِعِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ ٱلْخَيِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

(وَمُرَادَفَةِ الْبَاءُ) بِفَتْحِ الـدَّالِ _ أَيْ لِمَعْنَاهَا نَحْوُ: ﴿ يَنَظُرُونَ مِنطَرَفٍ حَفِي السَّرِفِ حَفِي السَّرِي السَّرِي عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَا عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَا عَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَا عَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَا عَلْ

(وَعَنْ) نَحْوُ: ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَاذًا ﴾ [الأنبياء: ٩٧] _ أَيْ عَنْهُ.

(وَفِي) نَحْوُ: ﴿إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩] أَيْ فِيهِ.

(وَعِنْدَ) نَحْوُ: ﴿ لَنَ تُغَنِّى عَنَّهُمَّ أَمْوَلُهُمْ وَلَآ أَوْلِئَدُهُمْ مِنَ ٱللَّهِ شَيَّنَا ۚ ﴾ [المجادلة: ١٧]، أَيْ عِنْدَهُ.

(وَعَلَى) نَحْوُ ﴿ وَنَصَرْنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أَيْ عَلَيْهِمْ.

٢٥. (الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: مَنْ) بِفَتْح المِيم

(شَرْطِيَّةٌ) نَحْوُ: ﴿مَن يَعْمَلُ سُوَّءًا يُجِّزَ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣].

(وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ) نَحْوُ: ﴿مَنْ بَعَشَنَامِن مَّرْقَدِنَّا ﴾ [بس: ٥٦].

(وَمَوْصُولَةٌ) نَحْوُ: ﴿ وَيِلِّهِ يَسْجُدُمَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٥].

(وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ) نَحْوُ: مَرَرْت بمَنْ مُعْجَبِ لَك، أَيْ بإِنْسَانِ(١٠).

(قَالَ أَبُو عَلِيًّ) الفَارِسِيُّ (وَنَكِرَةٌ تَامَّةٌ)(٢) كَفَوْلِهِ:

⁽١) مَن هنا للعالم لذا قيد بانسان والإنسان موصوف، والنعت لفظ معجب.

 ⁽۲) سمي التميز نكرة تامة؛ لبعد كونه معرفة أو نكرة مخصصة، واحترز بذلك عن
 (ما) في قوله دققته دقاً نعمًا، فإنها قد تكون نكرة نعم دقاً، وقد تكون معرفة أي نعم الدق.

ا وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٌّ وَإِعْلاَنِ ا^(۱).

فَفَاعِلُ نِعْمَ مُسْتَتِرٌ، وَمَنْ تَمْيِيزٌ -بِمَعْنَى رَجُلاً- وَهُوَ -بِضَمُ الهَاءِ مَخْصُوصٌ بالمَدْحِ - رَاجِعٌ إِلَى بشْرٍ مِنْ قَوْلِهِ:

. . . إلخ .

وَفِي سِرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِنِعْمَ (٢).

(١) القائل مجهول شواهد المغني: ٢/ ٧٤١.

(۲) وزكأت هنا بمعنى لجأت.

(٣) إعراب ونعم من هو في سرّ على رأي أبي علي الفارسي.

نعم: فعل ماض جامد يفيد المدح،

وفاعلها: ضمير مستتر يعود إلى الممدوح - وهو بشر في البيت الذي هو قبله.

ومَنْ: تمييز لأنها نكرة بمعنى (رجلاً).

ولفظ (هو): المخصوص بالمدح ولفظ هو مبتدأ مؤخر والجملة قبله في محل رفع خبره.

وفي سرً": جار ومجرور متعلقان بنعم.

إعرابه عند غير أبي علي.

نعم: فعل ماض جامد للمدح.

ومَن: فاعل نعم بمعنى الذي.

وهو : مبتدأ وخبره أيضاً لفظ (هو)_أ<mark>ي بشر.</mark>

وفي ســر: جــار ومجــرور متعلقــان بالضمير باعتبــاره يمِثْلُ: كلمة المشهور، =

وَغَيْرُ أَبِي عَلِيٌ لَمْ يُشْتُ ذَلِكَ، وَقَالَ: مَنْ مَوْصُولَةٌ فَاعِلُ نِعْمَ وَهُوَ مَحْذُوفٌ رَاجِعٌ إلَى بشر يَتَعَلَقُ بهِ مِنْمَ الْهَاءِ مَا رَاجِعٌ إلَيْهَا مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ هُوَ مَحْذُوفٌ رَاجِعٌ إلَى بشر يَتَعَلَقُ بهِ فِي سِرٌ لِتَضَمَّتُهِ مَعْنَى الفِعْلِ (١) - كَمَا سَيَظْهَرُ، وَالجُمْلَةُ صِلَةُ مَنْ فِي سِرٌ لِتَضَمَّتُهِ مَعْنَى الفِعْلِ (١) - كَمَا سَيَظْهَرُ، وَالجُمْلَةُ صِلَةُ مَنْ وَالمَحْصُوصُ بالمَدْحِ مَحْذُوفٌ - أَيْ هُوَ رَاجِعٌ إلَى بشر أَيْضاً، وَالتَقْدِيرُ نِعْمَ اللّهِ وَلِيهِ تَكَلّفٌ. وَالمَشْهُورُ فِي السِّرُ وَالعَلاَنِيَةِ بشرٌ، وَفِيهِ تَكَلَّفٌ.

٢٦. (السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: هَلْ لِطلَب التَّصْدِيقِ الإِيجَابِيِّ لاَ لِلتَّصَوَّدِ وَلاَ لِلتَّصْدِيقِ الإِيجَابِيِّ وَنَفْيُ السَّلْبِيِّ - عَلَى مِنْوَالِهِ أَخْداً مِنْ ابْنِ هِشَامٍ - سَهْوٌ (١) سَرَى من أَنَّ هَلْ لاَ تَدْخُلُ عَلَى مَنْفِيٍّ فَهِي لِطَلَب مِنْ ابْنِ هِشَامٍ - سَهْوٌ (١) سَرَى من أَنَّ هَلْ لاَ تَدْخُلُ عَلَى مَنْفِيٍّ فَهِي لِطَلَب التَّصْدِيقِ - أَيْ الحُكْمِ بالثُّبُوتِ أَوْ الإِنْتِفَاءِ - [أ/١٤] كَمَا قَالَهُ السَّكَّاكِيُّ (٣) وَغَيْرُهُ.

والجملة من المبتدأ، والخبر لا محل لها صلة من.

من هو المخصوص بالمدح؟

الجواب: المخصوص: مقدر تقديره _هو _ ويحتاج إلى خبر أيضاً يقدر له _هـو - أي المشهور، فهنا يكون في الجملة أربعة ألفاظ لـ (هو)، هـو الموجـود مبتـداً وخبره أيضاً هـو _ أي المشهور وهو بشر، وهو مخصوص بالمـدح مبتـداً مقـدر ويحتاج إلى خبر له وهو أيضاً يقدر هو بمعنى المشهور.

 ⁽١) لأنَّ (مشهور) اسم مفعول من شهر.

⁽٢) لفظ (سهو) خبر مبتدؤه قوله (التقييد).

⁽٣) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، أبو يعقوب سراج الدين، كان عالماً في النحو والصرف، والمعاني والبيان، والعروض والشعر، ولد سنة (٢٥٥ه،) من مؤلفاته مفتاح العلوم. بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٤.

يُقَالُ: فِي جَوَابِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ مَثَلاً: نَعَمْ أَوْ لاَ^(١).

(۱) إذا لاحظنا وظيفة هل فهي يطلب بها الإثبات والنفي؛ لأنّه إذا قلت لآخر: هل عندك طعام، فإنك تطلب بها الإجابة بالإيجاب فنقول نعم أو بالسلب فيقول لا، فنفي الطلب السلبي حصل به سهو لدى السُّبْكِي، والاشتباه سببه الخلط بين الطلب بها وبين ما تدخل عليه، فهي تدخل على الجملة المثبتة ولا تدخل على المنفية، فيقال: هل صليت، ولا يقال هل ما صليت، أما هي فيطلب بها التصديق ولا يطلب بها التصور، وإليك توضيح ذلك:

الكلام المفيد يركب من عناصر ثلاثة.

أ _ المسند إلَيْه ،

ب _ المستد.

ج ـ النسبة الرابطة بين المسند والمسند إلَيْه.

مِثْلُ: الصَّلاة عبادة، فالصَّلاة مسند إليه، وعبادة مسند، وبينهما رابطة تربط بين المسند والمسند إليه تقديره يعبر عنها في المثال (هي).

وقبل تركيب الجملة لا بد من إدراك كل جزء وتصوره في الذهن ومعرفته:

فإدراك المسند إليه وحده يعد تصوراً.

وإدراك المسند وحده يعد تصوراً.

أما النسبة بينهما: فإن كانت الجملة انشائية مِثْلُ: اضرب، فإن الفعل مسند، و فاعله مسند إليه، فهنا إدراكها يعد تصوراً،

وإن كانت خبرية وأدركتها على وجه الشك أو الوهم فتصور أيضاً.

وإن كانت على وجه العلم أو الظن فإدراكها يعد تصديقاً.

ف _ هل _ يسأل بها عن هذه النسبة: لذا لا يجاب بالمسند ولا بالمسند إليه، بل
 بالجميع، فإذا يقال لك: هل قدم خالد، تجيب نعم أو لا.

والجواب: محذوف بعدهما أي نعم قدم خالد أو لم يقدم.

وَتُشْرِكُهَا فِي هَذَا الهَمْزَةُ وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِطَلَبِ التَّصَوُّرِ نَحُوُ: أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو، أَوْ فِي الدَّارِ زَيْدٌ أَمْ فِي المَسْجِدِ، فَيُجَابُ بِمُعَيَّنِ مِمَّا ذكرَه (١).

وَبِالدُّخُولِ عَلَى مَنْفِيَّ فَتَخْرُجُ عَنْ الْإِسْتِفْهَامِ إِلَى التَّقْرِيرِ - أَيْ حَمْلِ المُخَاطَبِ عَلَى الإِقْرَارِ بِمَا بَعْدَ النَّفْيِ - نَحْوُ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] ، فَيُجَابُ بِبَلَى ، كَمَا فِي حَدِيثِ البُخَارِيِّ: ﴿ بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسلُ عُرْيَانا فَخرَّ عَلَيْهِ فَيُجَابُ بِبَلَى ، كَمَا فِي حَدِيثِ البُخَارِيِّ: ﴿ بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسلُ عُرْيَانا فَخرَّ عَلَيْهِ فَيُجَابُ بِبَلَى ، كَمَا فِي حَدِيثِ البُخَارِيِّ : ﴿ بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسلُ عُرْيَانا فَخرَ عَلَيْهِ جَرادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلِ أَيوْبُ يَحْنِي فِي ثَوْبِه ، فَنَادَاهُ ربه يَا أَيُّوبُ أَلْمَ أَكُنْ جَرادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلِ أَيوْبُ يَحْنِي فِي ثَوْبِه ، فَنَادَاهُ ربه يَا أَيُّوبُ أَلْمَ أَكُنْ الْغُنِي عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ لا غِنى لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ الْعَنِي لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ لا غِنى لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ الْعَنِي لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ لا غِنى لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ لا غِنى لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ الْعَنِي لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ الْعَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكُنْ لا غِنى لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ الْمُ الْمُ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ لا غِنى لِيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ السَادِ الْعَلَى الْعَنْ لَيْ عَنْ بَرَكَتِكَ وَلَكُنْ الْعَلَا بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكُنْ لا غِنِي لِي عَنْ بَرَكَتِكَ الْعَلَى الْعَلَى مَا لَكُنْ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا لَا عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلْمُ الْعَلَى الْعُلِي الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى

وَقَدْ تَبْقَى عَلَى الإِسْتِفْهَامِ: كَقَوْلِك: لِمَنْ قَالَ: لَمْ أَفْعَلْ كَذَا: أَلَمْ تَفْعَلْهُ أَوْ لاَ، وَمِنْهُ^(٣) قَوْلُهُ:

ولا يكون الجواب عن المسند ولا المسند إليه؛ لأنّ السؤال بها لطلب التصديق نفياً أو إثباتاً، ولا يكون إلا بتمام الجملة.

أما الهمزة فإنه قد يطلب بها التصديق، مِثْلُ: أقدم خالد، فتقول نعم أو لا.

وتكون لطلب التصور فقط، ويجاب بأحد الطرفين، تقول: أخالد مجتهد أم عمرو، فتجيب: خالد أو عمرو، وكذا تقول أعالم خالد أم تــاجر، فنقــول تــاجر أو عالم.

لذا يعطف بعد هل بأو، وبعد الهمزة التي يطلب بها التصور وتعيين أحد الآتيين بأم، وأيضاً يعطف بأم بعد همزة التسوية مِثْـلُ: ﴿سَوَاهُ عَلَيْتِهِمْ مَأْلَدُرَتَهُمْ أَمْلَمُ لَنَدْرَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦].

 ⁽١) فيقال في الحواب في المثال الأول زيد أو يقال: عمرو، وفي الثاني يقال في الدار
 أو يقال: في المسجد.

⁽٢) البُخَارِي في أحاديث الانبياء: (٣٣٩١).

⁽٣) أي من بقائها على الاستفهام قول الشاعر.

ألا اصطِبَارَ لَسلْمى أمْ لها جلد إذا ألاقِي الدي لأقاه أمْشالِي (۱) فَتُجَابُ بِمُعَيَّنِ مِنْهُمَا (۱).

٧٧. (السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: الوَاوُ) مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ (لِمُطْلَقِ الجَمْعِ)

بَيْنَ المَعْطُوفَيْنِ فِي الحُكْمِ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي الجَمْعِ بِمَعِيَّةٍ، أَوْ تَأْخُو، أَوْ

تَقَدُّمِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، إِذَا جَاءَ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ، فَتُجْعَلُ حَقِيقَةً

فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ الثَّلاَثَةِ _ وَهُوَ مُطْلَقُ الجَمْعِ _ حَذَراً مِنْ الإشْتِرَاكِ

وَالمَجَازِ.

وَاسْتِعْمَالُهَا فِي كُلِّ مِنْهَا^(٣) مِنْ حَبْثُ إِنَّهُ جَمْعُ اسْتِعْمَالٌ حَقِيقِيٍّ. (وَقِيسِلَ): هِيَ (لِلتَّرْتِيبِ) أَيْ التَّأَخُّرِ^(١) لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ، فَهِيَ فِي غَيْرِهِ مَجَازٌ^(٥).

(وَقِيلَ: لِلْمَعِيَّةِ)؛ لأِنَّهَا لِلْجَمْعِ، وَالأَصْلُ فِيهِ المَعِيَّةُ، فَهِيَ فِي غَيْرِهَا مَحَانٌ

فَإِذَا قِيلَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، كَانَ مُحْتَمِلاً لِلْمَعِيَّةِ وَالتَّأَخُّرِ، وَالتَّقَدُّمُ عَلَى

⁽۱) ينسب لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، هامش ابن عقبل تحقيق محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ١٨.

 ⁽٢) فيقال في الجواب لا اصطبار لها أو لها جلد وصبر.

⁽٣) في (أ): منهما.

⁽٤) في (ج): التأخير.

أي هي حقيقة في الترتيب مجاز في المعية والتقديم والتأخير وقد حملها من يرى
 الترتيب في آية الوضوء على الترتيب.

الأَوَّلِ ظَاهِرٌ، وَالتَّأَخُّرُ عَلَى الثَّانِي، وَفِي المَعِيَّةِ عَلَى الثَّالِثِ. وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ الحَاجِبِ وَغَيْرِهِ لِلْجَمْعِ المُطْلَقِ قَالَ: لإِيهَامِهِ تَقْيِيدَ الجَمْعِ بِالإِطْلاَقِ، وَالغَرَضُ نَفْيُ التَّقْيِيدِ (١).

(١) الفرق بين قولنا: مطلق الجمع وبين قولنا الجمع المطلق:

الأول: يراد أن المراد جمع المعطوف والمعطوف عليه بذلك الفعل مطلقاً سواء تقدم المعطوف أو تأخر أو حصل الفعل منهما معاً.

أما الجمع المطلق فيراد به جمع لا قيد فيه، فإذا قلنا: جاء رجال، هنا رجال جمع مطلق أي خالٍ من القيد، وإذا قلنا: جاء رجال كرام، هنا الجمع صار مقيداً لا مطلقاً، ولا علاقة لِمِثْلِ: هذا بالتقدم والتأخر والمعية.

إذن التعبير بمطلق الجمع أدق من الجمع المطلق، إذ المراد اجتماعهما في حصول الفعل.

فهرس موضوعها ت الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
0	الإهداء
٧	شكر وتقدير
4	المقدمة
10	* القسم الأول: الدراسة
17	نبذة عن مؤلف المتن
71	مميزات جمع الجوامع وأهميته
77	شروح هذا المتن
YA	أسلوب السبكي في متن جمع الجوامع
44	نبذة عن مؤلف الشرح
٣٥	البدر الطالع
٤١	صور من نسخ المخطوط
01	منهجي في التحقيق

الصفحة	الموضوع
00	 القسم الثاني: تحقيق النص
	مقدمة الشارح
٥٧	مقدمة الماتن مع شرحها
٥٨	الكلام في المقدمات
~~	تعريف أصول الفقه
VV	**********
۳۸	تعريف الفقه
۹.	تعريف الحكم وأقسامه
9∨	الحسن والقبح
١	التكليف قبل ورود الشرع
1.7	تحكيم المعتزلة العقل
1.4	تكليف الغافل والملجأ
	تكليف المكره
1 • 9	تعلق التكليف بالمعدوم
117	أقسام خطاب التكليف
114	·
110	الفرق بين المكروه وخلاف الأولى
119	أقسام خطاب الوضع
144	هل الفرض هو الواجب

لصفحة	الموضوع
177	أسماء الطلب غير الجازم
144	هل يلزم الواجب بالشروع
11"1	تحديد أنواع الحكم الوضعي: السبب
100	الشرط
177	المانع
140	الصحة
157	إطلاق لفظ الإجزاء
155	البطلان والفساد
127	وصف العبادة من حيث وقت أدائها: الأداء
124	تحديد الوقت
10.	القضاء
107	الإعادة
171	الرخصة والعزيمة
177	تعريف الدليل
171	حصول المسبب بعد السبب
V\$	تعريف الحد عند الأصوليين
٧A	هل الكلام النفسي خطاب وهل يتنوع

الصفحة	الموضوع		
١٨٢	تعريف النظر		
115	الإدراك وأنواعه		
1/4	هل العلم ضروري أو نظري وهل يتفاوت		
198	هل يوجد تفاوت في أفراد العلم		
190	الجهل والسهو والذهول		
191	مسألة الحسن والقبيح		
Y · ·	مسألة المراد بجائز الترك		
۲۰۳	هل المندوب مأمور به		
Y . o	هل المندوب والمباح مكلف بهما		
Y • V	أحكام خاصة بالإباحة		
Y 1 1	نسخ الوجوب عن الفعل		
۲۱۳	مسألة الواجب المخيّر		
414	النهي عن واحد مبهم من أشياء		
771	مسألة فرض الكفاية والعين		
YYA	سنة الكفاية		
44.	مسألة تعيين وقت أداء العقل		
747	مسألة ما لا يتم الواجب به واجب		

صفحة	الموضوع ال
751	مسألة الأمر بشيء هل يتناول المكروه منه
7 £ £	الأمر بشيء له جهتان
7 £ 4	الساقط على جريح
404	مسألة التكليف بالمحال
709	مسألة تكليف الكافر بالفروع
377	مسألة التكاليف في الأفعال فقط
777	وقت توجه الأمر إلى المكلف
	مسألة التكليف مع علم الآمر والمأمور بانتفاء شرط وقوع المأمور
774	خ
YVT	خاتمة: تعليق الحكم بأوامر مرتبة
474	 الكتاب الأول: في الكتاب ومباحث الأقوال
YAE	ما هو من القرآن وما هو ليس منه
797	القراءة الشاذة وأحكامها .
Y47	كل ما في القران له معنى
٣٠٠	مدلولات الألفاظ: المنطوق والمفهوم
٣٠٢	أقسام دلالة اللفظ على معناه
4.4	أنواع الدلالة اللفظية الوضعية

الصفحة	الموضوع
	المنطوق وأقسامه
4.0	دلالة الاقتضاء
T + 0	دلالة الإشارة
*• \	At Teachers
۲٠٨	المفهوم وأقسامه: مفهوم الموافقة
418	مفهوم المخالفة
410	شروط الاحتجاج بمفهوم المخالفة
444	الأدوات التي يحصل بها مفهـوم المخالفـة
	الصفة
***	العلة والظرف والحال والعدد
444	
****	الشرط والغاية والحصر
***	مراتب مفاهيم المخالفة
444	مسألة حجية مفهوم المخالفة
441	مفهوم اللقب
	مسألة التفاضل بين أدوات مفهوم المخالفة
447	مسألة الخلاف في إنما وأنما هل يفيدان المحصر
454	
454	مسألة فائدة وضع الألفاظ للمعاني ودلالتها عليهما
404	أقسام معاني الألفاظ

الصفحة	الموضوع
408	معنى الوضع
۲٦٠	المحكم والمتشابه
۳٦٣	مسألة هل اللغات توقيفية أو اجتهاديـة
۳٦٧	مسألة هل تثبت اللغة قياساً
۳۷٠	مسألة نسبة الألفاظ إلى المعاني عقلاً
۳۷۱	أنواع الكلي من حيث أفراده
T V T	أنواع الكلي من حيث معانيه
۲۷٦	أنواع الجزئي
474.1	مسألة تحديد معنى الاشتقاق
44.	شروط الاشتقاق
447	مسألة وجود الترادف في الكملام
٤٠١	مسألة وقوع اللفظ المشترك في الكلام
1.0	مسألة إطلاق المشترك على معنييه معاً
٤١٠	إطلاق اللفظ على معنييه الحقيقي والمجازي
\$14	مسألة المحقيقة والمجاز: الحقيقة
٤١٧	تفسير كلمة شرعي
٤١٨	المجاز

الصفحة	الموضوع
173	المجاز واقع في الكلام
171	أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز
474	أولوية حمل اللفظ
277	علاقات المجاز بالحقيقة في المجاز المرسل
£ £ •	المجاز في الإسناد
111	لا يأتي المجاز في الأعلام
133	وسائل معرفة المجاز
229	هل المجاز سماعي أو قياسي
201	مسألة في المعرّب
104	مسألة أقسام اللفظ المستعمل
100	ترتيب حمل اللفظ
\$07	أولوية حمل اللفظ
177_277	مسألة في الكناية والنعريض
171	مبحث معاني الحروف: إذن
177	إن وأو
274	أي
174	أي

الصفحة		الموضوع
179		إذ
£V1		إذا
£V£		الباء
٤٧٥		بل
٤٧٦	<u> </u>	بيد
£VV		ثم سندس
£V4	***************************************	حتى
£A+	***************************************	رب بيبيي
£A1		على
٤٨٣	فة	الفاء العاط
£A£		في
٤٨٥		کي وکل .
٤٨٦		اللام
£AA		لولا
219	, b	لو
199		لن
0 - 1		ما

وضوع		الموضوع
		مِن
		مَن
***************************************	***************************************	هل
		الواو
س موضوعات الجزء الأول	عات الجزء الأول	فهرس موضو



